

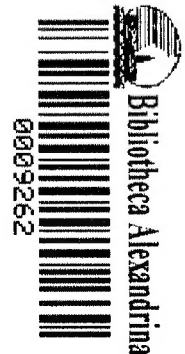
مكتبة الدراسات التاريخية
والعلاقات الدولية
- ٤ -

مصر والسودان في العلاقات الدولية

تأليف
دكتور ألفت غنيمي الشبخ
عميد كلية الآداب - جامعة الزقازيق

علاء الكتب

٣٨ شارع عبد الحامد لوطي - القاهرة ١٠١ ٢٩٢٦٤٠١



0009262

مكتبة الدراسات التاريخية
والعلاقات الدولية
- ٤ -

مصر والسودان في العلاقات الدولية

تأليف
دكتور رافت غنيمي الشبخ
عميد كلية الآداب - جامعة الزقازيق

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الحلال لروت - القاهرة ت: ١٠١ ٣٩٦٤٠١

مقدمة

ان قصة وحدة وادى النيل ذات جذور عميقة فى ضمير الشعبين المصرى والسودانى منذ وجدا على ارض وادى النيل ، وقد توفرت عوامل ساهمت فى تأصيل هذه الجذور ، من بين تلك العوامل انتشار الاسلام فى ربوع الوادى ، ثم توحيد الوادى فى عهد محمد على أوائل القرن التاسع عشر ، وتعرض شطرى الوادى لمحنة الاحتلال البريطانى ومحاولات بريطانيا الفصل بين شمال الوادى وجنوبه .

وخلال ما يقرب من قرن من الزمان (١٨٤٠ - ١٩٥٣ م) تعرضت وحدة وادى النيل لمحاولات النيل منها على يد القوى الأجنبية بما عطل مسيرتها وأثر فى مسارها ومن هنا نجى صفحات هذا الكتاب لنناقش دور التدخل الأجنبى فى كل من مصر والسودان بما أثر على مسيرة الحياة فى كل من مصر والسودان وفى مسار وحدة وادى النيل .

ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة أبواب الباب الأول نحت عنوان : مصر والسودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ويشتمل هذا الباب على فصلين الأول يعالج بناء الدولة الحديثة فى مصر ، والثانى يعالج عمليات تحقيق وحدة وادى النيل .

وأما الباب الثانى فيتناول موضوع الثورتين العربيه والمهدية ، وهذا الباب ينقسم الى فصلين أيضا أحدهما يعالج موضوع التدخل الأجنبى والورة العربيه ، والثانى يتناول موضوع الثورة المهدية والتدخل الأجنبى .

وسناول الباب الثالث موضوع : انجلترا ومصر والسودان بالتركيز على موقف انجلترا من المطالب الوطنيه والوحدويه فى كل من مصر والسودان، وينقسم هذا الباب الى فصلين : أحدهما يعالج موضوع مصر من الحماية

- ٤ -

البريطانية حتى ثورة عام ١٩٥٢ م ، والساني يعالج السودان من خلال الحكم
النثائي من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩٥٣ م وهو تاريخ اتفاقية استغلال السودان .

ولا يفوتني أن أشير في هذه المقدمة الى أن معالجة موضوع بهذا الاتساع
لا تهتم كثيرا بالتفصيلات المحلية في كل من مصر والسودان ، لأن هذا ليس
من خطة هذا الكتاب ، وانما التركيز قد تناول دور التدخل الأجنبي خلال
قرن من الزمان في تعطيل الأمانى الوطنية والوحدوية في شطرى وادى النيل
مصره وسودانه .

كما لا يفوتني تقديم الشكر للأستاذ على عبد اللطيف المعيد بقسم التاريخ
بكلية التربية جامعة عين شمس على مساهمته في مراجعة بروفات الكتاب .

وأرجو أن أكون بهذا الكتاب قد قدمت مساهمة في إبراز جانب هلم
في تاريخنا الوطنى والقومى ، وعلى الله قصد السبيل .

دكتور رافت الشيخ

الباب الأول

مصر والسودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة في مصر

الفصل الثاني : تحقيق وحدة وادى النيل

الفصل الأول

بناء الدولة الحديثة في مصر

- مصر قبل محمد علي •
- محمد علي •
- محمد علي والسلطة •
- محمد علي والدولة العثمانية •
- محمد علي والدول الأجنبية : إنجلترا ، فرنسا ، روسيا •
- تقييم البناء الحديث •
- مصر بعد محمد علي •

مصر قبل محمد علي

كانت أحوال مصر وظروفها بعد خروج قوات الحملة الفرنسية منها عام ١٨٠١ م تتيح لشخصية قوية وذكية لكي تسيطر على مقدرات الأمور فيها ، ذلك أنه كانت هناك قوى مصارعة تسعى كل منها الى السيطرة على الحياة في مصر ، وكانت تلك القوى هي المماليك والأتراك والفرنسيين والانجليز ، وأخيراً محمد علي .

ولقد شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٨٠١ الى عام ١٨٠٥ م أي منذ خروج الفرنسيين من مصر حتى ارتقاء محمد علي كرسى الولاية في مصر ، عهداً من الاضطراب والفوضى تحمله الشعب المصري ، ولكنه وقد تمرس على الجيئة أثناء الحملة الفرنسية ، أسهم بدور في انهاء هذا العهد ودفع بالحياة المصرية الى الاسنفار بتسليم زمام الأمور لمحمد علي .

كانت القوة الأكثر رغبة في الاستئثار بالنفوذ في مصر هم المماليك الذين عادتوا الى مسرح الحياة بعد خروج الفرنسيين من مصر ، وطمعوا في استعادة مركزهم القديم في البلاد خاصة وأنهم كانوا أكثر القوى المصارعة اتصالاً بالمصريين وبطرق حكمهم . الا أن المماليك فشلوا في أن يسيطروا على مقدرات الأمور في مصر .

وتخرج أسباب فشل المماليك في استعادة سيطرتهم على الأمور في مصر الى بالضربات التي ألقتها بهم الحملة الفرنسية حتى قللت من قوتهم يومئذهم وكشفتهم أمام الشعب المصري الذي أدرك أن نضالهم بالقوة والمفروسيية كان خيالا وبعيداً عن الحقيقة .

كما أن انقسام المماليك وخلافاتهم حتى بعد خروج الفرنسيين من مصر قد أضعف من شوكتهم وبدد من مواردهم وجعلهم عملاء لقوى أجنبية فكان هناك حزب من المماليك ينزعه محمد بك الألفي يمايل الانجليز وتعول عليه « انجلترا لكي يكون لها النفوذ الأعلى في مصر ، وحزب آخر ينزعه « الطمبورجي بك » ثم « عثمان البرديسي بك » ، وكان على النفيض من حرس الألفي ومعاديا

له حيث كان يمالئ الفرنسيين ونعتمد عليه فرنسا في ضمان النفوذ الأعلى لها في مصر .

والى جانب ذلك موقف الأتراك العثمانيين العدائى من المماليك والذى وصل الى درجة تدبير المذابح لهم وأسر جماعات منهم لم يخلصهم من المصير المحتوم سوى تدخل القائد الانجليزى المرباط بقواته فى القاهرة والاسكندرية المسمى هتشستسون Hutchinson ، « وكان من أثر رغبة العثمانيين فى التخلص من المماليك وتدبير المكائد للقضاء عليهم ، أن انعدم كل أمل فى إمكان حدوث التفاهم بين العثمانيين والبكوات المماليك ، بل ان هذه المكائد كانت مؤذنة فى الحقيقة ببداية الحرب الأهلية ، وظهور عهد من الفوضى السياسية فى البلاد جعل من المتعذر قيام حكومة موطدة قوية تستطيع الدفاع عن مصر ضد أى غزو أجنبى جديد مما أفسح المجال لتدخل كل من الدولتين المتنافستين أى فرنسا وانجلترا فى شئون البلاد لخدمة مصالحهما » (١) .

وأما القوة الثانية التى رغبت فى الاستئثار بالسيطرة على مقدرات الأمور فى مصر فكانت الدولة العثمانية التى اعتقد رجالها أن استعادة مصر بخروج الفرنسيين منها انما هو فتح جديد ، وأن المصريين مديون لهم بحريتهم وخلصهم من الأفرنج الكفرة - الفرنسيين - ، وأن على المصريين أن يتحملوا عن طيب خاطر مفارم الأتراك العائدين ومطالبهم دون اعتراض أو تدمير استنادا الى حق الفتح ومكافأة على تخليص مصر من الفرنسيين .

وكان يمثل الدولة العثمانية بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر الباشا الجديد محمد خسرو ، فى الوقت الذى كانت هناك قوات عثمانية تتركز فى القاهرة على رأسها الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، ويرابط الأسطول العثمانى فى مياه الاسكندرية بقيادة العبطان حسين باشا .

وقد أسرف الجند العثمانيون العائدون فى الاساءة الى المصريين اساءات بالغة وصلت الى حد احراق بيوت المصريين وسلب أموالهم وهتك أعراض نسائهم وخطف أطفالهم ، حتى تمنى المصريون - كما يذكر الجبرتي - لو بفى الفرنسيون ٠٠ والذى جعل العلماء يتركون دروسهم فى الأزهر ويسيرون مع الناس الى بيت القاضى وهم ينوجهون الى الله صائحين داعين : حسبنا الله ونعم الوكيل ، يا منجلى أهلك العمىلى ، وأمال ذلك من الدعاء » (٢) .

(١) د السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ١٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

- ١١ -

وعندما عاد العثمانيون الى مصر كان في نينهم القبض على زمام الامور في مصر من دون المماليك وأن يحكموا مصر دون وساطة ، وعلى ذلك عاد الحكام العثمانيون الى حكم مصر بأساليبهم الاولى غير مكترئين سوى بالعمل على تكوين الثروات بكل الطرق ، دون أن يدركوا أن مصر بعد خروج الفرنسيين غير مصر قبل مجيء الفرنسيين .

وكان العثمانيون طوائف متنافرة في مصر ، فمنهم الانكشارية ، والألبانيين ، والأرناؤوط ، والدلاة ، وكثيرا ما نشب الخلاف بين هذه الفرق بعضها البعض ، وبينها وبين الباشا من أجل روائبهم المتأخرة ، وتكون نتيجة هذا الخلاف مزيدا من الفسوة والسلب والنهب لأبناء البلاد ، وهو الامر الذي كانت الفرق العثمانية على اخلافها تنحذ فيه .

وكانت القوة السالبة التي دخلت في الصراع من أجل السيطرة والنفوذ في مصر هي فرنسا ، فرغم احراج الحملة الفرنسية من مصر فقد استمرت فرنسا حريصة على بقاء صلاتها الادبية والتجارية بمصر وان كانت اتحدت من الناحية السياسية موقفا سلبيا نظرا لانشغال نابليون بمشكلات فرنسا مع الدول الأوروبية .

وكان ما حرصت عليه الحكومة الفرنسية أن تكون على علم بما يجري في مصر ، فأوفد نابليون الى مصر أحد الضباط الفرنسيين ويدعى سبستيانى Sebastiani ، وذلك عام ١٨٠٢ م ، ونلى ذلك تعيين قنصل أو مندوب تجارى فرنسى في مصر يدعى ماثيولسبس Mathieu Lesseps أوائل عام ١٨٠٣ م ، كانت مهمة هؤلاء المندوبين اجراء المصالحة بين المماليك والعثمانيين واطهار صداقة الحكومة الفرنسية لحكومة القاهرة ، وفي نفس الوقت متابعة جلاء القوات الانجليزية بعد عقد صلح أميان ١٨٠٢ م بين فرنسا وانجلترا ، الى جانب اظهار صداقة القنصل الأول - بوناپرت - للعلماء والاعيان المصريين .

ورغم أن العثمانيين كانوا ينظرون الى كل نشاط فرنسى في مصر نظرة شك باعتبار أن احتلالهم - الاحتلال الفرنسى - لمصر انتهى منذ وقت قليل ، فان الفرنسيين اسنطاعوا أن يكونوا لأنفسهم أتباعا وعملاء من المماليك بزعامة عنمان البرديسى وابراهيم بك .

ويبدو أن ضيق المماليك من غدر العثمانيين بهم قد دفع ابراهيم بك الى أن يخبر « ماثيولسبس » أن المماليك « يطلبون رئاسة السلطان العظيم

بونابرت ويضعون أنفسهم تحت حمايته ، وأنهم على استعداد لقبول ما يعرضه بونابرت عليهم ، فإذا شاء أن يعطيهم الشام تركوا له مصر وفتحوا الشام ، وإذا شاء أن يبقوا في القاهرة كما كانوا سابقا في نظير أن يدفعوا الميرة كانوا طوع إرادته ، وإذا شاء أن يعود إلى الصعيد أجابوه إلى ذلك ، وإذا شاء أن يساعدهم سرا ودون أن تفسد علاقته بالباب العالي قبلوا مساعدته وإرشاداته ، وإذا شاء أن يستغلوا استقلالها واضحا حاربوا من أجله ، وإلى جانبه ، وهم واثقون من النصر ، فهم يطيعون كل ما يمليه عليهم من شروط دائما (٣) .

والواقع أننا إذا كنا نشك في أن إبراهيم بك يقول كل ذلك لماثيولسبس لأنه يتناقض مع أهداف الممالك من حيث الارتباط بمصر ، كما يتعارض مع رغبة الممالك في الثأر من الفرنسيين بسبب ما لقوه على أيديهم من إبادة ، فإننا نعتبر تقرير ماثيولسبس إلى حكومته والذي جاء به تبليغ إبراهيم بك له دليلا على مدى العداء القوي بين الممالك والعثمانيين ، والذي كان يمكن للفرنسيين استغلاله لولا ظروفهم في أوروبا التي فرضت عليهم موقفا سلبيا تجاه مصر .

ولعل النشاط الفرنسي لجمع المعلومات عن الحالة في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية قد نجح في إدراك دور محمد علي الذي يلعبه - ومن ورائه الفرقة اللبنانية - على مسرح الأحداث في مصر ، ولعل هذا النشاط قد استطاع أن يغري محمد علي بأن يعتمد على صداقة فرنسا ، كما أغرى فريفا كبيرا من الممالك بالاعتماد على نفس الصداقة الفرنسية .

ومما هو جدير بالذكر أن موقف فرنسا من الصراع على السلطة في مصر انحصر في التودد إلى الباب العالي وإظهار رغبة فرنسا في المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية ، وإظهار خطر تدخل إنجلترا في شئون مصر بحماية جماعة الممالك التي يتزعمهم محمد بك الألفي ومحاولة التقريب بين رجال الحكم العثمانيين في القاهرة وجماعة المساليك الموالين لفرنسا بزعامة البرديسي وإبراهيم بك ، وفيما عدا ذلك ظل الموقف سلبيا حتى أصبح محمد علي واليا على مصر عام ١٨٠٥ م .

ولعل النشاط الفرنسي - بل لقد كان بالفعل - في مصر محركا لنشاط

الانجليزى مضاد ، بدأ بصفة خاصة منذ نزول قوات الحملة الفرنسية الى مصر ، فلما تمكن التحالف الانجليزى التركى من اخراج الفرنسيين من مصر بالقوة المسلحة عول الانجليز على الاستعادة من نشاطهم هذا لمصلحتهم فحرصت انجلترا على استمرار صداقتها لتركيا على حساب فرنسا التى بدأت منذ معاهدة التحالف التى عقدت بين الطرفين فى ٥ يناير ١٧٩٩ م ، واستمرت انجلترا تؤكد التزامها بهذه المعاهدة بالمحافظة على كيان الامبراطورية النممانية .

وقد بقيت القوات الانجليزية التى شاركت الأتراك فى اخراج الفرنسيين من مصر ، مرابطة فى القطر المصرى حتى عقد صلح أميان فى ٢٥ مارس ١٨٠٢ م بين انجلترا وفرنسا ومن بين نصوصه نص يفضى بجلاء القوات الانجليزية من مصر ، وقد تم انسحاب هذه القوات فى مارس ١٨٠٣ م ومع ذلك استمرت رغبة انجلترا فى العمل على الاحتفاظ بنفوذها الأعلى فى مصر حتى تضمن سلامة مصالحها التجارية مع الشرق الأقصى عبر مصر .

ولقد ظلت العلاقات بين انجلترا وتركيا وثيقة حتى تمكن نابليون فى عام ١٨٠٤ م من كسب ود تركيا وصداقتها بل وخرجت تركيا من التحالف الأوروبى مع انجلترا وغيرها ضد فرنسا ، ومن هنا اتجهت انجلترا الى التحالف مع الممالك الموالين لها أو الذين استطاعت استمالتهم بزعماء محمد بك الألبانى ، ولذلك رأينا هذا الزعيم المملوكى يصحب القوات الانجليزية المنسحبة من مصر ويحل فى لندن ضيفا على الحكومة الانجليزية مع اكرام رائد مقرون بأمانى بالسعى لدى الباب العالى باعادة الحكم للبكوات المماليك وبطبيعة الحال بزعمائه هو ، ونعهد هو ان تم ذلك فسوف يستعين بالأسطول الانجليزى لحماية السواطىء المصرية .

ولكن مساعى الانجليز من أجل محمد الألفى لم تؤد الى نتائج ايجابية كما أن محمد الألفى نفسه لقي مقاومة من بقية زعماء المماليك وخاصة عثمان البرديسى وابراهيم بك ، ولكن ما يميز السياسة الانجليزية فى مصر أنها كانت سياسة ايجابية بعكس الموقف الفرنسى ، وان كانت هذه السياسة لم تنجح فى استقطاب محمد على مولا ، كما لم تنجح فى أن يكون لانجلترا النفوذ الأعلى فى مصر ، ولكنها وصلت الى قباعة بضرورة احتلال الاسكندرية يفوقا انجليزية سواء رضى الباب العالى أو لم يرض .

نسبحة لأطماع وتصارع هذه القوى المختلفة ، فقد عاشت مصر عهدا

من القوضى والاضطراب وقع عبؤه على كاهل الشعب المصرى ، الذى لم يكن ليقف مكتوف اليدين أمام تصرفات الأنراك والماليك الظالمة والقاسية بعد أن تمرس على الجهاد ضد الفرنسيين ، فنجد هذا الشعب يهب نائرا في ٨ مارس ١٨٠٤ م ضد اجراءات البرديسى - الذى تسلط على الأمور فى مصر آنذاك - لفرض ضرائب قاسية يدفع منها رواب الجند الألبانيين المأخوذة ، وقد صور الجبرتنى هذه السورة بأن الجماهير اجتمعت فى المساجد ، وخرج العقراء والعامه والنساء طوائف يصرخون وبأيديهم دفوف يضربون عليها ، والنساء يندبن وينعين ويقلن كلاما منسل قولهن : ايش تاخذ من تفلىسى يابرديسى ، وصبغن أيديهن بالنيلة(٤) .

وفى هذه السورة لعب محمد على دورا ناجحا حيث « بدأ يدبر انقلابا للاطاحة بحكومة البكوات ، فبادر بالنزول وسط الجماهير ، يجتمع بالمشايخ ويسير معهم فى الشوارع ، ويختلط بالجماهير الصاخبة والهائجة ، وينعهد لهم بإبطال الضرائب الجديدة وفرح الناس وانحرفت طبائعهم عن البكوات وجهروا بالدعاء عليهم ، ولما كسب محمد على الشعب والمشايخ الى جانبه ، وأسرع جنده بمهاجمة بيوت بكوات الماليك فى ١٣ مارس ، فاضطر البرديسى وابراهيم بك الى الفرار من القاهرة وتشنت جموع أتباعهما(٥) ، حتى بلغ ما قتل منهم حوالى ٣٥٠ مملوكا ، وأبع محمد على ذلك باطلاق سراح محمد خسرو باشا واعادته لمنصب الباشوية الا أن الجنود الألبانيين لم يرضوا به فقام محمد على بترحيله الى الاسكندرية واسدعاء أحمد خورشيد حاكم الاسكندرية لنولى منصب الباشوية فى القاهرة .

(٤) الجبرتنى . نفس المرحع ص ٥٦٨ .

(٥) د . رجب حراز : نفس المرحع ص ١٧٣ .

محمد علي

لعميم سير الأمور في مصر في فترة الفوضى والاضطراب لابد من التعرف على شخصية محمد علي ، ذلك الضابط العثماني الذي تردد اسمه بين كتابات الجبرتي - المؤرخ المعاصر للأحداث آنذاك - عندما تشتد الأمور وتضطرب الأحوال وتظهر الخلافات بشدة بين القوى المتصارعة على السلطة في مصر .

يذكر محمد علي عن نفسه وتاريخ حياته أنه ولد في نفس السنة التي ولد فيها نابليون بونابرت الفرنسي والقائد الانجليزي ولنجتون ، أي في عام ١٧٦٩ م الموافق ١١٨٢ هـ . في بلدة قولة ببلاد اليونان ، وهذا ما دعا الجبرتي الى أن يذكره باسم « محمد علي القولي » ، وأبوه هو ابراهيم أغا الذي كان يشغل وظيفة رئيس الحراس في المدينة ، فلما مات وكان محمد علي ما زال طفلا كفله عمه طوسون ، ولكن عمه مات بعد قليل فكفله حاكم المدينة وكان يسمى اسماعيل ولما كبر عينه الحاكم في الحرس ومنحه رتبة « بوزباشي » وزوجه باحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة .

وقد استغل محمد علي ثروة زوجته في الاتجار بالدخان الذي اشتهرت بلاد اليونان بانناجه ، وكون ثروة كبيرة من هذه التجارة ، وقد أنجب من زوجته هذه خمسة أبناء ثلاثة أولاد وبننان ، الأولاد هم : ابراهيم وقد سماه باسم أبيه ، وطوسون وسماه باسم عمه ، واسماعيل وسماه علي اسم حاكم قولة .

وقد ذكر الجبرتي اسم محمد علي مضافا اليه لقب « سر ششمة » أو « ساري جشمة » . وهذا اللقب يعني : قائد ألف أي ما يساوي في القاب الجيش الآن رتبة بكباشي (٦) ، ولعل محمد علي كان « منصرفا في أطعمة الجيش كأن يكون أميما عليها ، وكان حبه لهذه الأطعمة وصرفه لها خاضعا لمصالحه الخاصة أو مطامعه ، وقد أفاد من ذلك في التأثير على فرق الجند وفي تأريث خصومتها للولاة الذين لم يرض عنهم أو أراد احراجهم » (٧) .

(٦) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار .

(٧) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ج ٣ ص ١٥٤ .

وقد حضر محمده على الى مصر مع القوة الانجليزية التركية التي جاءت الى مصر لاجراج الفرنسيين منها عام ١٨٠١ ، وقد أبدى شجاعة فائقة جعلت القبطان باشا قائد القوات التركية يرقيه الى رتبة قائد ويلحقه بمعية محمد خسرو باشا الوالى العائد الى مصر ، وقد استفاد محمد على من موقعه الجديد لمصلحته ، وساعده على ذلك ما اتصف به من قوة ودهاء وذكاء للوصول الى السلطة والقوة واذا كان قد ظهر فى صورة الأسد فى كل تصرفاته فانه كان يستخدم لبلوغ هذه القوة مكرًا مثل مكر النعلب « (٨) » .

وكانت القسوة البالغة من صفات محمد على التي دلت عليها الأحداث والتصرفات التي نسبت اليه طوال مدة حكمه لمصر ، فهو يمثل القوة بمعناها « الفشوم » ، ولم تكن تلك القوة مستمدة من مذهب من المذاهب ولا كانت حديثًا من أحاديث الكتب التي قرئت عليه ، بل لقد كانت قوة السلاح والدهاء والمكر والحداع . انها هي القوة التي آلت الى العناصر التركية التي سيطرت على دار الاسلام منذ عصر الخلافة العباسية ٥٠٠ وقد ورث محمد على كل ذلك عند نشأته لأنه تركى وحفظها فى تجاربه لأنه كان جنديا تركيا ، واستخدم فى كل تصرفاته أشنع ما رصل اليه الذكاء السياسى « (٩) » .

واذا كان محمد على جنديا فى القوات المسلحة التركية ، واذا كان يتمتع بالجنسية العثمانية ، فان أصله الألبانى - وقد ذكر بعض المؤرخين أن أصل أسرته يرجع الى ألبانيا ببلاد اليونان ، ولعل هذا ما يفسر لنا قيادته للفرقة الأمبانية فى الجيش العثمانى بمصر - ومعيشتة فى البلقان - الجانب الاوروبى من الدولة العثمانية - الى جانب ما اتصف به من صفات الذكاء والمكر والطموح ، قد جعلته يصمم - أثناء فترة الفوضى بمصر - على ألا يعمل الا كل ما يحقق مصالحه الخاصة ببناء مجد شخصى له تكون مصر بإمكانياتها البشرية والمادية عدة هذا البناء وأداته .

محمد على والسلطة

يذكر الجبرتى فى حوادث شهر صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٨٠٥ م أنه لما اشتد الأمر بين المصريين والباشا العثمانى قالوا لمحمد على « انا لا نريد

(٨) أحمد خاكى : الجبرتى ومحمد على . بحث فى ندوة الجبرتى ص ٢٦ .

(٩) أحمد خاكى : المرجع السابق ص ٢٦ ، ٢٧ .

هذا الباشا حاكما علينا ، ولابد من عرله من الولاية ، فقال وهن تريدونه يكون واليا ، قالوا له لا نرضى الا بك تكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، فامتنع أولا ثم رضى ، وأحضروا له « كركا » وعليه فغطان وقام اليه السيد عمر (مكرم) والشيخ الشرقاوى فالبساه له ، وذلك وقب العصر ، ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة « (١٠) . وكان ذلك يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٣ مايو ١٨٠٥ م . فلما أرسلوا بما استنقر عليه رأيهم الى الوالى أحمد باشا خورشيد قال : انى مولى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين ، ولا أنزل من القلعة الا بأمر من السلطنة .

وكيف وصل الأمر فى مصر الى أن يتمسك المصريون بمحمد على واليا على مصر ، وكيف يصل الأمر الى موافقة السلطان على اختيار المصريين لمحمد على واليا عليهم ؟؟ ان الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى العودة الى فترة الفوضى التى عاشتها مصر ، والتى كانت مجالا خصبا ليحقق محمد على هدفه بالسيطرة على الأمور فى مصر .

كنا نرى محمد على أنه كلما تازمت الأمور وزادت قسوة الحياة والولاية على الناس - المصريين - وعلى الجند ، أظهر لأولئك طرفا من حلاوة اللسان ، ولهؤلاء شيئا من المال أو الأزواد (العلف) ، فلا يجد الناس من يلاطفهم أو يتقرب اليهم سواء ، ولا يجد الجند من يعطيهم بعض حقهم أو رواتبهم غيره ، فيتعلق الأولون به ، وينحاز الآخرون اليه أو الى من يريد هو أن ينحازوا اليه ، وبرى الطامعون من المماليك أو غيرهم أنه يستطيع أن يعينهم على تحقيق أطماعهم فيخنمون بأسه ويتنافسون فى القرب اليه « (١١) .

وقد استطاع محمد على بالفعل أن يستغل الظروف لتحقيق أهدافه فرأينا هذه الفترة التى تبلغ حوالى أربعة سنوات من ١٨٠١ م - خسروج الفرنسيين من مصر - الى ١٣ مايو ١٨٠٥ عندما تولى محمد على باشوية مصر ، يعاقب على حكم مصر خمسة ولاية أولهم محمد خسرو باشا وآخرهم أحمد خورشيد باشا ، بعضهم بمى فى منصبه يوما واحدا وليلة ، وبعضهم شغل المنصب شهرا أو شهورا معدودة ولكن أحدا منهم لم يستطع أن يمارس أية سلطة بسبب تصارع القوى وخاصة بين الباشاوات والبكوات المماليك ، والجنود العثمانيين ، وهو التصارع الذى أدى الى ظهور محمد على .

(١٠) الحرثى . نفس المرجع ج ٣ ص ٦٢٨ .

(١١) محمود الشرقاوى . مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ .

وإذا كان السلطان العثماني قد أرسل فرمانا بعيين محمد علي واليا على مصر تحت الحاح المشايخ والعلماء والأعيان المصريين وهداياهم ، فإن محمد علي لم يكن ليفعل وصاية منهم على تحركاته واجراءاته ، وإذا كان قد هادن بعض المماليك واستمالهم الى جانبه فترة ما أثناء عهد الاضطراب والموضى لئلا يسفد بهم في تحقيق أهدافه ، فإنه لم يكن يخفى عليه مطامعهم ومطامعهم التي تتعارض تماما مع مطامعه ومصالحه .

لذلك كان علي محمد علي لكلي نخلص له السلطة كاملة في مصر أن ينخلص من كل القوى ذات الحركة على مسرح المجتمع المصري ، وأن يواجه الأخطار التي تأتيه من الخارج ، وخاصة من الدولة العثمانية ، ومن الصراع الانجليزى الفرنسى للاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر . ولعل الموقف البركي من ولاية محمد علي كان أكثر الأخطار المحيطة به ، ذلك أنه « لم يكن من الولاة الذين برسلهم كل عام الى مصر وتوليهم وتعزلهم كما تشاء ، بل كان الوالى المختار من الشعب المصرى ، فالشعب هو الذى أجلسه على كرسي الولاية ، ولم تكن هذه الطريقة في تعيين الولاة مما يروق في نظر الحكومة التركية » (١٢) .

ورأينا أنه بعد شهرين من نولي محمد علي باشويه مصر يصدر اليه أمر من السلطان بنقله الى ولاية جدة ، فكان أن وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥ م فبطان باشا - عبد الله رامن باشا - « في عمارة حربية نفل ٢٥٠٠ من الجود ليرقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ، ويستخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا » (١٣) ، كما خولته السلطة في نبيت محمد علي في باشوية مصر أو عزله منها ونقله الى ولاية جدة .

ورأينا في يوليو ١٨٠٦ م وصول أسطول عثمانى آخر بقيادة صالح باشا قبودان يحمل فرمان بنقل محمد علي الى ولاية سلايك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد علي ، وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، وإذا كان محمد علي قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانيين وبمساعدة أعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا أيضا الذي

(١٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ١٧ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧ .

عاد بالوالي موسى باشا ، بل وبرسل الباب العالي فرمانا بنسببت محمد على
فى الباشوية المصرية •

وإذا كان قبطان باشا (عبد الله رامن باشا) قد ذكر وهو يغادر أرض
مصر « انى لترك فى مصر رجلا ستجده الدولة يوما من أعظم خصومها شانا
وأكبرهم خطرا ، ولم يوفى سلاطيننا الى رجل مثل هذا الباشا فى دهائه
وحزمه ومضاء عزيمته » (١٤) فانه قد نال ثقة صالح باشا قبودان بما قدمه
له من هدايا وتقديم ابنه ابراهيم رهينة عند السلطان كدليل على حسن
نوايا محمد على نحو الدولة والنزاهة بتحقيق طلباتها •

ولم يكن فرمان تنببت محمد على فى ولايه مصر نهاية لموقف السلطنة
العثمانية المشوب بالشك وعدم الثقة فى محمد على ، ولولا حاجة الدولة اليه
لضرب خصومها داخل مصر - المماليك - وخارجها - منسل الوهابيين
واليونانيين - لما بقى محمد على طويلا فى باشوية مصر ، واستمر هذا الوضع
قائما حتى حدث صدام بين الطرفين فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر على
أرض الشام •

وكان الانجليز القوة المحركة للعداء ضد محمد على ، وكان تأثير انجلترا
على الباب العالي وراء محاولات نعل محمد على من مصر ، كما كان نفس التأثير
على المماليك فى مصر ، وبصفة خاصة جماعة محمد بك الالعى ، وراء المتاعب
الى لاقاها محمد على من المماليك ، تلك المتاعب التى رأى محمد على أنه لن
يسطيع التخلص منها دون القضاء نهائيا على المماليك وعلى شوكتهم المستمرة
فى ادماء جنبه •

اساءت انجلترا من ولاية محمد على باشوية مصر ، وأشاعت أن توليته
سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما يعرض مصر لغزو فرنسى
آخر ، فعملت انجلترا عن طريق سفيرها فى الاستانة وقنصلها فى القاهرة
على تحريض الباب العالي ومحمد بك الالعى وجماعته ضد محمد على ، ولكن
هذه المحرضات باءت بالفشل بسبب سياسة محمد على فى كسب ود
السلطان ، وبسبب سياسته فى محاربة المماليك وتشنيتهم •

الا أن العداء الانجليزى لمحمد على نمحض فى حملة عسكرية انجليزية

للاستينلاء على الاسكندرية والسواحل المصرية بفصد الضغط على السلطان العثماني ليفك تحالفه مع فرنسا ، والضغط لاجراء محمد على من مصر وتولية أمورها لمحمد بك الألفى عميل الانجليز ، وعهد بقيادة الحملة الى الجنرال فريزر ، ويذكر الجبرتي أنه « بعد موت الألفى بنحو الأربعين يوما وصلت نجدة الانجليز الى ثغر الاسكندرية وطلعوا اليها قبلهم عن ذلك موت المذكور فلم يسهل بهم الرجوع فأرسلوا الى الجماعة المصريين - بفصد بفيه الزعماء المماليك - ظانين أن فيهم أثر الهمة والجدة يطلبونهم للحضور ويساعدهم الانجليز على ردهم لمملكتهم » (١٥) .

وقامت الحملة باحلال الاسكندرية في ١٤ مارس ١٨٠٧ م الا أنها هزمت في رشيد على يد قوات من الشعب المصرى في ٣١ مارس ، ثم هزمت مرة أخرى عند قرية الحماد بالقرب من رشيد في ٢١ أبريل من نفس العام ، فاضطر فريزر الى مصالحة محمد على والجلء عن الاسكندرية ، وقد تم ذلك في ١٩ سبتمبر من العام نفسه ، وبذلك دخلت مدينة الاسكندرية ضمن ولاية محمد على حيث كانت هذه المدينة خارجة عن ولايته قبل حملة فريزر .

وكان موقف انجلترا من محمد على من الأسباب التي دئعه الى مصادقة فرنسا والميل اليها ، الى جانب أن الباشا كان صديقا شخصيا للقنصل الفرنسي بالقاهرة ، ومن ثم اتجه محمد على الى فرنسا يستعين بها فى بناء مصر على النمط الفرنسي الحديث ، وكان ذلك دافعا لاستمرار عداء انجلترا له ، وقد استمر هذا العداء حتى وانها الفرصة بحدوث الحلاف بين محمد على والسلطان عام ١٨٣٩ م ففرضت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ م الى حولت مشروعاته العربية الى مشروعات مصرية ضيقة .

وكان المماليك فى مصر يملون الشوكة التي تسبب النزيف المستمر فى قوة محمد على ، ولذلك وجدناه يواجههم بفسوة رائدة فحرمهم من أن يكون لهم صوت مسموع فى حكم مصر ، وحرم عليهم تولي المناصب الرفيعة فى الدولة مثل مشيخة البلد ، وامارة الحج ، والصنجفيات والكشوفيات . .

وكان من أهم قادة المماليك بعد خروج الفرنسيين من مصر وتولى محمد على ولاية مصر عثمان البرديسى ومحمد الألفى ، وكانت ميول الأول فرنسية

وكان أول عداء لمحمد علي بحكم ميول الانبياء لفرنسا ، بينما كانت ميسول الباني الاجلبرية وشديدة العداة لمحمد علي ، وكانت له صلات قوية مع الاجلبر بهدف اقصاء محمد علي عن كرسى الولاية وارتعائه هو ، كما حاول اجتذاب بعية الممالك للحالف مع الاجلبر ضد محمد علي لكنه فشل .

ولكن بوفاة البرديسى فى نوفمبر ١٨٠٦ م ، والألمى فى يناير ١٨٠٧ تخلص محمد علي من أكبر المنافسين الحطيرين على انفراده بحكم مصر بل على استمراره واليا على مصر .

وقد اتسم الصراع بين محمد علي والممالك بأنه صراع دموى ، ذلك أن محمد علي أخذ بطارد الممالك ويعمل على اثنائهم فى الصعيد والوجه البحرى حتى دبر للممالك عام ١٨١١ م مذبة الفلعة ومذابح الأقليم المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى ، حبت اسطاع فى هذه المذابح أن يخلص من غالبية الأمراء الممالك ، وبذلك حصل من بهدياتهم بالتدخل فى شئون الحكم والوقوف أمام انفراده بحكم مصر .

وكانت هناك الفرق العثمانية التى سمل خطرا على محمد علي ، ذلك أن هذه الفرق قد مارست منذ خروج الفرنسيين من مصر سياسة السلب والنهب والاغصاب ضد المصريين ، فكان على محمد علي أن يواجه هذه السياسة ويعف ضد تمرد هذه القوات حتى يستقر له الأمور فى مصر ، بل وليبدو أمام زعماء وأعيان الشعب المصرى أنه بالفعل موضع نقتهم وحامى حماهم من اعتداءات الجنود .

وفد اسطاع محمد علي عن طريق الفرق الالبانية والأرناؤوط المواليين له والحائزين على ثمنه وحقوقهم ، الى جانب استعانه بالأموال التى يجمعها له العلماء والأعيان ، أن يمتص غضب وثورات الفرق العثمانية خاصة الولاة الذين اشنهروا بالفساد وممارسة السلب والنهب والاغصاب ، ومع ذلك فقد عول على التخلص من الفرق العثمانية باستهلاكها فى حروبه الخارجية ضد الحركة الوهابية ، وفى السودان .

وكان العلماء والأعيان المصريين قد نجحوا فى الحصول على فرمان سلطاني بولاية محمد علي لمصر نظرا لأن هؤلاء البورجوازيون بقيادة السيد عمر مكرم الذى « زاد أمره بمباشرة الوفائع - الخاصه بالوزارة ضد أحمد خورشيد باشا - وولاية محمد علي باشا ، وصار بيده الحل والعقد والأمر بالنهى والمرجع فى الامور الكنية والجزئية (١٦) ، وراحت فونهم بدحلم عند السلطان

لننبيت محمد على فى ولاية مصر حتى جاء ثرمان ، يتضمن ابقاء محمد على « واستمراره على ولاية مصر حيث أن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بنسهادة العلماء واشراف الناس » (١٧) .

وهذا الفرمان أعطى ثقة لملى الشعب المصرى وقيادته ، اذ ثبت فيه أن اسنمرار محمد على فى الباشوية مبنى على تأييد الشعب المصرى لمحمد على ورضاه عنه ، وأكد أن الزعماء لهم الفصل فى اختيار محمد على للباشوية كما أن لهم الفصل فى الوفوف معه ضد المؤامرات التى حيكت ضده لابعاده عن مصر ، حتى ثبتته السلطان فى الباشوية .

وهذه اللفة مسنوحاة أيضا من أن الزعماء عندما اخناروا محمد على للباشوية ذكروا أن اختيارهم له مستند الى « شروطهم » والننى عبروا عنها بأنه يحكم بمشورتهم وأن يتحرى العدل فى كل اجراءاته . . . وكل ذلك قبله محمد على حتى اسنقر به المقام فى الباشوية . . .

ولكن محمد على لم يكن لينترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنعرد لمصر ، ومن ثم أعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثاره رأى العام ضده فقد عمل على اغداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالاموال عن مراغبة أعمال الباشا ، واثارة السافس بين العلماء حول الأوفاف وحول مصصب شيخ الجامع الأزهر . .

ونتيجة لذلك انغمست المشايخ فى خلاصات شخصية وأعمال دنيوية أدت - كما ذكر الجبرتى - الى « زوال هيبتهم ووقارهم من النفوس ، وانهمكوا فى الأمور الدنيوية والخطوط النفسانية والوساوس الشيطانية ، ومشاركة الجبال فى المآثم ، والمسارة الى اللواثم فى الأفراح والمآثم . . » ، وبذلك سهل على محمد على أن يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستتماع الى مشورتهم .

ومن ثم استطاع محمد على أيضا أن يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون مقاومة تذكر فأصدر أمرا فى التاسع من أغسطس ١٨٠٩ م بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل نعين شيخ الأزهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى السنافس للتعرب اليه ، ونسج

عن كل ذلك تقلص نفوذ الزعامة المصرية ولم تعد تمثل خطرا على محمد علي ، وانفراده بحكم مصر .

سياسة محمد علي الداخلية

بعد أن خلصت مصر لمحمد علي وأصبح الحاكم الوحيد الذي لا ينازعه أحد في شئون الحكم أخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الأوربي الذي كان النسق الفرنسي بالنسبة له مثال يحتذى ، وقد جاءت سياسته الداخلية أساسا متأثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الأول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا ، كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه باقامة كتلة عربية يكون قلبها مصر .

ولعل تنظيم الشئون الداخلية في مصر على أساس تمرکز السلطة في يد الباشا دليل على حكم محمد علي وشخصيته الأوتوقراطية بصفة خاصة ، فكما كان نابليون في فرنسا يركز السلطة كلها في يده ويعتبر كل الوزراء والمديرين ومن اليهم مجرد مساعدين له ابغ محمد علي نفس الأسلوب في الحكم . .

وعلى هذا الأساس جاء التنظيم الإداري لمصر مشابها للتنظيم الإداري لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات - ٧ مديريات في مصر - وكل مديرية الى مراكز ، وكل مركز الى نواحي أو قرى . وإذا كان محمد علي من دعاة الحكم المطلق أو المستبد المستنير ، وهذه نقطة ضعف في تاريخه ، فقد كانت ميزته أنه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما أنه كان يميل الى مشاوره مستشاريه في الأمور قبل إبرامها ، (١٨) .

ونبعا لذلك فقد رأينا محمد علي يؤسس عدة مجالس ودواوين يرجع اليها في مختلف شئون الحكم ، كالديوان العالي الذي مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء في التنظيم السياسي المعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوي ، ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس أو الديوان ظهرت دواوين أو وزارات بالمعهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ، والمدارس ، والأشغال ، والشئون الخارجية ، ووضع

على رأس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ م. سماه المجلس العالى ، وأصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياسنامه عام ١٨٣٧ م .

وكان محمد على قد أوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ م جعل على رأسه ابنه ابراهيم باشا وأعضاؤه من رؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحرى والقبطى ، الى جانب أعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ، ومن مأمورى الأقاليم .

غير أنه على الرغم من وجود تلك الدواوين والمجالس كان محمد على. السلطة العليا فى مصر ، ولم يكن هدفه من انشاء تلك المجالس والدواوين. أن تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط ، بل كان غرضه منها. كذلك أن تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم وينعودون على مناقشة الأمور التى تعرض عليهم وأن يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المجالس والدواوين لم يكن العمل بها وبمقتضاها على درجة عالية من الدقة والمهارة الادارية ، ولكن يشفع لها أنها كانت تجربة رائدة بدأها محمد على الذى له الفضل فيما « بذله من الجهود فى هذا السبيل وما بذله من روح النظام وتقرير أوصاعه ، وما أظهره من سداد النظم وصدق العزيمة فى وضع النظام الادارى الحكومى . ولا ريب أنه اذا نوافر عنده الوقت الكافى وبخلص من مشاغله الحالية - مشاغل عام ١٨٣٩ مع السلطان العثمانى - وأخرجت المدارس عددا كافيا من الأكفاء سيضع لمصر نظاما دسوريا بابا يكون قد بحنه ونفذه بما عهد فيه من الحكمه » (١٩) .

وكان تنظيم محمد على للأمور السياسية والادارية قد عرف فى فرنسا التى استقى منها محمد على تنظيماته باسم نظام المجالس المنعددة ، وعنها يذكر الكاتب الفرنسى دنى Deny ان الادارة المصرية كانت تقوم على قاعدتين متناقضتين فى الظاهر ، أولاها أن سلطة الوالى كانت مطلقة وثانيهما أن الوالى لا يتخذ قرارا فى مسألة ما الا بعد أن يستمع لآراء المجلس المختص بها » (٢٠) .

(١٩) كلوت بك تعريف محمد مسمود . لمحة عامة الى مصر .

(٢٠) شفيق عرنال . مقدمة كتاب تاريخ التعليم فى مصر للدكتور عزت عبد الكريم .

أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليمًا مخصصًا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظم الأوروبية وبصفة خاصة النظم الفرنسية ، فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التي أشرف هو شخصيًا عليها ، فقد أنشأ محمد على ديوانا للمدارس تابعًا لديوان الجهادية الذي يخضع لاشراف الباشا المباشر .

وكان محمد على في هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التفتيد بها الى الأخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب أو الزراعة أو الصناعة أو فى أساليب الحرب ، فأخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير . وفى هذا السبيل تأثر محمد على بأفكار جماعة « سان سيمون » الفرنسيين واستفاد من أفكارهم التي تعتمد على أن العلوم يجب أن تحتل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين ، وأن التعليم هو أساس بناء المجتمع ، وأنه يجب أن تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .

ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعًا فقط الى مجيء « السان سيمونيين » الى مصر بأفكارهم التي اعتنقها محمد على ، انما يرجع أيضا الى تشجيع الأوروبيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الأوروبيين على الهجرة استتباب الأمن فى عهد محمد على ، بالإضافة الى ميل محمد على للأخذ بأسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :
الاتجاه الأول : يتمثل فى ارسال البعثات الى الخارج ، الى فرنسا وإيطاليا بصفة خاصة .

والإتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الأوروبيين فى مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها - الفرنسيين بصفة خاصة - الى حين يعود أعضاء البعثات لتولى الوظائف والمهام التي أعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين .

والإتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة من اللغات الأجنبية ليسفيد منها طلاب العلم المصريين .
وعندما أراد محمد على أن ينشئ « نظاما » تعليميا فى مصر ترك التعليم

الدينى القائم والمتمثل فى الجامع الأزهر وغيره من المساجد وأشأ تعليمًا حديثًا على النسق الأوروبي من أجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك ..

ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لأنه استطاع أن ينفذ مركز أو محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم ، كما استفاد العلماء من فرنسا وايطاليا أيضا لتعليم أبناء مصر ، وبدأ ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ م الى فرنسا وايطاليا واعتمد فى اختيار أعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الأزهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وأنشاء المدارس بحاجة الجيش وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية أول الأمر قبل أن تنتقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم ديوان المدارس .

وكان السلم التعليمى الذى أنشأه محمد على للتعليم الحديث يبدأ من أعلى الى أسفل ، فوجدناه أنشأ المدارس العالية أولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجييزية أو التحضيرية ، وأخيرا أنشأ « مكاتب المبتدیان » التى هى المرحلة الأولى للسلم التعليمى . وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة فى تاريخ التعليم بمصر هى أنه أصبح التعليم الرسمى للدولة أى أنها هى التى أنشأته ونظمته وأشرفت عليه ووضعت له القوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن أن نسميه بالتعليم الحر أو الأهلى .

وقد أخذت النهضة التعليمية تنبت وجودها فى مصر بعودة أعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشأ حركة الترجمة والتأليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الأجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ أن من ينصدى لبناء دولة حديثة لابد أن يسنعين بثقافات وحضارات شعوب أخرى أكثر تقدما . ولقد كان محمد على يدرك أن الأجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها أبناء مصر « لهذا وضع نصب عييه ألا يطول اعتماد البلاد على الأجانب ، حتى اذا آن أن يستبدل بهم أهل البلاد فلا يجب السوائى فى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشآت الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها » (٢١) .

وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الأجانب الذين استخدمهم أنهم غير ملينين بأحوال البلاد وينكلفون أموالا كثيرة ، وأن ولاءهم لبلادهم التي جاءوا منها يأتي أولا وقبل كل شيء ، وأن وجودهم بمصر موقوت ، ولذلك رأيناه يشعر بالسرور كثيرا « حين يسمح بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالأ حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الأجانب » (٢٢) طالما أن غرض الباشا هو « تعليم وتثقيف أبناء العباد » (٢٣) .

وقد ظلت سياسة محمد على التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد أن كان المصريون يهربون من ارسال أولادهم الى المدارس خوفا من إلحاقهم بالجنسية أقبلوا على ارسال هؤلاء الأبناء بعد أن رأوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ م لم يعد نسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم أبناء العباد . لأن المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده وتقلصت المصانع .

وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية من منطلق أن الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا وجدناه يتبع فى سياسته الاقتصادية مبدأ الاكفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على أن نكون صادرات مصر أكبر من وارداتها حتى يكون الميزان التجارى فى صالح مصر .

ولما كانت الزراعة فى مصر هى أساس النروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما من شأنه التنمية الزراعية بدءا من استيلائه على كل الأراضى الزراعية بمصادرة أراضى البكوات المماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى أصبحت الدولة هى المالك الوحيد لأراضى الفطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ م .

وفى هذه المزرعة الكبيرة كان لابد لمحمد على من استغلالها بأنواع مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس أشجار التوت لتربية دودة القز ، واحنار لهذا المشروع أراضى وادى الطميلات بالشرقية وأحضر له الأخصائيين من الشام وأعد كل ما يلزم لهذا

(٢٢) د. أحمد عزت عبد الكريم المرجع السابق ص ٣٣ .

(٢٣) نفس المرجع ص ٣٥ .

المشروع من مراوى وعمائر وذلك عام ١٨١٦ م ، وفى عام ١٨٢٠ م توجه الباشا « لناحية الوادى لينظر ما تجدد به من العمائر والمزارع والسواقى ، وقد صار هذا السوادى افليما على جسدته وعمرت به قرى ومساكن ومزارع » (٢٤) . ثم انشئت زراعة أشجار التوت واقامة المشروعات لتربية دود القز (الحرير) . وشملت أقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والعليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .

كما أدخل محمد على أنواعا جيدة من القطن الأمريكى الى جانب الأنواع المحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ، حتى أصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للأقطان العالمية خاصة الهندية والأمريكية ، وأقبلت مصانع النسيج فى أوروبا على شرائه « ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ م ما بلغ ٣٤٤ ألف قنطار ، وأصبح القطن على توالى السنين أساس ثروة مصر الزراعية » (٢٥) .

ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة أشجار الزيتون ، والنيلة الهندية - التى استوردها مع زراع لها من الهند - ، والحشخاش وقصب السكر ، الى جانب الحضر والفواكه والنخيل ، بالإضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والأرز والفل والبرسيم وغير ذلك .

وكان على محمد على أن يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الراعى ولاستمرار الأراضى المستصلحة فى الانتاج ، ولذلك رأيناه يشق النرع والقنوات كنزعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية أو خليج الأشرفية لاهياء الأراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا وقد بدىء فى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ م واحفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠ م .

ومن مشروعات الرى أيضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع ، ولعل أهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جانب مرور السفن عن طريق الأهوسة الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو شيلو Chelu فى كتابه

(٢٤) الجبرتي : نفس المرحع أحداث وجب ١٢٣٥ هـ .

(٢٥) عبد الرحمن الراعى : نفس المرحع ص ٥٨٥ .

النيل والسودان ومصر » يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال الري في العالم قاطبة ، لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ، فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعد اقداً ما يداخله شيء من المجازفة » (٢٦) .

ولا شك أن اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعى زيادة كبيرة حيث سيساعد على تحويل أراضي الوجه البحرى من رى الحياض الى الري الدائم عن طريق حجز المياه أمام هذه القناطر الى اخير موقعها عند منطقة انعراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تنفرع من أمام هذه القناطر هى التى عرفت بأسماء الرياح الشرقاوى ، والرياح المنوفى ، والرياح البحرى . والرياح الأول تبدل اسمه الى الرياح التوفيقى نظراً لأن انشاءه تم فى عهد الحديوى توفيقى .

وأما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة ، التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على السواء ، فقد كانت حكومة الباشا هى التاجر الوحيد الذى يشتري منتجات الفلاحين بالأسعار التى تحددها ، كما احتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجارياً .

وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية بإجراءات الأمن التى اتخذتها حكومة الباشا سواء فى الداخل أو فى طرق التجارة العالمية وخاصة بظهير البحر الأحمر من القرصان وتنسجيج انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الأحمر نظراً لأنه أقصر الطرق وأكثر أمناً من طريق رأس الرجاء الصالح .

وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صاعات تعتمد على المواد الخام فى مصر ، ورغم أنه كان ينقصه أيدى عاملة مدربة الى جانب كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة فإن محمد على كان مصمماً على اقتفاء أثر أوروبا بانشاء مصانع متنوعة ومتعددة ، كمصانع الغزل والنسيج المنتشرة فى أنحاء القاهرة والوجه البحرى والوجه القبلى ، ومصانع الجوخ ، والصوف ، والحرير ، والطرابيش ، ومعمل سبك الحديد ، ومصانع ألواح النحاس ، ومعامل السكر بالوجه القبلى ، ومصانع النيلة .

وقد اهتم محمد على بالعمران بإنشاء القصور ودور الحكومة مثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجده بها ، وقصر شبرا وقصر رأس التين ، والدفترخانة بالقلعة (وهي دار المحفوظات الآن) ودار للآثار ، ومرصد ، وإنشاء الترسانة بالإسكندرية التي اتسعت وزاد عمرانها ، كما أنشأ مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر « التسعة عيون » على بحر موسى وغير ذلك من وسائل الاتصال بالعمران -

وكانت مشروعات محمد على الاقتصادية واسعة ومكلفة خاصة أنه كان يتعجل تنفيذها حتى ذكر أن القناطر الخيرية مثلا أصاب قواعدها خلل عني بدء انشائها عام ١٨٤٦ م بسبب الإسراع في العمل ، ثم أصلح هذا الخلل ، وقد راح نصيحة هذه المشروعات عشرات الآلاف من المصريين الذين كانوا يساقون سوقا إجباريا للعمل المرهق ، فقد ذكر أنه مات « من الفلاحين الذين اشتغلوا في حفر ترعة المحمودية اثنا عشر ألفا في مدة عشرة أشهر ، وأن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتي الترعة تحت أكداس التراب الذي كانوا يرفعونه من قاعها » (٢٧) .

والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع الميزب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، العينية والنقدية ، فكان العاملون في هذه المشروعات اذا « رجعوا الى بلادهم للحصول على المال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيله قمح وكيله فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالنمن الدون والكيل الوافر » (٢٨) .

ولعل أجل مشروعات محمد على الداخلية في مصر بعد التعليم هو إنشاء جيش وطني ، ومن المؤكد أن محمد على وضع كل أسباب النهضة التي شملت نواحي الحياة في مصر من اقتصادية وعلمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذي أدرك أن بقاءه في الباشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدين الداخلي والخارجي لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الأساليب الأوروبية ومزود بالأسلحة الحديثة .

وكان جند محمد على المكونين من فرق منافرة تركية « باشبوزف » ، أى غير نظاميين مفلطرين على النمرود والعصيان والغوضى ، ولعل خير دليل على

(٢٧) عبد الرحمن الرامسى . نفس المرجع ص ٥٧٤ .

(٢٨) الجرنى : نفس المرجع حوادث شهر شوال ١٢٣٤ هـ .

ذلك أنه عندما أراد محمد على ادخال الأساليب الحربية الحديثة في تدريب الفرقة الألبانية نارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق في حروب الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) . وفي مطاردة المماليك واستخدامهم في حراسة النغور والحدود .

وبدأ انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية في أسوان عام ١٨٢٠ م لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشراف عليها الى الكولونيل سيف Seves (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) أحد ضباط الامبراطور نابليون الأول ، والذي استخدم عددا من الضباط الأوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسة وتدريبهم . وكانت الدفعة الأولى من طلاب هذه المدرسة من ممالك محمد على ومماليك أتباعه وكبار رجال دولته .

وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وانشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلى ، وكانت الدفعة الأولى قد أنهت تدريباتها عام ١٨٢٤ م وأظهرت كفاءة فى الاستعراض الذى شهده محمد على فى الخانكة مما جعله يشعر بالفخر والسرور ويستمر فى تجنيد المصريين بل وتكوين طوائف من الضباط المصريين المدربين على يد معلمين أوروبيين ، وأرسلت بعثات منهم الى أوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك .

وإذا كان المصريون قد شكلوا أمام الباشا صعوبة فى بادئ الأمر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فإنهم « ألفوا بسرعة حياتهم الجديدة ، وبعد أن كانوا معندين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية ، وأخذوا يفخرون بأنهم جنود محمد على ويفابلون غطرسة الترك بمنلها ، ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لشأنهم لأن هذه التسمية كانت تشعروهم وقتئذ بشيء من المهانة ، ونالوا من الحكومة أمرا أن لا ينبذهم أحد بكلمة فلاحين » (٢٩) .

ولم تكن مدرسة أسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية أخرى فى الخانكة ودمياط وأبى زعبل ، والقصر العينى ، والفرسان بالجيزة ، والمدفعية بطره ، وغيرها ، الى جانب مصانع الأسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثم الاسكندرية لبناء سفن للأسطول

بأحواض الى جانب القلاع والاستحكامات .. كل ذلك دليل على الاهتمام
بالجيش المصرى ..

وكلمة أخيرة عن الجيش المصرى الذى أنشأه محمد على وأعاد به ثقة
الشعب المصرى بنفسه حيث أصبح لهم بعد مرور حقب طويلة الدور الأكبر
فى الدفاع عن وطنهم ، كما أنه أصبح من حقهم الترقى الى رتب الضباط وفد
نالوا هذا الحق عن جدارة .

ولعل شهادة كلوت بك خير دليل على كلامنا هذا حيث يقول : ربما
يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود ، لأنهم على الجملة
يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء ، والقناعة والقدرة على العمل ،
واحتمال المشاق ، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتثال
للأوامر ، والشجاعة ، والثبات عند الخطر ، والتذرع بالصبر فى مقابلة
الخطوب والمحن ، والاقدام على المخاطر ، والاتجاه الى خط النار وتوسط معا مع
القتال بلا وجل ولا تردد ، (٣٠) .

السياسة الخارجية

وأما سياسة محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر
عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية تكون مصر القلب
منها ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالى فى عزل الولاة من أن تمتد
اليه اذا لم يبد من القوة والاستعداد للحرب ما يفتح السلطان بأن محمد
على يمكن أن يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .. كما
أن محمد على كان يخشى من أن تقع مصر فى دائرة الاطماع الاستعمارية
للدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا أو حتى روسيا العدو الثقيل
لتركيا ، اذا ما اتفقت هذه الدول على تقسيم أملاك الدولة العثمانية رجل
أوروبا المريض ..

وكان محمد على يعتقد أن مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الأقطار
العربية ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر قلبه أمر حيوى لضمان سلامة
هذه الكتلة من أى تدخل أجنبى ، ولإعادة مجد هذه الكتلة العربية التى كانت

(٣٠) كلوت بك تعريب محمد مسعود نفس المرجع .

في محططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق ، وهي أقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها من أن تصبح قوة كبرى يحسب حسابها .

وكانت الفرصة الأولى لتحقيق هذه الكتلة العربية استنجد السلطان العثماني سليم الثالث عام ١٨٠٧ م بمحمد علي لاختاد عصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الأولى الذي فشلت القوات التركية في إيقافه ، وكان السلطان العثماني - الذي يضرر العداء لمحمد علي - يأمل أن تضعف قوة محمد علي نفسه .

وقد رأى محمد علي في دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ م فرصة لتنفيذ خطته ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التي كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للخلاص من الفرق الحربية الكثيرة المتمرد ، فلما تهيأت له القوة البحرية والحربية اللازمة أرسل الحملات المتتالية الى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك في هذه الحملات ابناء طوسون و ابراهيم ، وأشرف على بعضها محمد علي بنفسه ، وقد بدأت هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ م بالقضاء على الدولة السعودية الأولى وتخريب عاصمتها الدرعية .

كانت نتيجة الحروب الوهابية أن تحسنت العلاقات بين السلطان العثماني والباشا اذ تأكد للسلطان أن محمد علي هو يده التي يبطش بها ضد الخارجين عليه ، ومن ثم كافأه بتعيينه واليا على باشوية جدة بالإضافة الى مصر ، كما كان من نتائج هذه الحروب أيضا أن امتد النفوذ المصري الى الخليج العربي ول الى اليمن التي استطاعت القوات المصرية أن تزحف من جدة وتحتلها في أوائل العشرينات من القرن التاسع عشر وتبقى بها حتى عام ١٨٣٩ م عندما تأزمت الأمور أمام الباشا واستحكمت المؤامرات الدولية ضده . كما تطلع محمد علي لتحقيق مشروعات أخرى .

ورغم أن الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الأموال والضحايا الكثيرة نى الأرواح ما يجعل هذه الحروب يعتبر من أشق الحروب التي خاضتها مصر ، لأنها كانت « وسيلة لتوطيد مركز محمد علي ، كما أنها سبيل لرفع شأن مصر ، واعلاء مكانتها ، ومهيذا لتتبعوا المركز الذي نالته من بعد بين الدول ، وأغلب الظن أن فكرة الانفصال عن تركيا وتحقيق استقلال مصر قد بدأت تملك على محمد علي مشاعره من ذلك العهد ، وأنه أخذ يعمل لها من طريق

الفنح والحرب « (٣١) » •

ثم تطلع محمد على الى السودان ، وكان محمد على « يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ، ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية ، لابد وأن يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لو سيطرت على مباحه أو روافده العليا سوى أخرى قد تكون معادية لا صديفة أو حليفة » (٣٢) •

وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان في النواحي الاجتماعية والنفافية والاقتصادية والسياسية منذ أقدم العصور ، وأن النيل شريان يربط الفطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثماني وبموافقته •

وقد اختلف المؤرخون حول الأسباب التي دفعت محمد على لفتح السودان ، فمن قائل ان السبب كان لاستخدام السودانين ونجنيدهم في جيش مصر الجديد ، ومن يقول انه للبحث عن الذهب المتوفر في السودان ، ومن يذكر أن السبب هو تعقب فلول المماليك الذين فروا جنوبا وأسسوا لأنفسهم مملكة معادية لمحمد على • والرأى عندى هو أنه لا يمنع أن تكون معظم هذه الآراء هى الأسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر ، والسودان قطر عربى ضمه الى مصر أمر حيوى لكلا الفطرين بل وحيوى للكتلة العربية بصفة عامة •

ولعل رغبة محمد على فى تأمين مصر من الجنوب وتأمين وصول مياه النيل اليها كانت من أهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا ننسبعد أيضا أن يكون من أسباب فتح السودان رغبة محمد على فى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغبر نظامية كالأرناؤوط الذين لم يهلكوا فى الحرب ضد الروهابيين •

(٣١) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ١٢٥ •

(٣٢) مكى شكة : السودان عبر القرون ص ٩٤ •

استغرقت حملات فتح السودان حوالى ثلاث سنوات ونصف من يوليو ١٨٢٠ الى فبراير ١٨٢٣ م انتهت بدخول السودان مع مصر تحت حكم محمد على ، وطبق فيه نفس التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وتأسست عاصمة له فى الخرطوم فى عام ١٨٣٠ م وكانت مقرا للحكماء الذى يعينه الباشا ويحكم البلاد بنفس الأسلوب المركزى السارى فى مصر ، ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للأقسام أو المراكز ومنساخ للنواحى أو القرى ..

بلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت قدمه أرض مصر واستطاب له العيش فيها وتمسك بالانظمة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستفلائية عن الدولة العثمانية .. وقد رأينا كيف أن محمد على آمن منذ البداية أن دعائم الاستقلال تقوم على تنمية موارد البلاد الاقتصادية وبناء جيش وطنى ونظام تعليمى حديث ، ومن هذا البناء انداحلى الحديث والقوى يمكنه أن يطلق لتحقيق مشروعاته الخارجية ..

وكان محمد على يؤمن بأن هناك قوى وأخطارا تقف أمام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد اسنطاع أن يتخلص من القوى المحلية بالقضاء على المماليك وبدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم ، والفرق العنصرية غير النظامية ، وأقام حكما مركزيا استبداديا مستنيرا ، وأخذ يضع أسس النظام الجديد ويهدم فى بقايا النظام القديم .

أقول اذا كان الباشا قد تخلص من القوى المحلية بعد جهد جهيد فانه كان عليه مواجهة القوى الأجنبية الخارجية ، وكان على رأس هذه القوى انجلترا التى كانت دائمة التحريض للباب العالي لى يتخذ موقعا أكر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا التحريض ويقلل من تأثيره موقف الحكومة الفرنسية المؤيدة لمحمد على .

الا أن محمد على اسنطاع أن يمتص غضب السلطان الدائم عليه حين سارع بتبليبه أوامر السلطان بمحاربة الحركة الوهابية - رغم أن الجبرتي المؤرخ المصرى عاب على الباشا القيام بهذه الحرب التى لا نافع لمصر فيها ولا جمل بل بحمل الشعب المصرى الأموال الباهظة والضحايا الكثيرة اثناها - كما أن محمد على فتح السودان وضمه الى مصر باسم اسسلطان وبحت السبادة العثمانية ..

ورغم ذلك شأن مشروعات محمد على الطموحة كانت لابد وأن تؤدي به

الى الصدام مع الدولة العثمانية ، وهو الصدام الذى سوف ينتهى بنفصر.
ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الأوروبية وخاصة انجلترا ضده مما سترام
بالتفصيل فى الصفحات التالية .

محمد على والدولة العثمانية

منذ تولى محمد على الباشوية فى مصر عام ١٨٠٥ م وهو مدرك أن
السلطان العثماني يكن له العدا ، ويشعر أن محمد على فرض عليه فرضا
من قبل المشايخ والأعيان المصريين ، ولذلك أخذ ينحين الفرص لكى يبعد
محمد على عن مصر ، وقد رأينا أن السلطان حاول مرة نقل محمد الى ولاية
جدة عام ١٨٠٥ ثم نقله مرة أخرى الى ولاية سلانيك عام ١٨٠٦ م ولولا وقفة
الزعماء والمشايخ المصريين وهدايا وأموال الشعب المصرى التى قدمها محمد
على للسلطان ورجال دولته لثم بالفعل إبعاد محمد على .

كما رأينا أن السلطان كلف محمد على بمعالجة النورة الوهابية فقام
الباشا بهذا التكليف خير قيام رغم ما كلفه وكلف الشعب المصرى من الأموال
والنضحيات بالأرواح ، مما ساعد على تحسن العلاقات بين محمد على والدولة
العثمانية ، بل والى تنبئته فى حكم مصر ، ثم الموانعة على جعل ولاية مصر
وراثية فى أكبر أبناء أسرته الى جانب باشوية جدة التى نالها محمد على.
مكافأة على نخليص الدولة من الخطر الذى مثلته الدولة السعودية الأولى .
وكل ذلك تم نظرا لحاجة الدولة العثمانية الى الباشا لضرب خصومها .

وفى جو العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة
اليونانيين فى أبريل ١٨٢١ م ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال النام.
عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الأتراك فى
البر والبحر ، مما دفع بالسلطان العثماني محمود الثانى الى الاستنجد بمحمد
على صاحب الجيش المنظم على الأسس الحديثة والأسطول الفتى .

ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان أراد باستنجاهه بمحمد على انهك
قوى الأخير واستهلاك جيشه وأسطوله حتى لا يصبح فى يوم ما قوة مناوئة
للدولة العثمانية ذاتها ، ومهما كانت صحة هذا الرأى فان محمد
الولايات العثمانية التى يمكن الاستعانة بها للبطش بكل خصوم الدولة
العثمانية ، وأنه يمكنه نبعا لذلك الفضاء على النورة فى بلاد اليونان .

وقد وجد محمد علي في استنجد السلطان به لخماد ثورة اليونانيين فرصه لتحقيق مشروعاته ، « واغضب الباشا بذلك الكليف أشد الاغباط ووجد في تنفيذه فرصة موانية لتحقيق آماله في الظهور على مسرح السياسة الشرقية في صورة البطل المسلم الزائد عن حيتاس الاسلام وحامي حماه » (٣٣) . ثم أن هذا الكليف بمثابة « توتيح لنطاق الدولة المصرية وبسط نفوذها فيما وراء البحار ، وبالتالي يرفع من شأن محمد علي ويزيد من مكانته ، ولم يكن محمد علي ليرس أن يعلو شأنه ويتسغ ملكه ، كما أن استنجد تركيا بجيشه كلما قصرت يدتها وعجزت عن مقاومة الثوار سواء في الحجاز أو في اليونان مما يزيد فحرا ويوطد مركز الدولة المصرية التي أسسها » (٣٤) .

وستأت الامور بين محمد علي والدولة العثمانية أثناء ثورة بلاد اليونان على التحرر الذي أفضى في النهاية الى الصدام بين الطرفين . ذلك أن السلطان عهد الى محمد علي بحكومة جزيرة كريت ليخمد الثورة المشتعلة فيها ، وقد تمكنت القوات المصرية بالفعل من اخمد ثورة أهل كريت بعد حرب قاسية دامت حوالي عام من يونيو ١٨٢٢ م .

وكان نجاح الحملة على كريت دافعا لكى يعهد السلطان الى محمد علي بحكومة المورة لكي يتولى اخمد الثورة المشتعلة فيها أيضا ، وما لبث السلطان أن أصدر في ٦ مارس ١٨٢٤ م فرمانا تعين ابراهيم باشا بمقتضاه واليا على كل من كريت والثورة . ومن ثم فاد ابراهيم الحملة على المورة .

لم تكن حرب المورة مجرد نزعة حربية ، أو عمليات سهلة ، بل كانت حربا قاسية على كلا الطرفين المنحاربين ، فقد كان اليونانيون شعبا يقاتل للحصول على استقلاله ونقض السيادة التركية المسيطرة ، ومن ثم كان المقاتلون اليونانيون يكتسحون القوات التركية في كل لقاء بين الطرفين حتى إذا وصل ابراهيم باشا الى أرض المورة وبحرها ووجه بمقاومة شديدة وعنية من اليونانيين المؤيدين بمتطوعين من أوروبا وبتعاطف من روسيا العدو النفليدى لتركيا ، ومع ذلك أحرز ابراهيم باشا انتصارات حاسمة ضد اليونانيين .

(٣٣) د السيد رجب حراز ، نفس المرجع ص ٢٥٥ .

(٣٤) عبد الرحمن الراعى ، نفس المرجع ص ٢١٥ .

الا أن الدول الأوروبية وخاصة روسيا وانجلترا لم تكن لتتقف مكتوفة اليدين أمام هذه الانتصارات المصرية ، فروسيا عدو تركيا العنيد في عهد القيصر نيقولا الأول الذى تولى العرش فى أول ديسمبر ١٨٢٥ م ، عادت الى فكرة مؤازرة الشعب اليونانى الثائر من ناحية وتمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية من ناحية ثانية ، والخروج الى البحر المتوسط عبر المضائق التركية البسفور والدردنيل ٠٠ وأما انجلترا فقد كانت منزعة من ازدياد قوة محمد على وانساع نفوذه خاصة وقد اصطدم بالمصالح البريطانية فى البحر الأحمر واليمن من ناحية ، والخليج العربى من ناحية أخرى ، ثم ان قوته البحرية تنازع الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، هذا الى جانب السائير العرنسى على نشاط محمد على ، ومن أجل ذلك كله كان لانجلترا موقف ازاء الثورة اليونانية يسعى الى المحافظة على الامبراطورية العثمانية ضد الاطماع الروسية من ناحية ، وتحقيق بعض الامانى القومية لليونانيين ، وذلك من شأنه اضاءة جهد محمد على فى بلاد اليونان وانحسار نفوذه عنها ٠

وفد تمخضت جهود انجلترا عن عقد ما عرف ببروتوكول بطرسبرج فى أبريل ١٨٢٦ م بين انجلترا وروسيا ، وتلاه معاهدة لندن بين انجلترا وروسيا وفرنسا فى يوليو ١٨٢٧ م ، وقد نص البروتوكول والمعاهدة على تسوية للمسألة اليونانية تقضى باعطاء اليونانيين استقلالهم الذاتى تحت السيادة العثمانية ، وفرض هذه التسوية فى حالة رفض أى من الطرفين المتحاربين : الدولة العثمانية او اليونانيين ، « وكان الحلفاء يعلمون اصرار تركيا على رفض طلبانهم فاتفقوا على ارسال أساطيلهم الى مياه اليونان لتأييد مطالبهم بالقوة ولمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول الى شواطئ اليونان وارسال المدد الى الجيش المصرى والتركى بها » (٣٥) ٠

وكانت معاهدة لندن ذات تأثير سلبي على محمد على ، اذ أنه خشى من مواجهة الدول اذا اراد ارسال مدد الى القوات المصرية فى بلاد اليونان ، وفى نفس الوقت لم يكن على استعداد لاضاعة جهد القوات المصرية هباء وبالتالى اضاءة مكاسبه فى الوقت الذى كان يعلم فيه أن السلطان العثمانى يرفض معاهدة لندن نصا وروحا ، وقد تغلبت النزعة المسيطرة عند محمد على معتقدا أن فرنسا لن تقدم على مهاجمة القوات المصرية ، فأرسل مددا من السفن والجنود الى بلاد اليونان فى أغسطس ١٨٢٧ م ٠

الا أن أساطيل إنجلترا وروسيا وفرنسا احسكت بالأسطول المصرى والعثماني فوقعت معركة نوارين البحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التي تم فيها تدمير الأسطولين المصرى والعثمانى ، وكان من نيجنها موافقة محمد على على انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان للمحافظة عليها بعد أن انقطعت الاتصالات مع الوطن الأم مصر ، وقد تم هذا الانسحاب من المورة في ديسمبر ١٨٢٨ م . كما كان من نتائجها أن اليونانيين رفضوا الاستقلال الذاتي المعروض عليهم من الدول والذي تضمنته كذلك المعاهدة الروسية التركية في سبتمبر ١٨٢٩ م ، ومن ثم قررت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا والروسيا في بروتوكول لندن الذي عقد في فبراير ١٨٣٠ م اعطاء اليونانيين استقلالهم التام .

وكان من نتائج معركة نوارين البحرية وانسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطان العثماني الاساءة الى العلاقات بين الطرفين وأدى بها في النهاية الى الصدام ، ورغم أن الحرب في بلاد اليونان قد أكسبت محمد على مكانة دولية هامة خاصة عندما تفاوض معه الانجليز على الانسحاب من بلاد اليونان مباشرة دون وساطة الدولة العثمانية ودون موافقة السلطان على انسحاب القوات المصرية ، الا أن هذه الحرب لم تحقق أهداف محمد على الموسعية ، بل أدت الى خسائر مادية كبيرة وضحايا في الرجال كثيرة .

وفي الوقت الذي غضب فيه السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته فقد أصدر فرمانا في سبتمبر ١٨٣٠ م منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريت كمكافأة على اشتراكه في حرب المورة ، ولكن هذه المكافأة لم تكن تعويضا كافيا لما بدله الباشا من جهود في هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد أسطوله ، ومن ثم أخذ محمد على يسعيد توازنه بعد نوارين ويجهز جيشه وأسطوله بمساعدة سخية من فرنسا ليكون الجيش والأسطول على استعداد لتحقيق آمال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا أمكن الى ملكه .

ومهما قيل في الأسباب التي أدت الى ما عرف بحرب الشام الأولى ثم حرب الشام الثانية ، فان فكرة محمد على في ضم بلاد الشام الى مصر بدأت منذ عام ١٨١٠ م ولم يؤجلها الا انشغاله في حروب متتالية في شبه الجزيرة العربية ، ثم في السودان ، ثم في بلاد اليونان . لأن الباشا يدرك أهمية الشام لتأمين مصر نفسها ، فضلا عن أن الكلمة العربية التي كان الباشا يسعى لاقامتها لا تكمل بدون بلاد الشام والعراق .

وكانت فكرة ضم بلاد الشام والعراق تسيطر على أفكار إبراهيم باشا أيضا ، فكانت تصريحاته وبياناته أمام جنوده وخاصة تؤكد اتجاهه العربى ، لدرجة كان يذكر الجنود بأمجاد العروبة ، وأنه عربى ، وأنه يسعى لتحقيق القومية العربية وإعادة أمجاد الأمة العربية المستفلة بإشراك العرب فى الحكم ونولى المناصب القيادية فى الادارة والجيش .

ومن أقوال إبراهيم باشا فى هذا السبيل أنه عندما سئل أثناء حصاره لعكا عن مدى فتوحاته بعد عكا قال تستمر الفتوحات الى مدى ما ينكلم الناس وأتفاهم وإياهم باللسان العربى . وعندما سأله أحد جنوده عندما رآه يكرر هجومه على الأتراك ، كيف يطعن فى الأتراك وهو منهم أجابه إبراهيم باشا على الفور : « أنا لست تركيا ، فانى جئت مصر صبييا ، ومنذ ذلك الحين قد مصرتنى شمسها وغيّرت من دمي وجعلته دما عربيا » (٣٦) .

كانت فكرة تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر هى المحرك الأصلى والدافع الأساسى لضم بلاد الشام ، ولكن محمد على استغل الأحداث الجارية فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر لكى يبرر زحفه الى بلاد الشام ، فأعلن الباشا أنه يهدف من تجريد حملة الى بلاد الشام تأديب عبد الله الجزار باشا عكا بسبب إيوائه المصريين الفارين من الضرائب ومن الجندية وعدم اعادتهم الى مصر ، وبسبب رفضه امداد مصر بالأخشاب اللازمة لبناء أسطول جديد عوضا عن الأسطول الذى تحطم فى نوارين ، وهذه الأسباب كانت لغطية الدوافع الحقيقية والتى تتلخص فى توسيع ملكه .

وقد استغرق الصدام بين محمد على والدولة العثمانية جولتين ، الجولة الأولى بدأت فى أكتوبر ١٨٣١ م وفيها قاد إبراهيم باشا القوات الزاحفة الى بلاد الشام واستولت بدون مقاومة تذكر على غزة ويافا وحيفا وبيت المقدس ، واستولت على عكا بعد حصار حوالى سبعة شهور ، ثم استولت على دمشق وحمص بعد انتصار القوات المصرية على القوات التركية ، ثم تقدمت القوات المصرية حتى أحرزت انتصارا حاسما على الأتراك فى معركة قونية فى ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ م . ثم زحفت الى كوتاهية التى سقطت فى فبراير ١٨٣٣ م .

انتهت جولة القتال الأولى بين محمد على والدولة العثمانية بتدخل

الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وروسيا وفرنسا وفرض صلح بين الطرفين عرف بصلح كوتاهية في ٨ ابريل ١٨٣٣ م ، الذى نص على تثبيت حكم محمد على فى مصر والسودان وبلاد النمام وجزيرة كريت ، وإبراهيم فى حكم باشوية جدة وبلاد الأحباش (ساحل البحر الأحمر بموانئها سواكن ومصوع) .

ولم تكن معاهدة كوتاهية سوى هدنة بين الطرفين ، فالسلطان العثماني شعر بالمرارة من وقوع هزائم لدلته من أحد ولايه ، ومن ثم أخذ يستعين بالروس والألمان لاعداد جيش منظم يقضى به على محمد على لا من بلاد الشام فقط بل من مصر أيضا ، بينما كان محمد على يدرك أنه لن يكون هناك سلام مع الدولة العثمانية دون انزال السلطان محمود الثاني من العرش وتقليد السلطنة لابنه عبد المجيد ، ومن ثم أخذ يعد العدة لعرض هذا السلام على الدولة العثمانية .

وتطلع كلا الطرفين لموقف الدول الأوروبية من الصراع بينهما ، فتركيا التى رفضت إنجلترا عقد معاهدة دفاعية هجومية معها لجأت الى عدوتها التقليدية روسيا التى رحبت بعقد ما عرف بمعاهدة هنكارسكس (٣٧)، الدفاعية الهجومية تعبيرا عن الصداقة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية فى ٨ يوليو ١٨٣٣ م ، وأما محمد على فرغم صداقة فرنسا له فانها كانت حريصة على بقاء الامبراطورية العثمانية فى مواجعة الأطماع الروسية ، وإنجلترا سخذ نفس الموقف بل بتشدد مع محمد على ، ولذلك اكتفى محمد على بالاستعداد حتى تنهيا الظروف الدولية للجولة الثانية .

وكان محمد على قد أعلن عزمه للدول الأوروبية عام ١٨٣٤ م على اعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية استقلالا تاما أسوة باليونانيين ، ولكن الدول الأوروبية رفضت بشدة هذا الاجراء ، وفى عام ١٨٣٨ م كانت المفاوضات بين محمد على والدولة العثمانية لاقرار سلام دائم بين الطرفين قد فشلت بسبب موقف إنجلترا المعادى لمحمد على ، أعلن محمد على مرة أخرى لفنائل الدول الأوروبية فى القاهرة عزمه على اعلان استقلال مصر ، ولكن

(٣٧) عرفت بهذا الاسم لانه اسم قصر يقع على شاطئ مضيق السور على الجانب الآسيوى وسمت الاتفاقية فيه .

للدول مانعت في ذلك مما شجع السلطان العثماني على السير في استعادته
واجراءاته العدائية ضد محمد علي .

وعدت الجولة الثانية للحرب الشامية بين محمد علي والدولة العثمانية
هنا أبريل ١٨٢٩ م بزحف القوات التركية الى اراضى بلاد الشام المصرية ،
وعندما تلقى ابراهيم باشا من أبيه أمرا بدحر القوات التركية في اراضيها
وعدم الاكتفاء بردها عن الاراضى الشامية لان تركيا لم تراخ العهود والمواثيق
وقت معركة نصيبين في الأرض التركية في يونيو ١٨٢٩ م التي انتصرت
فيها القوات المصرية انتصارا حاسما ووقفت على أبواب الاستانه في نفس
العام ، وسلم قائد الأسطول التركي سفنه لمحمد علي بالاسكندرية برجالها
وأسلحتها .

وبهذا الموقف تحقق حلم محمد علي ، وكاد السلطان العثماني يوافق
على رغبة محمد علي في جعل ملكه وراثيا على الأقطار التي تحت يده وهي
مصر والسودان والحجاز وبلاد الشام ، لولا تدخل الدول الأوروبية بزعامه
انجلترا التي وقفت تشد أزر السلطان العثماني ضد مشروعات محمد علي ،
ومن ثم فرضت على محمد علي والسلطان شروطا تضمنها معاهدة لندن في
١٥ يوليو ١٨٤٠ م ، ثم بروتوكول لندن عام ١٨٤١ م ونرمي هذه الشروط
الى اعطاء محمد علي وأسرته حكم مصر حكما وراثيا في ظل السيادة العثمانية .

ونتيجة لمعاهدة وبروتوكول لندن أصدر السلطان العثماني الأوامرات
المحققة لشروط المعاهدة وبخصوص ترتيب الوراثة وتجديد المال الميري السوى
ونحديده عدد الجيش المصرى بنمانية عشر ألفا ، وقد صدرت هذه الأوامرات
في ١٣ فبراير ١٨٤١ م ، وأول يوية ١٨٤١ م بموافقة وضمن الدول
الأوروبية .

واذا كانت معاهدة لندن قد فرضت نوعا من الوصاية الدولية على
مصر ، فقد تحولت مصر بمقتضاها من دولة عربية كبيرة لها كيائها الدولي
الى ولاية صغيرة تابعة للباب العالي بعد أن حرمت من بلاد الشام والحجاز
وكريت ، ورغم عودة مصر الى ولاية عثمانية فقد كانت سلطة الباب العالي
عليها ضعيفة بسبب تدخل الدول الأوروبية في شئون مصر . ومع ذلك فان
معاهدة لندن اعترفت لمصر بالاستقلال مقيدا بالسيادة العثمانية ، ولم يعد
لتركيا ، ولا لغيرها من الدول أن تعبت بهذا الاستقلال الذي أصبح مكفولا
بمعاهدة دولية ، ولم يرد في معاهدة لندن من القيود العملية التي تحد ذلك

الاستقلال سوى دفع جزية سنوية للباب العالي ، وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار قواتها الحربية - التي تحدد عددها - جزءاً من قوات السلطنة العثمانية «(٣٨)» .

وهكذا عاشت مصر منذ عام ١٨٤١ م كدولة ذات استقلال مفعول في ظل أسرة محمد علي حتى عام ١٩١٤ م عندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر وقطعت كل علاقة تربط مصر بالدولة العثمانية أو تركيا ، دون أن يصيب مصر من الحكم العثماني المباشر ما أصاب غيرها من الولايات وخاصة الشام والعراق منلا . .

محمد علي والدول الأجنبية

كانت مصر دائما مجالا للتنافس بين الدول الأوروبية الطامعة في هذا الموقع الممتاز لمصر والد أغنة في استغلال جبراتها للمصلحة الاستعمارية ، ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر فقد شهت القرن الثامن عشر محاربات انجليزية وفرنسية وروسية لاستغلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعماري عليها ، وحدثت منافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر .

حتى اذا كان القرن التاسع عشر ومحمد علي قد ظهر على مسرح الحياة السياسية في مصر بدأ يدرك الأطماع الأوروبية في مصر ، ولذلك نجده يدرك منذ البداية أنه مهما كانت حاجته لبناء مصر بناء حديثا على النسق الأوروبي وبمساهمة أوروبية بالخبرة والامكانيات ، فانه يجب أن تكون هذه المساهمة موقوتة الى أن تنهيا الكوادر الفنية المصرية التي عليها تسلم زمام العمل في مصر الحديثة .

ولكن الأطماع الاستعمارية لم تكن نفدر اتجاه محمد علي الاستقلالي ولا هي مستعدة للتخلي عن أهدافها ، فانجلترا مهتمة بمصر وبأن يكون لها نفوذ في مصر أعلى من نفوذ أية دولة أوروبية أخرى لضمان أمن الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، وفرنسا التي خرجت قوات حملتها من مصر في العام الأول للقرن التاسع عشر ما زالت لها أطماع وتسعى للعودة اذا أمكن أو على الأقل منافسة النفوذ الانجليزي ومحاربته على الأرض المصرية .

واذا كان التنافس على أشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الأعلى في مصر ، وهو تنافس ممتد أصلا من صراع بين الدولتين في أوروبا ، فان الدولتين كانا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها ، بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيقة التي تجمعت فيها عوامل التفكك والانقسام ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام حركة استقلالية هنا أو هناك للانفصال عن الامبراطورية العثمانية .

أولا : انجلترا

فرغم أنه كانت لانجلترا اهتمامات بمصر وإبعاد فرنسا عنها ، فان هذه الاهتمامات زادت وانضحت كثيرا بعد قديم حملة نابليون بونابرت على

«عمر أواخر القرن الثامن عشر ، وقد رأينا موقف إنجلترا الايجابي من هذه الحملة التي انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبعث القوات الانجليزية في مصر حتى خرجت عام ١٨٠٣ بعد أن تم توقيع صلح أميان بين فرنسا وإنجلترا ، ولم يكن خروجها يعنى توقف الاهتمام الانجليزي أو السخلى عن المشروعات الانجليزية في مصر .

وعندما نولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥ م واتضح موقفه العنيف من المماليك ومنهم أصدقاء وعملاء للانجليز أعلنت إنجلترا عداها لمحمد على وأخذت تحرض السلطان ضده بحجة أن توليته سوف تؤدي الى مزيد من الفوضى في مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسي آخر ، بل سوف « يحدد العتق ويسفز المماليك الى استئناف الحرب والقتال ، ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب جبل الامن » (٣٩) .

وجاء انصار الأسطول الانجليزي على الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الاغر البحرية في ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ م دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزي في القاهرة مسيت Messit مساعيه بتأليب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ، وشاركه السفير الانجليزي في الآسنانة تشارلس أربثنوت Charles Arbuthnot بالصعق على الباب العالي بقوة من منطلق أن إنجلترا المنصرة في الطرف الاغر قد أصبحت لها السيادة البحرية وقد اهتز موقف الامبراطور نابليون الأول الفرنسي في أوروبا نتيجة هزيمة أسطوله ، ومن ثم فلا يمنع إنجلترا من أن تضغط على الباب العالي لكي يعزل محمد على من مصر وبوئى محمد الألفى الزعيم المملوكى عميل إنجلترا ، ولا يسمع من أن يكون الضغط في صورة تهديد باحتلال مصر بقوات انجليزية وفرض الحاكم الذى نريده إنجلترا بحجة المحافظة على استمرار الامور في تلك الولاية العثمانية الهامة ، والمحافظة على ذات الولاية من غزو فرنسي او تهديد بغزو فرنسي .

واذا كان الباب العالي قد استجاب للضغط الانجليزي فأصدر فرمانا يتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولاية سالونيك في مايو ١٨٠٦ م ، فان سياسة محمد على وتأييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العالي من محمد على وجعله يصدر في سبتمبر ١٨٠٦ م فرمانا آخر

بتثبيت محمد على في ولاية مصر ، بل وأن يتخذ الباب العالي موقفا أكثر مودة مع فرنسا ظهر في الاعتراف الرسمى بلفب نابليون الامبراطوري رسميا منذ فبراير من نفس العام ، بل واستقبال السفير الفرنسي الجديد بالاستئانة استقبالا حرا في أغسطس ٠٠

ونتيجة لاجباط مساعي انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الالمى عميلها في القاهرة ، وتبدل موقف الباب العالي من فرنسا ، فقد قررت الحكومة الانجليزية « أن تقوم بعمل حاسم ضد تركيا » (٤٠) وذلك بأن « تصرب تركيا في مصر فنال بذلك غرضين وهما اذلال تركيا من جهة وتحقيق أطماعها في مصر من جهة أخرى » (٤١) . فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون كورث Duckworth في نوفمبر ١٨٠٦ ، وحملة أخرى الى الاسكندرية بقيادة فريزر Fraser .

واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت في تحقيق أهدافها حيث لم يفلح الباب العالي التهديد الانجليزى بل ونق علاقته بفرنسا . فقد كان الميدان المصرى هو المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الاساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية في ١٦ مارس ١٨٠٧ م ، وكانت الاسكندرية مستقلة آنذاك عن ولاية محمد على في القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة رأسا ولا يعترف بباشوية محمد على .

واذا كان نزول الحملة الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة ، فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز ، حيث يروى الجبرنى في أحداث يوم الخميس ٢٣ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٢ أبريل ١٨٠٧ م أنه ورد مكتوب من أهالى دمنهور - خطابا الى السيد عمر النقيب - مضمونه : أنه لما دخلت المراكب الانجليزية الى الاسكندرية هرب من كان بها من العساكر ، وحضروا الى دمنهور ، فعندما شاهدتهم الكاشف الكائن بدمنهور ، ومن معه من العسكر انزعجوا انزعاجا شديدا ، وعزموا على الخروج من دمنهور ، فخاطبهم أكابر الناحية قائلين لهم : وكيف تتركونا وتذهبوا ، ولم يروا منا خلافا ، وقد كنا فيما تقدم من حروب الألفى ، من أعظم المساعدين لكم . فكيف لا نساعد الآن بعضنا بعضا في حروب الانجليز ؟ فلم يسمعوا لقولهم لشدة ما داخلهم

(٤٠) د رجب حرار . نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٤١) الرامى ص ٤٦ .

من الخوف ، وعبوا متاعهم وأخرج الكاشف أثقاله وجبختته ومدافعه ، وتركها وعدى وذهب الى فوه من ليلته ، ثم أرسل فى ثانى يوم من أخذ الأتقال ، فهذا ما حصل أخبرناكم به «(٤٢)» .

ولما كانت الحملة الانجليزية لا يمكنها البقاء بالاسكندرية دون أن تكون مسيطرة على رشيد لضمان السموين خاصة بعد أن مات الحليف محمد الألفى الذى ظل فترة مرابطا فى البحيرة فى انتظار هذه الحملة والتي وصلت بعد وفاته - التى حدثت فى ٢٧ يناير ١٨٠٧ م - وبمونه انفرط عقد التحالف مع انجلترا ضد محمد على ولم يجد الحملة الانجليزية المساعدة المأمولة من زعماء المماليك ومن ثم خضع فريزر لحاجة قواته ولضغط الفئصل الانجليزى فى المعاهرة فأصدر أمرا لفريق من قواته - التى كان يدرك فلة عددها وعدم امكانية احرار انتصارات خارج الاسكندرية - بالزحف لاحتلال رشيد .

ويصور الجبرتي موقعة رشيد فى أحداث يوم الجمعة ٢٤ المحرم ١٢٢٢هـ الموافق ٣ أبريل ١٨٠٧ م بقوله : ورد أخبار من ثغر رشيد يذكر أن طائفة من الانجليز وصلت الى رشيد ، فى صبح يوم الثلاثاء حادى عشرته «(٣١ مارس) ودخلوا البلد ، وكان أهل البلدة ، ومن معهم من العساكر ، متنبئين ومسعدين بالأزقة والعطف وطيفان البيوت ، فلما حصلوا بدخل البلدة ضربوا عليهم من كل ناحية ، فألقوا ما بأيديهم من الأسلحة ، وطلبوا الأمان ، فلم يلتفتوا لذلك وقبضوا عليهم ، وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين »(٤٣) .

لم يقنع الانجليز بنزيمتهم الأولى فى رشيد وأراد فريزر أن يحرق أنرها ويستعبد سمعة انجلترا العسكرية ، فأرسل حملة ثانية الى رشيد ، وقد أغفل ثقة الشعب المصرى فى نفسه بعد انتصار رشيد على القوة الانجليزية الفازية ، وطل موها - نتيجة معلومات الفئصل الانجليزى مسيت - أن المماليك سيهبون للمشاركة فى المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، وأن الشعب المصرى سيقف متفرجا على الأقل من هذه المعارك ..

ولكن الشعب المصرى امتلا حماسة خاصة بعد أن رأى الأسرى الانجليز وروءوس قتلاهم فى معركة رشيد يطاف بهم فى القاهرة مما أكد للمصريين

• (٤٢) الجبرتي : ص ٧١٤

• (٤٣) نفس المرجع ص ٧١٥

أن الانجليز ليسو بالقوة التي لا تقهر ، ولذلك سارع المواطنون الى الانتظام فى صفوف متراصة للجهاد ضد الأفرنج (الانجليز) الغزاة وذلك عندما حدث فى ٢٦ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٥ أبريل ١٨٠٧ م أن « نيه السيد عمر النقيب على الناس ، وأمرهم بترك حضور الدروس ، وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك لقاء الدروس » (٤٤) .

والتقى الجمعان فى الحماة جنوب رشيد حيث حلت الهزيمة مرة ثانية بالانجليز فى ٢١ أبريل ١٨٠٧ وصعها الجبرتي بقوله : اجتمع الجم الكبير من أهالى بلاد البحيرة وغيرها وأهالى رشيد ، ومن معهم من المطوعة والعساكر وأهل دمنهور ٠٠ فكان بين الفريقين مفلة كبيرة ، وأسروا من الانجليز طائفة وقطعوا منهم عدة رهوس . وفى يوم الجمعة ١٥ صفر ١٢٢٢ هـ الموافق ٢٤ أبريل ١٨٠٧ م حضروا بأسرى - الى القاهرة - وعدتهم تسعة عشر شخصا ، وعدة رهوس فمروا بهم وسط الشارع الاعظم ، وأما الرهوس فمروا بها من طريق باب الشعرية ، وعدتها نيف وثلاثون رأسا موضوعة على نجايت ٠٠ » (٤٥) .

أدرك الانجليز استحالة البقاء بالاسكندرية بعد هذه الهزائم المتكررة وخاصة بعد الموقف الأوروبى بعد عقد معاهدة تلسيت بين فرنسا وروسيا فى يوليو ١٨٠٧ م لاقتسام أوربا يستدعى نفع إنجلترا للموقف الأوروبى والعودة الى سياسة المحافظة على الامبراطورية العثمانية من الأطماع الروسية ومن ثم طلب فريزر مصالحة محمد على على أساس الجلاء عن الاسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى ، وقد تم جلاء القوات الانجليزية بالفعل عن الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر ١٨٠٧ م .

وكانت نتيجة حملة فريزر انتصار لمحمد على فى الداخل وعند الدولة العثمانية ، كما أكدت هذه الحملة شخصية محمد على واستقلاله فى الاتصالات بالدول الأجنبية وعقد الاتفاقات معها دون الرجوع الى الباب العالي ، كما كان من نتائج هذه الحملة وفشلها أن خضعت مدينة الاسكندرية لسيطرة محمد على ودخلت فى باشويته .

ولم يكن فشل حملة فريزر مفعلا لانجلترا لكف عن محاولاتها للدرس ضد محمد على والعمل على خروجه من مصر ، بل استمرت مؤامراتها خاصة وقد رأت التعاون الوثيق بين الباشا وفرنسا بما جعل النعوذ العرسى

(٤٤) الجبرتي . ص ٧١٥ .

(٤٥) نفس المرجع ص ٧٢٥ .

سائدا في مصر في ظل صداقة محمد علي بالقنصل الفرنسي ، حتى حدثت حرب المورة التي شارك فيها محمد علي الى جانب الباب العالي ضد الثورة اليونانية .

ولما كانت إنجلترا في عهد وزير خارجيتها كاسلري Casselry تتخذ موقعا يدعو الى عدم التدخل بين الشعوب وحكامها ، فان هذا الموقف تبدل بوفاة كاسلري عام ١٨٢٢ م وتولية جورج كاننج Canning خلفا له الذي أبدى عطفه على النوار انيونانيين وان كان لم يجاهر بالدعوة الى التدخل على أمل أن اليونانيين سوف ينتزعون استقلالهم من الأتراك ، وان كان كاننج قد اتخذ موقعا متشددا في معاهدة لندن عام ١٨٢٧ ، الا أنه في كل من روسيا وفرنسا الى جانب إنجلترا .

وقد شارك في العداء للتدخل المصري العثماني ضد الثورة اليونانية مجموعة من الشعراء والأدباء الانجليز والفرنسيين ، منهم من شارك بقلمه كـمكتنور هيجو الفرنسي ، ومن شارك في الحرب كاللورد بايرون الشاعر الانجليزي الذي « تطوع في صفوفهم (الثوار) ومات في مسيولونجي - ببلاد اليونان - عام ١٨٢٤ م » (٤٦) .

كما كانت إنجلترا هي المحرك الأساسي لمعركة نوارين البحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التي دمرت فيها معظم سفن الأسطولين المصري والعثماني . ولكنها حاولت الاعتذار عن آثار المعركة خاصة وأن كاننج كان قد مات في أغسطس من نفس العام وتبدلت السياسة الى عدم اتخاذ موقف عدائي من الدولة العثمانية وقادتها ، بعد أن تولى ولنجتون الوزارة وأصبحت مساعدة إنجلترا لليونانيين مساعدة معنوية لا مادية ، واعتبر ملك إنجلترا وليام الرابع الموقعة بأنها حادث شؤم في خطاب العرش في يناير ١٨٢٨ م . كما أبدت الحكومة الانجليزية أسفها لمحمد علي لما حدث للأسطول المصري في نوارين ، ونعلن عن استبعادها لاقامة علاقات ودية مع الباشا وتخبر الباشا « أن جلالة الملك من غير تدخل منه في العلاقات بين الباشا والسلطان الذي يعترف له الباشا بحق السيادة ، مستعد للاعتراف لسموه بالحيدة التامة متى تعهد

هو أيضا بمراعاتها مراعاة تامة اذا ما نشبت الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية (٤٧) .

ونتيجة لهذه الاتصالات المباشرة بين الحكومة الانجليزية ومحمد علي تم توقيع الاتفاق بالاسكندرية بين الباشا والاميرال الانجليزى كدرونجتون Codrington فى ٦ أغسطس ١٨٢٨ م والذي نص على جلاء الجنود المصريين من بلاد اليونان على سفن مصرية ترسل من الاسكندرية وتحت حراسة الحلفاء ، واعادة الاسرى اليونانيين الذين استخدمهم محمد علي كرقيق يعمل فى ممتلكاته ، وذلك كله مقابل تعهد انجلترا بارجاع الاسرى المصريين والسفن المصرية . وقد اصدر محمد علي أمرا لابنه ابراهيم بالانسحاب من المورة تنفيذا لهذه الاتفاقية التى وقعت دون استشارة الباب العالى أو حتى دون الانتظار حتى يوافق السلطان العثماني .

ولما حدث الخلاف بين محمد علي والسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى وحرب الشام الثانية كان موقف انجلترا فى الجولة الأولى يقوم على التعاون مع فرنسا من أجل عقد صلح بين محمد علي والسلطان ، بل ان انجلترا أرسلت قسلا له صفة سياسية هو كامبل Campbell حاملا مودة وتقدير الملك ويدعو الى توثيق الصلات بين مصر وانجلترا .

ولم يكن محمد علي غافلا عن العداء الذى تكنه نحوه الحكومة الانجليزية رغم مظاهر الود التى تبديها نحوه علانية ، وكان السفير الانجليزى فى الأستانة اللورد بنسنبي Ponsonby يكن عداء صريحا لمحمد علي ويدبر المؤامرات ضده فى عاصمة آل عثمان ، بل ويؤلب أهل الشام ضد الحكم المصرى هناك ، وكان فى هذا معتمدا على تأييد بالمرستون Palmerston وزير الخارجية الذى يكن هو الآخر عداء لمحمد علي ، ورغم ذلك كان محمد علي حريصا على ارضاء الحكومة الانجليزية عاملا على امنصاص معارضاتها أو تحييدها على الأقل حتى يحقق مشروعاته .

ورغم أن محمد علي شجع انجلترا على اعادة فتح الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، فان ابراهيم باشا عارض مشروعا انجليزيا عام ١٨٣٦ م باستخدام البواخر فى نهر الفرات لان ذلك فى رأى الباشا سوف يحد من امتداد الحكم المصرى الى العراق .

(٤٧) سجلات وزارة الخارجية بلندن (مصر) من وزارة الخارجية الى (سولت) فى

٧ ديسمبر ١٨٢٧ م .

محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأمانة الحديثة ص ١٨٦ .

رابع ابراهيم باشا ذلك بالاصال بمشايع المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مطهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات ، وذلك من شأنه أن يصطدم بالمسروعات الاستعمارية الانجليزية .

وسيجة لذلك حذر بالمرستون الباشا بأن: الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تغف مكذوفه اليدين ازاء أى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج « الفارسى » . وعندما اسولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩ حذرت الحكومة الانجليزية الباشا من استمرار الوجود المصرى فى اليمن وأذرتة بأن أى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية (٤٨) .

ونتيجة لمحاولات الباشا لكسب رضا الحكومة الانجليزية ، اخذت هذه الحكومة موقفا أقل تشددا منه ، ولذلك رأينا السفير الانجليزى فى الآستانة يخبر السلطان أن انجلترا سوف تساعد اذا هاجمه محمد على أما اذا حدث العكس وجاء الهجوم من قبل السلطان فان موقف انجلترا سوف يتغير ، وقد نشجع محمد على بهذا الحول فى السياسة الانجليزية فأرسل عام ١٨٣٨ م الى الدول مذكرات يبدى فيها رغبته فى اعلان استقلال مصر وبلاد الشام تحت حكمه ويطلب عدم اعراض الدول ، فكان رد الحكومة الانجليزية أنها « ترى من المستحيل تنفيذ مشروع محمد على ونرى من نتائج المحففة الدمار للباشا » (٤٩) .

وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزى فى الآستانة موقفا مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على أن انجلترا بصعة خاصة لن تسمح لمحمد على بأن يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البادئة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها فى نصيبين .

كانت هزائم جيوش الدول العثمانية أمام قوات محمد على وتهديد عاصمة آل عثمان سببا فى اتخاذ انجلترا موقفا ايجابيا وعمليا ضد محمد على.

(٤٨) جورج كيرك موحى تاريخ الشرق الأوسط من ١٢١ - ١٢٣ .

(٤٩) سجلات وزارة الخارجية البريطانية (مصر) من بالمرستون الى كامبل ٧ يوليو

١٨٣٨ م .

ومحمد رفعت نفس المرجع من ٢٢١ .

فأعلن بالمرسنون عداؤه الصريح لمحمد على ومشروعاته محجبا بأن نصيين على الجانب التركي للحدود وهذا في نظره دليل على أن البادئ بالهجوم هو إبراهيم باشا بن محمد على وليس حافظ باشا الوزير العثماني وقائد جيش السلطان . وبلغ عداؤه بالمرستون أن طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخطط لانتزاع الأسطول العثماني من ميناء الاسكندرية اذا رفض محمد على إعادة الأسطول الى تركيا .

وكان من رأى بالمرستون أنه يجب القضاء على حكم محمد على في سوريا ومصر اذا أمكن وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، ولعل بالمرستون كان منسافا في عداؤه الشديد لمحمد على ومشروعاته بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد على وفرنسا ، وبات واضحا أن انتصارات محمد على « قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرفية ومسألة التوازن الأوروبي عامة موضع البحث والنظر ، وقد هزت كيان التوازن الأوروبي هذا ونداعت لها أركان السلطنة العثمانية ، وفنحت باب المسألة الشرقية ، فجددت أطماع الدول بشأنها ، مما جعل السلام مهددا في أوروبا » (٥٠) .

وقد تجلى العداؤه الانجليزي لمصر في عهد محمد على في تأليب الدول الأوروبية ، ذلك التأليب الذي انتهى بفرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م على محمد على والتي نصت كما رأينا بجعل مصر فقط وراية في أبناء محمد على الذي أصبح واليا عليها وحدها وتخلي عن كل فوكانه في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .

وللاعتبار فإن انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف من مصر الحديثة في عهد محمد على بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الأحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها في الهند ، وامتداد النفوذ المصري في كل شبه الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربي مما يهدد المطامع البريطانية من هذه الجهات ، بالإضافة الى أن قوة محمد على البحرية في البحر المتوسط تهدد نشاط الأسطول الانجليزي العامل في هذا البحر ، الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية والتسهيلات التي فتحتها مصر لفرنسا عدة انجلترا النفليدية .

وكل ذلك يفسر لنا تنافس السياسة الانجليزية بين تأييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية ، واستقلال المستعمرات الأسبانية في أمريكا الجنوبية ، وبين وقوفها ضد استقلال محمد علي بمصر عن الدولة العثمانية ، كما يفسر لنا التنافس في السياسة الانجليزية باستيلاء إنجلترا على عدن عام ١٨٣٩ م وهي جزء من الممتلكات العثمانية ، في الوقت الذي ندافع فيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدم اقتطاع أجزاء منها .

هذا على الرغم من أن إنجلترا التي عرفت طوال القرن التاسع عشر بأنها مصنع العالم قد اعتمدت في تشغيل مصانع لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصري الراهي منذ عام ١٨٢١ م ، حتى أن معظم القطن المصري كانت تستورده إنجلترا « وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٩٣٠ م نفوق تجارتها مع أى بلاد أخرى ، حتى أنه في سنة ١٨٤٩ م - السى توفي فيها محمد علي - بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١٪ من وارداتها ، وما أرسلته اليها ٤٩٪ من صادراتها » (٥١) .

ثانيا : فرنسا

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١ م فان الحكومة الفرنسية كانت تبدي اهتماما كبيرا بمصر ، وليس أدل على ذلك من اصرار فرنسا في مفاوضاتها للصلح مع إنجلترا التي بدأت في لندن في شهر أكتوبر سنة ١٨٠١ م وانتهت بعقد الصلح النهائي في أميان بفرنسا في مارس ١٨٠٢ م ، أصرت على ضرورة جلاء القوات البريطانية السى شاركت في اخراج الحملة الفرنسية من الاراضى المصرية .

ورغم الاهتمام الفرنسى بمصر فان ظهور شخصية محمد علي أثناء فترة الفوضى لم تجذب اهتمام الفصل الفرنسى بالقاهرة « ماثيولسبس » الذى كتب الى وزير الخارجية الفرنسية نايران في فبراير ١٨٠٤ م أن محمدا عليا زعيم الالبان يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثماني ، وفي وسعى أن يؤكد لك سلفا أنه لا لبس ولا ايهام في مقاصده ، وأنه يريد الاستيلاء على السلطة العليا ، ولكن لا أعنفد بشأننا أن هذا الزعيم ولو أنه يقل فسوة وتوحشا عن نظرائه فانه يبدو مواليا يتمتع بعبقرية أو بنبوغ يمكنه من ابتكار خطة واسعة وبرنامج شامل والوسائل اللازمة لتنفيذها » (٥٢) .

(٥١) جورج كيرك . نفس المرجع ص ١٢٣ .

(٥٢) د . رحب حراز . نفس المرجع ص ١٦١ .

وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية في أوروبا قد استقبلت آراء القنصل الفرنسي في القاهرة باصغاء ولم تخذ موقفا ايجابيا من الصراع في مصر حتى ارتقى محمد على كرسى الولاية في مايو ١٨٠٥ م ، وعندها اجهت لتأييد ذلك الحاكم الذى سوف يحقق ما لم يسنطع بونابرت تحقيقه في مصر وبقيّة أقطار الشرق .

ومع أن الحكومة الفرنسية لم تسخذ موقفا ايجابيا محددا من الأحداث في مصر بعد أن أصبح محمد على واليا عليها ، فقد اتخذ رجالها في مصر : القنصل دروفنى Drovetti المقيم بالاسكندرية ونائبه بالقاهرة مانجان Mengin موقف التأييد النام لمحمد على في مشروعه بمصر ، ونخلها عن تأييد جماعة المماليك المواليين لفرنسا بزعماء عثمان البرديسى ، وكان يحركهما الرغبة في تعطيل كل المحاولات للاتفاق بين محمد على وانجلترا وعملائها من المماليك في مصر بزعماء محمد الألفى ، والمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان نفوذ النفوذ الفرنسى في مصر .

وعندما جاءت حملة فريزر على الاسكندرية ورشيد وقف دروفنى الى جانب محمد على ناصحا ومساعدة في اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر ، بل ان محمد على اسمح لمشورة دروفنى في العساية بجرحى الانجليز في المعارك وأحسن معاملة أسراهم وهى أمور لم يكن محمد على يدرك مدى تأثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انساني قام به ..

وعندما نطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذج الفرنسى منار اهتمامه بل واعجابه ، بل كان نابليون القوة الساجدة والمسل الأعلى الذى اختاره محمد على لنفسه طوال حياته ، وسار في بناء نواحي الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون في فرنسا . كل ذلك جعل المؤرخين يعقدون المقارنات بين نابليون الكورسيكى - ايطالى - الأصل ومحمد على الالبانى أو اليونانى الأصل ، والى التشابه بين الجندي بونابرت في جيش السورة الفرنسية الذى ارتقى الى الامبراطورية الفرنسية والجندي محمد على في جيش تركيا القادم لانقاذ مصر من الاحتلال الفرنسى ، والذى ارنفى باشوية مصر ذرة الولايات العثمانية .

واذا فحصنا جهود محمد على في نواحي الحياة المصرية لرأينا بصمات الفرنسيين فيها ، فالادارة مركزية على نفس النسق الذى سار عليه نابليون .

والعليم شارك فيه علماء فرنسيون والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا ، وحتى تنظيم النعيم اقتبس النظام التعليمي الفرنسي ، حتى أن « اللجنة التي وكل اليها في سنة ١٨٣٦ م تنظيم التعليم ووضع اللوائح لكل مرحلة من مراحل التعليم كانت مؤلفة من أعضاء فرنسيين : كانوا اما مديرين لبعض المدارس الخصوصية^(٥٣) او موظفين بالحكومة المصرية ، وأعضاء من المصريين أو المنصرين الذين أتموا تعليمهم بفرنسا^(٥٤) . وعلى ذلك كانت اللجنة التي ألفت في سنة ١٨٣٦ م تستوردها الثقافة الفرنسية ، حتى ان اللوائح التي وضعتها تلك اللجنة في عام ١٨٣٦ م واللوائح الثانية التي وضعتها اللجنة التي نظمت التعليم مرة أخرى في عام ١٨٤١ م وضعت أولا باللغة الفرنسية ثم ترجمت الى اللغة العربية^(٥٥) .

وحتى الجيش المصري لجأ محمد علي الى الفرنسيين لمساعدته في بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد كولونيل سيف Seves الفرنسي ادارة المدرسة الحربية الاولى في أسوان الذي اعنق الاسلام وسمى نفسه سليمان الفرنساوي دليلا على تأثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطني الحديث وقد استعان كولونيل سيف بضباط فرنسيين وبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة أنه فلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . . وتولى الاشراف على بنية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصعة أساسية ، ومصانع الأسلحة شارك فيها أيضا خبراء فرنسيون ، وان كان ذلك لا ينفي وجود ضباط وخبراء من ايطاليا وأسبانيا ، كما أشرف على تجديد القلاع والحصون خبراء فرنسيون ، وأسهم الفرنسيون أيضا في انشاء الأسطول المصري الحديث .

كما أعارت فرنسا الى محمد علي في سنة ١٨٢٤ م بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين لمرافقة القوات التي أوفدها لاحتاد نورة اليونان على سلطان آل عثمان^(٥٦) .

كما استفاد محمد علي من الخبراء الفرنسيين في ادخال زراعة القطن

(٥٣) المدارس الخصوصية هي المدارس العالية أو ما يمكن تسميتها بالتعليم العالي أو الجامعي حاليا .

(٥٤) د . أحمد عزت عبد الكريم تاريخ التعليم في عهد محمد علي ص ٥٢ .

(٥٥) نفس المرجع ص ٥٣ .

(٥٦) جورج كيرك موخر تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٨ .

وفي انشاء مصانع النسيج ، واتبع محمد على نظام حماية التجارة والصناعة
نشبها بفرنسا وانجلترا ، واستعان بالخبرة الفرنسية في انشاء العناطر
الحيرية ، وغير ذلك من مشروعات حديثة في مصر .

ونتيجة لهذا كله كانت فرنسا هي المدافع عن محمد على في المحافل
الدولية وكان سفيرها في الآستانة يحاول دائما افساد دسائس زميله
الانجليزى ضد الباشا في بلاط السلطان ، وفي حرب المورة اتخذت فرنسا
موقفا وديا من محمد على ، ولا يعنى مشاركته السفن الفرنسية في معركة
بورين اعلان العداء للباشا ، لأن هذا الموقف افتضنه طبيعة الموقف الأوروبى
ورغبة فرنسا في ألا نفخ منفردة بعيدا عن معالجه المسألة الشرفية مما قد
يحل بالوازن الأوروبى لصالح روسيا وانجلترا . ومما يؤكد صحة هذا
الرأى مسارعة فرنسا الى تعويض محمد على عن خسائره فى السفن والمعدات
والأسلحة التى خسرها مصر فى بلاد اليونان .

وعندما اصطدم الباشا بالسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى
استخدمت الحكومة الفرنسية علاقات الصداقة مع الباشا لافناعه بنسوية
حلافه مع السلطان العثمانى دون تدخل الدول الأوروبية وخاصة روسيا ،
وكانت الحطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على على باشويات
صيدا وطرابلس الى جانب القدس ونابلس ولا يشنط فى أن يطلب ضم كل
بلاد الشام الى باشويته ، وتولى الاميرال روسان Roussin السفير
الفرنسى فى استانبول مهمة الدفاوض مع السلطان من ناحية ومحمد على من
ناحية أخرى .

ولان هناك علاقات مودة بين محمد على والحكومة الفرنسية فقد أرسل
الباشا الى السفير روسان رسالة بتاريخ ٨ مارس ١٨٣٣ م يعنبر على فرنسا
موقفها وخطتها وتهديدها له بأخطار العواقب التى منها تهديد الأسطولين
الانجليزى والروسى للسواحل المصرية ، وأكد وقوف الشعب المصرى وراءه
مؤيدا خطواته ، وأنه يفضل الموت فى المعركة على احمال الذل والعار اللذان
سيلحقان به اذا ترك الأقاليم التى فنحها جيشه . .

ومن ثم استمر زحف قوات الجيش المصرى حتى احل كوناية وأزمير
وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوناية الذى مهد له
السفير الفرنسى وحصر توقيعه سكرتير السفارة الفرنسية فى عاصمة
آل عثمان . وقد عبرت وزارة الخارجية الفرنسية عن ابتياجها لأن الفرنسيين

قد « يسرنا مولد ونمو دولة خليفة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بإزدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وسنكون دائما على استعداد لأن نقدم للبasha في المستقبل من دلائل الصداقة والمودة ما لقيه في الماضي من الحكومة الفرنسية(٥٧) » .

وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي أنها حنت محمد علي عام ١٨٢٩ م لغزو الجزائر وضم كل شمال أفريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لأن الموقف الأوروبي لم يكن يسمح تماما لفرنسا أن تقوم هي بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسي الداخلي غير المستقر في عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد علي مستعدا لتنفيذ هذا المشروع الفرنسي لولا تحذير انجلترا له مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا .

ولكن يجب ملاحظة أن الحكومة في فرنسا كانت متفقة مع انجلترا على معارضة رغبة محمد علي في الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية وردت على طلبه موافقتها بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد علي على اعلان استقلاله . وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العفبات ضد تنفيذ هذا المشروع(٥٨) .

ومما يسرعى الالتفات بطابق الموقعين الانجليزى والفرنسى من رغبة محمد علي الاستقلال بمصر ، وذلك لأن كلا الدوليين لهما مطامع في الشرق ومصر قلبه وقيام دولة مسفلة وطنية حديثة البناء متوثبة لتحقيق مشروعات عربية فيه تهديد لمصالح كل من انجلترا وفرنسا وهى مصالح استعمارية فى أساسها مهما تعارضت مع مصلحة مصر وشعبها وواليها .

وفي خلال الجولة الثانية بين محمد علي والسلطان العثماني والمعروفة بحرب الشام الثانية اتحدت فرنسا منذ البداية موقف التأييد لمحمد علي وقد اعتمد محمد علي على هذا التأييد فرفض كل عروض الدول الأوروبية ورفض تهديداتها ، ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والذي قرر في يوليو ١٨٤٠ م انذار محمد علي المنصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام

(٥٧) جورج كيرك . موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٩ .

(٥٨) محمد زغب . نفس المرجع ص ٢٢١ .

والاكثفاء بباشوية مصر ، واذا تأخر عن اجابة هذا الطلب فقص الباشوية المصرية . .

وفد هاج الرأى العام الفرنسى لهذا الحدى الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سعت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام ، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتنفذ الى جانب محمد على وتطلب من الدول التوقف عن محاربته على شروط معاهدة لندن ، وبالفعل عقد بروتوكول لندن فى فبراير ١٨٤١ م حضرته فرنسا لتسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على أساس معاهدة لندن ١٨٤٠ م .

وقد ظهر الضعف الفرنسى ازاء المسألة المصرية اعتمادا على استحالة اتفاق الدول وخاصة انجلترا وروسيا على شىء محدد ضد محمد على ومصصلحة تركيا ، واعتمادا على قوة محمد على وصموده فى سوريا ، ولما كان قد حدث اتفاق بين الدول الأوروبية لحل المشكلة ، ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطرت للتقهقر امام قوات الحلفاء ونورات أهل الشام بحريض من الأتراك والانجليز ، فان الملك لويس فيليب قد أعلن عن اتخاذ سياسة أكثر اعتدالا وأقل عداء لانجلترا مما جعل الشعب الفرنسى يشعر نحوه بالسخط أدى فى النهاية الى الثورة عليه وعزله من الملكيه عام ١٨٤٨ م .

ثالثا : روسيا

كانت روسيا أقل اهتماما من انجلترا وفرنسا بالمسألة المصرية ، وان كان اهتمامها الأكبر انصب على المسألة الشرقية ككل . ، ولذلك رأينا موقفها من المسألة المصرية يتشكل فى ضوء موقفها من المسألة الشرقية الام ، التى نجت عن ضعف الدولة العثمانية ورغبة السدول الأوروبية وتساهلها بين المحافظة على الدولة العثمانية من أطماع بعضها البعض وبين اقتطاع أجزاء منها والسيطرة على المضائق .

وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية ، ثم جاء التدخل المصرى ضد النوار لمؤازرة القوات العثمانية باعسا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر الفيصر اسكندر بورة أهل اليونان فرصة لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان اعمانى ، ولكنه استجاب لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتخذ موقفا ايجابيا بحانب اليونانيين . وعندما اعتل

نقولاً الأول عرش روسيا خلفاً لاسكندر بادر بتوجيه انذار لتركيا حيث سارعت انجلترا الى الاتفاق معه على أن تتم معالجة المسألة الشرقية باتفاق دولي ٠٠ والذي تمثل في معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ م ٠

ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة نوارين شارك فيها الأسطول الروسي فاعتبر السلطان أن روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التي حلت بالأسطولين المصري والعثماني ، ودعا المسلمين الى الجهاد ضد روسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨ م ، ودارت الحرب سحالا بين الفريقين حتى عقد صلح أدرنه عام ١٨٢٩ م التي التزم فيها السلطان العثماني بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧ م ، ونج عن الصلح أن أصبح النفوذ الروسي واضحا لدى الباب العالي حتى ذكر الوزير الروسي نسلرود Nesselrode: أنه كان يمكن لروسيا أن نفذي على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا أنفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذه الأملاك أو تجزئها وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضي عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا في الروة والقوة والتجارة (٥٩) .

واكتفى محمد علي بأن أرسل مبلغا من المال للسلطان العثماني ردا على ندائه بمساعدته في الحرب ضد روسيا ، واعتذر الباشا عن عدم استطاعته المشاركة في هذه الحرب بسبب عدم وجود أسطول لديه بعد تدمير أسطوله في نوارين ، كما أن جيشه غير مستعد للمشاركة في أية عمليات حربية قبل مضي وقت ليس بالقصير لأنه عائد من بلاد اليونان مجهدا ٠٠

وعندما حدثت معارك حرب الشام الأولى وهدد ابراهيم باشا عاصمة آل عثمان الآستانة طلب السلطان معونة روسيا عدوته التقليدية ضد محمد علي بعد أن رأى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركي حيث سيتيح لها ذلك فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردينيل ، كما سنضمن بقاء السلطان العثماني ودولته - رجل أوروبا المريض - بدلا من محمد علي الحاكم القوي المنصر الصديق للفرنسيين ٠

وأرسلت روسيا مندوبا لها الى محمد علي فوصل الى الاسكندرية في

١١ يناير سنة ١٨٣٣ حاملا انذارا من القيصر نيقولا الأول اذا لم يقبل الباشا عروض الصلح التي عرضها الباب العالي - والتي تتلخص في قبول السلطان ضم صيدا وطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد علي. وأبنائه من بعده - ولكن محمد علي الذي شعر بالخوف أول الأمر من تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايفاق تقدمه ، فوقف عند كوتاهية . بينما وصلت سفن روسية الى البسفور في ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .

وقد انتهى الأمر بناء على تدخل إنجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحث السلطان العثماني لمفاوضة محمد علي واعطائه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهية في مايو ١٨٣٣ م . وكانت نتيجة الصلح تفوق نفوذ روسيا ، حيث أوفد القيصر أخص قواده وهو الكونت أورلوف Orloff بحجة مراقبة انسحاب الجيش المصري من آسيا الصغرى ولكن الهدف الحقيقي كان اقناع الباب العالي بعقد محالفة دفاعية بين البلدين ، وبالفعل نجح في مسعاه فوقعت المعاهدة التي عرفت بمعاهدة هنكار اسكلسي في يوليو ١٨٣٣ م التي بمقتضاها يصح مرور السفن الروسية عبر المضائق أمرا مقررًا دون قيود وأن تغلق البوغازات أمام سفن الدول المعادية لروسيا . وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من إنجلترا وفرنسا تمسًا بأضعف فعاليتها .

وخلال الجولة الثانية للصدام العثماني المصري أعلنت روسيا أن معاهدة هنكار اسكلسي دفاعية بحتة وأن روسيا غير ملزمة بتقديم المساعدة للسلطان العثماني اذا بدأ هو العدوان . ومع ذلك فإن روسيا لن تسمح لمحمد علي بالقضاء على الدولة العثمانية . وعقب موقعة نصيبين وتوقف ابراهيم باشا في زحفه أعلنت روسيا عدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكار اسكلسي وأنه ما دام محمد علي لم يهدد العاصمة العثمانية ولا الاملاك العثمانية في أوروبا وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطان وتابعه فإنه لا داعي لدخول أية دولة أوروبية الا اذا رفض محمد علي شروط السلطان .

وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين إنجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية فأعلنت عن رأيها في ضرورة الاسراع للتفاوض مع محمد علي للوصول الى حل للمسألة معه بطريقة مباشرة ، وكانت إنجلترا نسأل فرنسا عن مطالب محمد علي ولا نسأله مباشرة . وقد نجحت مساعي روسيا بسبب موقف فرنسا الموالي لمحمد علي وموقف إنجلترا المتشدد ضد محمد علي

ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدون حضور فرنسا .

تقييم البناء الحديث

تولى محمد على الباشوية المصرية بعد عهد من العوضى والاضطراب هو عهد الحكم العثماني المملوكي ، وكان محمد على وهو أحد أدوات هذا الحكم أول والى بوجه أشد الصربات للنظام القديم بكل أدواته حتى انهيار النظام العثماني المملوكي بكل ما ارتبط به من تخلف ومظالم .

ولم يكن تولية محمد على مجرد استبدال باشا بآخر من الباشوات العثمانيين ، لأن الباشا الجديد الذى ارتقى كرسى الولاية بمعونة وتأيد الزعامة المصرية كان يدرك مدى الضعف الذى لحق بأدوات النظام القديم (المماليك ، الجند العثمانيين المتنافرين) من جراء الحملة الفرنسية ، كما كان يدرك بما « كان يجمع بين الطموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها فى أى حاكم شرقى آخر فى القرن التاسع عشر ، أن الدولة العثمانية ماضية فى طريق الانحلال » (٦٠) ومن ثم عول على إقامة بناء جديد فى مصر على أنقاض النظام القديم المتداعى .

ولكن كيف يبنى نظاما جديدا وهو محاط بعناصر النظام القديم بكل تأثيراتها مهما كانت ضعيفة ، ولكنها مجتمعة تستطيع التأثير على حركته ، هذا بالإضافة الى أن الشعب المصرى نفسه سيكون من عوامل الاعاقة للمتحرك الجديد بسبب ما درج عليه فى النظام القديم ، « وزاد العمل صعوبة أن عملية الهدم ألقت على الحاكم الجديد خصوصاً كثيرين من أصحاب المصالح المكسبة من الأجناد والأمرأ والمتزمين والمنزما والعلماء ورعاء العشائر البدوية وغيرهم كيرون » (٦١) .

وإذا كان محمد على قد وطد العزم على مواجهة هذه الصعاب وهدم عناصر النظام القديم ، فإن مواجهة البناء بعناصر غير مسعدة أمر أكثر صعوبة ذلك أنه كان يبحث عن الأدوات الصالحة للبناء فى « أخلاط من الغرباء الذين

(٦٠) جورج كيرك : نفس المراجع ص ١١٥ .

(٦١) د. أحمد عرت عبد الكريم : دراسات فى النهضة العربية الحديثة ص ٥٣٤ .

يتوسم فيهم المعرفة أو الخبرة من أوروبيين وأرمن وغيرهم ، ولكنه كان من الحكمة بحيث أدرك أن البناء لن يقوى عليه الا أهله ، فراح يعمل على إيجاد الأدوات الصالحة للعمل من بين المصريين أنفسهم «(٦٢) » .

ولقد استفاد محمد على من ذكائه ودهائه وقوة شخصيته في تحقيق أهدافه ، وجاء ذلك من ايمانه بأن بناء مصر لن يتم الا بوفر عنصرى العلم والقوة أى المدارس لتعليم المصريين حملة مشاعل النهضة المرتقبة ، والجيش المصرى الحديث المحقق لأمن مصر واستقلالها اذا كان ذلك ممكنا ، وتحقيق أهداف الباشا فى اقامة وحدة عربية تكون مصر قلبها ، ومقاومة الاطماع الاستعمارية .

ولقد تجلى ذكاء محمد على فى كيفية تخلصه من القوى المضادة لحكمه خلال السنوات الأولى من ولايته ، وهى سنوات كانت عصيبة عليه سواء داخل مصر - المالك والجنود العثمانيين ، والزعماء الشعبين - أو خارج مصر وهو ما تجلى فى موقف السلطنة العثمانية ، وموقف إنجلترا المعادى للباشا ، فلقد تخلص من هذه القوى بأساليب عدة تراوحت بين بذل الأموال والوعود الى النفى والقتل ، حتى خلصت مصر بكاملها له .

وعندما اطمأن محمد على لانفراده بحكم مصر استنخدم ذكائه وشجاعته فى بناء الجيش الوطنى على أنقاض أخلاط الانكشارية والالبان والدلاء وغيرهم ، وانشاء المدارس من أجل خدمة الجيش الوطنى وتعليم « أبناء العباد » ، بل وبناء المصانع وانشاء المزارع والمزروعات الجديدة والمشروعات المتعلقة بالرى ، كل ذلك كتجديد شامل للحياة المصرية ..

وكان ذكاء محمد على وقوة شخصيته تحدد سياسته ومواقفه ، فكما أنه ذكر عند التفكير فى انشاء القناطر الخيرية ، وثارت اعتراضات ضد المشروع : ان هذا صراع بينى وبين النهر العظيم ، ولكنى سأخرج فائرا من هذا الصراع «(٦٣) » . فانه كان مدركا أن الاشراف المباشر والمتابعة المستمرة لمشروعاته المختلفة هى وحدها الكفيلة بنجاح التنفيذ بالسرعة اللازمة ، ولذلك وحدنا محمد على دائم الحركة لا يهدأ - كما يذكر الجبرنى - حتى كانت الأعمال تتم بدون تأخير وننصف بالهمه والنشاط .

وبنفس الروح اتجه محمد على لتكوين الوحدة العربية بدءا بالاتفاق. مع السلطان العثماني ، وانتهاءا بالصدام مع السلطان ، فقد حول مصر من مجرد عنصر سلبي في السياسة الدولية الى عنصر ايجابي ، وعاملا فعالا في الحضارة الانسانية ، وتعرف مصر مرة أخرى قدرها في هذه المنطفة من العالم ، فعود الى رسالتها التي طالما نهضت بها في عصور القوة فتمد أيديها الى جاراتها العربيات لحياء هذه المنطقة من الشرق العربي وبغذيتها بمقومات النهضة الشاملة الى ابعدت من مصر ، وبذلك تقف مصر حاجزا ضد الأطماع الغربية التي اتجهت الى منطقة الشرق العربي وعملت على السيطرة عليه ، مستغلة ضعف السلطنة العثمانية وتراخي قبضتها على ولاياتها(٦٤) .

ولقد تحمل الشعب المصري كل ما ترتب على مشروعات محمد على من جهود وأموال ، فان الكوادر الفنية المصرية التي تم اعدادها سواء خارج مصر في أوروبا أو داخل مصر تحملت عبء النهضة الحديثة ، كما أن « جيل محمد على من المصريين فقد فدحته أعمال السخرة والارهاق ، ولم يتذوق طعم الحرية الشخصية ، ولا حق الملكية(٦٥) ، وانما استفادت الأجيال التالية من بقاء جيل محمد على واصلاحاته .

وهكذا كان لمحمد على ايجابياته وسلبياته في حكم مصر ، واذا كان محمد على في حركته قد انتهى الى أن ضمنت الدول الأوروبية استقلال مصر الذاتي تحت السيادة العثمانية فقد كان هذا الضمان من ناحية أخرى مدخلا للتدخل الاجنبي في شئون مصر والذي أفضى في النهاية الى وقوع الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م .

وقد تعرض حكم محمد على في مصر وخاصة في السنوات الست عشرة الأولى من هذا الحكم لانتقادات عنيفة من المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتي

(٦٤) د. أحمد عرت عبد الكريم . المرجع السابق ص ٥٣٥ .

(٦٥) عبد الرحمن الراجعي : نفس المرجع ص ٦٦١ .

بسبب نظرة الجبرتي الى فكرة العدل وضرورة توفرها في الحاكم المسلم « فاذا كان الجبرتي يمثل فكرة العدل في الاسلام ، فقد كان محمد على يمثل القوة الفشوم في تاريخ البلاد المسلمة » ونحن اذن امام قطبين متنافرين : أحدهما هو العدل الذي آمن به ومثله الجبرتي ، وثانيهما هو القوة التي آمن بها ومنزلها محمد على ، فاذا قدرنا هذين القطبين استطعنا أن ندرك الهوة السحيقة التي كانت بين الاثنين(٦٦) .

ومع ذلك كان الجبرتي ينصف محمد على ويشيد بمشروعاته ، فعندما أقام سد رشيد قال الجبرتي ان ذلك : من أعظم الهمم المملوكية التي لم يسبق يمثلها » . وعند اصلاح سد الاسكندرية قال الجبرتي ان محمد على « له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان ، فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطولة ، لكان أعجوبة زمانه ، وفريد أوانه »(٦٧) .

كما أن على باشا مبارك شهد لمحمد على وحاول تبرير الأساليب التعسفية التي لجأ اليها محمد على في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاته ، أو ارهاق المصريين في أعمال سخرة ، أو اجبار الناس على الذهاب الى المدارس الحديثة ، أو تنفيذ التجنيد الاجباري عليهم .. فقال على مبارك ، ان محمد على وجد أمامه مشكلات صعبة عليه مواجهتها فمنا ما استعمل فيه الرفق واللين ومنها ما استعمل فيه بذل الأموال ، ومنها ما استعمل فيه القهر والغلبة والسيوف ، حتى تمكن من جميع أغراضه(٦٨) .

وما يجب اعتباره عند تقييم عهد محمد على أنه نجح في اقامة حكم الأسرة العلوية في مصر في شبه استقلال عن الدولة العثمانية وضم السودان الى ملكه ، فكان حركته قد حققت نجاحا لا بأس به وليس كل النجاح .

(٦٦) أحمد خاكي : الجبرتي ومحمد على . ندوة الجبرتي .

(٦٧) الجبرتي : نفس المرحع .

(٦٨) على مبارك : الحطط التوفيقي ح ٧ ص ٥٥ .

مصر بعد محمد علي

كانت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م التي فرضت على محمد علي عاملا على تقلص مشروعات محمد علي في مصر ، وخيبة أمل كبيرة للرجل الذي بنى بالجهد والمال بناء شامخا فاذا به ينهار أمام عينيه مما كان له أثره السيء على صحته البدنية وصحته النفسية ، خاصة وأن المعاهدة قد فسحت بابا للدخول الأجنبي في شئون مصر .

وفي هذا الجو النفسى الذى عاشه محمد علي بعد معاهدة لندن عهد في عام ١٨٤٢ م لابنه ابراهيم بممارسة شئون الحكم ، الذى قام بها خير قيام فى ضوء الامكانيات المتاحة وفى ضوء شروط معاهدة لندن ، ومن ثم أقفلت مدارس ومصانع لم يعد الجيش الذى أنقص عدده فى حاجة إليها . وفى عام ١٨٤٨ م حصل محمد علي لابنه ابراهيم على فرمان بالولاية ولكن العمر لم يطل بابراهيم ، فقد فضى فى الولاية من يوليو حتى نوفمبر حيث مات ، فحصل محمد علي لحفيده عباس بن طوسون على فرمان بالولاية فى ديسمبر ١٨٤٨ م . أما محمد علي نفسه فقد فارق الحياة فى أغسطس من العام التالى .

ولقد شهدت مصر فى عهد عباس عهدا من الرجعية والدخلف بعد عهد النهضة التى عاشتها فى عهد محمد علي ، فرأينا عباس باشا يرتدى فى أحضان تركيا ، ويحارب الوجود الأجنبى فى مصر بصورة أفضت الى خروج معظم الأوروبيين من مصر وإلى توقف معظم المشروعات وإن كان قد خضع فى النهاية الى ضغط انجلترا فمُنح إحدى الشركات الانجليزية امتيازاً لمدة خمس سنوات بين القاهرة وكل من السويس والاسكندرية . ولكن عباس ما لبث أن لقي مصرعه على يد أحد حراسه فى يوليو ١٨٥٤ وخلفه عمه محمد سعيد باشا أحد أبناء محمد علي الصغار فى نفس الشهر .

كان سعيد باشا على النقيض من سلفه إذ كان صديقا للأجانب حتى ان القنصل الفرنسى فى القاهرة كتب فى أكتوبر ١٨٥٤ م أى بعد مضي حوالى ثلاثة شهور فقط من بداية حكم سعيد يقول : لقد ندبنا على البلاد من جميع أنحاء أوروبا بمجرد ذبوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انفض على مصر كما لو كانت هذه كاليفورنيا الجديدة .

ولقد شهدت مصر فى عهد سعيد الذى استمر حكمه الى عام ١٨٦٣ م اصلاحات أعادت الى الأذهان عهد والده ، شملت الأرض وملكيته للمصريين ، والغاء أعمال السخرة ، وحرية التجارة ، وزاد عدد الجيش الى ٣٠ ألف جندي وزاد عدد الجنود المصريين وسمح لهم لأول مرة بالترقى الى رتب الضباط ، وكان أحمد عرابى أحد هؤلاء الجنود الذين حصلوا على ترقية حتى تعين ياورا لسعيد باشا .

ولكن رغم ما نسب الى سعيد من اصلاحات فقد فتح مصر أمام التدخل الأجنبى بصورة جعلت كل مصالح البلد تحت اشراف الأجانب وكان صديقا لفرنسا ، ودفعه هذا الى اعطاء امتياز لحفر قناة فى برزخ السويس لمهندس فرنسى وكان صديقا له وهو فردناند دلسبس فى نوفمبر ١٨٥٤ م . وان كان ذلك لا يخفى رغبة سعيد فى تقدم مصر حيث : كان محبا لتقدم المصريين » كما ذكر عرابى .

وعندما تولى اسماعيل باشا حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب أى مصادقة الدول الغربية وطلب معونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحي الحياة فى مصر ، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى هذا الاتجاه حيث كانت هناك بالفعل كوادرفنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلف به . .

ورغم أن اسماعيل سعى لجعل مصر تنال قدرا كبيرا من التقدم للنهوض بالدول الأوروبية ، فإن ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجأ اسماعيل الى الاستدانة من الدول الأوروبية ، وهى سياسة بدأها عمه سعيد ، فسار على منوالها ، وان كان سعيد قد أسرف دون عقل وأغدى دون حساب على الأجانب فإن اسماعيل أسرف على مشروعاته وأغدى لكى يحصل لمصر على خطوات أبعد فى الاستقلال عن تركيا . .

واذا نسب الى سعيد اصلاحات مست المصريين فإن اسماعيل كان أكثر ميلا للإصلاح ، فظهر لأول مرة فى عهد مجلس نيابى ، ووزارة ، وزاد عدد المدارس وبدأت تظهر لأول مرة مدارس لتعليم البنات ومدارس لأعداد المعهدين ، وحد من الامتيازات الأجنبية بالغاء المحاكم العنصرية وان كان قد أحل محلها المحاكم المحتلة . .

وقد حصل اسماعيل على فرمانات سلطانية أرت على مصر طسوال

القرن التاسع عشر وحتى نهاية الأسرة العلوية ، ذلك أنه عدل الوراثة في الباشوية الى أكبر أبناء الباشا ، كما حصل على لقب خديوى مما يميزه عن يقية باشوات الولايات العثمانية الأخرى ، وحصل على حق عقد المعاهدات التجارية والاتفاقات مع البنوك الأوروبية دون الرجوع الى السلطان العثماني ، وكل ذلك يدعم اسقلال مصر عن الدولة العثمانية وإن كان فيه ما قد يجبر الى تدخل أجنبي .

وكان اسماعيل صديقا لفرنسا ويستعين بالفرنسيين مما جعل الانجليز يحقدون عليه حتى وصفه اللورد كرومر بأنه كسول وجاهل لأنه فضل مخالطة حوذيته وخدمه على صحبة الدبلوماسيين الأوروبيين ، وقد أدى عداؤ انجلترا له الى الضغط على السلطان العثماني لكي يصدر قرارا بعزل اسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، وقد استجاب السلطان بالفعل وتم ما أرادت انجلترا عام ١٨٧٩ م .

وبنقلد محمد توفيق أمور الباشوية المصرية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر وحركة محمد على الاسنقلالية ، تلك المرحلة التي شهدت صراعا بين الحركة الوطنية المصرية والباشا أفضى الى احتلال انجلترا لمصر عام ١٨٨٢ م ، كما شهدت نمو الحركة الوطنية واستمرار صراعها مع الباشا وسلطات الاحتلال الانجليزي حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م .

الفصل الثانى

تحقيق وحدة وادى النيل

- احوال السودان •
- فتح السودان •
- نتائج الفتح •

أحوال السودان

لم يكن انضمام السودان الى مصر أول العشريينات من القرن التاسع عشر تحت حكم محمد علي أمرا جديدا وغريبا ، اذ أن القطرين تجمعهما منذ الأزل عوامل توحد بينهما ماديا ومعنويا ٠٠ فامتداد نهر النيل من السودان الى مصر وهو الامتداد الذي يبدأ من منابع النهر العظيم منتهيا الى مصبه في مصر ، ووحدة سكان مصر والسودان جنسيا وحضاريا واقتصاديا قد أكد وحدة القطرين على أسس مادية ، كما أن الجوار وصلات العربى بين سكان مصر العليا خاصة وسكان شمال السودان ، والارتباط الدينى والمغوى بين الشعبين كل ذلك يدعم وحدة القطرين على أسس معنوية ٠٠

ومنذ التاريخ القديم ارتبط السودان بمصر ، وتأثر السودان بالأحداث التى مرت بمصر فى عصور الفراعنة واليونان والرومان وحملة راية الاسلام من عرب شبه الجزيرة العربية الفانحين ، حتى اذا جاء القرن التاسع عشر وبدأ محمد علي يعيد صياغة المجتمع المصرى على أسس حديثة مسسمة من الحضارة الأوروبية كانت أحوال السودان تستدعى منه أن يمتد بهذه الصياغة لتشمل ذلك القطر أيضا ٠٠

ذلك أننا وجدنا السودان فى أوائل القرن التاسع عشر يعيش فى ظل دويلات منقسمة على نفسها ومنحاربة غافلة عن أطماع الاستعمار الأوروبى التى بدأت تزحف من الغرب ومن الجنوب ومن الشرق ، ولقد كان أخطر تلك الأطماع نشاط ايجلنرا فى البحر الأحمر وشرق القسارة الأفريقية منذ أن استطاع جيمس بروس Games Bruce اكتشاف منابع النيل الأزرق بالحباشة فى عام ١٧٧٠ م ٠

كان على رأس دويلات السودان مملكة العونج الاسلامية واتحدت عاصمتها فى سسار التى خطها عمارة دونقس وهو أولهم(١) - أى أول ملك من ملوك الفونج - منذ عام ١٥٠٥ م ، على حساب مملكة علوة المسيحية فى منطقة

(١) د. مكى شبكة . مملكة العونج الاسلامية ص ٢٤ ٠

النيل الأزرق ، وامتدت تلك المملكة الاسلامية - مملكة الفونج - لتشمل أراضي السودان الشرقي حتى ساحل البحر الأحمر فيما عدا مدينة سواكن التي استولى عليها الأتراك العثمانيون بعد فتحهم لمصر عام ١٥١٧ م (٢) ، وإلى الشلال الثالث شمالاً وإلى فازوغي (٣) جنوباً ووصلت حدودها الغربية إلى حدود مملكة الفور في غرب السودان .

وكانت الدولة الثانية هي التي تعرف بسلطنة الفور في دارفور التي تأسست منذ عام ١٦٤٠ م عندما تغلبت قبائل الفور على كل سكان دارفور وتأسست السلطة في ذلك العام بزعامة زعيم الفور سليمان سلونجا ، ودخلت في صراع مع مملكة الفونج الاسلامية للاستحواذ على كردفان من ناحية ولايقاف زعامة الفونج على كل السودان من ناحية أخرى . ومع ذلك لم تستطع سلطنة الفور الاحتفاظ بكردفان أو نحى ظهرها من ناحية الغرب (٤) حيث كان الأوروبيون يزحفون من غرب القارة الأوروبية تجاه السودان .

وأما الدولة الثالثة في السودان فكانت مملكة تقلى التي تأسست في بلاد تقلى الواقعة في الركن الشمالي من إقليم النوبا بغرب السودان عام ١٥٣٠ م نتيجة تحالف أحد المشايخ المتصوفين مع زعيم القبائل الضاربة في تلك الأصقاع ، وقد حافظت هذه المملكة على استقلالها الذاتي أمام محاولات مملكة الفونج فرض سيطرتها عليها في حروب مستمرة حتى أوائل القرن التاسع عشر .

ومعنى ذلك أن مملكة الفونج الاسلامية في سار كانت أظهر الممالك السودانية وأكبرها وأكثرها قوة وإن لم تستطع هذه المملكة تحقيق وحدة السودان ، بل إن نفوذهم كان اسمياً في أجزاء كثيرة من المملكة ، ومع ذلك فقد نشطت المملكة في علاقاتها الخارجية مع العثمانيين في البحر الأحمر وشجعت التجارة مع مصر عن طريق القوافل فاستفادت المملكة وأفادت كل من اتصل بها من زعماء القبائل العربية في السودان الذين كانوا يحصلون على نصيبهم من مكوس القوافل التجارية وبيعون بالبافي إلى خزنة السلطان

(٢) د. ابراهيم العدوي يقطعة السودان ص ١١ .

(٣) مدينة تقع على النيل الأزرق قرب الحدود مع الحبشة .

(٤) د. حسن محمود الاسلام والثقافة العربية في افريقية ص ٢٨١ .

فى سنار(٥) •

وطالما كانت أموال التجارة الوفيرة ترد الى خزانة السلطان فان المملكة نطل قوية وصاحبة سيطرة على ما حولها من القبائل ، ولكن عندما تحولت التجارة العالمية عن مصر والبحر الاحمر الى طريق رأس الرجاء الصالح قلّت موارد السلطنة فأخذ الضعف يدب فيها ولم تقو على كبح جماح القبائل التي أخذت تفتح الطرق وتسلب ما شاء لها السلب • فى الوقت الذى انشغل فيه ملوك الفونج بأمورهم الداخلية عن الاحداث الكبرى التي كانت تجرى فى السودان(٦) ، مما أدى فى النهاية الى تفكك هذه المملكة وسيطرة وزراء الفونج المعروفين باسم « الهمق » أو « الهمج » على مقاليد الأمور فى المملكة ، والذين لم يستطيعوا ايقاف الندهور والاحلال فى المملكة ، فظهرت فى أوائل القرن التاسع عشر مدن وقبائل مستقلة عن الفونج مثل مدن شدى والدامر وقبائل الساقية فى منطقة دنقلة •

كانت أحوال السودان اذن أوائل القرن التاسع عشر تستدعى الأخذ بيد أهله وتخليصهم من الفوضى واضطراب الأمن التى عمت أرجاءه ، والتفائل بين القبائل التى لا تتيح للسكان جوا من الاستقرار ينصرفون فيه الى العمل والانتاج ، ومما زاد هذه الحالة سوءا وجود عناصر لا ترجو للسودان الخير يحيط به وتسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، وأغنى الانجليز والعثمانيين والمماليك ••

فانجلترا التى نبهتها الحملة الفرنسية على مصر الى ضرورة أن تكون لها السيطرة على مصر حرصت على تأكيد وجودها فى منطقة البحر الاحمر ، فتفاوضت مع الحبشة للحصول على قاعدة بحرية بريطانية فى أرض الدناقل يمكن استخدامها لفزو مصر اذا قامت قوات فرنسية باغلاق البحر الاحمر أو احتلال مصر مرة أخرى ، أو اذا وقعت مصر فى يد دولة قوية تخشى انجلترا منافستها(٧) •

وأما الدولة العثمانية فانه بعد أن أصبح الحجاز خاضعا للسيادة العثمانية عام ١٥١٧ م حرصت تركيا على الاستيلاء على الساحل السودانى المواجهه

(٥) الشاطر بصيلى عبد الحليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل ص ١١١ •

(٦) نعم شقير : تاريخ السودان الحديث وحفرايته ج ٢ ص ٨١ •

(٧) الشاطر بصيلى . المرجع السابق ص ١٢٦ •

للتحجاز ، ومن ثم أصبحت منطقة سواكن جزءا من الممتلكات العثمانية ، بل إن الدولة العثمانية حرصا منها على بقاء مصر جزءا من ممتلكاتها وضعت قوة عثمانية فى بلاد النوبة بقيت هذه القوة بالبلاد منذ عام ١٥٢٠ م ومنحهم السلطان سليم وذريتهم من بعدهم امتيازات عدة منها إعفاءهم من الضرائب وفرض الأعطيات لهم^(٨) . وبقوا فى بلاد النوبة حتى جاء الفتح المصرى للسودان فى عهد محمد على .

وأما الماليك فقد حاولوا منذ أن طردوا من مصر أو فروا منها أمام حملة الإبادة التى وجهها محمد على نحوهم ، حاولوا إقامة سلطنة مملوكية فى السودان نبدأ بدفلة وانجبه بعضهم الى كردفان والبعض الآخر الى دارفور ، ومن هناك أخذوا يتصلون بأعداء محمد على كالأهابيين فى نجد وغيرهم من القوى المتوجسة خيفة من محمد على ومشروعاته فى مصر والسودان .

فتح السودان

كان محمد على يدرك أهمية انضمام السودان الى مصر تحت حكمه نظرا للصلات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التى تربط الفطرين ، ومن المحتمل أنه كان ينوى ضم السودان الى مصر كأول نشاط له خارج الحدود المصرية لولا حث السلطان العثماني اياه منذ عام ١٨٠٦ م للتعامل مع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية ، ولذلك نجده بعد أن يحقق مطلب السلطان العثماني بهدم الدولة السعودية الأولى فى الدرعية عام ١٨١٨ م ويحصل ابنه ابراهيم باشا على باشوية جدة وما يتبعها من بلاد السودان^(٩) ، حتى اتخذ محمد على هذا الموقع السودانى - سواكن - منعزا لكى يحقق أمله فى ضم السودان الى مصر .

ولقد تعددت اجتهادات المؤرخين حول الأسباب التى دفعت محمد على لفتح السودان ، فمن قائل ان السبب كان البحث عن الذهب فى ربوع السودان ، ومن قائل ان السبب كان ضمان وصول الرقيق والصمغ العربى وریش السعالم والعاج والأخشاب الثمينة من السودان الى مصر مما يدر دخلا كبيرا على خزينة الباشا يساعد على معالجة العجز الاقتصادى فى مصر النانج من حروب الباشوية المصرية ضد الوهابيين . ومن قائل ان السبب كان تعقب

(٨) د . حسن محمود . المرجع السابق ص ٣٨٢ .

(٩) د . محمد فؤاد شكرى مصر والسيادة على السودان ص ٢٤ .

المحاليك الفارين من مصر والذين يشكل وجودهم جنوب مصر خطرا على الباشا ، أو رغبة محمد على فى التخلص من الفرق العثمانية من الألبان والدلاة وغيرهم الذين يشكلون خطرا على الباشا بكثرة مطالبهم ورفضهم ادخال التدريب والتسليح الحديث فى صفوفهم ..

ومهما كانت وجهة هذا السبب أو ذلك ، فانه لا يمنع من أن تكون كل هذه الأسباب أو معظمها أو بعضها على الأقل هى الدافع لكى يقدم محمد على على ضم السودان ، ولكن يجب ألا ننسى أمورا أخرى ذات أهمية تفسر لنا خطوة الباشا هذه ، مثل حاجة الباشا الى السودانين لتجنيدهم فى جيشه الجديد بعد أن سمع عن طاعة السودانين للأوامر وأدائهم الكامل وباخلاص للواجبات التى يكلفون بها مع شدة جلدتهم وقوة احتمالهم . ومثل رغبة الباشا فى السيطرة على كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بعد أن سيطر على ساحل البحر الأحمر الآسيوى ، ومثل اهتمامه بأمر النيل وروافده التى يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، ومن ثم كان من أهداف الفتح محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه الى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة تشبها بنابليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه اسماعيل قائد الفتح بالمعلومات الجغرافية (١٠) .

ولعل ادراك محمد على لأهمية سيطرته على منابع نهر النيل يستند الى رغبة دولة أوروبية كبيرة - إنجلترا - كانت تسعى لمعارضته باحتلال هذه المناطق ، فاهتم ليذا الخبر أكبر اهتمام واستشمار كثيرا من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى القطر ، فأقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت برائن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على انفاذ الحملة الى السودان (١١) .

كما أن استنجد بعض القبائل السودانية بمحمد على أثناء التنافس على الزعامة كان من أسباب فتح السودان كاستنجد ملك بربر بالباشا عام ١٨١٣ ضد منافئيه فى السلطة ، وكذلك حضر الى القاهرة عام ١٨٢٠ م أبو مدين من أقارب سلطان دارفور يستنجد بالمصريين ضد محمد الفضل الذى اغتصب السلطة من أسرته (١٢) . هذا بالإضافة الى أن محمد على الذى

(١٠) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأرمئة الحديثة ص ١٤٠ .

(١١) إبراهيم تونى باشا : السودان بين يدى غوردون وكنتشر ج ١ ص ٥٨ .

(١٢) د. محمد دؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢١ .

يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية لا بد وأن يأخذ حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لمصر لو سيطرت على منابعه أو روافده العليا قوة أخرى قد تكون معادية لا صديقة أو حليفة ٠٠ هذه الأفكار لا بد وأن تدور في مخيلة كل عاقل أو ملك جعل القاهرة عاصمته ومقره ، ويطمح في أن يبقى فيها ويكون بها ملكا وقوة (١٣) ، انطلاقا من الحقيقة التاريخية القائلة بأنه ما من حاكم استقل بحكم مصر الا وفكر في امتداد ملكه جنوبا نحو السودان ٠٠

ومهما كانت أسباب ضم السودان الى مصر تحت حكم واحد ، فان هذا الضم عملية قومية الغرض منها تكوين وحدة وادى النيل السياسية استكمالا لوحدااته الطبيعية ، وليس في ضم السودان أى غضاضة على أهله ، فان الحروب كثيرا ما كانت دعامة للوحدة القومية ، فقديما حاربت انجلترا اسكتلندا حروبا متواصلة ، وما زالت بها حتى أخضعتها وصارت جزءا من المملكة البريطانية بعد أن كانت منفصلة عنها ، كما حاربت الولايات الشمالية الولايات الجنوبية في أمريكا الشمالية لمدة أربع سنوات من ١٨٦١ الى ١٨٦٥م ولم تنته الا بعد أن قهرت حكومة الانحاد - الولايات الشمالية - جيوش الولايات الجنوبية في معارك هائلة ، وبذلك استقرت وحدة الولايات المتحدة الأمريكية وصارت أمة واحدة ودولة واحدة (١٤) ٠ ولعل هذه الأمثلة خير دليل على أن الفتح المصرى للسودان كان عملا قوميا ٠٠

ولماذا نذهب بعيدا ؟ ان وقوع مصر والسودان تحت حكم واحد دليل على وحدة المصير بين القطرين ، وليس بغريب أن يضم محمد على السودان الى مصر ليحقق فيهما وبهما أهدافه الداخلية والخارجية ، معنى هذا أن هذا الانضمام عمل قومى ٠٠

وأما وقائع العمليات الحربية لفتح السودان فتبدأ بأعداد جيش بلغ خمسة آلاف مقاتل وضع على رأسه اسماعيل ثالث أولاد محمد على ، وتزود الجيش بالأسلحة النارية والمدافع فى مواجهة تسليح حكومات القطر السودانى المتخلفة ، وصحب الجيش عدد من العلماء المتفقيين فى الدين ليبرروا غرض

(١٣) د. مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ٩٤

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٧١

أُفتتح في نظر المسلمين السودانيين ، واضطر محمد علي الى اصدار فتوى تحلل له فتح هذه البلاد الاسلامية حتى لا يحصل غصاصة أو نذر بين جنوده المسلمين (١٥) .

بدأت وفائع الفتح بخروج الجيش من القاهرة بقيادة اسماعيل في يوليو عام ١٨٢٠ م وواصل زحفه جنوبى أسوان والممالك يعرون أمامه وأهالى البلاد لا يعاومونه ، حتى اذا وصل الى أرض الشانقية قاوموه مقاومة عنيفة انهب بهزيمتهم وندمير عاصمتهم كورتى ، ثم تقدم منها الى بربر فسدى حتى وصل الى أم درمان فموقع مدينة الخرطوم الحالية ، ثم تقدم فاستولى على مملكته سنار دون مقاومة تذكر في يونيو عام ١٨٢١ م ٠٠ ثم واصل الجيش بقيادة اسماعيل الرحف من سنار جنوبا حتى أخضع فازوغلى في يناير ١٨٢٢ م فى الوقت الذى وصل فيه ابراهيم باشا أخيه الى السودان وأخذ على عاتقه الزحف الى بلاد المدنكا على النيل الأبيض ، وفى الوقت الذى زحف فيه محمد الدتتردار صهر محمد علي بجيش الى كردفان حيث استطاع بعد جهد كبير الاستيلاء على الابيض عاصمة كردفان فى أبريل عام ١٨٢١ م ، وانتزعتها من سلطان دارفور الذى أخذ ينحين الفرص لاسترداد كردفان ثانية ٠٠

وكان نجاح اسماعيل فى اخضاع سنار الذى أشار اليه الجبرنى فى أحداث غرة ذى الحجة عام ١٢٣٦ هـ الموافق ٣٠ أغسطس ١٨٢١ م بأنه وصلت بشائر من جهة قبلى باسنيلاء اسماعيل باشا على سنار بغير حرب ودخول أهلها تحت الطاعة ، وضربت لتلك الاخبار مدافع من القلعة (١٦) ، كان هذا النجاح سببا فى حقد الملك نمر ملك شندى فدبر ثورة ضد الحكم المصرى هناك آناء زحف اسماعيل جنوبا نحو فازوغلى ، فلما عاد اسماعيل أهان الملك نمر فأضمر فى نفسه الانقام من اسماعيل ، فاعد وليمة دعى اليها اسماعيل وحاشيته وبعد أن أكل المدعوون وشربوا أحرق أنباع الملك نمر القصر بمن فيه ولم ينج منهم أحد وكان ذلك أواخر أكتوبر ١٨٢٢ ٠٠ وكان هذا الغدر سببا فى انتقام محمد الدتتردار من أهل شندى .

وهكذا أصبح السودان المصرى حمية فومية واتخذ الحكم المصرى هناك من قرية الخرطوم عاصمة للسودان ، ولم يتوقف الفتح المصرى عند حدود

(١٥) محمد رفعت : المرجع السابق ص ١٤١ .

(١٦) عبد الرحمن الجبرنى : عتائب الآثار فى التراجم والأخبار .

فازوغلي والدنكا جنوبا بل امتد هذا الفتح في عهد محمد علي لكي يصل الى جزيرة « جونكر » تجاه « غوندكرو » على بحر الجبل ، وامتد الفتح كذلك شرقا فشمس اقليم « التاكا » وجعلت مدينة كسلا عاصمة له ، وهو الاقليم الواقع في السودان الشرقي بين نهر العطبرة والبحر الأحمر ، الى جانب القلابات على نهر العطبرة الى الجنوب من اقليم النكا ، و « العصارف » بالقرب من حدود الحبشة .

وكانت سواكن تابعة لباشوية جدة وقد أصبحت جزءا من ممتلكات الباشا في السودان هي ومصروع بعد أن استأجرهما الباشا من السلطان العثماني بايجار سنوي معين نظرا لأهميتهما كمسفين للسودان على البحر الأحمر . وإذا كان محمد علي لم يفتح دارفور في عهده فان فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م الذي حدد باشوية محمد علي بمصر وأسند اليه ولاية أقاليم السودان وهي كما وردت في فرمان المذكور : النوبة ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار ، وجميع توابعها وملحقاتها(١٧) ، قد أدخل دارفور رسميا تحت الحكم المصري . ومما هو جدير بالملاحظة أن محمد علي أصر على أن يتضمن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م استمرار وحدة وادي النيل تحت حكمه ، رغم أنه أقر بفقد الحجاز وبلاد الشام جميعها ، وذلك إيمانا منه بأهمية هذه الوحدة السياسية لوادي النيل من النواحي السياسية والاقتصادية ، وأصر على أن يتضمن فرمان اقليم دارفور رغم أنه لم يكن قد تم ضمه للوحدة بعد ، وفي هذا ما يشير الى رغبة محمد علي في جعل القطر السوداني متكاملا مع وحدة وادي النيل . وهذا دليل على ارتباط مصير السودان بمصير مصر حتى في ظل انفصام مشروعات محمد علي العربية . ورغم خضوع السلطان لضغط انجلترا عليه بأن حملته على انتزاع سواكن وما جاورها من البلاد السودانية - من حكم محمد علي - واعادتها الى ادارة والي جدة(١٨) فان السلطان ما لبث عام ١٨٤٦ م حتى أعاد هذه الجهات الى مصر بعد أن شعر بعدم امكانية ادارتها من استانبول .

ولم تقف فتوحات مصر في السودان وأفريقيا عند الحد الذي وصلت اليه في عهد محمد علي فقد عمل الحديوي اسماعيل على ضم أجزاء أخرى من السودان ومن أفريقيا الى الاقليم السوداني ، من ذلك أنه أخذ يلح على

(١٧) عبد الرحمن الراعي . المرجع السابق ص ٢٠٦ .

(١٨) د . محمد فؤاد شكرى . مصر والسيادة على السودان ص ٤٩ .

السلطان العثماني في الحاق ميناء مصوع وسواكن بصفة دائمة بالسودان وليس كايجار مؤقت كما كان أيام جده محمد علي ، وقد صرف اسماعيل في سبيل موافقة السلطان على هذه الرغبة مبالغ كبيرة ذهباً ، واستند في مطلبه الى اتصال عرب افليم الناقة بالميناءين ، وباتصالهما تجارياً ببقية السودان ، ثم هو لا يستطيع السيطرة النامة على منع تجارة الرقيق الا بالهيمه الادارية على هذين الميناءين (١٩) . ومن ثم صدر فرمان من السلطان في ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ م بجعل الميناءين من ملحقات مصر ، وتم تنظيم ادارتهما بجعل كل منهما محافظة فائمة بذاتها ، وهما تمتدان على ساحل البحر الأحمر من رأس غلبة الى راحيتا (رهيطه) عند بوغاز باب المندب .

استمرت فتوحات اسماعيل والحاق اراض جديدة بالسودان ، فاحلت قوات حكمدارية السودان بلدة فاشودة ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي المتحكم في مناطق جنوب السودان وشماله بوقوعها عند لقاء روافد النهر واتصالها بالليل الأبيض ، كنهر السوبات وبحر الجبل وبحر الزراف وقد تم احتلالها عام ١٨٦٥ م واتخذت عاصمة لمديرية سميت باسمها . وقد اتخذت هذه المديرية مركزاً للسيطرة على تجارة الرقيق التي كانت رائجة حيث كان النحاسون يأتون بالرقيق من مناطق بحر الغزال وخط الاستواء .

وكانت أعظم فتوحات اسماعيل في السودان تتمثل في ضم منطقة البحيرات العظمى ومنابح النيل فيما عرف بمنطقة خط الاسواء ، وان كان يقلل من أهميتها أن الحديوي لم يعهد بهذه المهمة القومية الى ضباط الجيش المصري ، بل عهد بها الى جماعة من الانجليز الذين اسعان بهم اسماعيل في ضم افليم خط الاستواء السير صمويل بيكر Samuel Baker الذي بدأ في عهد محمد سعيد باشا رحلته الكشفية - بجهد الشخصي ودون تكتيف من الباشا - وانتهى منها عام ١٨٦٥ م مكتشفاً بحيرة البرت وهو الذي أطلق عليها هذا الاسم وهو لزوج ملكة انجلترا (الملكة فكتوريا) .

وفي عام ١٨٦٩ م عهد الحديوي اسماعيل الى بيكر بحكم مديرية خط الاستواء لمدة ٤ سنوات ومنحه لقب باشا ، وطلب منه قيادة حملة حربية تسعى لضم المناطق الواقعة الى الجنوب من غندكرو وتنظيم ادارتها وترفية

(٢٩) د. مكي شبكة . المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٣٠) عبد الرحمن الراعي عصر اسماعيل ص ١٠٧ .

تجارتها ، ومحاربة تجارة الرقيق فيها . وعندما وصل بيكر الى غندكرو في ١٥ أبريل ١٨٧١ م رفع العلم المصرى عليها وأعلن ضمها الى مصر واتخذها عاصمة لمديرية خط الاستواء وأطلق عليها اسم الاسماعيلية نسبة للحدوي اسماعيل .

واصل بيكر فتوحاته فى أعالي النيل فضم بلدا على بحر الرجاف سماها الابراهيمية ، ثم دخل عاصمة مملكة أونيوو المجاورة لبحيرة البرت في أبريل ١٨٧٢ م وأعلن انضمام هذه المملكة الى الممتلكات المصرية . ثم استعبل الملك أمتيسا ملك أوغندا المجاورة لمملكة أونيوو والتي تقع الى الشمال والغرب من بحيرة فيكوريا ، وقد أعلن الملك الأوغندى ولاءه لمصر وللحدوي . وأعلن عداؤه لأعداء مصر وفتح طريق التجارة بين مديرية خط الاستواء وشاطئ أفريقيا الشرقى وجزيرة زنبار عبر بلاده .

وخلف الكولونيل غردون بيكر باشا فى حكم مديرية خط الاستواء وفى القيام بفتوحات جديدة ، وذلك عام ١٨٧٤ م ، وقد جاء فى قرار تعيينه رغبة الحدوي فى تأمين مناطق أعالي النيل حتى البحيرات العظمى ، وأنه على ما هو منظور لنا فيكم من حسن الغيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على ما فيه عمارية جهات الاستواء المحكى عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطئتهم وبأليهم على الدخول فى سلك الانسانية (٢١) .

ورغم تشديد الحدوي على غردون فى أمر تعيينه فانه نسي أن انجليزبا يعقب انجليزى فى حكم منطقة خط الاستواء مفتاح السودان من الجنوب ومصدر حياة مصر والسودان ، ولم يكن هذا التعاقب من قبيل المصادفات ، بل ان أصبح السياسة الانجليزية كان لها دخل فى هذا التعيين ، فكما ان الحكومة الانجليزية هى التى أوغزت الى الحدوي اسماعيل بوساطه ولى عهد انجلترا أن يسند هذا المنصب الى السير بيكر ، فانها هى ايضا التى سعت لديه فى اسناده الى الكولونيل غوردون عام ١٨٧٤ م (٢٢) . وقد أسس غوردون عدة نقط حربية على شاطئ النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ، وأرسل رئيس أركان حربه الأمريكى شاييه لونج Chaille Long الى ملك أوغندا

(٢١) وثائق السودان ، دفاتر الأوامر السمية (أوامر عربى - دفتى ١٩٤٨ ، أمر تعيين رقم ٩١ بتاريخ ٣ محرم ١٢٩١ هـ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المرحع السابق ص ١١٦ - ١١٧ .

حيث استطاع أن يعقد معه معاهدة تضع مملكة أوغندا تحت الحماية المصرية وذلك عام ١٨٧٤ م ، وأعلنت مصر امتلاكها لمنطقة هضبة البحيرات وحمايتها على أوغندا الى دول العالم . كما أن شاييه لونج اكتشف بحيرة كيوجا وأطلق عليها اسم بحيرة ابراهيم وذلك فى نفس العام . وعندما اعتزل غوردون حكم مديرية خط الاستواء عام ١٨٧٦ م عهد بإدارتها الى الطبيب الألماني شنيترز Edward Schnitzer الذى أعشق الاسلام وعرف باسم أمين بك .

وكان ضم اقليم دارفور الى السودان أمرا طبيعيا ، وقد شارك فى هذا الزعيم السودانى الكبير الزبير رحمت الذى كان له شهرته فى بحر الغزال ، وتعاون مع حكمدار السودان اسماعيل أيوب باشا فى العمليات العسكرية التى انتهت بالانتصار الحاسم على قوات سلطان دارفور المسمى ابراهيم فى أكتوبر ١٨٧٤ م ودخول العاصمة العاشر فى نوفمبر من نفس السنة وبذلك أصبح غرب السودان كله مكملا للاقليم السودانى .

ولم يكتف الحديوى اسماعيل بهذه الفتوحات وانما أراد أن يضم كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بل ويصل الى شرق القارة الأفريقية المطل على المحيط الهندى ، ومن ثم وجدناه يضم موانى زيلع - ميناء سلطنة هرر - وبربرة ، وهى من بلاد الصومال الواقعة فى مواجهة خليج عدن ، وكانت هذه الموانى من أملاك السلطان العثمانى ، وقد حصل الحديوى على فرمان من السلطان بالتنازل عنها للحديوى فى يوليو ١٧٧٥ م نظير مبالغ مالية سنوية بلغت ١٣ ألف جنيه مصرى تقريبا ، وبضم مصر لهذه الموانى وتوابعها أصبح ساحل البحر الأحمر كله من سواكن شمالا الى رأس جردافوى على المحيط الهندى التى تعرف بالقرن الأفريقى ، ملكا للحكومة المصرية .

وكان الاستيلاء على موانى زيلع وبربرة مقدمة للاستيلاء على سلطنة هرر الاسلامية الواقعة شرقى الحبشة والبالغ عدد سكانها حوالى مليون نسمة ، اذ كان الحديوى يعتبرها مكملة لأراضى السودان ، ومن ثم زحفت القوات المصرية من زيلع الى أراضى السلطنة فى سبتمبر ١٨٧٥ م بقيادة محمد رءوف باشا ، واستولت عليها ودخلت العاصمة فى ١١ أكتوبر من نفس السنة وأعلن انضمامها الى الممتلكات المصرية فى ساحل البحر الأحمر ، ورفع عليها العلم المصرى ، وظلت خاضعة للحكم المصرى حتى اغتصبتها الحبشة عام ١٨٨٥ م بعد انسحاب مصر منها نتيجة للنزوة الهندية ولقرار الاخلاء .

وكان وصول الحكم المصرى الى رأس جردافوى منسجعا للامتداد الى بقية الساحل الصومالى المطل على المحيط الهندى حتى تتصل ممتلكات مصر فى خط الاسنواء بشرق القارة الافريقية ، وعهد الحديوى اسماعيل الى الاميرال ماكيلوب McKillop قيادة الحملة للوصول الى نهر جوبا على أن يلتقى غوردون معها قادما من خط الاستواء ، ورغم نجاح حملة ماكيلوب فى الوصول الى النهر فى اواخر عام ١٨٧٥ م الا أن غوردون امتنع عن الاتصال بالحملة ، كما أن انجلترا طلبت من الحديوى سحب حملة ماكيلوب ، فأمر بسحبها وعادت الى مصر أوائل عام ١٨٧٦ ولكن الحديوى اسماعيل حصل من انجلترا على اعتراف بضم الصومال حتى رأس « حفو ن » على المحيط الهندى الى الممتلكات المصرية فى معاهدة عقدت بين مصر وانجلترا فى سبتمبر ١٨٧٧ م .

نظر الحديوى اسماعيل الى شرقي السودان فوجد مملكة الحبشة قد نم حصارها بين ممتلكات مصرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ووقع اسماعيل تحت تأثير منزجر Munzinger قنصل فرنسا فى مصوع بسهولة الاستيلاء على الحبشة ، وعهد الحديوى لمنزجر تحقيق هذه الفكرة بضم اقليم البوغوص وعاصمته سنهيت ، وقد استطاع بالفعل فتح سنهيت وضمها الى مصر عام ١٨٧٥ م ، وكان ذلك بداية للصدام بين مصر والحبشة وهو الصدام الذى لفت فيه الجيوش المصرية النى قادها أرندروب Arendrup الدانمركى ، ومنزجر ، وراثب باشا الهزائم المتوالية طوال عامى ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ م من القوات الحبشية وانتهت بصلح بين الطرفين بفيث فيه سنهيت ملكا لمصر ، وخسرت فيها مصر أموالا طائلة زادت ضائفتها المالية ، وخسرت رجلا كثيرين أضعفت خسارتهم من قوة الجيش المصرى .

وعلى هذا أصبح السودان فى اواخر عهد الحديوى اسماعيل تمتد حدوده بالغرب من رأس بناس (برنيس) على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من خط العرض الشمالى حتى تصل الى نقطة غير معينة بين ليبيا والصحراء الكبرى ، ومن هذه النقطة تتجه نحو الجنوب الغربى حتى ملقى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور ، ومن هناك تنحدر رأسا الى الجنوب لغاية الدرجة ١١ من خط العرض الشمالى ، ثم نتجه نحو الجنوب الشرقى من طريق نبوتو وبحيرة نيانزا حتى تصل الى مدخل بحيرة فيكتوريا نيانزا ، عندئذ تصعد الى الشمال الشرقى مشتملة على مديرية هرر حتى تبلغ المحيط الهندى عند رأس جردافوى ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر لغاية رأس بناس (٢٣) .

Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan, by Stewart (٢٣)

د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ ص ٨٧ .

ومعنى هذا أن السودان المصرى أصبحت مساحته تعادل مساحة كل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا مجتمعة ، يحكمه ممثل للخديوى مقيم بالخرطوم، يعرف باسم حكامدارالسودان ، ويقسم الى مديريات وضع على رأس كل مديرية مدير ، هذا عدا ما عرف بالملحقات وهى الممتلكات الواقعة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى .

نتائج الفتح

أصبح السودان بملحقاته الأفريقية يكون مع مصر دولة كبرى تمتد فى أفريقيا امدادا كبيرا ، تحت حكم أسرة محمد على ، فما نصيب السودان من الساء الحديث فى مصر ؟ ، أو ما هى السلبيات والإيجابيات التى عادت على السودان من انضمامه لمصر تحت حكم واحد وفى عهود باشوات من أسرة حاكمة واحدة هى أسرة محمد على ؟ وهل ما أصاب مصر أصاب السودان من خير أو شر ؟ . . . تساؤلات تسندعى منا توضيحها بإجابات حاسمة ، لأن العلاقة بين القطرين تعرضت لدعاوى استعمارية هدفها الفصل بين شعبى وادى النيل . .

ولنبداً بنسجيل الإيجابيات التى عادت على السودان منذ فتحه فى عهد محمد على حتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ م . . . ذلك أن محمد على اعتبر السودان جزءاً من مصر يكونان معاً جسداً واحداً تسرى فيهما قوانين ونظم واحدة ويم الاتفاق عليهما من خزانة واحدة ، وتحقيق تنمية اقتصادية ونهضة تعليمية فى السودان أسوة بما هو حادث فى مصر ، وتدريب أبناء السودان على الحكم والإدارة فيما عرف حديثاً باسم « السودان » .

وكان محمد على يدرك أن لمصر رسالة فى السودان حرص على تأكيدها فى أكثر من مناسبة وأعلنها على السودانيين أثناء رحلته الى أقاليم السودان عام ١٨٣٩ م وعمره سبعون سنة وفحواها حرصه على تأمين السودانيين على أرواحهم وأرزاقهم بمنع اعتداءات الأحباش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور - التى لم تخضع للحكم المصرى الا فى عهد الخديوى اسماعيل - ثم حنه الأهلين على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنائهم والسير فى ركب الحضارة (٢٤) . وتأمين وحدة السودان نفسه الذى مزقته الانقسامات القبلية

وأشاعت فيه العوى وعدم الاستقرار فتعمت أقاليم السودان باستتباب الأمن وتنظيم حسن للإدارة والحكم ، وتركت قبائل الشائقية - وغيرها - سياسة النهب ، وعادت الى النظام والهدوء (٢٥) .

وكان تنظيم الحكم في السودان عاملا من عوامل تأكيد وحدته وارتباطه بمصر واسهاما في دفع السودانيين الى التنمية الشاملة في الاقتصاد والتعليم وغير ذلك مما تنهض به الشعوب ، فكان على رأس الحكم في السودان حاكم عام عرف باسم « حكامدار السودان » جمع في يديه السلطين المدنية والعسكرية ، وكان أول حكامدار للسودان اسماعيل بن محمد على الذى شارك في فتح السودان ، ومقر الحكمدار مدينة الخرطوم التى اتخذت عاصمة يشرف منها على أقاليم السودان التى قسمت الى مديريات على رأس كل مديرية مدير يتولى قيادة الحامية العسكرية الى جانب وظيفته السياسية والإدارية ، وقسمت كل مديرية الى أقسام . وكانت الإدارة تتبع نظام الإدارة المصرية ، وصار عدد المديريات فى أواخر عهد محمد على سبعا هي : دنقلة ، وبربر ، والخرطوم ، وكردفان ، وكسلا ، وسنار ، وفازوعلى (٢٦) .

وكان محمد على ينظر الى ضم السودان الى مصر كعمل قومى وإنسانى لا كعمل استعمارى ، أى أنه لم ينظر الى فتح السودان وتوحيد وادى النيل بشطريه المصرى والسودانى كعمل يكفله « حق الفتح » الذى كان مأخوذا به فى العلاقات الدولية فى ذلك العصر ، بل استند فى ذلك الى ما لمصر من رسالة إنسانية فى السودان ، وإلى ما يعرف باسم نظرية الحل أو الملك المباح ، التى قامت على أن السودان قبل فسخه لم يكن أحد يمتلكه فى الحقيقة لأن السلطة كانت معتصبة من أصحابها الشرعيين ونشرت قبائل العربان الفوضى فى أنحاء السودان ، فاذا استطاع حاكم أن ينتزع أراضى السودان من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها ، وأن ينشئ حكومة مرهوبة الجانب تزدود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبى ، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش فى سلام وهدوء ، فقد صار واجبا أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضى الخالية وهذا الملك المباح أصلا (٢٧) .

(٢٥) د° ابراهيم العدوى . يقطعة السودان ص ١٤ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٨٦ .

(٢٧) د° محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣ .

واهتم محمد علي كذلك بسياسة النعيم في مختلف نواحي البلاد بمساعدة الفنيين الذين أرسلوا من مصر ، وبالمساهمة المادية اللازمة . فاستخدم محمد علي الجنود السودانيين في الجيش المصري الذي عمل بمصر والسودان ، وقد أظهر الجند السودانيين مقدرة وكفاءة كبيرة وانتظموا في الجيش المصري كالمصريين سواء بسواء . وعمل الحكم المصري في السودان على تأسيس المدن الجديدة مثل الخرطوم التي اتخذت عاصمة للبلاد عام ١٨٣٠ م وفد اختار لها المصريون موقعها هذا لأهميته حيث يلتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وسميت الخرطوم لأن ملقى النيلين يشبه رأس خرطوم الفيل (٢٨) . الى جانب مدينة كسلا التي اتخذت عاصمة لاقليم التاكة في شرف السودان .

وكان اهتمام محمد علي بالعمارة في السودان أمرا ملحوظا ، فقد كان يستحث على نعيم الأقاليم السودانية ومدنها وقراها ، ومؤسساتها الدينية والثقافية ، فالذي يطلب إعفاء أرضه من الضرائب لأنها وفاء على مدرسة أو جامع يرد عليه الباشا نفسه بأن يطلب من الحاكم المخصص التأكد من أن المدرسة قامت فعلا أو الجامع فد بنى (٢٩) . وارتبط بحركة العمارة في السودان انعاش اقتصادياته فأدخلت زراعات حديه على يد مبعوثين نعلوا الخبرة في مجال الزراعة الحديثة الى أقاليم السودان وأشرفوا على استصلاح مساحات واسعة من الأرض غير المستغلة ، وأدخلت زراعة القطن في دلتا خور بركة ، وفي حوض العاش ونهر العظيرة وأصلحت أراضي دنقة (٣٠) . وأنشئت معامل لحلج الفخ في الخرطوم وكسلا كما أنشئت في عيد الحديوي اسماعيل أسواق لبيع محصول القطن في كسلا والقضارف والقلبات وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن موقعها الحربي (٣١) .

ولم تكن زراعة القطن هي وحدها التي اهتم الحكم المصري بإدخالها الى السودان ، بل تمت زراعة الدخان ، في منطقة القصارف ، وكثر زراعة النخيل في دنقلة ، وكلا المحصولين كان لهما عائد اقتصادي كبير نظرا لأن الدخان والتمر كانا يصدران الى خارج السودان والى أنحاء السودان بكميات

-
- (٢٨) عبد الرحمن الرافعي . المرجع السابق ص ١٩٤
 - (٢٩) د. مكي شيكدة : السودان عبر القرون ص ١٢٩
 - (٣٠) الشاطر نصفي . نفس المرجع السابق ص ١٩٧
 - (٣١) عبد الرحمن الرافعي . عصر اسماعيل ص ١٦٠

تجارية • واستخدمت فى ذلك آلات للرى تم استيرادها من أوروبا عن طريق ميناء سواكن ••

وبالنسبة للتعليم الحديث الذى أنشأه محمد على فقد استفاد منه السودانيون على أرض مصر حيث لم يسجل لمحمد على إنشاء مدرسة حديثة بالسودان طوال عهده ، بل وجدنا أبناء السودان يقدون الى مصر لدخول مدارسها التجهيزية والمخصوصة كأرسال ستة من السودانيين دخلوا المدرسة النجيزية بالقاهرة ، وبعد استكمال دراساتهم بها التحقوا بالمدرسة الزراعية وارسل مائة آخرين لتعليمهم بمصر فى مدارس العمليات الميكانيكية والزراعية حتى اذا عادوا للسودان استخدموا فى ادارة آلات حليح العطن وكبسه (٣٢) •

ولم يكن السودان خلوا من أى تعليم فقد كانت به مؤسسات تعليم دبنى تؤدى دورا لا بأس به وان كان تأثيرها محدود بسبب قلة امكانياتها وعدم اهتمام المسؤولين قبل الفتح المصرى ، ومن ثم عمل الحكم المصرى على الأخذ بيد هذه المؤسسات التعليمية المنتملة فى المساجد والحلوات بتنظيم اترتبات للفقهاء المشتغلين بهذه المعاهد ، وكذلك للعلماء المقرررين لتعليم القرآن والعلوم فى جهات الخرطوم وسنار والساكة وغيرها ، واعفائهم من أموال الأتبان التى يزرعونها أو معافاتهم أيضا من الأشغال والمطالب ما داموا مقطعين للعلم ، وما دامت مساجدهم مفتوحة لنلاوة القرآن والعلم الشريف (٣٣) •

ولم يحرم السودان طويلا من التعليم الحديث ، اذ أنه فى شهر مايو ١٨٥٠ م - فى عهد عباس باشا الأول - صدر الامر الى ديوان المدارس بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى بإنشاء مدرسة الخرطوم انفاذا لأولاد أهلها والمسنوطنين بها من جحيم الجهل فيمتازوا باكتساب العلوم والمعارف على أن يقبل ويقيد فيها مائتان وخمسون غلاما من بلاد دنقلة والخرطوم وسنار وناكة وملحقاتها من أولاد منساينها وأحفادهم • ولم يجد عباس من يوليه نظرا عليها سوى رفاة بك رافع الطيطاوى فأمر بتعيينه نظرا عليها ووكل اليه مهمة اختيار المعلمين ، كما عهد الى ديوان المدارس مهمة وضع

(٣٢) عبد العزيز عبد المجيد : التربية فى السودان والاسس الفلسفية والاجتماعية التى

قامت عليها ج ٢ ص ٩٧ •

(٣٣) د. محمد نؤاد شكرى • الحكم المصرى فى السودان ص ١٣٠ •

ميزانية لهذه المدرسة الابتدائية (٣٤) . ورغم أن هذه المدرسة لم تلبث أن أغلقت بوفاة عباس الأول ، عام ١٨٥٤ م ، ورغم أن السودانيين كانوا راغبين عن تعليم أبنائهم بها ورغم أنها لم تأت بنتائج مشجعة فقد كانت خطوة لادخال التعليم الحديث الى السودان .

وفى عهد الحديوى اسماعيل ، واستنادا الى تقرير لرفاعة رافع الطهطاوى عن أن للسودانيين استعداد للتمدن الحقيقى لدقة أذهانهم ، فإن أكثرهم قبائل عربية لا سيما الجعليين والشايقية وغيرهم ، ولهم مآثر عظيمة فى حسن التعلم والتعليم ، حتى ان البلدة اذا كان بها عالم شهير يرحل اليه من البلاد الأجنبية المجاورة العدد الكثير من الطلبة (٣٥) . فإن الحكومة المصرية قامت ببذل ضروب الترغيب لحمل بعض الذين حفظوا القرآن من أهالى السودان وحصلوا على بعض المبادئ النحوية والفقهية للانتساب الى الجامع الأزهر لمدة ثلاث سنوات لاكمال علومهم وثقافتهم ، حتى اذا انقلبوا الى أهليهم كانوا رسل الثقافة الدينية السليمة ودعاة الدين القويم (٣٦) .

ولم تكتف حكومة الحديوى اسماعيل ببذل الجهد لتنشيط التعليم الدينى ، بل عملت على ادخال التعليم الحديث الى السودان فى صورة خمس مدارس ابتدائية عام ١٨٦٣ م بمدن الخرطوم وبربر ودنقلة وكردفان والتاكة ، ثم أضيف اليها فى سنة ١٨٧١ م مدرسة بسواكن وأخرى بمصوع ، ويتعلم فى كل منها ٥٠ تلميذا (٣٧) ، ولكن هذه المدارس ما لبثت أن أغلقت عندما عاد غوردون باشا حكامدارا - حاكما عاما - للسودان عام ١٨٧٧ م بدعوى أنها تكلف الحكومة المصرية نفقات طائلة لا وجوب لها . وأمر أيضا فأبطل ارسال الطلبة الناجحين بمدارس الحكومة بالخرطوم الى مصر (٣٨) .

ولم يكن اهتمام الحكومة المصرية بشمال السودان فقط ، بل سعت الى أهل الجنوب تأخذ بيدهم فعملت على تعليم أهل الجنوب الصناعات الحديثة وتشويقهم الى التعليم ومحاولة نشر اللغة العربية وارسال المعلمين الى المحطات

(٣٤) د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى
قوائل حكم توفيق ج. لا عصر عباس الأول وسعيد ص ١١٤ .
 (٣٥) رفاعة الطهطاوى : منهاج الابواب المصرية ص ٢٦٢ .
 (٣٦) د. أحمد عزت عبد الكريم : اراجع السابق ج ٢ عصر اسماعيل ص ٢٨٧ .
 (٣٧) نفس المرجع ص ٣٩٠ .
 (٣٨) اسماعيل سرهنك باشا : حقائق الاخبار عن دول البحار ج ٢ ص ٣٣٥ .

التي أنشئت هناك لتعليم الأطفال القراءة والكتابة (٣٩) . ووضعت مشروعات علمية واقتصادية للتبويض بقبائل الدنكا والشلك روعى فيها تشويق أهل هذه القبائل للمعرفة ، وادخال أولاد الأهالى فى سلك التعليم ، والسماح لهم بالتدريب على الصناعات المختلفة وإرشادهم اليها بالرفق والترغيب (٤٠) .

وقد أدت المراكز والمحطات المصرية دورا كبيرا فى نشر الثقافة العربية فى جنوب السودان ، حيث تولى الاشراف على الحركة العلمية فى هذه المراكز رجال من خيرة فقهاء الأزهر وعلمائه ، الذين أصبحوا بتفانيهم ومحبتهم للسودانيين المرشدين الروحيين لهم ، والقائمين على الفصل فى الخصومات بينهم (٤١) ، بل وصل تأثير هؤلاء على جنوب السودان أن أخذ سكان تلك الجهات يتخلون عن العرى ويلبسون الملابس العربية كالحرام واللفطان والقميص .

وكانت رسالة مصر الانسانية فى السودان واضحة فى جانب آخر هو تحرير الرقيق وابطال الاتجار به وذلك استجابة للدعوة العالمية لمكافحة الرق والغاء الاتجار فيه ، وسارت مصر شوطا أبعد مما دعت اليه دول العالم فأنشأت مدارس فى سواكن وسنار لتعليم الرقيق المحررين لاشعارهم بانسانيتهم ولتدريبهم على العمل والانتساج كمواطنين يسهمون فى بناء السودان الحديث المرتبط مع مصر برباط مصرى . بل طنب الحديوى اسماعيل من حكمدار السودان موسى حمدى باشا محاسبة مدير مديرية النيل الأبيض لأنه بينما ألغت الحكومة بيع الرقيق الذى استرد من الأشقياء اذ هو يعيد بيعه لحسابه وفى ذلك ما فيه من الاستهتار بأوامر الحكومة ، ومن أجل ذلك يجب أن لا يكفى بعزله وانما يجب أن يرسل أيضا الى فازوغلى ليعنقل هناك ويسخدم بالأشغال الحسيسة ليكون عبرة للآخرين . أما الرقيق الذى باعه فيجب استرداده واعادته الى أوطانه بالراحة واسكانه فيها واطلب على أن يعملوا على عدم وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة مرة أخرى وأن نحولوا دون تعدى الأشقياء والأشرار على الجهات التابعة لهذه المديرية وهذا مع التوسل بالأسباب المؤدية الى تمدن البلاد وعمرانها (٤٢) .

(٣٩) عبد العزيز عبد المجيد : المرحع السابق ح ٢ ص ٨٧ .

(٤٠) د . محمد فؤاد شكرى . الحكم المصرى فى السودان ص ١٢١ .

(٤١) د . محمد صبرى . الامبراطورية السودانية ص ١٩٨ .

(٤٢) د . مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٧٩ - ١٨٠ .

امتد نشاط مصر في السودان الى ارسال الحملات والبعثات الجغرافية من أجل كشف منابع نهر النيل وادخال المدنية والعمران الى الانحاء القاصية من السودان . وقد حرص محمد علي منذ أيام الفتح الأولى على تسيير عمليات كشف جغرافي علمي لأجزاء السودان القاصية والدانية ، فصحب العلماء حملات الفتح ، وعهد محمد علي لجيشه بالسودان في حماية البعثات الكشفية التي مارست نشاطها بصفة خاصة منذ عام ١٨٢٤ الى عام ١٨٤٢ م كان أشهرها رحلات القبطان المصرى سليم بك الذي قام بثلاث رحلات متعاقبة بدأت من أواخر عام ١٨٣٩ وانتهت في أوائل عام ١٨٤٢ م ، وقد وصل سليم الى جريرة جونكر الواقعة تجاه غندكرو أى أنه وصل الى مسافة قريبة نوعا من البحيرات العظمى التي ينبع منها نهر النيل . وقد اكتشفت هذه الرحلات بلادا ومناطق كانت الى ذلك الحين مجهولة ، ولم يطررها من قبل سائح أو مكتشف ودرست جغرافيتها وعرفت أحوال سكانها ونباتها وأشجارها ومناخها وحيوانها فأفادت الحضارة والعلم فوائد جمة ، ثم انها بسطت في طريقها نفوذ مصر فخفقت الراية المصرية لأول مرة في تلك الأصقاع النائية ، تحمل في طياتها رمز الحضارة والتقدم ، فلا غرو أن كان لهذه الحملات فضل كبير من الوجهة القومية ، ولقد مهدت السبيل للحملات التي نظمها الحديو اسماعيل فأكمل العمل الذي قام به محمد علي ، ووصل بحدود مصر الى منابع النيل(٤٣) .

وكانت رحلة محمد علي نفسه الى السودان عام ١٨٣٨/١٨٣٩ وهو في سن السبعين رحلة علمية حيث صحب معه علماء ومهندسين من أجل البحث عن الذهب في منطقة فازوغلى ، ورغم أن سبب الرحلة كان البحث عن الذهب فان محمد علي حرص وهو في السودان على تزويد البلاد بعدد من الكباب - الموظفين - الأكفاء لاستخدامهم في مركز الحكومة والمصالح العامة ليتسنى بذلك ترقية البلاد واصلاح حال العباد ولا أهمية للمال اذا ما صرف في هذا السبيل(٤٤) . هذا في الوقت الذي كانت فيه الأزمة الدولية على أشدها وموقف مصر حرج أمام اصرار الدول على تخلي مصر عن عزمها على الاستقلال عن الدولة العثمانية وضم الشام الى الحكم المصرى المستقل نهائيا . مما يؤكد اهتمام محمد علي بشطر البلاد الجنوبى والسعى الى ترقيته .

(٤٣) عيد الرحمن الراجعي . عصر محمد على ص ٢٠٥ .

(٤٤) د . مكي شبكة : السودان عبر العرون ص ١٣٥ .

وفي عهد الخديو اسماعيل استمرت عمليات الكشف الجغرافى العلمى فى السودان بصورة أكثر عددا وأتت بنتائج أوسع بما يخدم وادى النيل كله شماله وجنوبه ، بل بما يخدم الانسانية جمعاء . فقد بدأت هذه العمليات منذ عام ١٨٧٠ م وشارك فيها ضباط ومهندسون وعلماء مصريون وأجانب ، واستمرت الى عام ١٨٨٠ م ، وكشفت أجزاء السودان الشرقى من برنيس شمالا الى بربر على النيل التى لم تكن قد اكتشفت من قبل ، كما كشفت هذه البعثات مناطق دارفور وكردفان بعد ضمها ، ومنابع النيل فى حضبة البحيرات وضمها الى السودان ، وكشفت وضمت كذلك ساحل البحر الاحمر حتى رأس جردافوى ثم الى نهر جوبا فى الصومال .

وكان أشهر من شارك فى هذه البعثات ضباط امريكا نعملوا فى الجيش المصرى مثل شايبه لونج وبوردى Purdy وميزون Maison ، ومن الانجليز صمويل بيكر ، ومن الايطاليين روملو جيسى Gessi ، ومن الفرنسيين أرنست لينان دى بلفون ، هذا الى جانب العديد من ضباط الجيش المصرين أمثال الأميرالاي محمد مختار ، والبكباشى عبد الله بك فوزى ، والبكباشى محمد أفندى عزت ، والدكتور محمد أفندى أمين وغيرهم . ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٨٧٧ م خريطة مفصلة لأفريقية وهى أدق خريطة عرفت الى ذلك الحين . وتسجل أعمال البحث والكشف لضباط الجيش المصرى أجل الخدمات للعلم والحضارة والعمران ، فان الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التى اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا القومى ، ومن الصفحات المشرفة فى تاريخ الجيش المصرى والضباط المصريين^(٤٥) .

وعلى أية حال فان تحقيق وحدة وادى النيل منذ عام ١٨٢٠ الى عام ١٨٨٠ م قد عاد بنتائج طيبة على القطرين المصرى والسودانى ، فاذا كانت مصر قد نعمت بعهد من الاستقرار والبناء الحديث فى مختلف المجالات فان السودان أيضا قد نعم عهدا من الاستقرار والوحدة فانتتهت الحروب التى كانت دائما ما تنشعب بين القبائل ، وتم تأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة ، فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم فى ظل الحكومة التى تهيم على البلاد بأجمعها لا فى ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . كما أن فتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجى وتأثر بالمدنية القائمة آنذاك ، وقد هرع السائحون له بمعرفة وتقصى أحواله .

(٤٥) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ١٧٠ - ١٧١ .

وفوق هذا اتبع - محمد علي - سياسة عمرانية رشيدة تهدف الى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الانتاج الحيواني بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقي الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقارير المزارع الجديدة (٤٦) .

ولم يكن موقف خلفاء محمد علي من السودان بأقل منه ، ذلك أنه رغم ما عرف عن عباس باشا من رجعية في حكم مصر الا أننا نلمس ناحية جبهه للتنظيم في قوانينه ولوائحه التي سننها للخدمة في السودان ، وكذلك صرامته مع الذين يميلون الى الكسل في أعمالهم ، ومدرسته التي أسسها في الخرطوم وكانت بذلك النواة الأولى للتعليم المدني الحديث . أما سعيد فتحسن للسودان وأهله منذ اللحظة التي جلس فيها على الأريكة الحديوية فهو أول من أشاد ببسالة الجندي السوداني وفتح باب الترقى لهم في الجيش الى مرتبة الضباط ودل على اهتمامه العظيم بالبلاد أن عين أخاه الأمير عبد الحليم حكاماً عليها ، ثم كانت زيارته المشهورة وسياسته اللامركزية والحكم الذاتي وسماحه لشكوى المتظلمين وضراعة المقهورين وتأثره بما آلت اليه الاداة الحكومية من سوء . واسماعيل الذي وسع رقعة البلاد بالفتوحات لم ينس العمل على رفاهيتها وعمرانها ، فمدارسه ومواصلاته واحساناته لبيوت العلم والدين ، ومحاولاته للقضاء على عادة الرق الوحشية وتعيينه للسودانيين في المناصب الكبيرة كلها آثار ناطقة بحسن النفاذ (٤٧) .

ومن الانصاف للحقيقة أن نذكر سلبيات الحكم المصري في السودان في ظل باشوات أسرة محمد علي الذي وضع نظاماً مركزياً أوتوقراطياً للحكم في مصر عماده الجند ومطلبه من السكان الطاعة وادارته التي أفامها في السودان وهي على نمط ما كان يدير به مصر آنذاك ، والكل معنيس من النظام التركي الذي كان ينتظم أجزاء الدولة العثمانية (٤٨) . معنى هذا ان هناك سلبيات للحكم المصري في السودان ناتجة من طبيعة الحكم والقائمين عليه ، كما أنها ناتجة من تأثيرات التدخل الأجنبي في مصر ذاتها وامتداده الى السودان .

وتتمثل هذه السلبيات في أن حركة الإصلاح التي دخلت السودان في عهد محمد علي كانت بطيئة ولم تشمل كل السودان ، بل حتى العسكر

(٤٦) د. متى شبكية : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٤٧) نفس المرجع ص ٢٤٤ .

(٤٨) المرجع السابق ص ١٤٤ .

الضئيل من التعليم الذى أصاب منه نفر قليل من السودانيين فى مصر أو السودان من الموظفين ، بل وحتى الاصلاحات الادارية انتى امتدت الى السودان كانت محدودة الأثر ، تنتقص منها الحاجة المنحة الى الاستقرار ، فقد كثر عزل الولاة ، وفى الفترة الواقعة بين سننى ١٨٢٥ و ١٨٧٧ م تولى من هؤلاء الولاة خمسة عشر فى نحو واحد وثلاثين عاما أى بمعدل سنين وشهر نفريبا لكل واحد منهم(٤٩) .

كما تتمثل تلك السلبيات فى أن بعض حكمدارى السودان لم تكن له سابق خبرة وتجربة ودراية بأحوال السودان وشعوبه وقبائله ، فلم يحاولوا وضع لون من الحكم بناسب أحوالهم وأوضاعهم واستعدادهم ، أو نقل السودان من عالم العصور الوسطى الى عالم القرن التاسع عشر(٥٠) . الى جانب مساوىء أخرى ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ولكنها جديدة على السودان كجشع الحكام والعمل لاثراء أنفسهم الذى أشاع الرشوة والاخللاس وترك ملاسيئا للسكان يفتدون به . والضرائب التى مهما خفت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودان ، ولم يالف ما بمائلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يفتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئانها(٥١) .

كما تتمثل تلك انسلبيات كذلك فى استخدام الأوروبيين على نطاق واسع فى حكم مديريات السودان بل وحكمداريته ، وطالما كان حكام القاهرة أقوياء وساهرون يعطون لتحركات هؤلاء الحكام الأجانب فى السودان فلا خوف منهم ، لكن عندما أصاب الحكم فى القاهرة الضعف بسبب التدخل الأجنبى فى شئون مصر الاقتصادية والسياسية أصبح وجود هؤلاء الأجانب فى السودان خطرا كبيرا يهدد بتمزيق وحدة وادى النيل . . لقد فصح اسماعيل باشا السودان على مصراعيه للأجانب أثناء مشروعايه العلمية والعمرائية والامنداد فى أفريقيا ، فرأينا من الانجليز سير صمويل بيكر حاكما لمديرية حط الاستواء منذ أول أبريل ١٨٦٩ لمدة أربع سنوات برانب قدره عشرة آلاف جنيه فى السنة(٥٢) . ثم خلفه الجنرال الانجليزى غوردون Gordon

(٤٩) د. حسن محمود . الاسلام والثقافة العربية فى امريية ص ٣٩١ .

(٥٠) الشاطر بصيل : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٥١) د. مكى شببكة : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٥٢) عبد الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل ص ١٠٩ .

لمدة عامين ١٨٧٤ - ١٨٧٦ م ، ثم أصبح حكامدارا للسودان في المدة من ١٨٧٧ الى ١٨٧٩ م عمل خلالها على الاستعانة بأجانب في حكم أقاليم السودان .
استخدم غوردون الانجليزى لبتون Lipton حاكما لمديرية بحر الغزال ، والألماني دكتور شنيتزر Schnitzer - الذى أسلم وسمى نفسه أمين - حاكما لمديرية خط الاستواء خلفا لجنرال غوردون نفسه ، والايطالى روملو جيسى Romello Gessi حاكما لمديرية كردفان ، والنمساوى سلاتين Slatin حاكما لمديرية دارفور ، وعين النمساوى جيجلر Giegler مساعدا للحكمدار أى نائباً له ، وغيرهم كبرون أمثال الايطالى ميسداليا Messedaglia والألماني فردريك روسى Rosset الفرنسى شارل ريجوليه Rigolet ، الذى استخدمهم في حكم بعض المديريات السودانية أو وظائف النفطىش المالى والادارى .

وكانت سنوات حكمدارية جنرال غوردون من أسوأ ما شهد السودان ، حيث هيا للمطامع الأوروبية أن تتدفق الى السودان كما تدفقت الى مصر ، وأثار اسنخدام هؤلاء المسيحيين هلع أهل السودان وذعرهم واشتمزأهم وهم يفكرون بفكيرا اسلاميا صرفا ، الأمر الذى جعلهم ينتظرون الى مصر نظرة الشك والريبة (٥٣) ، وتأثر السودانيون بالدعاوى المعادية للحكم المصرى كما أن غوردون باهماله شأن مديره خط الاستواء كأنه يبنى اوصياءها عن الحكم المصرى نمهدا لادخالها فى منطقة النفوذ الانجليزى (٥٤) ، وباقواله المدارس القائمة فى السودان منذرعا بقله المال وبمسخ ارسال الطلبة الباجين بمدرسة الخرطوم الى مصر ، وبالشدد فى معاملة تجار الرقيق وتطبيق الاحنكار الحكومى للمنتجات الاقتصادية بالسودان ، قد أدى بذلك كله الى اشغال السورات اشغدة فى نواحى السودان وخاصة فى دارفور وبحر الغزال ، قبل أن سدلع اشورة السودانية الدينية بزعامة محمد أحمد المهدي .

كما أن سياسة غوردون فى فصل الموظفين المصريين والسودانيين وتعيين أوروبين فى أماكنهم قد أساء الى صورة الحكم المصرى فى السودان ، كما أن محاولات غوردون من أجل نشر المسيحية ومن أجل اشاعة عادة عدم المسك بالدين الاسلامى بين الناس قد أثار استياء السودانيين ، ولم يهتم غوردون باعتراض رجال الدين على أعماله ، فعندما احنج الشيخ على عبد الله شيخ السجادة القادرية بالخرطوم على المفاسد التى بدأت تنشر ، أهانه وسعه آراء وأقواله (٥٥) .

(٥٣) د. حسن محمود : المرجع السابق ص ٣٩٢ .

(٥٤) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٥٥) د. محمد نؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٢٩ .

الباب الثاني

الثورتين العراقية والمهدية

الفصل الثالث : الثورة العراقية

الفصل الرابع : الثورة المهدية

مقدمة

كان حدوث الثورتين العربيتين بمصر والمهدية بالسودان في وقت واحد تقريباً - عام ١٨٨١ م - دافعا لتساؤلات عن العلاقة بين الثورتين أو بمعنى آخر عن العلاقة بين زعمبي الثورتين ، وعن أهداف الثورتين ، بل وعن أسباب ودوافع الثورتين . فيذكر البعض أن أسباب الثورتين واحدة وأن أهل شمال النيل وجنوبه كانوا في البلوى سواء نطلع أهل الشمال الى زعيم ينقذهم مما كانوا فيه فوجدوه في صورة زعيم عسكري هو عرابي باشا ، وتطلع أهل المنبع الى زعيم ينقذهم مما حل بهم فوجدوه في صورة زعيم ديني هو محمد أحمد المهدي (١) .

ونحن لا نتفق مع هذا الرأي لأن أسباب ودوافع الثورة المهدية تختلف عن أسباب دواع الثورة العربية ، وهذا الاحتمال راجع الى اختلاف درجة حضارة الشعبين ومطالبهما والى اختلاف شخصيه زعيمى الثورتين عن بعضهما ، فبينما كانت مطالب الشعب المصرى وزعامته المفعلة والعسكرية تسمُن في حبة نياابية وسيطرة مصرية على قيادة الجيش وبوحيه السياسة ، كانت مطالب الشعب السودانى لا تعدو العدل والرفق من الحكام الذين رسلهم القاهرة لحكم أقاليم السودان . وبينما كانت شخصية أحمد عرابى تدل على وعى سياسى وعسكرى وطى نبيجه لربيته وخبرانه ، كانت شخصية محمد أحمد المهدي تحاطب السُودانيين من مطلق الدين والمطالبة برفع الظلم عن كاهل أبناء وطنه ، وهذا أيضا نابع من تربيته واعداده الديني .

ويرى البعض الآخر أن انجلترا وراء الثورتين ، وأعتقد أن هذا الرأي جاء نتيجة لان انجلترا قد استفادت بالفعل من اشتعال الثورتين بما يحقق مطاعمها الاستعمارية في مصر والسودان ، وهذا لا ينفى وجود مطاعم انجليزية في مصر والسودان ، قبل اشتعال الثورتين ، كانت انجلترا حريصة على تحقيقها بصورة أو بأخرى خلال السنوات السابقة لانفجار الثورتين .

كما يعتمد البعض ان المهدي كان ينظر الى عرابي نظرة تقدير باعباره نائرا على حكومة « ظالمة » في القاهرة ، مما شجعه على فعله ، ولعل حرص

المهدى على حياة جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم في يناير ١٨٨٥ م لكي يفندى به أحمد عرابى باشا^(٢) ، خير دليل على هذا التقدير . ونحن لا نشك كثيرا في تقدير المهدي لعرابى رغم عدم تقابلهما وان كنا نؤكد أن فكرة الخروج - المورة - على الحكومة اسنهور المهدي نظرا لأن تربيته الدينية المنشدة كانت دليلا في التعامل مع من حوله ومع الحكومة مما دفعه الى أن يعلن ان المورة ، والنورة وحدها طريق الخلاص .

وعلى أية حال فان الثورين العرابية والمهدية كانت لهما برامج اصلاحية لجماهير الشعبين في مصر والسودان ، والتخلص من السيطرة الأجنبية التركية والأوروبية التي تسلطت على مقدرات الأمور في كلا القطرين وأسأت الى جماهير الشعبين . ولسنا مع العائلين بأن عرابى مسئول عن استئصال النورة في السودان ، لأن العرابيين لم يعملوا على حسم الأمر بارسال النجدة السريعة كما طلب منهم الحديوى كى لا تضعف قوتهم في مصر كما يزعمون. ومحافظة على حياتهم وسلطانهم^(٣) ، لأن السودان شهد فورات دينية وقبلية متعددة في أنحاء الاقليم ضد الحكم المصرى وأسلوب الأجانب العنيف في مكافحة الرق ، ومنل هذه الفورات كانت تنطفئ بسرعة دون جهد كبير . . وأما أن الحديوى أشار الى ارسال الآلاى المعروف بالآلاى السودانى المرابط في طره الى السودان ، فقد كانت اشارة مشكوك في حقيقته توجيهها في الوقت الذى يدور فيه صراع بين الحركة الوطنية بزعامة العرابيين لتأكيد وأمين المكاسب التى حصلوا عليها وبين الحديوى الراغب في سحب والغاء هذه المكاسب بتأييد من الدول الأوروبية .

ونحن لا يمكن أن نتهم عرابى بأنه عمل على اضاعة السودان ونمرى وحدة وادى النيل لأن عرابى ذكر في منفاه ما يؤكد تأييده لحركة محمد أحمد المهدي ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان^(٤) . معنى هذا توحيد الوادى تحت نظام ثورة عرابى يجمع القطرين ويشترك في الحكم زعيم سودانى . ومن ناحية أخرى فكر المهدي في غزو مصر وتحقيق وحدة وادى النيل واخراج الأجانب - الانجليز - من مصر ، كمقدمة لتوحيد العالم الاسلامى في ظل المهدية ، وكان هذا معنى أنه كان يعتبر مصر والسودان بلدا واحدا^(٥) .

(٢) ابراهيم بوذى باشا . السودان بن يدى غوردون وكشور ح ١ ص ٣٩٨ .

(٣) أحمد شفق باشا : مذكراتى في نصف قرن ح ١ ص ٢٦٥ .

(٤) Crewe : The Marquis of Lord Rosebery, London 1931, vol. 1, 191. (٥)

(٥) د جلال يحيى ، الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان ص ٤١-٤٢

الفصل الثالث

الثورة العراقية

- زعامتها
- أحداث الثورة
- الحركة الوطنية

زعامتها

نسب النورة العرابية الى أحد ضباط الجيش المصرى من العلاحين هو أحمد عرابى ، وقبل أن نتعرف على مكونات شخصية هذا الزعيم ورفاقه يجب أن نقرر عدة حقائق على النحو التالى :

أولا : لم تكن النورة العرابية هى بداية الانفاضة الوطنية المصرية ، أو بمعنى آخر إن الحركة الوطنية الحديثة فى مصر ظهرت منذ الحكم العثمانى المملوكى لمصر وبصفة خاصة فى القرن الثامن عشر .

ثانيا : أن زعامة الحركة الوطنية المصرية أثناء الحكم العثمانى المملوكى وأثناء الحملة الفرنسية على مصر وأثناء السنوات الأولى من حكم محمد على كانت ممثلة فى مشايخ وعلماء الأزهر الذين كان لهم مركز أدبى واجتماعى بل واقتصادى مرموق بين أبناء الشعب المصرى ويحوزون تقدير واحترام الحكام وجماهير الشعب معا .

ثالثا : أن مفهوم زعامة الحركة الوطنية المصرية قبل النورة العرابية هو اشاعة العدل بين الناس « والرفق بالرعية » وهذا العدل والرفق مطلوب توفيره من منطلق اسلامى دون نظر الى ما تتطلبه المصلحة العامة أو احنياجات الدولة من مطالب قد ترهق الناس، ولهذا اصطدم زعماء الحركة الوطنية وفادوا السورات ضد العثمانيين والمماليك وجنود الحملة الفرنسية بل وضد محمد على نفسه عندما أراد النخلص من وصاية هؤلاء ازعماء الذين يدخون الدين ومبدأ العدل الاسلامى سيفاً يشهرونه فى وجهه اذا ما فرض ضريبة غير منادة أو أدخل أمرا مستحداً فى التعليم أو الجيش أو خلافة .

رابعا : أن زعامة الحركة العرابية كانت من نوع آخر ، زعامة عسكرية متعلمة تعليماً أوروبياً وتأنرت بالأوروبيين أثناء احكاكات يومية ، فى طريفة معيشتهم ومسوى طموحهم الوطنى لكى يصل وطهم الى مسوى الدول الأوروبية فى الواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفى نواحى الجيش والتعليم وما الى ذلك مما ننهض به الامم .

خامسا : شارك العربيين في زعامة الحركة الوطنية دعاة اصلاح مستقنون مرتبطون بالجامع الأزهر وان احنكوا بالثقافة الغربية أمثال الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهم من علماء وطلاب الجامع الأزهر وتلامذة السيد جمال الدين الأفغانى • أى أنه يمكن القول أن العربيين كانوا يمثلون الجناح العسكرى للحركة الوطنية بينما يمثل هؤلاء العلماء الجناح السياسى والاجتماعى والدينى للحركة • أى أن الثورة العربية لم تكن عسكرية صرفة ••

سادسا : لم تكن ثورة العربيين عصيانا عسكريا على ولى الامر كما صورتها انجلترا والحدوى توفيق ، وانما كانت مرحلة من مراحل نضال الحركة الوطنية أكثر نصيجا وتقدما • فمن الخطأ أن يظن أحد أن عرابى كان معاديا من أول الامر لحكم توميق كحكم جديد ، فلم يكن بينه وبين توفيق أو أحد القناصل أية عداوة بل كان يرى على عكس هذا روحا ودية من توفيق كما كان يرى فى القناصل حماة الفلاحين من ظلمتهم الفدامى • زد على ذلك أنه تقلد قيادة أورطة من رجال الحرس وأقام فى أحب الامكنة اليه أى فى ثكنات العباسية(١) •

سابعا : شارك فى الثورة العربية كل طوائف الشعب المصرى المدنيين، فالى جانب علماء الأزهر والمثقفين ، كان هناك أعيان البلاد وكبار ملاك الاراضى الزراعية وعمد القرى ومشايخ العربان والفلاحين مما دفع هذه الطوائف الى أن تغد الى القاهرة من جميع أنحاء مصر لنسليم عرابى « عرائض » يكتب فيها ليعمل على سعادة البلاد وتحليصها من الاستبداد والظلم ، ومن هنا انطلقت من أفواه هذه الطوائف صفة أطلقت على عرابى بأنه « حامى حمى الديار المصرية » •

وأما قائد الثورة فى سيرته الذاتية فقد كان مواطنا عاديا ابنا لشيخ من مشايخ البلاد ولد عام ١٨٤٠ بقرية « هرية » بالقرب من الزقازيق محافظة الشرقية ، وتعلم عدة سنوات بالأزهر شأن أولاد المشايخ ، ولكنه لم يمكث طويلا فى الأزهر اذ تم نجنيدته وعمره ١٤ سنة ، ولكن سنوات دراسته بالأزهر الى جانب هيئته السخسية قد زكه لكى يجاز امتحانا سرفى به الى رتبة ملازم وعمره ١٧ سنة ، ويسنمر فى الشرقى حتى رتبة فائقم وعمره ٢٠

سنة بعد أن أثبت كفاءته الحربية وشهد له سليمان باشا الفرنساوى بذلك،
 مما جعل سعيد باشا يأخذه ياورا له ويصحبه أثناء زيارته للحجاز عام
 ١٨٦٢ م .

ويرجع عرابى سرعة ترقيه الى أن سعيد باشا كان يحب تجييد أولاد
 المشايخ - مشايخ القرى - لكي يصيروا ضباطا . أما اسماعيل - الحديوى -
 فلم يكن كذلك (٢) ، الى جانب دراسته بالجامع الأزهر ولأنه كان مديد القامة .
 وفى عهد اسماعيل بقى فى رتبته ١٢ سنة دون ترقية ، فقد زالت الخطوة عن
 الضباط العلاحين فى عهد اسماعيل وأعطى التفضيل كله للجراكسة ، وقد
 وجد عرابى أن هؤلاء يعاملونه بازدراء (٣) . بل ويعهد اليه بأعمال مدنية
 حتى اذا اشتعلت الحرب المصرية الحبشية عام ١٨٧٥ - ١٨٧٧ م خدم فى
 خطوط المواصلات بين مصوع وجبهة القتال ، وكانت خسائر مصر فى تلك
 الحرب سببا فى استنيائه والضباط المصريين من حكم الحديوى اسماعيل وزمرته
 النركية .

وعن صفات عرابى فقد كان يتميز بفصاحة لغوية مع شدة فى المحافظة
 على فروض الدين الاسلامى الى جانب سعة أفقه فى نظراته الانسانية الى شعوب
 العالم مهما اختلف معها فى العقيدة الدينية ، بالإضافة الى جرأته وإخلاصه ،
 مما أعطاه قوة يعبر بها عن أمانى الشعب المصرى وآماله العادلة ، ولا يقلل
 من زعامته قلة تجربته السياسية بصفه ضابطا فى جيش مصر ، فان اعتداله
 وإيمانه بعدالة القضية التى يدافع عنها قد جلب محبة جميع طوائف الشعب،
 ومعظم قناصل الدول الأوروبية الذين ساءهم ما وصل اليه الأمر من سوء
 فى عهد الحديوى اسماعيل .

لم تكن الثورة العرابية خلوا من زعامات وطنية أخرى غير أحمد عرابى،
 بل كان هناك زعماء آخرون أدوا معه دورهم الوطنى بنفس الاخلاص والجرأة ،
 ولا يعنى تسمية الثورة بالثورة العرابية (٤) عدم وجود زعماء آخرين ، ذلك
 أننا وجدنا فى على الروبى زعيما وطنيا لا يقل فى وطنيته عن أحمد عرابى ،
 سار نفس مسار أحمد عرابى من تعلم فى الأزهر ثم الالتحاق بالجيش المصرى

(٢) أحمد عرابى كشف الستار عن الأسرار ج ١ ص ٥٩ .

(٣) العريد بلنت : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٩ .

(٤) عكس أعداء الثورة على إطلاق هذا التعبير عليها لاطهارها بصورة الحركة الفردية ذات
 الأهداف الشخصية وليست حركة وطنية ذات أهداف شعبية تحقق مصالح كل المصريين .

فى عهد سعيد وترقى حتى وصل الى رتبة البكباشى فى عهد اسماعيل فرتبة قائمقام فأمرالاي تقديرا لشجاعته أثناء الحرب المصرية الحبشية ، ثم شغل وظائف مدنية منها رئيس محكمة المنصورة حيث انضم الى الحركة العرابية ، وعاد الى صفوف الجيش العامل ، وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها(٥) . بل ان عرابى نفسه ينفى عن على الروبى الخيانة فيذكر أنه أثناء معركة التل الكبير وبعد أن أدت الخيانة دورها ووصل عرابى الى يلبيس : وجدت على روبى كان سبقنى هناك فعزمتنا على أن نقاوم ، ولكنه لم يكن خائنا(٦) . وقد نوبى على الروبى فى مفاه بسواكن يوم ١٩ سبتمبر ١٨٩١ م ودفن هناك .

ومن زعماء الثورة العرابية كذلك على بك فهمى الذى كان ضابطا من ضباط الثورة العرابية البارزين منذ بدايه أحداثها ، ومع أنه لم ينل حظا كبيرا من التعليم الحربى الا أن ترقيته من تحت السلاح كانت دليلا على كفاءته وشجاعته ، وقد خدم فى حرس الخديوى اسماعيل وتزوج زوجة شركسية من نساء القصر ، وقد كان عينا للثورة فى القصر ، ووقف مع الضباط ضد الخديوى(٧) ، ولكن وطنيته كانت غالبية فشارك فى حادثة قصر النيل مع عرابى وعبد العال حلمى ، وشارك فى بفية أحداث الثورة الى أن جرح فى الفصاصين جرحا كبيرا نقل على أنره الى القاهرة ، وظل متأثرا بجراحه حتى مات بالقاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩١١ م .

كذلك كان عبد العال حلمى شريكا لأحمد عرابى وعلى فهمى فى أحداث الثورة منذ حادثة قصر النيل ، وهو مثل على بك وصل الى رتبة الأميرالاي من تحت السلاح ، ولكن كفاءته الحربية وشجاعته أوصله الى قيادة الآلاى السودانى بطره ، ومن هناك صدر قرار خديوى بايعاز من عثمان رفعى ناظر « الحربية » بنقل عبد العال حلمى الى ديوان الجهادية وتنزيله الى وظيفة معاون بالنظارة ، وذلك عقابا لاعتداده بمصريته وصلابته ولأحاديثه فى السياسة ، ولما اجتمع مع عرابى فى منزله ظهرت فكرة العريضة التى تقدم بها الى رياض باشا رئيس الوزراء ، وأثناء حادثة قصر النيل كان عبد العال حلمى قد دبر خطة يفوم الآلاى السودانى بتسميها وهى الافراج عن الزعماء الثلاثة اذا لم

(٥) عبد الرحمن الراعى الثورة العرابية والاحتلال البريطانى .

(٦) أحمد عرابى . المرجع السابق .

Malet : Egypt 1879-1883, p. 115.

(٧)

اعتقالهم بشكنات قصر النيل ، فكانه لو لم يهزم محمد عبيد بأنفادهم لكان الآلاى السودانى قد قام بدوره الذى رسمه له قائده السجين (٨) . ولذلك لا غرو أن يصغه عبد الله النديم بأنه « رجل الرجال » وبأن يرثيه عرابى فى مذكراته بأنه شهيد الوطنية والغربة وذكراه عاطرة حية سنظل نحج إليها كلما ذكرنا المصريين الصحيحة فى أجلى مظاهر تطلعا نحو الحرية . وقد توفى بكولومبو فى سيلان فى ١٩ مارس ١٨٩١ م ودفن هناك .

وكان الأميرالاي محمد عبيد صاحب دور كبير أيضا فى أحداث الثورة العربية ، إذ أنه كان أحد ضباط الآلاى الأول الذى مقره فشقاق عابدين ، وكانت رتبته البكباشى ، وعندما تم احجاز الضباط الثلاثة - عرابى ، وعلى فهمى ، وعبد العال حلمى - فى ثكنات قصر النيل مقر وزارة الحربية ، استحث محمد عبيد جنود الآلاى وضباطه للتحرك للافراج عن الزعماء الثلاثة ، ولم تنه محاولات الحديوى ورجاله عن حماسه ووطنيته فقاد الجنود وحاصر ثكنات قصر النيل وأطلق سراح الزعماء الثلاثة مما كان له الفضل فى نجاح الثورة واستمرار مكاسبها بعد ذلك ، إذ كانت تلك الحادثة - حادثة قصر النيل - أول مكسب من مكاسب الثورة . وكان نجاح محمد عبيد فى حركته هذه ناتجة من شجاعته ، ومن ثم حظى بقة أحمد عرابى وتقديره له حتى ترقى الى رتبتي قائمقام ثم أميرالاي ، وقد أبلى فى معركة النيل الكبير بلاءا حسنا وظل يقاتل الانجليز حتى قتل .

وكان هناك زعماء آخرون من ضباط الجيش من المصريين ، كما كان هناك ضباط من الجيش متمصرون وشاركو فى الثورة العربية منهم محمود سامى البارودى الذى رعم أصله الشركسى كان صدبقا للضبباط المصريين ويشعر بشعور الوطنيين المصريين ، ومن ثم قبل الضباط المصريين أن يحل محل عثمان رفقى فى « نظارة الجهادية » بعد أن نحفت مطالب الجيش فى اصلاح أحواله .

ولقد اتصف البارودى بالاعتدال فى وطنيته ، وقد كان من دعاة الحكم الدستورى الأول منذ عهد الحديوى اسماعيل ، وكان صديقا لشريف باشا ، وينتمى لنفس مدرسته الفكرية (٩) . وإن اتفق مع الحركة الوطنية المصرية

(٨) عبد الرحمن الرامسى : نفس المرجع .

Malet : op. cit., P. 150.

(٩)

- ١٠٦ -

فى محاربة الاستبداد الحديوى والتدخل الأجنبى ، وقد أثرت شعائره وعسكريته على دوره الوطنى ، فكثيرا ما استخدم الشعر فى خدمة القضية الوطنية كقوله :

فيا قوم هبوا انما العمر فرصة وفى الدهر طرق جمة ومنافع

وكقوله فى مهاجمة استبداد أسرة محمد على وحنفا عليهم بسبب ما لقيه أجداده المماليك من مذابح وتشتيت على يد محمد على وأولاده من بعده :

حكموا مصر وهى حاضرة الد نيا وفد سما حسننها فى البوادر
أصبحت بعدهم جحيما وكانت جنة ليس ملها فى البلاد

وكقوله فى نفس المعنى :

ذلت بهم مصر بعد العز واضطربت قواعد الملك حتى ظل نى خلل

ومع ذلك كان يرى أن العسكريين يجب أن ينصرفوا الى وظيفتهم الأصلية وهى الدفاع عن البلاد بعد أن أدوا دورهم فى التعبير عن القضية الوطنية أمام الحديوى ، لأن أسلوبه فى السياسة ، وقد تمرس فيها حتى وصل الى منصب رئيس للوزراء - يتسم بالرغبة فى ابداء الصبح ويصر على اتباع نصائحه ، وعلى الرغم من هذا أنس اليه العربايون واخذ موقف التأييد منهم بعد حادثة قصر النيل مما دفع رياض باشا - رئيس الوزارة - الى اقالته من وزارة الجهادية ويعين داود باشا بدلا منه (١٠) . وكان ذلك من أسباب تمسكه بفكره الدستورى . بل وصل فكره الى اقامة جمهورية مصر على النمط السورى . ولقد كان محمود سامى من البداية على درجة من الذكاء حتى اتهمه الانجليز بعدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية « خيانتة » لحديويه ، وأصبح عرابى أداته (١١) .

ونقد كان فى شخصية محمود سامى البارودى جوانب سلبية الى جانب النواحي الايجابية ، فلقد كان حرصه على تأكيد انمائته الطبقي كسبيل للأمرء المماليك سببا فى تمسكه برأيه وحرصه على أن تكون كلمته الفاصلة فى كل

W.S. Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, (١٠)

P. 492.

Molet, P. 151. (١١)

أمر ، الى جانب تأثير الشعر فى شخصيته وما جعلها متقلبة ٠٠ وكل ذلك يفسر لنا مواقفه أثناء الصدام بين العربيين وفوات الاحتلال الانجليزى تلك المواقف التى فسرها البعض بـخيانة الحركة الوطنية ، واستندوا فى تفسيرهم هذا أيضا بمهاجمة البارودى للعربيين بعد معركة التل الكبير وأثناء محاكمتهم ٠٠ ولكننى أميل الى ما ذكرته من جوانب شخصية البارودى السلبية - انتمائه الطبقي ، وشاعريته - لا الى وجود خيانة منه لمبادئه الدستورية الوطنية وللحركة الوطنية المصرية .

وما دمننا بصدد الحديث عن قادة الحركة الوطنية - العربية - وزعمائها فيجب ألا ننسى دور كل من الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهما ممن أدوا دورا وطنيا ٠٠ فاما الشيخ محمد عبده فقد كان يمثل فى رأى الكثيرين الجناح المعتدل - اليمين - فى الحركة الوطنية المصرية ، وذلك بحكم تكوين شخصيته وتأثيرات التعليم الدينى على هذا التكوين ، وإن تأثرت شخصيته بآراء أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى صاحب الاتجاه انورى فى دعوته الإصلاحية بأن يبين للناس سوء حالهم ومواقع بؤسهم ، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات الى النور وألا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته الا بهم ولا غناه الا منهم وأن يلحفوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوقة (١٢) .

لقد عاش محمد عبده من عام ١٨٤٢ الى عام ١٩٠٥ أى أنه عاصر أحداث الثورة الوطنية العربية وانخذ موقفه « المعتدل » أثناء أحداثها وناله بعض ما ناله زعماءها من أذى على يد سلطات الاحتلال الانجليزى ، فلقد كان معلما دينيا ثم قائدا لحركة الإصلاح الاجتماعى ثم زعيما أدبيا للثورة السياسية ، ثم أسيرا فى أيدي أعدائه ، ثم منفيًا فى أقطار أجنبية مختلفة ، ثم عاش تحت مرافقة البوليس فى القاهرة حين ألغى نفيه (١٣) . ولقد اتهمه البعض بالرجعية وعدم مواكبة تطلعات الحركة الوطنية وآمالها مسندين فى ذلك الى دعونه لإصلاح التعليم ونشره بين أفراد الشعب المصرى حتى يصلوا الى المستوى الذى يؤهلهم للدفاع عن مصالح الوطن ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات . وكانت صفات الشيخ محمد عبده وأسلوبه فى المشاركة الوطنية هما سبب هذه الاتهامات .

(١٢) أحمد امين زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ص ٦٨ .

(١٣) الفريد بلست التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر ص ١٤٢ .

لقد كانت الوظيفة - وظيفته في الاشراف على صحيفة الوقائع المصرية - تفيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ولا يميل الى الطفرة (١٤) ، ورغم ذلك أعلن أثناء الثورة عن رأيه الوطني بجرأة بضرورة خلع الخديوى توفيق ٠٠ ونحن لا يمكن أن نحمل الشيخ محمد عبده مسئوليات أو اتجاهات غير مؤهل لها ولا تسمح امكانياته الشخصية وقدراته على تحملها ، فكل مؤهل لما خلق له .

وأما عبد الله النديم الذى اشتهر بأنه خطيب الثورة العرابية ، فقد عاش في الفترة من ١٨٤٣ الى ١٨٩٦ م فشارك بذلك فى أحداث الثورة الوطنية ، ولكن أسلوبه اختلف عن الشيخ محمد عبده ، فقد كان يتميز بالجرأة فى الرأى ، وقد تجلى ذلك فى مقالاته بالصحف التى عمل بها أو التى أصدرها ، فعمل فى الصحف التى أصدرها صحفيون سوريون بالاسكندرية « كالمحروسة » ، و « العصر الجديد » ، حتى أصدر أول أعداد جريدته « التنكيك والتبكيك » فى ٦ يوليو ١٨٨١ م التى اشتملت على مقالات ناقدة ساخرة باللغة العربية الفصحى والعامية « بعبارة سهلة لا يحقرها العالم ولا يحتاج منها الجاهل الى تفسير » كما ذكر فى افتتاحية عددها الأول .

وقد ناصرت هذه الجريدة الثورة العرابية مناصرة جريئة ، حتى أصبحت اللسان المعبر عن العرابيين وانتقلت الى القاهرة وبغير اسمها فأصبح « الطائف » ، وسارت « الطائف » على نفس نغمة التنكيك والتبكيك « فلقيت عرابى بأنه « حامى حمى الديار المصرية » وكشفت خيانة الخديوى توفيق وواطئه مسع الانجليز . واستمر النديم ملاصقا للثورة وقادتها حتى أثناء المعارك فى كفر الدوار وفى التل الكبير حتى قبض على عرابى وزملاءه ولكن النديم ظل مختفيا لمدة تسع سنوات ، فلما قبض عليه بعدها نفى الى يافا لمدة ستة شهور ، ثم عاد الى مصر بعد عفو الخديوى عباس حلمى الثانى عنه ، وأصدر جريدة « الأستاذ » بأسلوب مماثل لأسلوب « التنكيك والتبكيك » ولذلك تعرض للنفى مرة أخرى حتى وافاه الاجل المحتوم .

لقد خدم النديم الحركة الوطنية بصورة جعلت جمال الدين الأنعاني يريه فيقول : مصرى عريق فى مصريته ، كان صاحب مبدأ ، باع نفسه لأمتة ومات شهيداً فانيا فيها ، فلم يحول عن عهده ولكنه ظل يجاهد وينفى

- ١٠٩ -

فيجاهد ويعفى عنه فيجاهد ويحذر فلا يحذر ، ويطمع فلا يطمع • ويكفينا أن نسجل ما دونه النديم في مذكراته موجهها حديثه لعرايى بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث يقول : وادرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها ، واحفظ تاريخ الأمة التى أسستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل ان شاء الله المدرسة العليا ، ان شاء الله تنادى لك الدنيا ، وما هذا رجوم ولا شوارد فهوم ، ولكنها حقائق معلومة عرفها أهل البصائر ، وعمى عنها سوء الضمير ، وقد تناولت الأعناق بعظيم الاشتياق الى ذلك الميقات ، وكل ما هو آت آت •

ولا حاجة بنا الى ايضاح ما يقصده النديم فى عباراته هذه ، فهى دليل على نضج وطنى ووعى سياسى وبصيرة نافذة بتاريخ الحركة الوطنية وآمال الشعوب فى أنحاء العالم •• والنديم منال من أمثلة كثيرة للوطنيين المصريين الذين أسهموا بأساليب شتى فى الحركة الوطنية المصرية بدءا بالثورة العرابية وصنعوا مع قادتها أحداثها المتلاحفة السريعة •

أحداث الثورة

لما كان لكل شيء أصل وسبب ، ولكل حركة دوافع تحريكها ، فقد ذكرت أسباب ودوافع كثيرة للثورة العرابية ، البعض - الناقمون على الثورة العرابية - يذكرون بأنها دوافع شخصية بحتة خاصة بزعماء الثورة ، والبعض الآخر - المفرطون التشيع للثورة - يذكرون أن الأسباب والدوافع جماهيرية ، بينما نحن لنا رأى آخر يحدد الأسباب والدوافع فى إطار تحليلنا السابق لشخصيات زعماء الثورة ، وفى إطار أحداث الثورة ذاتها التى هى وإن كانت نتائج للأسباب والدوافع إلا أنها تلقى بالضوء وتوضح تلك الأسباب والدوافع التى حركت الأحداث .

كان الرأى الأول متمثلا فى أن أسباب الثورة العرابية هى رغبة أحمد عرابى فى الزعامة ، أو رغبته فى مغنم شخصى ، الى جانب رغبته فى تحقيق مصالح خاصة لزملائه العسكريين ، ويرجع أصحاب هذا الرأى الحركة الوطنية المصرية التى نضجت عام ١٨٨٢ م بأنها ولدت فى صورة عسكرية تماما (١٥) . ويستشهدون على ذلك بالحملة العسكرية المصرية على أثيوبيا عام ١٨٧٥/١٨٧٦م التى فشلت فى تحقيق أهدافها وزادت من مصاعب مصر المالية وأساءت الى العسكرية المصرية ، والتى نتج عنها تدمير الضباط المصريين العائدون ، كما يستشهدون على ذلك أيضا بمطالب الجيش فيما عرف بمظاهرة العسكريين عام ١٨٧٨ م حين قررت الحكومة تحويل بصع مئات من ضباط الجيش الى الاستيداع ونصف راتب ، فذهب الضباط الى الوزارة للمطالبة برواتبهم وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا والمستشار المالى البريطانى (١٦) . كما يستشهدون أيضا بما عرف بحادثة قصر النيل التى تقدم فيها زعماء الثورة العرابية بمطالب عسكرية أهمها عزل وزير الحربية الجركسى عثمان رفقى ، ومساواة العسكريين المصريين بغيرهم وخاصة الأتراك والجراكسه فى الترقى وفى تولى المناصب القيادية .

وكان الرأى الثانى يؤكد أن حركه العرابيين جماهيرية ، وبدلوا على

Sir Valentine Chirol : The Egyptian Problem, P. 65.

(١٥)

(١٦) د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث ج ١ مدخل ص ٣٠٨ .

ذلك بدفاع أحمد عرابي عن رجاله حين أرادت الوزارة تكليفهم بحمل الترع ومباشرة الأعمال الزراعية في أراضي الخديوي ، وأن ظهوره بمظهر الدفاع عن مصالح الملاحين ضد طبعة الأتراك الحاكمة أكسبه حب الناس خارج القاهرة ، فأقبل كثير من الأعيان والمساكين على الاتصال به ، وكان عرابي يحسن الرد عليهم . وقد كان منظر عرابي في ذلك الحين حسنا جدا بل لائقا للدور الذي قدر عليه أن يقوم به بالنيابة عن بني جنسه ، ويمثل تلك القوة العظيمة التي اشتتهر بها الملاح العامل في الوجه البحري (١٧) كما يدلون على صحة ما يقولون بما جاء في مذكرات عرابي في قوله : ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومنسايخ العربان طالبا اليهم مساعدتي ، وبناء على ذلك وعدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا عرائض بالنيابة عنها للعمل على سعادة البلاد وخلصها من برائن الجور والاستبداد .

كما يدلون على صدق رأيهم بما جاء على لسان الشيخ محمد عبده : وسرعان ما أصبح عرابي الملاح ملتقى الآمال ، وأخذ الناس في الأقاليم يذكرونه بالخير والنفديس ، وأنواع أن عرابي من الدفينة الأولى لزعامته كان يعي حقيقة وأهمية الانتماء حوله والجمع لمؤازرته ونأيده ، فأصبح من بعدها يحرص على إقامة الصلة الوثيقة الراسخة بين الوطنيين الساحطين والجند والملاحين في القرى ، وعلى هذا الضوء حدد مصير الحركة العرابية بما أحاط بها من ظروف جعلت عرابي حين واجه الخديوي وهو على رأس الجيش أمام السراي في عابدين ، زعيما وطنيا مجاهدا يطالب بالحرية والسنور وسيادة القانون ، وفي كلمة واحدة المعسر الحفيى عن ارادة الأمة .

وأما رأينا نحن في الأسباب والدوافع وراء الثورة العرابية ، فيمكن تحديده بالنسبة لكل حادثة من حوادث الثورة العرابية ، فكما هو معروف أن لكل حادثة بداية وذروة ونهاية ، ونهاية الحادثة بداية لحادثة أخرى وهكذا ، فإن أسباب ودوافع كل حادثة هي البداية ، وهي في نفس الوقت مرتبطة بالحادثة بعينها وبنتائج هذه الحادثة ، أو بمعنى آخر فإن لكل حادثة أسبابها ودوافعها الخاصة بها كما أن لها نتائجها المرتبطة بها أيضا . ومن ثم فنحن لا يمكن أن نفعل تأثير الكوئين العسكري على شخصية وسلوك عرابي في دفاعه عن العسكرية المصرية وحقوق رجالها ، ولا يمكن أن نفعل انتماء عرابي لأبناء الشعب المصرى المرشطين بالأرض والذين قاسوا من مظالم الأتراك والجراكسة

ومن تسلط الاجانب ، ومن ثم دافع عن أهله شعب مصر وعن رجسالة من
العسكريين على السواء .

وفى حديثنا عن أسباب الثورة العراقية فلا يمكن أن نرجعها الا الى بدايتها
منذ عهد الوصاية الدولية التي فرضت على مصر بمضى معاهدة لندن عام
١٨٤٠ م ، مروراً بازدياد التدخل الأجنبي فى شئون مصر فى عهد محمد سعيد
باشا نتيجة للقروض التى أخذ محمد سعيد يحصل عليها من بيوت المساء
الأوروبية ، ونتيجة لمنحه امتيازاً لشق قناة فى برزخ السويس لمهندس
فرنسى ، حتى اذا جاء عصر اسماعيل بضاعت الديون وفقدت مصر نصيبها
من أسهم شركة قناة السويس واستفحل التدخل الأجنبي بصورة كبيرة حتى اذا
أراد اسماعيل الوقوف أمام الامتيازات الأجنبية المنضخمة فى مصر تأمر به
انجلترا حتى عرله السلطان العثمانى وعين مكانه ابنه محمد نويق الذى اسر
الانصياح للقوى الأوروبية حتى لا يصير حاله مثل حال أبيه وينهى به الأمر
الى العزل ، فصارت أمور مصر بيد غير أبنائها وساءت أحوال المصريين من
مدنيين وعسكريين ، مما كان لابد أن ينتج عنه انفجار الثورة العراقية .

كان للتدخل الأجنبي اذن الدور الأكبر فى سوء الأمور بمصر حتى أدى الى
قيام الثورة العراقية . وقد بدأ هذا التدخل منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ،
تلك المعاهدة التى وضعت مصر تحت الاشراف الدولى حيث كان فى استطاعة
الدول الأوروبية - وخاصة انجلترا وفرنسا - تغيير الوضع الذى صار لمصر
بموجب تلك المعاهدة ، الى جانب سريان الامتيازات الأجنبية السائدة فى
الامبراطورية العثمانية فى مصر ، ومن ثم وجدت الدول الأوروبية فى مصر
مجالاً واسعاً للاستغلال يجذبها اليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض ونوقع
الغنى السريع (١٨) ، فتدفق المغامرون الأوروبيون المسنطلين بمظله الامتيازات
الأجنبية وتحت حماية الوصاية الأوروبية الفعلية على أمور مصر . وكان أكبرية
هؤلاء المغامرين من الذين لا تحكمهم مبادئ أو أخلاق ، وكل همهم استغلال
مصر استغلالاً مشيناً ، ويساعدهم فى ذلك قسائل دولهم طمعاً فى اقتسام
الربح معهم (١٩) .

ورغم أن معاهدة لندن لعام ١٨٤٠ م قد فرضت على مصر وصاية دولية
- كما ذكرنا - الا أن التدخل الأجنبي فى مصر وتدعيم الامتيازات الأجنبية

(١٨) محمد مؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢١ .

Sidney Low : Egypt in Transition,

(١٩)

بالبلاذ ظل ضعيفا حتى أوائل عهد محمد سعيد باشا السذى ارنفى كرسى الباشوية عام ١٨٥٤ م . ولم يتواجد من الأوروبيين فى مصر حتى ذلك العام سوى ما احتاج اليه باشوات مصر من خبراء أجانب أو بعض التجار الانجليز والفرنسيين بصعة خاصة الذين سمح لهم بممارسة نشاطهم فى ظل حماية محدودة من قناصل بلادهم .

الا أن الباشوات فى صراعهم مع تركيا من أجل مزيد من الاستقلال لمصر ، وأمام محاولات السلطان العثمانى حرمانهم من الامتيازات التى جعلت مصر ولاية عثمانية ننميز عن غيرها من الولايات الأخرى بما تتمتع به من قدر كبير من الاسفلال الذاتى ، لجأوا الى الاسنعاة بالدول الأوروبية ، وكان هذا مدخلا لندخل الأجنبى فى شئون مصر ، فبينما اسنعان عباس باشا بانجلترا منذ عام ١٨٥١م للوقوف الى جانبه ضد محاولة السلطان العثمانى النيل من استقلال مصر بعرض التنظيمات العثمانية مقابل موافقه على منح امتياز لاجلثرا لمد خط سكة حديد من الاسكندرية الى القاهرة فالسويس . استعان محمد سعيد باشا بفرنسا لتحقيق مصالحه بتغيير نظام الوراثة وجعله فى بنيه ، وبالنخلص نهائيا من قيود الرقابة العثمانية وتدخل السلطان العثمانى فى شئون مصر ، وكان الثمن الذى دفعه سعيد لفرنسا هو اعطاء امتياز حفر قناة السويس الى مهندس فرسى هو « فردناند دلسبس » وارسال أورطة سودانية الى المكسيك لمساعدة الفرنسيين فى حربهم هناك من أجل تأسيس امبراطورية فى المكسيك تحت نفوذهم ، وأيضا فنح أبواب البلاد على مصاريحها فى مصر والسودان .
للمنفوذ العنصرى والاسفلال الأجنبى(٢٠) .

وشهدت مصر ندفا كبيرا للأجانب عليها - فى عهد محمد سعيد - وصفه الفنصل الفرنسى آنذاك بما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة ، وتوظف عدد كبير من الأوروبيين فى دواوين الحكومة المصرية وفنحت مدارس أجنبية كبيرة تقدم خدمات تعليمية لأبناء مصر وغيرهم وانشاء البنوك والوكالات التجارية والكنائس ، كل ذلك فى اطار حماية فنصلية مستندة للامتيازات الأجنبية .

وعندما جاء الى الحكم فى مصر اسماعيل باشا كان مفتونا بأوروبا حيث ذهب اليها صببا يدرس فى كل من فينا وباريس ضمن السعة التعليمية المصرية

أخامسة ، وكوب سحصبه هناك ، طهرت انجماهه ومحو نك المؤبراس بأن يجعل من مصر قطعه من أوروبا وأن يجعل من بنسه عاجلا عظما بحارى عواهل أوروبا كما ساعدهم فى فينا وبارس(٢١) بأصمائه باستكمال وحدة وادى النيل والوصول بها الى الساطىء السرفى لأفريقا حيث الصومال ، وباقامة المشروعات العليمية فى محال تعليم الساب والتعليم العالى والتعليم الحربى ، الى جانب العناية بأعمال العمران المحتفكه كفتح النرع وإقامة الجسور والعناية بزراعة القطر واستحداث مصانع السكر وزيادة المساحة المنزرعة فى أرض مصر ، وإنشاء السكك الحديدية والأسلاك البرفيه ومصلحه البريد وتعمير المدن وخطيها وتنظيمها(٢٢) .

ونتيجة لمروعات اسماعيل هذه زادت ديون مصر من ١١ مليون جنيه فى عهد محمد سعيد باشا الى ٩١ مليون جنيه عندما تسكل صندوق الدين عام ١٨٧٦ م تسدد على ٦٥ سنة بفائدة ٧٪ . وكان الحديوى اسماعيل قد بدأ منذ السنة الثانية من حكمه - الذى امتد من عام ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ م - فى الاقتراض من المصارف الأوروبية بصمة عامه والفرنسية بصمة خاصة ، واضطر لكى يدفع أرباح هذه الديون الى مزيد من القروض العصريه الاجل بفوائد عالية وصلت الى ١٥٪ فى السنة .

وكان من الواضح منذ عام ١٨٧٠ م أن هذه السياسة المضطربة سنؤدى قريبا الى كارثة مالبة ، فالدائنون الأوروبيون الذين حماهم نظام الامتيازات الأجنبية فكروا فى الامادة من ذلك لكى يحصلوا على مرايا اقتصاديه كما فكرت الدول الأوروبية فى استخدام النفود المالى الذى حصل عليه أبناؤها لأغراض سياسية(٢٣) . ومما يزيد هذا الأمر وضوحا أن مواطنى السدول صاحبة الامتيازات الأجنبية تحرروا تحررا كاملا من الخضوع للعوانين البريطانية المصرية، وصار التفاضى فى كل ما يختص بأموهم يتم فقط أمام محاكم فناصل دولهم(٢٤) .

(٢١) د . مكى شبيكة . تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) ص ٥١٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل ح ٢ ص ٢٨٢ .

(٢٣) بير رومان ترجمه د . حلال يحيى . تاريخ العلاقات الدولية ص ٥٦٢ .

(٢٤) American Documents, The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935. No. 176118.

ونظرا لاستنفحال الامتيازات الأجنبية في مصر ، فقد حاول الخديوى اسماعيل منذ عام ١٨٦٧ م اتخاذ اجراءات للحد من مساوىء هذا النظام ، نأشئت المحاكم المحلطة كاصلاح وصفة السير موريس أموس Maurice Amos المسننار القضائى للحكومة المصرية في ٢٥ مارس ١٩٢٥ بأنه اذا كانت الكنيسة توضع في المرتبة الاولى بالمجتمع ، فان المحاكم المحلطة تتلوها مكانة ، ونعتبر أكثر المؤسسات الدولية الناجحة في التاريخ (٢٥) .

واذا كان نظام المحاكم المحلطة قد وضع حدا للاغصاب المالى عن طريق العويضات الباهظة التى أرغمت مصر على دفعها نحت الضغط الدولى ، واذا كانت مصر قد نالت بمفضى هذا النظام مكررا منازا فى تقدير الدول التى نزلت لمصر بمفضى هذا الاتفاق عن مباشرة حق القضاء العنصرى الناشء عن الامتيازات الأجنبية (٢٦) ، فان هذا النظام كان معنفا فى عيبة قانون وطنى مصرى (٢٧) ، مما رتب عليه أن صارت المحاكم المختلطة تؤازر الدائنين الأوروبين ضد الحكومة المصرية أساء أزمته المالىة .

أدت الامتيازات الأجنبية اذن الى التدخل الأجنبى فى شئون مصر والذى نسب فى رأينا فى نبرم الشعب المصرى وافجار السورة العرايية ، ذلك أن التدخل الأجنبى حدث فى شئون مصر السياسية الى جانب انشئون الاقتصادية ، ونصل التدخل الأجنبى فى الناحيتين السياسية والاقتصادية فى سيطرة الأجانب على صندوق الدين العمومى ، وانشاء مراقبة ثنائية انجليزية فرنسية على الموارد والمصروفات فى مصر ، واشراك وزيرين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى فى الوزارة المصرية . وكانت خانمة التدخل الأوروبى فى عهد اسماعيل هو الكبد للخديوى عند السلطان العثمانى حتى أصدر الأخير فرمانا بعزل اسماعيل وبعين ابنه محمد توفيق مكانه ، وذلك حين شاء اسماعيل متأخرا أن يقف فى وجه تغفل النفوذ الأجنبى السياسى فى مصر (٢٨) .

ورغم أن اسماعيل حاول الوفوف أمام التدخل الأجنبى فى مصر بوقوه أمام امتياز قناة السويس وشروطه المجحفة ، ووفوه أمام الامتيازات الأجنبية

Brinton, Jasper Y . The Mixed Courts of Egypt, p. 3. (٢٥)

(٢٦) د السيد رحب حرار : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

Ibid, p. 98. (٢٧)

(٢٨) د محمد ايس وآخرون دراسات فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى والحديثة

ص ١٩١ .

والقضاء القسلي ، الا أنه في سبيل تنفيذ مشروعات الاصلاح المختلفة وبشاء دولة على النمط الأوروبي من الناحية المظهرية راح اسماعيل يعترض من المصارف الأجنبية بقوائد عالية جدا ، مما أدى الى ارتباك المالية المصرية في عهده الى جانب أن جشع الممولين الأجانب وخراب ذمهم أن تكلفت مشروعات الاصلاح المختلفة في عهد اسماعيل أضعاف قيمتها الحقيقية .

ونيجة لكل ذلك أرغم الخديوى على تسليم موارد البلاط المحصنة للخديون الى صندوق الدين العمومى الذى أصدر اسماعيل مرسوما بانشاءه في ٢ مايو ١٨٧٦ م ، وكان هذا الصندوق عبارة عن خزانة تسلم إيرادات المصالح المحلية المخصصة لسداد الديون . وكانت ادارة صندوق الدين تتألف من أجناب يعيهم الخديوى بعد أن نرشحهم حكومائهم .

ثم فرضت على اسماعيل ما عرف بالمراقبة الثنائية على المالية المصرية الى توليها رومين Romaine الانجليزى للاشراف على الإيرادات ودى مالاربه De Maïaret الفرنسى للاشراف على المصروفات ، ثم اضطر الخديوى فى يناير ١٨٧٨ م الى تشكيل « لجنة تحقيق عليا » برئاسة « فردناند دلبس » وأعضاؤها من الانجليز والاطاليين والفرنسيين والمساويين أعضاء صندوق الدين العمومى .

كانت مهمة اللجنة البحث فى كيفية اصلاح المالية المصرية وما تربط بها من نواحى سياسية واقتصادية ، فاقترحت اللجنة الحد من سلطة الخديوى كشرط أساسى لى اصلاح مالى وذلك بانشاء وزارة مسئولة أمام نفسها ولبس أمام الخديوى ، وأن يكون فيها عصوان أوربيان ، فألفت فى أواخر نفس العام أول وزارة أوروبية برئاسة نوبار الأرمنى وفيها ويران أحدهما وبلسين Wilson الانجليزى للمالية والسامى « دى بلنير » De Blignieres الفرنسى للأشغال العمومية .

وجاء مرسوم تشكيل هذه الوزارة (النظارة) الأولى فى تاريخ مصر الحديث مؤرخا فى ٤ شعبان ١٢٩٥ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ م على لسان الخديوى بأنه « قد صممنا على تفويض ادارة الحكومة الى هيئة تكون مسئولة فى كافة الأمور والاجراءات ، وهذا يقصد تنظيم وتريب أصول ادارة حكومتنا الخديوية على الأسس والمواعيد المتخذة حديثا ، وقد وجهنا اليكم - نوبار باسا - رئاسة هذه الهيئة ، ومنحكم الاذن فى تشكيل وترتيب هيئة النظارة وفى اجراء الأشياء اللازمة فى هذا الخصوص ، ولى أمل عظيم أن تقوموا بتشكيل

وترتيب الهيئة المذكورة بصورة تستوجب حسن نظام وإدارة أمور الحكومة التي هي أقصى غاياتي وآمالي ، وبعد اتمام التشكيلات يجب أن تهتموا بعرضها علينا ، ولذلك أصدرنا أمراً هذا وأرسلناه اليكم» (٢٩) .

وقد تشكلت الوزارة من نوبار باشا رئيساً لمجلس النظار وناظراً للخارجية والحقانية ومشرفاً على المالية ، ورياض باشا ناظراً للداخلية ، وراتب باشا ناظراً للجهادية ، وعلى باشا مبارك ناظراً للأوقاف العمومية وناظر الأشغال العمومية بالنيابة ، ثم صدرت إرادة سنية في ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ م بتعيين المستر ريفرس ويلسون ناظراً للمالية ، وصدرت إرادة سنية أخرى في ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ م بتعيين المسير دى بليير ناظراً للأشغال العمومية .

ولكن هذه الوزارة ما لبست أن أطاحت بها أحداث الحركة الوطنية في مصر في ٢٣ فبراير عام ١٨٧٩ م ، حيث لم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفاً لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيناره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن اسناد رئاسة الوزارة إليه كان نزولاً على رغبة السياسة الانجليزية والفرنسية إلى جانب وجود عضوين أجنيين في التشكيل الوزاري ، مما جعل المصريين يسمونها الوزارة الأوروبية (٣٠) .

ونضافرب عوامل أطاحت بنظارة نوبار منها تبرم الحديوى نفسه من سياستها المائلة للمصالح الأجنبية وإبعاده عن رئاسة جلساتها ، ومنها تبرم الموظفين بسبب التأخير في صرف رواتبهم ، إلى جانب أن الصحافة في مصر انبهرت وصره تأليف وزاره نوبار لتوجه النعد إلى النظام القديم بما يحمله من تدخل أجنبي وحكم مطلق ، وتبدى آمالها في قيام حكم أفضل لا يتعرض أثناءه العلاحون والموظفون المصريون والإدارة العامة لمساوىء الإدارة (٣١) ، ولكن خاب أملهم ، ومنها - ولعله أهمها - إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبداد مما دفع بالضباط إلى الثورة ضد الوزارة في ١٨ فبراير ١٨٧٩ م مما أسقطها وتشكلت وزارة أخرى برئاسة الأمير محمد توفيق في ١٠ مارس ١٨٧٩ م بهي بها الوزيران الأوروبيان وصار لهما حق الفيتو .

كان تشكيل النظارة الثانية برئاسة محمد توفيق فرصة أمام الأميرالساب

(٢٩) الطائرات الوزارات المصرية ح ١ ص ٧٣ .

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي . عصر اسماعيل ح ٢ ص ١٦٧ .

(٣١) د أحمد عبد الرحيم مصطفى مصر والمثالة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م ص ٨٧ .

لنعرف على مواقف القوى الأجنبية من المسائل المصرية الداخلية وخارجية ، فقد
وصى وقنا طويلا بتخير الوزراء بسبب بدخل الوزيرين الأوروبيين الى أن تم
تأليف الوزارة في ٢٢ مارس ١٨٧٩ م (٣٢) من محمد توفيق رئيسا لمجلس
المنار ، ورياض باشا ناطرا للداخلية والحفايه (مؤقتا) وعلى باشا مبارك
للأوقاف العمومية والمعارف العمومية ، السير ريفرس ويلسون للمالية والمسيو
دى بليير للأشغال العمومية ، ووجهت نظارة الجهادية والبحرية الى حضرة
سعادتو أفلاطون باشا ، ووجهت نظارة الخارجية الى حضرة سعادتو ذى القفار
باشا (٣٣) .

وعندما ارمنى محمد توفيق كرسى الحديوية خلعا لوالده اسماعيل بعد
عزله ونفيه أدرك من البداية قوة النفوذ الأحنى فى مصر . فانخذ سياسة من
شأنها السماح للنفوذ الأجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها إعادة
انشاء المراقبة السنائية ورفض اللائحة الأساسية (الدسنور) لمجلس النواب
ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا واسناد الوزارة الى رياض
باشا المعروف بعداؤه للحركة الوطنية المصرية وتعاونه مع المراقبة السنائية
على حساب أهالى البلاد .

ونتيجة لذلك انتشر التدمير بين المصريين ضد حكومة توفيق ، وكره
الشعب المصرى نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الأجانب ،
وسار المصريون بحطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الحديوى الضعيفة
المستسلمة للنفوذ الأجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فى الحركة الوطنية فيما
عرف بالثورة العربية ، تلك الثورة التى نضافت عوامل متعددة لكى تنفجر
فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريع ألوف من الجند ومئات من الضباط
فى آخر عهد اسماعيل ، وتسريع عشرة آلاف جندي أول ولايته . هذا الى أن
رففى باشا ناظر الجهادية أصدر لائحة ينم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى
الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرفى الجراكسة الى أكر مما يستحقونه .

وعندما أراد قادة الضباط - أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى -
الاحتجاج على ما عرف بحادى نكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء
السلالة مما حرك قوة مصرية حاصرت الككنات وأطلقت سراح القادة السلالة

(٣٢) عبد الرحمن الراعى . المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٣٣) النظارات والوزارات المصرية . المرجع السابق ص ٨٢ .

الذين نوجهوا وطلبوا عزل عثمان رفقي واستجاب الحديوي لمطالب الضباط ، وعين محمود سامي البارودي باشا صديق الضباط ناظرا للجهادية ، مما شجع الوطنيين المصريين ، ومن ثم حدث ما عرف بمظاهرة عابدين .

ونتيجة لتطور الأمور في مصر المتمثلة في مظاهرة عابدين السلمية التي اشترك فيها الجيش والشعب بزعامة أحمد عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، والمنسلة أيضا في أزمة الميزانية التي ترجع الى أن محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار حرم مجلس النواب في اللائحة الأساسية (الدستور) من حق منافسة الميزانية وإقرارها .

نتيجة لكل ذلك تطور التدخل الأجنبي في مصر على النحو التالي :

أولا : أرادب تركيا اسغلال أحداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكي تحتل مصر بفوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضنا هذا الانجاء العثماني .

ثانيا : رغم أن انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الأحرار الذي كان من مبادئه عدم التدخل في مصر ندخلا عسكريا ، إلا أنها بدأت تعنق فكرة التدخل المسلح والمنفرد .

ثالثا : أما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل المسلح في مصر لابقاء النفوذ الأجنبي ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزية فرنسية فقط ومع تركيا من التدخل .

رابعا : ونتيجة لموقف الحكومتين الانجليزية والفرنسية أرسلت الحكومان ما عرف بالذاكرة المشتركة الى الحديوي توفيق في ٧ يناير ١٨٨٢ م ، وفي هذه المذكرة وعدت الدولتان بتأييد الحديوي في موقفه المعارض للحركة الوطنية ، وتوعدا بالتدخل المسلح اذا لزم الأمر للابقاء على نفوذ وسلطة الحديوي . وقد ذكر أحمد شفيق باشا (٣٤) - وكان يعمل في خدمة الحديوي - بعليقا على المذكرة المشتركة : عندئذ أدركنا أن الدولتين تعتزمان التدخل الفعلي في شئون مصر متى رأنا أن الوقت قد حان لذلك التدخل ، وأن الحديوي تلقى بالارتياح الشديد هذه المذكرة .

وكان من الطبيعي أن يواجه المصريون المذكورة بالسخط لأنها أنكرت عليهم الاستماع بالحرية التي علقوا عليها الآمال في تنظيم حكومتهم الداخلية، في نطاق الحدود التي كانت تتطلبها الدول • وحتى صدور المذكرة لم يكن السورة المصرية قد وصلت الى مرحلة تسنلزم التدخل الأجنبي (٣٥) •

وترتب على قبول الحديوى للمذكرة المشتركة وقيامه بشكر الحكوميتين الانجليزية والفرنسية على ما نبذياه من عطف نحوه أن اشند سخط المصريين على الحديوى ، كما ترتب على المذكرة المشتركة أن وجدت - كما ذكر الفصل الانجليزى في مصر (ادوارد ماليت Malet) (٣٦) جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب (مجلس الاعيان كما كان يسمى) ضد تدخل انجلترا وفرنسا •

وفي نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العربية) تتعرض لمؤامرات داخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقد نجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الاعيان أن استقال شريف باشا وتألفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير أحمد عرابى ناطرا للجهادية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مسغله ما عرف بالمؤامرة الجركسية السى دبرها الصباط الجراكسة فى الجيش المصرى المتخلص من عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى •

وأخذت كل من انجلترا وفرنسا بحرضان الحديوى ضد عرابى بسبب موقفه من الصباط الجراكسة المتأمرين بنفيهم خارج البلاد ونجريدتهم من رتبهم ونياشيتهم ، مما أدى الى قيام نزاع بين الحديوى وبين الوطنيين . انضم فيه كبار ملاك الاراضى الى جانب الحديوى ، وكان على رأس هؤلاء سنطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططهما لضرب الحركة الوطنية وإبقاء النفوذ الأجنبى فى مصر قويا •

اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تأييدا للحديوى ضد الحركة الوطنية ، وبالفعل وصلت سفن الأسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م ،

(٣٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى المرحع السابق ص ١٧٤
Malet, E. : Egypt 1879-1883, p. 55.

(٣٦)

ونقدت الدولتان - اسنادا لفوتها - بمذكرة مشتركة ثانية في ٢٥ مايو اعتبرت بمثابة اذار نهائي للوطنيين المصريين جاء فيها : طلب استقالة النظارة التي يرأسها محمود سامي البارودي وابعاد أحمد عرابي عن القطر المصري مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمي وعلى فهمي في داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم . وقبل الحديوي المذكرة فاستقال البارودي في يوم ٢٦ مايو ، فتشكلت وزارة جديدة في ٣٠ يونيو وأختير عرابي نظرا للجهادية والبحرية فيها .

وازاء ذلك لجأت فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر في الاسنانه من أجل ايجاد حل للأزمة المصرية بالمحافظة على حقوق كل من السلطان العثماني والحديوي والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الأوروبية ، واحترام الحريات التي منحتها للشعب المصري الفرمانات الصادرة من السلطان ونمو نظم الحكم المصرية نمو حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم ترك الفرصة لتدخل انجليزي مسلح منفرد في مصر .

ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة في المؤتمر أدى الى نعر أعمال المؤتمر ، بينما تجرى الأمور بسرعة ليسعد الانجليز بضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفي ٣٠ يوليو أقال الحديوي عرابي من الوزارة ، ولكن الشعب المصري فرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامه عرابي ، الا أنه الغلبة كانت في النهاية للقوات الانجليزية التي فشلت في دخول البلاد عن طريق كهر الدوار ، فاحتلت السويس في أوائل أغسطس بأمر من الحديوي ، ونفلبوا على جيش عرابي بالنل الكبير في ١٤ سبتمبر ثم احتلوا القاهرة في ١٥ سبتمبر .

وكان افراد انجلترا باحتلال مصر منمسيا مع رغبتها في استمرار سيطرتها على الأمور في مصر أو على الأقل يكون لها النفوذ الأعلى ، وقد أخطأ الوطنيون المصريون التقدير عندما اعتبروا نزاعهم مع الحديوي مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، على الأقل بالدرجة التي يستدعي تدخل الدول في شئونهم ، وخيل اليهم أن اطهار الحرص على احترام التعهدات الدوليّة الخاصة بمسألة الديون كعمل وحده يجربد الدول وخاصة انجلترا وفرنسا من أي مبرر للتدخل . ووجه الخطأ في هذا التقدير أن المسألة الماليّة هي خطوطها العريضة لم تكن الا مسارا في الحقيقة يخفي وراءه نازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر ، لم ينسب أن زادت حدته في السنوات الأخيرة من عهد الحديوي اسماعيل .

ويعلق تريل Traill (٣٧) على وقوع الاحتلال البريطاني لمصر بأنه عندما انتزعت السلطة من الحديوى على يد عصيان عسكري ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية الى يد مجلس ثورى غير مسئولة صار فى الحال ادراك أن أزمة قد تنسأ وذات طابع يهدد نهيدا خطيرا مصالحنا الامبراطورية لدرجة أنه ما كان يوسع أية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى أن نفث دون حركة ، خاصة وأن فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الرأى الذى سافه تريل تبرير لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر ، ولانفراد انجلترا دون شريكها فرنسا بالتدخل المسلح فى مصر ، وهو تبرير غير مقبول ، لأن ما حدث فى مصر من صراع بين الحركة الوطنية والحديوى مسألة داخلية لا تستوجب على الاطلاق حدوث الاحتلال الانجليزى . وبحدوث هذا الاحتلال انفردت انجلترا بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر وبدأت تتخذ من المواقف والسياسات ما يمنع تدخل أية قوة أخرى ، وما يحقق لانجلترا مخططاتها الاقتصادية والسياسية فى مصر .

وقد انزعجت أوروبا للخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والننى انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر ، فقد ذكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى برلين فى رسالة له الى وزير الخارجية الامريكية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ - وصلت واشنطن فى ١٣ سبتمبر - أن النصميم والامل السريع الذى ظهر من نوايا انجلترا نحو مصر يبدو وكأنه أخذ أوروبا بالدهشة ، وجعل تلك القوة - انجلترا - سيده الموقف . ولقد ثار سؤال هام وجوهري فى أوائل الصيف عما اذا كان السعور الأوروبى العام سوف يسمح لانجلترا أن تنفذ سياسة عدوانية ضد عرابى باشا والحزب العسكرى الوطنى فى مصر . لقد وقفت الصحافة فى العواصم الأوروبية المختلفة موقفا معاديا ومعارضاً للدعوات الانجليزية (٣٨) .

Traill · England, Egypt and Sudan,

(٣٧)

U.S.A. Documents : Egypt Military uprising led by Arabi Pasha,

(٣٨)

No. 98, August 25, 1882. A.A. Sargent : Possible Consequences of England's intervention and victory Mr. Sargent to Mr. Frelinghuysen, No. 52.

كما أن روسيا استأنت من الاجراء البريطاني واعتبرته خروجاً على سياسة الاتحاد الأوروبي ، ثم أن صحف برلين شبه الرسمية هاجمته بشدة وحملت على سير شارلس ديلك - وزير الخارجية البريطانية - الذي أعلن في مجلس العموم أن انجلترا تتمتع بتأييد ألمانيا والنمسا فيما قامت به ، وأنكرت تأييد الحكومة الألمانية لانجلترا في هذا العمل ، وأوضحت السخط الدوائر الفرنسية على العمل المنفرد الذي قامت به انجلترا ، وأماطت اللثام عن الحلاف الناشب بين الدولتين الغريبتين(٣٩) .

ومن المغالطات أن يحدث الاحتلال البريطاني لمصر في عهد وزارة يرأسها المستر وليام ايوارت غلادستون W.E. Gladstone زعيم حزب الأحرار، الذي أصبح رئيساً للحكومة البريطانية للمرة الثانية عام ١٨٨١ م لينابع - كما كان يعتقد - سياسة البناء في الداخل ونشر السلام في الخارج . ومع ذلك فقد كانت سياسة غلادستون الخارجية تخلف كبرا عن سياسة دزرائيلي الاستعمارية ، وإن كانت بريطانيا - في عهد وزارته - قد اندفعت في احتلال مصر ، وأدرك أنه ما لم يمه الاحتلال بسرعة فإنه مما لا شك فيه سيقحم نفسه أكثر في خضم الأحداث بمصر(٤٠) .

ولكن غلادستون لم يلزم حتى بمبادئ حرب الأحرار الذي يرأسه ، فعد أعلن أثناء الانتخابات العامة - ١٨٨٠ م - مبادئ ستة سوف يلتزم بها إذا نجح في الانتخابات وبعده الوزارة . وهذه النقاط أو المبادئ هي : دعم قوة الامبراطورية - المحافظة على السلام ، بقوة الاتحاد الأوروبي - تحنب المحالقات المعفده غير الضرورية - الاعتراف بحقوق الآخرين فليس من حقنا أو من مصلحتنا العمل على وضع شخص على رأس نظام ، يسما ينظر الى هذا الشخص بعين الشك وعدم الرضا ، وينعرض للطعن باستمرار - تأكيد وتأييد مبدأ الحرية فنحن يجب أن نشعر بالفخر لما قمنا به من مجهود في سبيل قيام مملكة بلجيكا واتحاد الولايات الإيطالية(٤١) .

حدث الاحتلال البريطاني لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانية المعلنة، وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت في حملة أوروبية لتشويه سمعة الحكم في مصر ، ووجدت أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المشوهة لسمعة

(٣٩) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

Theobald, A.B. : The Mahdyia, P. 68.

(٤٠)

Hannah : A History of British Foreign Policy, P. 148-150.

(٤١)

الحكم المصرى ولاظهار عجز البلاد عن ادارة شئونها عموما ، وذلك لتبرير أو تسويغ حادث الاحتلال البريطانى نفسه (٤٢) . وادعت انجلترا بأن احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عن المقاومة وامنصاص غضب السدول الأوروبية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تأييد الالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزى لمصر .

وحقا لم تغم انجلترا بالحق مصر اليها أو فرض حمايتها عليها لأن مثل هذه الخطوة كانت تنطوى على وقوع أزمة دولية خطيرة وأن فرنسا تقف ضد هذه الخطوة وسوف تساندها روسيا الى جانب مقاومة تركيا ، ولكن الواقع الفعلى فى مصر أصبح - وان لم يكن فى الشكل - أن مصر محمية بريطانية ، فقد كان الحديوى ووزراء مجرد واجهة خارجية للاستغلال ، ولم يعد مسموحا بتدخل من القسطنطينية ، وعندما يطلب السلطان من الحديوى اجراء تعديلات فى التنظيمات الادارية بدون رغبته فان الحديوى يجيب موضحا إنه - أى السلطان - لم يعد بعد سيده « (٤٣) » .

ويعلق ادوارد ماليت Malet فنصل انجلترا فى مصر أثناء وقوع الاحتلال البريطانى لمصر ، على حادث الاحتلال بقوله : اننى لا أعرف السبب الذى قادهم - أى المسئولين البريطانيين - بعماء الى هذا الاجراء (الاحتلال) ومن المحتمل ألا أعرفه مطلقا (٤٤) .

ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر فوعده اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بأن الانسحاب سيتم فى بداية عام ١٨٨٨ م . ثم دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦ م من أجل الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة أعوام ولكن انجلترا اشترطت أن يتاح لها تأخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى أو داخلى يهدد أمن مصر ، وأن يتاح لها إعادة احتلال مصر فى حالة حدوث خطر خارجى أو داخلى أيضا ، ولكن السلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر مع بقاء مصر ولاية عثمانية .

(٤٢) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان من ١٩٢ .

Word and Gaoch : The Cambridge History of British Foreign (٤٣)

Policy, 1783 - 1919 p. 176.

Malet : Egypt 1870-1883, p. 59

(٤٤)

- ١٢٥ -

استمر الانجليز يعلمون أنهم عازمون على الجلاء عن مصر الا أن أعمالهم كانت تؤكد رغبتهم في البقاء بمصر ، وبعد عام ١٨٨٧ م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاء عن مصر وظل الانجليز يقدمون باستمرار مختلف أنواع التأكيدات الشفوية بعزمهم على الجلاء الا أنهم واصلوا البقاء في مصر ، ولم يحدث تغيير جذري في هذه القضية الا عام ١٩٠٤ حينما عقد ما عرف بالاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا الذى نص على أن تترك فرنسا لانجلترا حرية العمل في مصر ولن تطلب منها تحديد أجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .

على أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء في مصر في وقت اشند فيه التنافس بين الدول الأوروبية في أفريقية وحتى تضمن سلامة مواصلاتها مع الهند ، فاستمرت تمارس ادارة مصر من خلال الحماية المنفعة وأصبح المعتمد البريطانى في مصر هو الحاكم الفعلى للبلاد ، فهو الذى يخنار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية ، ونصائحه التى يسديها للحكومة المصرية فى حالة الضرورة ملزمة لا تقبل المناقشة (٤٥) .

وفى عام ١٨٨٨ م عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة في قناة السويس بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، ولم ترفع انجلترا الا عام ١٩٠٤ م فى اطار التسوية العامة للعلاقات الانجليزية الفرنسية ، وقد نصت المعاهدة على أن قناة السويس البحرية ستكون حرة ومفتوحة باستمرار ، سواء أكان ذلك في وقت الحرب أم السلم لجميع البواخر المجازية والحربية . دون تمييز فى الأعلام ، وعدم بقاء المراكب الحربية فى منطقة القنات أكثر من ٢٤ ساعة .

وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر فى إلغاء المراقبة النائية على شئون مصر المالية ، ولم نشأ انجلترا السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد أن أصبحت سيطرة الانجليز على البلاد كاملة ، وأنشئ فى عام ١٨٩٨ م ما يعرف بالبنك الاهلى المصرى الذى بالرغم من اسمه لم يكن بنكا وطنيا بل بنكا خاصا ، ولم يكن مصريا بل بنكا انجليزيا . وخلصنا للبنوك الانجليزية الأخرى فى مصر عهدت الى البنك الاهلى المصرى وظيفته

بنك الاصدار المركزى ، أى أنه قام باصدار الاوراق المالية المصرية واستودعت لديه كافة الأموال النقدية للحكومة المصرية ، وضمنت سياسة انجلترا المالية فى مصر مصالح أصحاب البنوك الأوروبية ، وكانت ترد الى خزائهم بصورة منتظمة أرباح دين الدولة المصرى • فضلا عن ذلك كانت مصر تدفع سنويا جزية الى تركيا تتراوح بين ٦٠٠ الى ٧٠٠ ألف جنيه •

وبعد أن اسنولى الانجليز على مقدرات الأمور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى اجراء أعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر ، وجعلوا مصر تقوم بدفع تعويض لانجلترا مقابل الخسائر التى نجت عن العمليات الحربية أثناء الاحتلال • وفى عام ١٨٨٥ م بعد أن تم عقد اتفاقية دولية فى لندن حول دين الدولة المصرى فى نفس السنة عمل الانجليز كل ما فى وسعهم لتظيم المالية المصرية فزادوا الضرائب وقاموا باجراءات لضغط الانفاق الحكومى خاصة فى ميرانية التعليم الشعبى وما أن حل عام ١٨٨٨ م حتى تمت عملية الموازنة للميزانية المصرية ، ولكن على حساب خدمات أساسية حرم منها الشعب المصرى •

كما أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح وعن طريق التبادل التجارى غير المكافئ أدى الى اعاقا تكوين السوق الوطنية واضعاف القوة الشرائية للمواطن المصرى ، أضف الى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الاجتماعية الانتاجية من ابطاء التطور الطبيعى للرأسمالية الوطنية المصرية الى درجة تقرب من الركود (٤٦) •

وتمثلت سياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر أيضا فى عدم تغيير وضع مصر الدولى والسرى حتى عام ١٩١٤ م بسبب النسيافسات بين الدول الامبريالية وبقاء مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وسلكت انجلترا سلوك الدولة التى تحتل قواتها أرض مصر بصفة مؤقتة ، فظل الحديوى يترأس هيئات السلطة الرسمية فى مصر ، وحتى عام ١٨٩٢ م كان الحديوى محمد توفيق متربعا على العرش وبعد وفاته أعقبه ابنه عباس حلمى الثانى الذى حكم مصر من عام ١٨٩٢ الى عام ١٩١٤ • ورغم وجود مجلس شورى العوانن وجمعية عمومية ووزارة مكونة من ست وزراء فقد كانت السلطة كلها محصورة فى أيدي الفئصل الانجليزى المسند الى جيش الاحتلال • وكان

هذا الفصل هو المستر ايفلن بارنج Evelyen Baring - النورد كرومر - من عام ١٨٨٣ - ١٩٠٧ م الذى حرم المصريين من ممارسة أى سلطة ممارسة فعلية واتخذ مواقف متشددة من الحركة الوطنية ، ورسم سياسة اجلاء المصريين عن السودان واحلال السيطرة الانجليزية على هذا القطر .

وحين اطمأنت انجلترا الى الوضع فى مصر بعد احتلال جيشها لمصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليز وأوروبيين يأترون بأوامرها دون أوامر الحكومة المصرية التى يشغلون وظائف فى ادارتها ووزاراتها . وقد زاد عدد الموظفين الانجليز والأوروبيين الذين يعملون فى مصر وزاد نفوذهم لدرجة التعالى بصورة وصفها اللورد كرومر فى تقرير عام ١٩٠٤ م بقوله : يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينبغ عنها بالضرورة أن يكون الأوروبى منفردا والمصرى تابعاً له حتى ولو كان منصب الأوروبى دون منصب المصرى اسماً ، وأن القيادة للموظف الأوروبى بالضرورة (٤٧) .

الحركة الوطنية

يمكن التأريخ لبدء الحركة الوطنية المصرية الحديثة بنورتى القاهرة الأولى والثانية ضد الوجود الفرنسى على الأرض المصرية ، وفى هاتين النورتين شاركت جماهير الشعب المصرى بكل طوائفه الاجتماعية والحرفية فى مقاومة الفرنسيين . ولقد جعل الوطنيون المصريون استمرار الوجود الفرنسى على الأرض المصرية أمراً مستحيلاً ، ولذلك رأينا المصريين يسعون بالنفء الكاملة فى أنفسهم بعد أن خرج الفرنسيون من مصر وبلغون دوراً كبيراً فى تنظيم أحوال البلاد ولم يعودوا بقادرين على الوقوف موقف المتفرج من فترة العوضى التى سادت البلاد بعد خروج الفرنسيين والتى شهدت تصارعاً على السلطة بين الباشوات المعننين بفرمانات سلطانية وبين قادة الأوجاقاب العثمانية المقيمين بمصر ، ومنساركة من البكوات المعالين . وعلى هذا مارس قادة الحركة الوطنية المصرية دوراً بارزاً فى اختيار محمد على لمنصب الماشوية فى مصر على ألا يفعل أمراً إلا بمسورة الرعية .

(٤٧) كرومر . تقرير عن المسألة والادارة والحالة العمومية (مترجم) لعام ١٩٠٤ م

ومما هو جدير بالذكر أن الحركة الوطنية في بدء ظهورها كانت زعامتها مدنية وبغيتها رفع الظلم عن الرعية ولم تتطرق دعوتها إلى التخلص من الحكم الأجنبي لمصر سواء كانوا مماليك أو أتراك بسبب الاتفاق في الدين بين هؤلاء الحكم وبين الشعب المصري ، كما لم تتطرق دعوة الحركة الوطنية إلى فكرة الاستقلال الوطني بمصر وبولي أبنائها حكمها حيث لم تكن هذه الفكرة مطروحة على الساحة العربية في ظل الحكم العثماني .

ومن الانصاف أن نذكر أن محمد علي قد عمل بطريقة غير مباشرة على وجود حركة وطنية مصرية حديثة - أي بمفهومها الحديث القائم على الحكم الوطني والحكم الدستوري - بما أوجده في البلاد من مؤسسات تعليمية حديثة أتاح دخولها « لأبناء العباد » وهو يعني المصريين . والتعليم كما هو معلوم له الفضل الأكبر في بلورة الحركة الوطنية ونضجها ، كما أن تجنيد المصريين في جيش حديث قد أعطى المصريين شعورا بالعزة الوطنية باشتراكهم في الدفاع عن بلدهم .

وعندما سمح محمد سعيد باشا للجنود المصريين بالتقدم إلى رتب الضباط كان ذلك دافعا لكي نبرز قيادات عسكرية مصرية في الوقت الذي ظهرت فيه قيادات مدنية متعلمة كرفاعة رافع الطهطاوي وعلى باشا مبارك وغيرهم . ومن ثم شملت الحركة الوطنية المصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر قيادات عسكرية أبرزها أحمد عرابي وقيادات مدنية عاله .

وكانت حادثة عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ م - ذات دلالة كبيرة على نضج الحركة الوطنية المصرية ، فعندما عرض عرابي على الخديوي نوفيق مطالب الأمة المسجلة في عزل وزارة رياض باشا المعادية وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوروبي ، وزيادة عدد الجيش المصري إلى العدد الذي حددته فرمانات السلطانية ، وأنكر عليه نوفيق هذه المطالب قائلا : لقد ورثت ملك هذه البلاد من آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد احساناتنا ، أجابه عرابي قائلا : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذي لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم (٤٨) .

وكان لاذعان الخديوي نوفيق لمطالب الحركة الوطنية - العرابية - م بار

(٤٨) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ص ٢٣٥ .

فرح كبير عند الشعب المصرى ، ذلك أن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالى القاهرة قد اتفقت كلمتهم هنيئة من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى ، وسرت فى مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون ، فكان الناس فى شوارع القاهرة حتى الغرباء منهم يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم جذلون مستبشرون بعهد الحرية العظيم الذى طلع عليهم على حين غفلة طلوع الفجر اثر ليلة مخيفة حالكة الظلام (٤٩) .

ولا يقلل من قيمة حركة أحمد عرابى الوطنية فشلها أمام تأمر الحديوى توفيق مع الانجليز وبعض ضعاف النفوس ، لأن الحركة لم تمت رغم نفي عرابى لمدة ١٩ سنة انتهت عام ١٩٠١ م ، وبقيت الجذوة الوطنية موجودة فى نفس كل وطنى ليحملها من جاء بعده من زعماء ، فى الوقت الذى أدرك فيه الشعب المصرى أن فى قدرته الاستمرار فى تبني المطالب الوطنية التى سبق ونادى بها أحمد عرابى ، والتى لم يكن ليفشل فى تحقيقها لولا أن « الولى كسر عرابى » كما يقول رجل الشارع المصرى .

وليس أدل على صدق ما نقول من كلمات عبد الله النديم فى مذكراته التى سجلها بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال الانجليزى موجهها حديثه لأحمد عرابى : وادرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها واحفظ تاريخ الأمة التى سستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل انشاء الله المدرسة العليا . . . الخ .

وقد صدقت نبوءة عبد الله النديم ، فقد تولى مصطفى كامل زعامة الحركة الوطنية المصرية فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، بعد أن نجحت سلطات الاحتلال البريطانى فى السيطرة على مقدرات الأمور فى مصر بصورة أشاعت روح اليأس فى نفوس المواطنين حتى كادوا لا يرون فكاً من هذه السيطرة . الى أن جاءت خطب ومقالات مصطفى كامل الموجهة الى عواطف ومشاعر المصريين لنجدد الشعور الوطنى فى مصر وتهدف الى تحقيق ثلاث غايات هى كما يذكر فتحي رضوان عضو الحزب الوطنى (٥٠) .

أولاً : كراهية الاحتلال البريطانى ورفض احتماله أو السكوت عليه ، واعتباره بلاء وكارثة وعارا ، ورفض كل ما يقال عن خيره وفضله وحسن

(٤٩) ألفريد بلنت مترجم التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٥٠) فتحي رضوان : مصطفى كامل - سلسلة اقرا ٣٩٠ .

أثره في مصر . ورفض المعارضة بينه وبين ما سبعه من عهود فساد أو ظلم .
ثانيا : اقناع المصريين بأن اجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ممكن
 وأنه من غير المستحيلات كما يحاول الاحتلال أن يثبت للمصريين ، ومن هنا
 جاءت صيحته : لا حياة مع البأس ولا يأس مع الحياة .

ثالثا : أن مصر عظيمة وجليلة ورائعة ، وجديرة بكل حب وولاء وفداء ،
 وأب بتاريخها وأعمال أبنائها وموقع أرضها فادرة على أن تجمع الناس
 حولها اعجابا وتقديرا من ناحية ورعاية لمصالح أوطانهم من ناحية أخرى .

ويذكر شفيق غربال (٥١) أن اسنجابة مصطفى كامل نحو سياسة
 الاحتلال تقوم على قاعدة خالية من كل تعقيد أو من كل شطارة : لمصر عدو
 واحد هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء . وما عدا ذلك فتفصيل
 له وقته : الإصلاح الحكومي وغير الحكومي . الحكومة النيابية ، نسوية
 الامتيازات ، السيادة العثمانية ، كلها أشياء حقا مهمة وأشياء ينبغي ألا
 تهمل ، ولكنها لا ينبغي مطلقا أن تغطي على المقصد الأساسي وهو الجلاء ، أو
 تصعب من مقاومة العدو الأصلي وهو الانجليز .

ويضيف شفيق غربال قائلا : أن مصدر عفيده مصطفى كامل بسيط
 كل البساطة هو حب الوطن حبا خالصا لا يشوبه التفكير في انتفاع أو في
 مصلحة ، فكانت حملة مصطفى كامل اذن تستخدم ثلاث وسائل : الوسيلة
 الأولى ألا يأس مطلقا ، ألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز وكلام ماجوريهم
 بأن مركزهم في مصر لا يتزعزع ولن يتزعزع ، والوسيلة الثانية لا تثقوا
 مطلقا بوعودهم ولا تركوا الى محاولتهم تبسيط مركز البلاد الدولي ، بل
 تدفعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التي يكرها الانجليز ويكفي
 كرههم لها لتمسككم بها ، والوسيلة الثالثة : لا تصدقوا أن الاحتلال يمكن
 أن يبطن خيرا لكم أو لبعضكم ، هو يفعل ذلك ليفرق كلمكم ويجعل من
 بعضكم أعداء البعض الآخر .

وبحقيقا لذلك شملت تحركات مصطفى كامل الوطنييه الاتصال بالقوى
 الوطنية داخل مصر والقوى الدولية التي يمكنها مساندة المطالب المصرية ،
 فقد استنطاع أن يجذب الى حركه بعض الأعيان المتصلين بالعصر وكثيرا من

(٥١) شفيق غربال . تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٢٧ .

الفئات المتقفة من الطبقة المتوسطة من الموظفين والمحامين وخصوصا من الشباب الذين ألهم شعورهم بقونه الخطابية النادرة وأسلوبه الوجداني .

كما حاول مصطفى كامل اجتذاب الحديوى عباس حلمي الثاني من وجهة النظر القائلة بأن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة ، وأن مصطفى كامل كان يضع في اعتباره هدفا واحدا وهو الجلاء وعدوا واحدا هو الاحتلال (٥٢) . وأن مصطفى كامل علم أن اصطدام العربيين بالحديوى توفيق قد مكن للدساتير الانجليزية من أن توقع الفرقة والانقسام في مصر (٥٣) .

ولا يقلل من قيمة جهود مصطفى كامل الوطنية داخل مصر أن مفهومه عن الوطنية كان مفهوما فكريا صرفا جعله ينظر الى الحركة الوطنية - كما يذكر البعض - على أنها دفاع محام عن قضية وليست نضالا لشعب حقق نورة فعلية كنورة عرابي - كما لا يقلل من حركة مصطفى كامل سياسة الحزب الوطنى المتسمة بالرجعية والتمسك بالقديم كما ظهر من موقفه من دعوة فاسم أمين ، أو أن مصطفى كامل لم يكن له تأثير كبير على الفلاحين في القرى بسبب تركز نشاطه في المدن دون القرى ، وبسبب أن الاحتلال الانجليزى كسب مهادنة الفلاحين في الريف بما ألغاه من السخرة والكرجاج ، وبما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية التي قام بها بقصد سد الأبواب التي ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر ، أو بسبب أن دعوة مصطفى كامل تتجه الى نوثيق الصلات بتركيا لم تكن تلقى حماسا من الفلاحين الذين ذافوا مرارة الظلم التركى ، ومع ذلك فقد كسب مصطفى كامل الفلاحين الى دعوته الوطنية بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى .

أما سياسة مصطفى كامل الخارجية فتتلخص فى ثلاثة أمور هي :
أولا : أن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لأكراه انجلترا على الجلاء عن مصر .

ثانيا : أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر هي الدولة العثمانية فيجب التشبث بهذه العلاقة لظهور بطلان الاحتلال وأكراهه فى النهاية على الجلاء .

(٥٢) د. محمد أنيس . صمحات مطوية من تاريخ مصطفى كامل .

(٥٣) عبد الرافعى : مصطفى كامل باحث الحركة الوطنية .

- ١٣٢ -

ثالثا : الدعوة للجامعة الاسلامية ولكن على أساس الشفاف السعوب
الاسلامية حول الدولة العثمانية لأنه - كما يقول مصطفى كامل - طالما أن
هذه بطل قوية فإن الأمل في تحرير بلادنا سقى كبيرا .

وعلى هذا امند نشاط مصطفى كامل الى كل الدول الكارهة للاحتلال
البريطاني لمصر وفي مقدمة هذه الدول تركيا وفرنسا ، وقد استطاع عن
طريق اتصالاته الشخصية سواء بزيارة الدول الأوروبية أو دعوة أوروبيين
أصدقاء لمصر لزيارة القاهرة أن يفضح المزاعم الانجليزية وسياسة الاحتلال
في مصر ، وقد زار كلا من فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وانجلترا نفسها
ومارس نشاطه الوطني في كل مكان يزوره سواء بالخطابة أو الكتابة الوطنية
في الصحف أو الاتصال بالزعماء السياسيين ، وكانت حكومه فرنسا أكثر
المؤيدين للحركة الوطنية المصرية حتى اتفقت مع انجلترا عام ١٩٠٤ م فيما
عرف بالاتفاق الودي .

كانت أظهر نتيجة لكفاح مصطفى كامل هي نجاحه في عزل اللورد
كرومر من منصبه كمحمد بربرطاني في مصر عام ١٩٠٧ م ، ولكن مصطفى
كامل توفي في العام التالي - فبراير ١٩٠٨ - ليحلّقه في زعامة الحرب
الوطنى محمد فريد الذى ركز أهدافه في الجلاء أولا وأخيرا ، ولم يسمح بأن
تجر الحركة الوطنية الى مطالب أخرى كالدستور وغير ذلك ، ولذلك نجده
يقول : نحن لا نطلب غير الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ثم بعد
ذلك اقرار دستور تحكم البلاد بمقتضاه ، وفي محاربته العملاء حتى لو كان
الخدوى نفسه .

وقد وضع محمد فريد برنامجا لسياسه قوميه تحرك كافة القوى
السياسية في البلاد على أساس بحث المشاكل الداخلية والخارجية ، فسرى
نادى المدارس العليا الذى يضم صفوفه المنفذين في البلاد يحضن دعوة انشاء
مدارس الشعب الليلية كتعليم العمال والفقراء مجانا ، ونرى فيام نقابات
العمال والصناع وظهور الحركة التعاونية ، وكل ذلك يكفل ارتباط المقيمين
داخل أندينهم بالعمال في النقابات والملاحين في جمعياتهم التعاونية ، ومن
ثم فقد أصبحت مقاومة السلطة المطلقة التى يسمح بها الخديوى والحاجة الى
الدستور والحرية التى حرمت منها الأمة هي السبيل لمحاربته الاحتلال .

وقد لعب محمد فريد دورا مهما في اجبار الحكومة الخديويه على دعوة
مجلس الشورى والجمعية العمومية بتأييد من الرأى العام للشر فى مد امتياز

- ١٣٣ -

فناء السوسس الأمر الذى انتهى برفض طلب الشركة وكان من نتيجه وفوق الحادث المعروف - وهو حادب مصرع بطرس على رئيس الوزراء - الذى أعطى الحكومه الحديويه الفرصة للامعان فى التنكيل بالحركة الوطنية وسجن محمد فريد نفسه .

وعندما وجد محمد فريد أن السلطات الحاكمة فى مصر وسلطات الاحتلال البريطانى «ضيق عليه الخناق مد نشاط الحركة الوطنية الى أوروبا حيث حضر أول مؤتمر عقد بجنيف عام ١٩٠٩ للشبيبة المصرية الذى دعى الى حضوره أغلب الزعماء البارزين فى الحركة الاشتراكية الاوروية ، وحضر جلسات المؤتمر الثامن عشر لأنصار السلام الذى انعقد باستوكهلم عام ١٩١٠ . واستغل وجوده بأوروبا منفيا منذ عام ١٩١٢ م لكى يشارك فى كافة مؤتمرات السلام لكى يشرح القضية المصرية ويحصل على تأييد لها من أعضاء المؤتمرات، فحضر مؤتمر السلام بجنيف عام ١٩١٢ م ، ومؤتمر السلام فى لاهى فى عام ١٩١٣ م ، وقد استثن فى عقد هذه المؤتمرات أسلوبا جديدا قوامه بحث المشكلات المصرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ودراسة أحوال البلاد بمعرفته أبنائها المفهين الذين ينفون العلم فى الخارج . كما التقى محمد فريد بالزعيم الاشتراكى لينين فى سويسرا عام ١٩١٧ م ، ومن هنا عندما قامت الثورة الروسية بأدرت حكومة الثورة برئاسة لينين بالاعتراف بحق مصر فى تقرير مصبرها وجلاء القوات الانجليزية عن الأرض المصرية .

واذا كانت حياة محمد فريد قد انتهت فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ م ببرلين . فإن روح الكفاح الوطنى لم تمت من بعده . وإذا كان محمد فريد قد مارس الكفاح بأسلوبه الخاص فى أوروبا ، فقد كانت هناك زعامات وطنية أخرى على الأرض المصرية تعمل بأسلوب مختلف تمثلت فى حرب الأمة الذى نادى زعماءه بالدسنور والاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا ، بمعنى أنه اذا كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد يعمل لهدم الاحتلال الانجليزى ، فإن حزب الأمة بزعامة أحمد لطفى السيد كان يعمل لبناء أساس مصر الحديثة والمستقلة .

الفصل الرابع

الثورة المهدية

- مقدمة :
- التدخل الأجنبي في السودان
 - تدفق الأجانب على السودان
 - إلغاء الرق
 - استخدام موظفين أوروبيين
- التدخل الأجنبي وأحداث الثورة :
 - السودان قبل بعثة غوردون للإخلاء
 - غوردون وإخلاء السودان
- إعادة وحدة وادي النيل :
 - رغبة السودانيين في الوحدة
 - الموقف البريطاني
 - أحوال السودان الداخلية
 - حملة دنقلة
 - حملة النيل

مقدمة

يرى البعض فى حركة محمد أحمد الملقب بالمهدى المنتظر ثورة بالمعنى الكامل للكلمة ، بينما يرى البعض الآخر فيها خروجاً على السلطة الشرعية ينبغى القضاء عليه ، ونظر اليها آخرون على أنها ثورة دينية كتلك الفورات التى شهدتها السودان قبلها وكتلك التى شهدتها مسرح الوطن العربى ، بينما نظر اليها فريق رابع على أنها حركة سياسية لتخليص السودان من حكم « أجنبى » وإقامة حكم وطنى سودانى مائة مائة .

ونحن أمام هذه الآراء ، وفى إطار الدراسة الشاملة للعوامل المسببة للأحداث التاريخية يمكن أن نناقش تلك الآراء ثم نسوق ما نعتقد من وجهة نظر حول هذا الحدث الهام الذى غير مجرى الأحداث فى القطر السودانى اعتباراً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

إن كلمة ثورة تعنى السغير الشامل فى كل نواحي حياة المجتمع ، فلا يمكن أن نعتبر مثلاً تغيير الحكام ثورة ، كما لا يمكن أن نسمى المطالبة باصلاح سياسى فقط أو اقتصادى فقط ثورة ، لأن التغيير الذى نطلق عليه ثورة هو الذى يمس كل حياة المجتمع من سياسية واجتماعية واقتصادية وروحية تغييراً قائماً على تخطيط من أجل الأصلح والأحسن والأعلى . بصرف النظر عما يحدث أثناء وضع التخطيط موضع التنفيذ أى عند حدوث الثورة من تجاوزات تكون محسوبة على الثورة لا لها أى تسجل كسلبيات للثورة عند تقييمها .

كما أن الخروج على السلطة الشرعية يحتاج الى وقفة وتأمل لأن مجرد الخروج على السلطة الشرعية دون هدف واضح أو لتحقيق أهداف فى غير صالح المجتمع أو من أجل منفعة شخصية أمر غير مقبول وإقراره معناه إقرار للموضى وهدم للمجتمع وقضاء على انطلاقه ، ومن ثم يجب أولاً تحديد السلطة الشرعية أى الهيئة الحاكمة أو النظام القائم المسيطر على البلاد بمعنى أوسع ، هل هذه السلطة نبعت فى الأصل من أبناء المجتمع نفسه أم انخرنت أو هى مفروضة عليه لا ترعى مصلحته ؟ فإذا تحدد مفهوم السلطة الشرعية وجب

أيضا تحديد معنى الخروج عليها والعائمين به ، فالخروج معناه نبذ للسلطة القائمة بحكم البلاد ومحاربة ازاحتها من أماكنها ، أما القائمين بالخروج فما هي هوياتهم وما هي أهدافهم وبالمحدد ما هي برامجهم الاصلاحية التي يعلنونها كمبرر لخروجهم على السلطة الشرعية وبقدر ارتباط هذه البرامج بصالح المجتمع بقدر اعتبار القائمين بالخروج مصلحين والا اعتبروا مغامرين أو هواة سلطة أو مدمني انقلابات عسكرية الى غير ذلك من الصفات التي تلصق بأولئك الذين يضعون مصالحهم الخاصة وتحقيقها كهدف يسعون بالخروج على السلطة الشرعية لتحقيقه .

وأما الحديث عن العورات الدينية التي شهدها العالم الاسلامي كرد على الغزو الاستعماري الأوروبي من ناحية وعلى ما شاب الدين الاسلامي من خرافات وبدع من ناحية أخرى ، فاننا نحكم على كل فورة أو لقل دعوة دينية بالربط بين أسبابها وتتايجها لنصل الى تقييم سليم ، ولقد تعددت تلك الدعوات في أنحاء العالم العربي والاسلامي منذ تعرض هذا العالم للغزوات الصليبية فالهجمات المغولية فالاطماع الاستعمارية الأوروبية ، ومنذ أن خيم الجهل وأطبقت العزلة على العرب المسلمين في ظل الحكم العثماني اعتبارا من أوائل القرن السادس عشر الميلادي . واذا كان العالم العربي والاسلامي قد شهد دعوات دينية متعددة ارتبطت بأسماء دعائها الأول ، فقد شهد السودان دعوات عدة قبل الدعوة المهدية ، لكنها تقوقعت في اطار الجانب الديني دون سواء من جوانب المجتمع .

وفيما ينصل بالحديث عن حركة محمد أحمد على أنها حركة سياسية وطنية تهدف الى تخليص السودان من حكم غير وطني ووضع أدوات ووسائل الحكم في يد أبناء السودان أنفسهم ، فقد أفاض فيه البعض الى درجة المبالغة ، ونحن وان كنا نتفق معهم على أن لحركة محمد أحمد جانب وطني من نشاطها لا يمكن انكاره أو التقليل من أهميته ، الا أننا نجد لزاما توضيح مفهوم الحركة الوطنية ، فهذا المفهوم ينسحب على نشاط أبناء البلاد لاجلاء حكم أجنبي أو طرد احتلال عسكري لقوة خارجية ، وهذا النشاط قد يكون سياسيا كما يكون عسكريا ، ويقوم به المواطنون تحت قيادة وطنية ، ومن ثم تظهر زعامات تتولى مسئولية الحكم الوطني بعد خروج الحكم لأجنبي أو تباشير برنامجا اصلاحيا وطنيا بعد اجلاء الاحتلال الخارجي .

وهنا نناقش ماهية حركة محمد أحمد من خلال تفسيرنا لمفهوم السورة ومعنى السلطة الشرعية والخروج عليها ، وماذا تعنى الفورات أو الدعوات الدينية ، وأخيرا ماذا يقصد بمعبر الحركة الوطنية . فنقول ان حركة محمد أحمد ثورة بكل ما تعنى الكلمة أى أنها سعت الى احداث تغييرات فى الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى السودان بل وامتداد هذه التغييرات الى بقية العالم الاسلامى .

وحقيقة انطلقت حركة محمد أحمد من منطلق دينى شأنها فى ذلك شأن الحركات المماثلة والنسب فيها سواء كانت الدعوة الوهابية فى نجد والدعوة السنوسية فى برقة ، وذلك لأن الدين الاسلامى وليس العلم الحديث كان محور ثقافة الناس فى المجتمعات الاسلامية ، ومن ثم فهو المعيار لسلوك الناس فى حياتهم اليومية أفرادا وجماعات ، جماهير وحكاما ، ولم تكن الوطنية بمفهومها الحديث قد صارت فكرة مقبولة نسبق العامل الدينى عند الناس ، كما لم تكن القومية ذات وجود فى أفكار العرب ملا ، الذين ظلوا ينظرون الى الأتراك كأخونهم فى الاسلام وحتى ضيق العرب بمظالم الحكم التركى لم يوجه للنخلص من الحكم التركى المسلم بفدر اتجساهه للنخلص من الظلم ومسببيه .

وإذا كانت حركة محمد أحمد قد وصفت بالخروج على السلطة الشرعية، ففي هذا القول جانب من الصواب كما أن فيه جانب من النجنى ، وجانب الصواب يتمثل فى أن من حق السودانيين السورة ضد الظلم الذى يقع عليهم من الحكام أيا كانت هويتهم ، وأما الجانب الآخر فلم يكن السودانيون أنفسهم ينظرون الى الحكم المصرى التركى قبل السورة بأنه حكم أجنبى دخيل ، ولم يكونوا يعترضون على اعتبار ذلك الحكم سلطة شرعية ، بل انه حتى أثناء الثورة وحتى استرجاع السودان ظلت مجموعات من الفبائل السودانية تعتبر الحكم المصرى التركى سلطة شرعية وليست سلطة مغتصبة أو سلطة احتلال أجنبى . ولعل مرد ذلك الى طبيعة الارتباط بين نسعى وادى النيل فى شماله وجنوبه من ناحية والى تأثير العامل الدينى وغياب الفكرة الوطنية من ناحية أخرى .

ولذلك كانت الرغبة التى عبر عنها السودانيون فى بداية حركتهم هى التخلص من الظلم الواقع عليهم حتى ولو بالتخلص من الحكام المتسببين فيه ، وليس التخلص من الحكم نفسه بل من رجاله ، كما كان الحال فى السورة العربية فى القطر المصرى حيث طالب العربايون بازالة الظلم الواقع على المصريين

من الحكم التركي ، وحقيقة تطور الأمر فيما بعد أنشاء الأحداث فطالب
السودانيون بزعامة محمد أحمد بالتخلص من الحكم التركي المتخذ من مصر
قاعدة له بعد أن حاول ذلك الحكم التمسك بسياسته القديمة وعدم فهم الأمانى
السودانية فى العيش فى ظل حكم اسلامى عادل الى جازاب الاسعانة بأجانب
غير مسلمين فى حكم شعب مسلم ، ونفس الشئ طالب به العربايون بعد أن
أعيتهم الحيل من أن يصلح الحكام من سياستهم لصالح المحكومين أبناء الشعب
المصرى ، وبعد أن رأوا استنجد الحاكَم التركي المسلم - الحديوى محمد توفيق -
بالسلطات العسكرية الانجليزية واحتماه بها وهى سلطات نخالف فى الدين
غالبية أبناء الشعب المصرى العظمى وينفر المسلمون من استعداد غير المسلمين
على المسلمين .

ومن هنا يمكن القول بأن السودانيين لم ينظروا الى الحكم التركى على
أنه حكم أجنبى ، بل نظروا اليه باعتباره حكما اسلاميا انحرف عن أصول
الحكم كما حدده ائدين الاسلامى ، وأنهم لم يعترضوا على أن يحكمهم أترك
 طالما كان الاسلام مرعيا فى التعامل مع أبناء البلاد ، وليس فى هذا الموقف
غرامة ، فقد كان ذلك الموقف سائدا عند كل الشعوب العربية الخاضعة للحكم
التركى ، ولم يكن مفهوم الوطنية أو القومية العربية معروفا لدى تلك
الشعوب .

كما يمكن القول بأن حركة محمد أحمد لم تنطلق من منطلق سياسى ،
بل انطلقت من منطلق دينى حيث نظر الى سلوك الناس العادى فى حياتهم
فوجد منها ما يخرج بهم عن الاسلام الحق كما حددته وثائفه الأولى القرآن
الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ونظر الى سلوك الحكام فى التعامل مع الناس
فوجد فيه ظلما ياباه الاسلام ، ومن هنا نادى بالرجوع الى جوهر الدين
الاسلامى ليتخلص الناس من كل سلوك يتنافى مع تعاليم الاسلام الحقة ،
وليحكم رجال الحكومة بما حدده الدين الاسلامى من أحكام وقواعد وأولها
رفع الظلم الذى يمارسونه ضد المحكومين وليسنا نبألغ اذا قلنا ان معيار
العدل الاسلامى كان المعيار الذى يقاس به الحكم لمعرفة ان كان حكما صالحا
أو حكما ظالما . . وهذا هو المفهوم السائد آنذاك فى البلاد الاسلامية .

ومن كل ما تقدم نجد أن حركة محمد أحمد لم تكن لنجد تبريرا لقيامها
لولا الظروف التى عاشها السودانيون تحت الحكم التركى منذ وحدة وادى
النيل ، وهى ظروف مست كل حياة السودانيين الدينية والاجتماعية
والسياسية والاقتصادية ، ولعل تولية منصب حكمادارية السودان منذ عهد

محمد علي حتى ثورة محمد أحمد من قبل حكام أنراك - ولم يكن من بينهم مصري واحد أو سوداني واحد - هو الذي جعلني أذكر تعبیر الحكم التركي وأعتبر ذلك الحكم امتدادا للحكم التركي في الولايات العربية حيث لم ينولي من أبنائها ولاه - باشموا - ولم يكن السودان رغم وجوده في وحدة مع مصر ليخرج عن هذه القاعدة ، حيث كانت تحكم مصر أسرة تركية هي أسرة محمد علي .

وانطلاقا من هذه الحقائق فان الظروف والأحوال التي عاشها السودانيون تحت هذا الحكم التركي - رغم ما له من إيجابيات - كانت كافية لنجاح حركة محمد أحمد وانتشارها بين معظم أبناء الشعب السوداني ، ولو حافظ خلفاء المهدي على مبادئ تلك الحركة لظلت مشتتة بين كافة أبناء هذا الشعب العربي المسلم ، ولسنا هنا في مجال الحديث تفصيلا عن أسباب الثورة المهدية وأحداثها ، بل اهتمامنا ينصب في المقام الأول على دور التدخل الأجنبي في قيام تلك الثورة بل وفي سير أحداثها حتى الوصول الى نتائجها المعروفة .

التدخل الأجنبي في السودان

كانت الثورة المهدية - كأسلوب لتنفيذ مبادئ محمد أحمد - خروجاً طبيعياً على السلطة الشرعية أي أنها كانت إجراءً منتظراً بسبب الأحداث التي مرت بالسودان في السنوات السابقة لقيامها وبصفة خاصة منذ عهد محمد سعيد والحديوى اسماعيل . وخاصة منذ تدفق الأجانب على السودان في ظل الامتيازات الأجنبية وفي عجلة من الباشوات حكام مصر ، حتى اننا ندقق مع ما قاله اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطانى في استانبول في برقيته الى وزير الخارجية البريطانية لورد جرايفيل في ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ م من أنه مهما تكن هناك عوامل دينية حركت الثورة المهدية فان قوة محمد أحمد الرئيسية استندت الى ما كان يشعر به السودانيون من بؤس ويأس (١) .

وهذا البؤس واليأس الذى أشار اليه اللورد دوفرين كان منبعه الاصيل ، وان لم يشر اليه دوفرين ، التدخل الأجنبي في كل من مصر والسودان ، بل وحكم بعض الأوروبيين لمديريات السودان بأسلوب عنيف ، باسم الحديوى اسماعيل والحديوى توفيق اللذان كانا مسلوبى الإرادة أمام الضغط الأوروبى ، ومن هنا وجدنا محمد أحمد الذى كان يتنبع أدوار الحوادث في مصر منذ بدايتها ويعلم أن الثورة العربية ترمى الى اخراج الأجانب من مصر فبدأ بمكر هو أيضاً في اخراج الأجانب من السودان (٢) .

وحتى تنضج خطورة دور التدخل الأجنبي في ثورة محمد أحمد نجد من المفيد الإشارة الى الأسباب الحقيقية والكاملة للثورة ، فيذكر أحمد شفيق باشا أنه بعد استدعاء عبد القادر حلمى من السودان علمنا منه أن أهم أسباب قيام الأهالى ضد الحكومة هي :

١ - حق البعارة بجار الرفيق ومن أهل البروة ومسموعى الكنة بين

Hamilton : The Anglo Egyptian Sudan from within, P 67.

(١)

(٢) أحمد شفيق باشا - مذكراتى في نصف قرن ج ١ ص ٢٦٤ .

القبائل على الحكومة من صرامتها فى تنفيذ أوامر منع تجارة الرقيق وفسونها عليهم حتى نضب معينهم .

٢ - سوء ادارة الحكام وغلطة المفسدين لأوامرهم من رجال الباشبوزق واخذهم الرشوة .

٣ - شهرة محمد أحمد المهدي بالصلاح والتقوى وما كان يوهم به من انصالة بالنبي فى ملامه وبأنه هو المهدي المنظر(٣) .

٤ - ويضيف هولت Holt سببا رابعا هو المحاباة التى أظهرتها حكمدارية السودان نحو قبيلة الشائقية وطائفة الحنمية التى أوجدت الغيرة لدى الجماعات الدينية والاجتماعية الأخرى(٤) .

وإذا استعرضنا تلك الأسباب نجد التدخل الأجنبى دافعا أساسيا لنزوة محمد أحمد ، ومن مظاهر التدخل تدفق الأجانب من مغامرين ومبشرين ونجار وغيرهم الى السودان منذ عهد محمد سعيد ، كما أن من مظاهر التدخل الأجنبى فى السودان فرض الغاء تجارة الرقيق وبحريير الرقوى المملوك للسودانيين ، وكذلك نولى الأوروبين حكم أقاليم السودان بل وحكمداربه السودان ذاتها .

تدفق الأجانب على السودان :

شهد السودان مثل مصر فى عهد ولاية محمد سعيد بن محمد على للباشوية المصرية تدفقا كبيرا للأجانب مما يعطى مزيدا من التأكيد على وحدة وادى النيل بأن ما يصيب مصر يصيب السودان ، فإذا كان التدفق للأجانب على مصر فاق كل حد حنى وصفه القنصل الفرنسى فى مصر آنذاك ساباتييه Sabatet بأن الأجانب تدفقوا على مصر كأنها كاليفورنيا الجديدة ، لم يسلم السودان من تدفق الأحناب فى ظل سياسة الانفتاح غير الواعية التى أراد بها محمد سعيد أن يعوض سنوات الانغلاق التى عاشتها مصر والسودان فى عهد عباس باشا الأول ، ومن ثم طهر فى السودان مغامرون ومبشرون وتجار ومستكشفون أوروبيون ، سن الطليعى أن يكون ولاهم لأوطانهم داعما لاتباع موافق أضرت بالسودان .

(٣) نفس المصدر ج ١ ص ٢٦٥ .

Holt : The Mahdist State in the Sudan, P. 24.

(٤)

وكان محمد سعيد بنق بالأجانب نقّة مطلقة مع ضعف فى ارادته وفقره فى العزم والحزم ، بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأيا أو يرد لهم طلبا ، وقد اتخذ منهم بطانته وموضع سره ، فانفتحت فى كيان مصر - والسودان - ثغرات التدخل الأجنبى ، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس ، والاستئذانة من البيوت المالية^(٥) . ولا شك أن تلك السياسة غير واعية استغلها الأجانب لمصلحتهم ومصلحة بلادهم حتى صاروا يتمتعون بحقوق وامتيازات حرم منها أبناء البلاد أنفسهم سواء فى مصر أو السودان .

وقد تأكدت الامتيازات الأجنبية منذ نسوية المسألة المصرية فى ١٨٤٠م فصارت للقناصل سلطات أمام الباشوية غير الواعية ضعفت أمامها مباشرة حقوق السيادة الداخلية لتلك الباشوية وقامت المحاكم القنصلية التى أوجدتها الامتيازات الأجنبية بنظر الدعاوى التى يقيمها أجانب على الحكومة ذاتها وإصدار أحكام أزهقت الحزنة المصرية بالتعويضات الجسيمة وإرباك مالية البلاد ، رغم أن تلك المحاكم وجدت أصلا للفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الرعايا الأجانب .

وقد استفحل نفوذ القناصل فى السودان حتى صاروا يؤازرون تجارة العاج وبجارة الرقيق بل والمشاركة فيها مشاركة كاملة جريا وراء الربح الوفير وفى ظل حماية الامتيازات الأجنبية ، حتى رأينا المحطات المسلحة التى أقامها المغامرون الأوروبيون فى أنحاء السودان تحت حماية فناصل دولهم تلك المحطات التى كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق ، واغتصب هؤلاء السلطة تدريجيا من حكومة الخرطوم فى أصفاع شاسعة من السودان^(٦) . مستغلين بعد المسافة بين القاهرة والسودان وانسغال الباشوات فى القاهرة بالمحافظة على استقلالهم الداخلى أمام محاولات الدولة العثمانية للانقاص من هذا الاستقلال ، الى جانب ضعف حكمدارية الخرطوم وافتقار السودان الى الموظفين الأكفاء من أبنائه أو من أبناء مصر .

ويعتبر النشاط الفصلى فى السودان الذى بدأ تواجهه أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر مسئولا عما أصاب أمور السودان من اضطراب ومسئولا عن انشغال كل مراسيم الإصلاح التى سعى بإصدارها كل من سعيد باشا

(٥) عبد الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل ح ١ ص ٤٨ .
(٦) د . محمد فؤاد سكرى . مصر والسودان ١٩٠٠ ص ٥٩ .

والخديوى اسماعيل الى ترقية احوال السودانين ، وقد بدأ القناصل الانجليز يتوافدون على السودان منذ عام ١٨٤٩ م ، وتوافد قناصل النمسا منذ عام ١٨٥٠ م ، وقناصل فرنسا عام ١٨٥٢ م ، وقناصل سردينيا فى نفس العام ، وقناصل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٦ م وقد شجع هؤلاء القناصل مواطنيهم على القدوم الى الخرطوم ، حتى ازداد عددهم من خمسة أفراد عام ١٨٤٧ الى ٢٥ عام ١٨٦٠ م .

وكان هؤلاء الأوروبيون يعيشون حياة لم يألها السودانين ، حيث تعددت بينهم حالات الطلاق ، وشاعت فيهم عادة زواج المتعة والزواج المختلط ، وأهملوا أولادهم ، وانصرفوا الى جمع الأموال بكل وسيلة مشروعة وغير مشروعة ، فانغمسوا فى تجارة العاج وفى تجارة الرقيق ، والسعى للحصول على منصب قنصل لاحدى الدول الأوروبية ذات المطامع فى السودان ، وقد استفاد هؤلاء المغامرون من فتح النيل الأبيض للملاحة فى التوغل فى أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوبات .

وكان التجار الأوروبيون يصطدمون بالاحتكار الحكومى للتجارة فى السودان ، ومن ثم كانوا يلجئون الى قناصلهم يشكون من وقوف الحكمدارية أمام نشاطهم غير المشروع ، وكثيرا ما كانت شكواهم تصل للبasha فى القاهرة الذى يضطر تحت ضغط النفوذ الأوروبى الى استبدال حكمدار بآخر ، فيأتى الحكمدار الجديد متخذاً سياسة ضعيفة نحو التجار الأجانب ويطلق يدهم فى البلاد ليفعلوا ما يحلو لهم حتى أصبحوا ذوى نفوذ عظيم أينما ذهبوا وخاصة فى الأصقاع الجنوبية (٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أن نفوذ الأجانب يقوى فى السودان فى أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم بخلاف سياسة جده معهم ، فتحاترتهم توسعت وقنصلياتهم أنشئت ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم فى عهده (٨) ، وزاد هذا النفوذ فى القوة فى عهد محمد سعيد حتى استسلمت الحكومة لنفوذ الأجانب فى مصر والسودان ، وزاد هذا الاستسلام فى عهد الخديوى اسماعيل بتعيين موظفين أوروبيين على رأس مديريات السودان الذين ساعدوا على سواد النفوذ الأجنبى فى كل صوره وأشكاله .

(٧) ضراد صالح ضراد : تاريخ السودان الحديث ص ٦٨

(٨) د . مكى شيكة . السودان عبر العرون ص ١٢٧ .

ولم يكن التجار الأجانب هم وحدهم الذين عملوا في السودان في ظل الامتيازات الأجنبية ، بل قام المغامرون بتأييد من دولهم بكشف أجزاء كبيرة من السودان وملحقاته تحت شعار كشف منابع النيل ، فنسمع عن الدكتور بالجرينو ماتوتشي Pellegrino Matteucci والملازم ألونسو ماريا ماساري Alfonso Maria Massari الإيطاليان اللذان قطعاً القارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب مبتدئين من سواكن باتجاه الغرب حتى النيجر ، ونسمع عن جوسناف ناختنجال Gustaf Nakhtingal الذي قام من تشاد إلى دارو وكردفان بالقاهرة بطريق النيل بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٣ م .

وكان هؤلاء المستكشفين وغيرهم أدوات للاستعمار حيث أدوا إلى بسط نفوذ الدول الأوروبية في المناطق التي يتم اكتشافها . وقد أخذت عملية كشف نهر النيل وهضبة البحيرات اهتماما خاصا فظهر مستكشفون مؤيدون من انجلترا لكشف هذه المنطقة ، من هؤلاء سيك Speak وزميله برون Birton وجرانث Grant وجون باتريك John Patrick الذين كلفوا من الجمعية الجغرافية الملكية في لندن بكشف منابع نهر النيل خلال الأعوام من ١٨٥٧ إلى ١٨٦٣ م ، وقد استطاعوا اكتشاف بحيرة فيكتوريا وأوغندا وسلاسل ريبون عند خروج نهر النيل من البحيرة ، كما اتصلوا بملك بوجندا .

كما ساهم الانجليزي صمويل بيكر Samuel Baker في كشف هضبة البحيرات حيث تقابل مع سيك في غندكرو عام ١٨٦٣ م ، وكان بيكر قد اكتشف في طريقه في النيل الأبيض بحر الغزال حتى لادو ثم اكتشف بحيرة البرب عام ١٨٦٤ بمعاونة ملك أونورو ، وساهد السلال الذي يقع في طريق البحيرة الشمالي ، وقد سماه بيكر شلال مارشيزون نسبة إلى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية (٩) .

ورغم أن هؤلاء المستكشفين قد أوضحوا للعالم الخارجي الحقائق الطبيعية لأجزاء من السودان وملحقاته إلا أن هذه الحقائق وضعت في خدمة الاستعمار بل أن المعالم المكتشفة سميت بأسماء أوروبية ، فقد رأينا إطلاق اسم الملكة الانجليزية فيكتوريا على البحيرة الكبرى المسماة « اكروي » واسم ماشيزون وربون على السلاسل واسم ادوارد على بحيرة أخرى ، وعندما كشف بيكر

(٩) د راب السيخ . أفريقيا في العلاقات الدولية ص ٩٢ .

ومعه سميك وجرانت فى مارس ١٨٦٤ م بحيرة نالة أطلقوا عليها اسم بحيرة البرت نسبة للأمير البرت زوج ملكة انجلترا (١٠) .

وكانت البعثات التبشيرية هى الأداة النائية للاستعمار الأوروبى ليس فى السودان فقط بل فى كل أنحاء العالم غير الأوروبى وخاصة العالم الإسلامى وبقية الشعوب الوثنية فى أفريقيا وآسيا ، ويوضح جورج برناردشو George Bernard Shaw الكاتب الأيرلندى الساخر استقلال الانجليز للبعثات التبشيرية لتحقيق مطامع استعمارية ، فيذكر فى كتابه رجل الاقدار Man of Destiny أن الرجل الانجليزى يعتبر نفسه بطلا للحرية والاستقلال ، وعندما يريد سوقا جديدة لمنتجات مانسستر فانه يرسل بعثة تبشيرية لتعلم سكان المستعمرات مبادئ السلام ، وعندما يقتل السكان أفراد البعثة يحمل الانجليزى السلاح دفاعا عن المسيحية ويسنولى على البلاد كتعويض من عند الله لأن الانجليزى - كما يذكر تريل IIII - يعتقد أن لديه أمانة أوحى اليه بها من أعلى ليبشر بمبادئ الحكم الصالح لجميع الأجناس السى لم تستطع تحقيق هذا الحكم (١١) .

وكانت بداية النشاط التبشيرى فى السودان قد بدأت فى عهد محمد على حين بدأ التبشير الكاثوليكي وكان أول من شجع على ذلك فى وادى النيل الرحالة التشيكي بالمى عام ١٨٣٥ م حينما زار السودان وكتب كتابا يشجع أوروبا على نشر المسيحية فى السودان قبل أن ينتشر الإسلام فى الأجزاء التى لم يدخلها من قبل وخاصة فى الجنوب وفى جبال النوبة ، فوصلت بعثات من الرهبان والراهبات الى هناك حيث استمر نشاطهم حتى قيام الدورة المهدية فأقفلت هذه البعثات التبشيرية (١٢) .

الغاء الرق :

اعتبر المؤرخون الغاء الرق من أسباب النورة المهدية ، اذ كانت التجارة بالرقيق فى يد الأقوياء ، وكان الملوك والحكام والأعيان وأرباب الأمر والعمد ورؤساء العشائر يستخدمون الأرقاء فى منازلهم وكجند لهم ، فحرمان التجار

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ج ١ ص ١٠٨ .

Trail, H.D. : England, Egypt and the Sudan (1900). (١١)

(١٢) صرار صالح : المرجع السابق ص ٦٨ .

من مكاسبهم والكبراء من شيء يعدونه من ضروريات حياتهم أدى الى الغضب والانتقاض على الذين منعوا بيع الرقيق ، وعد هذا المنع ظلما لأنهم شعروا بأنهم فقدوا ركنا أساسيا فى بناء حياتهم^(١٣) ، أى أن محاولات حكمادارية الحرطوم القضاء على الرق ضربت فى الصميم مصدرا هاما للثروة وأساسا للاقتصاد العائلى والملكى للسودانيين^(١٤) فما بالك اذا جاء هذا الالغاء بالحديد والنار .

وماذا يعنى الغاء الرق ؟ يعنى ابطال الاجار بالرقيق ، كما يعنى تحرير الرقيق المملوك لأحرار ، اذن فهما شقان متلازمان اذا أريد للعملية أن تتم بكاملها ، ومن ثم فان الدعوة الى الغاء الرق يجب أن يشمل الناحيتين ، كما أن الالغاء يجب تنفيذه بالتدريج اذا أريد للعملية أن تتم على الوجه الأحسن ، لأن العملية ليست سهلة بل تواجهها صعوبات كبيرة .

فالقضاء على الرق يتطلب القضاء على معارضة « الجلابة » الذين يفنصون الرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل انارة الأفريقية ، والقضاء على مغاومة زعماء القبائل الذين كانوا يتحدون من هذه العملية وسيلة لمرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفرادا يبيعونهم للمعمرين الأوروبيين أو النجار من غير الأوروبيين^(١٥) ، كما أن القضاء على الرق يتطلب كذلك معالجة اعراء الربح النجارى الناجم عن بيع وشراء الرقيق وعن نقله بل وعن استخدامه فى الانتاج أو الخدمات .

ومن عجب أن نرى انجلترا صاحبة أكبر ربح تجارى من تجارة الرقيق تخرج منها أول دعوة لالغاء الرق سرعان ما استجابت لها الحكومة البريطانية لأنها قدرت أنه سيكون لها دور كبير فى هذه العملية يمكنها من فرض سيطرتها على أجزاء كثيرة من أفريقيا وفرض سيطرتها على البحار ، فتعرض المعاهدات على البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية فى أفريقيا بل وفى العالم العربى بحجة مكافحة الرق ، وتعقد الاتفاقيات مسح الدول الأوروبية تعطى لبريطانيا الحق فى تفتيش سفن هذه الدول بدعوى التأكد من تنفيذ هذه السفن لسياسة الالغاء وعدم نقلها رقيقا من أفريقيا .

(١٣) عيد الله حسين السودان من الماريج القديم الى رحلة البعثة المصرية ج ١ ص ١٨٢

(١٤) نوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ح ٣ ص ١٠٩ .

(١٥) د. رامت الشيع أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ٦٩

وتمشيا مع ذلك بننت الباشوية المصرية منذ عهد محمد على سياسة الغاء الرق في مصر والسودان مسايرة للسياسة البريطانية بما يعطى بابا للتدخل الأجنبى فى وادى النيل ، فنرى محمد على يصدر قرارا بعدم بيع الرقيق فى السودان لأن البيع ينير تآثرة الافرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد ، فاياكم - يقصد حكمدار السودان - وبيعهم ، فلو فعلتم ذلك لما قبلنا منكم أى عذر ، واذا كنتم قد بعتم أحدهم قبل صدور أمرنا هذا عليكم أن تعملوا على استرداده ولا بد من تعيين عقوبة صارمة لكل من يقدم على بيع أى عبد منهم (١٦) ، فنجد محمد على يضطر الى توضيح موقفه من اشاعات الأوروبيين بأنه يستجلب من السودان رقيقا للحكومة البريطانية ، فيذكر أنه أصدر أوامره بمنع الاتجار فى الرقيق أو صيده أو امتلاكه فى السودان ، ولكن قد يحدث عصيان من بعض القبائل الزنجية - فى الجنوب - أو تعد من قبيلة على الأخرى وتزحف الجنود - جنود الباشوية - بالضرورة ومن أسر من الصبيان والنسوة يرد لأهله ، ومن كان فى سن الجندية يدخل فى سلكها ولا يعامل معاملة الرق ، بل يتمتعون بكامل حريتهم ولا يمنعون التزوج مثل الجنود المجنّدة من الأهلىن - المصريين - حسب اللزوم لسد النقص الموجود فى الجنود كما هو الجارى فى كل بلد ويستحقون الرتب حسب النظام العسكرى ، يقطعون مراحل التربية والتمدن الانسانية قطعاً متواصلاً ، الامر الذى يؤدى الى ازدياح الأهلىن المتمدنين (١٧) .

كما أن محمد سعيد أصدر أمراً بالغاء الجمارك بين مصر والسودان ، وأمر بايقاف التجارة فى الرقيق وصيده ، وجاء فى هذا الامر : أن مبيع وشراء الجوارى السود والعبيد الذين صار جلبهم من السودان (جنوب السودان) ودارفور صار منعه من طرفنا كلياً ، وقد صدر أمر من طرفنا فى هذا التاريخ الى المالية لأجل التحرير الى كمرك (جبرك) أسوان والى مدير جرجا واسيوط فى خصوص عدم اعطاء الرخصة للجلايين المارين عليهم بالاسرى الى مصر ، فحين تصير هذه الممنوعة معلومكم - يوجه الامر لحكمدار السودان - يلزم الدقة والاعتناء التام فى منع بيع وشراء - شراء - الجوارى

(١٦) دفاتر المحبة السنية : رسالة من محمد على الى حكمدار السودان فى • رجب

١٢٥٩ هـ .

(١٧) دفاتر المحبة السنية ، دفر رقم ١٠ من ١٧ ساريخ ٢٥ محرم ١٢٦٠ هـ من رسالة

خسرو باشا الى قنصل إنجلترا .

والعبيد ببلاد السودان سرا وجهرا ، واذا وجد جلابين بيدهم أسرى وقاصدين الجلب الى مصر يصير حصرهم وارجاعهم الى محلهم(١٨) .

ونتيجة لهذا المنع اتخذ حكامدار السودان فى عهد سعيد اجراءات مشددة لمنع الاتجار فى الرقيق أو صيده ، وكان البحارة الذين يعملون مع التجار الأوروبيين فى النيل الأبيض يحضرون معهم بعض الرقيق فأمر بضبط هؤلاء وعتق الرقيق المجلوب(١٩) ، وذلك تمشيا مع أمر المنع ومسايرة للنفوذ الانجليزى على الباشوات المصريين .

ولم تكن أوامر محمد سعيد بإلغاء الرق التى صدرت منذ عام ١٨٥٧ م متأثرا كثيرا بالأراء الغربية التى كانت ننادى بتحريم الرقيق ، بالأوامر التى تجد مجالا لتطبيقها لأن الرق كان متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى من الأزمنة القديمة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ندفع المغامرون الأوروبيون من « حثالة القوم » على السودان الذين كانوا يهتمون فقط بالوصول الى الغنى السريع ، فتأجروا فى الرقيق وغسل بعضهم كقناصل للدول الأوروبية ليتمتعوا بالامتيازات الأجنبية دون أن تسرى عليهم قرارات الباشوية المصرية أو تعليمات حكامدارى السودان .

وقد شارك هؤلاء الأجانب فى تجارة الرقيق وتعددت جنسياتهم ، وصارت هناك بالخرطوم سبعة بيوت أو شركات أجنبية تعمل فى التجارة وهى أربع شركات لفرنسيين ، واثنان لانجليز وواحدة ايطالية ، استمرت تعمل فى تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٢ م عندما بدأت فى التحلى عن العمل بهذه التجارة للتجار العرب الذين كانوا منافسين أقوياء . وكانت تجارة الرقيق قد تعقدت لأنقنصليات الدول الأوروبية كانت تعمل فى الخرطوم جاهدة لمراقبة كل قانون يحرم على رعاياها الاتجار فيما يريدون ، ومن الغريب أن معظم هؤلاء القناصل وغيرهم كانوا يتأجرون فى الرقيق(٢٠) ومن الغريب أيضا أن تتدخل القنصلية البريطانية لحماية التجار الانجليز الذين يعملون فى تجارة الرقيق بالسودان رغم أن انجلترا كانت وراء حملة الغناء الرق

(١٨) دعائر الحية السنية ، دفتر رقم ٧٢١ لقيد الأوامر واللوائح بديوان الحديوى ، مكانة رقم ١٠ صفحة ١٣ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٨٢١ هـ .
 (١٩) د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٤٠ .
 (٢٠) ضرار صالح : المرحع السابق ص ٧٤ .

ليس في السودان فقط بل وفي المسالم كله . فوجد الحكومة البريطانية نحى تاجر الرقيق المالى المولد البريطانى الجنسية ديونو Debono عندما انهمته حكمدارية السودان بالاتجار فى الرقيق عام ١٨٦٢ م بحجة أنه لا يوجد أدلة كافية ضده (٢١) .

وفى عهد الحديوى اسماعيل اتخذ التدخل الأجنبى موقفا آخر ضد تجارة الرقيق ، موقف يتضح فيه التناقض ، اذ فى الوقت الذى ترغم فيه الحديوية من جانب انجلترا على التوقيع على معاهدة لالغاء الرق يتصرف الفناصل والموظفون والتجار الأوروبيون فى ظل الحماية - حماية الامتيازات الأجنبية - فيساعدون سواء بأنفسهم أو بواسطة غيرهم من التجار العرب على استمرار صيد الرقيق والاتجار فيه .

لم يكن الحديوى اسماعيل بأقل من سعيد باشا حماسة لمقاومة تجارة الرقيق فى امسودان وقد بذل جهودا مخصصة للقضاء على الرق بالتعاون مع القوى الأوروبية ، وعلى هذا فان رعبته فى استكمال وحدة وادى النيل بفتح أقاليمه السودانية الغربية والجنوبية ارتبطت برغبته فى القضاء على الرق ، وكلا الرغبتين اربطتا معا باستخدام أعداد متزايدة من الأوروبيين المسيحيين فى السودان ، وكان صمويل بيكر Samuel White Baker أشهر من حقق للحديوى اسماعيل رغباته هذه (٢٢) .

ونتيجة لحب الحكومة البريطانية أصدر الحديوى اسماعيل فى مارس ١٨٦٥ م ما عرف باسم البرنامج المفصل لمكافحة السرق والنخاسة فى السودان ، الذى فرض رقابة شديدة على نشاط الجلابين والتجار فى النيل الأبيض الذين يستخدمون أسلحة نارية فى استمرار نشاطهم ، ويدعو البرنامج قناصل الدول الأوروبية بالخرطوم يرفع حمايتهم عن نجار الرقيق مهما كانت جنسياتهم من العرب أو الأوروبيين ، ولعل استخدام السير صمويل بيكر عام ١٨٦٩ م ثم الكولونيل غوردون عام ١٨٧٣ فى مديرية خط الاستواء ثم عقد معاهدة الغاء الرق بين مصر وبريطانيا عام ١٨٧٧ م كلها دلائل على أن الحديوى اسماعيل يرغب حقيقة فى القضاء على السرق والنخاسة (٢٣) .

(٢١) د . محمد مؤاد شكرى مصر والسودان ص ٨٥ .
R.D. Collins and R.L. Tignor . Egypt and The Sudan, P. 72. (٢٢)

(٢٣) د . محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٢٢ .

كما أن الحديوى اسماعيل أقر مسألة شراء الزرائب من بجار الرقيق على طول النيل الأبيض ، وبضغط من قناصل الدول في الخرطوم أجبر التجار من رعايا الدول الأوروبية على بيع زرائبهم للحكومة ، وشجع اسماعيل سياسة شراء الزرائب من التجار ، وبلغ ما دفعته الحكومة في ذلك زمن جعفر باشا مظهر حكمدار السودان (من ١٨٦٦ الى ١٨٧١ م) ما يربو على المائة ألف جنيه (٢٤) ، ونتيجة لهذه الاجراءات الى جانب حظر توريد الأسلحة والذخائر الى أصحاب الزرائب انتقل نشاط النجار الأجانب وغير الأجانب لممارسة تجارة الرقيق الى بحر الغزال ونهر السوبات والى أعلى النيل مما استدعى من اسماعيل الى متابعة نشاط هؤلاء بضم تلك الأقاليم الى بقية القطر السودانى ، ومن هنا جاء استخدامه للسير صمويل بيكر ثم من بعده للكولونيل غوردون .

واستند اسماعيل فى استخدامه لصمويل بيكر الى أنه يعرف جهات النيل العليا وأنه شارك فى كشف منابع النهر وارتبط اسمه باكتشاف بحيرة البرت ، وقد استناب اسماعيل فى استخدام بيكر الى رغبة ولى عهد بريطانيا الذى حضر حفل افتتاح قناة السويس ، ومن ثم حدد اسماعيل لبيكر مهمته فى تخليص القبائل القاطنة فى حوض نهر النيل من الهمجية السائدة بينها ، واقامة حكومة ووضع قوانين والعمل على استتباب الأمن فى تلك النواحي ، وتحقيق ما تفرضه الشرائع الانسانية من القضاء على الرق والغائبين بهذه العملية المنتشرين بكثرة فى تلك النواحي ، ونيسير التجارة المشروعة بفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة فى خط الاستواء . وقد ظلت مهمة بيكر سارية من عام ١٨٧٠ م حتى استقالته عام ١٨٧٣ م .

واذا كان صمويل بيكر قد نجح فى جعل الجزء الأكبر من حوض النيل تحت حكومة الحديوى ، فانه فشل فى اقامة حكم مستقر ثابت ودائم ، ذلك أنه استخدم الشدة ضد زعماء القبائل واستولى على ممتلكاتهم من أغذية وأبقار بالقوة ، وانتقل نشاط تجار الرقيق بعيدا عن مراكزه العسكرية الثلاث التى أقامها ، ومن ثم فان نجاحه كان ضئيلا جدا خاصة اذا قيس بالتكاليف الباهظة التى دفعت له نظير مرتبه السنوى والبواخر التى أعطيت له لتكون تحت تصرفه دون أن يستطيع الوصول بقواته الى البحيرات الاستوائية ، ثم

عاد بعد ذلك الى وطنه مخلفا وراءه اسناء عاما من المواطنين بسبب سياسته (٢٥) .

وبعد انتهاء مهمة صمويل بيكر استجاب الحديوى اسماعيل لصيحة الانجليز باستخدام الكولوسل شارلس غوردن Gordon فحل بذلك مدير انجليزى محل مدير انجليزى عام ١٨٧٤ م فى منطقة ذات أهمية كبيرة لمصر والسودان معا وهى مديريةى خط الاستواء الى بها منابع نهر النيل الدائمة ، مما يوحى بوجود مخطط انجليزى يستهدف فى النهاية السيطرة على تلك المناطق وبالنسبة اخضاع مصر والسودان للنفوذ البريطانى ، ومن القريب أن نجد الحديوى اسماعيل يعطى غوردون سلطات كبيرة ، فرغم أنه كان يشغل منصب مدير مديريةى خط الاسنواء الا أنه لم يخضع لسلطة حكمदार عموم السودان بل اطلقت يده فى الجزء الجنوبى من السودان ، وأعم عليه الحديوى عام ١٨٧٥ م برتبة العريق فصار يعرف باسم غوردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حكمदार السودان ، وكل هذا بسعى السياسة الانجليزية وتديرها (٢٦) .

وسرعان ما عمل غوردون على تنفيذ مهمته فى جنوب السودان ، حتى قبل الوصول الى مقر مديريةى خط الاسنواء وهى مدينة عندكرو ، اد أصدر أثناء وجوده فى الخرطوم قرارا بتاريخ ١٧ مارس ١٧٧٤ م يقضى بان يحكم حكمدارية السودان تجارة العاج باعتبار أن هذه التجارة كانت الستار الذى يختفى وراءه نجار الرقيق ، كما يعضى القرار بعدم السماح لأى فرد من دخول مديريةى خط الاستواء - مركز تجارة كل من العاج والرقيق - الا بعد الحصول على نصريح من الحكمدارية بالخرطوم أو من المديرية - أعنى مديريةى خط الاستواء - ، وقد أدى هذا القرار الى الاضرار بالتجارة المشروعة اذ صار الشك قائما فى كل راغب لدخول مديريةى خط الاسنواء بأنه تاجر رقيق ، مما تسبب فى تعطيل الملاحة فى النيل الأبيض ، وتعطيل نشاط التجارة سواء كانوا من نجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة ، مما تسبب فى زيادة ندمر السودانين من الحكومة التى صاروا ينهرون كل فرصة لمقاومتها ، ويعملون لفويض أركانها ، وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذبن آروا محمد أحمد المهدي وأشعلوا السورة فى السودان (٢٧) .

(٢٥) صرار صالح . المرجع السابق ص ٧٩ .

(٢٦) عبد الرحمن الرادى : المرجع السابق ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢٧) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٢٤ .

وحفيفة نجع غوردون في تثبيت الأمن في ربوع مديرية خط الاستواء وفي مطاردة تجار الرقيق ولكن مما لا شك فيه أن غوردون تسبب في ضياع أوغنده التي كانت تنظر شمالا في ارتباطها بالعالم الخارجى ، إذ أنه ساعد الملك أمتيسا على الاستقلال بأوغنده التي أضحت تتجه شرقا نحو كينيا وشرق أفريقيا وانقطع اتصالها بمجرى النيل (٢٨) . وغنى عن البيان أن غوردون لم يكن يبغى من استغلال أوغنده دفاعا عن مصلحتها ، بل كان ما يبغى أن تكون بعيدة عن الارتباط بمصر والسودان حتى تصير بعدد لقمة سائفة لانجلترا ، وقد بسطت فعلا حمايتها عليها بعد فصل السودان (٢٩) .

وعندما صار غوردون حكامدارا لعموم السودان ، ونقل مقر عمله من غندكرو الى الخرطوم اقترح لمعالجة مسألة الرق في السودان مشروعا يقضى باعتراف الحكومة بتملك الرقيق الحالى للمالكين الذين عليهم تسجيل رقيقهم في المديرية في بطاقات تحمل صفات الرقيق ، وأن تستمر الملكية للرقيق اثني عشرة سنة يصبح بعدها كل الرقيق أحرارا ، وأعطى المشروع للحكومة تحرير الرقيق قبل هذه المدة إذا ثبت اساءة المالك معاملة رقيقه ، ولكن هذا لمشروع لم تصدر به ارادة من الخديوى لأن بنوده ضمنت في مشروع كبير انتهى بمعاهدة بين مصر وانجلترا بشأن الرقيق (٣٠) .

وكان لغوردون موقف معادى من الزبير رحمت ومن ابنه سليمان ، فرغم معارضة الزبير في تنفيذ أوامر الحكمدارية باقرار الأمن في بحر الغزال وفى دارفور الا أنه احتجز في القاهرة عندما ذهب ليشكو حكمدار السودان ، وترك ابنه سليمان ليسولى الزعامة فى بحر الغزال الا أن غوردون اتخذ من سليمان موقف المتشكك فى ولائه ، واعترض على عودة الزبير الى السودان ، حاول غوردون اذلال سليمان بن الزبير مما دفع بالأخير الى رفض أوامر غوردون الذى حاربه حتى قتل سليمان على يد الايطالى جيسى فى يولية ١٨٧٥ م .

حاول غوردون تبرير مقتل سليمان بن الزبير بالقول بأن سليمان كان

(٢٨) سرار صالح المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٣٠) د . مكى شبكة : السودان عبر القرون ص ٢٠٧ .

فهمه الخاطيء هذا في أن الحكمدارية صارت هدمنا لعداء طبنه كمره من اعيان السودان وتجاره ، وفي هذا المجال نستشهد بما قاله المسيو داريل في مقدمة كتاب رسائل غوردون الى أخنه ان الحديوى اسماعيل عهد الى الكولونيل غوردون مطاردة نجار الرقيق في السودان ، ولكن المجهودات العنيفة التي بذلها ذلك الضابط الانجليزى لم يكن لها من نتيجه عمليه سوى انارة الطبقة التي كانت مصر نعمد عليها في السودان (٣٢) .

لم نكتف انجلترا بالجهود التي كان الحديوى اسماعيل يبذلها لث موظفيه في السودان للقضاء على تجارة الرقيق ، بل اسنموت في ضعفها عليه لكي يقرر انهاء الرق في مصر والسودان في وقت محدد ، وانتهت الضغوط البريطانية باسنسلام اسماعيل للتوقيع على معاهدة مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧ م تتعلق بمعالجة مسألة الرقيق . وقد نصت تلك المعاهدة على تعهد الحكومة المصرية بمنع دخول الرقيق الى الأراضي المصرية وملحقاتها ، ومعاقبة كل من يدخل رقيقا الى مصر وممتلكاتها . وعمل على تهدئة الأحوال بين القبائل السودانية الجنوبية المتقاتلة حول الاسنيلاء على الرقيق وبيعه . وكان أخطر ما في المعاهدة رقم ٦ الذي أعطى للسفن الانجليزية حق التفتيش والبحث والقبض على أى مركب تكون منعاطيه تجارة الرقيق ، وكذلك يصير ضغط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق في أثناء سفرها بحلبج عدن وفي ساحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهاز التابعة لها (٣٣) .

ونص الذكرى الخاص بالغاء تجارة الرقيق الصادر بنفس تاريخ المعاهدة والموقع من قنصل عام انجلترا في مصر المسنر فيغيسان ، ومحمد شريف باشا ناظر الخارجية المصرية ، على سريان نصوص المعاهدة بحيث تنتهى مسألة الرق كاملة بشقيها التملك والتجارة في الأراضي المصرية في مدة سبعة سنوات من تاريخ المعاهدة ، وفي مدة اثني عشر سنة في جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية .

(٣١)

Gordon : The Journal of Major-General C.G. Gordon, P. XV .. XVII.

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي المرجع السابق ص ١٢٨ .

(٣٣) مجموعة الوثائق السياسية الجزء الاول . المركز الدولي لمصر والسودان وقساة

السويس . . جمعها وندم لها وعلق عليها د . راشد البراوى ، ص ٩٧ - ١٠٣ .

يشجع الاتجار فى الرقيق ، فقد ذكر أنه بموت سليمان جاءت نهاية تجارة الرقيق امتى وصفها غوردون كثير بأنها سوف تقود الى اضطرابات فى المستقبل ونتائج سيئة فيما بعد لعدم قيام حكم مناسب (٣١) . وتسبب غوردون فى

بل ان الحكومة الانجليزية ربطت بين اعترافها بامتلاك الحديوية المصرية لسواحل الصومال حتى رأس حافون فى سبتمبر ١٨٧٧ م وبين منع تجارة الرقيق فى تلك المناطق مع السماح للسفن الانجليزية بمراقبة المياه الصومالية وضبط أية سفينة تحمل رقيقاً من الموانئ الصومالية أو تلك السفن المشتبه فى القيام بهذه التجارة وتسلمها الى الجهات المختصة ، وكل ذلك فيه افتئات على سيادة مصر ومصالحها ، حتى ان عقد هذه المعاهدة لم يكن - فى رأى المؤرخين - عملاً حكيماً ، ولم يكن توجبه أية ضرورة ، وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذى أشعل نورة محمد أحمد المهدي وأدى الى ضياع السودان ، وكان من رأى غوردون نفسه أن الانجليز أرغموا الحديوى ارغاما على عقدها (٣٤) .

وقد استند غوردون على تلك المعاهدة غير العملية فى التنكيل بتجار الرقيق ، حتى أنه عندما كان يعجز عن معاقبتهم بالقتل رمياً بالرصاص فإنه كان يضربهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم وينزع عنهم ملابسهم حتى يسيروا كما كان آدم يمشى عرياناً لا يستتره شيء (٣٥) مما اضطر هؤلاء الى أن يلجئوا الى أوكارهم القديمة فى بحر الغزال وفى دارفور واشعال الثورات ضد الحكومة التى يرأسها غوردون ومن الأمور المذيرة للدهشة أنه مع شدة غوردون ضد تجار الرقيق السودانين ، فإنه كان يتخذ من الرقيق المصادر من التجار أدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه ، فيستخدم الرجال جنسودا فى جيشه ويهدى الاطفال للرحالة الأوروبيين ، بل كان يلجأ فى بعض الأحيان الى بيع النساء والاطفال خارج السودان ، وبمعنى آخر أنه أحل لنفسه ما حرمه على أهل السودان . وكل ما فعله هو أنه أبقى المنزل مشتعلاً بحيث لم يستطع رءوف باشا وعبد القادر باشا اللذين خلفاه أن يفعلوا شيئاً لاطفاء اللهب (٣٦) .

(٣٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٣٥ .

(٣٥) ضراد صالح : المرجع السابق ص ٩٤ .

F.R. Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 12.

(٣٦)

استخدام موظفين أوروبيين :

وتجلى التدخل الأجنبي فى السودان فى استخدام موظفين أوروبيين لتصريف أمور السودان • فمع العلم أن هؤلاء الموظفين عليهم محاذير أهمها :

اولا : ولاؤهم لأوطانهم قبل ولائهم للحكومة التى تستخدمهم وتعطيهم مرتباتهم •

ثانيا : أنهم أكثر تكلفة من الوطنيين على الحزاة التى تشكو من الافلاس •

ثالثا : أن وجودهم مؤقت فى وظائفهم ومن ثم يحرصون على جمع أكبر قدر من الأموال يحملونه معهم عند انتهاء مهمتهم •

رابعا : أنه باستخدامهم يحجبون الوطنيين من مصريين وسودانيين عن تولى هذه الوظائف •

خامسا : أن استخدامهم فيه إساءة الى شعور أهل البلاد المسلمين باعتبار أن هؤلاء الموظفين غير مسلمين ولا يراعون عادات وقيم المجتمع الإسلامى فى السودان •

ورغم هذه المحاذير استخدم باشوات مصر من أسرة محمد على موظفين أجانب فى السودان ، كما هو الحال فى مصر ، الى جانب الموظفين الأتراك بينما اقتصر استخدام الوطنيين من مصريين وسودانيين على الوظائف الصغيرة تحت رئاسة الموظفين الأوروبيين ، ونتيجة لهذه المحاذير ساهم وجود الموظفين الأوروبيين وسياستهم فى أداء وظائفهم بالسودان الى اشتعال الثورة فى هذا القطر ضد الحكم الذى استعان بهؤلاء الموظفين ووثق بهم •

ومن المهم القول بأن محمد على كان يدرك محاذير استخدام الأجانب كموظفين فى مصر والسودان وطالما بقيت الباشوية قوية لم يكن هناك خطر يذكر من هؤلاء الموظفين الأجانب ، الذين يبدو خطرهم واضحا عندما نصاب الباشوية بامضعف ، ومما يؤزر عنه وعن عباس أنهما لم يستخدما موظفين أوروبيين فى السودان ، بل ان سعيد نفسه الذى فتح مصر والسودان على مصراعياها أمام الأوروبيين المتدفقين المشمولين بحماية الامتيازات الأجنبية لم

بسنخدم موظفين أوروبيين في إدارة شئون السودان . .

ولكن سعيد عين موظفا أرمينيا مسيحيا مديرا للخرطوم عام ١٨٥٧ م هو أراكيل بك من جنس نوبار باشا ، وأثار تعيينه اعتراضات السودانيين الذين كانوا يتعصبون لدينهم ولا يقبلون أن يتولى الباشوية عليهم الا المسلمين ، وهذه النزعة الدينية لها أهميتها خاصة عند اندلاع الثورة المهدية (٣٧) . وكان على رأس المعارضين قبائل الشكرية ، وإن كانت تلك الاعتراضات لم تصل الى حد اندلاع ثورة عامه بسبب وفاة المدير في العام التالي . ومع ذلك فإن سابقة تعيين مديرين مسيحيين قد تأسست ، بنتائج مشنومة أمام الادارات التالية (٣٨) . . .

ارتبط استخدام الموظفين الأوروبيين في السودان بأعداد كبيرة في عهد الحديوى اسماعيل بظاهرتين الأولى استكمال وحدة وادى النيل وما يستتبعه ذلك من احتياجات في الإدارة والجيش إل وفي المغامرین الأوروبيين من المكتشفين لمنابع نهر النيل ، والظاهرة الثانية زيادة النفوذ الأجنبي في مصر . وبأنتالي في السودان نتيجة حاجة اسماعيل الى مساندة الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا لمشروعاته لتدعيم استقلاله وتوسيع هذا الاستقلال ، وحاجته الى الأموال من المصارف الأوروبية لدصرف منها على مشروعاته سواء في مصر بزيادة مساحات الأراضي المزروعة فطنا وما يستلزمه ذلك من شق الترع والقنوات واقامة القناطر وغير ذلك من أمور العمران أو مشروعاته في السودان بتوسيع القطر السوداني في الغرب والجنوب والشرق .

كان الحديوى اسماعيل حريصا على رفاهية وأمن السودانيين ، ولذلك رأيناه دائما يحرص على اصدار التعليمات للحكمداريين والمديرين بمراعاة المصلحة العامة ، وتبدو هذه التعليمات واضحة في رسالة وجهها الى حكمدار السودان موسى باشا حمدي جاء فيها : ان هذا القطر الجسيم الحق بالملكة - يقصد مصر - من قديم العهد وأصبح حقا مكتسبا لها ، فالواجب يقضى بعدم اضاءة شبر من حدوده المعينة وبما أن تعمير واصلاح الاقليم المذكور وادخاله في عداد المديرية المصرية التي هي أكر عمرانا وازدهارا ، وكذا توسيع نطاق تجارته من أقصى آمالي وأفكارى بساء عليه يلزم أن تعاملوا سكانه وقاطنيه بالعدل والحقانية وأن تبدلوا أقصى جهدكم في تزييد عمران

(٣٧) مرار صالح اترجع السابق ص ٧١ .

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 71.

(٣٨)

وتوسيع نطاق تجارته وايصاله الى غاية الكمال من جهة الأمن والاضباط العام^(٣٩) .

وهذا الحرص من جانب اسماعيل على مصلحة السودان قتل من أهميته استخدام موظفين أوروبيين مسيحيين ليست لهم خبرة بعادات وتقاليده عرب السودان المسلمين ، ومن ثم أساء هؤلاء الموظفون الى أهل السودان وبالتالي الى وحدة وادي النيل ، وقد استعان اسماعيل بموظفين من جميع الجنسيات الأوروبية تقريبا ، كان منهم انجليز وفرنسيون ودانمركيون وايطاليون وسويسريون ونمساويون وألمان وأمريكيون خلال عشر سنوات من حكمه من عام ١٨٦٩ الى عزله عام ١٨٧٩ م ، بدأت تلك الاستعانة باستخدام صمويل بيكر الانجليزى مديرا لخط الاسواء ليسنفيد منه ومن غوردون بعده فى تنفيذ قرارات منع تجارة الرقيق وصيد^(٤٠) .

بقى بيكر مديرا لخط الاستواء من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٣ م ، وخلفه فى نفس المنصب غوردون لمدة أربع سنوات أخرى من ١٨٧٣ الى ١٨٧٦ م سار أثناءها على سياسة سلفه بيكر فى مقاومة تجارة الرقيق وفى بسط سيادة الباشوية على تلك الأجزاء الجنوبية التى سارت حزا من السودان وخاصة ضم منابع النيل الدائمة فى هضبة البحيرات الى حكم الباشوية بما فيها ممالك البحيرات العظمى وان كانت وسائله - ومائل غوردون - كانت أكثر سلمية^(٤١) . وعندما غادر غوردون مديرية خط الاستواء استخلف فى خط الاستواء وكيله الضابط الأمريكى « بروب » Prout الذى كان يخدم فى الجيش المصرى ثم خلفه ابراهيم فوزى بك الذى فصله غوردون عندما صار حكامدارا لعموم السودان وأحصل معمله الدكتور ادوارد شنيتزر Edward Schnitzer وهو طبيب ألماني صاحب غوردون فى السودان واعتنق الاسلام وعرف باسم أمين بك وأخلص لمصر^(٤٢) ، وظل هناك حتى أرغم من جانب الانجليز عام ١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية التى وضع الجزء الجنوبى منها مع أوغندة عام ١٨٩٣ م تحت الحماية البريطانية .

وكان غوردون أثناء وجوده مديرا لخط الاستواء يستخدم عددا من الموظفين الأوروبيين فالى جانب بروت وشنيتزر ، فانه استخدم الايطالى رومولو Romolo Gossi الذى اسنطاع رفع العلم المصرى عند مدخل بحيرة

(٣٩) دوائر المية السيه ، دبر رم ٥٢٦ صفحة ٥٨ ، الرسالة بتاريخ ٦ سوال عام

١٢٧٩ هـ .

J. Spencer Trimingham : Islam in the Sudan, P. 9...

(٤٠)

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 73.

(٤١)

(٤٢) عبد الرحمن الرفعى : المرجع السابق ص ١٢٦ .

البرت في ١٠ ابريل ١٨٧٦ م . وشايين لونج Chailliet Longe
الضابط الأمريكي الذي كشف بحيرة كيوجاي عام ١٨٧٤ م وسماها بحيرة
ابراهيم .

لم تخل ناحية من نواحي السودان من وجود موظفين أوروبيين ، فقد
عين الحديوي اسماعيل السويسري « فرنر منزجر » Werner Munzinger
حاكما على مصوع عام ١٨٧٥ م ، وعندما نجح في الاستيلاء على اقليم بوغوص
أو ستهيت بين التاكن ومصوع كافاه اسماعيل بتعيينه حاكما على السودان
الشرقي المنسد من سواكن في الشمال الى راحيتا أو رهيطه في الجنوب بما في
ذلك اقليمي بوغوص وتاكة وذلك منذ فبراير ١٨٧٣ م . وظل في هذا المنصب
حتى قتل أثناء الحرب الحبشية المصرية عام ١٨٧٥ م (٤٣) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن منزجر هذا كان يعيش في مصوع منذ
عام ١٨٦٠ وتزوج بسيدة حبشية من أهالي البوغوص ، ثم شغل منصب
قنصل فرنسا في ذلك الثغر ، وعاون الانجليز في حربهم مع الحبشة بما له
من الدراية بأحوال البلاد ولغتها ومسالكها (٤٤) . وعندما عينه اسماعيل في
منصب حاكم السودان الشرقي أنعم عليه برتبة البكوية ثم الباشوية . وهو
الذي زين للحديوي مسألة ضم بلاد الحبشة واشترك في العمليات العسكرية
ضد الأحباش حتى قتل ، كما اشترك في قيادة هذه الحملات كذلك الكولونيل
الدانركي الأصل أرندروب Arendrupp . تلك العمليات التي شارك فيها
ضباط أمريكيون اهتموا بالتواطؤ مع الأحباش مما أدى الى خسارة الحديوي
في حربها مع الحبشة خسارة مادية وبشرية كبيرة وإن كانت الحبشة لم تحرز
مكاسب تذكر .

وفي ساحل افريقية الشرقية استخدم الحديوي اسماعيل الضباط
الاسكتلندي ماكيلوب McKillop وأنعم عليه برتبة باشوية وكلفه ضم
سواحل الصومال حتى مصب نهر جوبا وقد وصلت هذه الحملة الى بغيتها
في أكتوبر ١٨٧٥ م ، ولكنها انسحبت الى رأس حافون في ديسمبر من
نفس العام تحت ضغط بريطانيا .

وكان جنرال غوردون أول أوروبي مسيحي يشغل منصب الحاكم العام
للسودان ، وأحاط نفسه ببيئة من الموظفين الأوروبيين والأمريكيين الذين
ساعدوه في محاربة نجساره الرقيق في مديريات السودان ، مما جعله

(٤٣) د . محمد مؤاد سكري : مصر والسودان ص ١٢٥ .

(٤٤) عبد الرحمن الرافعي : المراجع السابق ص ١٤٢ عن ترجمه مترجم باشا بقلم المسيو
دور بك في مجلة الجمعية الجغرافية العدد الأول من السنة الأولى (نوفمبر ١٨٧٥ - فبراير
١٨٧٦ م) ص ١٢١ .

«السودانيون يعنفون أن غوردون وزملاءه الأوروبيين لم يهدموا فقط الاقتصاد السوداني ، ولكنهم افتنعوا بأن هؤلاء المسيحيين هدفهم هدم مبادئ وتعاليم الدين الاسلامي» (٤٥) .

وكان هؤلاء الموظفين الأجانب قد تقلدوا مناصب كثيرة كمفتشين ومديرين في مديريات السودان ، وأصر على استخدامهم وهدد بالاستقالة اذا لم يستجب الخديوى لطلبه ، وبرر استخدام موظفين أجانب في السودان بأن : الأشخاص - يفصد الموظفين - الدناقله والبحارة الموجودين في جهات بحر الغزال والروول ودارفور من الضروري ازالته من تلك الجهات بالكلية لأنهم حرامية ، وأضاف أنه لا يمكن ازالته بتعيين المامورية أو أبناء عرب - يقصد بالاولين الأتراك ، وبالأخرين المصريين والسودانيين - ولذا قصدنا أن الدكتور أمين أفندي - دكتور شنينزر الألماني - يكون بخط الاسنواء وكيله عليه ومسيو جيسى - الايطالي - يتوجه الى جهة بحر الغزال ، ومسيو فردريك روسيه - Rosset - يتوجه الى دارفور (٤٦) .

وعندما حصل غوردون على موافقة الخديوى اسماعيل بادر بوضع موظفين أجانب على رأس مديريات السودان ، فتولى الايطالي روملو جيسى منصب مدير مديرية بحر الغزال ، الذى ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٨٨٠ م ثم خلفه الانجليزى لبنون Lipton ، وفي مديرية دارفور تولى كل من النمساوى سلاطين Slatin الذى زكاه لغوردون الدكتور شنينزر عام ١٨٧٨ م بأنه شخص مناسب للخدمة في السودان ، وكان سلاطين يعمل ضابطا في حامية البوسنة عندما تلقى رسالة من غوردون يدعوه للخدمة في ادارة حكم السودان (٤٧) ، ونولى سلاطين حكم دارة ، وأميلياني Ameliani النمساوى أيضا حكم كوبي ، والابطالى ميسداليا Messedaglia حكم الفاشر وبقي الألماني دكتور شنينزر مديرا لخط الاسنواء ، وتم استخدام النمساوى أرسست مانرو Manro مفتشا في فاشودة . هذا الى جانب أن غوردون عين الألماني جيغلر Giegler وكيلًا للحكمدارية بعد أن أنعم عليه برتبة اللواء (٤٨) . وقد ارتفع جيغلر بسرعة من وظيفة مفتش في تلغرافات

R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 75.

(٤٥)

(٤٦) دفاتر الحية السية : دمر رقم ٥٠ وارد تلغراف .

Richard Hill : Slatin Pasha, P. 6.

(٤٧)

(٤٨) د. مكي شبكة . السودان عبر القرون ص ٢٢١ .

السودان فوكيل الحكمدارية أثناء حكمدارية غوردون الى رئاسة الادارة التي أنشئت لمحاربة تجارة الرقيق في حكمدارية رءوف ، ثم وجد نفسه بعد رءوف على رأس حكومة السودان الشاسع بواجه ثورة دينية الى جانب أمور الادارة المعقدة التي لم يكن ليحجدها (٤٩) .

وشارك موظعون أجانب فى كشف نواحي مجهولة فى أطراف السودان. وساحل البحر الأحمر كان منهم الى جانب صمويل بيكر وغوردون الانجليزيان ، كل من الضباط الأمريكان بوردى Purdy وكولستن Colston اللذان شاركا مع ضباط مصريين فى كشف الصحراء الشرفية بين البحر الأحمر ومجرى النيل فى مصرر وشمال السودان ، والأمريكي شاييه لونغ الذى شارك فى كشف بحيرة ابراهيم فى مديرية خط الاسنواء ، كما ذكرنا ، والأمريكي ميزون Maison الذى شارك مع بوردى وضباط فى الجيش المصرى آخرين فى ارتياد دارفور ، كما شارك فى اتمام كشف بحيرة البرت ، هذا الى جانب غيرهم مثل المهندس الأمريكى ميتشل Michel وأرنست لينان دى بلغون الفرنسى الذى كشف الطريق بين غندكرو ودوباجا عاصمة أوغندة ، والايطالى روملو جيسى الذى حقق مواقع بحر الغزال .

كان استخدام هؤلاء الموظفين الأوروبيين المسيحيين من أسباب المورة المهدية حيث شعر السودانيون أن الدول المسيحية قد نألبت عليهم وأرسلت هؤلاء الاداريين لطعن اسلامهم . وكانت الاجراءات التى اتخذها هؤلاء الموظفون ضدهم - أى ضد السودانيين - ما جعلهم يحقدون على الأنراك وانصريين الذين جلبوا لهم الكفر الأوروبى (٥٠) ، هذا مع عدم ولاء هؤلاء الموظفين لمن استخدمهم بل كانوا أدوات بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى أبدى دولهم المتطلعة الى استغلال امكانيات السودان .

ومن ثم فلا غرابة أن نجد محمد أحمد المهدي يلقي تبعات ما أصاب السودانيين من مظالم ومصائب على يد الموظفين الأوروبيين على عاتق الحكومة المصرية لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء ولزهم أمور العباد ، فحكموا سيوفهم فى رقابهم وأنوا ما أبوه من الظلم وقتل النفوس وهتك

الأعراض (٥١) . ومن ثم انضم الساخطون من السودانيين على التغفل المصلى والسجارى الأجند ، وأولئك المستائين من الغاء الرق الى المنصريين من الوقوع تحت حكم الأجا ، المسيحيين فى اشعال الثورة المهدية بالسودان .

٤٩) M. Shebeika British Policy in the Sudan, P. 33.

(٤٩)

(٥٠) براد صالح . المرجع السابق ص ٩٤ .

(٥١) محمود القسى . السودان المصرى والامحلى .

التدخل الأجنبي وأحداث الثورة

تبين لنا مدى مسئولية التدخل الأجنبي في السودان في حدوث الثورة المهدية • وعلينا الآن تتبع مسئولية هذا التدخل في تشكيل الأحداث في السودان منذ اشعال ثورة محمد احمد في أغسطس ١٨٨١ م وحتى اتفاقية الحكم النائي للسودان عام ١٨٩٩ م • ذلك التدخل الذي تبني ثلاث مواقف متناحية كان لانجلترا اليد الطولى في رسمها بحكم احتلالها لمصر ، وبحكم مسئوليتها الى حد كبير عن حدوث هذه الثورة كما رأينا •

ويمكن توضيح هذه المواقف الثلاثة خلال مراحل مواجهه الثورة المهدية التي يمكن تحديدها فيما يلي :

أولاً : مرحلة ما قبل عوده غوردون الأخيرة الى السودان •

ثانياً : مرحلة بعثة غوردون الى السودان •

ثالثاً : مرحلة اسنرجاع السودان من الدولة المهدية •

وسوف نعالج كل مرحلة من هذه المراحل مهتمين بابرار مسئولية التدخل الأجنبي في أحداث كل مرحلة ، على النحو التالي ••

السودان قبل بعثة غوردون للإخلاء

عندما تأمرت الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا ونجحت في تأمرها بعزل الخديوى اسماعيل عام ١٨٧٩ م وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، استقال الجنرال غوردون من منصبه كحكمدار للسودان وعاد الى انجلترا ، فخلفه محمد رءوف باشا التركى الأصل حكمداراً للسودان الذى أبقى على المديرين الأوروبيين فى مديريات السودان والمدين كان غوردون قد قلدهم تلك المناصب ، وعندما فشل رءوف فى معالجة السورة المهدية استدعته الحكومة الخديوية وعينت مكانه عبد القادر حلمى باشا أقدر ضباط الجيش المصرى •

غادر رءوف باشا الخرطوم فى أوائل مارس ١٨٨٢ م ، بينما لم يغادر عبد القادر باشا حلمى القاهرة الى الخرطوم الا فى أوائل مايو فوصل الخرطوم فى الحادى عشر من هذا الشهر • وفى الفترة بين سفر رءوف من الخرطوم وقدم

عبد القادر إليها قام جيجلر باشا^(٥٢) بمهام الحاكم العام بالنيابة بإعبأره كان منذ غوردون وكيلا للحكمدارية ، وعندما ورد تلغراف من القاهرة يسفسر عن الحالة في السودان أجاب بأن الحالة في تحسن عن الأول !! وأنه بالعساكر الموجودة بالسودان يمكن اطعاء هذه الحركة ، ولا لزوم لتكليف مصر بمصاريف باهظة ، فاعتمدت الحكومة على هذا الحاين مع علمه الحقيقي بجمع وعصاوة العربان بكامل واكنان السودان .

وعندما سئل جيجلر كيف تقول ان الحال تحسن فلا ترسل الحكومة المصرية قوة عسكرية الى الخرطوم قال أنه لا حق على في ذلك ، والحق هو على الحكومة نفسها كونها سمعت قول لأنى لست جهادى (عسكرى) حنى أعطى قول حقيقى ، وانما الحكومة نفسها محقوفة فى سماع قولى ، وكان يلزمها النظر فيه ، فيظهر من ذلك أنها « معصدة » منه يريد انبائك حكومة السودان . أو أن يكون أحدا أفهمه ذلك^(٥٣) .

ولسنا فى مجال مناقشة مسئولية الحكومة الخديوية فى تصديق جيجلر والاستناد الى أقواله فى عدم ارسال وحدات عسكرية الى الخرطوم ، وإن كان تصديقها ابني أساسا لا على ثقتها بهذا الأجنبى ولكن لأن الظروف فى مصر لم تكن تسمح بارسال قوات عسكرية من مصر الى السودان فى الوقت الذى نأزمت فيه الأمور بين العربيين والخديوى . ولكننا نوضح مسئولية جيجلر فى اعطاء معلومات غير حقيقية ، ونسائل لمصلحة من يعطى هذه المعلومات الحاطئة ثم يلغى اللوم على حكومة القاهرة لكونها وثبت به وصدومه ؟؟

وعندما وصل عبد القادر باشا حلمى الى الخرطوم وأدرك خطورة الوضع فى السودان ، بعث الى المسئولين فى القاهرة بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٢ م يطلب امدادات اذا أريد لمهمته أن سحج كما رسمتها الخديويه ، ولكن هذا الطلب جاء بعد خمسة أيام فقط من موقعه الشلل الكبير وحدوث الانسلاخ البربطانى لمصر ، مما يدل على أن عبد القادر ظل جاهلا بتطورات الامور فى مصر^(٥٤) ، كما جاء هذا الطلب فى نفس الوقت قبل يوم واحد من مرسوم

(٥٢) ألامى الأصل عمل معشا فى تلغرافات السودان فمديرا لإدارة مكافحة الرق بوكيلا للحكمدارية كما ذكرنا سابقا .

(٥٣) يوميات عباس بك معاون حكمدار عموم السودان تحقيق التائقام عبد الرحمن ذكى ص ١١٠ .

(٥٤) I. Sheheika : British Policy in the Sudan, P. 45.

الحديوى الذى أصدره فى ١٩ سبتمبر قبل أن يترك الاسكندرية فى طريقه الى القاهرة والقاضى بحل الجيش المصرى وبيع أسلحه أو تدميرها ، كما أن وجود قوات الاحتلال الانجليزية فى القاهرة لم يكن ليسهل مهمة عبد القادر حلمى فى السودان .

وعندما وجد عبد القادر صعوبة الاسجابة لمطالبه بعث فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ يطلب من الحديوى اعفاءه من منصبه ، رد عليه الحديوى فى اليوم التالى بأنه يتم اعداد القوات المطلوبة وسوف ترسل حال استكمال تجهيزاتها ، وما هو جدير بالذكر أن الجيش العامل فى السودان كان يشمل وحدات سودانية ، كما أن الجنود السودانين ثبتوا واستبسلوا فى معركة التل الكبير فى مصر(٥٥) . الا أن الحديوى عاد فى ٢٤ ديسمبر فأصدر قرارا سريا باعفاء عبد القادر من منصبه وتعيين علاء الدين باشا حكامدا على السودان ، وسليمان نيازى باشا قومندان للعساكر بالسودان والضابط الانجليزى هيكس باشا William Hicks ئيسا لأركان حرب الجنود هناك(٥٦) .

وقد أثار مسألة اعفاء عبد القادر باشا من نظارة وحكمادارية السودان تساؤلات متعددة ، فيذهب كثيرون الى أن عبد القادر كان وحده الذى يقدر على اخماد ثورة المهدي وأن استدعاه كان لذلك دسياسة من أولئك الذين أرادوا للثورة أن تستفحل حتى يضيع السودان من مصر ، وأن جماعة من الأجانب وشوابه عند الحديوى وألقوا فى روعه أن الحكمادار الجديد لا يبعد أن يستقل بالبلاد السودانية فى غفلة من الحكومة المصرية(٥٧) ، أو أن الحكومة المصرية قد غضبت عليه لانتصاره على الثوار فى السودان ، أو أنها لا ترى بأسا فى تقلص نفوذها من السودان وبسط سلطان المهدي عليه(٥٨) .

ويرجع اهتمامنا بمسألة اعفاء عبد القادر حلمى من منصبه فى السودان الى ما نعتنعه من وجود ضغط أجنبى على الحديوى ليعفى عبد القادر ، بعد أن

(٥٥) د مكي شبكة : تاريخ شعوب وادى النيل ص ٦٦٠ .

(٥٦) د مكي شبكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٧ .

(٥٧) أحمد شفيق باشا . مذكراتي فى نصف قرن ج ١ ص ١٣١ .

(٥٨) ابراهيم فوزى ناشا : السودان بين غوردون وكنتشر ص ١٣١ .

بدأ عبد القادر يطبق خطة عسكرية أثبتت نجاحا واضحا بالدفاع عن وادى النيل وترك محمد أحمد المهدي في فيا في كردفان ، وهى سياسة أقلقت محمد أحمد حتى طلب من أنصاره أن يدعون في صلواتهم بدعاء يقول : اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر * ونجاح عبد القادر يهدم خطط الانجليز في السيطرة على وادى النيل جنوبه وشماله *

كان على الانجليز بعد احتلال قواتهم لمصر وتوجيه السياسة المصرية بمشورتهم ، وبعد أن دفعوا الحديوى لكى يصدر قراره بحل الجيش المصرى وبيع أو تدمير أسلحه أن يعالجوا المسألة السودانية بحكم انهم شلوا حكومة الحديوى عن اتخاذ أى قرار دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ولكن الانجليز اتخذوا موقفا غريبا بل ومناقضا ، ففي الوقت الذى ادعوا فيه أن احتلالهم لمصر مؤقت وأن مسألة السودان لا تدخل فى اختصاصهم ، نجسد الحكومة البريطانية تعد قوة دفاع مصرية تسند قيادتها العامة الى ضابط انجليزى يدعى ايفلين وود Evelyn Wood ، وكلف ضابط انجليزى آخر بتدريبها هو فالنتين بيكر Valentine Baker واستخدمت ٢٥ ضابطا انجليزيا كقادة لافرع القوة المصرية النى بلغ عددها ستة آلاف جندى ، كانت مهمتهم كما ادعى الانجليز حماية مصر من أخطار الثورة السودانية *

وأعلنت الحكومة البريطانية أن احتلال قواتها لمصر لا يفرض عليها الاشتراك فى عمليات عسكرية بعصد الاحتفاظ بالسودان ، وأنها لن تتحمل أية مسئولية عما تحذره حكومة القاهرة من اجراءات بشأن التعيينات لحكماديه السودان أو للقوات المرسلة الى السودان ، وكل ما يمكنها عمله هو أن ننصح الحكومة الحديوية بالحلى عن بعض الأقاليم السودانية على الأقل حتى يمكن الحفاظ على السودان الأوسط كمقدمة للدفاع عن مصر ، الا أنه من وجهة عسكرية يرى - الحكومة البريطانية - أن لابد من معرفة كنه الحركة - المهدية - ومدى تطورها واحتمالها ، وهل وصلت الى درجة أن تكون خطرا على مصر نفسها (٥٩) *

للتقرير عن الأحوال هناك حتى يمكن للحكومة البريطانية اتخاذ موقف نحو أحداث السودان بينما الموقف في السودان غير خاف على المسئولين امبريطانيين. فقد بع السير ادوارد ماليت Malet ، برسالة في ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ م

الى اللورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية ، ملحق بها مذكرة وضعها السير شارلس ويلسون Wilson المستشار العسكري للتفصيلة البريطانية في القاهرة أكد فيها أن الموقف في السودان يزداد سوءا ، وأن المهدي يبدو أنه منتصر في كل مكان ، وإذا سقطت الخرطوم في يده فسوف يزحف شمالا ما بطريق النيل أو بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس واما بطريق اموافل لنجارة الرقيق بن دارفور (٦٠) ، للاستيلاء على مصر ، التي لن تستطيع الدفاع عن نفسها بعد الغاء جيشها واقتراحا تعيين الجنرال غوردون في السودان .

كانت تلك شهادة بريطانية عن الأحوال في السودان ، ومع ذلك اتخذت الحكومة البريطانية قرارا بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق ليس غير في اطار عدم رعبتها في تحمل أية مسئولية عن أحداث السودان ، وفي نفس الوقت أعلن البريطانيون أن وجهة نظر المستر غلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في ثورة السودانيين تخلف عن رأيه في ثورة المصريين ، فقد رأى أن السودانيين قوم يناضلون للحصول على حقهم في الحرية (٦١) . ومع ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على تقرير اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطاني في اسنانبول ، والذي أبلغ محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية بأنه ليس هناك اعتراض من قبل الحكومة البريطانية على استخدام مصر لضباط انجليز خارج الخدمة (٦٢) .

وعندما أبلغ اللورد دوفرين تقريره الى شريف باشا في ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ م أدرك أن مصر لن تقبل فكرة النخلة عن السودان ، ويؤكد هذه الحقيقة سير أوكلاند كولمن Auckland Colvin (٦٣) بأن الرأي السائد في مصر عندما تقدم دوفرين بتقريره أن مصر لن توافق على سياسة من فواعدها اخلاء السودان (٦٤) ، ومع ذلك تفاجأ الحكومة المصرية بوصول الكولونيل ستيوارت Stewart على رأس بعثة لتقصي الحقائق في السودان الى سواكن ضمت شخصا واحدا الى جانب ستيوارت وهو الايطالي ميسيداميا Messedaylia

(٦٠) عمر طوسون : المسألة السودانية ص ٩ .

R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 178 and Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 103. (٦١)

M. Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 51. (٦٢)

A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 54. (٦٣)

(٦٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٥٨ .

الذى كان مديرا لدارفور نحت حكم غوردون لعموم السودان *

تم هذا الاختيار - لبعثة ستيوارت - بانفاق حدث - وبعد مراسلات - بين كل من القنصل البريطاني في القاهرة مالت Malet ، ومستشاره العسكري شارلس ويلسون ، والفائد الأعلى للقوات البريطانية في مصر أرشيبالد أليسون من ناحية ووزير الخارجية البريطانية لورد جرانفيل من ناحية أخرى ، أدى الى اقرار الحكومة البريطانية لفكرة البعثة دون التشاور مع الحكومة المصرية أو ابلاغها ، ومن العجيب أن تذرع الحكومة البريطانية بالقول بأن ارسال البعثة لا يعنى أن بريطانيا على وشك تحمل مسئولية ما يقع من أحداث في السودان (٦٥) ، *

جاء ستيوارت الى سواكن في ديسمبر ١٨٨٢ م بينما كان السودان تحت ادارة عبد القادر حلمي باشا الذى كان يجهل هو ومديرى مديريات السودان أى شئ عن بعثة ستيوارت شأنهم في ذلك شأن الحكومة الخديوية ، ومن ثم فانه عندما أبلغ كل من مدير سواكن ومدير بربر عبد القادر بأخبار وصول بعثة ستيوارت والأسئلة التى يبرها ستيوارت عن القبائل العربية وزعمائها والضرائب المفروضة وتجارة العوافل ، وغير ذلك من أسئلة دفعت عبد القادر الى أن يكتب للخديوى في ١٥ ديسمبر بأن من اختيار أحوال المومى اليه - المشار اليه أى استيوارت - تبين لنا أنه يريد اظهار سطونهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناء بالمحسوس بتعريفه أن الحركات الحاصلة هي تحركات دينية (٦٦) *

وجاء رد الخديوى على عبد القادر حلمي ينطوى على الدهشة والشك في تلك البعثة السرية التى ضمت ميسيداليا المشكوك في ولائه للخديوية ، فقد أبرق الخديوى بالشفرة الى عبد القادر فى اليوم التالى - ١٦ ديسمبر - بأن ما يعرفه الآن هو أن مهمة ستيوارت تتمثل في وضع تقرير عن النورة في السودان ومقدار قوتها والقبائل المناصرة لها ، ولا بأس من امداده بالمعلومات التى يريدونها ولكن يجب وضعه ورفيقه تحت المراقبة دون أن يشعرا ، وأن يبلغ القاهرة بتحركاتهما *

ثم عاد الخديوى في ١٩ ديسمبر ليؤكد وجهة النظر البريطانية بأن

مهمة سنيوارت هي للتجسس على المهدي وأحوال السودان ، وأن مسيداليا مجرد « رقيب سعري » ، وطلب من عبد القادر حلمي الاطمئنان من ناحية سنيوارت ورفيقه ولا داعي للتجسس على أحوالهما ، بل طلب منه رد البرقية السابقة التي احتوت على تكليف الحديوي لعبد القادر بمراقبة سنيوارت ورفيقه .

وكان الحديوي قد فرر اعماء عبد القادر حلمي من وظيفته كناظر على السودان وحكمدار له ، ومن ثم فقد أوفد ياوره أحمد حمدي بك الى الخرطوم بتاريخ ٢٤ ديسمبر يحمل فرار الحديوي باعفاء عبد القادر وبعين علاء الدين مدير شرق السودان حكمدارا للسودان ، ويحمل تعليمات تتعلق ببيعة سنيوارت بعضى بتكليف عبد القادر باعطاء سنيوارت كل المعلومات التي يطلبها ، وأن يبلغ سنيوارت بهذه الإرادة الحديوية .

ويبدو ان الحديوي خشى أن يشعر سنيوارت بأن هناك رقابة عليه فيبلغ مالىت في القاهرة ، فبادر بارسال برقية الى ياوره أحمد حمدي عندما وصل الى السويس في طريقه الى سواكن بطلب منه مقابلة الكولونيل سنيوارب « ونبغوه السلام من الحضرة الحديوية . وتجبروه بأن الجنب الداوري يسأل عن خاطره وصحته ، وأنه حصلت الرخصة لسعاده علاء الدين باشا الحكمدار الجديد من طرف الأعمام الكريمة بمساعدته في أداء كل ما يلزم له من الطلبات ، وأن نخبروا سعادة علاء الدين باشا بما بينكم وبينه بأ . دائما برافب أحوال وحركات الكولونيل المومى اليه واجراءاته ، وإن كان حاصل منه وسأوس أو نحو ذلك » (٦٧) .

وبعد أن قام أحمد حمدي بمهمته في السودان كتب تعريفا أشار فيه الى بعثة سنيوارت جاء فيه : جناب الكولونيل سنيوارت مدته وجوده هنا قد أجرى تفحصات واستنفاهاات ، ولهذه الغاية كان يحصر طرفه العلما والتجار والأعيان وغيرهم ويسألهم عن الأموال وكيفية نفيرها وتاديبنا وسير الحكم معهم ، وأسئنة أخرى فضلا عن كونه كان يرسل محصوين من طرفه للجهات وعن استنفاهااته عن دواوين الحكومة (٦٨) .

وهكذا تنضح صورة بعثة سنيوارت التي أقرتها الحكومة البريطانية

(٦٧) دار الوثائق المصرية . محافظ السودان ، محطة رقم ١/٨ - ٢ .

(٦٨) دار الوثائق المصرية . محافظ السودان ، محطة رقم ١/٨ - ٨ .

وهى تعلن أن سياستها عدم التدخل فى أى علاج للأمور فى السودان حتى لا نتحمل أية مسئولية ، وهو ادعاء باطل ، فكما رأينا أصابع الاتهام توجه للتدخل الأجنبى فى مسألة اعفاء عبد القادر حلمى من إدارة السودان ، نجد أن التدخل استمر بإرسال بعثة ستيوارت الى السودان لكتابة تقارير لا تقدم للحكومة الخديوية بل للحكومة البريطانية .

وصل ستيوارت وميسيداليا الى الخرطوم فى منتصف ديسمبر ١٨٨٢م ، وغادراها فى مارس ١٨٨٣ م وكتب تقريرين أحدهما بعث به من الخرطوم فى ٩ فبراير ١٨٨٣ الى ادوارد ماليت ليقوم بإبلاغه لوزارة الخارجية البريطانية ، والثانى بعث به من مصوع فى ١٨ أبريل الى ماليت أيضا ، وما يهمنى فى هذه التقارير التى قدمت فيما بعد للحكومة الخديوية معرفة مقترحات ستيوارت وآرائه حول علاج المسألة السودانية وموقف الحكومة البريطانية من هذه المقترحات والآراء .

اقترح ستيوارت أن تتخلى مصر عن مدبريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور ، وأن تقوم وكالات تجارية من الأوروبيين فى مديرتى بحر الغزال وخط الاستواء بدلا من الادارات الحكومية ، وذلك للقيام بالأعمال النحارية فقط ومنع تجارة الرقيق . وهذا الاقتراح يوضح الأمانى الاستعمارية لسلخ جنوب السودان وغربه عن قلب السودان ، وأن يأتى هذا الانسان لصالح الأوروبيين لا لصالح السودانيين ، فكيف يتسنى للأوروبيين أن يتساجروا فى المديريات الجنوبية دون حماية حكومة مسئولة منظمة . لابد اذن أن تأتى الحماية من أوروبا !! .

وأضاف ستيوارت فى تقاريره أنه يرى عدم ارسال حملات عسكرية ضد محمد أحمد المهدي فى كردفان خاصة بعد أن سقطت الأبيض عاصمة الاقليم ، وأن القيام بأية عمليات عسكرية فى ذلك الاقليم عمل بعيد كل البعد عن الحكمة والصواب ، وأن الصواب يقتضى الدفاع عن السودان الأوسط والشمالى والشرقى انتظارا لما سيحدث من أحداث . وأنه يرى أن حامية الخرطوم التى كانت مكونة من بقايا جيش عرابى تستطيع الدفاع عن العاصمة (٦٩) . ومن عجب أن يتفق ستيوارت باقتراحه هذا مع آراء عبد القادر التى حرص على التمسك بها واستمر يدافع عن السودان الأوسط

ورفض تنفيذ أمر الحديوى بإيقاف تلك العمليات العسكرية وبجميع القوات فى الخرطوم انتظارا لوصول الحباط المرسلين لنولى العمليات من مصر برئاسة الصابط الانجليزى وليام هيكس ، واستند عبد القادر فى رفضه الى أن وقف العمليات سيساعد على اسسار الثورة ويؤكد ضياع كردفان ودارفور ثم سمند الثورة الى السودان الاوسط ، ولقد شهد ستيوارت هذه الحادثة وأبرق من الخرطوم فى أواخر يناير ١٨٨٣ م بأنه يتفق تماما مع عبد القادر فى كل ما ذكر اذ أن الحالة عصبية جدا ويجب على الحديوى ألا يدخل فيها(٧٠) .

ولكن الآراء والمقترحات شىء والأخذ بها وتنفيذها شىء آخر .. وحاولت الحكومة البريطانية أن تظهر رغبتها فى عدم التدخل فى امشور السودان حتى يأتى الوقت الذى تعلن فيه أنها بركت للحكومة المصرية كامل الصراف لعلاج الامور فى السودان ولكن هذه الحكومة لم تفعل الشىء السليم ومن ثم فهمى - الحكومة البريطانية - مضطرة لفرض رأيها على الحكومة المصرية .. ذلك أنه بناء على اقترحات ستيوارت لحل المشكلات المتعلقة بالثورة فى السودان طلب اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى استانبول لورد ديفرين ان يحب الحكومة المصرية على ضرورة اجراء الاصلاحات التى اقترحها ستيوارت ولكن الحالة كانت قد بلغت حدا يصعب اصلاحه من الداخل(٧١) . هذا على الرغم من انه عندما اصرح ستيوارت وهو فى الخرطوم بحصور ضباط من الاوروبيين لهم معرفه بالثورة العربية وسمى للحكماء بعضهم فبعث الأخير فى طلبهم(٧٢) .

وكان كل ما فعله الحكومة البريطانية بنفاريير ستيوارت ودوفرين بخصوص الوضع فى السودان هو انها طلست من نصائها العام فى القاهرة ابلاغ الحكومة الحديوية بمحوى هذه النفاريير مع اظهار أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل بالسودان ، واذا قامت الحكومة الحديوية بأية اجراءات عسكرية هناك فيجب أن تتحمل مسئوليتها هذه الحكومة وحدها ، سواء أدت هذه الاجراءات الى استمرار العمليات العسكرية للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان واخماد ثورة المهدي أو أدت الى النجلى عن الاقاليم الى صارت فى

(٧٠) د. حلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية ، ص ٤٧
Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 53.

(٧١)

(٧٢) د. مكى شببكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٥ .

حوزة المهدي حتى يتسنى بذلك منسح الثورة من نهديد حدود مصر الجنوبية (٧٣) .

وروجت بريطانيا في نفس الوقت لعكرة أن الحكومة المصرية غير قادرة على عمل أى شيء في السودان ذلك القطر الواسع الذي يصعب الانصال به وخلالها ، وبه حاميات عسكرية وأهليون مبشرون في طول البلاد وعرضها ، فكيف يمكن امداد هؤلاء بالقوات لحمايتهم في الوقت الذي لا توجد فيه قوات كافية لارسالها الى ذلك القطر ، وحتى لو وجدت القوات العسكرية اللازمة فأين النقود التي ندفع لهم (٧٤) .

وفي اطار هذه السياسة البريطانية الضامضة استخدمت الحكومة الحديوية جنرال وليام هيكنس الضابط الانجليزى للتعامل مع محمد أحمد في كردفان . . . أين اذن تقارير ستيوارت ومن قبلها وجهة نظر عبد القادر حلمى العسكرية بعدم الدخول في معارك مع محمد أحمد بكردفان والإكفاء بالدفاع عن السودان الأوسط حتى يضيق الثوار بحياة كردفان الصعبة فتنتهى الثورة دون أن تكلف خزانة الحكومة الحديوية المرهقة كثيرا ، ولكن هذه الآراء السلمية ضرب بها عرض الحائط من جانب الحديوى ومن جانب الحكومة البريطانية . .

كيف توافق الحكومة البريطانية على استخدام هيكنس في حملة عسكرية في منطقة نصح ستيوارت في تقاريره بعدم القيام بعمليات عسكرية فيها بل وإخلائها ؟ سؤال لا اجابة عليه سوى أن هذه الحكومة ساهمت في سوء النصرف الذي لجأ اليه الحديوى بارسال تلك الحملة ، والذي عز عليه أن يظل الثائر السودانى متقدما باستمرار في ثورته كاسبا دائما اراض جديدة . . فنحن اذن لا نعفى الحكومة البريطانية من مسألتين : الأولى موافقتها على استخدام ضباط بريطانيين في حملات عسكرية بالسودان للوقوف أمام ثورة ذات طابع دينى ووطنى ، والمسألة الثانية كيف وهى التي تحل قوانينها مصر سمحت للحديوى بارسال تلك الحملة بينما تقارير مندوبيها نصحت بعدم قيام مثل تلك الحملات في تلك الجهات الغربية من السودان ، بدعوى أن تدخلها غير مرغوب فيه ليس فقط بسبب عدم الاستقرار القائم والنفقات

(٧٣) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . . ص ٣١٧ .

H. MacMaichael : The Sudan, P. 37.

(٧٤)

المطلوبه ، ولكن أيضا لأنه من الصعب التنبؤ بإمكانية البت من مواصلة
أو الاستمرار في التدخل (٧٥) .

ورغم ذلك وافقت الحكومة البريطانية بعد الشارو مع فصائها في مصر
ماليت وسفيرها في الآستانة دوفرين بالسماح للضباط البريطانيين الذين
أتموا الخدمة وأحيلوا إلى السقاعد بالعمل في السودان ، وكان من بين هؤلاء
الضباط جنرال وليم هيكس ومعه عدد صغير من الضباط البريطانيين وآخرين
من الأوروبيين لمعاونته (٧٦) . وعندما تم تعيين هؤلاء الضباط لقيادة القوة
العسكرية المسافرة إلى السودان بعث لورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل في ٦
فبراير ١٨٨٣ م يؤكد أن الكولونيل هيكس وأصحابه من الضباط الانجليز
والأوروبيين دخلوا خدمة الحكومة المصرية على مسئوليتهم الشخصية ، وليس
للسير ادوارد ماليت أو لي أنا أي دخل في موضوع استخدامهم (٧٧) .

وفد أثار موضوع استخدام هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين
تساؤلات عن حفيظة موقف الحكومة البريطانية ومسئوليتها بالنسبة للسودان
في الوقت الذي نحتل قواها الأرض المصرية . . فنحن لا يمكن اعفاؤها من
المسئولية ، ذلك أنه بالرغم من اعلان حكومة المستر غلادسون - زعيم حزب
الأحرار - بأنها توافق على ما جاء في تقارير كل من ستيفارت ودوفرين
بعدم التوسع في القيام بعمليات عسكرية في السودان وبفضل الدفاع عن
الخرطوم ، إلا أنها لم تفعل شيئا مطلقا لطيار هذا الرأي أمام الحكومة الخديوية
باعتبارها سياسة مفررة ، فلم تلزم حكومة القاهرة باتباعها (٧٨) .

وبعد استخدام هيكس ورفاقه كلف الخديوي محمد توفيق ياوره أحمد
حمدي بك الذي سافر في مهمة إلى السودان وإبلاغ علاء الدين باشا مدير
السودان الشرقي بقرار تعيينه حكاما للسودان وسليمان نيكازي باشا
قومندان عاما للعساكر ، أعطى الخديوي لأحمد حمدي « تفكرة » يقول بعد
نهو الاجراءات تنتظروا حضور سعادة اللواء هيكس باشا رئيس أركان حرب
إلى الخرطوم ، وبحضوره نتوجهوا معه إلى أم درمان محل وجود العساكر ،

Jackson : Osman Digna, P. 47.

Shebeika : Ibid, P. 79.

Omar : The Sudan Question . . P. 7.

Croemer : Modern Egypt, Vol 1, P. 282.

(٧٥)

(٧٦)

(٧٧)

(٧٨)

ويصير تعريفهم به ثم تقيموا معه للنظر فيما يقضى اتخاذه من الطرق
والوسائط المؤيدة لآخامد هذه الثورة والفتنة (٧٩) .

وكان تعيين جبرال هيكس رئيسا لأركان حرب الحملة المنجبة الى كردفان
والتي أعطيت القيادة العامة فيها لسليمان نيازي باشا كان هذا التعيين
الغرض منه أن يكون القائد المصري فائدا بالاسم فقط ، ويكون الرئيس
البريطاني لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعلي ، ولم يكن عبد القادر حلمي
ليقبل بناتاً مركزاً هذه صفته (٨٠) . رغم ما سجله أحمد حمدي من أن
دواعي الوقت وما شاهد من اجراء ، سعادة عبد القادر باشا يفضيان بوجوده
في السودان ، ولو كان ، قومندان عمومي للجيش حين نهو الحركات اذ من
ذلك يترتب عليه استتباب الأمن والراحة بأفرب وقت كمرغوب الحضرة
الفخيمة . يوية ويكون ملازم لسعادة الجنرال حيث لم يكن موحود من
يضاهي (٨١) .

يؤكد ذلك سلاتين Slatin في قوله لو صادقت نصائح عبد القادر
باشا أذا صاغية لجرت الأمور في السودان في غير المجرى الذي جرت فيه .
فقد كان يرى عدم نسيير حملة عسكرية الى كردفان وأن يترك الموارد فيها ،
ولا ريب في أني لم أكن بمسئطع في ذلك حين أن احتفظ بسيطرة الحكومة
في دارفور ، على أننا لو قدرنا في هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائياً لانا
نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا مرا (٨٢) .

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على تعيين هيكس ، ولاهنامم الحديوي
الزائد بهذا التعيين اعنفد هيكس أن الحكومة البريطانية مهتمة بما يحدث
في السودان وأنها مسئولة عن تسهيل مهمته بنفس الدرجة التي أظهر بها
الحديوي اهتمامه ورغبته في تسهيل مهمه هيكس في السودان ، وهنا
اعنفد هيكس أن بيكر باشا سيكون مسئولا عن تدبير ما يلزم الحملة العسكرية
التي سيقودها هيكس الى كردفان (٨٣) ، ومن ثم نراه يرسل اليه برقية في
١٨ يونيو ١٨٨٣ م قبل تحرك الحملة الى كردفان يذكر فيها أنه أوضح

(٧٩) الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفلة رقم ١/١ - ١ .

(٨٠) عمر طوسون . المسألة السودانية ص ٢٨ .

(٨١) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محفلة رقم ١/١ - ٣ .

Slatin : Fire and Sward in the Sudan, P. 126.

(٨٢)

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 80

(٨٣)

قبل أسبوعين لما ليت ما اعنفه أنه ضروري لانصار حملته في كردفان وأخذ الحيلة ضد كل ما يحتمل حدوثه، فأراني الآن مستعدا للسير بالقوات الموجودة. وأعنفد كما قلت سابقا أن لا خطر هناك الا اذا قلب الحط لما طهر المجن وهو أمر بعيد الاحتمال ، أما الخرطوم فلن يدهمها خطر من الحسارج على أى حال (٨٤) .

استمر هيكس فى اعتقاده بمسؤولية الحكومة البريطانية عن مهمته منذ وافقت على استخدامه وتأكد لديه اعتقاده هذا عندما رأى تلك الحكومة تطلب من الكولونيل ستيوارت أن يترك أرقام الشفرة مع هيكس ليقوم بارسال المعلومات عن مهمته فى السودان الى الحكومة البريطانية عن طريق ماليت القنصل البريطانى فى القاهرة . ولم يقتنع بأن حكومته لا ترغب فى التدخل أو تحمل مسؤولية ما يجرى فى السودان ، وكيف له أن يقتنع أمام هذه الاجراءات المادية ، فليعتمد اذن على المسئولين البريطانيين فى تحقيق طلباته ، وليس على المسئولين المصريين فى القاهرة .

بدأ هيكس عند وصوله الى الخرطوم يبعث برقيات يشكو فيها من سوء الأحوال وعداء الناس له وللأوروبيين ، تلك الشكاوى التى تصل أولا بأول الى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ، ونسى هيكس والمسئولين البريطانيين أن استخدام هيكس فى السودان لقي هناك معارضة لأن الثورة ذات طبيعة دينية ووجود مسيحي على رأس الجيش المكلف بالقضاء على هذه الثورة سوف يزيدها اشتعالا فما بالنا اذا كان هذا القائد انجليزى احتلت قواته الأرض المصرية أى شمال وادى النيل ، من الطبعي أن يزداد عداء السودانيين للانجليز .

ورغم محاولات الحكومة البريطانية التأكيد بعدم مسئوليتها عما يحدث فى السودان أمام شكايات هيكس المتوالية . الا أنها تدخلت عندما هدد هيكس بالاستقالة فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ م (٨٥) اذا لم يكن قائدا عاما للحملة العسكرية لا رئيسا لأركان حرب الحملة فقط . اذن يرغب هيكس فى أن يصير قائدا عاما ويحل بذلك محل سليمان نيازى الذى لم يستطع العمل باستشارة هيكس أو لعله لم يدرك الوضع الجديد فى مصر بعد الاحتلال

(٨٤) كرومر . بريطانيا فى السودان ص ٩٥ .

(٨٥) بوم سفير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيه ، ص ١٨٤ .

وهو أن المستشار الانجليزي تجب طاعته فيما يشير به ، وسليمان نياري من رجال المدرسة القديمة حيث تعود أن القائد هو الذي يأمر وكل من يليه من الضباط انما هم أدوات تنفيذية (٨٦) .

وازاء تهديد هيكس بالاستقالة تدخل ماليت لصالحه ، فاضطرت الحكومة الحديوية الى نقل سليمان نيسازي مديرا لعموم شرق السودان ، ونعيين علاء الدين باشا قومنداناً للعساكر وأمر بمرافقة الحملة على كردفان كقائد ثان لها ، وتعين هيكس قائدا عاما لهذه الحملة . ولقد قبل ماليت تعيين هيكس في هذا المنصب دون تحفظ ، ولكنه حذر هيكس - في نهثنه له بهذا المنصب - بأنه لا يتوقع أى نوع من المساعدة تقدمها له الحكومة الانجليزية (٨٧) أى مساعدة اذن أكثر من الاسجاجة لمطالب هيكس بما أشعره بتأييد الحكومة البريطانية له ، وذلك موقف يدعو الى التساؤل لأن الحكومة البريطانية التي ترفض علنا تحمل مسئولية العمليات العسكرية في السودان تعمل بطريق غير مباشر على ارسال حملة لمازلة المهديين والقضاء على الثورة (٨٨) .

ولو اكتفى هيكس بالعمليات العسكرية في الجزيرة والسودان الاوسط ونظهير سنار من النوار وحماية الخرطوم من المهديين (٨٩) لتجنب الكوارث التي كان من الممكن تجنبها ، ولكن يبدو أن تحقيق هيكس لبعض الاسباب في سنار قد جعلته ومنذ يوليو ١٨٨٣ م مستعدا لنقيام بهجوم على كردفان مركز قوة المهديين (٩٠) ، وعندما تهيأ هيكس لهذا الهجوم حذر منه سنيوارات بأنه ضرب من الجذير لأنه اذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة نكون قد عرضناها للمخطر لأن عند النوار السلاح الكافي وهم سكارى بحمى الانتصار ، ومع ذلك فلم يبق لنا من فائدة نذكر من هذا التقدم لان مدينه الأبيض سقطت ، فاذا حلت بنا نكبة أو كسرت قواتنا فالمرجح أن ذلك يؤدي الى خسارة السودان لله (٩١) .

(٨٦) مكي شبكية : السودان في قرن من ١٧٠٠ .

(٨٧) Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 144 :

(٨٨) محمد وزاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٢٢ .

(٨٩) Morley : The Life of W.E. Gladstone, vol. 3, P. 30.

(٩٠) Shukry : Gordon at Khartoum, P. 18.

(٩١) Clomer : Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan in 1906, P. 190.

وعندما عرض الموضوع - موضوع ارسال حملة يقودها هيكس الى كردفان - على لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ومستتر شيلدرز Childers وكيل وزارة المالية البريطانية بجنا ابداء رأى واضح وصريح بالخصوص ، فالاول لم يرغب فى اعطاء اجابه فاطعة بخصوص ما اذا كانت الحملة تذهب فى طريقها أو لا نذهب . والماني لم يستطيع اعطاء نصيحة بخصوص تدبير تكاليف الحملة ماليا ، وكانت نتيجة هذا الغموض فى الموقف البريطانى تلك البرقية التى بعث بها جرانفيل الى ماليت وجاء فيها : اكتب تقريراً مبكراً ما أمكن عن فرار الحكومة المصرية بخصوص حملة هيكس ، واضعاً سى اعتبارك عدم تقديم أية نصيحة (٩٢) .

لا شك أن هناك مسئولية فى اقرار حملة كردفان بقيادة جنرال هيكس، هذه المسئولية تقع كما رأينا على الحكومة البريطانية التى وافقت من البداية على تعيين هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين وتدخلت لتحقيق رغبه فى تولي القيادة العامة للحملة ، كما نفع عليها لعدم الزام الحكومة الحديوية التى خضعت منذ وقع الاحتلال البريطانى لمصر لمشورة السلطات البريطانية ، بعدم اقرار هذه الحملة ، ومع وجود المحساذير المحيطة فقد سمحت الحكومة البريطانية للتخديويه بأعداد حملة عسكرية نهائية واحدة من أجل القضاء على المهدى (٩٣) .

وان كنا لا نغنى الحكومة التخديوية من المسئولية لأنها وبالطاح التخديوى نفسه أصرب على استعادة كرامتها وسلطتها فى السودان مهما كلفها الامر ، كما لا يمكن اعفاء هيكس نفسه الذى دفعه غروره العسكرى بالاستعداد للحملة والسير فى اجراءاتها بعد أن حالفه الحظ فى بعض الانتصارات التى أحرزها. فى سنار ضد الثوار .

كما أن هناك مسئولية عن نتائج حملة كردفان ترتبط بنتائج اقرار الحملة من الأصل ، فإذا كانت الحكومة البريطانية وافقت على قيام تلك الحملة فلا مبرر اذن لان تتنصل من نتائجها المدمرة ، تلك النتائج التى أسفرت عنها المعركة الحاسمة بين النوار وبين القوات الحكومية التى يقودها هيكس ، والننى حدثت بقرب غابة شبكان أو وادى كشجيل فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ م وكانت

.Allen : Gordon and the Sudan, P. 88.

(٩٢)

R. Collins and R. Tinger : Egypt and the Sudan, P. 77.

(٩٣)

نتيجتها مقتل معظم جنود الحملة البالغ عددهم حوالى ١٢ ألفا لم ينح منهم سوى ضابطين وثلاثمائة جندي اختبأوا بين الأشجار ، وكان من بين القنلى هيكس وعلاء الدين وجميع الضباط الأوروبيين والمصريين .

وهنا نحدد مسئولية التدخل الأجنبي فى حدوث كارثة شيكان بكردفان ، ان مسئولية الحكومة البريطانية تأتى فى المقدمة لأنها بالإضافة الى ما سبق حرمت مصر من جيشها الوطنى بعد الاحتلال ، ثم جمعه تحت قيادة ضباط انجليز وأرسلتهم لمحاربة النوار السودانيين فى فيا فى كردفان ، وهى تعلم أن هذا الجيش اعتقد جنوده الذين كانوا غرباء عن البلاد ويخلفون عن الجنود الذين كانوا تحت امره عبد القادر حلمي (٩٤) ، اعتعدوا بأنهم ما جردوا لمحاربة المهديين الا للتخلص منهم فى مصر ، واشتد سخطهم حينما طارت الشائعات بينهم أن مستر باور Power قنصل بريطانيا فى الخرطوم أذاع بين الأهالى أن بريطانيا ستسرع الى نجدة السودانين وأن الحكومة عفت العزم على التخلص من أولئك الجنود المشاغبين .

كما لا يمكن أن نغفى هيكس من المسئولية باعتباره جنودا بريطانيا سنند الى تأييد السلطات البريطانية ، ويماهى بقدرته وبأنه الشخص الذى جاء للإصلاح بعد فشل من كان قبله ، وأمامنا أمثلة من تصرفاته تدل على الخطأ من استخدامه فى الأصل ، فيذكر أحمد حمدي بك ياور الحديوى فى تقرير له بعث به من الخرطوم فى ٢٦ فبراير ١٨٨٣ م بأن سعادة الجنرال هيكس معتبر نفسه قومندان عموم عسكرية السودان ، بينما كان لا زال حنى ذلك الوقت يشغل وظيفة رئيس أركان حرب الحملة الموجهة الى كردفان ، ويضيف أحمد حمدي بأنه حينما كنت مع سعادته فى الطريق كان يسأل من المسافرين عن الأحوال ولما يخبروه بحسين الحالة كان يرى عليه علامات الكدر حتى وأن سعادته قال ذات يوم بعدما بلغه ذلك : اذا كان الأمر كما ذكر فلا فائدة من حضوري من لوندرة (٩٥) .

وفى تقرير آخر لأحمد حمدي ذكر أنه أثناء وجوده مع سعادة الجنرال هيكس بسواكن ، وفى حالة مرافقتي له فى الطريق بذلت مجهودى فى

استمالة خاطره والتعجب معه ومع باقى الضباط الانجليز بقصده الوقوف على أنكار سعادته واستنباط نواياه بالنسبة للحركة والحكومة فظهر أن سعادته هو على مشروب غيره من أبناء جنسه مما يوجب عدم السعة (٩٦) .

وفى تقرير ثالث ذكر أحمد حمدى أن سعادة الجنرال هيكس سيسر اعلانا عمومى فى ٢٤ مارس ١٨٨٣ م للأهالى ظاهره نوع وباطنه الن داخل فى أشغال الحكومة بحجة بت العدل ورفع الظلم عن المتشككين اليه وجذب قلوب الأهالى وميلهم للدولة الانجليزية الذى هو من رجالها العظام الموصوفة بالعدل والكرم . وأضاف أحمد حمدى فى تقريره . . أن سعادة الجنرال هيكس ومن معه ليسوا على شئ وانما هم مبعين تعليمات ولو وجدوا أناسا يدركوا الأمور ويعلموا أمام اجراءاتهم التى يخشى منها حواجز بطرق غير محسوسة لا يمكنهم أن يتمكنوا من تمشية أغراضهم وينقادوا خوفا من ظهور أمرهم (٩٧) .

وليس لنا من تعليق على هذه الحقائق الصادرة من شاهد عيان ، التى تدل على رغبة هيكس فى الامساك بزمام السلطة فى السودان مع أن وظيفته كانت استشارية لحملة عسكرية توجه الى اقليم من أقاليم السودان به ثورة ، وأنه جاء - فى رأيه - بعد أن فشل الحكم الحديوى فى اقرار الأمور فى السودان به ورة ، فعلى الجميع الاسماع لنصحه واطاعة أوامره ، وأنه رسول العناية الالهية للسودانيين ، فقد ذكر اجابة على سؤال من أحد أصدقائه أثنى كيسوع المسيح بين اليهود

I am like Jesus Christ in the midst of the Jews

كذلك كان غروره من أسباب تصرفاته الخاطئة ، فقد كان واقفا من نجاحه فى مهمته ، حتى انه استهان بالمصاعب التى قد تواجهه ، واعتقد أنه عندما يتقدم فان القبائل السودانية التى تخشى الى الآن من مقاومة المهدية سينبغونه ضد المهدى (٩٩) . وعندما طلب منه المهدى التسليم رد بكل غرور أنا هيكس سلاحى من حديد ، وجيشى يحمل فى جوفه جيشا آخر ، اذا سقطت السماء تلقفتها بحرابى واذا نزلت الأرض أمسكتها بحذائي (١٠٠) .

(٩٦) نفس المصدر ، محفظة رقم ١/١ - ٧ .

(٩٧) نفس المصدر ، محفظة رقم ١/١ - ٩ .

Slatin : Fire and Sward in the Sudan, P. 234.

(٩٨)

Cromer : Modern Egypt Vol., 1, P. 281.

(٩٩)

Sudan Notes and Records, Vol. 8 (1926), P. 119.

(١٠٠)

وبلغ من غروره أنه لم يقبل نصيح صديقه اللورد دوفرين السعير البريطاني بالآستانة ، والذي نصحه وألح عليه في الصبح ألا يندفع في عملياته الحربية بعيدا عن الضفة الغربية للنيل الأبيض ، وأن يكتفى بالعمليات في سنار (١٠١) ، وقد اعترف هيكس بخطئه بعد فوات الأوان وبعد أن سار في صحراء كردفان وجاء اعترافه هذا لعباس بك معاون علاء الدين باشا حاكم السودان والمرافق للحملة اذ قال : وانما أنظر يا عباس بك ما خاله اللورد دوفرين بخصوص ترك كردفان ودارفور ما كونه الا عالما بها وبطريقها وانى كنت أنا - الغير قابل دائما - لهذه المشنعب وعدم وجود المياه ، وعدم وجود وسائط لأحل كل هذا فيما لا ينتج منه سوى كثرة المصاريف ونحمل الحكومة بدلات قيادة مع كون حكومة مصر لا فدره لها على ذلك (١٠٢) .

ولكن الاعتراف بالخطأ جاء متأخرا بعد أن قطع الجيش الذى يعوده هيكس مسافات طويلة في صحراء كردفان يفود جيشا غير مستعد لمثل هذه الحملة ، وفي أرض يجهلها هيكس ومن معه ، وكانت أنفعال هيكس ندل على جهله بأحوال البلاد وعادات السودانيين ، وكان كثير النقلب قريب الغضب (١٠٣) ، وقائد هذه صفاته مهما كانت عبقرية العسكرية لابد أن تكون نتائج حملته على قدر ما يتصف به وما يعلمه عن ميدان المعركة التى ذهب بجيشه اليها .

وهكذا أدى التدخل الأجنبى الى حدوث كارثة لجيش جنرال هيكس ، وكما حدث التدخل الأجنبى فى مصر وادعت انجلترا أن الاحتلال مؤقت ، فانها ادعت بعدم مسئوليتها عن الأحداث فى السودان ، ولكن مسلما كذبت الظروف التى تلت الاحتلال نصريحات غلادستون ، كذلك الجأه وحكومته الى التدخل فى شئون السودان بالتدريج (١٠٤) ، مع أنه بحكم وجود الاحتلال البريطانى لمصر كان على الوزارة البريطانية أن توقف فبام الحملة على كردفان ولكنها ندرعت بما ادعاه كل من غلادستون وجرانفيل بالترغبة فى عدم التدخل (١٠٥) . لانه اذا لم يكن السودان يدخل فى دائرة مسئوليات الحكومة البريطانية فان مصر تدخل فى دائرة هذه المسئولية (١٠٦) .

A.W. Ward : The Cambridge History of British Foreign Policy, (١٠١)

(١٠٢) يوميات عباس بك معاون حاكم السودان ، تحفك عند الرحمن ركى ص ١١١ .

(١٠٣) مناحيل شرويه بك الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤ ص ٣٨٦ .

(١٠٤) مكى شبيكه السودان فى قرن ص ١٧٨ .

Forsor : England 1870-1914, P. 80.

(١٠٥)

Morley : The life of W.E. Gladstone, Vol. 3, P. 35.

(١٠٦)

فليس هناك مجال اذن لانكار المسؤولية عن كارثة جيش هيكس ، لأن الحكومة البريطانية مهما ادعت بعدم مسئوليتها عن ذهاب هيكس الى كردفان فانها بدخلت الى حد كبير في جميع ترتيبات حملته لدرجة جعلته يعتقد أنه يخضع لمسئوليتها(١٠٧) . كما أنها بسماحها باستخدام ضباط بريطانيين في السودان قد أعطت تشجيعا للانخراط في عمل كان واضحا أنهم يتوقعون فيه نهاية مفاجئة ، أو أنهم سيلجئون الى انكار المسؤولية(١٠٨) ، وخاصة فيما يتعلق باعداد حملة هيكس لسحق النبي المزعوم كما وصفه البريطانيون والحكومة الحديوية بالقاهرة أو المهدي المنتظر كما اعتقد السودانيون(١٠٩) .

وقد استمرت الحكومة البريطانية تنذرع بسياسة عدم التدخل في السودان حتى حدثت كارثة جيش هيكس ولو أن اللورد جرانفيل استمع الى آراء الناصحين من البريطانيين في مصر وتدخل لمنع حملة هيكس على كردفان لاستحق شكر المصريين ولحفظ حياة الكيرين وعمل على توفير أموال كثيرة للخزانة المصرية ، ولانقاذ بلاده من النردى في سياسة كان يخشاها هو نفسه وهي التدخل في السودان التي اندفعت اليها ادجلترا وندفاعا كبيرا نتيجة للتمسك بملك السياسة السلبية(١١٠) .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن بريطانيا روجت لفكرة الاحتلال المؤقت لمصر ، واستندت الى هذه الفكرة لتعلن عن رغبتها في عدم تحمل مسئولية ما يحدث في السودان ، اذن نجد الحكومة البريطانية تخلق المبررات وتصدقها لتستند اليها ، ولم تترك هذه الحكومة فرصة الا وأعلنت فيها هذه السياسة فبعد كارثة هيكس بعدة أيام أعلن المستر غلادستون في ٩ نوفمبر - ولم تكن أخبار الكارثة قد عرفت بعد - في مادبة مستر مايورز محافظ لندن بأننا على وشك الجلاء عن مصر ، وأن الاستعداد للجلاء يتم ، وسيبدأ الجلاء باخلاء القاهرة أولا(١١١) .

E. Sartorius : Three months in the Sudan, P. 49.

(١٠٧)

H. Russell : The ruin of the Sudan, P. 28.

(١٠٨)

W. Churchill : The River War, vol. 1, P. 52.

(١٠٩)

(١١٠)

Theobald : The Mahdiga, P. 69.

(١١١)

وكما أثبتت الأحداث في مصر خداعا بريطانيا برديد أن الجلاء قريب، أثبتت أحداث السودان كذلك نفس الخداع الذي وصفه اللورد ملنر بقوله : وكانت السياسة التي اتبعناها وهي أبعاد عيوننا عما يجرى في السودان محيية للآمال ، وانحماؤنا بالمبدأ الذي كنا ننادى به وهو أناسا غير مسئولين عن أعمال الحكومة المصرية في السودان وهو الذي حطم هيكس وجيشه المكون من عشرة آلاف رجل ، وكان علينا بعدئذ أن نضحى بملايين الجنيهات وآلاف الأرواح حتى نصلح من خطئنا واهملنا الكبير (١١٢) . بل لم يكن من الممكن من الأصل أن تنخلى الحكومة البريطانية عن مسئولية الأحداث في السودان. انذى يكون جزءا رئيسيا من مصر (١١٣) . وكانت نتيجة تمسك بريطانيا بسياسة عدم التدخل أن الحكومة البريطانية وافقت على درجة من التدخل. أبعد كثيرا مما كان لازما (١١٤) .

وهكذا نتج عن معركة شيكان صدمة في كل من مصر والسودان الأوسط ، وظهور السياسة الانجليزية الواضحة الأطماع بصورة جلية ، بالإضافة الى انتشار الثورة في أجزاء السودان الأخرى التي لم تكن قد أعلنت الثورة ، وقد أثبتت هذه المعركة أن أقاليم السودان المترامية الأطراف لا يمكن استعادتها بدون عمليات حربية على مستوى كبير (١١٥) . وهو أمر مشكوك القيام به نظرا لعدم وجود جيش في مصر ولعدم استطاعة الحزاة المصرية تمويل مثل تلك العمليات حتى لو تم تدبير قوات عسكرية من الهند أو من تركيا وباستمرار بحث الاشراف البريطانى .

وعلى المستوى العالمى استقبلت فرنسا نبا كارثة شيكان بغبطة كبيرة ، واعتبرت فرنسا هذه الكارثة كأول علامة من العلامات الدالة على نهاية الاحتلال البريطانى لمصر (١١٦) ، لأن هذه المعركة الحاسرة أثبتت فشل السياسة البريطانية ، ومن ثم سيزيد من سحق المصريين بل والسودانيين وكل القوى المناهضة لمشروعات انجلترا الاستعمارية على بقاء الاحتلال البريطانى في مصر مدة أطول من ذلك والمطالبة بجلاء الجيش البريطانى من مصر .

Milner : England in Egypt, P. 70. (١١٢)

Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 143. (١١٣)

H. MacMichael : The Sudan, P. 41. (١١٤)

Colville : History of the Sudan Campaign, P. 17. (١١٥)

Ward : The Cambridge History of British foreign Policy, P. 178. (١١٦)

هذا ولا يفوتنا أن نشير الى أن كارثة هيكس كان من عوامل حدوثها طبيعة المناخ والبيئة في صحراء كردفان ، والخلاف بين علاء الدين باشا حكامدار السودان وجيرال هيكس قائد عام الحملة ، فالأول تركى الأصل يصعب تنازله عن رأيه ، والثانى انجليزى له شهرته وغروره ، ومن ثم حدثت بين الرجلين خلافات حتى حول موارد المياه للحملة ، ففد حدث قرب شيكان أن مساعدة علاء الدين باشا لما نظر ووجد الدراويش متمكن فيهم بواسطة الأشجار أراد الرجوع الى ورا والتوجه لجهة البركة محل وجود المياه ومدافعة الدراويش هناك لأن مسافتها أقرب عن الأبيض بكثير ، على الخصوص « العدو » مجبور أن يتوجه عليها بشأن المياه كون بخلافها لا تكون مياه قريبة ، فهيكس باشا لا كان يطاوعه وأمر بالتوجه دوغرى للأبيض وتركك مقابلة محمد أحمد الآن (١١٧) .

واستمر الخلاف بين الرجلين وهما مسئولين عن جيش يزيد عدده عن عشرة آلاف رجل ، فكان اذا أبدى علاء الدين رأيا فى أمر خالفه هيكس وعابه ، واذا أشار هيكس بشئ مانعه علاء الدين وخطاه ورماء بالجهل ، نظير عندئذ من جماعة الضباط وطوائف العسكر الاسنخفاف بالانين فنبذوا طاعتها (١١٨) ، كيف لا وكل من الرجلين لا يفدر خطورة الموقف ولا حفيضة الظروف التى تحيط بحملتها فى كردفان وانشغلا بالصراع على الرئاسة والقيادة .

كان انتشار الثورة فى أنحاء السودان أهم الاحداث المحلية النانجة عن كارثة جيش هيكس ففى الخرطوم اضطربت الحكماداريه وأرسلت بالخبر نلغرافيا الى مصر وبعثت وابوراتها فى النيل الأبيض فانشلت عساكرها من فاشودة والكوة وشات والدويم الى الخرطوم ، وشرعت فى زيادة تحصين الخرطوم (١١٩) . وفى دار فور يصف سلاطين Slatin الموقف فى رسالة منه لمصطفى ياور باشا مدير دنقلة جاء فيها . . . لفاية ما حضرت الجردة - الحملة - التى كانت تحت رياسة هيكس باشا وقلت فلما تحقق لنا ذلك ووجدنا عدم القوة التى نصادم بها ولا طريقة للخلاص مطلقا بل جمساعة

(١١٧) دار الوثائق المصرية ، وثائق السودان - وثائق مصطفى ياور باشا ١٣ - ٨ .

(١١٨) ميخائيل شرويم بك : المرحع السابق ص ٣٨٦ .

(١١٩) نعوم شير ، تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ح ٣ ص ١٨٤ .

المهدي هم المنصورين فاخرنا خلاص الناس السذين بدمنا من الضرر .
ولذلك فبالانحداد مع الضباط أجرينا تسليم دارفور . أما مدير الفاشر فقد
حوصر أربعة أيام وفي اليوم الخامس عجز عن الحرابه - الحرب - بالكلية
وصار دخول الدراويش بالاستحكام قهرا عنه (١٢٠) .

وفي بحر الغزال حيث كان الانجليزى لبنون بك يحكم منذ عام ١٨٨٠ م
تأثر بالكارثة التى حلت بهيكس وجيشه فتعرض للحصار مما اضطره الى
التسليم للشوار فى أبريل ١٨٨٤ م . وعند التسليم أعلن لبتون اسلامه
لينجو من انتقام السوار . وفي السودان الشرقى قاد الورة أحد كبار نجار
الرقيق فى سواكن هو عثمان دقنة الذى استطاع فى نهاية عام ١٨٨٣ تشديد
الحصار على كل من طوكر وسنكات وسواكن . وقد استخدمت الحكومة
الحديوية بنأيد من السلطات الانجليزية مجموعة من الضباط البريطانيين
لمحاربة عثمان دقنة بحكم اهتمام انجلترا بميناء سواكن لمصالحها التجارية
والبحرية والاستراتيجية فى البحر الأحمر ، كان من بين هؤلاء الضباط
السير فالنتين بيكر وليندوك مونكريف Lynedock Moncrieff
وجنرال جراهم Graham وكولونيل نشمر سيد Chemerside ورغم ذلك
فان قوة اليقبن دفع على الصفوف الانجليزية جماعة من عراة العرب وحماهم
فيدموا قلاعها ونقضوا بنيانها وقوضوا أبراجها وبعد تدافع وتصادم وتقديم
وتأخر فى موقعتين عظيمين كر الانجليز الى سواكن وأخلوا ساحاب
القتال (١٢١) .

أما فى خط الاسسواء حيث كان دكسور ادوارد شنيزر
Edward Schnitzer الألماني يحكم منذ عام ١٨٧٧ م وأسلم وسمى
نفسه أمين ، علم بكارثة جيش هيكل فى أواخر مارس ١٨٨٤ م من لبتون
بك مدير بحر الغزال ، ولكنه صمد لحملات الشوار ضده وظل يحكم مديرية
خط الاستواء باسم الحكومة الحديوية حتى أجبرته السلطات البريطانية عام
١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية وتركها نهبا للأطماع الاستعمارية .

(١٢٠) دار الوثائق المصرية وثائق السودان . وثائق مصطفى ياور باشا ١٢ - ١٧ .

(١٢١) السيد محمد رشيد رضا . تاريخ الاساد الامام الشيخ محمد عبده ص ٢٧٣ .

غردون واخلاء السودان

كانت النتيجة الحاسمة والمؤثرة على الأحداث في السودان المترتبة على كارثة جيش هيكس هو اتخاذ الحكومة البريطانية سياسة واضحة ترمي الى اخلاء السودان من أدوات الحكم الحديوى من الموظفين المدنيين والجنود العسكريين ، بل ومن المدنيين المصريين المقيمين هناك ، وترك السودان منكأ مبأا لكل من يقدر ويسأبق لاقتطاع جزء منه ، وفرض هذه السياسة على الحكومة المصرية واختيار جنرال غوردون الانجليزى لتنفيذ اخلاء السودان أو ان شئت الدقة فقل اجلاء المصريين عن السودان .

سارت حلقات السياسة البريطانية اذن نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية الأرض المصرية لتصل الى هذه النتيجة ، فكيف سارت الأمور لسلب الحكومة الحديوية أية سلطة فى ممارسة سياسة سودانية ، بل واشعار هذه الحكومة بالذنب لأنها تركت لتحمل المسئولية فى السودان ولكنها أثبتت فشلها كان بريطانيا تقول للحكومة الحديوية لفسد حر .. وفشلت ، فنخلى عن الميدان واتركيه واطلفى يدنا لكى نحافظ على الأرض المصرية التى هى مسئولية الانجليز بحكم احتلال قواتهم لمصر .

ترتبط فكرة اجلاء مصر عن السودان بأراء السير ايفلن بارنج Evelyn Baring - الذى صار اسمه فيما بعد اللورد كرومر - الفصل البريطانى الجديد الذى حل محل ادوارد ماليت منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣ م ، ذلك أن بارنج أبرق الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ١٩ نوفمبر وقبل أن تعرف كارثة جيش هيكس بأنه يرى أن السبيل الممكن بالنسبة لعلاقة مصر بالسودان هو اخلاء السودان من الوجود المصرى الى حدود معينة ، وعندما رد عليه جرانفيل أدله فى الرأى ولكنه رأى أن يقترح 'بارنج على الحكومة المصرية الاخلاء بدون حدود معينة' (١٢٢) . وان كان بارنج قد أضاف بأنه يمكن استرجاع السودان والمحافظة عليه بعد اسعاش الميزانية المصرية وبناء جيش مصرى كامل ، لأن ارتباط السودان بمصر أمر حيوى كضرورة الأراضى المرتفعة لأمن الأراضى المنخفضة فى اسكتلندة (١٢٣) .

Theobald : The Mahdiya, P. 69.

Trevelyan : British History in 19th Century, P. 387

(١٢٢)

(١٢٣)

وعندما بلغت القاهرة أنباء هزيمة جيش هيكس في ٢٣ نوفمبر ١٨٨٣م قررت الحكومة الحديوية أن يجلو الحاميات من دارفور وبحر الغزال وخط الاسنواء فنسحب جميعها الى الخرطوم لتقويه الحامية الموجودة بالعاصمة وأن تبقى في سنار الحامية الموجودة بها لضمان وصول الامدادات الى الخرطوم، وأن يعاد نصح الطريق بين سواكن وبربر . وكان معنى هذا أن الحكومة الحديوية وافقت أخيرا على خطة عبد القادر حلمي التي تو ابيعتهما لما حدث ما حدث ، وأعلنت في نفس الوقت التمسك بالأقاليم التي ما زالت بعيدة عن السورة .

ولكن هل توافق الحكومة البريطانية التي طالما تحدثت عن سياسية عدم التدخل في السودان ؟ لا شك أن ما حدث لهيكس سيعطيها حجة تتذرع بها لاطالة أمد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم في نفس الوقت نحقيق المطامع البريطانية في وادي النيل جنوبه مع شماله . فقد أسفرت المشاورات بين بارنج والمستشارين العسكريين البريطانيين في مصر عن أن مصر بمفردها ليس في استطاعتها الاحتفاظ بالسودان ، وأنهم لذلك يرون النبات في الخرطوم حتى تتراجع الحاميات التي تقع الى الجنوب منها ، وبعدئذ يتم التراجع التدريجي حتى حدود مصر . وبعث بارنج بهذا الرأي الى جرانفيل الذي رد مؤكدا أن العمليات الدفاعية المحدودة التي قررتها الحكومة الحديوية عمليات معفولة (١٢٤) ، أي أنه حتى أواخر نوفمبر ١٨٨٣م ما زالت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل في السودان .

ولكن في ١٠ ديسمبر ١٨٨٣م تغير موقف الحكومة البريطانية العلني من سياسة عدم التدخل في السودان الى فرض اخلاء السودان على الحكومة الحديوية ، فماذا حدث وما هي خلفيات هذا القرار والتغير في المواقف البريطانية ؟ لعل ما يفسر لنا هذا الامر هو محاولات الحكومة الحديوية تنفيذ ممرانها باخلاء المديرية التي انتشرت بها الثورة والمحافظة على المدرجات التي لم تمتد اليها الثورة ، ومن هذه المحاولات تعيين الزبير باشا لقيادة حملة مكونة من ستة آلاف جندي سوداني للمحافظة على السودان الشرقي ، ومن الغريب أن تعترض الصحف البريطانية على هذا الاجراء وأن لا تحبذه الحكومة البريطانية وعندما أبلغ بارنج برأى الحكومة البريطانية هذا رد قائلا اذا كانت حكومة جلالة الملكة ألقت عبء المسؤولية على الحكومة المصرية فليس من العدالة أن تعترض على اجراءاتها (١٢٥) .

ومن محاولات الحكومة الحديوية كذلك اقتراحها بالاستعانة بجود أترك لتنفيذ سياستها السودانية وخاصة بعد أن رفضت الحكومة البريطانية امداد الحكومة الحديوية بجنود انجليز أو هنود لتنفيذ هذه السياسة ، ورغم أن محمد شريف باشا أبلغ بارنج بأنه حصل على تأكيدات بأن الأتراك سيرحلون بعد عودة السلام الى السودان ، ومع ذلك تعترض الحكومة البريطانية . . فماذا تريد اذن هذه الحكومة ؟ وينير بارنج نفس التساؤل : نحن نرفض تقديم مساعدة بريطانية ، ولكننا في نفس الوقت نعارض استنجد الحكومة الحديوية بالسلطان العثماني ، اننى أكره فكرة التدخل التركي ، ولكن هل تستطيع أنت لورد جرانفيل اقتراح شئ أقل ضررا من هذا (١٢٦) .

عرض الأمر على أعضاء حزب الأحرار البريطاني باعتبار أن أحداث السودان أصبحت تفرض نفسها على المسؤولين البريطانيين وتتصل بسياسة الحزب نحو الاحتلال البريطاني لمصر ، وانقسمت الآراء حول الاحتلال وحول أحداث السودان بين أعضاء الحزب فيما بينهم ، بل وبين أعضاء الوزارة الحاكمة والمنسية لحزب الأحرار ، فبينما وجدت أقلية مطالب بالجلء عن مصر وترك الحكومة الحديوية تمارس سياستها السودانية على مسئوليتها ، وحدت أقلية أخرى تدعو الى مزيد من التدخل فى الشئون المصرية ، بينما الغالبية وعلى رأسها المسنر جلدسون رئيس الحزب ورئيس الوزارة ، كانت ترى البقاء فى مصر لمدة لا تزيد عما تقتضيه الضرورة !! والتدخل الحذر فى الشئون المصرية ، وأنه حيث أن القوات المصرية غير مسعدة لمنازلة النوار السودانيين فانه يتعين النخلى عن كل محاولة تهدف الى استعادة أقاليم السودان المفقودة ، بل يجب انسحاب القوات المصرية من كل السودان (١٢٧) .

وكان المعارضين لسياسة الاخلاء من البريطانيين كل من اللورد هارتنجتون Hartington وزير الحربية البريطانية ، واللورد ولسلى الذى كلف فيما بعد بقيادة حملة لانقاذ جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم ، وكلا الرجلين كانا يؤكدان على ضرورة تدعيم حكومة المستر غلادستون لسياسة الحكومة الحديوية فى السودان والداعية الى اخلاء بعض الأقاليم السودانية البعيدة وتركها للمهدى ، لأن ترك السودان كله للمهدى أمر خطير ، ومن ثم فهما بعارضان بشدة اخلاء الخرطوم (١٢٨) . كما أن السير صمويل بيكر

Shebelka : British Policy in the Sudan, P. 121.

Strachy : Eminent Victorians, P. 240.

Ibid, P. 252.

(١٢٦)

(١٢٧)

(١٢٨)

والجنرال فالنتين بيكر أيدا هذا الرأي لأنهما يعتبران أن الخرطوم مفساح
القاهرة (١٢٩) .

ولكن الحكومة البريطانية اتخذت قرارها بإخلاء السودان وبعثت به الى
بارنج قصلها في مصر ليبلغه للحكومة الخديوية في ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ م ،
ولم يكن باستطاعة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا الموافقة على
إخلاء السودان ، لان ذلك سيعرض حدود مصر الجنوبية للهجوم المهدوى مما
سيؤدى الى زيادة عدد قوات الاحتلال البريطاني في مصر بل وبقاء أمر الاحتلال
دون تحديد للجلاء . وكان واضحا أن شريف باشا وسواد المصريين يرون في
النحلي عن السودان فخا ينصبه البريطانيون ليجعلوا احتلالهم لمصر ذاتها
أبديا (١٣٠) . وتقدم شريف لبارنج بمذكرة في ٢٢ ديسمبر وضح فيها رأى
مصر بقصوص مسألة إخلاء السودان حدد فيها الروابط الطبيعية والاجتماعية
الحوية بين مصر والسودان ، وأكد شريف باشا في مذكرة أخرى قدمها لبارنج
في ٢ يناير ١٨٨٤ م ما جاء بمذكرته الأولى .

وعندما عرضت المذكرتان على الحكومة البريطانية اتخذت قرارا عنيفا
بفرض الإخلاء على الحكومة الخديوية التي عليها تنفيذ ما تشير به بريطانيا الى
نحفل قواتها مصر . وبعثت بهذا القرار في برقيتين بتاريخ ٤ يناير الى بارنج،
وأكدت الحكومة البريطانية أن القوات البحرية البريطانية سنعمل على حماية
موانئ البحر الأحمر السودانية ، كما أن قوات الاحتلال ستدافع عن مصر
نفسها عند اسوان أو وادي حلفا . كما أكدت الحكومة البريطانية بوجوب
التزام الحكومة الخديوية بانباع مشورة الحكومة البريطانية والا وجب تغير
الوزارة التي ترفض هذه المشورة ويستبدل بها وزارة تقبل العمل بهذه
المشورة .

وكان معنى ذلك سلب الحكومة الخديوية من مقوماتها كحكومة مسئولة
أمام الخديوى ، ووضحت نيات الحكومة البريطانية ليس فقط بالنسبة لإخلاء
السودان وتركه ملكا مباحا ، ولكن أيضا ممارسة سياسة توحى ببغضاء
الاحتلال البريطاني لمصر لأجل غير مسمى ، بمعنى أن الحكومة البريطانية
- وكما يقول لورد ملنر - وضعت مصر تحت حمايتها ، وان لم تكن هذه

الحماية سافرة أو شرعية ، حيث لم نكن نستطيع أن نعلنها أو نطلب، من الآخر الاعتراف بها، لأنها حماية مفتتنة غير محدودة السلطة ولا موقوتة بأجل محدد، لتحقيق أهداف صعبة وبعيدة المدى (١٣١) .

وعندما أبلغ بارنج فجوى برقينى ٤ يناير إلى محمد شريف باشا رفض فكرة الإخلاء كما رفض الاستمرار فى رئاسة الوزارة إذا كانت سياسة الإخلاء من واجبات هذه الوزارة ، ومن ثم قدم استقالته للحديوى فى ٧ يناير ١٨٨٤ م فائلا قوله المشهورة : إذا تركنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا ، وضمن استقالته الأسباب القانونية والطبيعية والانسانية لوحدة وإدى السيل . وقد سارع الحديوى إلى قبول الاستقالة فى نفس اليوم بعد محاورة شديدة مع شريف ، حيث أن الحديوى أخافه الاعتراض على رغبة بدرت من جانب الاجليز الدين أخافوه بشبح النورة الآتية من الجنيب (١٣٢) ، وأخافوه أيضا باطلاق اشاعة بأنه ما دام أحدا من المصريين لن يَنْبَل تشكيل الوزارة فإن بارنج نفسه سيرأس الوزارة ، وكان الحديوى قد عرض على رياض باشا تشكيل الوزارة ولكنه رفض وقال : اننى أود لو كنت ناظرا فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقعه المشرف .

وفى مقابلة تمت بين بارنج والحديوى فى نفس اليوم - ٧ يناير - أكد الحديوى الخاف استعداده الدائم للاستماع لمشورة حكومة جلالة الملكة ، فأجابه بارنج بأن هذا موقف حكيم لأن الرجل المتعب المنهك الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لن يكون له بد من أن ينأزل عن بعض أملاكه محافة أن يناله الافلاس (١٣٣) . وفى اليوم التالى وافق يوبار باشا الأرمنى على تسكبل الوزارة الحديوية على أساس قبول سياسة الإخلاء ، والذي ما لبث أن بعث إلى وكيل الحكمدارية بالحرطوم بأن يجمع القوات والمدنيين من سبار تمبيدا لتنفيذ الإخلاء عن كل السودان ، وأن يبلغ مديرى بحر الغزال وخط الاستواء . بسياسة الإخلاء . ولكن كيف يخلى السودان ؟ ومن يتولى عملية الإخلاء ؟ أنه غوردون (١٣٤) .

Milner : Ibid, P. 28.

(١٣١)

(١٣٢) أحمد شفيق باشا . مذكراتى فى نصف قرن ج ١ ص ٢٢٦ .

(١٣٣) داود تركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٤٣ .

Theobald : The Mahdiya, P. 75

(١٣٤)

ارتبط اسم غوردون بالموقف في السودان بعد الاحتلال البريطاني لمصر قبل اتخاذ الحكومة البريطانية لقرارها بإجبار مصر على التخلي عن السودان ، إذ أننا نجد اللورد جرانفيل يبرق الى بارنج في أول ديسمبر ١٨٨٣ م يقول: إذا رغب الجنرال شارلس غوردن Charles George Gordon في الذهاب الى مصر ، فهل يكون ذا فائدة لك أو للحكومة المصرية ، وفي أية مهمة سيكون مفيداً ؟ إلا أن بارنج الذي لم يكن يرحب باستخدام غوردون رد على اللورد جرانفيل بأن الثورة المهدية ثورة دينية وأن تعيين مسيحي في مركز القيادة العامة من المحتمل أن يكون سبباً في فقد ولاء القبائل السودانية التي ما زالت تترين لمصر بالولاة (١٣٥) .

وبعد استقالة شريف باشا شارك كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجية واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، ونورثبروك Worthbrook سير شارلس ديلاك Dilke ، الى جانب جنرال ولسلي في الضغط من أجل ارسال غوردون الى السودان ، حتى انتهى الأمر بالموافقة من جانب المستر غلادستون بعد تردد (١٣٦) . وجاءت موافقة المستر غلادستون أيضاً بسبب الضجة التي ثارت في صحف لندن بصفة خاصة ، وبسبب تأثير الرأي العام البريطاني بأعمال غوردون النيرة في الصين ، وحكومته الهزيمة في السودان ، وشخصيته الغريبة التي تتميز بالمغامرات والتصوف (١٣٧) .

كما كان من أسباب موافقة غلادستون على استخدام غوردون في السودان ما نشرته جريدة التايمز اللندنية صباح ١٤ يناير ١٨٨٤ م من أن وزير الحربية المصري الجديد عبد القادر حلمي باشا سيذهب الى الخرطوم ويتولى مهمة تنفيذ الاخلاء ، وكان هذا في حد ذاته دافعا قويا لاجتماع الوزارة البريطانية لقرار مهمة غوردون (١٣٨) . وكان من المقرر بالفعل - بعد أن قبل الحديوي ووزارة نوبار اخلاء السودان - أن يقوم عبد القادر حلمي بتنفيذ الاخلاء ، ورغم أن عبد القادر وافق على المهمة إلا أنه اشترط عدم اذاعة نية الحكومة في الاخلاء حتى لا تتعرض مهمته للفشل ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت واختارت غوردون لهذه المهمة (١٣٩) .

Ibid, P. 71.

(١٣٥)

Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.

(١٣٦)

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 104.

(١٣٧)

Elton : General Gordon, P. 334.

(١٣٨)

A. Macdonald : Too late for Gordon and Khartoum, P. 5.

(١٣٩)

وليس صحيحاً كما يذكر وينجت Wingate (١٤٠) أن عبد القادر حلمي باشا رفض دون تردد القيام بتنفيذ إخلاء السودان ، وهذا ادعاء مقصود منه تبرير استخدام غوردون للمهمة ورفض قيام عبد القادر بها .

كما كان من أسباب موافقة غلادسون على استخدام غوردون لإخلاء السودان موقف ملكة إنجلترا التي شعرت بضرورة الضغط على وزرائها ، ولذلك أرسلت في ١٠ يناير ١٨٨٤ م إلى اللورد جرانفيل رسالة جاء فيها : ان الملكة تأسف اذ ترى طلبات سير ايفلن باريج المكررة بشأن استخدام صباط إنجليز لا يلتفت اليها (١٤١) .

اذن فقد أمسكت الحكومة البريطانية بكل الخيوط في السودان ولا يريد أن تترك خيطاً واحداً مما يمر النساؤل ، ماذا كانت قد فرضت على الحكومة الحديوية إخلاء السودان وقبل الحديوى فلماذا لم تترك مسألة تنفيذ الإخلاء لحكومة الحديوى ؟ ولماذا نعترض على استخدام عبد القادر حلمي صاحب الآراء الصائبة في علاج الأمور في السودان وتستخدم جندياً بريطانياً هو غوردون : ثم لماذا نصر على إعلان فكرة الإخلاء على السودانيين قبل بدء تنفيذه ؟ ومع ذلك يفالط المستر غلادسون فيجب في مجلس العموم يوم ١٨ نوفمبر ١٨٨٤ م رداً على سؤال للعضو بارنيت Bartlett بأن إخلاء السودان سيتم بواسطة مصر وليس بواسطة بريطانيا (١٤٢) .

ويعمل البريطانيون اصرارهم على إخلاء السودان بأنه بعد هزيمة جيش ديكس لم تكن هناك أهمية للاحتفاظ بالسودان ، لأن المشكلة الوحيدة ستحضر في العصور على شخص ما يستطيع انقاذ وإخلاء الحاميات المصرية سيئة الخط (١٤٣) ، وفي كلمات السير ريفرس ويلسون Rivers Wilson انك اذا أردت أن تسلك طريقاً سليماً ممكنًا في قطر غير معروف تماماً وبعلى بالنورة المتطرفة ، فان غوردون هو الرجل المناسب لتحقيق بعيتك (١٤٤) .

-
- Hansard's Parliamentary Debates, 3rd series, Vol. 294. (١٤٠)
 Wingate: Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108. (١٤١)
 Allen: Gordon and the Sudan, P. 216. (١٤٢)
 R. Collins and R. Tignor: Egypt and the Sudan, P. 78. (١٤٣)
 Sir C. Rivers Wilson : Chapters from My Official Life (London : (١٤٤)
 1916), P. 200.

تقرر أيضاً اذن استخدام غوردون فى مهمة اخلاء السودان .. ولكن
 ما هى طبيعة تلك المهمة ؟ هل تعنى أن يذهب فى بعثة لنقصى الحقائق عن كيميه
 اخلاء السودان من المصريين مدنيين وعسكريين ، أم أنها تعنى تنفيذ الاخلاء ،
 بمعنى الاشراف على خروج المصريين من السودان حتى آخر رجل ؟ ان
 الاجابة على هذه التساؤلات تدفعنا الى مناقشة تعليمات البريطانيين التى
 نسلّمها غوردون ، والاضافة التى أعطيت له فى القاهرة ، الى جانب آرائه
 الشخصية حول الموقف فى السودان .

كانت التعليمات التى حملها جنرال غوردون من لندن دليل آخر على
 التناقض فى موقف الحكومة البريطانية نحو معاملة الموقف فى السودان ،
 فقد رأينا تناقضاً فى موقفها من حملة جنرال هيكس على كردفان بين الموافقة
 على تعيينه والاستجابة لمطالبه وتكليفه بارسال تقاريره بالشهرة البريطانية
 الى القنصل البريطانى فى مصر ، وبين التذرع بسياسة عدم التدخل حتى
 لا تنحمل مسئولية ما يحدث ، وهنا تأخذ موقفاً مليئاً بالتناقضات ، فرغم
 فرض الاخلاء على المصريين واخنياسار جنرال غوردون الانجليزى بدلاً من
 عبد القادر حلمى لمهمة اخلاء السودان ، فانها أعطته تعليمات تحمل تناقضاً
 فيما بينها ، فبينما جاء فى هذه التعليمات أن على غوردون كتابة تقرير
 عن الموقف العسكرى فى السودان وعن الوسائل المناسبة التى يجب اتخاذها
 لسلامة الحاميات المصرية التى لا زالت معسكرة فى مراكزها هناك وسلامة
 السكان الأوروبيين فى الخرطوم ، والنقرير عن أفضل الوسائل التى يمكن
 من اخلاء السودان ، أضافت التعليمات الى ما سبق أنه يجب أن يكون معلوماً
 لك أنك مفوض للقيام بمأمرات أخرى قد تعهد بها اليك الحكومة الحديوية
 عن طريق السير ايفلن بارنج ، الذى عليكم الخضوع لتعليماته وترسلون
 تقاريركم بواسطته (١٤٥) .

لماذا تلجأ الحكومة البريطانية الى مثل هذه المواقف المتناقضة أمام أحداث
 خطيرة قد تؤدى - وقد أدت بالفعل كما حدث لهيكس وكما سيحدث
 لغوردون - الى اخطار مدمرة ونتائج سيئة ليس على الأشخاص فقط بل على
 مصالح وادى النيل التى يبدو أنها بعيدة عن تفكير الحكومة البريطانية ، ومن
 الأمور الميرة للنسائل أنه بينما أصر غلادستون فى رسائله الى وزير خارجيته
 جرانفيل بأنه اذا كتب غوردون تقارير عما يجب عمله فينبغى ألا يكون القاضى

الذى يصدر حكما علينا تنفيذه ، ولا أن يدخلنا فى مسئوليات ، كما أنه ليس مملا لنا حتى يتجنب النصيح(١٤٦) . بينما كان غوردون نفسه يفهم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة قد عفدت النية على ألا تأخذ على مسئوليتها المهمة الكثيرة الصعوبة التى غايتها وضع حكومة منظمة للأمم السودان ، وأنها بدلا من ذلك قد صممت أن ترد الى هذه الأمم حريتها وأن لا تسمح للحكومة المصرية بالتدخل فى شئون تلك الأمم(١٤٧) ، وعلى ذلك فقد أرسلت لسحب القوات المصرية والمدنيين من اجانب ووطنيين(١٤٨) .

وأما جرانفيل وزير الخارجية والذى كان يدرك وجهة نظر غلادستون فقد أدرج تكليف غوردون بالجانب التنفيذى من المهمة فى عبارة مبهمه نعلقا بعدم المسئولية ، وان كان يميل الى أن غوردون سيفهم بتنفيذ الاخلاء وإقامة حكومة سودانية ، اذ أننا نجده يبرق الى بارنج يوم رحيل غوردون من لندن فى طريقه الى القاهرة بأن غوردون يقترح وجوب صدور اعلان فى مصر أنه فى طريقه الى الخرطوم لإقامة حكومه مننظمة للمستقبل من أجل خير أهالى السودان ، ولم يقل جرانفيل شيئا عن الجانب التقريرى من المهمة(١٤٩) . وهذا الغموض دفع الوزير ديلك Dilke يقول لجرانفيل فى ٢١ يناير ١٨٨٤ م أنه بينما كنت موجودا بوزارة الحربية البريطانية لم أسمع شيئا عن ذهاب غوردون الى الخرطوم أو أى مكان آخر سوى اننى أعلم بأنه ذاهب الى سواكن ، أما اذا سار رأسا الى الخرطوم فسنجد أنفسنا مضطرين الى ارسال قوة حلفه حتى ولو لم يحمل معه تعليمات(١٥٠) .

وأما موقف بارنج فقد كان أكثر موافق المسئولين البريطانيين وضوحا حيث أنه اعتقد أن مهمة غوردون للتفريز والتنفيذ معا ، لأنه لم يسعه أن يفسر ما جاء فى الفقرة المتعلقة بتعويض غوردون تنفيذ المأمورية التى قد تكلفه بها الحكومة المصرية الا أنه استجابة لما طلبه بارنج نفسه من اللورد جرانفيل بضرورة ارسال ضابط بريطانى كفاء يشرف على عملية اخلاء السودان وأن يأخذ أوامره منه ويكون اتصاله به(١٥١) . وعندما اعترض

Allen : Ibid, P. 22.

(١٤٦)

(١٤٧) إبراهيم فوري باشا : السودان بين يدي جوردون وكنتشر ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٤٨) مكى شبكية : السودان فى قرن ص ١٩١ .

L. Strachey : Eminent Victorians, P. 254.

(١٤٩)

R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 180.

(١٥٠)

Thiobald : The Mahdiya, P. 78.

(١٥١)

بارنيج على ما جاء بحديث غوردون لجريدة البول مول جازيت Pall Mall Gazette والذى أعلن فيه خطأ سياسة اخلاء السودان ونصح بالاحتفاظ بالخرطوم وبقية الاقاليم التى تمتد اليها الثورة المهدية ، ورأى أن قيام حكومة فوية بالخرطوم يترأسها حكمدار كفاء ، من الممكن القضاء على الثورة اذا زودت بسلطات فوية ومبالغ كافية من المال ، أزال جرانفيل محاف بارنيج وأند له أن غوردون سيموم بتنفيذ السياسة التى وضعها نحن له وليست تلك التى جاءت بالجريدة المذكورة (١٥٢) .

ولنا الآن وقفة أمام هذا الغموض والتنافس سواء فى التعليمات أو فى وجهات نظر المسئولين البريطانيين والمنصلين مباشرة بمهمة غوردون لنجلى بعض الحقائق التى نستنبطها من ثنايا هذا الغموض ومن خلال هذا التناقض . . فتحن نفهم ان الحكومة البريطانية أرغمت الحديوى على اجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان ، ونفهم اختيارها للجنرال غوردون الانجليزى لمهمة الاخلاء ، أى نفهم اختيار شخص انجليزى لينفذ سياسة انجليزبه والاعتراض على أن يقوم بتنفيذها مصرى ، ولكننا لا نفهم ماذا يحدث بعد الاخلاء اذا تم فى السودان . هل تترك الامور تتقاذفها الامواج بين الثورة المهدية من ناحية وبين الدول الأوروبية الطامعة والمتربصة بالسودان من كل جانب من ناحية أخرى ؟ وهل تترك الامور لتتسغل الثورة المهدية بالقضاء على خصومها من مؤيدى الحكم المصرى أو المخالفين لفكر وزعامة محمد أحمد بيما تدخل انجلترا وعيرها من الدول الاوروبيه فى تسابق لاقتصاد اجراء من السودان وملحقاته بحجة أنها أصبحت أرض حلالا Res Nulius لا مالك لها فنستباح لمن يضع يده عليها أولا . . وماذا سيكون موقف مصر أمام الأخطار التى تهدد حياتها اذا أمسكت الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا بمنابع نهر النيل . . أمور لا يمكن أن تفهم على أنها عفوية .

ولماذا لم توافق الحكومة البريطانية على وجهة نظر غوردون الداعية الى اقامة حكومة سودانية وطنية ، وتساؤله الذى تناوله عما سيحدث لو هاجم الموار السودانيون القوات المصرية المنسحبة ؟ وأجاب غوردون نفسه بأن هذه القوات تضطر الى الاشتباك مع الموار السودانيين ولن تترك نفسها بحب رحمة الموار ، ومن هنا فان قيام حكومة سودانية وطنية سيحقق مصالح

السودانيين من ناحية ويساعد على إجلاء المصريين من السودان دون خسائر
أليس معنى قيام حكومة مستقرة ومنتظمة في السودان ما يحقق الاستقرار
لذلك الفطر المترامي الأطراف ، ويجعل السودان وملحقاته وحدة متماسكة
تمنع تحفيق المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وأليس قيام حكومة وطنية
سودانية في الخرطوم ما يعيد العلاقات الطبيعية بين شطرى وادى النيل تجاوزا
لأخطاء الحكم الحديوى ، وهذا ما يخلص الدور البريطانى ويبعد اليد الانجليزية
عن كل من مصر والسودان .

وعندما وصل غوردون الى القاهرة اسنقبله الحديوى وأعطاه فرمانا
بتعيينه حكامدا للسودان وعهد اليه تأييد سلامة الحاميات المصرية والموظفين
والمدنيين من مصريين وأوروبيين ، وتدبير وسائل إجلائهم من السودان
بأمان ، وإرجاع السودان الى سلالة السلاطين الذين كانوا يحكمون اقاليم
السودان قبل تحفيق وحدة الوادى على عهد محمد على ، وأنه بعد تمام الاخلاء
عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة لافادة حكومة بطامية في مخلف مديريات
السودان لتأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لحريك الثورة (١٥٣) .

جاءت اضافات الحديوى لتعليمات غوردون فى ٢٥ يناير ١٨٨٤ تحفيفا
لما جاء فى تعليمات الحكومة البريطانية بأن يفوم غوردون بتنفيذ أية ماموريات
تعهد بها اليه الحكومة الحديوى ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعرف
غموض وتناقض تعليماتها اذ أن اللورد جرانفيل بعث الى بارنج فى ٤ فبراير
يسأله اذا كان الحديوى قد أعطى لغوردون تعليمات جديدة ، فرد عليه بارنج
فى اليوم التالى قائلا ان الجنرال غوردون منح بناء على طلبه وتحت مسئوليته
الخاصة فرمانا من صاحب الفحامة الحديوى بتعيينه حاكما عاما على كل
السودان مزودا بسلطات كاملة مدنية وعسكرية (١٥٤) . ولم تعترض الحكومة
البريطانية بل اعترفت أحد وزائها ويدعى هربرت جلاستون بأن رغبة
انجلترا هي انقاذ الحاميات العسكرية المهددة فى السودان ، وبناء على هذا
فستعمل الحكومة كل ما تستطيع لتمكين هذه الحاميات من الانسحاب بأمان
والجلاء عن الأماكن التى يعسكرون فيها وستتحمل الحكومة هذه المسئولية بدون
القائها على الآخرين (١٥٥) .

A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 64. (١٥٣)
Blue Book : Egypt No. 12 (1884) No. 20., Hansard's Parliamentary (١٥٤)
Debates, 3rd series Vol. 284.
٢٦٤ P 263. (١٥٥)

وعقب تكليف الحديوى لغوردون بالمهام الجديدة أشار الى أنه لا يمكن إعطاء مثل على حسن نواياى أكثر من تعيين غوردون حكامدارا للسودان مزودا بسلطات كاملة لاتخاذ الخطوات التى يراها مناسبة وسليمة لتحقيق الغرض من مهمته باتفاق نام بين حكومنى وحكومة صاحبة الجلالة الملكة ، ولا أستطيع أن أفعل أكثر من أن أنفل غوردون سلطاتى الشخصية وأعفيه من المسئولية حسب مفوضيات الظروف ، ولكن لى شرط واحد هو أنه يجب عليه العمل على سلامة المدنيين من الأوروبيين والمصريين على السواء ، وليس عندى شك فى أن غوردون باشا سيفعل خير ما يستطيع ، وقد ينجح بمعونة الله فى انمام إخلاء الخرطوم والموانئ الرئيسية فى السودان الشرقى(١٥٦) .

وعندما علمت الحكومة البريطانية بأن غوردون حمل معه الى الخرطوم. فرمانا بتعيينه حكامدارا للسودان ، وآخر بإخلاء السودان وإقامة حكومة منظمة فيه ، وافقت وعبر لورد جرانفيل عن موافقتها فى رسالة الى بارنج فى القاهرة. بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٤ م على أن يقوم غوردون بإخلاء كل السودان وليس الخرطوم فقط من المصريين والأوروبيين ، وأن الحكومة تأمل أن يتقبل جنرال غوردون هذه السلطات الواسعة جدا التى منحها اياه الحديوى لمساعدته على تنفيذ مهمته الشاقة(١٥٧) .

ومنها يقال اذن عن أن جلادسنون رئيس الوزارة البريطانية ظل متمسكا بسياسة عدم تحمل أية مسئوليات فى السودان نتج عن تصرفات غوردون هناك أو أنه لا يرغب من غوردون أن يطلب من الحكومة البريطانية الاستماع لآرائه والعمل على الأخذ بها ، أو أن المأموريات التى يقبلها غوردون من الحكومة الخديوية إنما يقبلها على مسئولينه وتتحمل مصر نتائجها ، رغم كل ذلك ورغم ما أنير من خلاف فى الآراء حول تعليمات الحكومة البريطانية دان الشئ الذى لا يمكن انكاره أنه كان هناك اتفاق فى وجهات النظر لدى الجميع على ضرورة تنفيذ إخلاء السودان ، الذى سيقوم به جنرال غوردون(١٥٨) .

غادر غوردون القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ م فى طريقه الى الخرطوم وصحب معه الكولونيل سنيوارت و ابراهيم فوزى ياورا له ، ومنذ غادر القاهرة حتى سقوط الخرطوم ومقتله فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ م اتخذ غوردون من

Gordon : The Journals of Major General C.G. Gordon, P. XXV (١٥٦)
 Alex Macdonald : Ibid, P. 7. (١٥٧)
 W Churchill : The River War, vol., 1, P. 66. (١٥٨)

الاجراءات ما أدت الى نهايته ، فان مجدد ذهابه الى السودان دون أن نصحبه فوة عسكرية خطأ كبير ، اذ كيف يتسنى لرجل واحد مبما اشتدت سطوته وحسنت سياسته أن يجلى الحاميات البالغ عددها حوالى ٣٠ ألفا مبعثرة في أنحاء منفرة ، ومثل هذا العدد أو بزيد من الموطعين والتجار (١٥٩) . وعندما أبدى عبد القادر حلمى لغوردون خطأ الذهاب الى اسودان دون جيش يصحبه حتى ولو كان مجرد ألفين من الجنود مع اذاعة أن جنودا غيرهم قادمون ، رد غوردون مستسلما ان معنى الله وحده (١٦٠) ، بل انه استنكر ما قاله نابعه السودانى وهما فى النيل منجهين من القاهرة الى السودان حيث أنه ذكر ان تابعى السودانى المسكين يقول انه ذاهب لحنقه حيث ترك الخرطوم مع جنرال هيكس (١٦١) . ولكنه عندما وصل الى أم درمان قال بأن مأموريته لن تصادف نجاحا وأنه كان مخطئا فى قدومه بلا جنود ، وأنه تسرع ولم يترثث فى ارسال تلغرافه الى السير ايفلن بارنج الذى قال فيه أنه يمكن اخماد السورة بسهولة (١٦٢) .

وعندما وصل غوردون الى الخرطوم فى ١٨ فبراير وحده دون قسوة عسكرية وسط دهشة أهل العاصمة السودانية وسكانها من المصريين والاوروبيين ، وقف يخطب فى جمع من مستقبله بسرائى الحكومة قائلا : اننى بمفوضى الفرمان الذى تلى عليكم نعينت حكمدارا على السودان ، فو ان كنت قادرا على استصحاب جم غفير من العساكر لكن لما أعلمه من صداقتكم وحسن أعمالى بالسودان سابقا التى لا ننكروها اقتصرت على ما هو موجود من العساكر هنا (١٦٣) . ويعلق سلاطين على ذلك بأنه كان واضحا لهؤلاء الذين فهموا الموقف فى السودان فهما جيدا أن النفوذ الشخصى فى هذه المرحلة كان كفطرة فى محيط (١٦٤) . كما أن المنصل الفرنسى فى الخرطوم عندما وصل الى القاهرة أبلغ بارنج فى أول ابريل ١٨٨٤ م أنه لا يعتقد أن غوردون سينمكن من انهاء مهمته دون جيش ، اذ أن غوردون لم يعد له نفوذ كبير فى السودان ، وعلق بارنج على ذلك فى رسالة له الى لورد جرافيل حملت

(١٥٩) معوم شقير . تاريخ السودان الحديث وجرافيته ح ٣ ص ٢١٣ .

(١٦٠) ابراهيم فوزى السودان بن يدى غوردون وكنتشر ح ١ ص ٢٦٥ .
Letters of General C. G. Gordon to his sister M.A. Gordon, P. 282. (١٦١)

(١٦٢) ابراهيم فوزى : نفس المرجع .

(١٦٣) دار الوثائق المصرية . محاط السودان ، محفظة رقم ٢/٨ .
Latin: Fire and Sward in the Sudan, P. 297. (١٦٤)

- ١٩٨ -

تاريخ ١٤ أبريل بأنه لم يعد هناك شك الآن من أن نفوذ جبرال غوردون الشخصى فى السودان كان مبالغا فيه لديه هو نفسه ولدى الرأى العام الانجليزى (١٦٥) •

قضى غوردون فى الخرطوم ما يقرب من العام أخضع جزءا كبيرا من هذا العام فى اجراءات عطلته عن تنفيذ مهمته ، وأدت فى النهاية الى مصرعه ، بينما وقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج ، وكأنها تريد التضحية به ليكون لها حجة تستند اليها بأن لها دماء سالت على أرض السودان تريد ثمنها لها • وكانت اجراءاته هذه نابعة من ثقته بنفسه وبرده وعناده ، فيذكر بارنج : لقد اعندت أن يصلنى منه خلال النهار عشرون الى ثلاثين برفيه ، وما يصلنى منه ليلا لم يكن بنيسر النوفيق بينه وبين ما وصل منه فى النهار (١٦٦) • ويصف غوردون نفسه أنه عنيد بالنسبة لحكومة صاحبة الجلالة الملكة ولرجالها الرسميين ولكنها طبيعيتى ولا أستطيع تغييرها ، وأنسى أعترف بأننى اذا كنت رئيسا فاننى كنت أرفض استخدام نفسى فى طبيعة رسمية لعنادى (١٦٧) •

ولو أضفنا الى ذلك أنه بينما كان الرأى العام البريطانى يرى فى غوردون محرر الرقيق ، كان غوردون نفسه بالنسبة للسودانيين فى الشمال الرجل الذى قوض أسس ثروهم والرجل الذى طارد الجلاية بلا شفقة أو رحمة والرجل الذى « تغاضى » عن مقتل سليمان ولد الزبير ، وان نفوذ غوردون فى السودان عام ١٨٨٤ م يستند فقط - وكما تحقق هو بنفسه - على أمل وصول قوات بريطانية لتأييده (١٦٨) •

وعلىنا هنا أن نحدد اجراءات غوردون التى أدت به الى الهلاك وهلاك الكثيرين الذين كان عليه اجلاؤهم بسلام من السودان حتى نتصح المسئوليات وتظهر النوايا والأساليب التى ترتبط بالتدخل الأجنبى فى السودان من تلك الاجراءات أن غوردون عند وصوله الى بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ م كتب الى محمد أحمد المهدي يعرض عليه اقرار السلم ولقب سلطان على

A. Colvin : Ibid, P. 78.

(١٦٥)

• كرومر : بريطانيا فى السودان ص ٦٨

(١٦٦)

Cromer : Modern Egypt, Vol. 1, P. 334.

(١٦٧)

Holt : The Mahdist State in the Sudan P. 81.

(١٦٨)

كردفان ، ولم يكن المهدي في حاجة الى أن يتقبل هذا الانعام من أى شخص خصوصا بعد أن فصح الاقليم وانضم أهله الى النورة أنصارا للمهدي . ومن ذلك أيضا أن فكرة طرأت على خاطر غوردون وبعث بها الى بارنج نقضى بأن يقوم غوردون بمعاينة المهدي ، ولكن الفصل الانجليزى اضطر الى تحذير غوردون من القيام بهذه المغامرات (١٦٩) .

وعندما وصلت رسالة غوردون الى محمد أحمد المهدي ومعها ملابس الشريفة للمهدي كسلطان على كردفان ، بادر الأخير في ١٣ جماد الأول ١٣٠١ هـ / ١٠ مارس ١٨٨٤ م بالرد على غوردون برسالة مطولة بدأها بالقول بعد التسليم من العبد المفتقر الى الله محمد المهدي بن عبد الله الى عزيز بريطانيا والحدوية غوردون باشا ، قد وصلنا جوابك وفهمنا ما فيه والحال أنك تزعم ارادة اصلاح المسلمين وفتح الطريق لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم واتصال المودة فيما بيننا وبينكم وحل المسيحية من النصارى والمسلمين وأن تجعلنا سلطانا على كردفان ، فاقول والأمر لله أننى قد دعوت العباد الى صلاحهم وما يقربهم من ربهم (١٧٠) . ولست في ذلك بمتحيل ولا مريد ملكا ولا حاهما ولا مالا . . . ثم ختم رسالته المطولة بدعوة غوردون الى اعتناق الاسلام والدخول في المهديّة ، ومع الرسالة رد المهدي لغوردون ملابس الشريفة وأهداه جبة الأنصار .

غضب غوردون من رسالة المهدي وبعث له برسالة من الخرطوم كلها شتائم وسباب ونهديد بأنه عن قريب سنبل بجيوش لا طاقة لك بها وتكون أنت المسئول أمام الله عما يسعك من الدماء . . . وكنت لا أرى حاجة الى مخاطبة رجل منك جاحد السعة عادم الذمة ولكن نعلقت بأذيال الأمل . . . وها أنا مسنعد لقدمك - القدوم اليك - ومعى رجال أقطع بهم أنفاسك والعاقل من ندبر والسلام . . . ثم لجأ غوردون الى علماء الخرطوم وألزمهم بكتابة نكديب لدعوة المهدي . . . بل استمر غوردون في سلسلة من الاجراءات الخاطئة اذ أن غضبه من رد المهدي عليه جعله يأخذ موقفا يدعو الى القضاء على المهدي ، وبدأت رسائله الى بارنج تظهر فيها عبارات ارسال الجريدة ، وسحق المهدي .

(١٦٩) د. جلال يحيى : الثورة المهديّة وأصول السياسة البريطانية ص ١٤٠ .

(١٧) د. مكى شبيكة . تاريخ شعوب وادي النيل ص ٦٧٧

Wingate : Mahdism .. P.P. 111 - 115

وكان الاجراء الأكثر خطورة هو اطلاق غوردون في بربر للمسئولين
السودانيين الذين ما زالوا على ولائهم للحكومة المصرية على عزم هذه الحكومة
اخلاء السودان ، وتولية حكام من أهل البلاد لاعادة الحكم كما كان قبل
الفتح المصرى (١٧١) . وهذا يعنى ابلاغ السودانيين انفصال قطرهم عن القطر
المصرى انفصالا تاما وتشكيل قوات عسكرية محلية واحلال موطنين سودانيين
محل الموطنين الأتراك والمصريين . . . ولقد أذاع غوردون هذه الاخبار في
اجتماع سرى عقده بسراى الحكومة في بربر في ١٣ فبراير ١٨٨٤ م حصره
حسين باشا خليفة مدير بربر والعمد والأعيان ، وألصق منشورا على باب
المديرية والضبطية وفي شوارع المدينة بأن المديرية من الآن فصاعدا مسفلة
عن القاهرة وانما تخضع لسلطان غوردون كحكمدار للسودان ومندوب
للحكومة البريطانية (١٧٢) . وكان غوردون قد أظهر فرمان الحديوى اسرى
ياخلاء السودان فى اليوم السابق لكل من حسين خليفة (١٧٣) وفاضى بربر ،
قبل أن يعمله على هذا الجمع من أعيان المديرية ، وشكل لجنة برئاسة حسين
خليفة للدفاع عن بربر ، ولم يكن لقرار اعلان حق السودانيين فى اختيار
رؤسائهم أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت اشرافه
هو الرجل الأجنبى ، واشراف رجال العهد العديم الذين فامت السورة
ضدهم (١٧٤) .

كان لاعلام غوردون لزعماء مديرية بربر بفحوى فرمان الحديوى باخلاء
السودان نتائج مدمرة على مهمة غوردون وعلى حياة المطلوب احلاؤهم عن
السودان ، ولعل شهود العيان خير من يصفون لنا هذه النتائج وتأثير اداعة
المنشور أو فرمان الحديوى الذى لم يكنف غوردون بابلاغه لأعيان بربر بل
قراه أمام الناس فى المنمة . . . فهذا سلاطين يقول : كانت فكرة غوردون من
اداعة فرمان الحصول على مساعدة القبائل السودانية من أجل تنفيذ
الاخلاء ، وكان يرجو أن يصل معهم الى شروط لتنفيذ هذا الغرض ، ولكن
كيف يتوقع منهم مساعدته بينما فى فرمان ما يؤكد أنهم سينركون لمصرهم
ولما قد يقع لهم من أحداث (١٧٥) .

(١٧١) حسن السامى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ص ١٧ .

(١٧٢) د . محمد مؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣٦٤ .

Holt : The Mahdist State in the Sudan, P. 86. (١٧٣)

(١٧٤) د . حلال يحيى . المرجع السابق ص ١٤٢ .

Slatin : Fire and Sword in the Sudan, P. 299. (١٧٥)

كما أن حسين باشا خليفة مدير بربر أبلغ سلاطين عسك انسانيهم،
أسيرين في معسكر المهدي أن فراه غوردون لفرمان الاخلاء في بلدة المنمة
قد قلب الموقف رأسا على عقب ، واليه يعزى السبب في سقوط بربر ، وأنه
حينما كان غوردون في بربر نصحت له ألا يواصل هذه الخطوة المشئومة ولست
أدرى السبب الذي دنعه الى افعال نصيحي(١٧٦) . ومن ثم فلم يكن في
مقدور غوردون مع صفات الشجاعة والنشاط التي ينصف بها أن يوقف
سير الاحوال بعد أن ارتكب هذه الغلطة الكبرى(١٧٧) .

كما أن الأب أوهر والدر Ohrwalder أحد أعضاء البعثة التبشيرية
الكاثوليكية النمساوية في السودان والذي قضى في أسر المهديين مدة عشر
سنوات وصف فراه غوردون لفرمان الاخلاء بأنه الخطأ الذي قضى على مهمة
غوردون بالفشل بل وبتهاية غوردون نفسه . أما الكولونيل سيوارت رفيق
غوردون في مهمته فقد وصف اجراء غوردون بأنه ففزة في الظلام
Leap in the Dark ونساءل سيوارت ماذا نفعل الآن لأن ما خشينا قد
حدث ، وأعاد الى الأذهان ما سبق أن أصر عليه عبد القادر حلمي بعدم اذاعة
اخلاء السودان على السكودانيين ، وأن هذا كان الرأي المعقول .

أما السير ايفلن بارنج فقد عبر عن خطأ اجراء غوردون بأنه من الأخطاء
الكبيرة اعلان سياسة الاخلاء ، ولكن أقول ان كتمان مثل هذا السر الرسمي
ليس من الأمور المعروفة في مصر ، وأن بعض ممثلي بريطانيا وخاصة غوردون
مسيهرون بعدم تحفظهم فيما ينهون من أحاديث(١٧٨) . وغذا الرأي من
جانب لورد كرومر يتعارض مع رفضه الموافقة على رأى عبد القادر حلمي بعدم
اذاعة قرار الاخلاء حتى يتم تماما ، ولكن كرومر يذكر ذلك بعد وقوع الأحداث
فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الحديوية والذين
من باب التنصل من المسؤولية .

ولقد استفاد محمد أحمد المهدي من اذاعة فرمان الاخلاء في الدعوة
للانضمام الى السورة وتأييد دعوته بالترغيب والترهيب ، مطهرا للسودانيين
عدم جدوى الولاء لحكومة تنوى أن تتخلي عنهم وتترك البلاد بسرعة ، ولذلك
فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الحديوية والذين
خافوا من انتقام المهدي بعد انسحاب القوات المصرية ، وأصبح كثير من
الأهلين ممن كانوا قد بايعوا المهدي من قبل يشعرون بأنهم سيندمون ان لم

يسارعوا بمبايعه في ذلك الوقت ، وهبط الروح المعنوى فى كل من له أمل فى استمرار الحكم المصرى فى السودان • وأصبحت المشكلة فى ذلك الوقت هى من صاحب السيادة فى السودان أهو الحديوى الذى قرر الانسحاب أم المهدي الذى ينوى الاستيلاء على كل البلاد؟ (١٧٩) •

وكان الاجراء الآخر الذى اتخذته غوردون وأثر فى مهمته « ابلاغه المسئولين فى بربر عند اجتماعه بهم أن العمل بالاتفاقية المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى أغسطس ١٨٧٧ م بخصوص الغاء تجارة الرقيق قد توقف الآن ، وأنه سيصدر منشورا بإباحة تجارة الرقيق ، وعندما أصدر هذا المنشور أثار عاصفة من السخط والدهشة والاحتجاج ضد غوردون فى انجلترا بصفة خاصة ، وكان لصدور هذا المنشور نتيجتان : الأولى تأكيد عزم الحكومة على اخلاء السودان ، والثانية زيادة ثقة تجار الرقيق فى أنفسهم وهم المناصرون الأقوياء للثورة المهديّة •

ولا يغفر لغوردون فى اباحته الاتجار بالرقيق ادعاؤه بأنه غير قادر على القيام بعمل فى هذا الشأن يمنع الرق بينما الاخلاء يجرى تنفيذه ، وأنه لايد من الاستفادة من مساعدة الأهالى فى تنفيذ الاخلاء (١٨٠) • فلو لم يعلن فرمان الاخلاء واهتم بإنشاء الحكومة الوطنية بالسودان ، وترك لهذه الحكومة أن تقرر سياستها نحو تجارة الرقيق لكان الحال غير الحال الذى صار ، ولكن أخطاء غوردون أخطاء مركبة ومن ثم فإن تأثيراتها على مهمته ونتائجها على الموقف فى السودان متصلة •

ورغم محاولات غوردون للتأثير على السودانيين كاشعال نار كبيرة أمام سراى الحكومة بالخرطوم وحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، والكرايبيج التى كانت تستخدم فى جمعها ، وإطلاق سراح المسجونين على اختلاف جرائمهم وتنوع جنایاتهم ، وإعلانه من على سلم السراى بتعيينه حكامدارا وأنه اعترف للسيد محمد أحمد المهدي بالسلطة المطلقة على السودان الغربى برمته على شرط أن لا يمد يده لغيره ، وإعلانه الغاء تجارة الرقيق وتنازله عن جميع المتأخرات من الضرائب حتى عام ١٨٨٣ م وعن ضرائب ثلاث سنوات منذ أول ١٨٨٤ م ، وأننى عازمت منذ الآن أن لا يكون أعضاء

(١٧٩) ضرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ١٤٦ •
L. Strachy : Ibid, P. 258.
(١٨٠)

حكومتى الا من الوطنيين حيث أننى أود تشكيل حكومة وطنية نحتكم السودان نفسه بنفسه ، وقد أمرت منذ اليوم بفتح أبواب الحصون وإطلاقها وسحب الجنود منها لنسفنوا الى عمران بلادكم وحررت أراضيكم وانماء تجاريكم (١٨١) .

رغم كل هذه الرغبةيات فان السودانيين كانوا مندهشين ومسنائين مما قاله غوردون وليس أدل على ذلك من أن مدير دفعة أبرق فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ م الى القاهرة بأن غوردون باشا لما حضر فى هذه الدفعة وصدرت أوامره لمركز الحكومة بأنه يعين من قبل دولة بريطانيا وأنيا شديدة البطش بمالها ورجالها المشهورين بالبسمالة ، فاذا ذلك حصل اضطراب شديد للأهالى ونغيرت خواطهم ، وعدها عمل المدير الطرى اللازمة لازاله ما كان خطر اليهم وتيقنوا أن تعيينه من طرف الحضرة المخيمه الحديوية كما كان قبل (١٨٢) .
وحنى عندما خاطب غوردون أهالى الخرطوم فى ١٨ فبراير كانوا يسمعون خطبته ودموعهم تنهمر من أعينهم حيث كانوا موقنين بأن هذه سياسة خرقاء ، وأن المهدي سوف ينقدم نحوهم ويقهرهم (١٨٣) .

ومن الاجراءات ذاب السأبر على مهمة غوردون انشغاله بأمور جانبية وعدم اجلاء المطلوب اجلاؤهم كاذاعنه أن حملة انجليزية فى طريقها الى الخرطوم ، وانشغاله معظم الوقت فى البحث عن خير الطرف لانشاء الحكومة الوطنية الجديدة مما أعطى انطباعا لدى أهل الخرطوم ان غوردون لا يريد ترك الخرطوم ومن ثم فضلوا البقاء بها (١٨٤) ، وقد أكد هذه الحقيقة كل من سلانين والأب وأهروالدر فى قولهما أنه كان من الممكن اخلاء الخرطوم بنظام وأمان بدون غوردون ، وقد كان وصوله الى الخرطوم - واجراءاته هناك - مدعاه لترغيب العناصر المصرية فى البقاء (١٨٥) . وانه اذا لم ترسل الحكومة الحديوية غوردون لاجلاء السودان وأمرت بذلك لثم دون صعوبة (١٨٦) .

ويعترف غوردون نفسه بأنه سبب تأخير الإحلاء فقال فى جرناله بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٨٤ م : ان الناس هنا نى الخرطوم يودون القول لو أيجب

(١٨١) ابراهيم بوى . المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(١٨٢) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محطة رقم ٢/٢ - ٤ .

(١٨٣) ابراهيم بوى : نفس المرجع .

(١٨٤) د . محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٣٨ .
S. Low : History of England, P. 359.

(١٨٥)

Ohrwalder : Ten years Captivity in the Mahdi's Camp. P. 139. (١٨٦)

لهم العرصة : انك جئت الى هنا ، واذا لم تكن قد حضرت فان بعضنا كان سياخذ طريقه الى القاهرة ، ولكننا وئفنا فيك لحمايتنا ، لقد قاسينا ونفاسي مصاعب كثيرة من أجل الحفاظ على المدينة ، ونحن الآن لا ننوقع الرحمة من المهدي الذي سينتقم منا بسبب ما أريق من دماء حول الخرطوم ، لقد أخذت نفودنا ووعدتنا باعادتها اليها (١٨٧) . وذلك لأن غوردون جعل مدينة الخرطوم مقرا لحكمه ، ولم يمض وقت طويل على قدومه اليها حتى حوصرت من جميع الجهات حتى أضحت في نهاية الامر مقطوعة الاتصال بالعالم الخارجي ، ثم نراه يعطي الكثير من الوعود التي أصبحت منار شك لمن حوله (١٨٨) . في الوقت الذي أدرك المراقبون لأحداث السودان واحراءات غوردون أنه طالما ظل غوردون في الخرطوم فإنه سيظل متمسكا بسياسة سحق المهدي (١٨٩) ، التي تبناها بعد محاولته اقامة علاقات ودية معه .

وشغل غوردون نفسه بمن يخلفه على رأس حكومة وطنية في السودان، وأقترح أن يكون الزبير باشا لأنه فضلا عن علو نسبه فهو معروف عند أهل السودان كافة بالكرم والشجاعة وحسن السياسة ، وكان الزبير اذا ذاك في مصر فبعث غوردون يطلب ارساله الى الخرطوم ليولي أمور السودان (١٩٠) . وقد صرح غوردون بأنه لا يمكن استرجاع النظام الى السودان ومنع امتداد السورة الى مصر الا بوليح الأمر كله للزبير . وكان الزبير قد تصالح مع غوردون في القاهرة ونسى مسئوليته في مصرع ولده سليمان ، مما جعل غوردون يقول : أرغب في أن يعود الزبير الى السودان معي (١٩١) .

ولكن الحكومة البريطانية أبلغت قنصلها في مصر - وكان المسنر ايجرتون Egerton يقوم بعمل بارنج أثناء وجود الاخير في لندن في اجازة - برفضها استخدام الزبير في السودان بحجة أن الرأي العام البريطاني لا يوافق على عودة الزبير الى الخرطوم ، وهو موقف يدعو الى التساؤل . لماذا اتخذت حكومة لندن هذا الموقف من الزبير ؟ لأنه وطني سوداني سوف يساعد على قيام حكم وطني في السودان بعد اجلاء المصريين من هناك ؟ أم

Gordon : The Journrnals of Major — General C.G. Gordon .. (١٨٧)

Vol. 5, P. 215.

K. Giffen : The Egyptian Sudan, P. 27.

(١٨٨)

Elton : General Gordon, P. 367.

(١٨٩)

(١٩٠) نعم شقير : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

Jackson : Behind the modern Sudan, P. 102.

(١٩١)

لأنه يتميز بالعمو والنعود في أنحاء السودان ومن ثم سيحاط على وحسدة السودان . وسيدافع عن حدود السودان ضد المطامع الاستعمارية ؟ كل هذا كما نعتقد يفسر لنا الموقف البريطاني الذي وضعه غوردون نفسه في ١٢ أكتوبر ١٨٨٤ م بقوله : اننى أعقد أنه من العار على حكومة صاحبة الجلالة الملكة عدم الموافقة على عودة الزبير باشا الى الخرطوم ، رغم أنه يعلم كيف يتعامل مع السودانيين جيدا (١٩٢) .

ويلقى الزبير على رفض الحكومة البريطانية عودته الى السودان بأنه لم يصدق أن تكون مسألة الرق هي السبب الحقيقي فى عدم الاستجابة لما طلب . غوردون باشا ، وإن كانوا هم قد ستروا وراءه وحركوا جماعة ابطال الرقيق للتقدم بهذا السبب ليخفوا وراءه غرضهم الحقيقى وهو منعى من العودة الى السودان خوفا من انضمامى بما تحت امرنى من جند الى المهدي فأزيد بذلك من صعوبة الموقف وتعقيده ، وكأنهم لم يكونوا يدركون تماما اننى لا أومن بحركة المهدي هذه اطلاقا (١٩٣) .

وننتج عن رفض الحكومة البريطانية عودة الزبير الى السودان أن أصبحت علاقات غوردون بحكومته تنقصها الثقة ، وبدأ يعلن ضرورة اتباع سياسة سحق المهدي ، وضرورة الاحتفاظ بثلاثة آلاف من القوات المصرية النوبية فى السودان واستبعاد سياسة الاخلاء كلية (١٩٤) . وإذا أصرت الحكومة البريطانية على الاخلاء فانه سيطلب من حكومة جلالة الملكة أن تقبل استقالته ، وأنه سوف يأخذ كل البواخر والمهمات الى مديرتى خط الاستواء وحس الغزال ويضعها تحت امرة ملك البلجيك (١٩٥) . إذن فغوردون يدرك مسئولية الحكومة البريطانية نحو مهمته مهما حاولت التجرب منها ، ورغم أن قرار تعيينه حمكدارا للسودان صادر له من الحديوى الا أن غوردون يدرك أن كل هذا بترتيب مع الحكومة البريطانية أو أن شئت الدقة بضغط من هذه الحكومة على الحديوى وحكومته ، ومن ثم فلا غرابة أن يهدد حكومة لندن - وليس حكومة القاهرة - بالاستقالة من منصبه فى السودان .

ومن أفكار غوردون غير المسئولة بعد نهديه بالاستقالة أنه كان يرغب ..

Gordon . The Journals .. Book 4, P. 130.

(١٩٢)

(١٩٣) سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ص ١٣٧ .

Allen : Ibid, P. 285

(١٩٤)

A. Colvin : Ibid, P. 75.

(١٩٥)

فى الابحار بالبواخر النيلية مع جوده والأوروبيين الذين طلوا ملنغب حولـه
ويسجه بعيدا عن الخرطوم لا الى مصر ولكن الى خط الاسواء حيب يوجد أمينـه
باشا فى اتجاه ما داخل أفريقيا حى المحيط(١٩٦) ، هذا اذا تعذر تعاونـه
مع ليوبولد الثانى ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة ، أى أن غوردون
كان يعرض نفسه لخدمة من يدفع أو يحقق له ذاته .

وأضاع غوردون وقتنا نسينا كان يمكن اخلاء الخرطوم آنائه ، وأعطى
فرصة لمحمد أحمد المهدي لكى يفرض حصاره حول الخرطوم ومنذ ١٢ مارس
١٨٨٤ م. ويقطع الخط التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى ، حتى ظهر
لبارنج استحالة تنفيذ اجلاء الحاميات من السودان بدون اتخاذ ترتيبات
أخرى غير تلك التى كانت قد وضعت فى الاصل لتحقيق هذا الغرض(١٩٧) .
بمعنى آخر أن تنفيذ مهمة غوردون لم يعد فى الامكان دون مساعدة من القوات
البريطانية ومن ثم وجدنا كوزى Cuzzi وكيل غوردون فى بربر يبرى
الى بارنج عدة برقيات فى ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ مارس ١٨٨٤ م يذكر فيها أن
الموقف خطير ، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة حالا ، والجميع خائفون على
مصير غوردون وسنيوارت والأوروبيين(١٩٨) .

ضاقت الأحوال بغوردون فى الخرطوم بعد الحصار الذى ضربه
المهديون ، ثم جاءت رسالة المهدي له فى ٢٥ ربيع الاول ١٣٠٢ هـ الموافق
مارس ١٨٨٤ م لتزيده ضيقا حيث ذكر له ان اراد الله سعادتك وقبلت
نصحننا ودخلت فى أماننا وضماننا فهو المطلوب وان أردت أن تجتمع على
« الانقليز » فنوصلك اليهم ، فالى منى تكذبتنا وقد رأيت ما رأيت ، وقد
أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهلاك من فى الخرطوم قريبا الا من
آمن وسلم ينجيه الله ، ولذلك أحببت لك ألا تهلك مع الهالكين . . . وقد بلغنى
فى جوابك الذى أرسلته الينا أنك قلت ان « الانقليز » يريدون أن يغدوك
وحذك منا بعشرين ألف جنيه . . . وأنت ان قبلت نصحننا فيها ونعمت والا ان
أردت أن تجتمع على « الانقليز » فبدون خمسة فضة نرسلك اليهم
والسلام(١٩٩) .

Bermann : The Mahdi of Allah, P. 211.

(١٩٦)

War Correspondent : Why Gordon Perished, P. 54.

(١٩٧)

Theobald : The Mahdiya, P. 97.

(١٩٨)

(١٩٩) رسالة المدي بعث بها الى المحلة ، السيد عبد الرحمن المهدي فى ١٣ بومس

Sudan Notes and Records, Vol. XXIV (1941)

١٩٤١

وشعر الجميع خارج الخرطوم بحرج الموقف داخل العاصمة رغم محاولات غوردون إيهام الجميع من بداخل الخرطوم ومن بخارجها بارتفاع الروح المعنوية وعدم تأثره بالحصار المضروب على المدينة ، فيذكر مصطفى ياور مدير دنقلة في رسالة بالشفرة بعث بها إلى القاهرة في ١٢ أبريل - أى بعد شهر من حصار الخرطوم وفتح الاتصالات بينها وبين العالم الخارجي ، أن ستكون الحكومة - يقصد الحكومة الحديوية - بالمدة هذه يؤيد النرحات المنصدة من المهدي ، ويتسبب منها رسوخ ما يبيده من الاتهامات في القلوب الخالية ، ويصعب تدارك أمرها لأن المناسع هنا أن بعض أهالي جهة بحري نحيلوا بالاقترار له حتى وكل من يحضر اليهم من السودان يسألوه ويقولوا له الرجل ما قرب إلينا وهلم جرا بمثل هذه (٢٠٠) .

ومعنى هذا أنه مع حصار الخرطوم فقد صار للمهدي أنصار إلى الشمال من الخرطوم ، وهذا يجعل موقف غوردون في الخرطوم صعبا ، ومن ثم يكاد يكون قد صدر عليه حكم هو ومن معه بالفناء إذا لم تسارع الحكومة البريطانية بإرسال حملة لانقاده . فهل تستجيب لندن وترسل حملة لانقاذ غوردون من الهلاك الذي ينتظره ؟ أم سنبدا سلسلة من النبريرات نتذرع بها الحكومة البريطانية في عدم الاستجابة فيضيع وقت ثمين نكون نتيجة أن حملة الانقاذ تصل بعد فوات الأوان . وفي كل الأحوال كانت الحكومة البريطانية بعد المسئولية عن نفسها وتلقيها على غوردون لإجراءاته الخاطئة وخروجه على التعليمات و . الخ من التبريرات غير المعنعة .

لم يمض على وصول غوردون إلى الخرطوم أكثر من شهرين حتى بدأ الحديث عن إرسال حملة عسكرية انجليزية لانقاده من الخطر المحدق به ، وقد جاءت أول إشارة بهذا الخصوص في رسالة إلى المفصل البريطاني بالصاعرة في أول مايو ١٨٨٤ م ، بضرورة الاستفسار من غوردون عن القوة التي يرى أنها كافية وضرورية لانقاده إذا طلب مل هذا الانقاذ ، وكذلك الاستفسار عن الطريق الذي على هذه القوة أن تسلكه والوقت المناسب لوصولها إليه (٢٠١) ومع ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية قرارها بإرسال حملة الانقاذ الموعودة إلا في جلسته مجلس وزراء عقدت بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨٤ م ، ثم اعتمد البرلمان الانجليزي في جلسته ٤ أغسطس مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه انجليزي

(٢٠٠) دار الوثائق المصرية : وثائق السودان وثائق مصطفى ياور باشا رقم ٢١ - ١
Allen : Gordon and the Sudan, P. 333.

(٢٠١)

لتمكين الحكومة من القيام بالعمليات اللازمة لانقاذ غوردون اذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية (٢٠٢) ، وللقيام باعداد الترتيبات اللازمة للقيام بهذه الحملة . وقد قررت الحكومة بكليف سير جارنت ولسلي Garnt Wolsely صاحب انصار النل الكبير لقيادة حملة الانقاذ .

ولقد أضاعت الحكومة البريطانية وقتا ثميناً لو استغلتها لانفسدت غوردون ومن معه ، أضاعته مرتين المرة الأولى حين تردد منذ عرفت بحصار الخرطوم في مارس حتى قررت ارسال حملة لانقاذ غوردون في آخر يوليو ، وان كان الخبر لم يصل الى غوردون الا عن طريق الجنرال كنتنسر الذي كان آنذاك في دنقلة كضابط للمخابرات ، وعندما نقل الخبر اليه في ٢١ سبتمبر صار يوم افراح وزينات (٢٠٣) ، والمرة الثانية حين أضاعت الحكومة البريطانية الوقت فيما عرف بحرب الطريق والذي استغرق الفترة من آخر يوليو الى أن تحركت الحملة في طريقها الى الخرطوم من وادي حلفا في نوفمبر ١٨٨٤ م .

فرغم رسالة جرانفيل الى الفنصل البريطاني في القاهرة المؤرخة في أول مايو ، فقد لجأ المستر غلادستون الى القاء مسئولية ما يحدث لغوردون في السودان وخاصة منذ ضرب المهدي حصاره حصول الخرطوم ، على غوردون نفسه ، وعندما قدمت المعارضة مشروع قرار بلوم حكومة المستر غلادستون بسبب سياستها السودانية ذكر بأن غوردون لم يرسل وحيدا الى الخرطوم الا ليكتب تقريراً ، ولكنه هو وعلى مسئوليته الشخصية الذي اقترح بأنه يجب اعطاؤه سلطات تنفيذية لتحقيق الاخلاء ، وأن غوردون قد عصى أمره وتخلي عن مهمته واتخذ لنفسه طريقاً آخر (٢٠٤) . ولم يكن هذا التقرير مقنعاً ، ثم ينقذ الحكومة من اللوم الا عندما وعد اللورد هارننحتون وزير الحربية وعداً أكيدا بارسال حملة انقاذ الى الخرطوم في الخريف (٢٠٥) .

ورغم هذا الوعد فلم تقرر الحكومة ارسال الحملة الا في آخر شهر يوليو مضيعة بذلك وقتاً ثميناً شغلت فيه بالخلاف بين أعضاء مجلس الوزراء ، حيث تزعم الايرل سلبورن Earl Selborne فريقاً يطالب بارسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة اذا لم تستجب الوزارة لوجهة نظره ، بينما

Theobald : The Mahdiya, P. 105.

(٢٠٢)

(٢٠٣) مكي شبكة : السودان في قرن ص ٢١٢ .

Allen : Ibid, P. 337.

(٢٠٤)

Theobald . Ibid, P. 104

(٢٠٥)

تزعّم السير وليام هوركورت William Harcourt فريفا وزاريا آخر يدعو الى عدم ارسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة اذا تم ارسال الحملة ، بينما حاول اللورد جرانفيل تهدئة الموقف واتخذ موقفا وسطا (٢٠٦) .

وبناء على وعد اللورد هارتنجتون تبودلت التبرقيات بين الحكومة البريطانية والجنرال غوردون عن طريق القنصل البريطاني بالنيابة ايجرتون. من ١٧ مايو وما بعدها لم تصل غوردون الا في اول سبتمبر فسادر غوردون بالرد عليها بأنه سيتخذ كل ما يستطیع عمله من اجراءات لاجلاء الأهالى قبل حلول شهر يناير ١٨٨٥ م اذا وصلت قوات حكومه صاحبة الجلالة الملكة الى الخرطوم أو الى بربر (٢٠٧) . واذا تأخر فمن المحتمل أن تؤخذ الخرطوم تحت بصر حملة الانقاذ التى ستأتى متأخرة تماما (٢٠٨) .

وعندما بدأ المهديون يطوقون بربر استجاب الحديوى توفيق لضغط سلطات الاحتلال فعهد للكولونيل كشنر بمهمة المحافظة على أقاليم السودان الشمالية وذلك فى فرمان أصدره له بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٤ م أشار فيه الى : أن الأحوال الحاضرة ببعض جهات السودان استلزمت زيادة الدفعة لمنع سريانها الى جهات أخرى ، ولما كانت جهات أبى حمد ووادى حلقاوما يتبعها من المواقع المهمة معتبرة الآن بصفة ثغور للفطر المصرى صار من الضرورى توجيه كمال الدفة والالتفات اليها ٠٠٠ ولكمال ونوقنا بكم واعتمادنا عليكم قد عيناكم فى هذه المهمة مندوبا من طرفنا فى تلك الجهات لأجل المحافظة على الأمن والراحة العمومية فيها (١٠٩) .

وعندما سقطت بربر فى ٢٠ يونية ١٨٨٤ م ووصل الخبر الى لندن حملت الصحافة البريطانية على الحكومة لبهاونها فى انقاذ غوردون من الهلاك الذى اقرب منه ، مما دفع اللورد هارتنجتون الذى وعد أمام مجلس العموم فى أول مايو بارسال حملة لانقاذ غوردون ، الى التهديد بالاستقالة فى ٢٥ يوليو ، باعتبار بأنه اذا لم يتم تنفيذه وعده مست كرامته الشخصية ، فاضطر غلادستون الى الموافقة أخيرا على ارسال حملة لانقاذ غوردون فى الحريف ، لأن

Allen : Ibid, P. 315.

(٢٠٦)

Blue Book : Egypt, 22, 1884, No. 22.

(٢٠٧)

Gordon : The Journals of Vol. 4, P 134.

(٢٠٨)

(٢٠٩) دار الوثائق المصرية ، محافظات السودان ، محطة رقم ٢/٤ - ٤

سنقالة هارتيجتون - وهو زعيم الهويج Whig في الوزارة تعنى سقوط
وزارة غلادستون (٢١٠) .

وقد شجع سقوط بربر في يد النوار على انضمام أنصار جدد للمهدى
وأصبح المهديون يعتقدون أن سقوط الخرطوم في أيديهم أمر قريب الوقوع ،
ففي ١٥ رجب ١٣٠١ هـ الموافق يونيو ١٨٨٤ م ورد تلغراف من مدير دنقلة
بأن المسموع عن الخرطوم أن العدو محاصرها ومنوع وصول المونة اليها ،
وأن المهدي مؤكد على جيوشه المحاصرين لها بضبط غوردون باشا حيا لاجعالة
أسيرا مقابلة أسر الانجليز الى عرابي ، وبلغه أن غوردون باشا قال بأنه اذا
لم تحضر اليه امدادية من دولة الانجليز يسلم ويسلم للمهدى ، والمأمول
أنه اذا حضرت قوة كافية فيكون متكمل بانقاذهم بشرط أن يكون هو
قائدهم (٢١١) .

ولكن هل تسرع الحكومة البريطانية في انقاذ حملة الانقاذ بعد أن
أضاعت وقتا طويلا وثمينا حتى أقرت ارسال الحملة ؟ في الحقيقة أضاعت
الحكومة البريطانية وقتا طويلا وثمينا آخر فيما عرف بحرب الطريق ، بمعنى
هل تتخذ الحملة طريق النيل أم طريق سواكن - بربر ؟ وأخيرا وبعد جدل
تم اتخاذ قرار بأن تسلك الحملة طريق النيل وكان من أكبر مؤيدي طريق
النيل اللورد ولسلي الذي عين لقيادة الحملة . وكان ارسال الحملة عن هذا
الطريق يعنى ضمنا اعادة فتح البلاد التي تقع الى الشمال من الخرطوم مع كل
ما يدل عليه ذلك من مسئولية (٢١٢) .

ونظرا لخرج الموقف في الخرطوم فعد بعث غوردون بوكيله سنيوارت في
بعثة من الخرطوم عن طريق النيل لتعيد احتلال بربر أو احراقها ونقابل حملة
الانقاذ ونستعجل تقدمها نحو العاصمة المهددة بهجوم من المهديين في كل
وقت ، وقد غادرت البعثة الخرطوم في ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، ولكن الباقرة
التي تحمل هذه البعثة - كما ذكر غوردون في رسالة منه لأخته بناربخ ٥
نوفمبر - والتي تحمل سنيوارت ومستر باور القنصل الانجليزى ، وهربين
Herbin القنصل الفرنسى بالخرطوم ، قد أسرت وأن الجميع قتلوا - في

أرض الماصير - فى ١٨ سبتمبر وكان بالباخرة جرنال الحوادث من ٣ يناير الى ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، وهو مجلد ضخم ملى بالمعلومات الهامة والخطيرة (٢١٣) .

• وكان الحديوى قد لجأ الى تعديل فرمانه الى غوردون بعد الأحداث المتتالية فى الخرطوم وما حولها ، وبعث بالتعديل فى رساله برقية الى غوردون بتاريخ ٢١ سبتمبر ، وجاء فيها أصبح من الضرورى تحت هذه الظروف تعديل فرمان الذى منح لك بحيث تصبح سلطتك تشمل - بصفتك حكاما للسودان - الخرطوم وسنار وبربر وتوابعها الحالية ، كذلك يجب عدم ارسال أية حملة حربية بالبواخر فى النيل الأبيض لانقاذ حاميات بحر الغزال ومديرية خط الاستواء حتى تصلك تعليمات أخرى • ويجب أن تبذل جهدك لاحتضار حاميه سنار الى الخرطوم ، وقد سرنا جدا عدوك عن فكرة اضرار النيران فى بربر تلك الفكرة التى لم تكن لنقلها بتاتا (٢١٤) .

وثناء وجود ولسلى على رأس حملة الانقاذ فى وادى حلفا وصلته برقية من الحكومة البريطانية تحدد له مهمته بأنها مساعدة الجنرال غوردون على ترك الخرطوم ، وعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك ، لأن سياسة الحكومة البريطانية هى العمل على انهاء سلطة مصر على السودان ، كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين - غير الزبير - لادارة السودان تكون مهمته المحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحه فى النيل والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الوار وعدم تشجيع تجارة الرقيق (٢١٥) .

وبينما كان ولسلى فى وادى حلفا أيضا وصلتته رسالة غوردون. - ١٧ نوفمبر - يستعجله لأن الموقف حرج فى الخرطوم المحاصرة ، فأسرع ولسلى بتحريك جزء من حملته عرف بجيش الصحراء أو طابور الصحراء وسار فى هذا الطابور الى المتمة عبر الصحراء قاطعا مسافة ١٧٦ ميلا ومن المتمة يسير بطريق النيل الى الخرطوم ، ورغم انتصارات حملة الانقاذ فى بعض المعارك التى واجهتها قوات الثورة المهدية ، الا أن حملة الانقاذ وصلت قرب الخرطوم يوم ٢٨ يناير ١٨٨٥ بعد يومين من سقوط الخرطوم ومصرع غوردون وهنا وقفت حملة الانقاذ فى مراكزها انظارا لتعليمات تحدد لها حركتها السالية .

Gordon : Letters of General to his sister, P. 289.

(٢١٣)

Sudan Notes and Records, Vol. XIII (1930), P. 64.

(٢١٤)

(٢١٥) د حلال يعقبي • المرجع السابق ص ١٧٣ .

وقبل أن نسعرض نتائج سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نحدد مسئوليات غوردون وحكومته نحو ما حدث . فمن مسئوليات غوردون أنه يصفه انجليزى عاد الى الخرطوم معلنا استقلال السودان عن مصر ، وعير غيور على مصلحة مصر ، والى جانب ذلك فان تشجيعه لنجارة الرقيق قد أيد الشائعات التى كانت تقول ان الانجليز قد أخذوا مصر وقرروا اخلاء السودان من المصريين . وكانت المنشورات التى صدرت فى الخرطوم تؤيد هذه الشائعات مما جعل السودانين يعتقدون بصحتها (٢١٦) .

وكان أهالى الخرطوم يفاجئون بمنشورات تصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية احتوت على بلاغ للسودانيين بأنه قد استولت حكومتنا البريطانية على حكومتكم المصرية فاطلبوا لانفسكم الحرية ، الامضاء رجال بريطانیا العظمى ، وبلاغ آخر بأن حكومة جلالة السلطان عبد الحميد لم تعد قادرة على تحمل نفقات حربها مع روسيا ، ولذلك باعت فسا من أملاكها التابعة لمصر وهو السودان المصرى لحكومة جلالة الملكة فيكتوريا ونعاضدنا لذلك خمسين ومائتين مليوناً من الجنيهات (٢١٧) . وبعد ذلك ينتظرون من السودانيين أن يكونوا موالين لغوردون ولحكمه !!

كما أن كتشنر يلقي باللوم على غوردون فى تقرير قدمه الى وزارة الحربية البريطانية بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٨٥ م ويحملة مسئولية سقوط الخرطوم وهلاكه ومن معه على أمدى المهدين ، لأنه : أضعف مركزه باخراج خمسة بواخر نيلية من الخرطوم ، أربعة منها لمقابلة حملة الانفاذ الانجليزية ، والخامس مع الكولونيل ستيوارت ، مما جعله يشعر باستحالة منع تدفق المهدين فى النيل الأبيض وبالتالي استحالة بقاء الاتصال مع قلعة أم درمان (٢١٨) .

بينما يلقي غوردون نفسه بالمسئولية على عاتق حكومة المستر غلادستون ، حيث كتب فى جرناله بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٨٤ اعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة وأنا فى معسكرين متعارضين ، وسوف ينهى هذا الموقف اذا أحل الحديوى توفيق عبد القادر باشا مكانى ، وعندئذ تستطيع حكومة صاحبة

Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 110.

(٢١٦)

(٢١٧) محمد أحمد الحابرى : فى شان الله ، أر تاريخ السودان كما يرويه أهله ص ١٥٥

Blue Book : Egypt, No. 2 (1886) No. 42.

(٢١٨)

الجلالة الملكة أن تفعل ما تريد واني على ثقة من أن الجميع هنا - في السودان - سيسبقون عبد القادر باشا استقبالا طيبا ، وبعدها سيصبح من حفي التمتع بالشماتة والاسنغراف في الضحك ، اذا وجدت حكومة صاحبة الجلالة الملكة - بعد كل هذا - أنها لا تستطيع الخروج بدون وجود الأنراك أو الزبير في السودان ، أو دون الإبقاء على السودان تحت سيادة وحكم مصر (٢١٩) .

اذن هذه شهادة شاهد من أهلها ، فكيف نعفى حكومة المستر غلادستون من مسئولية ما حدث في السودان فاذا تتبعنا المواقف المتتالية لتلك الحكومة من القضية السودانية منذ احتلال القوات البريطانية لمصر حتى سقوط الخرطوم ومصر غوردون ، نجدها تسير في خطوات متتالية ومتراطة وتسير الى نتائج متشابهة تعطي لها فرصة الحركة الايجابية لا مصلحة للسودان أو لمصر منها ، يذهب هيكل الى كردفان وننتهي حياته فتتخذ الحكومة البريطانية موقفا يفرض اجلاء المصريين عن السودان ، وتختار غوردون لمهمة غير محددة وغير واضحة وعندما يفشل ويهلك تأخذ موقفا يدعو الى ترك السودان ليعيش صرعا بين المهدي من ناحية والدول الأوروبية الطامعة في أجزاء من السودان وملحقاته من ناحية أخرى ، لتخرج بريطانيا من الصراع بنصيب الأسد .

ان استغراق موضوع اقرار حملة لانقاذ غوردون لوقت طويل في الوقت الذي عرف فيه غوردون أن هناك حملة في طريقها اليه - يعتبر سببا جعلنا نلغي بالمسئولية على الحكومة البريطانية ، حتى ان أحد أعضاء الحكومة البريطانية ذكر في مجلس اللوردات تعفيا على ما حدث في الخرطوم لغوردون ومن معه بأن الخرطوم سقطت في الواقع بسبب خديعة قرب وصول قوة بريطانية ، حتى ولو كانت هذه القوة قد أرسلت في وقت أبكر (٢٢٠) .

كما أن الكولونيل كنشمر أقر في رده على مستر فوكس Fox بجريدة النبس عدد ٣٠ يناير ١٨٨٨ م ، أنه معين كغيره من الضباط البريطانيين - من قبل الحكومة البريطانية ، وأضاف قائلا : لقد نسي مستر فوكس أن المسئولين المصريين الذين يصفهم بأنهم غير أكفاء للحكم كانوا ضباطا بريطانيين عينتهم الحكومة الانجليزية (٢٢١) . ومن ثم فهي مسئولة عن كل

Gordon : The Journals of Major-General C. G. Gordon, vol. 2, P. 81. (٢١٩)

War Correspondent : Why Gordon Perished, .. P. 302. (٢٢٠)

H. Russell : The Ruin of the Sudan, P. 337. (٢٢١)

اجراءات هؤلاء الموظفين ولا يمكن لها أن تنصل من المسؤولية . ولذلك فمما أن بعثت الملكة فكتوريا من قصرها بأسبوريين Osborne الى أوجستة Augusta أخت عوردون برسالة تعربه نقول فيها : ماذا أفعل سوى تقديم خالص عزائى بسبب مصرع أخيك ، لقد كانت المسألة انى لا يمكن قبولها أن جنرالا بريطانيا له مكانه لدى الأمة البريطانية يلقي مصرعه على يد هذا الدرويش الأسود (٢٢٢) ، حتى اشتدت هجمات الصحافة البريطانية على حكومة المستر غلادستون باعتبارها مسئولة عن مصرع عوردون ، ومن ثم كان كل ذلك سببا لسقوط وزارة غلادستون الثانية وأكبر مهيد لحرب المحافظين الذى نولى الحكم - بعد حكومة حزب الأحرار - للبناء فى الوزارة مدى عشرين عاما مسنمة نغريبا (٢٢٣) .

ومما يلفت النظر أن وزارة حزب الأحرار عندما دخل المعركة الانتخابية عام ١٨٨٠م أصدر برنامجا انتخابيا كان من بين بنوده عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى ، ومع ذلك فقد كذبت الأحداث هذا البرنامج وأصبح واضحا أن إعلان المبادئ شيء وتنفيذها شيء آخر ، حيث حدث الاحتلال البريطانى لمصر ، والتدخل فى السودان الى درجة التعقيد فى الأمور ، وانجلترا تحكمها وزارة حزب الأحرار برئاسة المستر غلادستون .

وعلىنا الآن أن نتبين النتائج المترتبة على سقوط الخرطوم ومصرع عوردون ، والتي تشمل فى انسحاب حملة الانقاذ من السودان واحلاء ماحقات السودان ، واعطاء الفرصة لحفيم الأطماع الاستعمارية الأوروبية فى الأراضي التى أخليت من المصريين . ذلك أنه عقب سقوط الخرطوم توقف حملة الانقاذ ، وبعد فائدها ولسلى الى حكومته يطلب تعليمات ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت متأثرة بحملة الراى العام البريطانى عليها فعهدت الى ولسلى التقدم بحملته - متى اسنعد وفى الوقت الملائم - عن طريق النيل الى الخرطوم لسحق المهدي ، كما عينت الجنرال جراهام Graham قائدا لقوة بريطانية أخرى تنطلق من سواكن وتستولى على السودان الشرقى وتطوق الخرطوم من الشرق ومن ثم تساعد حملة النيل فى مهمتها ، واتخذت حكومة المستر غلادستون اجراء فى ١٧ فبراير ١٨٨٥ م بتسجيل مهمة حملة السودان الشرقى اذ وقعت مع احدى الشركات البريطانية عقدا لمد خط حديدى بين سواكن وبربر .

الا أنه في الوقت الذي أخذ فيه ولسلي يعد قواته بعد فصل الصيف ، وفي الوقت الذي اصطدم جراحهم بعثمان دفنة في السودان الشرقي صداما غير حاسم ، أخذت الحكومة البريطانية تراجع الموقف بعد أن خفت حدة هجوم الرأي العام البريطاني عليها ، ووجدت أن تحقيق اسصار على المهدي يتطلب نفقات كبيرة وقوات عسكرية كافية بعد أن صار المهدي ملء قلوب وأسماع كل السودانيين تقريبا الذين بدأوا يظهرهم العداء للقوات البريطانية المعسكرة في السودان ، ونتيجة لذلك ونظرا لنأزم الموقف على حدود الهند وأفغانستان نظرا للتهديد الروسي للمصالح البريطانية هناك تقرر سحب حملة الانقاذ .

ومن ثم فعندما بعث بارنج الى حكومته يطلب موقفا محددا وواضحا ، أوضح غلادستون في ١٥ مارس أن كل ما يحدث في السودان انما يخرج عن دائرة اختصاصنا ، وبالنسبة للورد ولسلي كقائد للقوات البريطانية في مصر ، وفيما يتصل بالعمل الشاق الذي ينتظره فنحن مرتبطين في جميع الأمور العسكرية بمراعاة النصرف الحازم غير المنصف بالحد ، ونحن لذلك نرغب في عدم تأييد توصياته التي نحمل انجلترا عبئا ثقيلا بقيامه بعمليات حربية واسعة ، ونحن لا نملك الحق في تكليفه بأية مسئولية تخرج عن نطاق العمل العسكري المرسوم له (٢٢٤) . ثم أعلن في مجلس البرلمان بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٨٥ م بأنه ليس في النية الزحف الى الخرطوم أو اتخاذ أية عمليات هجومية أخرى في السودان ، وقد صدرت الأوامر الى اللورد ولسلي لتنفيذ هذا القرار (٢٢٥) .

قررت الحكومة البريطانية اذن وقف كل العمليات العسكرية في السودان وانسحاب القوات البريطانية سواء في الشمرق أو في وادي النيل من الأرض السودانية والوقوف عند وادي حلفا للدفاع عن مصر ، وحاول كل من اللورد ولسلي ، وسير بارنج والميجور كتشنر والجنرال شارلس ولسون ابضاح أهمية الاحتفاظ بمديرية دنقلة لحماية مصر من الجنوب ، خاصة أن تلك المديرية تقع تحت سيطرة القوات البريطانية التي يقودها ، ورغم أن حكومة نوبار وفيها عبد القادر حلمي ناشدت الحكومة البريطانية الموافقة على التمسك بمديرية دنقلة لصالح مصر ، وأن توافق على ترك قوة دفاع بريطانية تساعد على قوة مصرية للمحافظة على هذه المديرية ، الا أن حكومة المستر غلادستون رفضت الفكرة بشدة .

وعندما سقطت حكومة غلادستون في ٢٤ يونية ١٨٨٥ م وأعقبتها وزارة من حزب المحافظين يرأسها اللورد سالسبوري Salisbury ، تمسكت الوزارة الجديدة بسياسة وزارة حزب الأحرار في ضرورة انسحاب حملة الانقاذ ، هذا على الرغم من وفاة محمد أحمد المهدي في ٢٠ يونيو ١٨٨٥ م مما قد يضعف من الدولة المهدية بالسودان ، ونتج عن موقف حكومة حزب المحافظين استمرار انسحاب حملة الانقاذ من دنقلة الذي تم في ٥ يوليو مع وضع قوات دفاع في أسوان ومقدمتها بوادي حلفا ، وحاول المهديون نغيب القوات المنسحبة ، وحدث صدام بين الطرفين في ٣٠ ديسمبر كانت نتيجته هزيمة جيوش الخليفة عبد الله أمام القوات المصرية الانجليزية المنسحكة عند قرية جنس .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذه المراسلات بين المسئولين البريطانيين في مصر والسودان من ناحية وبين حكومتهم في لندن من ناحية أخرى بخصوص ضرورة الاحتفاظ بمديرية دنقلة ، كانت تشير دون أن يكون للحكومة الخديوية أي دور فيها كان الأمر لا يعنيها فلم ترد حتى على طلبات مدير دنقلة مصطفى ياور الذي اضطر الى ارسال برقية أخيرة الى الخديوي في ٨ يونيو بأنه : كان رجاءنا أن تحضر لنا قوة عسكرية من الحكومة ، ولقد عرض منا مرارا للمعية ولدواوين الحكومة السنية بطلب القوة التي بها نتحصل على استمرار السلم بجهات المديرية ، وما ورد خبر عن ذلك قط ، فعملنا أن جهات السودان صار مصروفا النظر عنها ، وعليه فانا نعمل الطرق المفضية في أيام الهدوء (السلم) بترحيل كافة العسكرية وخداما (موظفي) المديرية والمهمات الميرية وعايلات العساكر والملكية (المدنيين) للمحروسة (٢٢٦) .

وحدثت الحكومة البريطانية من يدافع عن وجهة نظرها بعدم الاحتفاظ بدنقلة والتي كانت تستلزم ارسال قوة ، فمع الاعتراف بمسئولية الحكومة البريطانية عن الأحداث الدامية بالخرطوم وما قبلها فقد رأت أنه لم يكن هناك أية ضرورة لارسال حملة عسكرية للقضاء على المهدية ، لأنها كانت تحمل في طياتها عوامل فتائيا (٢٢٧) ، ومن ثم قررت أن تكون هناك حدود بين مصر والسودان عند وادي حلفا ، ولم يعرف القطران حدودا بينهما قبل ، وهذا

(٢٢٦) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، وثائق مصطفى ياور باشا رقم ١٢ - ١٥ .
B Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 14.

(٢٢٧)

مما يسترعى النظر حول طبيعة المخططات البريطانية بالنسبة لكل من مصر والسودان ..

ومنذ أول عام ١٨٨٦ م وحتى عام ١٨٩٦ م عندما بدأت حملات استرجاع السودان عاش السودان في ظل الدولة المهدية التي عرفت باسم « الخليفة » حيث كان على رأس الحكم فيها الخليفة الأول للمهدي عبد الله التعايشي فمع انسحاب القوات المصرية والقوات البريطانية انضمت أقاليم السودان الى الدولة الجديدة ، فمنذ هزيمة هيكس في نوفمبر ١٨٨٣ ، وتسليم سلاطين في دارة في ديسمبر من نفس العام صار السودان الغربي - كردفان ودارفور - يدين بالنسبة للدولة المهدية ، ولم يرزع هذه التسعة شيء يذكر باستثناء ثورة فقيه عربي اشهر باسم أبي حمزة ضد الخليفة عبد الله بسبب منعه الحج الى مكة ، وكر أنصار أبي حمزة بصورة أظهرت كان نهاية المهدية أصبحت قريبة ، وأن حاكما جديدا قد ظهر لفتح طريق الحج الى مكة ، ولن يعلن الحرب على العالم قاطبة ، وظهر كأنما صار قريبا للخلف من المهدية ، وصار كل فرد يصل من السودان الى القاهرة يذكر النجاح المستمر الذي لقيته الثورة المشتعلة ضد المهدية (٢٢٨) .

ولكن حكومة الخليفة استطاعت القضاء على ثورة أبي حمزة بالغرب - بعد وفاته - في فبراير ١٨٨٩ م ، ورغم ذلك فقد أقفرت الحياة في دارفور بعد انسحاب المهديين منها ، ولم يبق بها الا قليل من أهلها الذين كانوا يعملون بالزراعة ، وعاشت في أرجائها الحيوانات المتوحشة ، ومن ثم أصبحت عبثا على الدولة المهدية وتركت دارفور دون حكم منظم من جانب حكومة الخليفة ، لكي نلعب تلك الحكومة الى أقاليم السودان الأخرى .

وكانت بحر الغزال تكون جزءا من الدولة المهدية منذ أن سلمها حاكمها الانجليزى لبون بك في ٢٩ أبريل ١٨٨٤ م بعد أن ينس من المقاومة دون إمدادات ، ومع ذلك فلم تنق هذه المديرية في يد الدولة المهدية طويلا إذ سرعان ما عاشت فترة من الاضطرابات والانقسامات دامت طوال عامين حتى اضطرت قوات الخليفة عبد الله الى الانسحاب منها عام ١٨٨٦ م وتركها نهبا للطامعين من الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب السيادة على مستعمرة الكونغو المجاورة لبحر الغزال .

وكانت مديرية خط الاستواء اقليميا سودانيا على حكمه الخليفة عبد الله ضمه الى الدولة المهدية ، ولكن مديرها الالماني الاصل أمين بك وقف يدافع عنها ضد هجمات قوات المهدية ، ورفض الانسحاب بعواته عندما أخبره وزارة نوبار باشا بضرورة الجلاء عن المديرية تنفيذاً لسياسة الاخلاء ، هذا في الوقت الذي كانت المطامع الأوروبية - فرنسية ، بلجيكية ، ألمانية الى جانب الانجليز - تنطلق الى الاستئثار بهذه المديرية ، ومن ثم لقي موضوع انقاذ أمين واحراجه من المديرية اهتمام الأوروبيين لانقسام المراء الأولية الوفيرة بالمديرية وبخبراتها العذائية وبموقعها المتوسط في القارة الأفريقية ، ولوجود منابع نهر النيل الرئيسية في أراضيها .

ونتيجة لتلك الأطماع تشكلت حملة بقيادة المغامر سنابلي Stanley لاجراج أمين من مديرية خط الاستواء بالقوة اذا اسنمر على رفضه الخروج ، وبالفعل أرغم أمين على الخروج وعارض جنوده الذين كادوا يتمكنون به في الخروج من المديرية وبقوا هناك ، وقد تم خروج أمين في أبريل ١٨٨٩ م ووصل الى زنبار في ديسمبر من نفس العام ، ولم يستطع المهديون السيطرة على المديرية أمام المطامع الاستعمارية المحيطة بها والتي بدأت تظهر فيها مع قدوم حملة ستانلي .

وأما مديرية سنار فقد ظلت تقاوم ضد هجمات قوات الدولة المهدية حتى بعد سقوط الخرطوم ، ولم نسلم الا في أغسطس ١٨٨٥ م ، وقد أساء الخليفة عبد الله مقاومة سنار ضد جيوشه فأمر قائده محمد عبد الكريم بسخريتها ففعل وعاد الى أم درمان ، وبذلك انتهت مقاومتها للمهديين وأصبحت ضمن أملاكهم وخضعت لسيطرتهم . وفي السودان الشرقي سلب حاميه العصارف للقوات المهدية في أبريل ١٨٨٤ م ، واحتلت تلك القوات الثقلبات في آخر مايو بمجرد انسحاب حاميتها المصرية منها ، كما دخلت كسلا في حوزة الدولة المهدية في سبتمبر من نفس العام .

وكانت هناك معاهدة مفقودة في ٣ يونيو ١٨٨٥ عرفت بمعاهدة عدوة بين الحبشة من ناحية وكل من مصر وانجلترا من ناحية أخرى نقضت بتسهيل انسحاب الحاميات المصرية في شرق السودان مرورا بالأرض الحبشية نظير حصول الحبشة على افليم بوغوص أو سنهبت ، حتى تصل تلك الحاميات الى الميناء المصري على البحر الأحمر وهو ميناء مصوع ، وقد تم بالفعل سعيد هذه المعاهدة وتم انسحاب حاميات الثقلبات ، وعמידيب ، وسنهبت ، والجرة ، بينما استسلمت حاميتي الفصارف وكسلا لقوات المهدية ، وبانسحاب

الحاميات المصرية واسيلاء المهديين على بعض مراكز هذه الحاميات صغار السودان الشرقي كله تقريبا تحت زعامة عثمان دفنة حاكم عام هذا الاقليم وقائد عام القوات المهدية فيه ، كما صار الصدام محتوما بين عثمان دفنة والأحباش دفعا عن الارض السودانية •

أما ملحقات السودان وأعنى بها أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال ، فلم تمتد اليها يد الدولة المهدية نظرا لبعدها عن قلب الدولة من ناحية ، ولأن الوصول اليها يحتاج الى قوة بحرية غير موفرة عند الخليفة عند الله من ناحية ثانية ، كما أن الامتداد اليها يستتبع صداما مع الدول الأوروبية الطامعة فى تلك الأقاليم والتي بدأت بالفعل تمارس مؤامراتها لاقتسامها فيما بينها •

وهكذا تم اخلاء السودان كله بملحقاته فى البحر الأحمر والصومال ، وتقاسمت الدول الأوروبية هذه الأقاليم - الملحقات - بعد أن عجز المهديون عن المحافظه على هذه الأقاليم الواسعة ، فرغم أنهم أخضعوا لسيطرتهم معظم أقاليم السودان فى دارفور وحط الاستواء وبحر الغزال وسنار ، وكسلا والفضارف فى السودان الشرقي ، الا أنهم اضطروا الى الانسحاب من هذه الأقاليم وتركها ملكا مشاعا أو أرض حلاء ، وافتسم الانجليز والفرنسيون والايطاليون وبلاد الصومال وشاركتهم الحبشة فاسولت على اقليم السوعوس وهرر كما توغل الفرنسيون والبلجيكيون فى بحر الغزال حتى وصلوا الى أعالي النيل بعد سنوات قليلة ، كما حصلت انجلترا على أوغندة عندما فرضت عليها الحماية أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر • وكل ذلك كان أخطر نتائج التدخل الأجنبى وخاصة السياسة البريطانية نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية مصر •

اقرنت رغبة الدول الأوروبية فى الاستعمار بالمورة الصناعة وما لزمها من مواد خام وأسواق لتصريف منتجاتها ، كما اقترنت تلك الرغبة بما ساد أوروبا عقب المورة الفرنسية وحروب نابليون بونابرت من شعور بكراهية الحروب الأوروبية من أجل الدوسع وظهور فكرة التوسع خارج القارة لا داخلها ، كما اقترنت تلك الرغبة نالما بحركة استكشاف أفريقيا من الداخل بدءا من مصبات الأنهار على البحار والمحيطات باتجاه الداخل للوقوف على امكانيات القارة وكيفيه استغلالها لصالح الدول الأوروبية •

ولم يكن كل المستكشفون الذين كشفوا منابع نهر النيل من أهل العلم ، وانما كان معظمهم من أدوات الاستعمار الانجليزى بصفه خاصة والأوروبى عامة • ولم يكن غربيا اذن أن تقنع انجلترا حديوى مصر بأهمية الاستكشاف حتى يقوم عمالها من صناع الانجيز بمهمة الطريق •

الاستعمار الانجليزي في الجنوب ٠٠ واسفل هؤلاء الفرصة فخدموا بلادهم
أجل الخدمات ، وانطلقوا يكتشفون السودان ويرسلون نتائج كشفهم الى
وزارة الخارجية الانجليزية (٢٢٩) .

ولقد استأثر الساحل الشرقى لأفريقيا باهتمام معظم الدول الأوروبية
وفي مقدمتها إنجلترا ، وخاصة منذ افنناح قناة السويس عام ١٨٦٩ م ،
باعتبار أن موانئ هذا الساحل تواجه مراكز التجارة بالهند والشرق الأقصى.
وساعد على هذا الاهتمام موت سلطان زنجبار عام ١٨٥٦ م وافتسام ولديه
ممتلكانه بتدخل من جانب إنجلترا التي ما لبنت أن وضعت هذه الممتلكات
في دائرة النفوذ البريطاني ، كما ساعد على هذا الاهتمام أيضا استكشافات
أعلى النيل وما جاء في أثرها من انهيار للامبراطورية المصرية في وسط
أفريقيا وتحول هذه المناطق طبقا للمنطق الاستعماري الى أرض لا مالك (٢٣٠) .
وقد أدى تسابق الدول الأوروبية لاستعمار أفريقيا الى حدوث صدام
بين أطماع تلك الدول ، مما حدا بها الى عقد مؤتمر في برلين عامي
١٨٨٥/١٨٨٤ م ، وبعد أن أصبح اصطلاح الزحف أو التسابق نحو أفريقيا
يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من
جانب الدول الأوروبية بين عامي ١٨٨٤ م و ١٨٩١ بشكل أو بآخر (٢٣١) .
وحقيقى شاركت معظم الدول الأوروبية الغربية في هذا التسابق الاستعماري
الا أن إنجلترا كان لها اليد الطولى في هذا التسابق خاصة بعد أن رأت
الوجود المصري يمتد جنوبا من السودان الى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على
المحيط الهندي ، بل وامتداد هذا الوجود في منطقة هضبة البحيرات بين ممالك
« أوغندا » و « أونورو » في عهد الحديوي اسماعيل (٢٣٢) .

وعندما عقد مؤتمر برلين في نوفمبر ١٨٨٤ م وأصدر قرارانه في
فبراير ١٨٨٥ م اتضحت المطامع الاستعمارية للحصول على المواد الخام والمواد
الغذائية وتكوين المستعمرات ، وهي كلها الدوافع التي دفعت شعوب أوروبا
الى التنافس للسيطرة على مناطق أفريقيا الاستوائية (٢٣٣) . اذ أصدر المؤتمر
في قراراته ما يمكن تعريفه بالضوء الأخضر للاسراع في اقتسام أفريقيا بين

(٢٢٩) ابراهيم عبده . في السودان ص ٧٤ .

(٢٣٠) د . عبد الملك عودة : السياسة والحكم في أفريقيا ص ١٠٠ .

R. Coupland : The exploitation of East Africa, P. 319. (٢٣١)

(٢٣٢) د . رأفت الشينخ : أفريقيا في العلاقات الدولية ص ٩٥ .

Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa, P. 203. (٢٣٣)

الدول الأوروبية ، بأن على كل دولة أوروبية تسعى للاستعمار بامتلاك أرض أفريقية أو نعرض حمايتها على أراضى أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه بإحلال فعلى أو حماية واقعة وممارسة سلطتها حتى تنأكد مطالبها شريطة أن تسمح فى ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة (٢٣٤) .

وبناء على ذلك شهدت القارة الأفريقية حتى الحروب العالمية الاولى ١٩١٤ نشاطا أوروبيا استعماريًا محمومًا وسارعت أدوات الاستعمار : الشركات التجارية ، البعثات التبشيرية ، والقصاص فى البسات ملكية بلادهم بأفريقيا (٢٣٥) ، وكل رئيس قبيلة أو زعيم أفريقى خط بحسن نية هذه العلامة (X) على ورقة قدمها له رجل أوروبى فقد أرضه وثروته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للاستعمار (٢٣٦) . وهذه الورقة عبارة عن صورة من نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية يحملها رجال الاستعمار الأوروبى . وكانت الشركات الاحتكارية هى الأداة الأولى فى تحقيق المطامع الاستعمارية ، وهى مؤسسات لتجارة الجملة وراءها رءوس أموال لا نهاية لها ، كما يساهمها كل ما يملك الدولة من قوى مسلحة ، وكاب منمة هذه الشركات أن تضع أسس الحكم فى المناطق المطلوبة التى ما تلبث الدولة المستعمرة أن تضع أيد عليها بحجة حماية مصالحها الاقتصادية هناك (٢٣٧) .

وحيث أن مجال اهتمامنا هو المطامع الاستعمارية الأوروبية فى السودان وملحقاه عقب الإخلاء ، فإننا نبدأ بموقف انجلترا انطلاقا من أنها كانت أسبق وأكبر اهتماما بحكم احتلالها لمصر منذ عام ١٨٨٢ م ، الى جانب سياسها السودانية المريبة ، بالإضافة الى اهتمامها بموانئ البحر الأحمر والساحل الصومالى المواجهة للمياه الهندية حيب المستعمرة البريطانية الكبرى .
والغالية .

ولنبدأ بمديرية خط الاستواء حيب جمعت حولها أطماع أكبر من دولة أوروبية ، وانتهت بفوز إنجلترا ، فرغم انشغال إنجلترا بمسألة الحدود الروسية الأفغانية حيث كانت القوات الروسية تزحف فى وسط آسيا مما يندد بحرب انجليزية روسية للمحافظة على حياد أفغانستان وبأمن حدود

Coupland : Ibid, P. 398.

(٢٣٤)

(٢٣٥) د. رأت الشيخ : المرجع السابق ص ٩٧ .

(٢٣٦) د. عبد الملك عودة . المرجع السابق ص ٩٢ .

(٢٣٧) عبد العلى عبد الله حلت الله . مستغل أفريقية السياسى ص ٢٣ .

الهند الشمالية (٢٣٨) ، ورغم مضايقات فرنسا بسبب الوجود الانجليزي في مصر منذ عام ١٨٨٢ م ، فان انجلترا كانت حريصة على ألا تسبفها دولة أخرى في تحقيق مطامع استعمارية في هضبة البحيرات .

فعندما بدأ الألمان يتوغلون في داخل أفريقيا الشرقية منذ أن انهزما فرصة ضعف سلطان زنبار وعقدوا المعاهدات مع طائفة من رؤساء القبائل المحليين ، وأسسوا شركة أفريقيا الشرقية الألمانية عام ١٨٨٥ م ، سارع الانجليز بإنشاء شركة أفريقية الشرقية البريطانية برئاسة السير ويليام ماكينون Machinnon التي دخلت في مناسبه مع شركه الألمانية . وعندما ظهرت أطماع الملك البلجيكي ليوبولد الثاني وصاحب ولاية الكنفو الحرة The Congo Free State في افليمي بحر الغزال وخط الاستواء لجأت الحكومة البريطانية بإعطائه شريطا من الأرض السودانية الملاصق لمستعمرة الكنفو عرف بحاجز لادو Lado Enclave بصفة مؤقتة وطوال حياته ، تؤول ملكينه - ملكية هذا الشريط الأرضي - إلى انجلترا لا إلى مصر بعد وفاة ليوبولد بموجب اتفاقية عقدت في ١٢ مايو ١٨٩٤ م ، وكان هدف احترا من ذلك هو أن ينفذ الملك ليوبولد ضد المطامع الفرنسية التي بدأت تفكر في تحقيق مشروع من الغرب إلى شرق أفريقيا ، هذا إلى جانب ضمان نوفر المطامع البلجيكية في الأرض السودانية .

وكان الدفاع عن منابع النيل في جنوبى السودان ضد النسابى الأوروبى للسيطرة على هذه الجهات أحد العوامل التي جعلت انجلترا ببح عن حل لا يحملها أية مسئوليات مالية أو إدارية ، ولا يصبح خطرا على مشروعاتها الاستعمارية في تلك الجهات ، وقد اهتدت إلى هذا الحل الذى تمثل في السماح لبعض القوى الأوروبية الأقل خطورة من الناحية الاستعمارية والأضعف قوة والأقل كفاءة في المنافسة الاستعمارية بأن يمد نفوذهم على جزء من جنوب السودان بصفة مؤقتة وبشروط محددة ، وكانت هذه القوة الأوروبية التي اهتدت إليها انجلترا هو الملك ليوبولد الثانى حامى ولاية الكنفو الحرة والذي تقدم في بحر الغزال منذ عام ١٨٨٤ م (٢٣٩) .

اسفلت انجلترا أخيرا وجود دكتور شنينزر الألماني الأصل - أمين بك - مديرا لخط الاستواء ولم يجلو وحاميته عن المديرية رغم قرار احتل

(٢٣٨) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٧٥ .

Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), P. 81.

(٢٣٩)

كل السودان ، لكى تعلق الصيحات فى أوروبا طالبه انقاذ أمين من الهلاك على يد المهددين الدين حتما سيفهمون المديرية ، ونسج عن ذلك تشكيل حملة برئاسة الرحالة ستانلى Stanley الأمريكى المولد الانجليزى الهوية ، وبنمويل من شركة أفريقية الشرفية البريطانىة نهدف الحملة فى الظاهر الى تحقيق هدف انساني وهو انقاذ أمين بك من المهددين ، ولكنها فى الحقيقة تهدف الى السيطرة الانجليزية على أغنى بقاع القارة الأفريقية بعد اجلاء أمين بك عنها .

ويؤكد هذه الحقائق ما سطره الأب شينز Schynse عضو البعثة التبشيرية الجزائرية والذي كان مقيما عند بحيرة فيكتوريا ، والذي رافق الحملة مع أمين فى الطريق من خط الاستواء الى زنجبار ، بأن كسرة انصالنا بضباط الحملة أدى بنا الى كنسب أشياء جمعة يتبين لنا من خلالها بجلاء الفصد من هذه الحملة ٠٠ اذ يقولون لقد كنا نظن فى أمين باشا جنديا باسلا على رأس ألفى جندى من الجنود المنظمة سظيما حسنا بحيث لا نحاج أن نقدم لهم سوى الذخيرة ليكفلوا لانجلترا الاستيلاء على خط الاسنواء ويفتحوا بحراهم ممرا لغاية ممبسة (٢٤٠) .

ويضيف الأب شينز ، أن أمين بك كان ينساء هل يصح فى الأذهان ان رجلا داهية مثل تاجر اسكتلندى - يفصد ماكيون - بطراً على فكره فجأة أن يضعى بمبالغ طائلة فى سبيل انقاذ موصف مصرى ربما لم يكن سمع حتى ذلك الحين انسانا بلفظ اسمه ؟ انهم لم يباشروا ارسال الحمه حبا فى سواد عيني الدكتور أمين باشا بل من أجل المديرية انتى كان هو على رأسها ومن أجل عاجها ٠٠ وهكذا كانت اجلثرة نظم الى ممتلكاتها مديريه أنيعة بدون أن تدفع فلسا واحدا ونسئولى منها على ايرادات - أربعة آلاف فنطار عاج كان قد جمعها أمين فى وادلاى - ننى بنعمسات انصالها بمبسة (٢٤١) .

ومما يؤكد ذلك أيضا أن ستانلى أثناء حملة انقاذ أمين أعطى سلطة عقد الاتفاقيات مع الزعماء المحليين فى هصة البحيرات وشرق أفريقيا ، وعن طريق هذه الاتفاقيات يضع هؤلاء الزعماء اراضيهم تحت الحماية البريطانية ،

(٢٤٠) عمر طوسون : تاريخ مديرية حط الاسنواء المصرية ج ٣ ص ١٦٨ .

(٢٤١) نفس المرجع السابق ص ١٧٠ .

ويسلم ستانلى هذه الاتفاقيات لشركة أفريقية الشرقية البريطانية ، وبهذا الأسلوب وبمساعدة اللورد سالسبورى - رئيس الوزارة البريطانية - اتخذت أولى خطوات للحصول على سيطرة إنجلترا على أعالي النيل (٢٤٢) . وليس هذا بغريب إذ كان صاحب اليد الطولى فى انفاذ حملة ستانلى - وإذا استثنينا الحكومة المصرية التى لم تكن تملك حرية العمل - كان سير وليم ماكينون مؤسس ورئيس شركة أفريقية الشرقية البريطانية الاستعمارية (٢٤٣) .

وقد مرت مسالة فرض الحماية البريطانىة على أوغندة بعدة أدوار بدأت بارسال الكولونيل لوجارد Lugard الذى أعارنه وزارة الحربية البريطانية الى شركة شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مع ملك أوغندة أمينسا الأول لادخال بلاده تحت الحماية البريطانية ، وبالفعل تم عقد المعاهدة فى العاصمة منجو - كمبالا - فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ م ، وذلك بعد أن عقدت اتفاقية بين كل من إنجلترا وألمانيا فى يوليو من نفس العام تنازلت ألمانيا بمقتضاها عن كل ادعاءاتها على أوغندة وأعلى النيل التى أصبحت من مناطق النفوذ الانجليزى . وفى يوليو ١٨٩١ م أعلن لوجارد أن على الحكومة الانجليزية أن تتسلم ادارة المحمية من الشركة بعد أن مهد الطريق واستقر الوضع بالفضاء على الحزب الكانوليكي الأوغندى المعارض للوجود . فى ١٨ يونيو ١٨٩٤ م (٢٤٤) .

وحدد اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية مناطق النفوذ الانجليزى فى جنوب السودان وشرق أفريقيا فى رساله الى الملكة فكتوريا ، بأن كل الأراضى خارج الحدود الحبشية « وجالا لاند » حتى الخرطوم ستصبح تحت النفوذ البريطانى ، وستكون بعيدة جدا عن تدخل أى مغامر أو منافس أوروبى ، وأنه سوف تتوسع دائرة نفوذنا لا لتشمل فقط أوغندة ، ولكن لتشمل كذلك كل الأقاليم المجاورة لأوغندة مثل البحيرات الكبرى ووادى النيل ، والطرق الطبيعية المرتفعة فى الداخل . ان ادارة أوغندة لعدة سنوات قليلة تعنى زيادة النفوذ والتجارة الانجليزية فى أغنى وأوسع جزء فى وسط أفريقيا وأكثر أقاليمها سكانا (٢٤٥) .

S. Low : The Political History of England, vol. 12, P. 398. (٢٤٢)

H.R. Fox Bourne : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, P. 34. (٢٤٣)

(٢٤٤) د . رانت الشنخ . المرجع السابق ص ١١٢
Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 124. (٢٤٥)

وعندما أعلنت حكومة المستر غلادستون - الثالثة والأخيرة - فرض الحماية رسمياً على أوغندة في ١٢ أبريل ١٨٩٤ م ، ذكر السير جيرال بورتال G. Burtal مندوب إنجلترا السامي في أوغندة إذا نظرنا إلى أوغندة من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية ، ففي قبضة أوغندة منابع النيل ، وموقفنا في أوغندة ومصر واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيته ويكون باستطاعته أن يقضى على مصر (٢٤٦) .

ومعنى هذا ان فكرة مد المطامع البريطانية من شمال القارة الى جنوبها أو ما عرف بمشروع من الكاب الى القاهرة أصبح في حيز التنفيذ ، فالمشروع أشار اليه المسر غلادستون في شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م في مجلة القرن التاسع عشر وحاء فيه : اذا توطدت أقدامنا في مصر نكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة بداية لتأسيس الامبراطورية شاسعة في أفريقيا الشمالية وتأخذ في النمو تدريجياً الى أن يدخل في تخومها منابع النيل الأبيض بل ونسبى بدون شك بأن يجنّاز حط الاستواء لتتصل بمسعمرتي النانال ورأس الرجاء الصالح ، وذلك بغض الطر عن الترنسفال وبهر الاورنج ، وكذلك يكون الحال في الحبشة وزيجمار اللين سنلهمها لدى مرورها بهما (٢٤٧) .

وعندما ذاع هذا المشروع بين الشعب البريطانى أواخر عام ١٨٨٠ م بعد نشره في جريده النيمس في أغسطس ١٨٧٨ م من جانب المكنشف الانجليزى هنرى جونسون ، والذي قال : اذا قامت الحكومة بعمل بعض التسهيلات للتجارة الانجليزية والبعثات النشيرية التى تعمل في منطقة هضبة البحيرات نان مملكاتنا في جنوب افريقيا ربما انصلت بدائرة نفوذنا الى شرق أفريقيا والسودان المصرى برباط مصلى (٢٤٨) . ولكن سالسبورى - رئيس الوزراء البريطانى - رأى أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا المشروع بالنظر الى الحالة الدولية الراهنة وخاصة بسبب عداء فرنسا لانجلترا بسبب المسألة المصرية وأطماع فرنسا الاستعمارية المنافسة ، ومن ثم كان كل هم لورد سالسبورى هو العمل على تقسيم أفريقيا مع ألمانيا وفرنسا والدول الأخرى بدون الدخول في حروب ، وهذا ما تم معظمه خلال وزارته الثانية

(٢٤٦) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٢٤ .

(٢٤٧) ضحايا مصر في السودان وصحايا السياسة الانجليزية (بدون مؤلف) ص ٨٥ .
Langer : Ibid, P. 117.

(٢٤٨)

التي استمرت من عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٩٢ (٢٤٩) .

ولما كانت هذه المادة تدخلا في شئون السيادة المصرية العثمانية فقد مرضت على مصر اخلاء السودان عملت في نفس الوقت على عدم اخلاء ميناء سواكن بالسودان الشرقي ، ولكن الاحتفاظ بهذا الميناء دون تأمينه من هجمات عمان دفنة أمير السودان الشرقي أمر يصعب بحفيظه ومن ثم فقد رأى السير ايلدين بارنج وبعد استشارة القات من العسكريين في القاهرة - أنه من الممكن احتلال بعض المراكز المتقدمة بعد طوكر وذلك لحماية طوكر داتيا (٢٥٠) . كمركز لامداد سواكن بالمواد الغذائية ، وعندما عرض هذا الموضوع على اللورد سالسبورى رئيس الوزراء البريطانى ، اعترض على القيام بأية عمليات عسكرية خارج سواكن بحجة ان المالمية المصرية لا تتحمل نعل هذه العمليات ، ووجه حديه لبارنج السذى اسشهد برأى العسكريين ، بأن العسكريين اذا منحت لهم امكايات كاملة فانهم سوف يصرون على احلال القمر من أجل حمايتنا من مارس (اله الحرب) (٢٥١) .

ونتيجة لأهمية ميناء سواكن لعمان دفنة بصفتة أميرا للسودان الشرقي ، فقد دارت معارك بين قواه وحاميه الميناء المصرى الانجليزية اسمرت من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٨ م ، حتى استطاعت قـوه مصرى انجليزية بقيادة الجنرال جرينفل Grinfel سردار الجيش المصرى فى ٢٩ سبتمبر من هزيمة قوات عمان دفنة فى موقعة الجميره واضطر عمان دمة الى التراجع الى طوكر فى فبراير ١٨٨٩ م الى نى نبع نى وسف خور بركة الغنية والى يعتمد عليها المهديون فى تمويل جيوشهم فى السودان الشرقى بأجمعه . يسما توقف جرينفل عن القيام بأية عمليات عسكرية أخرى بعد موقعة الجميزة ، بحجة أن هذه المعركة كانت دفاعية فقط لابعاد خطر عمان دمة عن سواكن والمخلص نهائيا من تهديداته بالاستيلاء عليها .

ولكن تجمعت أسباب دفعت بالمسئولين البريطانيين أن يعرروا خوض معركة فاصلة ضد عمان دفنة وتقليص نفوذه فى السودان الشرقي والاسبلاء على طوكر ، من هذه الأسباب عودة تهديدات المهديية بعد انتصارهم على الأحباش فى انقلابات فى مارس ١٨٨٩ م ، الى جانب استمرار تجارة الرقيق

G.M. Trevellyn : British History in the 19th Century, P. 41. (٢٤٩)

Jackson : Osman Digna. (٢٥٠)

Ibid, P. 144. (٢٥١)

«تصديره الى بلاد العرب واستمرار تدفق الأسلحة من الدول الأجنبية عن طريق البحر الأحمر الى عمان دقنة ، بالإضافة الى ذلك المطامع الإيطالية في السودان الشرقى بعد استيلائهم على مصوع عام ١٨٨٥ م ، وإعلانهم إنشاء مستعمرة انزريا عام ١٨٩٠ ، وادعائهم بدخول الحبشة تحت حمايتهم طبقا لمعاهدة « أنشيانى » المعقودة بين البلدين عام ١٨٨٩ م ، ومن ثم يطالب الإيطاليون بمدينة كسلا باسم الحبشة . ومن الأسباب أيضا مناداة محافظ سواكن الانجليزى ويدعى هولده سميث Holled Smith بضرورة الهجوم على طوكر وإرغام عمان دفنه بعد طرده منها على الازداد والانسحاب الى العظبرة .»

وكان عندئذ أن قام هولده سميث بالاستيلاء على هندوب من قواف عمان دقنه في ٢٧ يناير ١٨٩١ م ثم الاستيلاء على نمانى فى الثانى من فبراير ، وكان هذا الانتصار السريع الذى أحرره هولده سميث ضد عمان دفنة سببا فى موافقة اللورد سالسبورى فى ٧ فبراير على مهاجمة طوكر ، وقد استطاع هولده سميث الاستيلاء عليها فى ١٩ فبراير ، فى معركة فاصلة نلج عنها ارداد قوات عمان دفنه الى العظبرة ولم يعد يمثل خطرا على سواكن ، وافتتح طريق التجاره بين سواكن وبربر .

وبالنسبة لساحل البحر الأحمر والاقليم الصومالى وكانت من ملحقات السودان المصرى ، ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تعترف بحقوق السيادة التى للحديوى مع بيعينه للسلطان العمانى على هذه الجهاب التى سبب من باب المندب حتى رأس حافون بمقتضى المعاهدة التى عقدت بين الطرفين - الانجليزى والمصرى - فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ م ، الا أن الحكومة البريطانية استندت الى نص المعاهدة وضعته بعصده استعماله فى المستقبل ككثرة لتحقيق مشروعاتها الاستعمارية ، وجاء النص فى المادة الخامسة من المعاهدة كما يلى .

« تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية الى حكومة دولة الانجليز تعهدا رسميا تاما بأن لا تعطى بأى وجه كان الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد الصومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية ، وصارت جزءا من ممالك الدولة العليا المعطاة الى الحكومة المصرية أو أى قطعة من القطر المصرى أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة الى أى دولة أجنبية (٢٥٢) .»

ولما كانت هذه المادة تدخلا في شؤون السيادة المصرية العثمانية فقد امتنع الباب العالي عن تنفيذ ما جاء بها ولم يعط التعهد المطلوب ، وكان هذا ما أرادته اجلنرا وخططت له ، ومن ثم أبلغت الباب العالي عن طريق سفيرها بالآستانة لورد دوفرين إلغاء معاهدة عام ١٨٧٧ م ، وأنها قرب اتخاذ الترتيبات التي تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خاصة في بربرة التي نمد عدن بحاجتها الرئيسية ، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات ، وقد احتج الباب العالي دون فائدة ، وقد نسلم الانجليز بربرة بعد أن أخلاها المصريون وفي أوائل أكتوبر ١٨٨٤ م تعيين والش Walsh أول موظف انجليزى ليحكم بربرة تعاونه قوة من الجنود الهنود . وأخطر السفير البريطانى فى باريس الحكومة الفرنسية فى ٢٣ أبريل ١٨٨٥ م بأن محمية بريطانية قد تأسست فى هذا القسم من الساحل الصومالى .

واستخدمت الحكومة البريطانية نفس اللعبة مع السلطان العثمانى لتحصل على مزيد من ملحقات السودان ، اذ أنه بمجرد اقرار سياسة الاحلاء كنفّت الحكومة البريطانية سفيرها فى الآستانة أن يطلب من الباب العالي . فى ١٤ مايو ١٨٨٤ استضاف ممارسه حقوق السيادة على الموانى المصرية على ساحل البحر الاحمر فورا وذلك باحتلال جنود عثمانيين هذه الموانى ، ولما لم يستجب السلطان العثمانى للطلب البريطانى فورا نزلت القوات البريطانية مبياء زيلع فى ٢٤ أغسطس من نفس العام رغم وجود قوات مصريه سوداويه لم تنسحب بعد والتي ظلت حتى أنزل العلم المصرى عن زيلع بنائيا فى أكتوبر ١٨٨٨ م .

وطبقا لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ م فإن الحكومة البريطانية أبلغت الدول الأوروبية فى ٢٠ يوليو ١٨٨٧ م أن الساحل الصومالى ابتداء من رأس جيبوى الى بندر زياده - والذي يضم موانى زيلع ، وبنهار ، وبربرة - قد وضع تحت الحماية البريطانية ، ولم تعترض دولة من الدول على هذا النبيلغ ، لأن الحكومة البريطانية قد أبرمت اتفاقيات مع الألمان والايطانيين والفرنسيين لتقسيم منطقة شرق أفريقيا فيما بين الدول الأوروبية الأربعة .

وكانت محمية الصومال البريطانى تعتبر امتدادا للمنطقة الممتدة على الساحل الجنوبي لخليج عدن ، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطة الحاكم الانجليزى فى عدن بصفته حاكما لليند ، وفى عام ١٨٩٨ م تم وضع المحمية تحت ادارة وزارة الخارجية البريطانية ، وفى عام ١٩٠٥ م تم تبعيمها الى

وزارة المستعمرات البريطانية (٢٥٣) . وقد تمسكت انجلترا بحماية الصومال لأهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية المساندة لعدن لحاية ونأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتر بريطانيا الحساس كما وصفه البريطانيون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وإذا تنقلنا الى المطامع الاستعمارية الفرنسية في ملحقات السودان ، بل وفي الأرض السودانية ، فإننا سنجد أن الاستعمار الفرنسي كان عنيدا في وقتته من الوجود البريطاني في مصر والسودان ، ثم انفردت انجلترا بالعمل ضد مصر منذ عام ١٨٨٢ م . بل انه منذ عام ١٨٧٠ م حيث فُددت فرنسا اقليمى الاراس اللورين اتخذت السياسة الفرنسية الاستعمارية خطوات أكبر تقدما ، بعد أن بدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة في هذا الوقت خارج حدودها يعبر شرطا أساسيا لبناء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس يفهمون أيضا الشكل الحديث للصراع من أجل البقاء ، وفي هذا الوقت الذي تزداد فيه حدة المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ومن يتقهقر يغرقه الطوفان (٢٥٤) .

انتشرت بين الفرنسيين اذن فكرة بناء مستعمرات فيما وراء البحار لتحقيق المصالح الوطنية والحاصصة ، وكان جول فيرى - أبو الاستعمار الفرنسي - قد عبر عن الرأي العام الفرنسي في خطبة له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨٨٥ م بقوله : أليس من الواضح أن دول أوروبا الحديثة تواجه بمجرد تصنيع منتجاتها معصلة من أشد المعصلات على الحل ، وهي ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها الأمر الذي يعد أساسا للحياة الصناعية ؟ ألم تشهدوا الشعوب الصناعية الكبرى تنفجر واحدا وراء الآخر في سباق المستعمرات ؟ وهل يستطيع انسان أن يقول ان السياسة الاستعمارية كمالية لحياة مثل هذه الشعوب ؟ كلا أيها السادة أن مثل هذه السياسة ضرورية لما جميعا ضرورة الصناعة نفسها (٢٥٥) .

ولهذا سعت فرنسا ومنذ الخمسينات من القرن التاسع عشر الى أن يكون لها موضع قدم في شرق أفريقيا ولو كان على حساب مصر ، فلتقى الوكيل الفئصلى الفرنسي فى عدن عام ١٨٥٦ م تعميمات من حكومته للسحب حول امكانية اشاء محطة نحارية فرنسية فى عدن ، فاقترح الاسيلاء على

Newman, P., Britain and North-East Africa, p. 202.

(٢٥٣)

(٤٥٤) د . على ابراهيم عبده . المنافسة الدولية فى أعالي النيل ص ٥٠ .

(٢٥٥) عبد العزى عبد الله حلف الله . مستقبل افريقيا السياسى ص ٢٠ .

أوبوك Obok الواقعة على الساحل الأفريقي المقابل لعدن ، وبالفعل عقد منذ عام ١٨٦٢ م معاهدة مع أحد مشايخ أوبوك تعطى فرنسا الحق فى امتلاك المدينة والسبيل المحيط بها .

ثم حدث اهتمام جدى من جانب فرنسا بهذه المنطقة منذ عام ١٨٨٣ م عندما تحرك الفرنسيون نتيجة لتوفر عاملين أولهما : احتلال ميناء عصب على يد الايطاليين مما أدى الى أن تحتكر ايطاليا التجارة مع أثيوبيا ، وهو الهدف الأساسى للنشاط الفرنسى ، وثانى العوامل حصول فرنسا على محطة يدلية من خلال حربها مع زعماء القبائل (٢٥٦) . ومن ثم عقدت فرنسا اتفاقية عام ١٨٨٤ م مع سلطان جوبا نصت على وضع اتصالاته الخارجية تحت اشراف فرنسا ، كما عقدت اتفاقية مماثلة مع سلطان ناجورة . وتبع ذلك تأسيس مستعمرة فى أوبوك عام ١٨٨٥ م ، وفرض الحماية على ناجورة وما جاورها وتأسيس ميناء جيبوتى .

وفى عام ١٨٨٨ م وافقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على تخطيط الحدود بين مستعمراتها فى الصومال والننى كانت أرضا مصرية قبل فرض قرار انجلترا باجلاء المصريين عن السودان وملحقاته فى عام ١٨٨٤ م . وقد تأيد بهذا الاتفاق الوجود الفرنسى فى الصومال ، كما تأيد بدعوة منليك امبراطور أثيوبيا لكى تعطيه فرنسا تأييدها أمام ادعاءات ايطاليا بالحماية على أثيوبيا (٢٥٧) ، نظير عقد معاهدة صداقة بين فرنسا وأثيوبيا وقعت عام ١٨٩٢ ، وحصلت فرنسا على امتياز بمد خط سكة حديد بين ميناء جيبوتى الفرنسية وأديس أبابا عاصمة أثيوبيا .

لم يكتف الفرنسيون بما غنموه من ملحقات السودان عند مدخل البحر الأحمر ، بل كانت لهم مشاريعهم الاستعمارية فى السودان ذاته ، ومن خلال فكرتهم بتكوين حزام استعمارى يربط ممتلكاتهم فى غرب أفريقيا والتي تعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية بممتلكاتهم فى الصومال بشرق القارة وطمح الفرنسيون علاقاتهم بالأحباش بامدادهم بالأسلحة الفرنسية وتأيدهم ضد الايطاليين مما أدى الى انتصار الأحباش على الايطاليين فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦ م ، فقد راجت نكبات بأن هناك اتفاقا تم التوصل اليه بين فرنسا

وأنيوبيا من أجل تحقيق مطامع استعمارية في النيل الأبيض ، وذلك بأن يزحف الفرنسيون بحملة عسكرية من مراكزهم في الغرب الأفريقي ، بينما يزحف الأحباش من جهة الشرق على أن يتقابلوا في فاشودة .

ومما يؤيد هذا القول أن الرئيس الفرنسي كارنو Carnou استدعى إلى قصر الاليزيه السكرتير العام لوزارة المستعمرات الفرنسية ديلكاسيه Delcassé والمسكنشف ميجور مونتيليل Montelle الذي كان ديلكاسيه يسنححه للقيام بحملة استكشاف في أعالي النيل ، ووجه الرئيس الفرنسي حديثه إليهما بقوله : اننى سأكون مسرورا لانارة المسألة المصرية ، فالسودان المصرى انما هو أرض خلاء ، وأن فرنسا فى حاجة الى مفذ على النيل لأملاكها فى أوبانجى Ubanghi . وأطلعهم على تقرير حول التقدم نحو فاشودة التى بعرب من رافد النيل المسمى السوبات ، وبواسطة هذا الموقع فان فى استطاعة فرنسا أن يعوق البلجيكيين وفى نفس الوقت نخيف البريطانيين خارج مصر بالتهديد بقطع مياه النيل عن مصر (٢٥٨) .

وعندما راجت فى لندن شائعات فى مستهل عام ١٨٩٥ م عن قيام حملة فرنسية الى أواسط افريقية بانجاء منابع النيل ، وأير الموضوع فى مجلس العموم رد السير ادوارد جراى Grey وكبل وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٨ مارس ١٨٩٥ م ، بأن تقدم حملة فرنسية بتعليمات سرية من الجانب الغربى لأفريقيا نحو منطقة معروف للجميع منذ زمن طويل حقوقا نيينا ، لن يكون مجرد عمل غير حكيم أو غير متوقع فحسب . وليكن معلوما جيدا للحكومة الفرنسية أن مثل هذا العمل سيكون عملا غير ودى وستنظر اليه انجلترا على هذا النحو ، لأن منطقة النفوذ البريطانى تشمل كل فروع النيل (٢٥٩) .

وكان المسيو بروننت العضو الفرنسى فى سكك حديد مصر ، وصديق الرئيس الفرنسى كارنو ، قد بعث بتقرير للرئيس الفرنسى بعد فشل المفاوضات الانجليزية التركية للجلاء عن مصر عام ١٨٨٩ م ، يقترح فيه أن تقوم فرنسا باحتلال نقطة من الأراضى المصرية تكره انجلترا على الاحتجاج،

Langer: Diplomacy of Imperialism, p 122.

(٢٥٨)

Hansard's Parliamentary Debates, 4th series (1892-1908) Vol. 32

(٢٥٩)

& Ward, A.W.: The Cambridge history of British Foreign Policy

(1783-1919), p.p. 251-252.

ودول أوروبا الى فنح المسألة المصرية ، ورأى أن تكون هذه النقطة فاشودة
فى السودان المصرى ، لأن وصول الفرنسيين اليها سهل من أملاكهم بأفريقيا ،
ولأنها مركز مديرية ، ولأنها مفناح مصر لوقوعها عند مصب نهر السوبات
بالنيل (٢٦٠) فكانت حملة مارشان Marchand على فاشودة .

وعندما غادر مارشان فرنسا فى مايو ١٨٩٦ م أعطى تعليمات بأن
يتجنب أية صدامات عسكرية لأن قوته المكونة من ٨٠ جديا سنغاليا وثمانية
من الضباط الفرنسيين ، قوة صغيرة ، ولأن غرض الحملة دفع أى ادعاء لاحتلال
البريطانيين لمصر ، ولوضع حد لحلم الانجليز الذين يرغبون فى ربط مصر
مع الكاب ، وأملاكهم فى شرق أفريقيا بممتلكاتهم الخاضعة لشركة السحر
الملكية (٢٦١) .

وبالفعل تقدم مارشان بقوته الصغيرة من غرب أفريقيا فوصل الى
فاشودة فى ١٠ يوليو ١٨٩٨ م بعد سفر طويل وشاق ، واصطدم مع
المهدين واستطاع الصمود فى موقعه ، وعقد معاهدة مع سلطان قبائل الشلك
فى سبتمبر من نفس العام وضعت بلاد الشلك بمقتضى المعاهدة والواقعة على
شاطئ النيل الأبيض الغربى تحت حماية فرنسا ، ورفع مارشان العلم
الفرنسى على فاشودة ، ولكن قوة مارشان الصغيرة لم تكن لنفوى على الصمود
أمام المهدين دون أن تصلها نجدات حبشية كما كان متوقعا ، ومن ثم فإن
تأخير وصول الأحباش سيؤدى الى فناء هذه القوة ، وإذا تأخرت حملة
الاسترجاع التى يفودها كتشنر فإن هذه القوة الفرنسية الصغيرة كان
سيصيبها التدمير - كما يذكر كتشنر نفسه - اذا نحن تأخرنا خمسة عشرة
يوما فى سحق الخليفة (٢٦٢) .

أثار وصول مارشان بقوته الصغيرة الى فاشودة ورفع العلم الفرنسى
عليها عاصفة من الاحتجاج البريطانى ، والترقب الدولى ، وظهرت نوايا
الحكومة البريطانية واضحة ، اذ بينما كانت حملة مارشان تتقدم نحو
فاشودة كان جنرال كتشنر يتقدم بقوات مصرية انجليزية لاسترجاع
السودان ، ومن ثم سارع كتشنر بعد استيلائه على الخرطوم وأم درمان -

(٢٦٠) داود بركات : المرجع السابق ص ٢٠ .

Langer. Ibid, p. 575.

(٢٦١)

Low, S.: History of England, Vol. 12, p. 442.

(٢٦٢)

وبعد أن علم بأمر حملة مارشان - الى السير الى فاشودة حيث رجع العلم
المصري فقط - مع انه رفع العلمين المصري والانجليزى على سراى الحكومه
بالخرطوم - وكاد يحدث صدام بين قوا كسشنر وقوة مارشان لولا بوصل
الطرفين الى اتفاق بالكابه الى حكومتيهما .

ادعى فرنسا أن هذه المنطقة قد أخلاها المصريون نهى أرض خلاء لا مالك
لها ، حيث لم تسطع قبيلة محلية أن تمارس سيادتها على كل المنطقة ، وأن
الفرنسيين وصلوا الى المنطقة قبل وصول المصريين والانجليز ببلاده شهور ،
ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذه الادعاءات بأن الحكومة المصرية كانت قد
تخلت عن حقوقها مؤفنا أمام قوة المهديين السانره ، ولكنها لم تسجل عن حقوقها
فى السيادة مطلقا . وكان هذا الموقف الانجليزى يظهر بوصوح بحاييل
الانجليز لرفض السيطرة والانفراد بالنفوذ فى السودان وملحقاته فبينما
كانوا يحاولون رد عدوان الدول الأوروبيه الضامعه فى اجراء من الأرض
السودانيه بدعوى أن تلك الأصقاع لم تكن ملأيا لاحد او رصا قضاء يستنيع
أن يستحوذ عليها من يشاء ، كانوا فى الوقت نفسه يحذرون من استمرار
حقوق مصر فى السيادة على السودان رغم احلاته نكته يستبدون اليها فى عهد
اتفاقات مع دول أخرى لنفسيم الممتلكات اشرية دابا فى السودان السرى
وعلى طول الساحل الصومالى (٢٦٣) .

وحسمت انجلترا الموقف بإبلاغ الحكومة المصرية بمنازع مصركة ثم
درما بان لى الافانيم الى كان الخيمه يسيطر غنيها آت ان الحكوميين
مصريه والبريطانيه بحق الفتح ، وأن هذا الحق لا يحصل ايه ماسبية (٢٦٤) .
ومن ثم لم يسطع الفرنسيون وبعد تردد لمدة سنة أسابيع تحقيق غرض
حمسهم الى فاشودة ، وخشوا على مصير مارشان بعد أن هددت بريطانيا
بإخراجه من فاشودة بالقوة ، ومن ثم وافقوا فى بيان صدر فى لندن بتاريخ
٢١ مارس ١٨٩٩ م على أن تتخلى فرنسا عن كل ادعاءاتها فى الأفاليم
السودانية ، واعطاء النأييد لادعاءات حكومه جلالة الملكة - انجلترا - المتعلقة
بحق المتع (٢٦٥) .

(٢٦٣) د. محمد نؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٦ .
Langer : Ibid, p. 553.

(٢٦٤)
Low, S. : Ibid, p. 442.

(٢٦٥)

ولعل ما سطره الحديوى عباس حلمى الثانى عن تأثير خضوع فرنسا للتهديد الانجليزى وسحبها لحملة مارشان ، خير تعبير عن خفيفة الموقف الدولى الطامع فى الدول الصغيرة ، اذ يقول : كان جلاء المرنسيين عن فاسودة آخر مظهر حساس لاتحاد ونيق فى سياسة تحرير بلادى ، وكنت أحس وأنا أرقب رحيلهم أن فرصة دولية أخيرة نفلت من مصر ، كانت انجلترا المنصرة قد ربحت الجولة ، وكانت تركيا قد نخلت عنا وروسيا لم تعد تؤمن بنا ، وها هى فرنسا نخفى مرغمة من أفننا وتحول نظراتها المتعبة وجهة أخرى . لقد انتهى الصراع - بين فرنسا وانجلترا - بتنازل كانت مصر فديته (٢٦٦) .

وكان المصريون يعلفون آمالا كبيرة على فرنسا فى صراعهم ضد الاحتلال الانجليزى ، ذلك الاحتلال الذى قلب فرنسا من كونها صديعا منعانا مع انجلترا الى عدو صريح ، ولم تظهر علامات التفاهم بين الطرفين طالما بقيت انجلترا فى وادى النيل ، ومن ثم ظهرت حاجة انجلترا الى تأييد الألمان ، وأصبح اعتمادها على هذا التأييد من الأمور الضرورية والهامة (٢٦٧) . وبالفعل عقدت اتفاقيات بين انجلترا وألمانيا أنهت النزاع بين البلدين حول المطامع الاستعمارية فى شرق أفريقيا لتتفرغ انجلترا لفرنسا ولغيرها من القوى الأخرى المزاخرة للنفوذ الانجليزى فى السودان وملحقاته .

وبينما كان الفرنسيون يصارعون الانجليز لتحقيق مطامع استعمارية فى السودان وملحقاته ، كانت هناك إيطاليا تسارع الى دخول ميدان الاستعمار فى افريقية الشرقية ، ورغم أن إيطاليا كانت أكثر القوى الأوروبية ضعفا وأقل مقدرة من غيرها إلا أن كرسبى Crispi رئيس الوزارة الإيطالية ووزير خارجيتها كان نوافا الى أن يغلف هذا الضعف باتباع سياسة مبنية على القوة والعدوان فى الخارج وكانت افريقيا هى مطمح الطليان ، وهى الميدان الذى يحقق أهدافهم (٢٦٨) .

بدأت المطامع الإيطالية فى ساحل البحر الأحمر والسودان الشرفى بشراء شركة روباطنيو الإيطالية للملاحة Rubattino Shipping Company

(٢٦٦) مذكرات الحديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى عام ١٩٥١ م العدد ٤٨٢٩ -

٨ مايو ١٩٥١ م .

Sudan Notes and Records, Vol XL (1959), p. 80.

(٢٦٧)

Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), p. 82.

(٢٦٨)

من أحد الشيوخ المحليين منطقة صغيرة من الأراضي الصحراوية على ساحل الدنافل بالقرب من قرية عصب عند مضيق باب المندب وذلك في نوفمبر ١٨٦٩ م ، وشراء الأراضي المجاورة لعصب في سنس ١٨٧٩ و ١٨٨٠ م من سلطات رهيطة ، وبعد عامين انتقلت ملكية عصب من شركة روباينيو الى الحكومة الإيطالية التي لم نعر النفقات الى احتجاجات الحكومة المصرية باعتبار هذه النصرفات معارضة مسح ما لمصر من حقوق في السيادة على هذه الجهات .-

وانطلاقاً من حرص بريطانيا على الانفراد بانفوذ في شرق أفريقيا وساحل البحر الأحمر ، فقد نظرت الى المطامع الإيطالية في تلك المناطق بارتياح ، وناست نخشى بدرجة عظيمة من وقوع موانئ هذا الساحل في قبضة الميديين (٢٦٩) ، أو أية قوة أوروبية معادية لبريطانيا ، ومن ثم عارضت نشاط الإيطاليين حتى عام ١٨٨١ م ، وعنده بدأت انجاذرة تغير سياستها نحو إيطاليا ، والسر في ذلك تكسف عنه مذكرة في سجلات وزارة الخارجية الإنجليزية كتبت في سبتمبر نقول ان الفرنسيين يذلون أقصى جهد لاجراج مصر من قبضة إنجلترا (٢٧٠) . كما أن موافقة إنجلترا على تحقيق إيطاليا لمطامعها الاستعمارية هي في رأي السير ايفلين بارنج مصل بريطانيا في مصر مكافأة يجب أن سألها إيطاليا لعاء تأييدها لسياسة البريطانية في مصر ، وذلك لأن مارتينو قنصل إيطاليا العام في القاهرة ، كان من بين فواصل الدول الأوروبية ، القنصل الوحيد الذي دأب على تأييد بارنج تأييداً دائماً ومطلقاً (٢٧١) .

ادن على بريطانيا ارضاء المطامع الإيطالية بسبب العداء المتسرك لكلا الطرفين ضد فرنسا التي احتلت تونس عام ١٨٨١ م وفشت على مطامع إيطاليا فيها ، والتي عارضت الاحتلال البريطاني لمصر واستمرار هذا الاحتلال منذ عام ١٨٨٢ م ، وعندما ابجيت إيطاليا الى احلال مصوع بادر اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بايلاع الكونب نيجرا Nigra السعير الإيطالي في لندن بأن باستطاعة إيطاليا احلال ميناء مصوع وأية مناطق أخرى يريدونها هناك اذا استطاعوا تسوية هذه المساله مع الباب

(٢٦٩) د. السيد رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا ص ١٦٥

(٢٧٠) د. محمد صبري : الامبراطورية السودانية في القرن ١٩ ص ١٦٥

(٢٧١) د. السيد رجب حراز : نفس المراجع ص ١٦٦

العالى صاحب السيادة العائونيه على هذه الاقاليم والذى يسترد ممارسة هذه الحقوق مباشرة على أثر تخلى الحديوية المصرية عنها(٢٧٢) .

أعطت بريطانيا وهي لا تملك لاطاليا وهي لا تستحق حق الاستيلاء على أقاليم مصرية ، وقد اسندت الحكومة الايطانية على الأيدى البريطانى فاستغلت مصرع الرحالة الايطالى جوسنافو بيانكى فى أكتوبر ١٨٨٤ م أثناء مروره من بلاد الدناقل فاستولت على مصوع فى ٥ فبراير ١٨٨٥ م ، ومن مصوع انطلق الايطاليون الى الداخل بالاسنيلاء على أوومولو Otumolo ومونكولو Monkullo ومن ثم غادرت بقايا الحامية المصرية من الاقليم فى نوفمبر من نفس العام فى طريقها الى مصر .

اسنمر النوسع الايطالى بالاستيلاء على سنهيت فى يوليو عام ١٨٨٨ م ، وعلان الحماية الايطالية على زولا الواقعة جنوبى مصوع فى أغسطس من نفس العام ، واحتلوا كيرين فى ٢ يونيو ١٨٨٩ م وهي عاصمة اقليم بوغوص ثم استولوا على أسمره فى ٣ أغسطس من نفس العام ، وزحفوا على قرع Cura واحتلوا المواقع الهامة فى الجنوب حتى حد نهري المارب وبليسا Belesa . وبذلك انسعت الممتلكات الايطالية فى شرق أفريقيا مما حدا تنكون من المدن الآتية : بوغوص ، مصوع ، زولا ، سنهيت ، كيرين ، أسمره ، بالحكومة الايطالية أن تصدر مرسوما ملكيا بانشاء مستعمرة أرتريا التى ومعظم هذه البلاد أراض مصرية أصلا .

وكانت الحكومة البريطانية بتشجيعها للايطاليين لشهر نفوذهم على ساحل البحر الأحمر عند مصوع تهدف الى تحقيق عدة أهداف أهمها أن الحبشة كانت تطالب منذ زمن بالأراضى الواقعة على طول النيل الأزرق حتى الخرطوم ، ووجود الايطاليين فى مصوع سوف يمنع الأحباش من تحقيق ادعاءاتهم . وهناك أيضا الفرنسيون الذين يحاولون اقامة العراقيل أمام الاحتلال البريطانى لمصر ، وقد أسسوا فى عام ١٨٨٥ م محطة على ساحل البحر الأحمر عند أبوك(٢٧٣) ، بالاضافة الى المهدين المعادين للمشروعات الاستعمارية الانجليزية فى مصر والسودان وملحقانه .

ويمكن القول أن بريطانيا كانت تهدف بسياسة تشجيع المطامع الاستعمارية الايطالية الى أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد ، فأولا سيقف

(٢٧٢) نفس المرجع ص ١٦٧ .

Langer : Ibid, p. 108-109.

(٢٧٣)

الايطاليون سدا أمام المهديين في الشمال ، وثانيا أن السماح للايطاليين بمد
دائرة نفوذهم في الحبشة الى ما أصبح فيما بعد الصومال الايطالى يجعلهم
يفقون سدا أيضاً أمام حركات الفرنسيين في الساحل الشرقى نحو السودان ،
وثالثا أن الحليف الايطالى الذى قد يستطيع أن يقف سدا أمام المهديين
(الدراويش) لابد وأن يصاب بكارثة على يد الأحباش ، وعندئذ ندخل
بريطانيا في الحبشة على جبة الدراويش الذى ذبحه الايطالى ، وعلى جبة
الايطالى الذى ذبحه الحبشى ، وعلى جبة الحبشى الذى أفناه كل من الدراويش
والايطالى (٢٧٤) .

ونتيجة للتوسع الايطالى فى أترىا اصطدموا مع الأحباش ، حتى اذا
تولى منليك الثانى عرش الحبشة عقب مقتل يوحنا الرابع نجاشى الحبشة فى
معركة الغلابات السى وقعت بين الأحباش والمهديين فى مارس ١٨٨٩ م ،
عقدت إيطاليا مع الحبشة معاهدة بارينخ ٢ مايو من نفس العام عرفت بمعاهدة
أتشيالى Ucciali ، وهى المعاهدة التى أبارت خلافا بين الايطاليين
والأحباش بسبب تفسير المادة ١٧ من المعاهدة والنس نصت على أنه يجوز
لملك الحبشة استخدام الحكومة الايطالية فى نصريف شئون الخارجية ، والسى
اعتبرها الايطاليون بمثابة اعتراف بالحماية الايطالية على الحبشة .

وطبقا للتفسير الايطالى هذا دارت معارك بين الطرفين كان النصر فيها
للأحباش ، وكانت المعركة الفاصلة تلك التى عرفت بموقعة عدوه فى أول
مارس ١٨٩٦ م مما اضطر إيطاليا الى طلب الصلح مع الحبشة فعقدت معاهدة
صداقة وسلام جديدة بين الطرفين فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ م تضمنت إلغاء
معاهدة أتشيالى واعتراف إيطاليا باستقلال الحبشة استقلالاً كاملاً ، ورسست
الحدود بين أترىا المستعمرة الايطالية والحبشة الدولة المستقلة .

ومن أترىا انجهب أنظار الايطاليين الى مديرية كسلا التى تقع فى
منتصف الطريق بين مصوع والحروطوم ، وقد احتج اللورد دوفرين السفير
البريطانى فى روما فى فبراير ١٨٩٠ م بأن الايطاليين أصحاب مطامع وربما
حاولوا امتلاك أعلى النيل والسودان ، واحتج بارنخ من القاهرة أيضاً احتجاجاً
مشابهاً ، وحب الحكومة البريطانية على إعادة احتلال طوكر (٢٧٥) ، ولكن

(٢٧٤) د. على إبراهيم عمده . المرجع السابق ص ١١٠ .

Langer: Ibid, p. 110.

(٢٧٥)

الحكومة البريطانية التي لم تستجب لفكرة احتلال طوكر سمحت للايطاليين. باحتلال كسلا احتلالاً مؤقتاً ، مع الاحتفاظ بحقوق الحكومة المصرية في استرجاع هذه المنطقة من إيطاليا بمجرد أن تنتهي الحكومة المصرية لذلك .

وكان الايطاليون يهنمون بأن ينالوا من انجلترا الاعراف بحقوقهم في الصومال الايطالى وادعاءاتهم في السودان الشرقى ، وقد وافق البريطانيون. من جانبهم على تحديد النفوذ بينهم وبين الايطاليين في الصومال من جهة. وعلى اطلاق يد الايطاليين في احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نيسر. العظيرة من جهة أخرى ، ومن ثم عقدت اتفاقية بين الطرفين في ٢٤ مارس و ٥ ابريل ١٨٩١ م نصت على دخول الصومال الايطالى ومسعمرة أريريا وكسلا والمنطقة المجاورة لها حتى نهر العظيرة في دائرة النفوذ الايطالى ، كما. نصت على أن تتعهد الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة منسبات للرى على نهر العظيرة فد تؤثر على كمية المياه الواصلة الى النيل .

ومع ذلك وقف المهديون يدافعون عن أرض السودان ضد المطامع الايطالية ، ف وقعت بين الطرفين معركة حامية عند بلدة أغوردات الى تقع في منتصف الطريق بين كسلا ومصوع في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م ، حيث حاولت جيوش الخليفة عبد الله التعايشى وقف زحف القوات الايطالية نحو كسلا ، الا أن النصر لم يحالف المهديين ، الذين لم ينسحبوا من الميدان نهائياً ، بينما استمر الايطاليون في زحفهم نحو كسلا حتى استولوا عليها عموة في ١٧ يوليو ١٨٩٤ م ، وبقيت في أيديهم حتى اسرجاع السودان. فركنها القوات الايطالية في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٩٧ م .

وكان الايطاليون قد حلوا منذ عام ١٨٨٩ م في الساحل الصومالى. على امتداد المحيط الهندي ، وأبرموا معاهدات مع حكام الصومال الذين وضعوا اقليمهم تحت الحماية الايطالية ، وبنجاحهم في محاولتهم بوضع اليد على ساحل بنادر أقامت إيطاليا نفوذها من بندر زيادة في خليج عدن في الشمال الى قسمايو في الجنوب . ومع ذلك فان إيطاليا لم تحصر نفسها في البقاع الساحلية بل وسعت من سلطانها الى الداخل ، ورغم أنها واجهت. مقاومة كبيرة من جانب الصوماليين ، الا أنها استطاعت أخيراً أن يبرم معاهدات حماية مع الصوماليين في الصومال الغربى (أوجادين) في عام ١٨٩١ م .

وهذه صورة من معاهدات الحماية وقعت بين إيطاليا وسلطان مجيرتين.

- ٢٣٩ -

- صوماليو مجيرين - فى « بدر علولة » بتاريخ ٦ شعبان ١٣٠٦ هـ الموافق ٧ أبريل ١٨٨٩ م .

نحن السلطان عثمان محمود يوسف سلطان كل من مجيرتين قمنا
بارادنا الحرة بوضع بوقيعنا وختمنا على هذه الوثيقة .

لقد وضعنا بلادنا وممتلكاتنا من رأس عوض الى راس الكيلي (وادى
نوجال أقصى حد) تحت حماية وسفينة (رايدو) حكومة صاحب الجلالة
والكابتن بوسيللى (قبطان السفينة الحربية الايطالية) فائد سعيه
« سنافيتا » صاحب الجلالة .

نعلن بأننا لن نبرم معاهدات أو عقود مع أية حكومة أخرى أو
أشخاص .

ونعلن كذلك بأننا سنمرز على قدر طاقتنا الأعمال المجتعة الموجهة ضد
الرعايا الايطاليين وأصدقائهم فى كل الممتلكات .

لقد وقعنا على هذه الوثيقة الحرة وبكامل ادراكنا ، وما وقعنا عليه هذا
سليزنا وورثنا واخواننا ورعايانا وأسلالهم .

لقد أوقعنا امضاءنا وأخنامنا على هذه الوثيقة ونحن ممنعون بكامل
قوانا العقلية والجسمانية .

التوقيعات : عثمان محمود يوسف ، سلطان مجيرتين ، يوسف على
يوسف ، سلطان هوبيا .

ف . فيلوناردى القنصل الايطالى لصاحب الجلالة . ، كارلو مورينى
قبطان سفينة حربية ، جيوسى بوسيللى قبطان سفينة حربية .

وكان فى فبراير ١٨٨٧ م أن نزلت قوه ايطالية حبشية مشتركة الى
هرر واستولت عليها بعد مقاومة ضارية ، وكانت هرر تحت حكم مصر حـ
انسحبت منها الحامية المصرية عام ١٨٨٥ م باشراف ضابطين بريطانيين
الملازم بيتن والرائد هـ ، وقد اختير عبد الله نجل أمير الحاكم الأخير لير
الحكومة الجديدة فى هرر . الا أن السامر الايطالى الحبشى أبهى هذا الوضع -
شاركت ايطاليا بألف وخمسمائة رجل على رأسهم بعض الضباط الايطالـ

ومن ثم صارت هرر الصومالية جزءا من الممتلكات الحبشية ، وهكذا نجحت الحبشة لأول مرة أن تضع جزءا من القطر الصومالى تحت سيطرتها ، ومن الصدف أن أول حاكم حبشى لهرر هو أب الامبراطور هيلاسلاسى الأول ، وهذا ما يفسر مولده فى هرر .

وعلى هذا فقد احتلت الحبشة الأنفاليم التالية بين عامى ١٨٨١ و ١٨٩٨م. وهى أقاليم كانا ، حما ، عروس ، ولافا ، هرر ، اللوبا بور ، جوارح ، كوتتا دكونو ، بالى ، سيدامو ، حوفا ، ولامو ، بورانا ، ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ١٨٩٧ م سلمت كل من ايطاليا وبريطانيا افليم أوجادين للحبشة. وفى العام السالى - ١٨٩٨م - انتزعت الحبشة بنى شنقل من السودان المصرى .

وقد أقرت بريطانيا منذ عام ١٨٩٤ م فى اتفاق ثالث عقد بينها وبين ايطاليا المشروعات الاستعمارية الايطالية فى الساحل الصومالى ، واستكملت فى هذه الإتفاقية مسألة تخطيط الحدود بين الصومالين الانجليزى والابيطالى. ومنطقتى النموذ الانجليزى والايطالى فى خليج عدن وفى شرق أفريقيا بصمة عامة . وكل تلك الاعاقيات قسمت الوطن الصومالى ، وقد كان للوطنية الصومالية تاريخ يمتد الى أمد بعيد رغم أن البلاد بدائية على العطرة ، ويقول الوطنيون الصوماليون أنه كانت لهم دولة متجانسة الى أن « بلفنها » بريطانيا وايطاليا وفرنسا والحبشة سنة ١٨٨٠ م وما بعدها (٢٧٦) .

والشعب الصومالى يعيش على التنقل بسبب حياة الرعى التى يعيشها معظمه ، ولذلك فمن الصعب تحديد الحدود فى هذا الجزء من شرف أفريقيا ، ويوجد صومال رابع فى منطقة أوجادين وقد ظلت تحت الادارة البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقدت اتفاقية عام ١٩٥٥ م بين كل من انحلسرا والحبشة قضت بأن تتولى الحبشة ادارة هذا الافليم - أوجادين - وقد اساء الصوماليون الذين ارتاحوا تحت الادارة البريطانية وهم المعروفون باسم « هود » استياء شديدا من الادارة الأثيوبية .

اعادة وحدة وادى النيل

درج المؤرخون على ذكر العمليات العسكرية التى شاركت فيها قوات بريطانية مع القواب المصرية ومنذ عام ١٨٩٦ وحتى عام ١٨٩٨ م بأنها عمليات قصد بها استرجاع السودان الى الحكم المصرى ، وفى رأى ان التعبير الأصح فى هذه الحال هو اعادة وحدة وادى النيل ، وان كانت هذه المرة شكلية حيث سيصبح جنوب وادى النيل - السودان - محكوما بحاكم عام انجليزى ، الا أن الأمر لم يخلف كثيرا فى شمال الوادى - مصر - حيث خضعت مصر للاحتلال البريطانى حتى عام ١٩١٤ م حين فرضت الحماية البريطانية عليها .

ولذلك لا نعجب أن تسعى انجلترا الى اعادة وحدة وادى النيل بعد انقسامها ، لان الوحدة الجديدة سنأتى على أنقاض حكم وطنى سودانى من ناحية ولمصلحة بريطانية من ناحية أخرى دون أن يكون لسعوى وادى النيل سوى الاسم ، وفى هذا المقام سوف نعالج أهميه اعادة وحدة وادى النيل لكل من مصر والسودان ، وما هى العوامل التى دفعت انجلترا الى اتخاذ موقف ايجابى لتحقيق تلك الوحدة بعد أن وقفت أمام محاولات الخليفة عبد الله النعاشى لتحقيق هذه الوحدة ، وأخيرا كيف نفذت انجلترا سياساتها فى هذا المقام .

لا يحلف انان فى أهمية وحدة وادى النيل جنوبه مع شمائه ، تلك الوحدة التى تحققت فى العشرينيات من القرن التاسع عشر على يد محمد على مؤسس الأسرة العلوية التركية الحاكمة فى مصر ، والتى انتكست بسبب التدخل الأوروبى - كما رأينا - بصورة أدت الى اشتعال الثورة المهدية وقيام الحكم الوطنى فى السودان منذ عام ١٨٨٥ م حتى عام ١٨٩٨ م ، ومن ثم نضجت فكرة اسعادة الوحدة بين الشعبين السودانى والمصرى رغم وجود الاحتلال البريطانى الذى لا ينهم الا بما يحقق مصالحه .

وفد اعترف اللورد كرومر نفسه بأهمية اسعادة الوحدة بين شطرى وادى النيل فى تقريره لعام ١٩٠٥ م حيث ذكر : أن السدين يخترقون الصحارى المحرقة بين وادى حلفا وبربر ، أو القفار الفاصلة بين النيل.

والبحر الأحمر الى مدب فيها السكه الحديد الآن ، وهم يعلمون أن مل هذه
الفقار الشاسعة الى فلما نبت شبتا أو بعس فيها حيوان كيرة جدا في
السودان • لا يلامون اذا قالوا مع جوردون وستيوارت أنها كانت وسبفى
دائما ملكا لا نفع فيه •

ويضيف كرومر ، لكن لقد أخذ يبت على مر السنين أن هذا الفول
غير صحيح ، وأهمية بلاد السودان فيما يتعلق بالمطر المصرى لا ننوقب على
قابليتها للارغاء بل على كون النيل يخترقها من طرف الى طرف ، وعلى أن
التحكم فيه على طول مجراه مهم جدا للقطر المصرى ، ولولا هذا الأمر لكان
انقاذ السودان من حالة الهمجية غير جديرة فى رأى بالنفقات الكيرة الى
ننقق عليه من الاموال المصرية والأرواح المصرية وغير المصرية المبوطة بخدمه ،
ولو كان هذا الانقاذ حسنا لذاته ، ولكن رأى مصر وحكامها أن انقاذ
السودان أمر لا بد منه ماليا وسياسيا ، وهذا الانقاذ يؤدى أيضا الى رنية
بلاد السودان فتصير له أهمية أخرى ذابسة من غير التفات الى الغرض
الأول (٢٧٧) •

ومهما كان لنا من تحفظات على بعض ففراى تقرير كرومر الى توضيح
الامور على حقيقتها بالنسبة لأهمية وحدة وادى النيل اجتماعيا وطبيعا الى
جانب أهميتها الاقتصادية والسياسية ، والننى لا توضيح خطط الحكومة
البريطانية ومصالحها فى مصر والسودان ، فان التقرير شهادة على أهمية
الوحدة بين شطرى وادى النيل بكل المفايس وخاصة المفايس الحضارى •
خاصة أن بارنج كان قد رد على رئيس الوزارة البريطانية عام ١٨٩٥ م ،
بأنه يرى أن للسودان أهميته بالنسبة لمصر وضرورى لها ، ولكنه لا يوازى
ما ينتج عن اسعاده من فرض ضرائب باهظة وأزمة مالية (٢٧٨) •

وكان المصريون تواقين الى اعادة وحدة وادى النيل ، ولعلنا نذكر أن
محمد شريف باشا عندما قدم استقالة وزارته عام ١٨٨٤ م الى الخديوى
بسبب فرض الانجليز سياسة اخلاء السودان ، قال قولته الشهيرة : اذا نكنا
نحن السودان ، فالسودان لا ينركنا • ونجد أن رياض باشا ينقدم بمذكرة

(٢٧٧) تقرير عن المالية والاداره والحاله العمومية فى السودان سنة ١٩٠٥ م رعه حاب
الأول كرومر فصل دولة أجلة ووكيلها السياسى فى مصر الى حاب السير ادوارد حراى
مترجم (مترجم) ص ٣ - ١٤ •
The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, p. 213. (٢٧٨)

للحكومة البريطانية مؤرخة في ديسمبر عام ١٨٨٨ م جاء فيها : لا يمكن لأحد أن ينكر أمرا واضحا جليا وهو أن النيل حياة مصر ، ويعنى النيل الآن السودان ، ولا يشك أحد أن الروابط والعلاقات التي تربط مصر بالسودان. روابط مدينة وضرورية مثل تلك التي تربط أجسد بالروح (٢٧٩) .

بل ان كل من سلاطين والأب أوهروالدن اللذان عاشا أحداث السودان داخله أكدوا على أهمية ارتباط مصر بالسودان ، وأنه نظرا للصعوبات التي تواجهها حكومة الخليفة عبد الله العايشي فقد تنهار اذا ما تعرضت لضغط الدول الأوروبية التي تناحمتها ، ففي الشرق إيطاليا ، وفي الجنوب إنجلترا ، وفي الغرب فرنسا ، وأهابا بمصر أن تسارع لاسترجاع السودان قبل أن يقع فريسة في أيدي دولة يصعب طردها من حوض النيل (٢٨٠) . واستشهد كرومر برأى للأب أوهروالدن بهذا الخصوص في تقريره لعام ١٨٩١ م ، باننا اذا استثنينا قبائل البقارة ، فان جميع السودانيين سيرحبون بعودة الوحدة مع مصر ، لأنه طبقا للطروف الطبيعية لا يستطيع السودان أن ينفصل عن مصر (٢٨١) .

كما أن تشرشل وصف في كتابه حرب النهر العلافه بين مصر والسودان بالنخلة حيث تكون الدلتا أعلاها والسودان جذعها ومروعها ، وأن حرب النهر - وهي التي اشترك فيها تشرشل تحت رئاسة كسنر - لها غرض واحد وهو ضم أراض لا يمكن لها أن تظل منفصلة الى الأبد ، وشعوبا يرتبط مسبقا مصالحها ارتباطا وثيقا ، وأن النيل يرتبط السودان بمصر وأن حياة السودان مرتبطة بمصر .

وكل تلك الكتابات كان لها أثرها في ضرورة إعادة وحدة وادي النيل الى ما كانت عليه قبل الاخلاء ، ولكن بوجود بريطاني في هذه الوحدة ، وأصبح نتيجة لذلك هناك اعتقاد بأنه حتى اذا لم تكن الحكومة البريطانية مسئولة أصلا عن فقد السودان ، فقد أصبحت مسئولة لعدم سعيها لاسترجاعه (٢٨٢) . وسوف يذكر التاريخ أن الحكومة البريطانية احتلت مصر وهي ممتدة من الاسكندرية شمالا الى منابع نهر النيل جنوبا ، وتركتها وقد ضاع نصف أراضيها (٢٨٣) .

Langer : The Diplomacy of Imperialism, p. 573.

(٢٧٩)

٢٨٠) مكي شيخة : السودان في قرن ص ٢٧٢ .

Omar, A.: The Sudan Question based on British Documents, p. 41. (٢٨١)

Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, p. 521.

(٢٨٢)

Shebelka : British Policy in the Sudan, p. 322.

(٢٨٣)

رغبة السودانيين في الوحدة :

كان السودانيون ومنذ اشتعال الثورة المهديّة راغبين في بقاء صلبهم بمصر ، وأن المهديين أنفسهم لم يكونوا ضد المصريين ولكن ضد الحكم بأدوانه وأساليبه وعماله من أتراك وأوروبيين ، ولذلك فليس غريباً أن يستقبل أهالي صعيد مصر مصرع غوردون وانتصارات المهدي على الانجليز بنفس حماس السودانيين ، بل كانوا يسطرون من قوات المهديّة الزحف إلى مصر لطرد المستعمرين (٢٨٤) ، باعتبار تلك القوات هي التي أثبتت قدرتها على الوقوف ضد البريطانيين . وليس غريباً كذلك أن يوجه المهدي منسورا إلى: أحبابه في الله أهالي الرف والجهات البحريّة كافة - يعصّد المصريين - يدعوهم إلى التسليم للمهديّة والائتمار بأوامرها حتى لا يصيبهم ما أصاب من كان بالسودان الذين أعرضوا عن قبول الحق وجنحوا إلى اتباع أقوال علماء السوء الذين أضلهم الله على علم ، واغتروا بأكاذيب حكامهم وكثرة عدد جنودهم وعددهم العارية عن معونة الله تعالى (٢٨٥) .

وأتبع المهدي منشوره هذا الذي بعث به إلى المصريين ، والذي يدل على أن أول ما فكر فيه في مجال السياسة الخارجيّة هو تحقيق وحدة وادي النيل تحت زعامته ، أبع ذلك بتعيين حسين باشا خليفة مدير بربر السابق وصاحب النفوذ الواسع في قبيلته العبادة ومن والاهم والمنشدين في شمال السودان وصعيد مصر ، عاملاً للمهديّة بين أهله وعشيرته ، وحدد له مهمته في تعليمات أصدرها المهدي له بقول : ولما كان موضوع أمرنا القيام بأمر الدين وجهاد أعداء الله الكافرين ، وقد انتهى أمرهم بالسودان وعزمنا بإرادة الله على التفرغ لغيرها من البلدان فقد اخبرنا الله تعالى ووجهك أمامنا عاملاً عمومياً على كافة قبائل جماعتك العبادة الذين بالجهات البحريّة - مصر - « عشاباب » و « شناتير » و « فقرا » وعلى كافة من يرغب الانضمام عنيت من القبائل الأخرى بطويعه واختياره لنبيليهم دعوتنسا ونعطيهم بيعنا وتستنفروهم لأحياء الدين (٢٨٦) . وإن كان حسين خليفة قد ترك المهدي ولم يقبل ما عرضه عليه ، فإن في تفكير المهدي باستخدامه دليلاً على رغبته في استمرار صلة السودان بمصر .

(٢٨٤) صرار صالح ، تاريخ السودان الحديث ص ١٥٥ .

(٢٨٥) مكي شبكة ، تاريخ شعوب وادي النيل ص ٧١٠ .

(٢٨٦) د. مكي شبكة ، السودان عبر القرون ص ٣٤٠ .

كما أن المهدي بعث بإنذار إلى الحديوي محمد توفيق لكي يؤمن بالمهدية ويخلع طاعه للكافرين - الانجليز - وقال له : وإعلم أن ما دعوناك إليه هو الدين الحق المعويم والمنتهاج الواضح المستقيم فلا تعرض عنه إلى نزعات الباطل .. ولو كان قصدي من هذا الأمر ملك الدنيا الرائل وعرها الفاني الذي ما نحنه طائل لكان في السودان وملحقانها كفاية كما تعلم من اتساعها وسوع ثمانيها .. ولو نظرت بعين البصيرة والانصاف وتركت النعامي عن الحق والاعتساف لأذعنت لي بذلك وسلكت باتباعي أحسن المسالك ونيقت أذل الآن بمعزل عن الهداية حيب اتخذت الكافرين أولياء من دون المؤمنين أهل العنابة وركبت إلى مؤاخذتهم والانخراط في سلوكهم حتى كأنك تريد بهم إطفاء نور الله ، ويأبى الله إلا أن ينم بوره ولو كره أعداؤه (٢٨٧) .

وكان المهدي قد وضع في خطه غزو مصر وضمها مع السودان تحت زعامته ، وكانت منشوراته وتعليماته وإنذاراته مقدمة لكي يبدأ في إعداد قوة الغزو ، إلا أن الموت عاجل محمد أحمد المهدي في يونيو ١٨٨٥ م . موقف الاسعداد فترة حتى أعاده الخليفه عبد الله التعايشي ، وسارت قوة الغزو بقيادة عبد الرحمن النجومي ، واتحدت من مديته دفلة مركزا لانطلاق فوه الغزو ، وبالفعل حركت القوة في ٣ مايو ١٨٨٩ م ، والفت بقوة مصرية بريطانية على رأسها جرينفل باشا سردار الجيش المصري في قرية بوشكي بنارح ٣ أغسطس من نفس العام كانت نتيجتها هي غير صالح المهديين ، وبوف بعدها التفكير في غزو مصر .

الموقف البريطاني :

قررت الحكومة البريطانية إعادة وحدة وادي النيل بعد الاخلاء ، ورعم ان هذه الخطوة وحدت تجاونا عند المصريين والسودانيين على السواء ، ولكن بتحقيقها على يد الانجليز لم يكن يطمئن شعبي وادي النيل على مصير ومستقبل الوحدة المصرية السودانية في وجود احتلال بريطاني ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة البريطانية اتخذت سياسة الاسترجاع - إعادة وحدة وادي النيل - دون الرجوع إلى الحكومة المصرية ، كما حدث عندما قررت اخلاء المصريين عن السودان عام ١٨٨٤ م - كان لشعبي وادي النيل الحق والمبرر

فى الارتياب فى الخطوه الانجليزىة • ومن ثم يجب ان ننسأل لماذا قررت
انجليا اعاده وحده وادى النيل ؟ ، أو بالتالى ما هى العوامل التى جعلت
انجليا تقرر اعاده هذه الوحده ؟

لعل أول هذه العوامل يعير السياسه البريطانىة نحو احتلال مصر ، اذ
صارت انجليا ترى فى احتلالها لمصر كاجراء دائم على الأقل سيطول أمده
دون تحديد وقت معين لانهائه ، بعد أن كانت قد أعلبت أكثر من مره وبلا
أن هذا الاحتلال اجراء مؤقت وأن الجلاء سيتم فى أقرب فرصه ممكنه •
واسنبح هذا التغيير فى السياسه الانجليزىة نحو مصر نفسها بحمل الحكومه
البريطانيه مسئولية الدفاع عن مصر عند حدودها الجنوبيه حتى يتم اسنرجاع
السودان • وقد علق بارنج على ذلك فى رساله بعث بها فى ٢٩ مارس ١٨٩٥
الى اللورد كمبرلى Cumberley وزير الخارجيه البريطانىة ، بأنى أعقد
دائما أنه سيحدث عاجلا أو آجلا أن يتقدم المصريون جنوبا الى الخرطوم على
الأقل ، ولا أعنى بقولى هذا أنهم سوف يفعلون ذلك الآن ولكنى أعنى أنهم
سيفعلونه عندما نتحمل مواردهم المالىة والعسكرىة القيام بهذا العمل ، ومن
غير الممكن فى الحقيقه ترك السودان على حاله الراهنه لانه اذا لم يستعده
المصريون فسوف يفعل ذلك يوما ما الفرنسيون أو الايطاليون (٢٨٨) •

كذلك من بين تلك العوامل رغبه الحكومه البريطانىة وسلطات الاحتلال
البريطانى فى مصر عدم ترك السودان فى يد حكومه قويه قد تبتدد وجودهم
فى مصر ، أو على الأقل نتحكم فى مياه النيل فتؤذى أعمال الرى التى كان
يسوف عليها انعاش الحياه فى مصر وزيادة المساحات المزروعه فطنا لصالح
المصانع البريطانىة •

وفى هذا المقام نسوق ما كان قد صرح به الجنرال غوردون لصحيفه
البول مول جازيت Pall Mall Gazette بأن الخطر الذى تخاف منه انجليا
ليس أن المهدي سوف يزحف شمالا نحو مصر ، بل على العكس ، فليس من
المحتمل أن يقوم بذلك ، ولكن الخطر طبيعته مختلفه تماما ، انه يكمن فى
رؤيه قوة اسلامية منتصرة تقوم على الحدود الجنوبيه لمصر تمارس تأثيرها على

المصريين في كل مدنهم ، ومن ثم يسود شعور بأن ما فعله المهدي يمكنهم عمله ، وحيث أنه طرد الدخلاء والكفار فإن المصريين ربما يفعلون الشيء نفسه . وطبعاً ستكون انجلترا وحدها هي التي عليها مواجهة هذا الخطر . وقد مارس أنصار المهدي من الآن نشاطاً كبيراً في بلاد العرب وسوريا ، ووزعت منشورات في دمشق ندعو السكان للنورة وطرد الأتراك ، فإذا خضع السودان الشرقي للسيطرة المهدي فإن العرب على ساحل البحر الأحمر - الغربي والشرقي - سوف يوحدون ثورتهم (٢٨٩) .

إلى جانب عدم ترك السودان في يد حكومة ضعيفة لا تلبث أن نفض عاجزة أمام الدول الأوروبية الطامعة في الأرض السودانية والأفريقية عامة ، فإذا حدث ذلك فقد تنحكم الدولة التي استحوذت على منابح النيل في مياها ، وسوف يكون في مقدورها أكثر من الخليفة عبد الله النعاشي السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية التي يجهل كنهها المهديون . ويمكن أن نضيف العوامل التالية باعتبارها مسئولة مع سابقتها عن اتخاذ الحكومة البريطانية لقرار استرجاع السودان ، من بينها أن مصرع الجنرال غوردون على يد قوات المهدي قد ترك لدى الشعب البريطاني الرغبة في الانقام والتأر ، ورغبة الدول الأوروبية الاستعمارية في الاستيلاء على أجزاء من السودان وملحقاته ، وتحسن أحوال مصر المائتة بحيث يمكنها تمويل حملة إعادة وادي النيل ، ثم التوافق بين اعتلاء الحديوي عباس حلمي الثاني عرش مصر في ١٦ ديسمبر ١٨٩٢ م وسلم وزارة حزب الأحرار للحكم في إنجلترا في أغسطس من نفس العام ، وكان عباس حلمي الثاني شاباً فالف حوله الشباب الوطنيون ، وقد حاول الحد من نشاط الأجانب في مصر ، ومن التدخل الانجليزي في شئون مصر ، وجاء ارتقاء حزب الأحرار للحكم في إنجلترا دافعاً للوطنيين المصريين الذين يعتقدون أن سياسة حزب الأحرار الخارجية تقوم على الجلاء عن مصر وترك الحرية لها لتصرف شئونها (٢٩٠) .

وبالإضافة إلى تلك العوامل يمكن أن نحدد بصورة تفصيلية العوامل التي توفرت بمصر ، وبلك التي توفرت بالسودان والتي مهدت لإعادة وحدة القطرين ، أما العوامل التي توفرت في مصر فممثل في تحسن أحوال مصر

Gordon : The Journal of Major-General Ch. G. Gordon, Book, 1, P. 30. (٢٨٩)
Abbas, M. : The Sudan Question, P.P. 40-41.

المالية لدرجة توفر المال اللازم لتنفيذ سياسة استرجاع السودان عندما
تقررها انجلترا ، وإلى جانب ذلك أصبح الجيش المصرى على درجة طيبة من
الكفاية والتدريب على أحدث الأساليب الحربية ، يفوقه ويسرف على تنظيمه
وتدريبه مجموعة من الضباط الانجليز .

وأيضا فقد اطمأن الانجليز الى مركزهم فى مصر بعد ما أدخلوه على
الادارة المصرية من ضروب الإصلاح ، حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ م أخذت
بموسمهم تمتلئ بفه باستمرار الأوضاع القائمة فى مصر سيما بعد ما أسفرت
عنه بعثة السير درموند وولف Drummond Wolff فى كل من تركيا
ومصر (٢٩١) ، فى المدة من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٧ م .

وكانت الحكومة البريطانية قد أوفدت السير هيرى درموند وولف الى
كل من الآسنانة والقاهرة ليجت مع الباب العالى أمر الجلاء عن مصر ومعالجة
الموقف فى السودان ، وامتناع الباب العالى بالاشترار فى القضاء على حكومة
الخليفة عبد الله التعايشى فى السودان لتأمين مصر من تهديدات نانيها من
السودان ، وعندئذ نظر الحكومة البريطانية فى امكانية تفرير الجلاء عن مصر ،
أى أن انجلترا عقلت الجلاء عن مصر ونحديد موعد معين له بشرطين : الأول
الاطمئنان على استقرار الأمور فى مصر ، والثانى عدم تعرض مصر لغزو
خارجى من السودان ، أما وقد توفر الشرط الأول بما تم من اصلاحات أنعشت
المالية فى مصر ، فيجب العمل على توفير الشرط الثانى باسترجاع
السودان .

وفى هذا المقام فقد أشار اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية
فى رسالة له الى السير ولشام Walsham بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٨٥ م
أن المهمة التى عهد بها الى درموند وولف ، وإن كان يبدو فى ظاهرها أنها
لمعالجة المسألة المصرية - أى جلاء القوات البريطانية عن مصر - فانها أساسا
تهدف للحصول من صاحب الجلالة السلطان على مساعدته حربية تركية
للمساهمة فى الدفاع عن مصر ، وإقرار الأمن فى أقاليم السودان الشمالية
الساخمة لمصر (٢٩٢) .

(٢٩١) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان من ٦٠ .
Blue Book, Egypt 1 (1886), No. 6. (٢٩٢)

توصل وولف مع الباب العالي الى مشروع اتفاق في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م بفضي بأن يعوم ممدوبان تركي - كان الغاوى أحمد مختار باشا - وبريطاني - وكان وولف نفسه - بالنفريير عن الاجراءات الضرورية وبالتعاون مع الحديوى لتنظيم الجيش المصرى ، واصلاح الادارة فى مصر فى حدود ما نصت عليه الفرمانات السلطانية ، والنفريير عن أحسن الطرق الكفيلة بإعادة الهدوء والسلام الى السودان دون اللجوء الى عمليات عسكرية . وقد وصل أحمد مختار الى القاهرة فى ٢٧ سبتمبر ، ووصل وولف فى ٢٩ أكتوبر .

ويبدو أن بعض الدول الأوروبية ، وخاصة فرنسا والروسيا ، كانت تففى فى وجه الاتفاق الانجليزى التركى حول مصر والسودان ، بينما وفقت دول أخرى الى جانب الاتفاق ، وقد نجلى ذلك فى موقف سفراء الدول الأوروبية فى الآستانة ، والذى أدى فى النهاية الى رفض الباب العالي البصديق على المعاهدة مع انجلترا نتيجة ليدخل سفيرى كل من فرنسا والروسيا ، بينما أيد السفير الألمانى الجهود البريطانىة مما دفع اللورد سالسبورى أن يمنع ادوارد ماليت سفير بريطانيا فى برلين - فى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٥ بأنه : أخبرنى أمس السير هنرى دورموند وولف بحجر توقيع الاتفاق بيننا وبين تركيا حول المسألة المصرية ، وابتى أطلب منك أن تبلغ الكونت بسمارك عظيم شكرنا واعترافنا بالجميل للمساعدة الطيبة التى قدمها السفير الألمانى فى الآستانة ، إبان المفاوضات ، للسفير دروموند وولف (٢٩٣) .

ونتيجة لوجود مختار باشا ودروموند وولف بالعاهرة تقدم كل منهما باقتراحاته فى تقارير قدمت للحكومتين التركيه والبريطانية ، فالفسارى مختار أكد فى تقريره الذى قدمه فى ١٤ مارس ١٨٨٦م على ضرورة استرجاع مديرية دنقلة حتى يمكن النخلص نهائيا من تهديد الدولة المهدية التى ما زالت رغم وفاة محمد أحمد المهدى تمثل خطرا ، على أن يتم هذا الاسترجاع بفواف مصرية صرفة لا يشترك فيها بريطانيون . أما وولف فقد قدم آراءه بإبريج ٢٥ أبريل من نفس السنة أعلن فيها عدم موافقته على زباده عدد الجيش المصرى واعادة تنظيمة لأن ذلك يتطلب نفقات لا تستطيع الخزانة المصرية الوفاء بها ، ورفض فكرة استرجاع دنقلة لأن سياسة الحكومة البريطانية المقررة كانت اخلاء السودان وجعل حدود مصر الجنوبية عند وادى حلفا (٢٩٤) .

Ibid, No. 63.

(٢٩٣)

Ibid, Egypt: 3 (1886), No. 7.

(٢٩٤)

وكان اللورد سالسبورى قد بعث الى السير وولف برسالة فى ١٤ أبريل ١٨٨٦ م بحصوم مفترحات مختار باشا جاء فيها : نأسف حكومة صاحبة الجلالة الملكة لعدم استناعتها قبول وجهة نظر محنار باشا الخاصة بضرورة استرجاع دنقلة بقوات مصرية فى الظروف الحالية ، وما زلنا نؤكد النصيحة الى قدمها حكومتنا الى الحكومة المصرية فى ديسمبر ١٨٨٣ م بعد هزيمة جيس هيكس باشا والننى قصب بالتحلى عن الافانيم التى تقع الى الجنوب من أسوان أو وادى حلغا . وختم سالسبورى رسالته موضحا أسباب اعتراض الحكومة البريطانية على زيادة عدد الجيش المصرى وانصراده باسترجاع السودان ، فقال : انه طالما بقيت قوات صاحبة الجلالة الملكة فى مصر فان الجيش المصرى والانجليزى سوف يقاتلان جنبا الى جنب ، وأنه من الضرورى لكى يسم تعاونهما فوفر الثقة بين الطرفين (٢٩٥) .

وهذا الموقف الذى عبر عنه سالسبورى يوضح التخطيط البريطانى بالنسبة للموقف فى السودان ، فلا موافقة على زيادة عدد الجيش المصرى ، ولا موافقة على انصراده باعادة وحدة وادى النيل ، وأن أى تفكير لاعادة هذه الوحدة لن يحدث الا باشتراك الجيش الانجليزى مع القوات المصرية ، وبناء على هذا الموقف أصر الجانب الانجليزى فى مفاوضاته مع الجانب التركى خلال شهر مايو ١٨٨٧ م على أن تتضمن الاتفاقية التى توصل اليها الطرفان فى الثانى والعشرين من هذا الشهر ، على أنه بموافقة الحكومة البريطانية على الجلاء عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الاتفاق ما لم يظهر خطر يهدد مصر فيتأخر الجلاء ، تأخذ انجلترا على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر والاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر مرالى جانب الاشراف على تنظيم الجيش المصرى ، ولكن السلطان رفض التصديق على الاتفاق بنحريض من سمرات كل من فرنسا وروسيا فى الآستانة فغادر وولف العاصمة التركية فى منتصف يوليو .

وكان لهذا الاتفاق - رغم عدم التصديق عليه - نتيجتان ، الأولى أنه أكسب الاحتلال البريطانى لمصر الصفة الشرعية التى كان الانجليز يحنجونها، ومن ثم أخذت فكرة اطالة أمد الاحتلال البريطانى لمصر نقوى لدى الحكومة البريطانية ، والنتيجة الثانية هى نزايده الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها بإبعاد الأخطار التى تهددها من ناحية المهديين ، ثم فى مرحلة تالية تأمين مصر من ناحية أن تتمكن احدى الدول الأوروبية الأخرى من انهاء حكم المهديين واخضاع

السودان لحكومة قوية بطمع فى السيطرة على حوض النيل من منابع النهر الى مصبه (٢٩٦) .

ولعل أبلغ تعليق على موقف انجلترا هذا ما كتبه كراينيس Crabites اذ يقول : يظهر مما كتبه أحد أصدقاء بارنج الحميمين - وأعنى كولفن - أن مغزى التعليمات التى أعطيت للمندوب السامى البريطانى وولف والتى وضعت بطريقة غير دبلوماسية ، أننا نرعب أن نجعل من الباب العالى مخلب قط ، وفى نفس الوقت نمنعه بالاعتراف بحمنا وحدنا فى أن نحمل قوائنا مصر ، ونفنته بأن يخذ على عاتقه مهمة القضاء على الحليفة النعائشى وإذا أبدى نرددا حذرياه باننا قد يؤسس حكومة من العناصر المحلية قى السودان مما قد لا يجوز قبوله ، وإذا فشلنا فى ذلك فاننا قد نفرى بعض القوى الاجنبية الاخرى لعمل على اقرار النظام هناك ، أما اذا وافق على اقتراحاتنا فى المدة المحددة فاننا سنفوم باجلاء قواتنا البريطانية عن مصر ، وفى الموعد الذى حددته الاتفاقية التى لم يتم تصديق السلطان عليها (٢٩٧) .

أحوال السودان الداخلية :

وكانت العوامل التى توفرت بالسودان والنس ساعدت على التفكير فى اسنرجاع السودان الى وحدة وادى النيل ، تشمل فى نظام الدولة المهدية ذابها ، ذلك أن البورة فى عهد محمد أحمد لم تكن سوى فورات دبية متتابعة ، ولم تكن لها برنامج وطنى سياسى واجتماعى ، وتعتمد فى انتشارها على سمعة المهدى وشهرته الشخصية كرعيم ديبى قبل أى اعتبار آخر ، بمعنى أن زعامة محمد أحمد كفت عندئذ لتوجيه البورة ، التى عاشت من غير تنظيم لأن زعامة المهدى أعنت عن التنظيم فى هذه المرحلة ، ولأن النزاع كان لا يزال قائما بين المهيدين وبين السلطات الحكومية الشرعية (٢٩٨) ، حيب استمرت البورة المهدية فى حركتها العسكرية حتى بعد موت المهدى .

لقد انشغل المهدى بالعمليات العسكرية عن التفرغ للناحية الدينية ، فلم يتفرغ لوضعها وشرحها ولم يتور من أنباعه من يستطيع حمل هذه الأمانة كما أوردها محمد أحمد المهدى ، كما انشغل بالعمليات العسكرية عن تشكيل حكومة مطمة بحقق الاسنفراز للسودانيين بعد اتيار حكمداريه

(٢٩٦) د . محمد مؤاد شكرى ' مصر والسودان ص ٤٨٣ .
rab'tés : The Winning of the Sudan, P. 41. (٢٩٧)

(٢٩٨) د . محمد مؤاد شكرى ' مصر والسودان ص ٤١٥ .

الخرطوم الخديوية ، ونظهر لهم الفرق في المعاملة بين الحكم المنهار والحكم النورى الجديد الذى انتظروا منه كل ما يحقق مصالحهم ويشعرهم بالغير فى ظل النظام الجديد ، الا أن محمد أحمد عجز عن استبدال سياسة النعيم والانشاء بأساليب العنف واثارة شعور المعصب الدينى (٢٩٩) . وان كان المهدي قد نجح الى حد ما فى اخفاء - الى حين ، وطوال حياته القصيرة - الانقسامات القبلية فى السودان بسبب مقامه ونفوذه المعنوى ومزاياه وصغاره الكبيرة التى اجتذب بها قلوب أنصاره (٣٠٠) .

وبعد وفاة المهدي كان على خليفته الأول عبد الله النعاشي أن ينشئ نظاما حكوميا لموجبة مسكلات الحكم والادارة والحرب ، الا أن الخليفة لم يكن له المقام الذى كان للمهدي ، فلا غرو أن كانت ولايته ايدانا بنداعى الدولة المهدي (٣٠١) ، ولم يكن يطمع الا فى استبقاء نفوذه فى البلاد التى دانت للمهدي ، ومن ثم عاشت الدولة المهدي فى عهد الخليفة عبد الله النعاشي فترة من الخلاف والانقسامات بين القبائل وبين حكومة الخليفة ، بل وبين الخليفة والزعماء المهديين الذين كانوا من كبار أنصار محمد أحمد .

وفى هذا الجو نادى بعض الزعماء السودانين باعادة وحدة وادى النيل بعد وفاة المهدي بخصصا من سياسة البطس والعنف التى ابعيها الخليفة عبد الله النعاشي ضد معارضيه ومؤيديهم ، وناكيدا لهذا الانجاء بعب السير هري دروموند وولف برفمة الى الماركيز سالسبورى من القاهره بتاريخ ٥ فبراير عام ١٨٨٦ م بأنه وصل الى القاهره أربعة من الزعماء السودانين المعروفين ، وفد زاروا كلا من سواكن وشندى وبربر ودارفور وكسلا ، وفد أكدوا أن اقامة نظام حكومى فى السودان يمنع قتل الناس لبعضهم البعض هو أمل السودانين ورجاؤهم ، وفد أكد لى - لوف - محنار باشا - العوميسير العسماني - ليلة أمس أن هذه رغبة حثيثة لمسها من النصارى - التى تصله من السودان (٣٠٢) .

وقد قام قلم الاستخبارات الحربية بمصر الذى كان على رأسه ونجت

(٢٩٩) نفس المرجع .

(٣٠٠) د. رأفت الشيخ . فى تاريخ العرب الحديث ص ٣٥٢ .

(٣٠١) عبد الرحمن الرامسى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٦٠ .

Blue Book, Egypt, No. 5 (1886), No. 29.

(٣٠٢)

Wingate وكنشمر Kitchner بدور كبير فى اسبجاء الموقف الداخلى بالسودان ، وكانت ادارة المخابرات الحربية المصرية برئاسة ونجت قد أصبحت لسان حال الضباط البريطانيين ، فى المنسادة بضرورة اسنرجاع السودان (٣٠٣) ، واتبعوا فى ذلك عدة سبل منها اسنجواب كل غاد وكل . ذاهب من والى السودان ، وارسال الجواسيس سواء كانوا من النجار العائدين . لنسودان أو من بعنوا حصيصا لذلك ، بالاضافة الى المعلومات التى أدلى بها كل من سلاتين والاب أوهروالدر ، وكل هذه المعلومات سجلت فى مجلدات . أوضحت أمور السودان الداخلية بكل تفاصيلها .

فيسجل أحد تقارير المخابرات الحربية المصرية - والتى يشرف عليها ضباط بريطانيون - أن حفيقة وضع الخليفة عبد الله قد تدعت سلطه منذ أن سجن الخليفة « شريف » ، والذي يمكن أن ينبع حكم مشابه ضد الخليفة الوحيد الآخر الذى عينه المهدي وهو على « ود حلو » ، وهذا يوضح أن تأسيس سلطة الدولة فى السودان سيكون من المحتمل على أساس ورائى فى . أسرة الخليفة عبد الله ، وليس كما كان سابقا مؤسسا على مبادئ دينية صرفة . وتنفيذ ذلك سوف يحيى العداوات القبلية ، وحامات الدم التى . أغرفت السودان ، وسوف يقود السودان الى حكم أجنبى (٣٠٤) .

وكان الأشراف السودانيون من أبناء المهدي والخليفة شريف ينتمون مما وصلت اليه حالتهم ومباعدتهم عن شئون الحكم والادارة ، واستنثار عرب الغرب - أهل الخليفة عبد الله - بأجاء والسعود وهم دونهم درايه وكفاهيه ، رمن لم أعلن هؤلاء العصيان ضد الخليفة عبد الله الذى اسنعمل الخيلة حنى نصالح الفريقان ، ولكن ما لبث الوشاة أن أوقعوا بين الخليفتين ، حنى انتهى الأمر بأعدام انصار الخليفة محمد شريف ، وشكبل مجلس محاكمة محمد شريف نفسه ، وقد قضى المجلس بأنه : نظرا لما حصل منه من نفى العهد وعدم استمراره على السوبة السابقة ، اقنصى نظر أصحاب المهدي عليه السلام طبق الوجه الشرعى وضعه بالسجن ناديبا له . ولولا اظهاره السوبة عسا . حصل منه لكان جزاؤه أعظم من السجن (٣٠٥) .

Richard Hill : Slatin Pasha, P. 52.

Intelligence Report, Egypt, No. 1, April, 1892, H.H. Kitchener,
Sirdar, 2nd May, 1892.

(٣٠٣)

(٣٠٤)

(٣٠٥) د . مكى شيكة تاريخ شعوب وادى النيل ص ٧٠٣ .

ولقد علق تقرير المخابرات الحربية المصرية على هذه الأحداث التي أضعفت الدولة المهدية بأنه انضح لادارة المخابرات أن الأحداث ذات الصدى الواسع خلال عام ١٨٩٢ م كانت سجن الخليفة شريف في أم درمان والنفي الى النيل الأبيض لمجموعة من الأمراء ذوي المكانة والذين اشتركوا مع الخليفة شريف في الثورة ضد الخليفة عبد الله (٣٠٦) . وقد بقي الخليفة شريف في سجن أم درمان حتى أفرج عنه الخليفة عبد الله عندما تقدم كنشتر بحمله على دنغلة ، عام ١٨٩٦ م .

وعن أحوال السودان الداخلية وموقف أعيان القطر السوداني أمام اجراءات الخليفة عبد الله ، تبودلت الرسائل بين رياض باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الداخلية الحالي وأعيان بربر ، من بينها تلك الرسالة التي تلقاها رياض باشا من عمد وأعيان مديرية بربر جاء فيها : أننا سعدنا بردكم على رسائلنا التي أظهرت تذكركم لنا ، وإن انضمامنا للمهدية كان بسبب عدم مساعدة مصر لنا بالقوة الكافية للمحافظة على أقاليمنا ، ونحن الآن كالطير في أيدي طفل لا يدرك الضرر من المنفعة ، ونحن في انططار مساعدتكم التي نرجو ألا تتأخر لتخليصنا من حكم المهديين ، ونلك المساعدة واجبة عليكم حيث أن الاسلام يفرض ذلك قبل أن نلجأ الى طلب المساعدة من قوى أجنبية ، وأن أحمد الحاج محمد العجيل رسولنا يحوز ثقتنا كلياً نحن وأنتم (٣٠٧) .

وتشير تقارير المخابرات الحربية المصرية كذلك الى أن كل العاديين من السودان الى مصر يذكرون مدى القلق الذي يعيش فيه الخليفة عبد الله بسبب أحداث كردفان ، مما دفعه الى تركيز البنايات الرئيسية وحتى منزله الخاص في أم درمان في حالة دفاع ، وأنه يعتزم ارسال امدادات من القنات الى كردفان ، لمساندة قوات الدولة المهدية ضد الخارجين عليها (٣٠٨) أمسان « مادبو » زعيم الرزيقات ، والأمير يوسف في دارفور ، و « أبو الخيرات » الذي عينه « الفور » سلطاناً عليهم مكان يوسف المقتول ، والفقيه أبو حمزة الذي أعلن الثورة ضد الخليفة عبد الله في « ورتامة » (٣٠٩) .

Ibid, FR. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, (٣٠٦)
Cairo, 30th April, 1892.

Ibid, Appendices, D. (٣٠٧)

Intelligence Report, Egypt, No. 12, March 1893, F.R. Wingate, (٣٠٨)
Miralai, Director of Military Intelligence, Cairo, 12th
April, 1893.

وعندما حدث الصدام بين المهديين والايطاليين في شرق السودان ، وحدثت بعض الانتصارات للايطاليين ، فان رأى العام فى أم درمان أصبح يوقع أنه اذا حدث أن هزمت قوات الخليفة مرة أخرى فان ذلك سيؤدى الى اشتعال ثورة ضد الخليفة فى السودان(٣١٠) ، وهذا يعنى أن السودانيين كانوا مستعدين أن ينحملوا ما يصيبهم على يد رجال الخليفة من مظالم طالما يف حارسا أمينا على الأراضى السودانية ضد الطامعين فيها من القوى الأجنبية ، فاذا لم ينجح فى حراسة الارض السودانية ، فمن غير المنبعد أن يحلحوا طاعة حكم الخليفة .

وفى عام ١٨٩٧ م سارت شائعات بوجود اضطرابات فى كردفان ضد الخليفة عبد الله ، بسبب طلب الخليفة من رعيم فبائل الجواما Gowama المسمى « عبد القادر ود رحمة » بارسال قوات دفاعية الى أم درمان ، ولكن عبد القادر أرسل ٥٠٠ رجل فقط مما أغضب الخليفة الذى لجأ الى القبض على عبد القادر مما اضطر قبيلته الى الانتقال والاعصام بجبل النوبا واجتمع معهم نفر من الساخطين على الخليفة خاصة من القوات الجهادية السابقة ، وانضم اليهم كذلك عرب « الدبة » و « مسيرية »(٣١١) .

ونتيجة لذلك كله زاد سخط السودانيين شيئا فشيئا على الوضع الجديد تحت حكم الخليفة عبد الله وبدءوا يسعون بغل هذا الوضع ، حتى لم يبق لهم صبر على الخطوب والمصائب المارلة على رؤسهم ، حتى انهم كانوا يقطعون فى الحلوات يصرون الى الله أن يحلصهم من هذا البلاء وادأ سمعوا بشيء من أخبار الحملة - أى حملة اعادة الوحدة بين شطرى الوادى - ظهرت عندهم علامات المرح والسرور وبدلوا الصدقات للعقراء والمعوزين شكرا لله تعالى(٣١٢) .

والى جانب كل ذلك فان تزايد التحركات الاسعمارية لاقتطاع أجزاء

Ibid, No. 31, October, 1894, 7700/7839, Herbert Kitchener, (٣١٠)
Sirdar, Brigadier-General, Cairo, 14th November, 1894.

Ibid, No. 56, 6th October to 12th November 1897, 7700/8486, (٣١١)
F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intell-
gence, Berber. 12th November, 1897.

(٣١٢) ابراهيم موري السودان بين يدي عورددون وكتشر ح ٢ ص ٣٤٩ .

من السودان وملحقاته ، وعدم استنطاعة حكومة الخليفة عبد الله الوقوف أمام هذه التحركات ، كانت من عوامل تقرير إعادة وحدة وادى النيل لمصلحه انجلترا فى المقام الاول باعتبارها صاحبة القرار ، وصاحبة النصيب الاكبر فى السيطرة فى السودان وملحقاته ، ومن هذه التحركات الاستعمارية فرنسا التى دفعت الكثيرين من البريطانيين الى تنبيه حكومتهم الى ضرورة الاسراع باسترجاع السودان والا لن نأمن - كما قال السير ايلياس بارنليت - عصو مجلس العموم عن دائره مانسستر ، أن يسبقا الفرنسيون وأن يحملوا قبلنا جهات أعالي النيل (٣١٣) ، لا سيما وأن الرئيس الفرنسى كارنو Carnot علم بتقرير مسيو برومت Prompt الذى افترح فيه أن أية قوة تسيطر على أعالي النيل تستطيع بناء السدود ، واداً فنحنها نستطيع اغراق مصر كلها (٣٩٤) ، بينما كان امبراطور الحبشة منليك الثانى قد بعث بمنشور فى أبريل عام ١٨٩١ م الى الدول يعلن اعزامه فتح السودان ، خاصة بعد أن استطاع هولند سميث محافظ سواكن أن ينصر على أمير السودان الشرفى عثمان دفنة واستولى منه على طوكر فى فبراير ١٨٩١ .

ورغم توفر هذه العوامل الا أن الحكومة البريطانية ترددت فى التوصل الى قرار باعادة وحدة وادى النيل ، ويرجع هذا التردد الى مواقف بعض الساسة البريطانيين الذين أثروا فى اتخاذ القرار ، فكان بارنج - وكما شعر المصريون - ضد أى تقدم جنوب وادى حلفا بمقصد استرجاع السودان (٣١٥) ، وقد أكد بعد موقعة جنس فى ٣٠ يوليو ١٨٨٦ م التى انهزم فيها المهديون أنه لا يعتقد أنه سيبدل أية محاوله لاسترجاع السودان قبل مرور خمسة وعشرون سنة .

بل ان اللورد هارتنجتون كان له نفس الرأى وان كان بصورة توضح لماذا لا يسترجع السودان ، فىرى بلنت Blunt فى مذكراته ، أنه بعد حملة سواكى فى مارس ١٨٨٥ م ، كنت أتناول طعام العشاء عند المسنر سيدنى بكستون العضو بمجلس العموم البريطانى ، وقد حدثتني زوجته أن اللورد هارتنجتون - وزير الحربية فى وزارة المسنر غلادستون زعيم حزب الأحرار - قد كتب أخيرا الى صديق له قائلاً انه ليس فى وسعه أن يفهم لماذا

(٣١٣) عبد الله حسين : السودان القديم والجديد من ١٧٩٠ .

Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 575.

(٣١٤)

The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 213.

(٣١٥)

يقانلون المهدي ، مع أنه - أي المهدي - نبت أنه الرجل الوحيد الذي كان
ينفذ سياسة وزراء صاحبة الجلالة (٣١٦) .

واللورد سالسبورى نفسه الذى تولى رئاسة الوزارة البريطانية عقب
سقوط وزارة المستر غلادستون فى يونيو ١٨٨٥ م كان له رأى مشابه مؤداه
تأجيل استرجاع السودان بغرض تمكين انجلترا من السيطرة على السودان
منفردة اذا ما تهيأت لها الظروف فيما بعد ، وأضاف قائلا : يجب الا يغيب
عنا أننا بقضائنا على قوة المهديين نقلل بأيدينا المدافع الذى يحفظ لنا الآن
بالوادي (٣١٧) .

ونتيجة لانسفسارات الحكومة الخديوية عن الاجراءات التى يجب على
حكومة لندن اتخاذها لاعادة وحدة وادى النيل ، استجابة للنداءات المتكررة
من « أولاد البلد » السودانيين ، أى زعماء وأعيان وعمد السودان الأوسط
والشمالى ، بعث بارنج الى حكومته فى أبريل ١٨٩٥ م يستفسر منها عما
يمكن الرد به على المسئولين المصريين ، وجاء الرد فى ١٥ نوفمبر من نفس
العام بأنه ليست هناك خطط فى الوقت الحاضر لاسترجاع السودان ، ومن ثم
اعلن بارنج عن خطته فى بناء سد على النيل عند أسوان بتكاليف كبيرة ، وبدا
كان فكرة اسرجاع السودان قد نأجلت تماما (٣١٨) .

ومع ذلك استمرت فكرة اعادة وحدة وادى النيل ماثلة فى أذهان
المصريين والرأى العام البريطانى ، فالمصريون يسوهم باستمرار انقطاع
الصلة بين شطرى الوادى ، والمصريون مرتبطون اجتماعيا مع السودانيين
ولا يقبلون وضع العقبات أمام علاقة الاسر والقبائل المصرية السودانية
المتداخلة ، والرأى العام البريطانى يتحدث عن عودة تجارة الرقيق فى
السودان فى ظل حكومة الخليفة عبد الله وهو أمر مستنكر خاصة بعد أن
سجل كتشنر فى تقارير الاسنجاراب الحربية المصرية أن تجارة الرقيق
تجرى بدرجة كبيرة من مواقع الى الشمال من سواكن ، وأن قوة محافظ سواكن
البحرية غير الملائمة تجعل من الصعوبة منع هذه التجارة (٣١٩) ، كما طالب

(٣١٦) د. محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ٢٣٨ .

(٣١٧) نفس المرجع ص ٢٣٧ .

Theobald : The Mahdiya, P. 193.

(٣١٨)

Intelligence Report, Egypt No. 3 7700/7670, June, 1972, H.H.

(٣١٩)

Kitchener, Brigadier-General, Sirdar.

الرأى العام البريطانى بالنار لمقتسل مواطنهم جبرال غوردون ، وبالإسراع للوقوف أمام الغزو الاسعمارى الأوروبى لأجراء السودان ، وصار هناك اعتقاد بأن إحدى الدول الأوروبية على الأقل سنلتهم السودان الآن أو فيما بعد ، وتساءل الرأى العام البريطانى فائلا : ماذا تكون النتيجة لو كانت هذه الدولة بلجيكا أو ألمانيا أو أخطر الجميع فرنسا ، وعليه فان استرجاع السودان - من وجهة نظر الرأى العام البريطانى - يحقق مصلحة كل من مصر وبريطانيا معا ويحافظ على شرف كرامة البلدين معا (٣٢٠) .

توفرت العوامل الداعية الى إعادة وحدة وادى النيل ، سواء فى مصر أو السودان ، وكان على انجلترا أن تستجيب لرغبة المصريين والسودانيين وتسمح لجيش مصر الجديد بالنقوم جنوبا صوب الخرطوم ، وكان هذا الجيش قد بدأ تشكيله من ستة آلاف جندى وعهد بتنظيمه وتدريبه وقيادته الى مجموعة من الضباط الانجليز على رأسهم السير ايفلن وود Wood حتى عام ١٨٨٥ ، ثم خلفه السردار فرنسيس جرينفيل Francis Grenfell حتى عام ١٨٩٢ م ، ثم خلفه الجنرال كتنشر . كما أن حالة مصر المالية قد قطعت أسواطاً كبيرة فى التحسن ، حيث صار هناك احتياطي قدره أربعة ملايين من الجنيهات وسجلت الميزانية زيادة فى الدخل على المنصرف ، وانقصت الضرائب بأكثر من مليون جنيه ، وصارت فوائد الدين المصرى مدفع بنماها وفى مواعيد استحقاقها .

فلم يكن هناك حجة اذن أمام المسئولين البريطانيين فى الاستجابة لمطلب إعادة وحدة وادى النيل ، ومع اقتناع هؤلاء المسئولين بضرورة تحقيق هذا المطلب لكن الجدل نار حول اختيار الوقت المناسب لتحقيق ذلك . ولم يكن الوقت المناسب بالنسبة لمصر بل بالنسبة لبريطانيا ، ولكن وفجأة نتخذ الحكومة البريطانية فى ١٢ مارس ١٨٩٦ م قرارها بالزحف جنوباً نحو دنقلة ؟ فما الذى جعلها تتخذ هذا القرار ؟ هل هى استغاة الايطاليين بعد هزيمتهم فى عدوة أمام الأحباش فى أول مارس من هذا العام ؟

ذلك أن الايطاليين منذ وقعوا معاهدة أتمسيالى مع الحبشة عام ١٨٨٩ م ظهر الخطر الاطالى فى السودان الشرقى ، مما دفع المسئولين البريطانيين الى المعكبر بصورة حدية فى التدخل عن سياسة الدفاع والعمل لاسترجاع بعض

- ٢٥٩ -

أقاليم السودان على الأقل لدفع أخطار التوسع الإيطالي المنتظر عن السودان الشرقي (٣٢١) . وأنه من المؤكد إذا لم تقم الحكومة المصرية بالزحف على طوكر ، فمن المحتمل أن يقوم الإيطاليون بذلك (٣٢٢) . ومن ثم كلف هولند سميث محافظ سواكن بالاستيلاء على طوكر ، فقام بذلك في ١٩ فبراير ١٨٩١ م ، وبذلك استبعد الخطرين الإيطالي والمهدى عن سواكن وما يجاورها الى حين .

ولكن الإيطاليين ابجهاوا بأنظارهم نحو كسلا مما دفع بالبريطانيين الى عقد ثلاث معاهدات معهم بين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٤ م كان أهم ما جاء بها بالنسبة للسودان الشرقي اعتراف الإيطاليين بالحقوق المشروعة التي لمصر على السودان بما في ذلك كسلا ، وهو اعتراف جعل ممكنا أن يوافق الانجليز على أن يحتل الإيطاليون كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة ، وفي استطاعة مصر أن تسنرد كسلا من الإيطاليين في الوقت المناسب .

وكان معنى هذا هو اقتسام الدول الاستعمارية مناطق النفوذ واعطاء أراضى الغير لمن لا حق له فيها ، كما كان معناه اطلاق يد الإيطاليين في التعامل مع المهديين بمباركة من الانجليز ، وبالفعل حدثت معارك بين الإيطاليين والمهديين في « أغوردات » في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م والى تفع في منتصف الطريق بين مصوع وكسلا ، والى لقي فيها المهديين هزيمة كبيرة ، حيث قتل عدد كبير منهم وقتل قائدهم « أحمد ود علي » ، وأسر عدد آخر ، وتقهقر المهديون الى كسلا ، وكان واضحا أن هذه المعركة ليست الأخيرة ، بل ستكون هناك جولة أخرى عندما تصل الامدادات من أم درمان ، كما أن الإيطاليين اسنمروا في خور هاواشد Hucashed على بعد ٦٠ ميلا من كسلا انطارا للزحف نحوها (٣٢٣) ، حيث استطاع الإيطاليون الاستيلاء عليها في ١٧ يوليو ١٨٩٤ م .

ولم يكن استيلاء الإيطاليين على كسلا ليضع حدا للأخطار التي كانت انجلنرا تخشهاها من جانب المهديين في السودان الشرقي ، بل بالعكس من ذلك فقد زاد نشاط المهديين بحيث صاروا يهددون بطرد الإيطاليين من كسلا ،

(٣٢١) د. احمد زحج حرار التوسع الإيطالي في شرق اريسية ص ٣٢٤ .
Shebeka : British Policy in the Sudan, P. 325. (٣٢٢)
Intelligence Report, Egypt, No. 22, January, 1894, 7700/7808. (٣٢٣)
F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence.

وسرت شائعات باحتمال تحالف الخليفة عبد الله ومنليك الثاني ضد الايطاليين يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا ، بل ان الشائعات أكدت دخول فرنسا كطرف ثالث في هذا التحالف ، وبدأ الايطاليون يسعون بحرح موقوفهم في كسلا منذ يناير ١٨٩٦ م .

وعندما تلقى الايطاليون الهزيمة الساحقة في « عدوة » على يد الأحباش في أول مارس ١٨٩٦ م بات واضحا أن عمان دقة أمير المهدي في السودان الشرقي سوف يستفيد من الموقف بمهاجمة الايطاليين في كسلا ، وقد وصلت الأخبار الى القاهرة في اليوم التالي لموقعة عدوة بأن قوات المهدي اقتربت من كسلا وأنها تبادلت اطلاق النار مع حاميتها الايطالية ، وأن النجارة قطعت بين بربر وسواكن .

وعلمت الاستخبارات العسكرية في حلفا بتاريخ ٩ أبريل أن اخلاء كسلا من الايطاليين أمر قريب الوقوع ، وأن حامية كسلا الايطالية سوف تنفيقر الى « أغوردات » ، وذلك نتيجة لهزيمة عدوة وخرج مركز الايطاليين في المنطقة بين قونين معادينين للايطاليين ، الأحباش والمهدين ، وإذا كانت هذه الأخبار صحيحة ، فسوف تتدعم قوة المهدين ، وينسج نفوذ الخليفة ، وسوف تنقلب القبائل المجاورة لكسلا من التعاون مع الايطاليين الى معادائهم ، ومن المحتمل أن يهاجم المهديون أغوردات ، ولكن المتوقع ألا نقدم قوا المهدين أكثر من الاسنيلاء على كسلا من الايطاليين ، وذلك لأن هذا التقدم سوف يصطبرهم الى ابقاء قوات كبيرة هناك تحرمهم من القيام بعمليات عسكرية ممكنة في أنحاء متفرقة من السودان (٣٢٤) .

واسنمرت المناوشات بين المهدين بقيادة عمان دقة وبين حامية كسلا الايطالية الا أن الايطاليين ثبتوا في مواقعهم منذ ١٠ مارس ١٨٩٦ م ولكنهم طلبوا من الحكومة البريطانية ضرورة القيام بعمل حربي في السودان الشمالي أو في سواكن والسودان الشرقي ضد المهدين لتخفيف حصار المهدين حول كسلا ، لأن الحامية الايطالية المحاصرة لن تستطيع الصمود طويلا ، وكان نجاح الحامية في الصمود لهجمات المهدين ، الى جانب ما وصل الى المهدين

عن قرب تحركات بريطانية ضدهم ، دافعا لعثمان دفعة الى مغادرة منطقة كسلا فجأة الى المنطقة المجاورة لسواكن ، حيث خشي من عدم مصرى بريطاني عن طريق دنفلا وسواكن أيضا باتجاه بربر أو كسلا . ورغم أن وجوده قرب كسلا ضرورى ، فقد ترك المحاصرين مؤقنا من أجل ابعاد عمليات معادية في المنطقة بين سواكن - بربر وبين سواكن - كسلا انتى عهد اليه الخليفة بمسئولية الدفاع عنها (٣٢٥) .

كان اذن حرج مركز الايطاليين في كسلا الدافع لكى تقرّر الحكومة البريطانية القيام بحملة عسكرية ضد المهديين ، وأدرك المسئولون الانجليز أن الايطاليين بعد هزيمتهم في عدوة وانسحابهم من الأراضي الحبشية صاروا يعتبرون كسلا غير ذات قيمة لهم ولا تستحق النفقات ولا الجهود اللازمة للاحتفاظ بها ، كما أدرك البريطانيون أن سقوط كسلا ذات الموقع الاستراتيجي المناز في يد المهديين سيصبح أمرا محتملا أمام حرج مركز الايطاليين ، ومن ثم حرصوا على ابعاد يد المهديين عن كسلا بإبلاغ الايطاليين بضرورة النمساك بكسلا حتى تصبح انجلترا في وضع يسمح لها بتسليمها ، ومن ثم سارت الاسعادات لاسترجاع السودان على قدم وساق (٣٢٦) .

ومن ثم أبرقت الحكومة البريطانية الى فصلها في مصر « بارنج » بارنج ١٢ مارس ١٨٩٦ م بالاسعداد وبالسعاون مع القائد الأعلى لغراب الاحتلال البريطاني في مصر وسردار الجيش المصرى جنرال جرينفيل للرحف الى دنفلة واحتلالها والتوقف هناك حين صدور تعليمات أخسرى . وفى ١٦ مارس اجتمعت الوزارة البريطانية لدراسة رد بارنج بالاستفسار عن أهداف الحملة ، وتوصلت الى قرار بأن الحملة على دنفلة لتحقيق هدفين الأول ابعاد المهديين عن مراكز الايطاليين ، والثانى استعادة بعض أقاليم مصر المفقودة (٣٢٧) .

ومن الأمور الجديدة بالذكر أن قرار انجلترا بأنزحف الى دنفلة لم تكن وراءه الاستغاثة الإيطالية وحدها ، بل كانت حملة مارشان الفرسى على فاشودة والتي كانت انجلترا تعلم بتحركاتها قبل وصولها الى هدفها ، هي الأخرى من أسباب القرار الانجليزى ، فلم تكن بريطانيا في نزاعها مع فرنسا حول فاشودة من أجل إعادة فاشودة الى مصر ، ولكن من أجل ابعاد هذا

Ibid, Hala, 12th April, 1896.

(٣٢٥)

An Officer: Sudan Campaign (1896-1899), P. 1.

(٣٢٦)

Spekeika: British Policy in the Sudan, P. 362.

(٣٢٧)

الجزء من فاشودة بالإضافة الى الجزء الجنوبي من مديرية خط الاستواء هو أرض بريطانية ونقرير حدود السودان عند هذه الناحية (٣٢٨) . وحملة مارشان سنغير من المحطط البريطاني في هذا المجال اذ ستضطر انجلترا الى التمسك بالسيادة المصرية على المنطقة في مواجهة المطامع الفرنسية .

وفي هذا المقام يذكر بنيت Bennett أنه ما لم يكن استرجاعنا لصفى نهر النيل حتى أم درمان قد استتبع بامتلاك بحر الغزال فانه يمكن وصف عملنا هذا بالعبث ، اذ ينبغي الحد من المشروعات الفرنسية لامتلاك بحر الغزال حتى يحدث فقدان لأرض سودانية ، لقد كان بحر الغزال اقليما مصريا قبل الثورة المهدية ويجب أن يعود الى حظيرة الحديوى مرة أخرى ، ويمكن لهذا الاقليم تحت الادارة الانجليزية أن ينسج الكير ويزيد من خيراتة الوفيرة (٣٢٩) .

كما أن بداية التفكير في حملة دنقلة مؤرخ قبل موقعة عدوة التي منى فيها الايطاليون بالهزيمة على يد الأحباش ، والتي نتج عنها اسنقاتة ايطاليا بانجلترا ، ذلك أنه قبل قيام حملة دنقلة بعام كامل كان معلوما في دوائر الجيش البريطاني أن حملة على النيل قريبة الوقوع ، وكان معلوما أن موعدا سيكون في خريف ذلك العام ، وكان بعض كبار الضباط على علم بها ، وبأن أسماءهم مدرجة ضمن قوات الحملة ، وذلك قبل الاعلان رسميا عن تحركها (٣٣٠) .

اذن كانت المصالح البريطانية هي التي تحرك السلطات البريطانية لكي تتخذ قرارها باسترجاع السودان ، ولم تكن مصالح مصر والسودان هي المحرك للابجيز في هذا المقام ، رغم مطالبة المصريين والسودانيين بضرورة إعادة وحدة وادى النيل ، في الوقت الذي كان فيه السودان يحكمه الخليفة عبد الله التعايشي ، ولم تكن مصر - كما ذكر « اللورد جراى » في مجلس العموم البريطاني في مارس ١٨٩٥ م - قد تخلت عن دعواها فيه بالرغم من أنه أصبح ظاهرا للعيان أنه منذ أن وضع المهدي عام ١٨٨١ م حدا للحكم

(٣٢٨) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من محلا الى ضياعا ١٨٦٩ - ١٨٨٩ م

ج ٣ ص ٣٤١ .

Bennett, E.N.: The Downfall of the Dervishes, P. 225.

(٣٢٩)

5 Bulech: Sirdar and Khalifa, P. 16.

(٣٣٠)

المصرى ، فلا يمكن لمصر - من وجهة نظر جرای - أن تفتحه من جديد بدون مساعدة بريطانيا العظمى ، هذا فضلا عن أن السودانين أنفسهم - فى رأى جرای كذلك - لن يصبروا مرة أخرى على الحكم المصرى البحت الذى ثاروا عليه ، وعلى هذا فقد كان من الواضح أن لا حق لاحد فى السودان وفى وادى النيل الا لمصر أو لأية دولة تعمل بالنيابة عن مصر(٣٣١) .

ومعنى هذا أنه يمكن تحديد أسباب صدور قرار الحكومة البريطانية باسترجاع السودان فيما يلى :

- ١ - الخوف من زحف فرنسى نحو جنوب السودان .
 - ٢ - الانتهاء من اعداد وتدريب الجيش المصرى على يد البريطانيين .
 - ٣ - نمو الروح الاسنعمارية .
 - ٤ - طلب السفير الايطالى فى لندن القيام بضغط على المهديين لصالح الايطاليين فى شرق السودان وأرتريا .
 - ٥ - الرغبة فى ارضاء الدهوة الى الانتقام لمصرع غوردون ، ومن ثم تحقيق الدعوة بتخليص السودان من النعصب(٣٣١ مكرر) .
- يتضح من هذا أن انجلترا قد رأت أن مصلحتها فى استرجاع السودان الآن بعد أن صارت الظروف موانية ، وأن البداية بتسيير حملة الى دنقلة بفوات مصرية بريطانية مشتركة وصدرت الاوامر للاستعداد لهذه الحملة التى تولى قيادتها السير هربرت كتشنر .
- ولكن لماذا ارسال الحملة العسكرية الى دنقلة فقط ؟ وكيف تقررت ؟ وموقف الحكومة المصرية منها ، وأهداف السياسة البريطانية نحو استرجاع كل السودان .

(٣٣١) مذكرا ثاللورد جرای وتمة الحرب العالمية الكبرى ١٨٩٢ - ١٩١٦ ص ٢١٩
Trimingham, J.S.: Islam in the Sudan, P. 96.
(٣٣١ مكرر)

حملة دنقلة :

كان سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية مترددا فى تقرير حملة لاسترجاع دنقلة ، ولم يكن يرغب فى أن يسرع بها لأنه كان يأمل أن الحالة لن تستدعى القيام بعمل حاسم قبل أن ينهى مد خط السكة الحديد من مومباسا على المحيط الهندى الى بحيرة فيكوريا حتى يصبح فى الامكان احضار قوات من الجنوب ، ولذلك نراه حتى بعد تقرير حملة دنقلة يطلب من بارنج أن يكون الزحف بطيئا الى عكاشة - جنوب حلغا - وأن يسير العمل فى مد الخط الحديدى الى عكاشة وراء الجيش الزاحف ٠٠ وفى عكاشة سيجد الجيش مياها وفيرة بعيدا عن دنقلة ، وستكون المدينة تحت رحمة الجيش الزاحف ، وكان هذا فى رأى سالسبورى سياسة أكثر صوابا وأقل احتواءا للصعوبات العسكرية والمالية من محاولة الزحف الى دنقلة ، وقال فى هذا الشأن : ان الدراويش سيتحصنون فى دنقلة فعلا ، ولكن هذا العمل نفسه - ويقصد مهاجمة دنقلة والاستيلاء عليها - سيخفف الضغط عن الطليان « (٣٣٢) » وان كنا ننسأل مع المتسائلين • كيف يؤدى زحف نحو دنقلة الى تخفيف الضغط عن كسلا التى تبعد عن وادى حلغا بحوالى ٧٠٠ ميل (٣٣٣) •

وقد أوضح مستر كيرزون Curzon ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية حقيقة هدف الحكومة البريطانية من حملة دنقلة فقال فى بيان له بمجلس العموم البريطانى فى مارس عام ١٨٩٦ . بعد اقرار الحكومة لقيام الحملة على دنقلة أنه « تبعا لتهديدات الدراويش المتعددة ومناوشاتهم فى أنحاء متفرقة من السودان ، وتهديدهم المستمر والخطير لكسلا ، فان الحكومة البريطانية - تعمل بالتضامن مع الحكومة المصرية ومستشاريهم من أجل درء الخطر عن ايطاليا وعن مصر وعن بريطانيا وعن مناطق النفوذ الأوروبى - فى افريقية - ، ومن أجل هذا أمرت بالتقدم نحو عكاشة • وأضاف مستر كيرزون قائلا : ان الزحف قد يمتد الى دنقلة التى تعتبر من احدى مخازن الفلال فى حوض النيل » (٣٣٤) •

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 363.

(٣٣٢)

R. Collins & R. Tignor : Egypt and The Sudan, P. 115.

(٣٣٣)

B. Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 15.

(٣٣٤)

وهكذا ظهر بوضوح الغرض من اقرار حملة دنقلة ، فلم يكن الغرض كل الغرض من أجل تخفيف ضغط الدراويش على الطليسان في كسلا فقط - وكما زعمت الحكومة البريطانية في توضيحها هذا الأمر للدول الأوروبية وخاصة دول التحالف الثلاثي النمسا وإيطاليا وألمانيا ، المعروفة بآييدها للسياسة البريطانية لمصر - ولم يكن الغرض كل الغرض من أجل استعادة جزء من أملاك مصر اليها وتأمين سلامة مصر من تهديدات الدراويش بغزو حدود مصر الجنوبية - كما ادعى الانجليز لتهدئة الرأي العام في مصر وحكومة الحديو - ولكن غرض الحملة كان أخطر من ذلك باعتراف مستر كيرزون نفسه حماية المصالح الاستعمارية الأوروبية ومناطق النفوذ الأوروبية في أفريقيا بصفة عامة ومصالح إنجلترا وأطماعها الاستعمارية بصفة خاصة . حين اننهر السالنبورى فرصة نداء الإيطاليين له ليتقدم في السودان ، وليظهر أنه يؤدي الى كسب لمصر دون أن يكون هناك معارضة في أوروبا (٣٣٥) .

كان السالنبورى اذن - بسبب تردده في تقرير حملة دنقلة - قد طلب من بارنج ممثل حكومته في القاهرة أن يكون الزحف بطيئا ، ولكن بارنج أكد للورد السالنبورى أن الزحف البطيء يحتاج الى نفقات أكثر ، الى جانب ما يسببه من صعوبات عسكرية ومالية . وأكد بارنج كذلك أن عبء العمليات العسكرية في المستقبل سيقع على أكتاف القوات المصرية التي أظهرت مقدرة كبيرة وتنظيما جيدا عند اشتباكها بالدراويش ، وأنه مهما كانت النقطة أو البلدة التي سينم احلالها في وادي النيل ، فان دنقلة لن تقع تحت رحمتنا حتى نثم هزيمة قوة الدراويش الرئيسية .

وقد جعلت آراء بارنج هذه ، الحكومة البريطانية تدرس الموقف من جديد وبعبارة أكبر خاصة مع كبار رجالها العسكريين في لندن ، وأسفر الأمر عن صدور تعليماتها الى السير هربرت كتشنر قائد حملة دنقلة بأن يكون الزحف تدريجيا ومصحوبا بمد خط السكة الحديد ، وأوضحت التعليمات كذلك أن الحكومة البريطانية لن ترسل قوات بريطانية اضافية - للمشاركة في هذه العملية - في هذه المرحلة المبكرة من الحملة حتى لا تزيد النفقات .

كذلك أسفرت المشاورات في لندن عن ارسال برقية من السالنبورى الى بارنج في ١٢ مارس - وهو اليوم الذي تقرر فيه التيسام بحملة دنقلة

وصدرت الأوامر بفقدانها - تحيط باريج علما بأن الحكومة البريطانية بعد مشاورها مع القوات العسكرية في لندن تعنفد أن احتلال دنقلة سيكون أعظم مظاهره بانغة الأمر لحفيف ضغط الدراويش وحويلهم عن كسلا ، وأن من صالح مصر اتخاذ هذا الاجراء - كما يزعم سالسبورى - ومن ثم فانه سيكون من العدل حينئذ مطالبتها بنحمل نفقات هذه العمليات العسكرية ، اذ أن من شأن احتلال دنقلة - كما يدعى - كذلك القضاء على كل فكرة في مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الاحباش الأخير وهم أمة افريقية - في عدوة - على الطلبان وهم أمه أوروبيية • واختتم سالسبورى برقيته مؤكدا لبارنج انه في النية الاحتفاظ بدنقلة بعد احتلالها ، وأن ليس هناك ما يدعو لكم الأمر وجعله سرا •

وأراد اللورد سالسبورى أن يزيد الأمر وضوحا بسبب اتخاذ الحكومة البريطانية هذا القرار السريع والمفاجيء باحتلال دنقلة ، وعدم موافقها على اقتراح بارنج الذى كان يرى القيام بمظاهرة حربية جهة سواكن - ما دام الأمر لخدمة الطلبان - من أجل تحفيف الضغط على الطلبان في كسلا « فكتب سالسبورى الى كرومر في ١٣ مارس عام ١٨٩٦ يقول: ان القرار الذى وصلت اليه الوزارة أمس كان مبعنه خصوصا الرغبة في مساعدة الطلبان في كسلا ، ومنع الدراويش من احراز انتصار باهر ، قد نكون له آثار بعيدة المدى ، وإلى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل • ولهذا السبب ونحن فضلنا هذا العمل على أى تحرك من سواكن أو في اتجاه كسلا ، لأنه ما كان يمكن حينئذ جنى فوائد أخرى من هذه التحركات » (٣٣٦) •

وقد جاء فرار الحكومة البريطانية بالزحف على دنقلة قرارا فجائيا لم تسنشر فيه الحكومة البريطانية السير بارنج ممثلها في القاهرة ، ولا السلطات العسكرية البريطانية في مصر ، كما لم تستشر فيه الخديو عباس حلمى الثانى ولا حكومته أصحاب المسألة الحقيقيين ، هذا على الرغم من أن مسنر كيرزون وقف في مجلس العموم البريطانى في ذلك الوقت وذكر أن فرار الرجف على دنقلة جاء بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، لذلك بجسد « أنه من العجيب ، ومما ينير الدهشة أن نسمع على لسان مسنر كيرزون أن خديوى

مصر وحكومته قد استشير في أمر هذه الحملة • فإنه لأمر غريب أن الحديوى وحكومته كانا يجهلان كل شيء عن هذه الحملة حتى علما بها من مصادر غير رسمية - أى غير بريطانية - وأخطر ما فى الموضوع - سواء كان خطأ أم صوباً - ان مثل هذه الأمور الشديدة الصلة بملك الحديوى يسم تقريرها بعيداً عن الحديوى أو حتى دون استشارته « (٣٣٧) •

وكان هناك اقترح معروض للبحث أمام الوزارة البريطانية يرمى الى ارسال قوات من انجلترا ، ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة من السير بارننج لحوفه من أن يفقد سيطرته على هذه القوات خاصة اذا تعين لها قائد - من لندن - لا يخضع له ، وكذلك قوبل هذا الاقتراح « وكما ذكر دوق ديفونشير Duke of Devonshire لبارننج فى ٢٤ أبريل بمعارضة شديدة من الوزراء : وأنه اذا ما تم الزحف الى دنقلة بواسطة الحكومة المصرية فاننا يجب أن نقف على أية حال موفا دبلوماسياً جدياً إذ أن ذلك الزحف إنما هو محاولة لاستعادة مصر للأرض التى كانت ضمن أملاكها سابقاً • وقد سر كرومر أن السردار - كتشنر - سيتولى قيادة القوات الراحفة ، وبذلك يستطيع - كرومر - السيطرة على الموقف تماماً » (٣٣٨) •

وكان معنى ذلك أن معركة السودان أو عملية اسنرجاعه التى تمت بين سنتى ١٨٩٦ ، و ١٨٩٨ ، كانت تحت اشراف وقيادة الفصل الانجليزى العام فى القاهرة كرومر الذى يحمل مسئولية توجيه الحملة وسبيل أمورها حسب تعليمات حكومته ، وكانت النتيجة - كما وصفها كرومر - أنه وجد نفسه « وى مركز فريد لشخص مدنى له اختصاصات دبلوماسية وإدارية ، ولكنه تحت ضغط الظروف كان عليه أن ينحمل مسئولية مطلقة فيما يختص بمسائل اعاشة - والى حد كبير - وتحركات جيش قوامه ٢٥ ألف جندى فى المعركة » (٣٣٩) التى نفوم بها حملة سميت بحملة مصرية تساعد انجلترا لاحتلال دنقلة •

وقد بدأت القوات - قوات حملة دنقلة - الزاحفة صوب هذه الجهات ، بدأت فعلاً فى التحرك قبل أن يكون واضحاً من المسئول عن تمويل الحملة

B. Burling: Sirdar and Khalifa, P. 16.

(٣٣٧)

The Marquis of Zetland. The Life of Lord Cromer, P. 225.

(٣٣٨)

Ibid, P. 227.

(٣٣٩)

والانفاق عليها ، وكان اللورد سالسبورى قد ذكر أن على مصر أن تمويل الحملة بحجة أنها حملة مصرية لاستعادة أراض مصرية وذكر « أنه وإن كان قرار الزحف نحو دنقلة قرار انجليزى - اتخذته الحكومة البريطانية - فإن الجيش المصرى سيقوم وحده فقط بالعمليات الحربية ، ومن ثم تتحمل الحكومة المصرية وحدها نفقات هذه العمليات . ومن هنا نبدأ مشكلة تمويل الحملة وموقف كل من روسيا وفرنسا المعارضين لهذه الحملة » (٣٤٠) . أساسا وخاصة فى صندوق الدين .

وقد أثار قرار الزحف الى دنقلة اعتراضات لدى كل من فرنسا والسلطان العثمانى ومصر ، ففرنسا التى وقفت دائما بالمرصاد لبريطانيا منذ احتلالها لمصر عارضت القيام بمثل هذه الحملة لاسترجاع دنقلة ، وذلك رغم أن سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية - الذى توقع معارضة الفرنسيين بالذات لحملة دنقلة - قد أوضح لفرنسا وللمنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا ، أن الحكومة المصرية هى التى طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار الخاص بالقيام بعمليات عسكرية ضد الدراويش ، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العساكر المصريين الى دنقلة « ولم يكن هذا صحيحا بالمرة » (٣٤١) . ومع ذلك فقد وقف العضو الفرنسى فى صندوق الدين موقف المعارضة ضد الاذن بانفاق مبلغ نصف مليون جنيه على هذه الحملة من الاحتياطى العام ، وكانت وجهة نظر فرنسا التى بنت عليها معارضتها ، أن الاستئذان فى انفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول فى مباحثات حول المسألة المصرية ترضى بها فرنسا .

ولم يكتف الفرنسيون فى معارضتهم لحملة دنقلة على عدم الموافقة على الصرف على الحملة من الاحتياطى العام ، فى صندوق الدين ، بل انهم استشاروا الباب العالى ضد هذه الحملة وقرارها - الانجليز - الذى اتخذته الحكومة البريطانية بدون الرجوع اليه بوصفه صاحب السيادة الشرعية والأصلية على مصر والسودان ، ومن ثم أبرق السلطان العثمانى الى الخديو فى ٢٥ مارس عام ١٨٩٦ يستفسر عن حقيقة الأمر ويتساءل عن كيفية اتخاذ قرار بإرسال حملة الى دنقلة من غير التشاور مقدما معه .

وفى مصر لم يكن أحد يعتقد أن تقوم الحكومة البريطانية بتحرير القيام بحملة دنقلة دون أخذ رأى الحديو وحكومته ، ولكن الذى حدث فعلا أن الحديو علم بقرار الحكومة البريطانية هذا من رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمى فى ١٣ مارس عام ١٨٩٦ ، وفد أبدى الحديو عباس دهشمه واسنكاره لذلك أى يسبب اتخاذ هذا القرار الذى ينعلى بجزء من أملاكه دون علمه أو استشارته ، ولأن هذا القرار « كان أصلا لخدمه الطليان ، ولأن القوات البريطانية ستشارك فى هذه - العمليات الحربية » (٣٤٢) . فكان أن اعتذر بارنج للحديو باسم اللورد سالسبورى عن الخطأ الذى وقع فى الاجراءات الشكلية بعدم اخبار سموه رسميا بالموضوع .

لم يكن للحكومة المصرية دخل بمسألة حملة دنقلة ، ولم يكن السبب كل السبب فى ارسال الحملة الى دنقلة خطر الدراويش على مصر - كما سبق أن ذكرت - وأن انجلترا هى التى قررت القيام بهذه الحملة وأمرت بالزحف لاحتلال دنقلة دون علم الحديو وحكومته ، وكان الحديو آخر من علم بقرار انجلترا هذا فى ١٣ مارس فى الوقت الذى أعطيت الأوامر فيه لجمع العساكر من جميع اجزاء القطر المصرى . « ويضيف مستر بلنت Blunt فى مجلة القرن التاسع عشر فى مايو عام ١٨٩٦ قائلا : فضلا عن ذلك فان الأوامر صدرت للجنود المصرية الموجودة فى سواكن بالانضمام لحملة دنقلة على أن تخلفها قوة انجليزية لاحدثل سواكن شنفس الشروط التى احلت بها ايطاليا مصوع ، وقد رفض الحديو أن يعبل ما عرض عليه بخصوص سواكى بدون أخذ رأى النظار . وفى ١٤ مارس اجتمع مجلس النظار وسحب اللورد كتشنر ما طلبه بخصوص سواكن ، مع هذا فان الحديو وحكومته أذعنا أخيرا لقبول اسرجاع دنقله . وختم كلامه قائلا ان تدخل الامبراطور غليوم فى مسألة حملة دنقلة كان فى صالح التحالف الثلاثى - ألمانيا والنمسا وايطاليا - لمساعدة ايطاليا ، وفى مقابل هذه الخدمة للتحالف الثلاثى ترجع المودة بين ألمانيا وانجلترا لتأييد الأولى للثانية على استمرار احتلالها لمصر » (٣٤٣) .

وقد خبت معارضة كل من الباب العالى والحديو بقبولهم - مرغمين بسبب عدم استطاعتهم عمل شئ - تفسير الحكومة الانجليزية لحملة دنقلة بأن الغرض منها هو الدفاع عن مصر ضد القبائل السودانية الثائرة على سلطة

الحكومة المصرية ، ويقوم بعمليات الدفاع هذه الجيش المصرى لمصلحة مصر ، وعلى هذا فان الحكومة البريطانية تأمل - كما تزعم - أن تسفر حملة دنقلة عن استعادة سلطة الحديرو على تلك الأقاليم التى حلت طاعة حديوى مصر وسلطان تركيا .

بقيت اذن مسألة تمويل الحملة ، ففد وافق صندوق الدين باءغلبية على إعطاء مبلغ نصف مليون جنيه الى الخزينة المصرىه للصرف منها على عمليات حملة دنقلة ، ولكن عضوى صندوق الدين الفرنسى والروسى عارضوا قرار صندوق الدين وأقاموا دعوى ضد الحكومة المصرىة أمام المحكمة المختلطة ، وقد قضت المحكمة ببرد المبلغ الى صندوق الدين لعدم أحقيته الحكومة المصرىة فى صرفه على هذا السبيل .

وكان مستر كيرزون - وكيل وزارة الخارجية البريطانية - فد ذكر فى جلسة مجلس العموم المنعقدة فى ١٩ مارس عام ١٨٩٦ «أن تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة - حملة دنقلة - ليس بالامكان ، ولكن أؤكد للمجلس بان الخزانة المصرىة وحدها تتحمل هذه النفقات كلها . وأعلن المستر بلفور فى مجلس العموم ان سفراء انجلترا تلقوا التعليمات بأن يبلغوا الدول أن هذه الحملة انما هى جردت لمصلحة مصر ، وان نفقات هذه الحملة فد تجاوز مقدرة الخزانة المصرىة فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطى صندوق الدين لهذا الغرض . ولما رفضت كل من روسيا وفرنسا فال بلفور اننا لا نرجع عن عزمنا ، وحينما وضع الجندى الانجليزى قدمه فهو يبقى ولا ينزحزح » (٣٤٤) .

وكان بارنج قد اقترح أن تفرض الخزانة البريطانية للحكومة المصرىة حوالى مليون جنيه على أن تدفع مصر فوائد هذا المبلغ بمقدار ٤٪ سنويا ، والى أن ترد مصر هذا المبلغ الى الخزانة البريطانية فيجب أن تخضع دنقلة والأراضى التى يتم استرجاعها لحكم السردار - كنتشنر - لحساب حكومة جلالة الملكة ، على أن يخضع لبارنج مباشرة ، وان كان فى الواقع ان كنتشنر سيخضع كذلك لأوامر المستشار المالى للحكومة المصرىة - وهو انجليزى - وأنه لضمان عدم تدخل صندوق الدين فى أمور السودان فان ما ينفق على اصلاح وإدارة السودان يجب أن يظل مفصلا عن رقابة هذا الصندوق . وطلب بارنج من

حكومه أن سحبل المبلغ الذى تدفعه فى مساهمتها فى حملة دفعة ، حيث أنه نظرا لطبيعة الموقف الحاضر يجب ألا نفقد الفرصة المواتية لعوية مركزنا فى مصر وفى السودان .

وعندما وصلت اقتراحات بارنج هذه الى لندن علق عليها سترتوماس ساندرسون Sanderson وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى ديسمبر عام ١٨٩٦ قائلا : « انه من الماحية القانونية أن يكون من السهل مطلقا أن نمنع القائد العام للخديو من أن يعلن أنه يحتل السودان ويحكمه بواسطة ضباط وجنود الخديو لمصلحة حكومة صاحبة الجلالة الملكة وبأوامر منها . ان موضوعا كهذا يختلف مع اعلاننا الأصلي بأننا قد أيدنا الزحف المصرى فى السودان » (٣٤٥) .

ويتضح من اقتراح بارنج السابق الذكر الذى بعث به الى اللورد سالسبورى فى ٤ ديسمبر عام ١٨٩٦ ، ورد السير ساندرسون عليه ، ان هناك خلافا بين وجهتى النظر بين بارنج ووزارة الخارجية البريطانية أى بين المخططين والمشرفين على السياسة البريطانية فى مصر والسودان ، فبينما نجد بارنج وفى بداية عملية استرجاع السودان يرى أن القوات المصرية — بالاشتراك مع قوات انجليزية مساعدة — عندما تقوم باسترجاع بعض أقاليم السودان فانما يجب أن تسترجعها لحساب انجلترا وليس اعادتها — كما زعمت الحكومة البريطانية مرارا — الى الوطن الأم مصر .

وعندما افترح بارنج — كرومر — افراحه هذا « وضع فى اعتباره الظروف المحلية وحدها واعتبرها ظروفًا غير معوفة — لهذا الاقتراح — بينما راعى ساندرسون الصعوبات والظروف الدولية التى من المحتمل أن تقف موقفاً المعارضة — من مثل هذا الاقتراح — وبناء على رأى ساندرسون ، فقد أبقى لورد سالسبورى الى كرومر — ٥ ديسمبر عام ١٨٩١ — مخبراً اياه أن افترحه غير قانونى على الإطلاق ، وسوف يؤدى الأخذ به الى اغضاب وثورة ومعظم ملوك ووزراء القارة أوروبا — الى جانب ما قد يقوم به البرلمان — الانجليزى — من توجيه نقد للحكومة البريطانية . وأضاف سالسبورى قائلاً لكرومر : يجب ألا تعمل كثيراً على التأييد من جانب الألمان اذ أنهم اذا

رأونا في مشكلة فسوف يزدوننا وقوعا فيها(٣٤٦) .

أى أن رئيس الوزارة البريطانية ينظر الى اقتراح مصله في مصر والخاص بضم الأراضي التي يتم استرجاعها بواسطة الجيش المصرى الى النفوذ الانجليزى واخضاعها للسيطرة الانجليزية المباشرة ، ينظر سالسبورى الى هذا الافراح من وجهة نظر الدول الأوروبية التى سترى فيه عملا غير قانونى بل عملا ينطوى على القرصنة وسلب أملاك الغير بدون وجه حق ، ولذلك بنى سالسبورى رفضه لاقتراح بارنج هذا على خوفه من معارضة الدول الأوروبية له وموقفها ضده لدرجة أنه يذكر أن الألمان الذين يقفون فى معظم الأوقات الى جانب الانجليز لا يؤمن جانبهم فى هذه المسألة ، ولم يبين سالسبورى عدم موافقته عن اقتناع منه بأن سياسته تعارض ذلك وتشجبه .

ونعود الى مسألة تمويل حملة دنقلة وكيف أن صندوق الدين بعد موافقته صرف مبلغ نصف مليون جنيه للخزانة المصرية للصرف على عمليات الحملة ، وما تلى ذلك من معارضة عضوى الصندوق الفرنسى والروسى ورفعهما دعوى ضد الحكومة المصرية فى المحكمة المختلطة التى قضت برد المبلغ الى الصندوق . وفى هذه الأثناء وافق البرلمان الانجليزى على اقراض مصر ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢٪/٢ ثم « لم تلبث الحكومة البريطانية أن تنازلت عن حقها فى هذا المبلغ فى يونيو عام ١٨٩٨ للحكومة المصرية لسيم الدليل على نيتها فى المساهمة مع حكومة الحديو فى النفقات ومن المحتمل فى الأرباح الى تعود من المغامرة التى قاما بها معا » (٣٤٧) .

وكان كرومر وراء اختيار كتشمر لقيادة الحملة العسكرية الى دنقلة باعتباره أصلح من يقود تلك الحملة باعتباره من سلاح المهندسين ، وقد دلت الخبرة أن مشكلة المشاكل فى حملات السودان هى النقل ، وقد عرف اللغة العربية ، وكسب خبرة بعادات السودان وهو فى دنقلة وسواكن لا بد منها لمن يقوم بعمل ادارى فى تلك البلاد ، وهو قد عرف مؤهلات ونفسية الجندى المصرى فى الجيش والبوليس(٤٣٨) .

كان يتولى سردارية الجيش المصرى الجنرال كتشمر السذى خلف

Shebekka: British Policy in the Sudan, P. 375. (٣٤٦)

A. Colvin: The Making of Modern Egypt, P. 265. (٣٤٧)

(٣٤٨) د. مكي شيكة : السودان عبر القرون من ٤٠٤ .

السير جرينفل منذ أبريل عام ١٨٩٢ • وكانت قوة الحدود المصرية تقيم في حيفا ولها نقطة أمامية في سرس ، وبين حيفا وسرس يوجد بقايا الخط الحديدي الذي استعمله ولسلي ، وكان على السردار كتشنر - الذي تولى بنفسه قيادة الحملة على دنقلة - أن يمد هذا الخط جنوبا ، وفي سبيل ذلك عليه أن يقوم باحتلال عكاشة التي تقع على بعد ٧٥ ميلا جنوبى حيفا ، وقد أصدر كتشنر أمرا الى هنتر باشا Hunter قائد قوات الحدود باحتلال عكاشة ، فتم ذلك في ٢٠ مارس عام ١٨٩٦ ، ومن ثم بدى في مد الخط الحديدي من سرس جنوبا ، وبدأت القوات تتجمع في حيفا قادمة من القاهرة ومن سواكن •

وقد ظل المهندسون والعمال يعملون في مد الخط الحديدي بينما تتجمع القوات والذخائر والمؤن في حيفا ، وقد حلت قوات هندية محل القوات المصرية في سواكن ، وقد تجمع في حيفا جيشا يبلغ عدده حوالى عشرة آلاف. من الجنود النظاميين المدربين تدريباً جيداً ومكتملى الأسلحة والمعدات والمثونة ، وقد وصل كتشنر ليتولى بنفسه الاشراف على العمليات الحربية ، ووصل الى حيفا في أبريل - ١٨٩٦ - ثم تحرك الى عكاشة ، في أول مايو ، وقد حدث اشتباك بين الجيش المصرى والدراويش في فرقة في اليوم السادس من شهر يونيو انتهى بخروج الجيش المصرى من هذه المعركة ظافرا منتصرا ، ومن ثم بدأت العوامل المساعدة للزحف على دنقلة ، وتقدم الجيش نحو دنقلة ودخلها بعد أن انسحب منها الدراويش •

وباحتلال دنقلة انتهت مهمة الحملة ، ووجد كتشنر أنه لا يمكن الزحف جنوب دنقلة بدون تعليمات من حكومته ، هذا في وقت ظهر أن من الخطر من الناحية الاستراتيجية أن يترك الجيش في هذه المنطقة التي تبعد عن مصر بمسافة طويلة ولا يربطها بها سوى خط طويل من المواصلات البسيطة • ولذلك فقد غادر كتشنر دنقلة متوجها الى انجلترا ليطلب الاستمرار في الزحف جنوبى دنقلة ومنازلة المهدي في معقلها الحصين أم درمان ، حيث أن. التكتيك الحربى يقضى بالاستمرار في الزحف لأن الجيش ابتعد عن قواعده ، وسوف يتعرض خطوط مواصلاته لهجمات من الدراويش الذين ساءهم هذه الازبمة السهلة على يد الجيش المصرى والذين لن يسكتوا ولن تنتهى تهديداتهم الا بالفضاء عليهم في مقرهم بأم درمان ، وقبل سحق الدراويش في مركزهم نسوف يتعرض الجيش المصرى في مراكزه ونقطه وحتى في دنقلة ذاتها لهجمات خاطفة يقوم بها الدراويش من جهات متعددة •

وعندما وصل كتشنر الى لندن أوضح لحكومته كل هذه العوامل التي

تؤكد ضرورة استمرار الزحف جنوبى دنقلة ، وأضاف الى هذه العوامل أن ما لافنه حملته على دنقلة من سهوله فى تحركاتها وعملياتها وانصراف فى معاركها وقلة نفقات ، هذا الى جانب وجود خطر التوسع الفرنسى والخوف من تحقق الشائعات التى ملأت الأسماع عن قرب وصول بعنة اسنعمارية فرنسية من الكنفو الفرنسى بقيادة الكابتن مارشان Marchand الى أعلى النيل . وبالذات الى بلدة فاشودة فى مديرية خط الاستواء ورفع العلم الفرنسى ذى السلالة ألوان عليها . كل ذلك ساقه كتشنر ليقنع به حكومته لتوافق على منابعة الزحف جنوبى دنقلة للقضاء على دولة المهديّة .

رأت الحكومة البريطانية عند بحث مسألة استئناف الزحف جنوبى دنقلة ، وقبل أن تقرر قرارها أن تطمئن الى موقف الحبشة أثناء الاشتباك المتوقع للقضاء على المهديّة ، فأرسلت بعنة الى الحبشة برئاسة رينيل رود Rennell Rodd ، كان الغرض منها هو التأكد من موقف منليك السانى ملك الحبشة بالنسبة لاسترجاع بقية أنحاء السودان وما اذا كان سينخذ موقفا محايدا ولن يقدم يد المساعدة للخليفة عبد الله فى حربه مع الجيش المصرى الزاحف بقيادة كتشنر نحو أم درمان .

وكان رينيل رود من رجال القنصلية البريطانية العامة فى القاهرة وأحد معاونى اللورد كرومر الفئصل البريطانى وممثل الحكومة البريطانية فى مصر ، وقد طلبت الحكومة البريطانية من رود أن يبين لنجاشى الحبشة « أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان تستهدف استرجاع المديرىات التى كانت سابقا تحت حكم مصر . وليس لهذه العمليات العسكرية هدف عدائى نحو اثيوبيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تعارض فى الاعتراف بسخطيط الحدود الحبشية بين خطى عرض ١٠ ، ١٥ درجة شمالا بما لا يتجاوز منطقة النفوذ التى حددها بروتوكول ١٥ أبريل عام ١٨٩١ مع ايطاليا . كما أن الحكومة البريطانية على استعداد للموافقة على امتداد آخر للحدود الحبشية حتى تشمل المنطقة الواقعة بين كركوج وفامكة على النيل الأزرق اذا كان هذا الامداد ضرورى ، وذلك كله شريطة أن بنحالف منليك ويتعاون مع الحكومة البريطانية ضد المهديين ، وألا يضر امتداد الحدود الحبشية بالمصالح المصرية » (٣٤٩) .

كان السبب الأساسى الذى دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعثة رنيل رود الى الحبشة هو ما تردد من أن هناك اتفاقا بين ملك الاني نجاى. الحبشة والخليفة عبد الله العايشى ، وأن فرنسا تحاول استغلال الحبشة فى الموسع فى أعالي النيل بأن تساعد الحبشة حملة فرنسية تسير من الحبشة وتقابل بعثة فرنسية أخرى قادمة من رافد الأوبانجى الأعلى - أحد روافد نهر الكونغو - بقيادة كابتن مارشان فى فاشودة . كذلك من بين أسباب ارسال رنيل رود الى الحبشة هو التزود بمعلومات عن الحالة الداخلية فى الحبشة .

وقد أسفرت بعثة رود عن عقد معاهدة مع ملك الاني عرفت بمعاهدة اديس أبابا فى ١٤ مايو عام ١٨٩٧ . وكان من أهم ما جاء فيها تعهد ملك بعدم مساعدة المهديين الذين أعلن أنهم أعداؤه ، وأزيل سوء التفاهم بين بريطانيا والحبشة بسبب تأييد بريطانيا لاطاليا ضد الحبشة ، وأمكن سويه مسألة حدود الصومال الانجليزى ، وأمكن اتخاذ الاهبة لنسوية مشاكل الحدود المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف الى الجنوب بعد دفلة لاسنرجاع بنية أجزاء السودان . وتعهد ملك بمضى المادة السادسة والأخيرة من المعاهدة بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه الى المهديين .

ومع ذلك فإن البعثة لم تكن موفقة فى مسعاها لوقف نشاط البعثات الفرنسية أو وقف زحفها غربا من الحبشة ، وعلاوة على ذلك فانه قبل وصول بعثة رنيل رود الى اديس أبابا بعدة أيام كان لجاردار Lagarde باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم اتفاقا مع ملك فى اديس أبابا بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسى والحبشة ومع اية دولة أجنبية من التدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى والتسليم بحق الحبشة فى الحصول الملح من بحيرة أسال Assal .

وعلى أية حال فقد كان النشاط الاستعمارى الفرنسى بالزحف على حوض النيل الأعلى من الحبشة من جهة ، وبالتقدم نحو أعالي النيل من جهة الغرب من الكونغو الفرنسى والأوبانجى الأعلى - والتي تمثل فى بعثة مارشان وليونارد - من جهة أخرى السبب الرئيسى الذى جعل الحكومة البريطانية توافق على طلب كشنر ونمرر استئناف الزحف من دفلة والتخلص من التهديد واسترجاع كل أقاليم السودان المصرى حتى مديرية خط الاسواء قبل أن يكون الفرنسيون قد سبفوا الى تلك الجبهات واستقروا فى نقط يقيمونها هناك .

- ٢٧٦ -

وهكذا انتهت حملة دنقلة تلك الحملة التي بدأت وانتهت بسرعة وسهولة . ولم نكلف نفقات كبيرة ، وأثبتت فطرة الجيش المصرى وحسن تدريبه فيما قام به من عمليات عسكرية سريعة فى أرض صحراوية لا تربطها بمصر سوى طريق مواصلات صغير ، وفى أرض يحيط بهم فيها المهديون - الدراويش - من كل جانب . . كما أن حملة دنقلة قد أكدت حقيقة سياسة الحكومة البريطانية التي كان يوجهها فى مصر اللورد كرومر والتي اتضحت بصورة قاطعة عقب انتهاء عملية استرجاع السودان فيما عرف باسم الحكم السنائي للسودان . وقد تبين أثناء هذه الحملة ما كان يهدف اليه كرومر وما كان يرغب من وراء هذه الحملة وهو اشراف انجلترا على الاراضى التي يتم استعادتها وخضوعها للنفوذ الانجليزى حتى ولو كان الجيش المصرى هو الذى قام على أكفاه العبء الأكبر من عمليات الاسترجاع الحربية ، وقد سارت السياسة البريطانية نحو السودان على هذا النهج الذى رسمه كرومر ، ومن ثم فقد سارعت بريطانيا الى تقرير استئناف الزحف بعد دنقلة عن طريق النيل .

• حملة النيل :

عقب انتهاء حملة دنقلة من تحقيق الهدف الذى تألفت من أجله وهو احتلال دنقلة ، كان لابد من تعليمات جديدة يسير عليها اللواء كتشنر باشا فى مسألة وضع الجيش الزاحف فى دنقلة بعد أن أنهى مهمته ، ومن ثم فقد سارع - كتشنر - بالسفر الى انجلترا ليقنع حكومته بضرورة استئناف الزحف فورا للقضاء على المهدي والوصول الى فاشودة قبل أن يصلها مارشان بحملته فيصبح من العسير اخراجه منها ومن حوض السيل عامة ، وربما أدى التقاؤهما الى قيام حرب بين انجلترا وفرنسا ، فنشعر انجلترا بالأسف لتأخرها فى اقرار الزحف فى وقت لا يفيد الأسف .

وكان بناء على ذلك - وكما سبق أن بينت - أن وافق رئيس الوزارة البريطانية على طلب كتشنر وأصدر أوامره بالزحف بعد دنقلة ، فعاد كتشنر ووصل الى مقر قيادته فى دنقلة ، وبدأ استعداداته للزحف منها ، وقد واجهته مشكلة النقل عبر الصحراء ، اذ أنه بعد أن يصل بناء الخط الحديدى من دنقلة حتى الدبة واجهته عقبة الاتصال بالخرطوم ، وكان عليه أن يختار بين الوصول الى الخرطوم عن أحد طريقين : طريق صحراء الكجدول ، وطريق النيل ، وقد توصل كتشنر الى مشروع جديد فى هذا السبيل وهو بناء خط حديدى يصل بين حلفا وأبى حمد عن طريق الصحراء .

وبعد استكمال الاسنعدادات الحربية في دقلة أصدر كمنسمر أوامره إلى اللواء هنتر باشا بالعدم فاشتبك مع الدراويش في معركة قرب أبي حمد انتصر فيها على الدراويش في ٧ أغسطس عام ١٨٩٧ م . ونتج عن هزيمة الدراويش أمام هنتر ارنداد المهديين عن بربر إلى المتعة ، فأرسل هنتر باشا كتيبة لاحتلالها ، وقد استطاعت القيام بهذا العمل ورفعت العلم المصري على بربر ، وباحتلال بربر انفتح الطريق بينها وبين سواكن ، وأصبح في الامكان وصول قوات عن هذا الطريق من سواكن دون أن تلاقى أية مقاومة خاصة بعد أن انهى نفوذ المهديين من السودان الشرقي بسبب تقديم قبائله ولاءها للجيش المصري المنتصر .

كان الطليان يحنلون كسلا - كما هو معروف لنا - احتلالا مؤقتا ، وعندما لقوا الهزيمة على يد الأحباش في عدوة في أول مارس عام ١٨٩٦ . وشدد الدراويش الحصار حول كسلا رغبوا في الجلاء عنها وتسليمها للحكومة المصرية لأن الدفاع عن حدود أرتريا الغربية الواسعة كان يكلف الخزينة الايطالية الكثير من الأموال ، وقد طلبت الحكومة البريطانية من الطليان تأجيل انسحابهم من كسلا حتى تتمكن من ارسال بعض القوات المصرية لتحل محل القوات الايطالية في احتلالها ، ومن ثم فقد بقى الطليان في كسلا باتفاقهم مع كمنسمر ليتم تسليمها له عندما ترحف قواته نحوها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق تحرك بارسونز باشا Parsons بقوة مصرية من سواكن قاصدا كسلا فوصلها في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٩٧ ، وعند وصوله أقيمت حفلة عسكرية ورفع العلم المصري على كسلا وانسحب الطليان منها بصفة رسمية وقد انضوى جند العرب الذين خدموا تحت الراية الايطالية تحت راية الحديوية ، وزار السردار المدينة بعد احتلال الجيوش الحديوية لها (٣٥٠) .

وقد وقع كل من تشارلس بارسونز محافظ سواكن وساحل البحر الأحمر الغربي نيابة عن الحكومة المصرية ، والكولونيل كارلو سامينياتي قائد منطقة كيرن - كسلا - الايطالي - نيابة عن الحكومة الايطالية ، وقعا وثيقة تنازل ايطاليا عن قلعة كسلا الى مصر « وتنازلت هذه الوثيقة من أربع مواد لعل أهم ما جاء بها أن تصبح قلعة كسلا بما فيها من مباني وقلاع وأسنة ومواد غذائية ضمن أملاك حكومة الجناح العالي صاحب السعادة الحديو » (٣٥١) .

٥٠ (٣٥٠) مكي شبكية : السودان عبر القرون ص ٤١٣ .

(٣٥١) دكتور رحب حراز : التوسع الايطالي في شرق افريقية ، ص ٤٧٥ .

وبذلك يكون السودان الشرقي بأجمعه قد عاد يدين بالولاء للحكومة المصرية التي جاء جيشها ليخلص العوائل النازلة به من طغيان المهديّة وبطنش عثمان دفنة ، وتخلص نهائيا من نفوذ وبهديد عثمان دفنة الذي انزوى في العظيرة انتظارا لمصيره المحتوم ، ولم يبق أمام الجيش الزاحف عن طريق النيل وقد اطمأن الى هدوء الموقف في شرق السودان وساحل البحر الأحمر الا أن ينجه صوب أم درمان للقضاء نهائيا على قوة المهديّة المنركرة في هذه المدينة .

وعندما شعر الخليفة عبد الله بأن الحلقة بدأت تضيق حول عنقه وأن الجيش الزاحف من دنقلة سيهاجمه في عقر داره بعد أن كان هو يتخذ موقفا هجوميا مستمرا ضد هذا الجيش ، قرر في آخر نوفمبر عام ١٨٩٧ الرحف شمالا للملاقاة جيش كتشنر قبل موسم الفيضان القادم وقبل أن يتجمع هذا الجيش بأجمعه في بربر . وقد علم كتشنر عن طريق مجارباته بفرار الخليفة هذا الذي أوضح ان نية الخليفة تنجه الى الخروج للملاقاة الجيش الزاحف بقيادة كتشنر قبل أن يصل هذا الجيش اليه في مفره ويوفعه موقف الدفاع . لما علم كتشنر بهذا طلب من اللورد كرومر امداده بقوات انجليزية تؤيده في معركته الفاصلة ضد الخليفة ، وقد وافقت الحكومة الانجليزية على طلب كتشنر وعنت بفيلق من جنودها أكمل عدد القوات البريطانية المسنركة في الزحف الى مركة كاملة وتم الحشد تحت ضغط الشعور بالخطر ، وبعد أن كانت بربر نقطة أمامية تقوم على حراسنها حامية قليلة أصبحت تعج بالجنود من سودانيين ومصريين وانجليز (٣٥٢) .

وانتظارا لوصول النجيدات الانجليزية أصدر كتشنر أوامره للقوات المصرية المنقرفة في حاميات دنقلة بالتوجه بسرعة الى جنوبى أبى حمد . ومن ثم - وبعد اكتمال عدد الجيش واكتمال اسنعداداته - فقد بدأت الاشتباكات مع الدراويش تلك الاشتباكات التي كانت نسفر باستمرار عن اسنصارات يحرزها الجيش المصرى على الدراويش ، ولعل أهم هذه المعارك ما حدث في المنمة ، ثم في العظيرة التي اسنرك فيها عثمان دفنة في ٨ أبريل عام ١٨٩٨ ، وفر عثمان دفنة بعدها الى أم درمان ، ومن ثم فقد أصبح طريق الزحف أمام كتشنر يقوده نحو مفر الخليفة عبد الله ومعقل المهديّة الحصين أم درمان ، وقد انجه نحوها الجيش فاستتبك مع الدراويش في معركة يوم ٢ ستمبر عام

١٨٩٨ عند زريبة كبرى ، فر بعدها الدراويش المنهزمون منجيين نحو أم درمان فأصدر كتنسندر أوامره الى الجيش بمواصلة التقدم وملاحقة الفارين قبل أن يتحصنوا في أم درمان التي دخلها الجيش بعد أن فر منها الخليفة عبد الله وعائلته ، ولم يستطع الجيش الزاحف اللحاق به .

وكان دخول القوات المصرية الانجليزية الى أم درمان ، وبدء تأسيس ادارة حكومية عسكرية هناك ، قد جعل لسلالتين - ضابط المخابرات في ادارة الاستخبارات العسكرية المصرية وبعد فراره من أسر الخليفة - أهمية باعتباره كان أكر من غيره من الضباط الانجليز والمصريين معرفة بانحاء المدينة من الداخل ، حيث أسرع زعماء البقارة الى ديارهم أو صحبوا الخليفة عبد الله الى فيا في كردفان ، وحيث أدى انهيار أو هروب أمراء المهديّة فجأة الى ترك ممتلكاتهم ورفيقهم من النساء (٣٥٣) .

ودخل كتنسندر أم درمان بعد فرار الخليفة عبد الله منها بساعة ، وبسقوط أم درمان انتهت دولة المهديّة وخلفيّة التعايشى الذى ظل مطاردا أكر من سنة بعد واقعة أم درمان حتى تمكن السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate من معاجأته عند بلدة « دويكرات » قريبا من « منبل جديد » فى ٢٤ نوفمبر عام ١٨٩٩ حيث قتل الخليفة عبد الله ، وبقي عثمان دقنة هاربا حتى تم اعتقاله فى ١٨ يناير عام ١٩٠٠ وبذلك انتهت زعامة المهديّة بعد أن انتهت قبلها دولتها من الوجود وتنفس السودانيون الصعداء لتخلصهم من هذا الكابوس الكتيب الذى أشاع بينم الخوف والرهبّة وسملتهم قسونه وطفيانه ، ولكنهم لم يكذبوا حتى صدمتهم الحقيقة المؤلمة الى انتهى اليها اسرجاع السودان وأعنى سيطرة اجلصرة على مقدرات الأمور فيه كما هى مسيطرة على مقدرات الأمور فى مصر ذاتها .

وعندما تم دخول الجيش الظافر أم درمان دخل كتنسندر الى الخرطوم وأدى فروض الذكرى لغوردون وغفدت صلاة على أنقاض سراى الحكومة - المخربة - فى الخرطوم لروح (٣٥٤) ، بينما سجده فى ١٨ سبتمبر يأمر بوضع الألفام

فى ضريح المهدي ، تهدم القبة ، وأمر بنبش العبر واستخراج الجبة وقطع رأسها ، ثم أرسله الى المتحف البريطانى بـلـدن بعد أن بعـر العظام (٣٥٥) .
 صوران منناقستان راسمها واحد هو كشنر وفى مكان واحد هو عاصمة السودان المللة ، تبجيل لذكرى مواطن بريطانى ، وانقـام من رفات زعيم سودانى مسلم وألقى خطابا فى جموع السودانيين يوضح لهم أن الغرض من حملته هى بـخـليصهم من ظلم المهديـة ، وقال فى نهاية خطابه « ولما رأى ولى النعم خديونا المعظم عباس حلمى الثانى أن جرائم هذا الطاغية - يقصد التعايشى - تزداد يوما بعد يوم أخذته الشفقة على المسلمين المظلومين وصمم على انقاذهم من الظلم وأرسل جيوشه المطفرة لكى تهدم أركان دولة التعايشى ويقيم حكومة شرعية مؤسـسة على العدل والاستقامة وتبنى المساجد وتعين على نشر الدين القويم . وقد أصدر سموه عفوه البام عن جميع ذنوبكم وأمر بـرد أـملاككم وهو يدعوكم الى استـقبال جيوشه بالترحيب فاذا قبـلتم الدعوة وعرفتم قيمة الانعام كـتم أنتم الـرابـحين الناجحين والا فالويل لمن رفض نعمة ربه وكرم خديونا المعظم . وباسمه لى الرجاء الوطيد فى أن أراكم قـربا طائعين ومعضدين للحكومة الخديوية والسلام » (٣٥٦) .

ألقى كشنر بوصفه قائد عام جيش حملة السودان وسردار الجيش المصرى هذا الخطاب على السودانيين فى الخرطوم ، ويتضح مما قاله أن حملة استرجاع السودان قد وجهت باسم مصر وخديوى مصر وحكومة مصر ولمصلحة مصر وحدها دون أن يذكر اسم دولته - انجلترا - وقد كان هذا تناقضا لـقبـة النوايا البريطانية نحو السودان ، وتناقضا مع ما قام به كشنر نفسه بـ رفع العلمين المصرى والانجليزى على سراى الحكمـارية المتخربة بالخرطوم .

ومما يجدر الاشارة اليه أن فكرة استرجاع السودان اقترنت منذ البداية فى أذهان المصريين والسودانيين بل والدول الأوروبية بأنها لمصلحة مصر ولحساب مصر وبمجهود مصر ، وعلى هذا فان ما لقيه الجيش الزاحف من نايد قبائل السودان كان لاعتقادهم أنهم سيـتـخلصون من حكم المهديوية ليعودوا الى حظيرة الحكم المصرى على نظام حديث وبتفكير أكثر نقدا .

ولكن ما حدث كان غير ذلك تماما ، فقد رفع كشنر فى ٤ سبتمبر

(٣٥٥) صرار صالح تاريخ السودان الحديث ص ٢٠٧ .

(٣٥٦) عبد الله حسين ، السودان العديم والجديد ج ٣ ص ١٧٩ .

عام ١٨٩٨ بعد واقعة أم درمان بيومين « العلمين المصرى والانجليزى جنباً الى جنب على بقايا سراى الحكومة المنخربة فى الخرطوم ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن لانجلترا حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال ، وهو البسلاخ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائى لإدارة السودان فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ » (٣٥٧) .

وقد كان هذا التبليغ الرسمى الذى قدمه السير رينل رود الى الحكومة المصرية رسمياً فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ - وهو اليوم الذى رفع فيه كتشمر العلم الانجليزى بجانب العلم المصرى على سراى الحكومة بالخرطوم - يسير على النحو الآتى :

« تبليغ الى الحكومة المصرية :

انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وان هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وانما يرمى الى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوصها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعا لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها اليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية » (٣٥٨) .

وهكذا اتضحت نية الحكومة البريطانية وسياستها الحقيقية نحو السودان ، وليس أدل على ذلك من هذا التبليغ الذى أعقب سقوط المهديّة فى أم درمان مباشرة بأن لانجلترا الغلبة فى جميع الأمور المتعلقة بالسودان ، أى أنه بحكم اشتراك قوات بريطانية فى استرجاع السودان فيجب أن تتسلم هى زمام الأمور فى إدارته وألا تقوم الحكومة المصرية بأى تصرف بالسبب للسودان يتعارض مع هذه الرغبة البريطانية . مع أنه عند تقرير استرجاع السودان كانت انجلترا تدعى أنها تساعد مصر على استعادة أملاكها الضائعة ،

(٣٥٧) د. محمد زؤاد شكرى مصر والسودان ص ٥٢٢ .

(٣٥٨) رئاسة مجلس الوزراء السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير

سنة ١٩٥٣ ص ٥ .

وزارة الخارجية محمّده وثائق خاصة بمصر والسودان الوثيقة الأولى .

وذلك بالاضافة الى أنه « كان من المقرر منذ تقرر فى شهر مارس عام ١٨٩٦ استرجاع السودان أن يقوم الجيش المصرى الجديد بكل العمل كلما أمكن ذلك على أن تؤيده قوات انجليزية اذا لزم الأمر » (٣٥٩) .

ويمكن القول أنه عندما استعادت مصر أقاليمها السودانية عاونها انجلترا بوصفها مسئولة عن الأحوال فى مصر ذاتها ، وأعلنت انجلترا نفسها أنها تساعد مصر على استعادة أراضيها التى تعطل ممارسة سلطتها عليها لفترة مؤقتة . وجاء اشتراك انجلترا مع مصر فى عملية استرجاع السودان على النحو الآتى :

١ - أن القوات العسكرية التى استخدمت للاستعادة كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفاً ومن جانب الانجليز كانت فى بادئ الأمر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها ألفى جندي .

٢ - أن نفقات الاستعادة بلغت ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثها ، وإذا كانت انجلترا قد تحملت الثلث الباقي فالحطأ ليس خطأ مصر ولكن ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمية » (٣٦٠) .

واضح إذن أن السياسة البريطانية قد واثتها العرصة وانتهت بها - كما نبهنا الى ذلك اللورد كرومر - لقوى من نفوذها فى مصر والسودان ، فقد استخدم الجيش المصرى - بمساعدة بسيطة من القوات البريطانية - واستخدمت الأموال المصرية - بمساعدة مالية بريطانية بسيطة أيضاً بدأ بفرض قيمته ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢٣٪ بدفعها مصر ، وانتهى بتنازل انجلترا عن هذا القرض واعتباره مساعدة مقدمة من انجلترا للحكومة المصرية لتساعد على انتهاز العرصة - استخدمت القوات والأموال المصرية لاسترجاع السودان لا لمصلحة مصر فى واقع الأمر وحقيقته ولكن لمصلحة الانجليز الذين ضموا السودان الى مناطق نفوذهم واعتبروا أنفسهم أصحاب الحق الأول - دون وجه حق - فى ادارة شئونه .

وقد نسي الانجليز أن عملهم هذا كان غير قانونى ولا يتفق مع المنطق فكيف يتفق القانون - الذى أشار اليه اللورد سالسبورى والسير ساندرسون

عندما اقترح عليهم بإرنج وضع المناطق التي يتم استرجاعها تحت النفوذ البريطاني واخضاعها لإشرافه شخصيا - كيف يتفق القانون عندما اعتذر سالسبورى وساندرسون لكرور عن عدم موافقتهم على اقتراح كرومر هذا أثناء حملة دنقلة ، مع الواقع الذى نتج عن الاسترجاع لكل السودان بمساهمة بسيطة من انجلترا تصبح هى المسيطرة على كل السودان . أين ذهب القانون إذن بالنسبة لهذا الوضع غير القانوني ؟؟

لقد استاء المصريون والسودانيون لهذا العمل غير القانوني وغير العادل والقائم على القرصنة والاعتصاب ، والذي بدأ برفع العلم الانجليزى بحجاب العلم المصرى على سرائى الحكومة بالخرطوم وتلاه إبلاغ الحكومة المصرية بأن انجلترا صار لها بحكم اشتراكها فى استرجاع السودان الحق الأول والصوت الغالب فى كل أمور السودان . وقد استاء الجنود والضباط المصريون فى السودان حينما رفع العلم الانجليزى بجوار العلم المصرى فى الخرطوم ، بينما المدن التى تم فتحها قبل الخرطوم مثل كسلا ودنقلة وبربر رعت عليها الاعلام المصرية فقط .

كذلك استاء المصريون من هذا العمل وأصبح الشعور الوطنى يغلى فى مصر لهذا الاجراء المشين ، وكان الحديو عباس حلمى الثانى فى أوروبا فى ذلك الوقت فبعث اليه فخرى باشا رئيس النظارة يخبره بأمر اللعاق فى أوروبا « فبادر سموه بإرسال برقية لفخرى باشا يدعوها فيها الى المسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشئ لأن الأمر يتعلق بحقوق الساب العالى . وقد بلغنا أن الضباط المصريين اساءوا جدا لرفع العلم الانجليزى واحتجوا على ذلك فطمأنهم الانجليز بأن هذا العمل وفى لوجود جنود انجليزية مسع الجنود المصرية » (٣٦١) وكانت هذه ذريعة لهدنة المرفق بين القوات المصرية حيث كان كتشنر فى حاجة الى مجيودها لاسرحاع بقيه أنحاء السودان وللتوجه نحو فاشودة .

ولكن لم تلت أن وضحت نيات الانجليز السيئة نحو السودان عندما زار النورد كرومر السودان فى ٣ يناير عام ١٨٩٩ واجتمع مع السودانيين والى حطبنين عسيم فى كل من أم درمان والخرطوم . وضحت نيات الانجليز فى السيطرة على السودان بصورة فعلية وبدأ تنفيذ السياسة التى رسمها

كرومر لإدارة السودان ، تلك السياسة التي أعلنها بنفسه ، الآن وبعد أن تم استرجاع السودان نهائيا واستقرت به الأمور وقضى على كل آثار الثورة المهدية .

فقد ذكر كرومر في خطبته بأم درمان موجهًا الحديث إلى السودانيين قوله : « لقد شاهدتم أن العلمين المصري والانجليزى يخفان على هذا المكان ، وفى هذا إشارة إلى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة انجلترا وخديوى مصر ، والنائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتهما . واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن بل أن السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم فلا يجب النعويل على أحد غيره ، ولست أشك فى أنه يحقق أمانيكم ويحقق لكم ما ترجون » (٣٦٢) .

واضح إذن أن السودان قد خرج هذه المرة عن سلطة مصر ليدخل فى دائرة النفوذ الانجليزى بصورة رسمية وعلمية وتولى تسيير دفة الأمور فيه جنرال انجليزى يخضع فى أوامره للورد كرومر المخدوب السامى البريطانى وصاحب الكلمة العليا فى الاشراف على تسيير دفة الأمور فى مصر ذاتها ، وقد سر كرومر لأن كتشنر - كما سبق أن رأينا - هو الذى عهد اليه بقيادة الجيش الزاحف لاسترجاع السودان حيث يخضع كتشنر - بصفه سردارا انجليزيا للجيش المصرى - لأوامر وتعليمات كرومر ، وزاد سرور كرومر أكثر الآن لأن كتشنر هذا سيحكم السودان وبذلك تزداد سلطة كرومر ويرضى فيه غروره ورغبته فى الاستحواذ على سلطات واسعة تنشر نفوذه وأوامره على أرض واسعة جديدة - السودان - طالما وجد فى وظيفته فى القاهرة .

وقد استاء المصريون وكذلك السودانيون من هذا الاعلان الصريح الذى جاء عن المسئول الانجليزى الأول عن مقدرات الأمور فى السودان بصفة خاصة ، ويقول أحمد شفيق باشا مظهرًا هذا الشعور بالاستياء فى مصر أنه لما « وصلت لنا هذه الأخبار كان لها وقع شديد فى نفوسنا إذ كانت اعلانا صريحا من الجانب الانجليزى بأنه لا ينبغي الاشتراك فقط فى حكومة

(٣٦٢) : دكتور محمد مؤاد شكرى . مصر والسودان ص ٥٧٥ .

وأحمد شفيق باشا مدكراتى فى نصف قرن ص ٢ من ٢٩٣ .

السودان ، بل ويعترم غل اليد المصرية نهائيا عن التدخل فى شئونه ما دام :
السردار الانجليزى هو الشخص الذى سيقوم بالأمر ، وبهذه الخطبة وضحت
بيانات الانجليز من روع العلمين معا واتصحت خطتهم المقبلة فى
السودان» (٣٦٣) .

لقد أوضح كرومر فى خطبته أمام السودانين نوع الحكم الذى سوف
يخضعون له فى المستقبل ، ذلك الحكم الممثل فى السردار الانجليزى بصفته
حاكما عاما لهم الذى عليه وضع الأحكام والقوانين الخاصة بالسودان دون
الرجوع فى ذلك للحكومة المصرية بصفة خاصة ، وأن المسئول الأول أمامهم
هو السردار - الذى يخضع لتعليمات اللورد كرومر - الذى عليه تحقيق
السياسة البريطانية فى هذه البلاد . وعلى كرومر نقع مسئولية نظام الحكم
فى السودان لانه هو المسئول الأول عن ابتكاره . هذا النظام الذى يعكس
أطماع البريطانيين فى السودان واهتمامهم به .

ويمكن القول أنه منذ أن « أنهت وافة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله
استأثر باهتمام المسئولين الانجليز خصوصا ندير نظام للحكم فى السودان
بكفل لهم :

أولا : وقبل كل شئ آخر السيطرة الكاملة على ادارته ، وهى السيطرة
الى اسمدها من حق الفتح بفضل اشتراكهم بالمال والرجال فى استرجاع
السودان .

ثانيا : الاحتفاظ لمصر - كما يدعون - بحقوقها فى السيادة على
السودان سواء على أساس أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن
كانت هذه معطلة أيام المهديّة ، أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد
بحكم حق الفتح ، ملها فى ذلك مل بريطانيا نفسها ، أم أن مصر ذات حقوق
فى السيادة قديمة وجديدة معا .

ثالثا : إبعاد تركيا إبعادا كليا من شئون السودان لأسباب لعل من
أهمها إبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان» (٣٦٤) لضمان أفراد

(٣٦٣) أحمد شفيق ناشا مذكراتى فى صب قرن ح ٢ ص ٢٩٤ .

(٣٦٤) د. محمد مراد شكرى مصر والسودان ص ٥٤٤ .

الانجليز بالسيطرة عليه دون تدخل من الدول الاوروبية الأخرى وخاصة فرنسا - قد يعوق السياسة البريطانية في تلك الاقاليم .

ولقد أسفر عن هذا الاهتمام الانجليزى بالسودان وما صاحبه من رغبة في تحقيق المشروعات الاستعمارية ومدد دائرة النفوذ البريطانى فى تلك الجهات ، أسفر عن كل ذلك تدبير نظام لادارة السودان يحقق هذه الأغراض - الاستعمارية التسلطية - لانجلترا ، ذلك النظام الذى عرف باسم النظام -النثائى للحكم فى السودان عام ١٨٩٩ بزعم اشتراك كل من مصر وانجلترا فى ادارة شئون السودان . ذلك النظام الذى ختم مرحلة هامة من مراحل تاريخ السودان وبدأت به مرحلة هامة أخرى انفرد فيها الانجليز بالسيطرة على السودان لصالحهم وحدهم .

كان على السردار وقد استتب له الأمر فى أم درمان والخرطوم ورفع العلمين المصرى والانجليزى جنبا الى جنب أن يؤكد انهاء حكم المهدية باسترجاع ما تبقى من مواقع وبلاد فى حوزة الدراويش ، فوجه الجيوش لاستخلاص هذه البلاد من قبضة الدراويش وطردهم منها ، فاستطاع الجيش الزاحف على النيل الأبيض والجزيرة احتلال سنار والروصيرص على النيل الأزرق ، فى المدة بين ١١ سبتمبر ، و ٢ أكتوبر عام ١٨٩٨ . كذلك استطاع الجيش الذى يقوم بعمليات عسكرية ضد المهدية فى السودان الشرفى من استرجاع القضايف فى أكتوبر من نفس السنة ، وانقلابات نى ديسمبر من العام نفسه .

كذلك احتل الجيش الزاحف على النيل الأبيض الجزيرة بعد أن ستم الخليفة شريف فى ١٥ نوفمبر عام ١٨٩٨ ، وقد تم احتلالها نهائيا نى ديسمبر من السنة نفسها ، وتلا ذلك احتلال كل من فاروغلى ، وبقيت بنى شفق فى يد الأحباش . أما كردفان فقد تم احتلالها فى ديسمبر عام ١٨٩٩ . وبالنسبة لدارفور فقد استطاع الأمير على دينار وهو من سلالة سلاطين الفور أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان ، وكتب الى السردار كتشنر أنه يدب بالطاعة للحكومة وأنه سيدفع جزية لحكومة السودان نظير حكمه لهذا الاقليم .

وبذلك يكون السودان كله قد تخلص نهائيا من حكم الدراويش وعاد لا يخضع لسيادة مصر كما كان الحال قبل ثورة المهدى ولكن لموضع على رأسه حاكم عام انجليزى له السيطرة على كل أمره ، منفذا بذلك سياسة

حكومة لندن . . . وإذا كان قد تم التخلص من الدراويش في السودان فقد بقيت نقطة هامة هي التخلص من التوغل الفرنسي في خط الاستواء أو بعبارة أصح الوصول إلى فاشودة قبل أن يستقر بها الفرنسيون ويضمونها رسمياً إلى أملاكهم ومنعمراتهم في إفريقيا .

ونلقى السردار كتنسر من دارفور رسائل عدة موقع عليها من زعماء القبائل والعشائر هناك ومنذ مارس ١٨٩٨ م تؤكد ترحيبها بعودة السودان إلى الوحدة مع مصر ، كان منهم الشيخ إبراهيم آدم بوشا ، والشيخ عمران من بنى حلبا ، والشيخ ضوا النعيم عوض الله ، والشيخ أحمد عبد المكران ، والشيخ أحمد أبكرجو ، وديمليق أبو شيخ دافو ، وطاهر عز الدين شيخ دارا ، والشيخ أحمد حامد شيخ المسيرية ، وديمليق شريف الدين شيخ بيغو ، وديمليق أبو شيخ تاقو ، والشيخ مفضل سنديك ، والشيخ تونجر علي محمد ، والشيخ سعد إبراهيم شيخ ميمبا ، والشيخ أبو شريف الدين شيخ ميمبا ، والشيخ برقة قصر اسماعيل ، والملك سيراغ عيسى برتاوى ، والملك صالح محمد برتاوى ، والملك آدم دود برتاوى ، والملك علام البرتاوى ، والملك محمد شيخ البرتاوية (٣٦٥) .

وكلها تشير إلى تقدم كتنسر بفوانه من دنققة إلى بربر ، وأن هؤلاء الزعماء يتوقعون دخول تلك القوات إلى الخرطوم ، ويمنونه بأنه سيجد قبولا حسنا ويساعد الحكومة لوجود مؤيدين لها من عالية السودانيين ، ويتمنون رؤيته بينهم في دارفور .

الباب الثالث

انجلترا - مصر - السودان

الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢ م

الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق •

الفصل الخامس

مصر من الحماية البريطانية حتى ثورة ١٩٥٢م

- مقدمة •
- الحماية البريطانية •
- ثورة ١٩١٩ م •
- استقلال مصر •
- معاهدة ١٩٣٦ م •
- مصر وجلاء الانجليز •

مقدمة

مرت مصر منذ عام ١٩١٤ م وحتى عام ١٩٥٢ م بأدوار نشطة من الصراع بين الحركة الوطنية وسلطات الاحتلال البريطاني بدأت بفرض إنجلترا الحماية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى وبسببها - كما ادعت - ، ومع ذلك فعندما انتهت الحرب طالب الوطنيون بإنهاء الحماية البريطانية وجلاء القوات البريطانية المحتلة وإعلان استقلال مصر ، رفضت إنجلترا الاستجابة لأي من مطالب الحركة الوطنية المصرية ، ومن ثم انفجرت ثورة ١٩١٩ م .

لم تكن ثورة ١٩١٩ م مفاجئة أو بدون مقدمات إذ أنها تستند إلى جذور النضال الوطني المصري ضد الاحتلال البريطاني وما تفرع عنه من حماية وسيطرة بريطانية على مقدرات الأمور في مصر ، وعلى هذا جاء تعبير المصريين العفوي أو التلقائي أثناء أعوام ١٩١٨ - ١٩٢١ م مرتبطاً بنشاط الحركة الوطنية قبل تلك الفترة وأثناءها ، فإن جهود مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطني لم تذهب سدى في تنبيه الشعب المصري إلى حقيقة الاحتلال الانجليزي ، كما أن انفجار الثورة عام ١٩١٩ م قد أصاب سلطات الاحتلال البريطاني بالزعزعة وأدرك الانجليز أن الشعب المصري مهما طال صبره لابد أن يحرك لنحقيق مطالبه .

وعلى هذا جاءت استجابة إنجلترا لأحداث ثورة ١٩١٩ م متمشية مع حالة الفزع التي أصابها نتيجة لانفجار الثورة ولكنها في نفس الوقت متمشية مع السياسة الانجليزية التي تقضى بالانحناء للعاصفة حتى تمر ، ومن خلال هذه الانحناء وعدت إنجلترا فيما عرفت بنصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بمنح مصر استقلالها وإلغاء الحماية البريطانية ، وهي أمور - في عرف الانجليز - اعتبرت ننازلاً كبيراً ، وفي رأى المصريين خطوة لا تمثل الحد الأوسط الذي يمكنهم قبوله ، ومن هنا جاءت تسميتهم لنصريح ٢٨ فبراير « بالاستقلال المسفوف » ، إلا أنه على أي حال كان خطوة على الطريق .

• - • - •

وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بداية الطريق لاستقلال مصر الحقيقي، حيث أشار إلى فتح باب المفاوضات بين مصر وإنجلترا من أجل استكمال

استقلال مصر ، ومن هنا بدأت مفاوضات طويلة وشاقة بين مصر وانجلترا من أجل معالجة ما عرف بالتحفظات الأربعة التي تنصص من استقلال مصر الحقيقي والكامل ومطالب الحركة الوطنية المصرية ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا التي عقدت عام ١٩٣٦ م .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية استمرت الحركة الوطنية المصرية تطالب بالجلء التام لقوات الاحتلال عن مصر وطالبت مصر الرسمية تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ م بجلء تلك القوات عن المدن المصرية الى منطقة قناة السويس ، واستمر تدخل السلطات البريطانية في شئون مصر الداخلية فحدث ما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م الذي أساء الى الشعور الوطنى المصرى ، ولم تنته الحرب التي ساهمت فيها مصر كما ساهمت في الحرب العالمية الأولى الى جانب انجلترا والحلفاء حتى بدأت نتائج الكفاح الوطنى تطفو في مقدمات ورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م .

الحماية البريطانية

عاشت مصر منذ الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ م وحتى عام ١٩١٤ م عهداً من الحماية المقنعة غير المعلنة ، وظلت إنجلترا تعد بالجلء عن مصر دون أن تتحقق هذه الوعود ، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى في يوليو/أغسطس ١٩١٤ م توفرت العوامل التي انتهت بإنجلترا إلى إصدار قرار فرض الحماية البريطانية على مصر .

أول هذه العوامل تمثل في موقف الحياد من الحرب الذي يمكن أن تقفه مصر في هذه الحرب . ذلك أن الحكومة البريطانية خشيت أن تتخذ مصر موقف الحياد الرسمي في الحرب فمارست ضغطاً على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ مثل هذا الموقف ، لأن اتخاذ مصر موقف الحياد الرسمي من العمليات العسكرية يفلق الباب أمام حصول إنجلترا على مساعدات عسكرية مصرية للنفوذ البريطانية المحاربة ، ومن ثم تضطر الحكومة البريطانية إلى إرغام بلد محايد على اتخاذ إجراءات حربية لم يكن هناك مناص من اتخاذها (١) .

وضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لكي تمتنع الأخيرة عن إعلان قرار الحياد الرسمي ، وكانت نتيجة الضغط البريطاني القرار الذي أصدره مجلس الوزراء المصري في ٥ أغسطس ١٩١٤ م بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ، وجاء في ديباجة القرار ما نصه : بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور ألمانيا . ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصري . وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات

الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس
النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ هـ الموافق ٥
أغسطس سنة ١٩١٤ م تحت رئاسة عطوفتلو أفندم القائمقام الحديوى
(حسين رشدى باشا) قد قرر ما يأتى (٢) .

وقد جاء فى قرار مجلس النظائر منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها
والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألماني ،
وحظر التصدير الى ألمانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية
حقوق الحرب فى الأراضى والموانئ المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية
فى النغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها فى تلك النغور . وفى يوم ١٣
أغسطس أصدر مجلس النظائر قرارا بأن ينسحب هذا القرار على النمسا
والمجر أيضا (٣) .

وواضح من ديباجة القرار وجود ضغط بريطاني لاتخاذ هذا القرار ،
فعبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية » تدل على هذا الضغط ، كما
أنها أبعدت مصر عن فكرة الحياد التى حاولت الحكومة المصرية اعلانها منذ
بداية الحرب ، وجعلت مصر تأخذ الموقف البريطانى فى هذه الحرب ضد
دول وسط أوروبا المعادية لبريطانيا .

وثانى العوامل التى دفعت بريطانيا لاعلان الحماية على مصر مسألة
السيادة العثمانية على مصر ومدى سريانها عندما تزايد احتمال دخول تركيا
الحرب ضد انجلترا ، ذلك أن مصر كما هو معروف تخضع - حتى مع
وجود جيش الاحتلال - من الناحية القانونية والدولية للسيادة العثمانية ،
وكان معنى وقوع الحرب بين انجلترا ومصر أن تصبح مصر فى حالة حرب مع
انجلترا أى يصبح من حق المصريين مهاجمة قوات الاحتلال البريطانية ،
وبالنسبة للانجليز فانهم سيعمدون الى ضم مصر الى الامبراطورية بحق
الفتح . ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى
وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة فى عين
المصريين والانجليز على السواء الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ
لمصر بين انجلترا وتركيا (٤) . وكان هذا الاجراء هو اعلان الحماية البريطانية
على مصر .

(٢) الوقائع المصرية . عدد ٦ أغسطس ١٩١٤ م .

(٣) عبد الرحمن الرامعى . ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٣ .

(٤) د . عبد العظيم رمضان . الجيش المصرى فى السياسة ص ١٠٦ .

وثالث تلك العوامل مطالبة المصريين بالاستقلال بى مواجهة الوضع الشاذ الذى تعيشه مصر بين انجلترا التى تحتل قوانينها مصر وتركيا المعادية لانجلترا ، وضغط المصريون على فكرة أن حصول مصر على استقلالها سيمكنها من دخول الحرب فى أى ميدان من ميادين القتال الى جانب الحلفاء ، ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة للمطالب المصرية ، ومن ثم فكرت فى ابقاء السيادة العثمانية وعلان الحماية البريطانية على مصر مستغلة فرصة نشوب الحرب وانضمام تركيا الى جانب دول الوسط المعادية للحلفاء .

وعندما تأكد المصريون أن انجلترا عازمة على فرض الحماية على مصر حاولوا الحصول على بعض المكاسب ، فأبار كل من حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا أمام السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى تمسك المصريين بالاستقلال الذاتى كحد أدنى ، وأنهما قد يستفيضان اذا رفض هذا المطلب من جانب انجلترا ، كما أن الأمير حسين كامل هدد برفض عرش مصر بدلا من الخديوى عباس حلمى الثانى الموحد بالاستئانة آنذاك ، بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى (٥) .

ومن ثم لجأت السلطات البريطانية الى سياسة المراحل أى عدم فرض الحماية دفعة واحدة ، بل لجأت أولا - وبناء على اقتراح المستر تشيتم Cheetham نائب القنصل العام البريطانى فى مصر - فى أول نوفمبر ارجاء اعلان الحماية البريطانية مؤقتا حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية (٦) . ومن ثم صدر اعلان الأحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر بعد أن استجابت السلطات البريطانية لطلبات حسين رشدى باشا بأن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار وسحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كريبة فى ظل الأحكام العرفية ، وأن تعيد بريطانيا فى منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء .

وعندما أعلنت تركيا الحرب ضد الحلفاء فى ٥ نوفمبر أعلن الجنرال مكسيميل الفاند العام للقوات البريطانية فى مصر أنه من ذلك اليوم صارت

(٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام . ٥٠ عاما على ثورة

١٩١٩ . وثيقة رقم ٣ .

(٦) نفس المصدر وثيقة رقم ٤ .

بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب ، ثم أعلن في منشور آخر بتاريخ ٧ نوفمبر سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس على تركيا ، ولكن انجلترا لم تقف عند هذا الحد ، بل سارت في طريقها الى فرض الحماية . اذ أن ديباجة اعلان الحرب على تركيا قد تضمنت فقرة تعتبر مقدمة عملية لاعلان الحماية على مصر ، اذ ما معنى أن تكون كلمات هذه الفقرة على النحو الآتي : تقبل بريطانيا العظمى كامل المسؤولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان ، غير أن بريطانيا تحمي مصر أو قل أعطت لنفسها حق حماية مصر أى بمعنى أصح فرضت حمايتها على مصر دون أن تطلب الأخيرة منها ذلك .

ومن ثم لا نستغرب أن نعلن انجلترا رسميا وعلنا في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ م « وضع مصر تحت حماية بريطانيا العظمى » بحجة وجود حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، وعلى هذا - كما جاء في الاعلان - وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمى وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالتها كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ويقينى أنه لو كانت انجلترا جادة في قولها بحماية مصر وأهل مصر ومصالح مصر لاعترفت باستقلال مصر عن تركيا بعد أن أزلت - أى انجلترا - السيادة التركية عن مصر . كما أن لنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين موقف تركيا في الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر (٧) .

ويعلق شيرويل Chirol على فرض الحماية البريطانية على مصر بقوله : لقد شعرنا اثناء الحرب العالمية الأولى بضرورة تحويل الحماية المقنعة - التي كانت قائمة بالفعل منذ الاحتلال البريطانى لمصر - الى حماية معلنة (٨) .

وتنفذا للمخطط الاستعماري لجأت بريطانيا في اليوم التالي لاعلان الحماية على مصر الى خلع الحديوى عباس حلمي الثانى ، واختيار الأمير حسين

(٧) عبد الرحمن الرامى : ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١٨ .
Chirol, V. : The Egyptian Problem, P. 296.

(٨)

كامل سلطانا - لا خديويا - ليجلس على عرش مصر النى صارت سلطنة لا خديوية باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، الذى قبل المنصب الذى عرضه عليه المسئولون البريطانيون وهذا له مغزاه السياسى والقانونى المنتمل فى قطع كل صلة بين مصر وتركيا : الغاء لقب الخديوية التركى وعزل الخديوى عباس حلمى المعين بفرمان تركى ، وجعل مصر سلطنة ، وتعين الدولة الحامية لحاكم مصر بلقب سلطان حتى يظل على ولاء لبريطانيا العظمى صاحبة قرار النعيين ، وبالنال يظل مصر خاضعة للبريطانيين .

وجاء فى السبيلغ البريطانى للسلطان الجديد : أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى نعد على الأراضى التى نحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وهذا - فى رأى - احياء لما سبق أن صرحت به بريطانيا أثناء اعلان الحرب على تركيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم اعتبار المصريين بأنهم زملاء سلاح ساهموا فى المعارك الحربية الى جانب قوات الاحتلال ، واعتبار المصريين - خطأ - فى نظر جنود الامبراطورية شعب لا يستفيد فقط بل ويسرى على حساب تضحيات وآلام رجالها(٩) ، وهذا الانكار لدور مصر فى الحرب له مغزاه الذى يعنى انكار مطالب الحركة الوطنية المصرية الداعية لانهاء الحماية البريطانية واعلان استقلال مصر بعد أن أدت مصر دورا مهما فى المعارك الحربية الى جانب قوات الحلفاء .

وجاءت هذه الاجراءات البريطانية المتتالية لتشمل الحركة الوطنية المصرية عن العمل ، وإن كانت مظاهر السخط قد بدت على المصريين الذين رأوا فى تنصيب السلطان حسين كامل على عرش مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدركوا أن السلطان الذى تعينه انجلترا لا يمثل سيادة مصر بل يمثل سيادة الدولة الحامية(١٠) ، كما استاء المصريون من تدفق القوات المسلحة الاجنبية على الأرض المصرية ، الى جانب اسياء جماهير الشعب المصرى من محاولات كسب السلطان والسلطات البريطانية ولاء أعيان مصر ومققيها عن طريق منحهم رتب البكوية والباشوية واللقاب أصحاب المعالي للوزراء وغير ذلك من مظاهر التعظيم .

(٩) د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص ١١٣ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٥ - ٢٦ .

ولكن الشعب المصرى وجد أراضيهِ وموانيه مسرحاً لعمليات عسكرية لا ناقة له فيها ولا جمل ، ووجد أن القوات البريطانية البرية والبحرية تحرك فى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال مكسويل Maxwell قائد القوات الانجليزية فى مصر ، وعطلت السلطات البريطانية الجمعية التشريعية عن مباشرة نشاطها التشريعى ، ومنعت الاجتماعات العامة وعوقب كل من اشترك من المصريين فى أية اجتماعات دون فى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال موافقة سلطات الاحتلال . واقترن نظام الدكاتورية العسكرية بأعمال اإرهابية ضد المصريين فألقى فى السجن كثير من الشباب المصرى الوطنى من مثقفين وأطباء ومحامين ومعلمين وضباط أو أبعادوا الى الواحات المائية أو الى جزيرة مالطة .

تحمل الشعب المصرى اذن تحت نظام الحماية الكبير من الولايات ، فالى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت سلطات الحماية فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى وعمدت الى تجريد نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت انجلترا على الدواب وأعلافها ، اذ كانت الحبوب والحيوانات التى يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط فى فلسطين حيث تنقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا فى فرنسا (١١) . واشترك الجيش المصرى فى القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان ضد السلطان على دينار (١٢) .

وكل تلك الاجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جانب الشعب المصرى ، فأرأينا قيام مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ م ، واعتذار الأمير كمال الدين حسين عن قبول العرش الذى خلا ب وفاة والده فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ م مما حدا بالسلطات البريطانية الى اختيار أحمد فؤاد سلطانا على مصر يوم ١٠ أكتوبر فى ظل الحماية البريطانية . وكل ذلك كان مقدمات لنورة ١٩١٩ م .

Holt, P. M : Egypt and the Fertile Crescent, P. 293.

(١١)

(١٢) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١١٤ .

ثورة ١٩١٩ م

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نزوح الثورة المصرية اللى تفجرت عام ١٩١٩ م ذلك أنه ارتبط باشتعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، وإشراك المصريين فى الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركيا وألمانيا والنمسا ، كما كان انتقال سعد زغلول وصحبه فى أوائل عام ١٩١٩ السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها .

إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصرى منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م من خلاصة الرجال المصفين ثقافة قانونية وكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية المعطلة وكان على رأس الوفد سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطنى وحزب الأمة والكفالات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصرى الى جانب تفاهم رئيس الوفد - سعد زغلول - مع حسين رشدى باشا رئيس الوزراء حتى نشأوا السلطان التشريعية والتنفيذية فى التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية .

حاء تشكيل الوفد المصرى على أساس جديد فى التاريخ المصرى الحديث هو التوكيل الشعبى بالحصول على توقيعات المصريين فى مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصرى - سعد وزملائه - للتحديث باسم الشعب المصرى فى المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية . وكان اللجوء الى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر فى عام ١٩١٨ م ، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى من دهشة السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى من أن ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها (١٣) ، وذلك أثناء لقائهم به فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لعرض المطالب الوطنية . وكانت النتيجة تأليف الوفد المصرى كهيئة تتحدث باسم

الشعب المصرى فى نفس اليوم تم انضمام أعضاء آخرين فى ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى اذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الاول أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ م وهو الذى وضعه الوفد الاول (١٤) .

اذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ م فى مصر . وتمثلت تلك الأسباب فى ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطانى للأرض المصرية ، وتبرمهم من سلع السودان من وحدته مع مصر ، والفناء للجيش المصرى وتعيين مستشارين انجليز فى مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوروبيين فى كل الادارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية ، وشل دور الحكومة الوطنية ، ثم اعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة فى أمور مصر ، ووضعت أراضى مصر وامكانياتها لخدمة القوات البريطانية فى حربها ضد دول الوسط، وتحمل الشعب المصرى مظالم السلطة العسكرية على مضض فى ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، فى الوقت الذى يشعر فيه الشعب المصرى بمكائنه التاريخية والعلمية بين شعوب منطقة الشرق الاوسط وفى الوقت الذى يعمل فيه الحزب الوطنى وغيره من الجماعات الوطنية على اذكاء الروح الوطنية فى نفوس المصريين .

هذا الى جانب سيطرة الاجانب على أمور مصر الاقتصادية ، وفى الوقت الذى خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الاجانب فى البنوك والشركات والمصانع . الى جانب انخفاض ثمن القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعارك الحربية الى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول فى الوقت الذى تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .

بالاضافة الى ما سبق فقد ساهمت حركة الصحافة والأدب التى ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الافكار والنهضة النسائية ، ساهمت كل هذه الواحى فى تنبيه الراى العام المصرى الى حقيقة السدور الانجليزى فى مصر ، الى

(١٤) د . عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ص ٩٩

ضرورة انتهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها وهو حقها كامة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل احتلال أجنبي . ومن هنا يمكن القول أن ثورة ١٩١٩ م لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية بل كانت ثورة سياسية يكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضا وإن ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية . ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة (١٥) .

كان السبب المباشر للثورة اذن طلب سعد زغلول ورفاقه السفر الى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد وزملائه ونفيهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم ورئيس الوزراء حسين رشدي بطلبين للسفر الى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، الى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر لتولاه السلطة العسكرية البريطانية ، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، والطلب الثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلى يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف في الاسنجابة ، ثم لم يلبث أن رفض فى الأول من ديسمبر ١٩١٨ م السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته فى اليوم التالى .

اشتد هياج الخواطر لما اتبعه السلطة العسكرية البريطانية ازاء الشعب المصرى ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو الى ما اعزم ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد فى « بيت الأمة » خطب فى الجمعية التشريعية منتهزا فرصة اللقاء احدى المحاضرات ، وندد فى خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادى بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر ، واحتج على منع الشعب المصرى من تقديم مطالبه الى مؤتمر الصلح فى باريس ، واسنكر قبول استقالة رشدي باشا فى الاول من شهر مارس ١٩١٩ م . كما بعث الوفد الى معمدى الدول الأجنبية فى مصر بمذكرات تنظم وجهة نظره فى مستقبل مصر السياسى التى تتمثل فى إلغاء الحماية والاستقلال التام ، وقيام حكومة

دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب فى مصر ، وضمان
حياد قناة السويس •

رأت سلطات الحماية فى احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة
البريطانية والتشهير بها لدى معتمدى الدول تحديا لها وكشعا لنياتها السيئة
نحو مصر ، فلجأت الى أسلوب القوة ، فاعتقلت كلا من سعد زعلول ومحمد
محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ونفوا الى جزيرة مالطة ، مما دفع
الأعضاء الباقين من الوفد الى الاجتماع وارسال برقية الى السلطان فؤاد
يحثون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسؤولية ، كما أرسلوا برفية الى
الحكومة البريطانية يحثون فيها ويصرحون بأنهم ماضون فى الدفاع عن
حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة •

كان اعتقال أعضاء الوفد المصرى بمثابة الشرارة الأولى المؤذنة باندلاع
الثورة التى بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس
١٩١٩ م ، ثم شارك طلاب الأزهر والمدارس جميعا فى المظاهرات كما شاركت
الجماهير فيها بكل طوائفهم كالمحامين وعمال السكك الحديدية ، وقامت مظاهرة
نسائية فى ١٦ مارس كان لها وقع شديد فى نفوس الشعب اذ أنارت فيه
روح التضحية والحماسة • وكل تلك المظاهرات واجبتها السلطات البريطانية
بالعنف فلقي كثير من المصريين حتفهم على أيدي الجنود البريطانيين ولكن النورة
لم تهدأ رغم عمليات البطش التى لجأت اليها السلطات البريطانية •

وامتدت النورة الى الأقاليم دون أن يكون هناك تديرير أو اتفاق بل هو
الشعور العام الذى اختمر فى صدور أبناء الشعب جميعا ، فلما بدأت القاهرة
بالنورة استجابت لها باقى البلاد ، فقامت المظاهرات الصاخبة فى كل مكان
من الاسكندرية وطنطا ودمنهوور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وأسيوط
وغيرها من مدن الوجه القبلى ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون وخطوط
السكك الحديدية فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وأخذت النورة تزداد
عنفا يوم بعد يوم • فقد استمرت الثورة من شهر ابريل حتى شهر أغسطس
١٩١٩ م ثم تجددت من شهر أكتوبر حتى شهر ديسمبر من نفس العام ،
وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالى ثلاثة آلاف شهيد و ١٦٠٠ جريح ،
وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم ٤٩ مواطنا ، وحكم
على ٢٧ مواطنا بالأشغال الشاقة • فى حين كانت خسائر الانجليز البشربة

والمادية كبيرة حتى استطاعوا السيطرة على الموقف وإعادة الهدوء الى المدن المصرية وان كان الغليان الشعبى استمر متقدما .

ويعلق تشيرول على انفجار الثورة بقوله : لقد كانت معاجاة مذهلة لنا نحن البريطانيين أن المصريين الذين ظلوا طوال معارك الحرب مسالمين بل فى الواقع ساعدونا ماديا حتى أحرزنا النصر ينفجرون فى ثورة عارمة هى الأولى من نوعها منذ وقع الاحتلال البريطانى لمصر ، ثورة شديدة وواسعة امتدت فى كل مكان ضد الوجود البريطانى أينما كان(١٦) .

ولما كان الانجليز قد استطاعوا السيطرة على الامور فابهم لم يستطيعوا القضاء على الحركة الوطنية التى غيرت من أسلوبها فى العمل ، فلجأت الى المقاومة السلبية ، وقد بلغت هذه المقاومة من الشدة بحيث اضطرت الحكومة البريطانية الى تلبية بعض المطالب المصرية فأوردت الى مصر لجنة برئاسة اللورد ملنر Milner ، غير أن الوطنيين المصريين قرروا مقاطعة هذه اللجنة ، وتم ذلك بنجاح تام ، وكان للطلاب فضل كبير فى هذا السبيل ، كما اضطرت الحكومة البريطانية الى اطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ، مع ذلك استمرت المقاومة المصرية التى خبرت السبل العملية للكفاح اثناء أحداث ثورة ١٩١٩ م .

ومجمل القول فان معاملة سعد زغلول ورفيقه عبد العزيز فهمى وعلى نقطة البدايه لكل من : المرحلة السالبة للحركة الوطنية المصرية وللوفد أكبر وأهم تنظيم سياسى فى مصر حتى ثورة ١٩٥٢(١٧) ، ولكن ثورة ١٩١٩ م ، شعراوى للمستتر وينجت Wingate فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م أنتجت جرت من غير تدبير الوفد ، فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والقرى والقري على زمام الموقف ، وانقل الأمر الى اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التى ظهرت اثناء الثورة والتى نشأت لمقائيا وسط المعارك ، ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث سابقا قيادته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معندلة تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى اطار قانونى داخل مؤتمر الصلح . وفى الحقيقة أن دور الوفد

Chirrol, : Ibid, P. 297.

Hclt : Ibid, P. 295.

(١٦)

(١٧)

- ٣٠٦ -

فى التنظيم الثورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس وعلى يد لجنة الوفد المركزية التى سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا .

ولكن يمكن أن نعدد ايجابيات ثورة ١٩١٩ م المتمثلة فى اعتراف الحكومة البريطانية فى فبراير ١٩٢١ م أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت الغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وان كانت الثورة لم تنجح فى اجلاء الاحتلال . كما انتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستورى لحكم مصر ، هذا الى جانب شيوع روح النضحية والفداء والتمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصرى الذين اسلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تصحيات بالروح والمال جاد بها من شارك فى الثورة .

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكى ويلسون وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ويلسون خيب آمال المصريين بنجاهله الاستماع لمطالب المصريين فى مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل ١٩١٩ م . وزادت خيبة أمل المصريين فى الأييد الأمريكى بعد سفر وفد مصرى الى واشنطن خلال شتاء ١٩٢٠/١٩١٩ م وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ويلسون والولايات المتحدة قد أدروا ظهورهم لمصر من أجل عدم اغضاب بريطانيا العظمى^(١٨) .

استقلال مصر

لعل أبرز نتائج ثورة ١٩١٩ م هي أن الحكومة البريطانية أصدرت. تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر بشروط. عرفت بالحفظات الأربعة وهي :

- ١ - ضمان مواصلات الامبراطورية - البريطانية - في مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان أو التدخل مباشرا أو غير مباشر .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- ٤ - السودان .

وقد كانت الحفظات الأولى والثانية والأخيرة موضع مفاوضات متوالية. ومضنية خلال الثلاثين عاما التالية (١٩) . لاستكمال استقلال مصر الذي انبنى على ما جاء بالتصريح من الغاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات. سيادة واعادة وزارة الخارجية واشاء برلمان وتاليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية (٢٠) .

ورغم ذلك فإن الحفظات الأربعة كان معناها الحقيقي أنه لن يكون هناك استقلال بالمعنى الصحيح سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية ، فإن. الحفظ رقم واحد يعنى تبرير وجود جيش احتلال بريطاني بصفة مسنمة. في مصر وبصفة قانونية ، والحفظ الثاني يعنى حرمان مصر من جيش يدافع عنها بالص على أن تتولى بريطانيا الدفاع عن مصر فلا حاجة إذن لوجود جيش مصرى ليتولى هذه المهمة ، بينما يعنى الحفظ الثالث التدخل في. الشؤون الداخلية لمصر المستقلة مما ينقص من هذا الاستقلال ، وأخيرا فإن. الحفظ الرابع كان يهدف الى سلخ السودان من مصر وإنهاء فكرة وحدة. وادى النيل من أذهان كل من المصريين والسودانيين .

وليس أدل على تمتع مصر باستقلال منقوص نتيجة لنصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ م من استمرار الأحكام العرفية التي أشرف عليها لمدة سنة ونصف - وهي مدة سريانها بعد صدور التصريح - ضباط بريطانيون ، ولم تلغ إلا بعد أن سنت الحكومة المصرية قانون العفو العام الذي أعفى بموجبه جميع المواطنين من مسئولية أية أعمال قاموا بها أثناء فترة سريان الأحكام العرفية .

كما أن الدستور الذي صدر لمصر المستقلة قد أعطى للملك فؤاد صلاحيات واسعة جدا في الوقت الذي كان فيه الملك صنيعة للانجليز هم الذين أجلسوه على كرسي العرش مما أوجد صراعا بين القصر والزعماء الوطنيين عبر عنه سعد زغلول بقوله : إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبي فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبي ويدعى أن العرش في سلامة بفضل نفوذه (٢١) . ومن ثم تعاون الملك مع الانجليز وكلاهما يكفره الوطنيين وكلاهما يكره فكرة اعطاء الشعب المصري حريته أو حتى اعطاءه حكومة برلمانية .

بعد اقرار الدستور - الذي عرف بدستور عام ١٩٢٣ م - أجريت أول انتخابات لأول برلمان عام ١٩٢٣ م وفاز سعد زغلول وجماعته - التي صارت تعرف بحزب الوفد - بأغلبية ساحقة ، اذ حصل على ٩٠٪ من الأصوات . وعلى ١٧٧ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان وفدورها ٢١٤ مقعدا ، فاضطر الملك فؤاد الى أن يطلب من سعد زغلول تشكيل الوزارة فكانت أول وزارة وفدية حزبية وطنية مصرية في ظل دستور وبرلمان لمصر المستقلة كان عليها أن تضع برامجها الداخلية والخارجية موضع التنفيذ باعتبارها حكومة الشعب .

كان في مقدمة برامج الحكومة الخارجية فتح باب المفاوضات مع انجلترا لاستكمال استقلال مصر خاصة حول المحفوظات التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ، ومن ثم ذهب سعد زغلول الى لندن واشترك في مفاوضات مع الانجليز في أواخر عام ١٩٢٤ م عرفت بمفاوضات سعد - مكدونالد ، غير أنه لم يتوصل الى أي اتفاق وانقطعت المفاوضات اثر اصطدامها بمعبات كثرة

منها مبيالة السودان ، كما أن سعد زغلول رفض بقاء قوات بريطانية في مصر اطلاقا ، وأن الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم أما في زمن الحرب فتتأني الجنود البريطانية الى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلءاء للتعاون مع الجيش المصرى (٢٢) ، وهو ما رفضه البريطانيون .

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ م اغتال بعض المصريين السير لى سناك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، فانهز البريطانيون الفرصة ليخلصوا من حكومة حزب الوفد الوطنية وفي نفس الوقت يتخلصون من الوجود المصرى في السودان ، اذ قدم اللورد ألبنى Allenby المندوب السامى البريطانى في مصر انذارا الى حكومة سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر يطالبها بالاعتذار عن الحادث ، ومعاقبة القتلة ، ومنع جميع المظاهرات السياسية ، ودفع نعيض قدره (٢/٥) نصف مليون جنيه ، وسحب الجيش المصرى من السودان ، وازالة جميع القيود على رى الاراضى السودانية التى سبق أن وضعت من أجل توفير المياه لأرض مصر الزراعية وعدم الاعتراض على حماية انجلترا لكل الاجانب في مصر .

ورغم أن الحكومة المصرية أبدت أسفها وحزنها بعد حادث الاغتيال مباشرة ، ورغم أن الرجلين اللذين يمكن أن يعتبرا مسئولين عن منع الجرائم والاضطرابات وهما مدير الشرطة بالقاهرة ، والمدير العام للإدارة الأوروبية للأمن العام برطانيين فانهما لم يعتبرا مسئولين عن الحادث ، الا أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على استغلال الحادث من أجل ضرب بعض المكاسب التى تحففت للشعب المصرى ، فلم يقبل اعتذار الحكومة المصرية واستعدادها لدفع النعيض المطلوب وبعيدها بمنابعة القتلة ومحاكمتهم .

ونتيجة للموقف البريطانى اضطر سعد زغلول الى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ م ، وفي نفس الوقت حل الملك فؤاد البرلمان . وبذلك تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول ولم تستأنف الا في شهر يونيو ١٩٢٦ م بعد كفاح سياسى شاق وطويل اثلتفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر (٢٣) . وعندما أجريت انتخابات عام ١٩٢٥ م وحصل

(٢٢) أحمد شوقي ، المرحم السابق ، الحولية الثانية ص ١٥٥ .

(٢٣) د . عبد العظيم رمضان المرحم السابق ص ٢٢٠ .

حزب الوفد على أغلبية برلمانية لجأ الملك فؤاد مؤيدا بالانجليز الى حل البرلمان فى نفس يوم انعقاده لان سعد زغلول انتخب رئيسا له .

وهكذا نجح الانجليز فى طرد سعد زغلول وحزب الوفد من الحكم ووضعوا نهاية للبرلمان بصورة مؤقتة على الأقل ، ثم استولوا على السودان ، وأصبحوا فى وضع يمكنهم من خنق مصر عن طريق سيطرتهم على منابع النيل ، وأيدوا الملك فؤاد فى أن يحكم البلاد حكما أوتوقراطيا منحديا بذلك نصوص الدستور ، ومن ثم استمر الكفاح فى مصر بزعامة حزب الأغلبية من جهة وبين الملك فؤاد والمندوب السامى البريطانى من جهة أخرى الى أن توفى سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ م ، ثم فى عهد مصطفى الحاس وان تخلل الكفاح فترات من المهادنة تم فيها نفاوض بين مصر وانجلترا .

تعاقبت على حكم مصر وزارات - بعد وزارة سعد زغلول الى استقالت عام ١٩٢٤ - أقل ما يمكن أن توصف به أنها مسخاظة أمام الموقف البريطانى ، فمن وزارة زيور باشا الى وزارة ثروت باشا . وتنضج المواقف المسخاظة فى المفاوضات بين مصر وانجلترا ، فالدارمى لطبيعة المفاوضات بين عبد الخالق ثروت وبين السير أوستن تشمبرلين Austin Chamberlain التى دارت بين الطرفين فى لندن فى الفترة من شهر يوليو الى شهر نوفمبر عام ١٩٢٧ م يدرك أنه بيسا كان البريطانيون يتحدثون من منطق وجود مصالح قوية لهم فى مصر لا يسع أية حكومة بريطانية اغفالها أو النهاون فى صيانتها ولو استدعى الأمر اسخدام القوة نجس ثروت باشا يعتبر أن الوصول الى اتفاق بين مصر وبريطانيا بعرضه أزمة نقه بين الطرفين ولا بأس من الاستجابة لبعض المطالب البريطانية وهو ما رفضه الرعاء الوطنيون الآخرون مثل مصطفى الحاس ومحمد محمود وعدلى يكن وغيرهم ، كما رفضه مجلس الوزراء المصرى يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م مما دفع بروت الى تقديم استقالة حكومته الى الملك فى نفس اليوم وفبئها الملك بعد حوالى عشرة أيام (١٦ مارس) .

وكان مشروع المعاهدة التى نتجت عن مفاوضات « ثروت - تشمبرلين » والذى رفضه مجلس الوزراء المصرى مجعما بمصر اد نص على تحالف بين مصر وبريطانيا يمنع مصر من معارضة السياسة البريطانية فى الدول الأجنبية ، وأن تساعد انجلترا مصر فى الدفاع عن الاراضى المصرية ضد أى اعداء خارجى ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تدريب الجيش المصرى على يد بريطانيين وعلى النسق البريطانى ، وأن تضع مصر أراضيها وامكانياتها

تحت تصرف بريطانيا في حالة دخول الأخيرة حرباً أو تهديد بحرب ، وأن تبقى بريطانيا قوات عسكرية في الأرض المصرية لأجل غير محدد لضمان حماية مواصلات الامبراطورية ، وأن يكون للموظفين البريطانيين الأولوية للعمل في دوائر الحكومة المصرية ، وأن تعين الحكومة البريطانية بالنشاور مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً ومستشاراً قضائياً لهما سلطات واسعة ، وألا تنقص الحكومة المصرية من عدد الموظفين الانجليز العاملين في وظائف الأمن العام ، وأن تسعى بريطانيا لدى الدول الأوروبية لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، في مصر ، وأن يمثل بريطانيا في مصر سفير له حق التقدم على غيره من سفراء الدول الأخرى .

كان هذا هو المشروع الذي حمله ثروت باشا من لندن الى مصر ورفضه مجلس الوزراء ، وهو الى جانب اغفال موضوع السودان اغفالا تاما فانه يجعل احتلال انجلترا لمصر احتلالاً شرعياً ولا يتفق مع استقلال مصر وسيادتها ، ومن ثم رفض المشروع من جانب الزعماء ، وأبلغ الرفض الى الجانب البريطاني يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م وهو نفس اليوم الذي رفضه فيه مجلس الوزراء المصري .

وعندما ألف مصطفى النحاس باشا أول وزارة له في ١٧ مارس ١٩٢٨ م وكانت وزارة ائتلافية من الوند وحزب الاحرار الدستوريين ، ساعدت السياسة البريطانية على انهيار الائتلاف الوزاري لينشغل المصريون بالصراع الحزبي حول الزعامة والحكم عن المطالبة بانتهاء الاحتلال البريطاني لمصر وعودة وحدة السودان مع مصر ، وعلى هذا تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هي التعللة التي تدرج بها الملك فؤاد لافالة النحاس باشا في ٢٥ يونية ١٩٢٨ م ، وتألقت وزارة محمد محمود باشا - وكيل حزب الاحرار الدستوريين - في نفس يوم افالة مصطفى النحاس لتعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالي من أدوار المفاوضات (٢٤) .

جرت المفاوضات والتي عرفت بمفاوضات « محمد محمود - هندرسون » في ظل تغيرات في كل من مصر وبريطانيا ، ففي مصر تتولى الحكم وزارة لا تتمتع بأغلبية شعبية وتعطل الحياة النيابية لتبدأ ما عرف بسياسة اليد

الحديدية ، بينما نفي الحكم في بريطانيا من حزب المحافظين الى حزب العمال الذي كان أكثر حماسا لنسوية المسألة المصرية ، ومن ثم بدأت حكومة العمال بأقالة اللورد جورج لويده George Loyed المندوب السامي البريطاني المسئول عن انهيار الائتلاف الحكومي ، والسند الأكبر لمحمد محمود .

جرت المفاوضات بين محمد محمود رئيس الوزراء المصري والمستر آرثر هندرسون Arthur Hinderson وزير الخارجية البريطانية في لندن في صيف عام ١٩٢٩ م ، وانتهت بمشروع أعلن في ٣ أغسطس ، وهو ان يكن أقل قيودا من مشروع السير أوستن تشمبرلين الا أنه حوى الركبتين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقي ، وهما بقاء القوات البريطانية في مصر ، وبقاء السودان منفصلا عنها فعلا باقرار الحكم النشائي في ربوعه (٢٥) : وكل ما قدمه أنه حديد مكان القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، وتنازلت إنجلترا فيه لمصر عن مطلبها بمسئوليتها عن حماية الاجانب الى جانب الاعتراف لمصر بحماية الاقليات .

وعندما تألفت وزارة برلمانية برئاسة النحاس باشا في أول يناير ١٩٣٠ م ، حصل النحاس على تفويض من مجلسي الشيوخ والنواب في ٦ فبراير على التفاوض مع الحكومة البريطانية للوصول الى « اتفاق شريف » ، وبدأت المفاوضات فعلا والتي عرفت باسم « مفاوضات النحاس - هندرسون » في لندن يوم ٣١ مارس وفطعت يوم ٨ مايو لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان ، الى جانب اصرار النحاس على أن ينص الاتفاق على تحديد أمد بقاء القوات البريطانية في مصر ، وتحديد الضمانات الكفيلة بجلاء تلك القوات في نهاية المدة المحددة ، وأن ينص على اعتبار قناة السويس شريان حيوي لمصر يحميها الدفاع عنه ، وفي ذلك ما يعطى للجيش المصري وحدة حق الدفاع عن القناة دون مشاركة القوات البريطانية ، التي يجب أن يكون لها موقع واحد في منطقة قناة السويس ، وأن ينص الاتفاق أيضا على عودة الجيش المصري الى السودان ، وهذه العودة جزء من خطة لحل المسألة السودانية .

أعقب قطع المفاوضات بين مصر وإنجلترا تأمر ضد وزارة النحاس اضطره الى تقديم استقالة حكومته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ م ، وتشكيل وزارة جديدة في ٢٠ يونيو برئاسة اسماعيل صدقي الذي أسقط دنسور عام ١٩٢٣ م ووضع مكانه دستورا جديدا يعطى للملك فؤاد مزيدا من السلطات ،

(٢٥) عند الرحمن الرامعي . في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٩٧ .

وأسس حزبا جديدا باسم « حزب الشعب » برئاسة اسماعيل صدقي نفسه، واستمر بحكم بالحديد والنار في مواجهة غضبة شعبية متكررة وموقف موحد من الزعماء الوطنيين من حزب الوفد والأحرار الدستوريين ، ومن بعض أمراء الأسرة المالكة حتى اضطر اسماعيل صدقي الى الاستقالة يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ م أعقبتها وزارة ألفها عبد الفتاح يحيى باشا في ٢٧ سبتمبر التي ما لبثت أن استقالت في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ لتعقبها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم باشا في ١٥ نوفمبر .

قام نسيم باشا بإلغاء دستور عام ١٩٣٠ م وإعادة دستور عام ١٩٢٣ م ، وعندما صرح وزير الخارجية البريطانية بمعارضته لعودة دستور ١٩٢٣ م قامت المظاهرات الدامية في أنحاء من البلاد سواء في القاهرة أو غيرها من المدن المصرية ، أنتجت ائتلافا بين الأحزاب تقدمت بمطالب ومذكرات الى الملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ م وقد أصدر مرسوما بذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ م ، والى المندوب السامي البريطاني ليرفع مطلب الائتلاف الى الحكومة البريطانية لفتح باب المفاوضات بين إنجلترا ومصر التي يمثلها زعماء الائتلاف .

وقد ساعد على قوة الموقف المصري ما صرح به رئيس حزب الوفد المصري مصطفى النحاس باشا في خطبة له بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٥ م جاء فيها :
أنه لن يكون ثمة أى تعاون مع إنجلترا الا برغبة المصريين ، وأن مصر لن تدخل أى حرب قادمة الا على أساس التعاون بين الأنداد (٢٦) .

وسقطت وزارة محمد توفيق نسيم في ٢٢ يناير ١٩٣٦ م ، ونشكلت وزارة محايدة برئاسة علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في ٣٠ يناير ١٩٣٦ م ، وأصدر الملك فؤاد مرسوما بتشكيل وفد لمفاوضة الانجليز في ١٣ فبراير برئاسة مصطفى النحاس ومعه أعضاء من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين ، ولكن الملك فؤاد مات في ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ م ونودي بابنه فاروق ملكا على مصر في نفس اليوم .

(٢٦) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦) .

معاهدة ١٩٣٦ م

استمر رفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ م المناداة بابنه فاروق ملكا مع تعيين مجلس وصاية نظرا لصغر سنه ، ومن ثم سارت الأمور في مصر بالتوالي : اجراء الانتخابات لمجلس النواب والشيخ في المدة من ٢ الى ٧ مايو في ظل وزارة علي ماهر المحايدة ، واجتمع البرلمان في ٨ مايو ليستمع الى بيان الحكومة بوفاة الملك فؤاد وارتقاء فاروق عرش مصر ، وتم تعيين مجلس الوصاية على العرش ، وفي يوم ٩ مايو قدم علي ماهر استقالة الوزارة الى مجلس الوصايا ليتولى مصطفى النحاس تشكيل الوزارة باعتبار فوز حزب الوفد بأغلبية كبيرة في انتخابات البرلمان ، وفي عهد هذه الوزارة عقدت معاهدة ١٩٣٦ م .

. بدأت المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وانجلترا في القاهرة والاسكندرية وتم التوقيع على المعاهدة في لندن ، وكان يمثل مصر هيئة المفاوضات المشكلة في عهد الملك فؤاد برئاسة النحاس باشا واشترك الأحزاب الأخرى بممثلين عنها ما عدا الحزب الوطني الذي كان يتمسك بعبارة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » وعن الجانب البريطاني السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر ، واستغرقت الفترة من ٢ مارس حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م ، ولما كان للمعاهدة تأثيرها الكبير على ما تلاها من أحداث مرت على مصر حتى تم جلاء الانجليز على مصر ، فاننا سنناقشها ونناقش نتائجها .

كان أهم ما نصت عليه المعاهدة هو النص على التحالف بين الدولتين الصديقتين مع ما يتطلبه ويعنيه التحالف في وقت السلم والحرب ، كما نصت على جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية وتمركزها في منطقة قناة السويس ، وأن يصير عددها عشرة آلاف جندي و ٤٠٠ طيار الى جانب ٤ آلاف موظف مدني ، وأن تقوم مصر ببناء المعسكرات اللازمة لهذه القوات في منطقة قناة السويس وتبني الطرق التي تربط المنطقة فيما بين مدنها وفيما بينها وكل من القاهرة والاسكندرية ، وأن تبقي القوات البريطانية المربطة بمدينة الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من تاريخ عقد المعاهدة ثم تنقل الى منطقة القناة حتى تستكمل مصر بناء الطرق والمعسكرات المشار اليها ، وأن يكون للطائرات البريطانية حق التحليق في الأجواء المصرية دون قيود ، وأن يكون للطائرات المصرية نفس الحق في الأجواء البريطانية ، وأن تلتزم الحكومة

المصرية فى وقت الحرب أو فى حالة قيام خطر دول مفاجيء بتقديم جميع التسهيلات البرية والبحرية والجوية للقوات البريطانية ، وبعد عشرين سنة من المعاهدة من بدء تنفيذ المعاهدة تتشاور الحكومتان حول جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية جلاء كاملا فى ضوء قدرة الجيش المصرى على حماية قناة السويس عوضا عن القوات البريطانية ، وفى نفس الوقت فبعد عشرين سنة أو على الأقل عشر سنوات يمكن للطرفين إعادة النظر فى نصوص المعاهدة فإذا اختلفا لجأ الى عصابة الأمم ، والنص على استمرار السيادة المصرية على السودان مع استمرار ادارة السودان على النحو الذى حددته اتفاقيتى الحكم الثنائى مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل تلك الاتفاقيتين ، وأخيرا اقرار حق مصر فى المطالبة بالغاء الامتيازات الأجنبية .

ويمكن القول أن معاهدة ١٩٣٦ م كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية فى الشرق الاوسط ، كانت تستطيع مواصلة احتلال مصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا ، كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر ، سواء اشتركت مصر فى هذا الدفاع أم لم تشارك (٢٧) .

ومع ذلك فيمكن حساب ايجابيات تلك المعاهدة من أنها أكدت المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة وتدخل الموظفين الانجليز فى شئون الجيش والبوليس المصرى ، ومن ادارة الأمن العام ، وأن مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب تقع على عاتق الحكومة المصرية وحسبها دون سواها ، واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأصبح المندوب السامى سفيراً (٢٨) .

كما أكدت المعاهدة على ضرورة الغاء الامتيازات الأجنبية دون تأخير وإقامة نظام انتقالى لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفى أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم

(٢٧) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ١٦ .
(٢٨) أنتونى ناتج تعريب د . راشد البراوى . العرب انصاراتهم وأحمد الاسلام

المختلطة أى اختصاص تشريعى ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين ، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية على الجميع من مصريين وأجانب • وفى نهاية مدة الانتقال نكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة ، ويحدد فترة الانتقال المؤتمر الذى يعقد للنظر فى الغاء نظام الامتيازات بأسره (٢٩) • فإذا تعذر الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الامتيازات احتفظت مصر بحقوقها كاملة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة •

وشعورا من مصر بأن الامتيازات الأجنبية أغللا فى عنقها تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام (٣٠) ، وتنفيذا لمعاهدة عام ١٩٣٦ م دعت الحكومة المصرية الى عقد مؤتمر دولى فى مونترو بسويسرا يحضره ممثلو حكومات الدول صاحبة الامتيازات فى مصر ، وقد عقد المؤتمر فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ م وأصدر قراره فى ٨ مايو من نفس العام ، وكان على رأس وفد مصر مصطفى النحاس باشا ، وحضره مندوبون عن حكومات : اتحاد جنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا ، وبلجيكا ، وبريطانيا العظمى ، وايرلندا الشمالية ، والدانمرك ، ومصر ، وأسبانيا ، وفرنسا ، واليونان ، والهند ، ودولة أيرلندا الحرة ، وإيطاليا ، والنرويج ، وزيلنده الجديدة ، وهولنده ، والبرتغال ، والنسويد •

ويتضح من عدد الدول المدي الذى وصلت اليه الامتيازات الأجنبية فى الاساءة للمصالح المصرية ، وكان أهم ما توصل اليه مؤتمر مونترو موافقة جميع الدول المشاركة على الغاء الامتيازات فى مصر الغاء تاما ، وأن يخضع جميع الاجانب للقوانين المصرية دون تمييز ، وأن تظل محكمة الاستئناف المختلطة وغيرها من المحاكم المختلطة الاقل درجة قائمة فى فترة انقضاء ننتهى فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، ولا يجوز لهذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية ، ولكل دولة من الدول المتعاقدة ولها محاكم قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لفصل فى الأحوال الشخصية لرعاياها حتى نهاية فترة الانقضاء فنلغى المحاكم القنصلية وتؤول اختصاصاتها واخصاصات المحاكم المختلطة الى المحاكم الوطنية •

(٢٩) سبق عرضال تاريخ المداولات المصرية البريطانية ص ٣٠٢ - ٣٠٣ •

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى فى أعمام الثورة المصرية ج ٣ ص ٢٧ •

- ٣١٧ -

ومما يدل على أهمية مسألة الامتيازات الأجنبية ومعالجة معاهدة ١٩٣٦ لها أنه بعد أن توصل الطرفان المتفاوضان المصري والبريطاني الى مشروع اتفاقية عام ١٩٣٦ م علق محمد محمود باشا - عضو هيئة التفاوض عن حزب الأحرار الدستوريين - موافقه على المعاهدة على « كسبنا مسألة الامتيازات. وحصولنا على ما نريده منها ، وها هو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا في هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به » (٣١) .

وقد أعقب نجاح مصر في مؤتمر مونترلو دخول مصر في عصبة الأمم ، اذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ م في « جنيف » ووافقت باجماع الآراء على قبول مصر في العصبة (٣٢) ، واستطاعت مصر عقد اتفاق مع شركة قناة السويس صار لمصر بمقتضاه عضوين في مجلس ادارة الشركة ، وأن تدفع الشركة سنويا لمصر ٣٠٠ ألف جنيه وأن ترتفع نسبة الموظفين المصريين العاملين في الشركة الى ٣٣٪ وأن تتكفل الشركة ببناء الطريق العسكري بين بور سعيد والسويس .

وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٧ تولى الملك فاروق سلطنه الدستورية ، وبعد يومين استقالت وزارة النحاس باشا حسب العرف الدستوري وعهد اليه الملك بتشكيل الوزارة الجديدة فتم ذلك في ٣ أغسطس ، وفي عيد هذه الوزارة ارجع عن الضابط الوطني السوداني على عبد اللطيف ، واحفل في ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المحتلطة بالاسكندرية ببدء فترة الانتعال لنظام القضائي المحلط تنفيذا لاتفاقية مونرو ، وعادت أورطة مصرية الى انمردان في شهر ديسمبر من نفس العام . وفي الثلاثين من هذا الشهر أقيمت وزارة النحاس بدعوى أن الشعب لم يعد يؤيده ، وشكلت وزارة جديدة في نفس اليوم يرأسها محمد محمود استمر حتى أغسطس ١٩٣٩ م .

وفي عهد هذه الوزارة التي خنقت الحريات وتدخلت في الانتخابات ، اتخذت بعض الإجراءات ذات الصفة الدولية منها إلغاء مجلس الصحة البحرية في معاهدة ٣١ أكتوبر ١٩٣٨ م ببافيس حيث كان هذا المجلس عبارة عن هيئة دولية يعمل فيه أطباء وموظفون أغلبهم أجانب من أجل مراقبة الشئون

(٣١) جاء ذلك في البيان الذي ألغاه الدكتور أحمد ماهر عند ختام مناقشته هذه في مجلس

النواب . عريال : المرجع السابق ص ٢٨٩ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٣٩ .

الصحية في الموانئ والحدود ، والغاء هذا المجلس ونقل اختصاصاته الى وزارة الصحة المصرية فيه كسب كبير لمصر .

كما أنه في عهد هذه الوزارة قامت بريطانيا بالتفاوض نيابة عن مصر مع ايطاليا في مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الايطالية بشرق أفريقيا ، وقد توصل المتفاوضون الى اتفاق عقد في مدينة روما في ١٦ أبريل ١٩٣٨ م شارك فيه الوزير المفوض المصرى في روما ، ونجح عنه تأكيد الوجود البريطانى لى السودان بصفة رسمية ودولية مع اعتراف مصر باقتسام شرق أفريقيا بين انجلترا وايطاليا وغيرها .

انتهى عهد وزارة محمد محمود بالاستقالة فى أغسطس ١٩٣٩ م ، وأعقبتها وزارة شكلها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى التى بقيت فى الحكم حتى يونيو ١٩٤٠ م ، وفى عهدها اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية ، فماذا كان موقف مصر ؟

نفذت الحكومة ما طلبته منها بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦ م فأعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على المطبوعات ، وقطعت العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا ، واتخذت من الاجراءات ما تتطلبه من مراسيم قوانين تتفق مع حالة الحرب . وزار على ماهر السودان فى فبراير ١٩٤٠ م زيارة كان لها وقع طيب لدى السودانيين ولم ترنج لها السلطات البريطانية .

وفى أول ابريل ١٩٤٠ م قدم مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد مذكرة الى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (الذى عرف عام ١٩٤٣ باسم لورد كيلرن) ليتولى ابلاغها الى الحكومة البريطانية ، وكان أهم ما جاء بهذه المذكرة - التى وجدت اغتباطا كبيرا لدى المصريين - أن تنعهد بريطانيا من الآن - ١٩٤٠ - بأن تجلو قواتها بالكامل عن الأرض المصرية عندما تنتهى معارك الحرب العالمية الثانية ، وأن تعترف بريطانيا بحق مصر فى المشاركة الفعلية فى مفاوضات الصلح بين المتحاربين لضمان مصالحها ، وأن تفتح المفاوضات بين مصر وانجلترا بعد الصلح الدولى للاعتراف بحقوق مصر الكاملة فى السودان لصالح وحدة وادى النيل ، هذا الى جانب النص على الغاء الأحكام العرفية ، ورفع القيود المفروضة على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة .

والقيمة الأساسية لهذه المذكرة بخلاف ما نصت عليه من ايجابيات ، هو أنها صدرت من الزعيم الذى وقع على معاهدة ١٣٩٦ أى قبل أربع سنوات

من تقديم المذكرة ، ورغم أنه لم يكن يتوقع استجابة مشجعة من بريطانيا بسبب الحرب وبسبب أن مداد المعاهدة لم يجف بعد ، إلا أن المذكرة أحدثت تأثيرا كبيرا على الروح الوطنية المصرية بنفس القدر الذي أحدثت فيه استياء وسخطا من جانب الحكومة البريطانية .

وبناء على هذا اعتقل بعض المصريين ممن لهم نشاط داخلي فد يعرقل مجهود الانجليز الحربى ، وخصص للمعتقلين معتقلان أحدهما بالزيتون والآخر بالمنيا ، وكانت الحكومة المصرية بطبيعة الحال بناء على توجيهات من السفارة الانجليزية(٣٣) قد قامت بهذه الاعتقالات .

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ م اتخذت مصر منها نفس الموقف الذى اتخذته من ألمانيا ، إلا أن الحكومة البريطانية وجهت لوما شديدا لوزارة على ماهر متهمة اياها بالميل نحو إيطاليا فما كان من على ماهر إلا أن استقال فى ٢٣ يونيو ، وقبلها الملك فاروق يوم ٢٧ يونيو وعهد الى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم فأعلن تشكيلها فى اليوم التالى ، وفى عهد هذه الوزارة ألغى صندوق الدين العمومى فى ١٧ يوليو بعد مفاوضات استمرت من عام ١٩٣٧ م حتى صدر الاتفاق بالغائه فى ١٧ يوليو ١٩٤٠ بين مصر وكسل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، وفى عهد هذه الوزارة كذلك صدر القانون الفاضى بمد اممياز اسنك الاهلى (الانجليزى أصلا وبكونا) أربعين سنة أخرى ، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨ م ، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق اصدار أوراق السعد المصرية (البنكوت) ويجعل اقصاديات البلاد الى حد كبر رهن ما يصدره من هذه الأوراق لانه بمثابة بنك الدولة(٣٤) .

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ توفي حسن صبرى لمخلعه وزارة حسين سرى الى شهر فبراير ١٩٤٢ م ، وخلال حكم هذه الوزارة تعرضت مصر للغارات الجوية على الاسكندرية والقاهرة وتعرضت وزارة حسين سرى لأزمات ومؤامرات وضغوط من الانجليز مما دفعه الى تقديم استقالة حكومته فى ٢ فبراير ١٩٤٢ م .

وأعقب استقالة وزارة حسين سرى أن طلب الانجليز أن نحكم مصر

(٣٣) عاصم الدسوقى . مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٦٠ .

(٣٤) عبد الرحمن الرامسى . المرجع السابق ص ٩٠ .

وزارة ذات تأييد شعبي ، ومن هنا طلبوا من الملك تحت تهديد الدبابات تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، الذي قبل على أساس حزبي لا ائتلاف أحزاب ، وفي ٥ فبراير بعث النحاس برسالة الى السفير البريطاني أوضح فيها أنه قبل مهمة تشكيل الوزارة على أساس عدم تدخل من جانب بريطانيا في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها ، وطلب منه تأييد هذا الكلام ، فرد عليه السفير مؤيدا رسالة النحاس .

وأهمية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م يأتي من كون بريطانيا قد ساءها ظهور علامات سرور وابتهاج بين الرأي العام المصري لكل انصار يحرضه روميل في الصحراء الغربية المصرية ضد قوات الحلفاء ، ومعنى ذلك أن يحدث في مصر ما حدث في العراق أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني وموقف الشعب العراقي المعادي للانجليز . وكانت لحادث ٤ فبراير في مصر وحركة رشيد عالي في العراق دلالات عميقة بالنسبة الى المستقبل ، كان من رأى الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتي المحور وأن القوات البريطانية التي أسقطت حكم رشيد عالي وأرغمت ملك مصر على قبول النحاس باشا رئيسا للوزارة قد ساندت مؤيديها ضد معارضيها مستهدفة على حد قولها صالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة (٣٥) .

وقد ساهمت مصر في معارك الحرب العالمية الثانية مساهمات كبيرة سواء بالتسليحات التي أعطتها للحلفاء في أراضيها ومياها ، أو النمرين الذي قدمته لجيوش الحلفاء أو القوات المصرية التي شاركت في الدفاع عن مصر وحراسة الموانئ والمطارات وغير ذلك ، مما حدا بالمصريين وخاصة جبهة المعارضة المصرية الى تقديم مذكرة لأقطاب الحلفاء وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي روزناب والمستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أثناء اجتماعهم بفندق مينا هاوس بالقاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ م ، بصمت جزاء كامل للقوات الأجنبية عن الأرض المصرية والاعتراف بوحدة وادي النيل وسيادة مصر وحدها على قناة السويس ، وأن تشارك مصر في مؤتمر الصلح القادم على قدم المساواة .

وفي ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقال الملك وزارة النحاس وكلف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة استمرت حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ م حين اغتيل أحمد

- ٣٢١ -

ماهر ، فنشكلت وزارة أخرى برئاسة النقراشي باشا فى نفس اليوم ، وبعد يومين أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان • وكان الملك فاروق قد التقى مع الرئيس الأمريكى روزفلت والمستر ونستون تشرشل فى البحيرات المرة فى ١٤ فبراير •

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية تطلعت مصر الى تحقيق أمانيها التى طامنا طالبت بها خاصة وأن مصر ساهمت بكل ما تملك الى جانب الحلفاء فى الحرب ، كما أن الحكومة المصرية أعلنت فى نوفمبر ١٩٤٣ م انضمامها الى مبادئ ميثاق الأطلسنطى (٣٦) ورحبت كل من الولايات المتحدة وانجلترا بهذا الانضمام ، ودعيت مصر الى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وشاركت مصر فى الاجتماعات التى استمرت من ٢٥ أبريل الى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ حيث أعلن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ووقعه ٥٣ دولة من بينها مصر • ولكن الشعب المصرى ما زال ينتظر جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر ، فهل ستجلبو بريطانيا لمجرد أن تتقدم الحكومة المصرية بطلبات ومذكرات للحكومة البريطانية أو لمجرد قيام المظاهرات ضد انجلترا فى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر ؟

٣٦) نصت مبادئ الميثاق الأطلسنطى على عدم معنى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لتوسيع نفوذهم ، ولا تحجب نفوذهم فى الأراضي من حساب الشعوب ، واحترام حق كل شعب فى اختيار شكل حكومه ، وضد حرية البحار وعدم الاتفاقات الحصرية ، وسيدة السلام فى العالم ، وبند استخدام القوة ، واستعداد الشعوب المجهدة لتحتوي وحكومات المحلية •

جلاء الانجليز

لم تكن المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية بجديدة على الشعب المصرى الذى ما فتى منذ وقع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ م على الأرض المصرية يكافح بشتى أنواع الكفاح وبالقدر الذى يسعه أن يقوم به من أجل اجلاء الانجليز عن أرض مصر ، ولكن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بعدة أمور جعلت اصرار المصريين أكثر عنادا لنيل مطالبهم ، لعل أهم هذه الأمور زيادة الوعي فى مصر ، والاستياء مما فعله الانجليز بمصر خاصة أثناء الحرب ، والنضجيات الكبيرة التى تحملها الشعب المصرى أثناء الحرب ، هذا الى جانب اعلان ميثاق الأطلنطى وميثاق هيئة الأمم المتحدة وهى تنص على حق الشعوب فى السيطرة على مقدراتها دون تدخل خارجى .

لم يكن غريبا إذن أن يصدر قرار من مجلس وزراء مصر بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ م يطالب بريطانيا بسحب قواتها من الأرض المصرية والسودانية وحقيق وحدة وادى النيل ، وعندما ردت بريطانيا بمذكرة اشتم منها الشعب المصرى اصرارها على التسوية فى الجلاء بدعوى المسك بمبادئ معاهدة ١٩٣٦ م . قامت المظاهرات الصاخبة وجرت أحداث دامية فى الشارع المصرى ضد السياسة البريطانية كان منها ما عرف بحادث كوبرى عباس الذى نسل فى اصطدام مظاهرة قام بها طلاب الجامعة المصرية (جامعة فؤاد) بغوات البوليس عند الكوبرى الموصل بين الجيزة والشاهرة يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ م ، ومظاهرة اليوم التالى استنكارا لما وقع فى اليوم السابق الى جانب المظاهرات التى عمت مدن مصر الأخرى كالاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وغيرها ونصلى لها البوليس بقوة .

ونتيجة للسخط الذى عم الشعب المصرى من نصرف البوليس ضد المظاهرين قدم محمود فيمى النعراشى باشا استقالة وزارته ، ولكن المظاهرات وشكلت وزارة جديده برئاسة اسماعيل صدقى بعد يومين ، ولكن المظاهرات السعوية استمرت مطالبة بالجلاء ووحده وادى النيل ، وكان أشدها مظاهرة يوم ٢١ فبراير التى واجهتها سيارات بريطانية مسلحة فسقط شهيد وحرى كثيرين سواء فى القاهرة أو المدن الأخرى ، كان من نتائجها وقف مجلس

البرلمان جلستهما يوم ٢٥ فبراير حدادا على أرواح الشهداء ، وعلان الاضراب العام بين صفوف الشعب بمختلف طوائفه وحره يوم ٤ مارس ، كما كان من نتائج تلك الأحداث سحب اللورد كيلرن السفير البريطاني وتعيين السير رونالد كامبل Ronald Campell محله فى نفس هذه الايام الدامية .

حاول اسماعيل صدقى التفاوض مع بريطانيا لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم ترأس وفدا للمفاوضات ، بينما ترأس اللورد سانسجيت Stansgate الوفد البريطانى ، ومن ثم بدأت المفاوضات فى مصر فى النصف الثانى من شهر ابريل ١٩٤٦ م ولكنها تعثرت ، وفى أثنائها لجأت بريطانيا الى اجراء لتهدة خواطر المصريين فأجلت حاميتها من القلعة (قلعة صلاح الدين) من القاهرة وأنزلت علمها ، ورفع الملك العلم المصرى يوم ٩ يوليو ١٩٤٦ م .

سافر وفد المفاوضات المصرى الى لندن فى ١٧ أكتوبر لاستئناف المفاوضات هناك مع المستر بيغن وزير الخارجية ، وبعد أسبوع توصل الطرفان الى ما عرف باسم « معاهدة صدقى - بيفن Pevin » التى احتوت على نصوص رفضها الشعب المصرى بسبب اصرار بريطانيا على عودة قواتها بعد الجلاء واشراك مصر فى عمليات عسكرية لا ناقة لها فيها ولا جمل ، وأن الجلاء البام عن مصر سينم خلال ثلاث سنوات تنتهى فى أول سبتمبر ١٩٤٩ م ، وأن المسألة السودانية تخضع لمفاوضات نجرى بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح السودانين على أساس وحدة وادى النيل تحت راج مصر ، ولم يرض هذا النص كذلك الشعور الوطنى فى كسل من مصر والسودان ، خاصة أن النوايا البريطانية ظهرت فى تعيب المسئولين البريطانيين على حديد، اسماعيل صدقى لو كنة رويتر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ بعد عودته من لندن والذي قال فيه : لقد صرحت فى الشهر الماضى أنى سأجىء بالسودان الى مصر ، واليوم أقرر أنى نجحت فى مهمتى ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصمة نهائية «(٣٧)، وحيث جاء فى التعقيب البريطانى ما ينفى تصريحات رئيس الوزراء المصرى وما يؤكد تمسك انجلترا باتفاقيتى الحكم الثانى لعام ١٨٩٩ .

ونتيجة لهذا الموقف قدم اسماعيل صدقى استقالة حكومته يوم ٨

(٣٧) عبد الرحمن الرامى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢١٣ .

ديسمبر ١٩٤٦ م فعهد الملك الى النفراشى باشا تشكيل الوزارة الجديدة فى اليوم التالى ، و نتيجة لاسنمرار السطح الشعبى وخاصة الاضراب العام الذى ساد بين أبناء الشعب المصرى حدادا واحتجاجا على انعاقيتى الحكم النسائى ، وذلك يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ م ، لجأت انجلترا الى اجلاء قواتها من بعض المواقع فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، ورفع العلم المصرى على نكبات قصر اسيل يوم ٢١ مارس ١٩٤٧ م ، وبذلك لم نعد قوات بريطانية معسكرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وجزء كبير من أراضى الدلتا .

ولكن عندما وجد النفراشى اصرار بريطانيا على موقعها كما وضع فى مشروع « صدقى - بيعى » ، عرض القضية المصرية السودانية على مجلس الأمن خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧ م لتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما عاجلا ، وانهاء النظام الادارى لحكم السودان بموجب اتعاقيبى الحكم النسائى . وحضر النفراشى بنفسه المناقشات فى مجلس الأمن باعتباره رئيسا لوزراء مصر ووزيرا لخارجيتها ، ودافع عن المطالب المصرية بكل الحجج والأسانيد القانونية والشرعية والدولية ، ولكن مجلس الأمن بضغط من بريطانيا امتنع عن اصدار قرار بالخلاء العاجل والكامل عن مصر والسودان ، بل وقف موقفا سلبيا دون أن يصدر أى قرار فى العصبة المعروضة عليه . فعاد النفراشى الى مصر يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ بعد أن أعلن فى نيويورك أن مصر لن تدخل فى مفاوضات مع إنجلترا الا بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

وقد شاركت مصر خلال وزارة النفراشى فى معارضة قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بمسليم فلسطين بين العرب واليهود والصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م ، وتحققت المصالح الاستعمارية فى اقرار هذا المذهب رغما عن العرب المستضعفين ، وليس قرار مجلس الأمن بخصوص القضية المصرية بعبء !! ، كما شاركت مصر فى حرب فلسطين فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ م وخسرت مصر كثيرا من شهادتها على الساحة الفلسطينية ، ولم بقدر للعرب بجيوشهم النظامية القضاء على عصابات اليهود بسبب تخاذل الزعامات العربية آنذاك .

وعندما اعتيل النفراشى باشا على يد أحد أعضاء جماعة الأحرار المسلمين فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ عهد الملك الى رئيس ديوانه ابراهيم عبد الباقى ناليف الوزارة فسكنها فى نفس اليوم التى استمرت حتى سقطت فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ لمخلفها وزارة ائتلافية برأسها حسن سرى باشا ،

وفى عيده انتهت فترة الانتقال الخاصة بالامتيازات الأجنبية ، وبذلك انحلت المحاكم المختلطة وانتقلت سلطاتها الى المحاكم الوطنية فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ ، وفد أجريت الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ م ليفوز فيها حزب الوفد ويشكل النحاس باشا الوزارة نفس الشهر .

قاد النحاس باشا حملة سياسية للضغط على بريطانيا من أجل الجلاء عن مصر واسودان ، فقد أعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى البرلمان فى ١٦ يناير ١٩٥٠ م تمسك مصر بجلاء الانجليز عن كل وادى النيل شماله وجنوبه وعودة وحدة وادى النيل ، وعندما مر استر بيغن وزير الخارجية البريطانية بالقاهرة فى يناير ١٩٥٠ م أيضا واستقبله النحاس باشا فى مكتبه نوقشت المطالب المصرية الوطنية ، وفى مايو من نفس العام زاد المارشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى القاهرة ونوقشت معه أيضا ترتيبات إجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل .

وبعد خمسة أيام من اعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٨٣٦ م تقدمت للمطالب الوطنية فند اتخذ خطوة جريئة تمتشى مع الامانى الوطنية وأعى بها ما أعلنه فى البرلمان المصرى فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م من قطع للمحادثات السياسية بين مصر وانجلترا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ م وإعاقبة الحكم النمائى لإدارة السودان ، وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » .

وبعد خمسة أيام من اعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ م تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع الى مصر لتشكيل ما عرف بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مقرها القاهرة وتضم كلا من المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا الى جانب الولايات المتحدة ثم مصر وبغية الدول العربية ، ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا العرض كلية وتبعنها بقية الأقطار العربية مما أغضب الحكومة الأمريكية ودفع المسر أشيسون Acheson وزير الخارجية الأمريكى الى أن يعلن أن الرفض المصرى غير مشروع (٣٨) .

وكانت هذه الخطوة الوطنية دافعا للشعور الوطنى ليندفع فى عمليات فدائية ضد القوات البريطانية المسلحة فى منطقة قناة السويس ، والتمهات المستمر بين المصريين والانجليز على كل المستويات الرسمية والسبعية فى مدن

القناة ، مما دفع الانجليز الى تدبير حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ م مع الملك وأعداء الحكومة ، ومن ثم أقيمت وزارة النحاس باشا لتعقبها وزارات لا تسند الى قواعد شعبية لم تمكث فى الحكم طويلا حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الجيش لتحقيق المطالب الوطنية .

أعقب بيان النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م فى البرلمان بالغاء معاهدة ١٩٣٦ م موافقة البرلمان على الغاء المعاهدة فى ١٥ أكتوبر ، وخشيت بريطانيا من رد الفعل الذى قد يحدثه هذا القرار فى العالم العربى الذى قد تحذو دوله حذو مصر فتلغى معاهداتها مع إنجلترا ، ومن ثم أعلن أنتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية بأن إنجلترا تتمسك بالمعاهدة وترى أنه لا يجوز الغاءها من طرف واحد ، ومن ثم عززت بريطانيا قواتها فى منطقة قناة السويس تحسبا لموقف مشابه لموقف إيران عندما ألغى الوطنيون هناك امتياز الشركة البريطانية للبترول (٣٩) .

وبينما ساندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الموقف البريطانى فى مصر خاصة أن تلك الدولتان اشتركتا مع إنجلترا وتركيا - كما ذكرنا - فى التقدم بمشروع قيادة الدفاع المشترك الذى رفضه مصر ، أيدت جامعة الدول العربية والبرلمان السورى الموقف المصرى تماما ، وكل ذلك دفع بالمصريين الى تعبئة الراى العام ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وفى الوقت الذى مارس فيه المصريون عمليات فدائية ضد تلك القوات امتنع العمال المصريون عن العمل فى المعسكرات البريطانية .

وكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى مظهره دليلا على ضيق المصريين بالاحتلال البريطانى وبانشاء دولة اسرائيل ، ودليلا على فساد نظام الحكم القائم ، فان هناك أيد خفية لعبت دورا فى ازدياد لهيب الحريق الذى أتى على معظم المحلات والفنادق التى يملكها أجانب والذى قتل فيه كثير من أفراد الجالية البريطانية ، مما جعل الملك فاروق يستند الى هذه الأحداث فى اقالة وزارة الوفد التى كان مطلبها الوطنى الأساسى جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م كان من مبادئها الستة المعلنة

جلاء القوات الانجليزية من مصر ، وعندما وجدت انجلترا تأييدت الولايات المتحدة الأمريكية للثورة المصرية التي خلصت مصر من حكم ملك فاسد وباشوات مستغلين قد يؤدي استمرارهم على رأس السلطة في مصر الى انتشار الشيوعية في مصر ، لم تجرؤ انجلترا على مواجهة قيام الثورة في مصر بالقوة ، بل على العكس وجدنا الحكومة البريطانية نستجيب لطلب حكومة الثورة بفتح المفاوضات حول المسألة السودانية ، وبالفعل تم التوصل الى اتفاقية استقلال السودان في فبراير ١٩٥٣ .

وبعد شهر من توقيع اتفاقية السودان اقترحت الحكومة البريطانية على حكومة الثورة شى مصر استئناف المفاوضات بين الطرفين حول مستقبل القواعد البريطانية في منطقة قناة السويس ، ولم تكن حكومة الثورة تمانع في فتح المفاوضات حول هذا الموضوع بشروط معلنة وهي أن يتم جلاء هذه القوات عن الأرض المصرية بدون شروط وان مصر ليست على استعداد للاشتراك في أية محادثات أو أية أنظمة دفاعية مع انجلترا أو غيرها ، وأن تتمتع مصر بالاستقلال الكامل والسيادة على كل جزء من أراضيها .

وفي الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات بين الطرفين فى أواخر أبريل ١٩٥٣ كانت معسكرات التدريب تعد الفدائيين المصريين للعمل ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وعندما نبين للمفاوض المصرى تسويق البريطانيين قطعت المفاوضات فى شهر مايو وبدأ الفدائيون المصريون عمليات انحرارية ضد أفراد القوات البريطانية وضد المنشآت البريطانية مما أحدث انقساماً فى رأى العام والحكومة البريطانية بل وجعل الولايات المتحدة تخفف من تأييدها المطلق للسياسة البريطانية نحو مصر .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن عداء العرب للانجليز من جراء ماضيهم الاستعماري في المنطقة من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هي البترولية بوجه خاص ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية ، ولذلك اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية لكي تصل مصر وانجلترا الى تسوية سلمية وبالتالي يحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره . خاصة أن دول الجامعة العربية أعلنت مساندتها لمصر (٤٠) .

(٤٠) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢٥ .

اقتنعت الحكومة البريطانية أخيراً تحت ضغط العمل الفدائي المصري بعدم جدوى وفاعلية القواعد البريطانية في قناة السويس ، فمالت الى التساهل في مفاوضاتها مع مصر حول مستقبل تلك القواعد ، وبالفعل عندما استؤنفت المفاوضات بين الطرفين وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م توصل الطرفان الى اتفاق نص على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً ، وانتهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ ، وأن يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وأن تبقى بعض أجزاء قاعدة القناة في حالة صالحة وتكون معدة للاستخدام مباشرة في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أي بلد عربي أو على تركيا مع تسهيلات مصرية على أن تجلو القوات البريطانية العائدة فور وقف القتال ، وأن تعطى مصر للطائرات البريطانية التسهيلات اللازمة ، واحترام معاهدة الآستانة ١٨٨٨ م بخصوص قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر .

وبالنسبة الى هذه المعاهدة وتنفيذها جلا الانجليز بقواتهم عن أرض مصر بعد احتلال دام أكثر من سبعين سنة ، ورغم أن المعاهدة كانت تحوى بعض الشروط المجحفة بمصر مثل عودة القوات البريطانية الى مصر اذا تعرضت تركيا الى عدوان خارجي مما كان يعنى ربط الدفاع عن مصر بحلف الاطلنطي ، وتقديم مصر تسهيلات في أراضيها للبريطانيين ، وسريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات تظل البنود المجحفة بمصر قائمة ، وانتقال القوات البريطانية من قناة السويس الى قبرص قريباً من مصر ، فان المعاهدة تضمنت بنوداً ايجابية، فهي الى جانب الجلاء الكامل تسلمت مصر منشآت عسكرية قدرت بحوالى ستين مليون جنيه ، كما استفادت مصر من عدم النص على عودة القوات البريطانية الى مصر في حالة قيام حرب بين العرب واسرائيل ، وبذلك أضاعت مصر الفرصة التي حاولت اسرائيل الاستفادة منها ببقاء القوات البريطانية بمصر أو على الأقل العودة في حالة الحرب بين العرب وبين اسرائيل ، كما صارت قناة السويس تحت السيادة المصرية مع العلم بأن العناية شريان للمواصلات البريطانية مع الشرق الأقصى .

وفد رحلت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بل وباكستان بالمعاهدة ، واعتقدت هذه الدول أن المعاهدة بداية لفسار بين مصر ودول الغرب ، وقد أدى ذلك الى أن يفتح انجلترا صفحة جديدة في علاقاتها بمصر، فارسلت المعونات الاقتصادية والعسكرية الى مصر ، ورفعت الحكومة البريطانية الحظر على تصدير الأسلحة الى مصر ، بينما هاجم الاتحاد السوفيتي المعاهدة

- ٣٢٩ -

واعتبرها خطوة لضم مصر الى المحالعات الغربية وأن مصر تستقبل أسلحة أمريكية .

أما اسرائيل فقد هاجمت بشدة المعاهدة لأنها لم تحقق لها ما كانت ترجوه من بقاء العلاقات متوترة بين مصر وانجلترا ، وجعل اسرائيل تواجه الجيش الوطنى المصرى دون حاجز القوات البريطانية بين الجانبين ، وأن جلاء انجلترا عن مصر يعنى ترك اسرائيل يواجه مصر والعرب دون حماية ، ومن ثم حاولت اسرائيل تعكير العلاقات بين مصر وانجلترا قبل نهاية فترة العشرين شهرا المحددة فى المعاهدة لانسحاب القوات البريطانية نهائيا من قناة السويس ، فدبرت مذبة لبعض جنود الحامية المصرية بغزة فى فبراير ١٩٥٥م الا أن القوات البريطانية جلت بالفعل من منطقة القناة ومن كل الأرض المصرية فى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ م .

ونتيجة للعدوان الثلاثى الذى شاركت فيه كل من انجلترا وفرنسا واسرائيل فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ م صدر قرار جمهورى مصرى يقضى بانتهاء اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م وذلك منذ بدء العدوان الثلاثى ، وبهذا انتهت شروط المعاهدة ولم تعد نافذة المفعول .

الفصل السادس

الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق

- مقدمة •
- نصوص اتفاقية الحكم الثنائي •
- تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي •
 - أولا : الإدارة •
 - ثانيا : الاقتصاد •
 - ثالثا : التعليم •
- الحركات النورية في السودان :
 - أولا : الحركات الفردية •
 - ثانيا : الحركة الوطنية •
 - أ - هوية الحركة •
 - ب - الجمعيات السرية
 - ج - علي عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض •
 - د - مصرع السردار •
 - هـ - مؤتمر الخريجين العام •
- الحكم الثنائي والقوى الخارجية •
 - أولا : مصر •
 - ثانيا : الدول الأجنبية •

مقدمة

فرضت على شطرى وادى النيل مصر وسودانه ما عرف بانفاقية الحكم «لثنائى الى فلبت اسم السودان الى « السودان المصرى الانجليزى » بحصوه لمطام فى الحكم ليس له سوابق فى تاريخ الفكر السياسى ، طل السودان حاضعا لهذا النظام منذ عام ١٨٩٩ م حتى حصل على استنلاله بموجب اتعاق عام ١٩٥٣ م ، كان للانجليز حلال هذه الفترة السلطة العليا بل الانفراد بالسيطرة على معدرات الأمور فى ذلك القطر فى الوقت الذى عجز عيه حكام مصر من أسره محمد على عن ابداء الدأى أو الاحتجاج على ما يحدث فى السودان من الحاتم العام الذى يصدر بتعيينه فرمان من باشوات مصر .

خضع السودان خلال تلك الفترة لسلطة الحاكم العام البريطانى ، تلك الفترة التى قسمها المؤرخون الى عهدين ، الأول : عهد الحكم الثنائى الأول من عام ١٨٩٩ الى ١٩٢٤ م ، والثانى عهد الحكم الثنائى الثانى من ١٩٢٤ الى عام ١٩٥٣ م . اسنمر فى العهدين سسلط الانجليز على الأمور فى السودان واهمال الشريك الثانى فى الانفاقيه - وأعنى مصر - وبسما نادى الوطنيون فى كل من مصر والسودان بحقيق وحدة وادى النيل عملا وواقعا وبإبعاد السيطرة البريطانية التى يملها الحاكم العام البريطانى الجنسية وبطانته من الوطنيين البريطانيين ، احدى هؤلاء سياساب هدفها الهائى إبعاد السودانين عن الإنشاء بأخوبهم وأشعائهم المصريين .

وكما اسنطاعت انجلترا سسلح أجزاء من ملحقات السودان بل ومن أفاليمة فى بحر الغزال وخط الاستواء والسودان الشرقى وساحل البحر الأحمر والصومال ، لمصلحتها ومصلحه كل من بلجيكا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والحبشة ، فانها استغلت انفاقية الحكم الثنائى لكى تفصل بين جنوب الوادى وشماله ، لأنها منذ ضمت أجزاء من مديريةية خط الاسواء الى أوعندة وفرضت حمايتها على المنطقة التى بها المابع الرئيسية لنهر النيل شريان الحياة للسودان ومصر ، لا يمكن - من وجهة النظر الاستعمارية - أن ترى وادى النيل جنوبه وشماله فى دولة واحدة يحكمها أبناؤه دون تدخل أجبى ، لأن مثل هذه الدولة الموحدة سوف تكون لديها الامكانيات التى تؤهلها للوقوف أمام الأطماع الاستعمارية الأوروبية سواء فى السودان

نفسه أو في الأقطار الأفريقية المجاورة للسودان ، بل قد نمد هذه الدولة الموحدة نشاطها خارج حدودها بما يهدد المطامع الاستعمارية في أفريقيا ، كما حدث أيام الحديوى اسماعيل .

وعلى هذا - وكما يقول كرومر في مقدمته لكتاب سدنى لو - طرأ على ذهنى أن من الممكن للسودان ألا يصبح انجليزيا ولا مصرى بل يكون انجليزيا مصرى ، ولقد قام السير مالكولم ماكليراث Malcolm Melluraith (المستشار القضائى منذ عام ١٨٩٨ م) بترجمة هذه الفكرة السياسية - والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الى لغة قانونية ندل على المهارة ، فظهرت الدولة المولدة Hybrid State ذات الحكم السائى المعروف باسم Condominium (١) ، والذي وقع اتفاهه بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ م ثم تبعه اتفاق لاحق فى ١٠ يوليو من السنة نفسها .

وخلال هذا النظام انفردت انجلترا بالسيطرة الكاملة على مقدرات الأمور فى السودان ؛ ولكن هل كان هذا الانفراد بعيدا عن اعتراضات الدول الأخرى ؟ وما موقف انجلترا من اتفاقية الحكم الثنائى وتنفيذها فى السودان ، وموقفها من مصر الشريك معها فى اتفاقية الحكم الثنائى ، وموقفها من الدول الأوروبية ، طوال حوالى نصف قرن من الزمان قبل أن تضطر الى التسليم بأحقية السودانين فى الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم .

نصوص اتفاقية الحكم الثنائي

كان صدور فكرة الحكم الثنائي عن اللورد كرومر قنصل انجلترا العام في مصر دليلا آخر على استمرار الحطة البريطانية في فصل جنوب وادي النيل (السودان) عن شماله (مصر) . فمنذ أن اتخذت انجلترا منفردة قرار اجلاء المصريين عن السودان وقطع كل صلة تربطه بمصر ، ثم اتخاذها منفردة أيضا قرار اعادة وحدة وادي النيل (استرجاع السودان) خطوات أولى ومفدمات للوصول الى الحطة الاستعمارية المضادة لأمانى شعبي وادي النيل ، تلك الحطة التي تمثلت في طبيعة الحكم الثنائي - غير القانوني من وجهة نظر العلاقات الدولية - بأنفراد الوجود الانجليزي في السودان وابعاد أى وجود مصرى مؤثر حتى لا يكون عفة أمام مشروعات انجلترا الاستعمارية في السودان ، وحتى لا تتحقق وحدة وادي النيل مطلب شعبي مصر والسودان وهو أمر تنكره الحكومات البريطانية المعاقبة وتبذل كل جهد ممكن لمنع حدوثه .

وابتلافا من ذلك نجد أن اتفاقية الحكم الثنائي أغفلت عدة مبادئ قانونية أهمها فقدان الرضا المتبادل بين المعاقدين لأن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقيات الدولية توافر عنصر الرضا الحقيقي من جانب الذين يعقدونها وذلك بأن يكونوا في الوضع الذي يتيح لهم أو لبعضهم فرصة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاق في حرية وطبقا لمصالحهم^(٢) . ولم يكن هذا الشرط متوفرا حيث أن القوات البريطانية تحتل الأرض المصرية ومن ثم يمارس قنصلها العام في القاهرة الهيمنة على إدارة الأمور في مصر ذابها ، فتوقيع مصر على هذه الاتفاقية توقيع باطل لأنه حدث تحت الضغط والتهديد ولم يكن نتيجة رضا وقبول .

كما أغفلت المعاهدة التي أتت بالحكم الثنائي مبدأ مهما مستمدا من القرارات الصادرة من السلطان العثماني لباشوات وخديويي مصر منذ عهد محمد علي وخاصة القرارات التي أعقبت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، تلك

(٢) د . راشد الراوى : المركز الدولي لمصر والسودان وثمة السويس ص ١٠٧ .

الفرمانات التي تعترف بها إنجلترا - خاصة تلك المتعلقة بالسودان - والتي ننص على سريان المعاهدات والقوانين العثمانية في مصر والسودان ، والتي تمنع مصر من توقيع اتفاقيات سياسية مع الدول الأجنبية ، والتي تحرم على باشوات مصر من أسرة محمد على ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية ، بما فيها السودان - الى الغير مطلقا • وكل تلك النصوص أغفلت ، فمنع الانجليز سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية - المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية - في السودان مع استمرار العمل بها في مصر ، وأجبرت الحكومة الخديوية على توقيع اتفاق له صفة سياسية ، كما أجبرت تلك الحكومة على التخلي عن أجزاء من الأراضي المسثولة عن ادارتها بحكم الفرمانات الصادرة من السلطان العثماني للخديوين •

وعلى هذا جاءت اتفاقية الحكم الثنائي لكي تقنن وضعاً غير قانوني ، بدأ برفع العلمين المصري والانجليزي على المباني الحكومية في السودان في كل مكان تصل اليه حملة الاسترجاع العسكرية ، وتلاها زيارد اللورد كرومر للسودان والقائه خطبته الشهيرة في ٤ يناير ١٨٩٩ بالخرطوم التي كان المقصود منها ابلاغ السودانين والمصريين أن السودان سيحكم مشاركة بين شريكين وتمثل إنجلترا الشريك المتفوق (٣) • ثم أخيرا التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائي في ١٩ من نفس الشهر ، والتي كما اعترف كرومر - صاحب فكرتها - بأنها قد لاقت اهتماما عظيما ، وأن الدبلوماسيين المخصصين في وضع المعاهدات قد صدموا من خلق نظام سياسي جديد لم يكن معروفا من قبل في أوروبا (٤) •

تبدأ الاتفاقية بديباجة حاولت ازالة التناقض بين ما أعلنته إنجلترا لمصر منذ اخلاء السودان بأن هذا القطر صار أرض خلاء لا مالك لها ، وبالتالي فهو ملك مباح لمن يستطيع فرض سيطرته عليه ، وبين ما أعلنته إنجلترا لوقف أطماع فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة ، وإيطاليا من أن قيام دولة المهدية في السودان لا ينهي السيادة التركية والمصرية على السودان ، وأن تلك السيادة معطلة بصفة مؤقتة ولا بد لها من أن تمود ••

وعلى هذا أكدت الاتفاقية أنه : حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الحديوية قد صار امتناعها من جديد بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملك الانجليز والجناب العالي الحديوى ، وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستفراغ على حال الى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة .. وحيث أنه من المقتضى النصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره ، وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ، وحيث أنه تراهى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلما وسواكن اداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .. فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى :

ويتضح من هذه الديباجة حرص المسئولين البريطانيين على إبعاد التناقض بين بقاء حقوق الحديوى التي كانت قبل سيطرة الدولة المهدية ، وفى نفس الوقت تصبح لبريطانيا حقوقا جديدة مستمدة من حق الفتح ، وأنه من الضروري تأكيد الحقوق البريطانية الى جانب حقوق الحديوية ، حيث أنه عن طريقها سيتمكن خلق وضع ادارى وسياسى فى السودان مختلفا عن ذلك الموضع القائم فى مصر(٥) ، تحت الاحتلال البريطانى . بمعنى أن واضع الاتفاقية - كرومر - أراد أن يستند على حق الفتح قبل أى اعتبار آخر فى تبرير اتفاق يعطى بريطانيا السلطة العليا فى النظام السياسى الجديد للسودان ، ويجعل - على حد تعبير كرومر - حقوقها هى الراجعة على حقوق الطرف الآخر فى هذا الاتفاق الثانى(٦) .

اذن كان استناد انجلترا على حق الفتح مبررا تستند اليه حتى لا تنشأ اشكالات فى المستقبل وحتى لا تتلقى فى المستقبل الضربات والهجمات على مركزها مثلما ظلت تعانيه فى مصر ، وأن هذا الحق مع حقوق مصر السابقة على دولة المهدية تجعل السيادة نتركز فى انجلترا ومصر ، وبالتالي فان السيادة المركبة قد أزيلت قانونيا بعد ما أزيلت فى الواقع بواسطة النورة

Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 413.

(٥)

(٦) د. محمد نؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٠٣ .

المهدية (٧) • ولكننا نعترض على هذا الحق في الفتح الجديد - كما جاء في الديباجة reconquered لأنه مع قيام دولة المهدية ظلت الروابط قوية بين الشعبين المصري والسوداني ، وقد رأينا كثيرين من السودانيين يقدون الى القاهرة مطالبين بتدخل الحكومة الخديوية لاعادة وحدة وادي النيل وانهاء الدولة المهدية • كما أن استناد انجلترا على حق الفتح في المشاركة في ادارة السودان فيه مغالطة كبيرة اذ أن مصر تحملت في حملات استرجاع السودان معظم النفقات ، كما أن خسائر القوات البريطانية في تلك الحملات لم تتعد ١٤٠٠ رجل بينما بلغت خسائر مصر في العسكريين والمدنيين خلال الثورة - وحتى الاسترجاع - ما قدره ٢٧٠٧٠٠ رجل (٨) ، كما أن انجلترا كانت تنظر الى السودان باعتباره عبئا ثقيلا وليس ما يعين على نموه وتقدمه الا المعونة المالية المصرية (٩) •

ونصت المادة الأولى من الاتفاقية (١٠) على : تطلق لفظة السودان في هذا الاتفاق على جميع الأراضي الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولا : الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ م ، أو

ثانيا : الأراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو

ثالثا : الأراضي التي قد فتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا •

ونلاحظ أن هذه المادة حرصت على تعيين الحدود الشمالية للسودان مع مصر بخط يمر على مسافة أميال قليلة شمال وادي حلفا ، وهذا يعنى التأكيد على الانفصال بين شطرى وادي النيل بتحديد مصطنع للحدود بينهما لم تكن

(٧) د • مكى شيكة . السودان عبر القرون ص ٤٣٣ •

(٨) د • راشد البراوى : المرجع السابق ص ١٠٩ •

(٩) د • مكى شيكة . المرجع السابق ص ٤٣٣ •

(١٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م

موجودة مند تحقيق وحدة وادى النيل فى عهد محمد على ، مما يوضح طبيعة المخطط البريطانى نحو شعبى وادى النيل ، بينما تركت هذه المادة الحدود الجنوبية والغربية دون تحديد لتظل مفتوحة لآيه امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه المحمية البريطانية على حساب السودان . وضعه الجديد أى الانجليزى المصرى (١١) . وأهملت ما فقده السودان من أقاليم وملحقات سواء ما أخذنه ولاية الكنفو الحرة البلجيكية وبريطانيا من مديرية خط الاسواء ، أو أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال التى استحوذت عليها كل من انجلترا وفرنسا والصومال والحبشة ، واقترت الاتفاقية ضياح هذه الأقاليم من السودان الى الأبد . كما أدخلت هذه المادة كل من سواكن ووادى حلفا - وللتين ظللتا تحت الادارة المصرية أثناء سيطرة دولة المهدي على السودان - فى الادارة الجديدة ، رغم أن انجلترا لم تشترك بقواتها فى اعادة فتحهما .

ونصت المادة الثانية على : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى النبر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط . وهذا يعنى - كما ذكر لورد كرومر - أن كل أقاليم السودان - فيما عدا سواكن - تخضع لنصوص الاتفاقية وما ينتج عنها من اجراءات ادارية وقضائية ، واستثناء ميناء سواكن محاولة لرضية الدول الأوروبية بسبب نصيم كرومر على الفاء الامتيازات الأجنبية من التطبيق فى السودان ، وابفاء هذه الامتيازات وأهمها المحاكم المختلطة سارية المفعول فى سواكن تحت العلم المصرى وحده دليلا على امتداد هذه الامتيازات من مصر الى مدينة سواكن فقط ، واعتبار ذلك مؤقتا ، ولذلك فانه ما لبث أن ععدت اتفاقية أخرى بين الحكومة البريطانية والحكومة الحديوية فى يوليو ١٨٩٩ م ألحقت سواكن بادارة السودان الجديدة ورفع عليها العلمان المصرى والبريطانى .

وقالت المادة الثالثة : تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر على خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته الا بأمر على خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية ، . وهذا يعنى تخويل كل سلطات الحكم الى ضابط ، فهو حكم عسكري اذن ، وضعت فى يده.

(١١) د. محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥ .

سلطات واسعة بدعوى تحريره من الرجوع الى الحكوميين البريطانية والمصرية للسير بحركة الاصلاح المراد القيام بها ، ومع ذلك فالمعتمد البريطاني في مصر وخاصة في عهد كرومر يشرف من بعيد على ما يجرى في السودان ويشير وينصح عند الضرورة (١٢) .

واكدت هذه المادة أن الحاكم العام يتم تعيينه مشاركة بين انجلترا ومصر ، فانجلترا ترشح ومصر تصدر القرار ، وحتى عند عزله انجلترا تقرر ومصر تصدر القرار . وهذا يعنى سلب الحكومة الحديوية من حق الاختيار والاكفاء بنوع الخديوى على قرار تعيين الضابط الذى تختاره الحكومة البريطانية ، وهذا له دلالة ، اذ يعنى أن ولاء هذا الضابط سيكون لمن اختاره وليس على الاقل للشريكين فى الحكم الثنائى ، كما أن هذا أدى الى أنه طوال فترة الحكم الثنائى (من ١٨٩٩ الى ١٩٥٣ م) كان يشغل منصب حاكم عام السودان ضباط انجليز ولم يشغله مصرى أو سودانى .

وهذه المادة - الثالثة - على صغر عباراتها الا أنها كانت أهم مبادئ الاتفاقية اذ أوضحت أسس الحكم الثنائى كاملة ، فمشاركة انجلترا ومصر حتى فى تعيين الحاكم العام يتمشى مع فلسفة الحكم الثنائى التى لم تكن لها سوابق فى التاريخ ، حيث لم يسجل الفكر السياسى على مدى التاريخ وجود نظام حكم يجعل دولتين تحكمان شعبا واحدا كأنها شركة تجارية ، فالمألوف أن نحكم دولة واحدة مسنعة عدة شعوب مغلوبة على أمرها وكان هذا شأننا طوال القرن التاسع عشر وانجلترا خير مل على هذا ، أما كون دولتين نسنركان فى حكم شعب واحد فهذه بدعة ابتدعها كرومر .

كما أن النص على أن تختار الحكومة الانجليزية عند التعيين وتعزل عند الاعفاء ، للحاكم العام على أن يكون دور مصر هو اصدار فرمان الخديوى بتعيين الضابط المختار ، أو عزله ، يدل على ما يسعى اليه الحكم الثنائى من ابعاد الوجود المصرى نهائيا عن السودان ، ولم يكن من حق مصر الاعتراض استنادا الى أن الخديوى يلتزم بالنصيحة البريطانية فى كل الأمور - سواء فى مصر أو فى السودان - طالما بقى الاحتلال البريطانى قائما .

وحاءت المادة الرابعة تقول : القانون وكافة الأوامر واللوائح التى يكون

(١٢) د . مكى شيكة : السودان عبر القرون ص ٢٣٨ .

لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو بمرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والصرف فيها يجوز سننها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس حكومة مجلس نظار الجنب العالى الحديوى .

وهذه المادة تعنى سريان القوانين واللوائح المصرية فى السودان الى حين ، تجنباً لبقاء السودان تحت الحكم الثنائى دون قوانين لفترة من الزمن حتى يتم وضع القوانين المناسبة ، ولكن من حق الحاكم العام تعديلها ، ومن حقه أن يجعل سريانها قاصراً على جزء من السودان أو على كل أقاليم السودان ، كما أن من حقه اصدار اللوائح والأوامر بمنشور بحمل توقيعه ويكون له قوة القانون بشرط ابلاغ فنصل انجلترا فى مصر ممثلاً للحكومة البريطانية ، ورئيس مجلس نظار الحديوى بهذه المنشورات بعد اصدارها ، وهذا يعنى اعفاء الحاكم العام من الحصول مقدماً على موافقة الحكومين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التي يصدرها بدعوى أنه وان كان ضرورياً وضع الحاكم العام تحت نوع من الاشراف والرقابة فمن الخطأ الكبير فى الوقت نفسه . كما يذكر كرومر - تركيز شئون الادارة فى السودان فى يد أية سلطة فى القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية (١٣) . كما يعنى هذا وعلى المدى الطويل أن تصير للسودان فى ظل الحكمدارين - والانجليز دائماً - قوانين ولوائح تختلف عن تلك القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر حتى يتم ابعاد السودان عن مصر بايجاد تباين فى المصالح وحتى فى القوانين .

أما المادة الخامسة فقد نصت على أنه : لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر بأجرائه منها منشوراً من الحاكم العام بالكيفية السالمة بيانها ، . وهذه المادة تكمل ما جاء بالمادة الرابعة من تلاشى القوانين المصرية من الأخذ بها تدريجياً فى السودان ، أو على الأقل عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية على الوضع فى السودان ، وفى

نفس الوقت عدم الالتزام باستبعاد استخدام القوانين البريطانية من أن تجد لها مجالاً للتطبيق في السودان وهو أمر كان الانبعاث إليه طالما صار من حق الحكومة البريطانية اختيار الحاكم العام للسودان ، ولسنا مع المدعين بأن ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة لمصلحة السودان بإبعاد مساوئ الإدارة في مصر من أن تنتقل إلى السودان ، لأن مصر رحت الاحتلال البريطاني سيطر الموطعون البريطانيون على كل جوانب الإدارة فيها • وصار صوتهم الأعلى في كل تشريع أو لائحة •

وجاءت المادة السادسة لنص على أن : المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول • وهذا يعني أنه كافة بحرية التجارة أو السكن بالسودان أو نملك ملك كائن ضمن حدوده لن تمنح امتيازات خصوصية لرعايا أي دولة من الدول في السودان فصار البريطانيون (١٤) ، وبمعنى آخر أرضي كرومر كل الدول الأوروبية - تجنباً للألمان والفرنسيين وغيرهم نفس الحقوق التي يمنع بها الرعايا لمعارضتها للاتفاقية أو على الأقل النخيف من هذه المعارضة - بأن منع حرية التجارة مع السودان ، وأن جميع الأجانب سواء من حيز السكن أو امتلاك الأراضي (١٥) •

ونصت المادة السابعة على أنه : لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج • ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان ، بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن •

وهذه المادة وإن خلت من النص صراحة على فصل النظام التجاري في السودان عن النظام التجاري في مصر إلا أن كرومر أكد أنه يهدف من صياغة

١٤ - Cromer : op. cit., Vol. 2, P. 119.

(١٤)

(١٥) د • مكي شبكة : المرحع السابق ص ٤٣٤ •

هذه المادة على هذا النحو أن يعطى للحاكم العام حق فصل النظامين التجاريين
فى مصر والسودان بعضهما عن بعض • وتوقع كرومر أن يلقى هذا الحق
معارضة شديدة ، وحينئذ لا مندوحة من الاعتماد مرة أخرى على حق الفسخ
لدفع الاعتراض المنتظر على هذه المادة (١٦) •

ونصت المادة الثامنة بأنه : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم
المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها بوجه من الوجوه •
بهذا يعنى اعتبار مدينة سواكن مدينة مصرية تعامل كما تعامل الأراضي
لمصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية ، ولا ننسى أن مدينة سواكن هي
وحدها التي رفع عليها العلم المصرى عند استرجاع السودان ، وكل تلك
اجراءات تهدف الى امتصاص غضب واعتراضات الدول الأوروبية الى حين ،
ذلك من أجل استثمار انجلترا - دون بقية الدول الأوروبية صاحبة
لامتيازات بموجب الفرمانات السلطانية - بكل سلطان فى السودان ، فيما
عدا مدينة سواكن التى استئنيت فى هذه المادة الى حين •

ونصت المادة التاسعة على أنه : يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة
سواكن ، تحت الاحكام العرفية ، ويبقى كذلك الى أن يقرر خلاف ذلك
حنشور من الحاكم العام • وبرر كرومر ما جاء بهذه المادة بأنها سنكمل
ما جاء فى المادة الثامنة من عدم سريان الامتيازات الأجنبية فى أنحاء السودان ،
حيث أن الاحكام العرفية تمنع استنمرار أعمال المحاكم المختلطة التى تميل الى
أن نمتد سلطتها وأنها لا تخضع عمليا لأية رقابة تشريعية ، وأنه اذا هي
ادعت امتداد سلطتها على السودان ، فالطريقة الوحيدة لمقاومة هذا التجاوز
انما تكون فقط برفض تسليم اعلان الدعاوى المرفوعة منها ورفض تنفيذ
احكامها (١٧) ، كما أن هذه المادة تستند الى أن السودان ما زالت تجرى به
عمليات عسكرية لتصفية بقايا دولة المهديّة ، وأن من الضروري - نى رأى
كرومر - أن يملك الحاكم العام سلطات استثنائية لحفظ النظام ونفى أى
شخص من البلاد سواء كان أجنبيا أو وطنيا (١٨) •

وجاء فى المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأمورى

(١٦) د • محمد فؤاد شكرى : المرحع السابق ص ٥٠٩ •

(١٧) د • محمد فؤاد شكرى : المرحع السابق ص ٥١٠ •

(١٨) د • يونن لبيب : المرحع السابق ص ٧٨ •

قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية ، • وهذا يعنى تصدى الحكومة البريطانية وحدها لمسئولية ادارة السودان ، وابعاد أى وجود مصرى أمام الدول الأوروبية التى تتمسك بأن الوضع السياسى للسودان لا يختلف فى شىء عن الوضع السياسى لسائر أملاك الدولة العثمانية ، فى الوقت الذى تصر فيه انجلترا على اظهار اخلاف الوضع السياسى فى السودان عن الوضع السياسى فى بقية ممتلكات الدولة العثمانية •

وأما المادة الحادية عشرة فتقول : ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان ، أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن ، • ونعنى هذه المادة ابطال نجارة الرقيق وهو أحد جواب قضية مكافحة الرق ، وان كانت هذه المادة لم تتعرض لمسألة تحرير الرقيق الذين يعملون كخدم وترك هذه المسألة للوقت ، ومسألة التحرير هذه هى الجانب الثانى من قضية مكافحة الرق •

وأما المادة الثانية عشرة والاخيرة فنعلن : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ م فيما يتعلق بادخال الأسلحة البارية والذخائر الحربية، والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشيغليها • • ومعنى هذا أنه مع عدم أهمية ما جاء بهذه المادة فى الوقت الذى يسيطر فيه الحاكم العام على كل أمور السودان مع سلطات الأحكام العرفية ومنع سريان الامتيازات الأجنبية ، الا أنه كما ذكر كرومر ، قد يكون طيباً أن نوضح اهتمامنا بقرارات بروكسل المتعلقة بمسألة استيراد الأسلحة والمشروبات الكحولية (١٩) •

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القاهرة بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ م ووقعها عن الجانب البريطانى لورد كرومر ، وعن الجانب المصرى بطرس غالى وزير خارجية مصر • وفى ١٠ يوليو من نفس العام عقد اتفاق مكمل للاتفاقية، نص على إلغاء التصوص التى كانت تستثنى مدينة سواكن من إلغاء الامتيازات الأجنبية ، أى تلك التى فصرت امتداد سلطه المحاكم المختلطة من مصر الى مدينة سواكن وحدها دون بقية مدن وأقاليم السودان ، ومن ثم صارت سواكن خاضعة لكل ما نصت عليه اتفاقية الحكم السنائى بالنسبة لكل أقاليم السودان •

وهكذا تهيأت السيطرة الانجليزية كاملة في السودان ، بارغام مصر على التسليم بكافة الانجليز الراجعة على كافة أمور ادارة السودان ، وإبعاد نفوذ الدول الأوروبية من أن يزاحم الانفراد الانجليزي بشئون السودان بعدم السماح بسريان الامتيازات الأجنبية الى أى جزء من السودان ، وصار خير وصف للسودان أنه صار من الوجهة الفنية ادارة ثنائية يحضن لسيادة مشتركة انجليزية مصرية ، ويرتفع فى أنحائه العلمان المصرى والبريطانى متجاوران . أما حقيقة الأمر فقد كان الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام مديريات السودان من ضباط الجيش البريطانى ، واقتصر نصيب مصر فى ادارة السودان على مجرد سد العجز السنوى فى الميزانية (٢٠) .

ومن وجهة النظر القانونية فان اتفاقية الحكم النائى لم تلغ السيادة التركية على السودان ولا السيادة المصرية المستندة الى فرمانات السلطانية منذ عهد محمد على عام ١٨٢٠ م ، كما أن الاتفاقية لا تعطى لبريطانيا المشاركة فى حقوق السيادة على السودان وإن كانت قد أعطتها حق المشاركة مع مصر فى ادارة شئونه ، وأن هذه الاتفاقية مؤقتة ينتهى العمل بها بمجرد انتهاء الظروف التى أوجدتها أو أدت اليها ، وعندئذ تمهى بانتهائها حقوق المشاركة التى لبريطانيا ، وبالتالي استثنائها بادارة أمور السودان دون مصر التى نطل بحقوقها قائمة ما لم يطرأ على هذه الحقوق دأبا ما يسبب عنه تعطيلها أو الغاؤها (٢١) .

كما أن انجلترا بفرض اتفاقية الحكم النائى على الحكومة الحديوية التى تدين بالتبعية للدولة العثمانية قد خرقت - من وجهة النظر القانونية كذلك - عدة معاهدات دولية شاركت فيها والتزمت بالحيطة على الامراطورية العثمانية ، من هذه المعاهدات : معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ م مع دولة النمسا والمجر ، ومع بروسيا والروسيا ، ومذكرة ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، الجامعة فى ١١ مارس ١٨٤١ م ومعاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين فى ١٣ يونيو ١٨٧٨ م ، وميثاق النزاهة فى مؤتمر استانبول عام ١٨٨٢ م (٢٢) . وكلها تمنع سيطرة انجلترا - وغيرها من الدول

Easton, Thomas : Imperialism and World Politics, P. 176

(٢٠)

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى . المرجع السابق ص ٥٣٨ .

(٢٢) د. يوان ليمب : المرجع السابق ص ٨٤ .

C. Charis, J. Situation Internationale de L'Egypte et du Soudan

Juridique et Politique, P. 307.

الأوروبية - على أى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وسيطرة انجلترا على السودان بمقتضى اتفاقية الحكم النثائي مناقض لهذه المعاهدات الدولية •

تطبيق اتفاقية الحكم النثائي

أولا : الإدارة :

كانت تلك اتفاقية الحكم النثائي نظريا أى نصوصها القانونية والأهداف الانجليزية من خلال موادها ، وعلينا مناقشة وضع هذه النصوص والمواد موضع التنفيذ خلال فترة الحكم النثائي من عام ١٨٩٩ - عام توقيع الاتفاقية - الى عام ١٩٥٣ وهو عام استقلال السودان ، ليتبين لنا مدى الشوط الذى سار فيه انفراد انجلترا بالسيطرة على مقدرات الأمور فى السودان وأثر ذلك على وحدة وادى النيل •

كان الجنرال كتشنر قائد حملة الاسترجاع أول حاكم عام للسودان ، وقد اخبره كرومر ليكون أول منقذ لنظامه فى حكم السودان وأعنى الحكم النثائي بروحه لا بمواده ونصوصه فقط ، وقد جاء هذا الاختيار بسبب أن كتشنر عرف السودان وخبر أحواله عندما كان ضابط اتصال بين غوردون وحملة الإنقاذ ، وعندما كان محافظا لسواكن ، ونولى أثناء تجهيز حملة الاسترجاع دورا كبيرا فى إدارة الاستخبارات العسكرية المصرية فجمع كثيرا من المعلومات السى أفادته عندما بدأ الزحف صوب أم درمان ، وتعيينه لا ينير ضجة فهو يحتل مركزا ممتازا فى الحكومة المصرية كسردار - فائد عام - لجيش المصرى (٢٣) •

كان اخيار كرومر لكتشنر كأول حاكم عام بالسودان مؤشرا لما سنكون عليه علاقة السودان فى ظل الحكم النثائي بانجلترا ، ولذلك بادر كرومر عند تعيين كتشنر الى تسليمه تعليمات عليه اتباعها فى ادارته للسودان ، وهذه التعليمات جاء فيها : على الحاكم العام للسودان أن يطيع الأوامر التى تصدر من وقت لآخر من وكيل حكومة جلالها وقنصلها العام فى القاهرة ، وأن يبلغ الأخير بكل الحوادث الجارية الهامة المتعلقة بشئون السودان • والفرض الأساسى من الاتفاق الذى وقع بين الحكومتين تمكين حكومة جلالها مستركة مع الحكومة الحديوية من فرض اشراف كاف على الأمور الهامة المتعلقة

بالسودان ، وفي نفس الوقت تمنح السلطات الكاملة للحاكم العام في التصرف فيما يختص بالشئون المحلية بدون العودة الى القاهرة أو الى لندن .

وأضافت التعليمات بأنه يجب على الحاكم العام أن يقدم الى وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام في القاهرة مسودة القرارات الهامة خاصة تلك التي تتعلق بالقوانين والأوضاع العامة التي أشير الى حقكم فيها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من الاتفاق . كما يجب عليكم - الحاكم العام - أن تتشاوروا مع وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام في كل ما يختص بعلاقات السودان الخارجية ، وأرجو أخيرا أن تقدم لي في نهاية كل عام تقريراً عن إدارة السودان لأقدمه بدوري الى كل من حكومة جلالته وحكومة الحديوي (٢٤) .

واستمر كرومر في تعليماته لكثشنر قائلاً بأن على الأخير أن يسمح للموظفين الذين يعملون تحت امرته التحدث معه بصراحة دون خوف منه ، فالإدارة المدنية تختلف عن الإدارة العسكرية بضرورة الصراحة والوضوح والمشورة ويتمنى أن ينجح كثشنر في الإدارة المدنية مثلما نجح في القيادة العسكرية وأن لا يجعل للتوافه سبيلاً للاستيلاء على تفكيره والمرونة وعدم التعصب لرأى خاص صفتان لازمان لمثل إدارته (٢٥) .

وندل هذه التعليمات على أن أمور السودان قد وضعت في يد اللورد كرومر بصفة وإفعية حيث كانت سلطات الحاكم العام رغم اتساعها مستمدة من كرومر الذي ينفذ سياسة وزارة الخارجية البريطانية ، وبمعنى آخر صارت أمور السودان الهامة تنعقد في لندن بعيداً عن منساقول الحكومة الحديوية ، وليس أدل على ذلك من أن معاهدات وإنعاقبات الحدود للسودان مع فرنسا في ٢١ مارس ١٨٩١ م ، أو مع الحبشة وأرييريا في مايو ١٩٠٢ م أو مع دولة الكونغو في مايو عام ١٩٠٦ م ، أو مع فرنسا مرة أخرى خلال عامي ١٩١٩ و ١٩٢٤ م قد فاوض من أجل الوصول اليها وزارة الخارجية البريطانية ووقعها ممثلو الحكومة البريطانية (٢٦) .

ونجلى تطبيق اتفاقية الحكم النائي فيما يتعلق بالأمور الداخلية بالسودان ، فقد كان الحاكم العام على رأس الإدارة ويجمع في يده كـ

السلطات مما جعل الجبّاسز الحكومى ينصف بأنه كان أوثقراطيا مستنيرا^{٢٧١} تم تنظيمه على أسس حربية لأهداف مدنيه • وكان جميع الموظفين مجرد مساعدين للحاكم العام ، والكل يخضع لتعليمات الغنصل البريطانى فى القاهرة الذى لا يسمح للحاكم العام ومساعديه بالخروج على هذه التعليمات • وعندما حاول السير ريجنالد وينجت Wingate - أنسذى خلف اللورد كنشسر فى آخر عام ١٨٩٩ م - اتخاذ سياسة مستعنة فى اتخاذ القرارات ثم ابلاغها للغنصل البريطانى فى القاهرة ، أنه كرومر بنوع من الوحدة لعدم اتباعه تعليماته ، وقد رد وينجت على هذا النبیه باعتذار شديد ووعد بعدم الخروج عن هذه القاعده فى المستقبل(٢٧٢) •

كما أن كرومر ظل ينباع عن كشب اجراءات الحاكم العام فى السودان ، وتعددت زياراته الى السودان ، وفى كل زيارة كان يحطّب فى السودانين موضحا عدالة الحكومة البريطانية ، وفى خطبته التى ألقاها بالخرطوم فى ديسمبر ١٩٠٠ ذكر أن أوامر خصوصية قد صدرت له من صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظيمة التى تحكم فى غير هذه البلاد على ملايين من المندسين بدينكم الشريف لأعرب لكم عن مزيد اهتمام جلالنها بكل ما يؤول الى سعادتكم ، وانى الآن باسم جلالتها سأفلك فردا من أشرف أهالى السودان المسلمين وساما انجليزيا نظرا الى ما عرضه عنه سعادة الحاكم العام لجلالنها وهو السيد على الميرغنى(٢٧٣) •

ورغم محاولات وينجت استرضاء كرومر بأنه ينفذ التعليمات التى وضعها كرومر ، وأنه يتصرف داخل السودان بسلطات واسعة كحاكم مقاطعة منحتها اياه السلطة المركزية ، الا أن كرومر بعث لوزير الخارجية البريطانية عندما هم بمغادرة مصر عام ١٩٠٧ م مغادرة نهائية أشار بأنه لاحظ على وينجت نزعة استقلالية لحكم السودان ، ولم يتفهم المبادئ الرئيسية التى توجه سياسته ويجهل المسائل المالية كجهل الأطفال(٢٧٤) •

ولذلك نجد « السير جورست » المعتمد البريطانى الذى خلف كرومر فى منصبه بالقاهرة ، يرنق بموافقة وزارة الخارجية البريطانية ومجلس

٢٧١ . فى المرجع ص ٨٦ •

٢٨١ . د . مكى شبكية المرجع السابق ص ٤٤٩ •

٢٩١ . فى المرجع ص ٤٥٣ •

الوزراء المصري في يناير ١٩١٠ م على انشاء مجلس الحاكم العام ، رسالة-
مرجيه من المعتمد البريطاني الى وبنجت نبيه الأخير الى المدى الذي لا يجب-
تجاوزه في ادارته للسودان والى ضرورة اخطار المعتمد البريطاني مقدما باى
اجراء سياسى يسعى الى تنفيذه الحاكم العام ، وأما فى الأمور العادية فيجب أن
يسم الاخطار بتفصيلها بعد اتخاذها ليستمر المعتمد البريطاني على علم بما
يجرى فى السودان ، كما أن على الحاكم العام أن يبلغ المعتمد البريطاني
مكرا ما أمكن بالوسائل التى تؤثر فى شئون العلاقات الخارجية والى قد
تؤدى بطبيعتها الى اتصالات دبلوماسية ، والمسائل التى تؤثر فى التجارة
الخارجية خاصة تلك التى تتعلق بنواحى الملاحة والمسائل التى قد تجذب
الرأى العام خارج السودان(٣٠) .

ولادارة السودان قسم الحاكم العام السودان الى مديريات على رأس
كل منها مدر يساعده مفتشان ، وقسمت كل مديرية الى مراكز على رأس
كل مركز مفتشا يعاونه مأمور ونائب مأمور . ولما كان الحاكم العام للسودان
دائما انجليزى الجنسية فقد اخير المدبرون والمفتشون من نفس الجنسية ،
وارضاء لمصر اخير المأمير ونوابهم من المصريين . وفى السنوات الأولى للحكم
الاسمانى كان كل هؤلاء الموظفين - انجليز ومصريون - ضباطا فى الجيش
الاسمانى ، وكان الانجليز يملأون الرتب العالية فى الجيش المصرى ثم اصبحوا
يحتلون الوظائف الكبرى فى ادارة السودان ، ولكن هؤلاء الضباط الانجليز
ما لموا أن استبدلوا تدريجيا ببريطانيين من خريجي الجامعات اخيروا لسلوك
انوطانت حتى يتغير وضع الادارة من أيدي العسكريين الى المدنيين(٣١) .
وزاد أعداد هؤلاء الموظفين الانجليز سنة بعد أخرى وأطلق عليهم اسم أعضاء
الخدمة السياسية السودانية .

لم يمكن كمنسبر طويلا على رأس الادارة فى السودان ، اد أنه اسندعى
لمساركة فى حرب البوير بجيوب أفريقيا أواخر عام ١٨٩٩ م ، وخلفه
السر ريجنالد وبنجت مساعده ومدير ادارة الاستخبارات العسكرية فى
الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٩ م ، وقد بقى ويعجب يدير السودان فترة طويلة
امتدت من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩١٤ م ، وقد عهد وبنجت الى سلاطين باشا
وظيفة المنس العام فى الحكومة ، وقد بقى سلاطين يسعل هذه الوظيفة حتى

(٣٠) د يونان لبس المرحح السابق ص ١٦٧ .

(٣١) مرار صانج تريح السودان الحديث من ٢٢١ .

١. استقلال عام ١٩١٤ م ليخدم فى الصليب الأحمر النمساوى (٣٢) .

وتبدو السيطرة البريطانية فى هذا التنظيم الادارى فى تعليمات كل من كرومر والحاكم العام للموظفين الانجليز المسيطرين على الادارات فى السودان سواء كانوا مديرين أو مفتشين بمراقبة كل من ليس أوروبا من الموظفين سواء كانوا مآمر أو نوابهم ، وعدم السماح لهم بالنأير فى رؤسائهم الانجليز فى علاقاتهم مع الأهالى ، فجعلهم بلغات وعادات الشرقيين ربما يجعلهم يعتمدون على مرءوسيههم اعتمادا كليا تحملهم مسئولية ما يرتكب من أخطاء وتقود فى نهايتها لأن يكره الأهالى حكم البريطانيين وينفرون منه (٣٣) ، وأن العلاج يتمثل فى اتصال المسئولين البريطانيين اتصالا مباشرا بالأهالى وتعلم لغتهم وعاداتهم .

واعطيت للمفتش العام والمفتشين الذين يساعدونه سلطات واسعة بمراقبة أعمال المأمورين المصريين وأعمال الشرطة ، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يعملون فى دائرة اختصاص كل منهم أى مراقبة كل شئ حتى صارت سلطات المفتشين فى السودان مدعاة للتندر ، اذ كان بيد المفتش الحل والعقد ، وكان قليل منهم فى الأماكن النائية يبالغون فى استغلالهم حتى سميت الادارة بحكومة المفتشين ، وأثارت عليها سخطا كبيرا (٣٤) .

ورغم أن سلطات المفتش العام كانت واسعة لمراقبة الموظفين ، الا ان علاقة « سلاطين » المفتش العام مع بعض المفتشين الانجليز لم تكن على ما يرام بسبب عدى هؤلاء المفتشين على الأهالى الذين لم يكونوا ليجدوا من يشكون اليهم ، وفى واقع الأمر فقد كانت علاقة « سلاطين » كمفتش عام مع كبر من الضباط البريطانيين غير طيبة ، فبعض المديرين ، وكل جسد وضباط جيش كتشنر كانوا ينظرون الى سلاطين نظرة من هجرة وطنه الى الأبد (٣٥) .

استمر وينجت يحكم السودان حكما مطلقا - مع خضوعه لتعليمات القنصل البريطانى بالقاهرة والمستمدة من وزارة الخارجية البريطانية - حتى اضطرت تعدد المسئوليات وتمعد الموضوعات الى أن يطلب عام ١٩٠٩ م من

Colins, R., Tigor, R. : Egypt and the Sudan, PP. 121 - 122. (٣٢)

(٣٣) د. مكي شيكة . المرجع السابق ص ٤٣٩ .

(٣٤) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٢٢ .

Hill, R. : Slatin Pasha, P. 73.

(٣٥)

الفصل البريطاني بالقاهرة ، وكان السير دون جورست الموافقة على تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام فى تحمل مسئوليات السلطات التشريعية والتنفيذية ، ومجلس هذه صفته سيكون أقدر على تحمل المسئولية ، كما أنه يضمن عدم صدور قوانين غير مدروسة من السلطات التنفيذية (٣٦) .

ثم وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل هذا المجلس من كل من السكرتير الإدارى ، والسكرتير القضائى ، والسكرتير المالى ، والمفتش العام وعضوين أو أربعة من رؤساء الإدارات الفنية الأخرى مثل المعارف والزراعة والرى والجيش يختارهم الحاكم العام ويصدر قرار تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهذا المجلس لا يضم سودانيين أو مصريين ، وممنه قاصرة على أن يستشير الحاكم العام فى القوانين والأوامر والتنظيمات المتعلقة بالشئون المالية ، وفى اتخاذ القرارات التى بنفى بارسال حملات عسكرية بأنحاء السودان ، وغير ذلك من الأمور الهامة التى تؤثر فى سير العمل أو تحتاج الى مشورة هؤلاء الأعضاء .

ورغم وجود هذا المجلس الذى بدأ تشكيله رسميا فى يناير ١٩١٠ م ، فقد كان لسلطين باشا تأثير قوى على الحاكم العام ، بحكم أنه - أى سلاطين - كان يشغل وظيفة المفتش العام ومسئول الحاكم العام فى الشئون الإدارية ، وقد استطاع سلاطين من موقعه أن يحرم الزعماء السودانيين من تولى قيادات إدارية أو أن يكون لهم سلطة مادية خوفا من أن يلنف الرجال حولهم ويفوموا بثورات ضد الحكومة ، واكتفى الحاكم العام بإعطاء الزعماء السودانيين اعترافا بالزعامة الفعلية من أجل المساعدة فى حفظ الأمن وجمع الضرائب ، أى أنهم كانوا يعاونون الحكومة فى كل ما يمكن أن يبر السمعور صدهم ، ولقاء ذلك فقد كانوا يتفاوضون نسبة مئوية ضئيلة كمرتبات من الضرائب الموضوعة على المحاصيل والحيوانات (٣٧) .

وبهذا اتبع الحاكم العام للسودان سياسة من شأنها إقرار نوع من الهدوء والنظام بين قبائل السودان ، ولكن نجاحه الأكبر كان فى خلق طبقة من المشايخ والنظار والأعيان على ولاء تام للسلطات البريطانية . وكانت من أهم

Macmichael : The Anglo Egyptian Sudan, P. 110.

(٣٦)

(٣٧) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٢٤ .

تأسلحتها للقضاء على الحركة الوطنية السودانية التي قامت فى البلاد فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٤ م (٣٨) .

وتمشيا مع السيطرة البريطانية على ادارة السودان ، أدخل الحاكم العام منذ عام ١٨٩٩ م قوانين العقوبات ، والتحقيق الجنائى ، وهى على غرار القوانين الهندية التى وضعتها السلطات البريطانية فى الهند ، وأوكل الى الضباط البريطانيين تطبيق هذه القوانين . وعندما وضع القانون المدنى عام ١٩٠٠ م استمد أيضا من قانون المرافعات الهندى والمطبق فى بعض المستعمرات الانجليزية بأفريقيا والهند الصينية الى جانب تطبيقه بالهند ، وأما أحوال المسلمين الشرعية فقد أوكل لقضاء شرعى الفصل فيها وتعين لها قضاة مسلمون مصريون وسودانيون . وفى كل الأحوال صار للحاكم العام الحق فى إعادة النظر فى كل قضية (٣٩) تتخذها محاكم المديريات أو محاكم المراكز أو حتى المحاكم الاعلى التى تستأنف فيها الأحكام الصادرة بشأن الجرائم أو الجنائيات .

ثانيا : الاقتصاد :

وظهرت السيطرة البريطانية كذلك فى السواحى الانصادية ، حيث وجه الحاكم العام الزراعة والمواصلات وغيرها لصالح انجلترا ، فبعد أن نبين امكانيه زراعة القطن طويل التيلة - الذى كانت تنفرد به مصر - فى اقليم الجزيرة بادرت السلطات البريطانية بعمل المشروعات اللازمة لانتاج هذا النوع من القطن الذى تعتمد عليه مصانع لانكشير للغزل والنسيج بانجلترا ، ببناء ميناء بور سودان عام ١٩٠٧ م لنصدير القطن منه ، وبناء شبكة حديدية ربطت بين الجزيرة وكردفان ، فأصبح القطن والصمغ ينقل من مكان الانتاج الى ميناء التصدير ، ثم تولت شركة انجليزية ببناء سد عند سنار لرى أرض الجزيرة واستغلت ما عرف بمشروع الجزيرة أى زراعة أرض الجزيرة بالقطن لمصلحتها لمدة ٣٠ سنة تنتهى عام ١٩٤٩ م ثم تسلمته الحكومة فى العام التالى ، ولم تقم الشركة بتدريب السودانين على كيفية ادارة هذا المشروع .

وكانت هذه المشروعات تكلف أموالا كثيرة فى الوقت الذى كانت فيه

(٣٨) د. يوان ليبب . المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٣٩) د. مكي شبكة . المرجع السابق ص ٤٤٨ .

«الضرائب المفروضة على السودانيين لا تفي باحتياجات الادارة ، ومن هنا ظهر العجز في الميزانية كانت مصر تدفعه وهي راضية الى جانب نفقات الجيش المرابط في السودان ، ومن ثم كان للحكومة الحديوية الاشراف على ميزانية السودان ، ولكن بعد عام ١٩١٣ م حين لم يكن هناك عجز مالى فان ذلك الاشراف توقف . واذا كانت سياسة الحاكم العام الاقتصادية قد حققت بعض الرخاء فانه يؤخذ على البريطانيين أنهم جعلوا الروة المالية في أيدي البوك والشركات الأجنبية والأفراد ، ولم يستطيعوا تنمية رأس المال الوطنى الا قليلا(٤٠) ، وبهذا استمر السيطر البريطانية المستمدة من كون اجلثرا هي الناجر الوحيد المسموح للسودانيين بيع منتجاتهم منه وشراء احتياجاتهم من اناج مصانعه .

ثالثا : التعليم :

وكان التعليم أحد الأنشطة التي وجهها البريطانيون في السودان لتحقيق أهدافهم ، وهي الابقاء على السيطرة البريطانية مفردة وعدم اعداد الكوادر الفنية السودانية لسولى مقاليد الأمور فى شنى مجالات العمل بالسودان ، ولعد حدد اللورد كرومر الأهداف البريطانية ، من اشاء مؤسسات تعليمية فى السودان بأنها تلغن بعض المعلومات فى القراءة والكتابة والحساب لعدد خاص من الشباب السودانى حتى يتمكنوا من احتلال بعض المناصب الصغرى فى ادره العطر .

وتمشيا مع سيطرة البريطانيين على مختلف نواحي النشاط فى السودان خضع التعليم منذ بداية الحكم السائى لاشراف المسنر « بونهام كارتر » السكرتير الفضاىى للحاكم العام ١٨٩٩ م ، وفى العام التالى اسندعى المدعو « جيمس كرى James Currie » من القاهرة ليتولى وطيفة مدير المعارف بالسودان ، وبوالى الموظفون الابحي على الاشراف على التعليم فى السودان ولذلك لا غرابه أن نجد محاولات ادره المعارف بالخرطوم لصرف السودانيين عن الذهاب الى مصر والتعليم فى الجامع الأزهر ، كانشاء كلية تدريب المعلمين والقضاة فى كلية غوردون ، حتى لا تضطر الى ارسال السودانيين للتعليم بمصر بالجامع الأزهر ثم ينولون عند عودهم وطائف القضاء الشرعى .

وسارت السلطات البريطانية فى السودان شوطا آخر فى سبيل قطع الصلة بين السودانيين وبين التعليم فى مصر ، فأرسل مدير معارف السودان نائبه المسنر كراوفوت على رأس بعثة الى مصر عام ١٩٠١ م لجمع الطلبة

السودانيين بالأزهر ليكونوا نواة لطلبة كلية تدريب المعلمين والقضاة ، الى جانب تشجيعها لتحويل جامع أم درمان الى معهد علمي على غرار الجامع الأزهر(٤١) ، هذا الى جانب تركها جنوب السودان لنشاط البعثات التبشيرية التي نجحت في صبح الجنوب بصبغة ثقافية ودينية مغايرة لكوين أبناء شمال السودان .

ورغم محاولات ادارة معارف السودان وضع برنامج تعليمي متكامل بمراحل تعليمية متتالية تشمل مدارس أولية فمدارس ابتدائية ، فمدارس أعلى من الابتدائية الا أن السودانيين ساورهم النكوك في أهداف هذه المدارس من البداية والتي أنشأها ويشرف عليها الحكام الأجانب ، ولولا اشراك بعض الفقهاء السودانيين - الذين كانوا يعلمون أبناء انبلاد في الكتائب والحلوى - للتدريس في المدارس الحكومية لظل اقبال السودانيين عليها فيلا ، الا أنه مع الزمن تخرجت من هذه المدارس مجموعة من صغار الموظفين كانوا عماد الحركة الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولعل انشاء كلية غوردون بالخرطوم يعتبر مظهرًا من مظاهر السيطرة البريطانية ، ذلك أن كتشنر في زيارته للندن شتاء ١٨٩٨/١٨٩٩ م اسهر قوة حماس الشعب البريطاني ونأييده له لانتقامه لمقتل غوردون بالفضاء على الخليفة عبد الله والتمثيل بجنة المهدي(٤٢) ، فدعا البريطانيين الى السبرع لانشاء مؤسسة نعيمية بالخرطوم تحمل اسم غوردون ، وبالفعل استطاع جمع تبرعات وصلت الى مائة ألف جنيه ، ووضعت التصميمات لانشاء المباني التي تمت عام ١٩٠٢ م ، ونقلت المدارس التي كانت في أم درمان من ابتدائية وصناعية الى الكلية الحديثة ، وكذلك كلية المعلمين والقضاة الشرعيين ، وبهذا أصبحت كلية غوردون تشمل مراحل النعلب المختلفة . وكان الاساندة المصريون هم أعمدة التعليم في المدارس الابتدائية والناووية بالكلية ، ولهم فضل كبير في تشجيع تلاميذهم على الاطلاع خارج ساحات المدارس(٤٣) ، مما جعل المستر كرى مدير المعارف بتهمهم بأن المصريين خاصة طبقة الأفنديه لا زلت أشك في تدريبهم التاريخ السياسي لوادى النيل خلال العشرين سنة الأخيرة للتلاميذ السودانيين(٤٤) .

(٤١) د. يونان ليبب المرجع السابق ص ٣١٦ .

Macmichael : op. cit., P.

(٤٢)

(٤٣) صرار صالح المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٤٤) د. يونان لبب المرجع السابق ص ٣٠٥ .

وحفيفة احنوى البرنامج التعليمى لمدير معارف السودان على انشاء مدارس صناعية بعد المدارس الأولية تلحق بترسانة الوابورات النيلية فى العاصمة السودانية ، الى جانب مدارس لاعداد مساعدى مهندسين ومساحين ومعلمين للغة الانجليزية والمواد الاجتماعية ، الى جانب الموافقة على تعليم البنات اعتبارا من عام ١٩٠٧ م ، الا أن هذا البرنامج لم يحنوى على تعليم عالى لاعداد الخبراء والمختصين ممن يمكن لهم نولى وظائف اشرافية تلك الوظائف التى يسيطر عليها البريطانيون وحدهم ، ، كما أن وضع وتنفيذ هذا البرنامج يشير الى الدور البارز المشرف الذى لعبه المواطن المصرى أحمد هدايت بك حيث كان المشير الأول للمستتر كرى مدير المعارف ، وكذلك فضل الاساتذة المصريين الذين غرسوا الثقافة العربية الاسلامية(٤٥) .

ويمكن أن نحدد بداية تطور التعليم العالى بالسودان فى عام ١٩٢٦ م بإنشاء كلية الطب ، وفيما بعد تقرير لجنة « لوار » عام ١٩٣٨ م بإنشاء المدارس العليا : العلوم والآداب والزراعة والهندسة والطب البيطرى ، وكل تلك المدارس العليا - الكليات - صارت نواة لجامعة الخرطوم ، وجاءت تلك الانجازات نتيجة لتعيين « سكوت » مديرا لكلية غوردون التذكارية حيب وجدها كلية يسيطر عليها النظام الحربى الرهيب مع بعض تعسف المدارس الخاصة البريطانية ذات الصرامة . وكانت العلاقات بين الاساتذة البريطانيين والسودانيين تخلو من روح الزمالة بسبب استعلاء الاساتذة البريطانيين(٤٦)، كما كان السودانيون الراغبون فى تعليم عالى توجههم حكومة الخرطوم البريطانية الى الدراسة بلندن وباعداد قليلة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن حاكم السودان لم يقدم خدمة تعليمية حكومية لاهالى جنوب السودان حتى عام ١٩٣٦ م ، وترك ذلك بصورة مقصودة لنشاط البعثات التبشيرية المسيحية من كاثوليكية وبروسنانية والنسب النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، تلك البعثات التى استخدمت وسائل متعددة لممارسة نشاطها كبناء الكنائس وتقديم الخدمات الدينية ، وكعندهم خدمة طبية للمرضى ، وخدمة تعليمية فى مدارس ملحقة بالكنائس . وقد بدأت هذه البعثات نشاطها فى السودان فى عهد الحكم السنائى عام

(٤٥) د. مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٦٦ .

(٤٦) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٦ .

١٩٠٠ م قسمت مناطق الجنوب بينها ، وان كان نشاطها قد امتد الى شمال السودان أيضا .

وكان خطر هذا النشاط التبشيري في جنوب السودان باديا للعيان ، وقد هاجمه مصطفى كامل في حريدة اللواء عام ١٩٠٠ م ، ودعا الى مقاومته ، كما أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى هو المسمر روبرتسون طلب من وزير الخارجية البريطانية السير ادوارد جراى عام ١٩٠٧ م أن تمتنع حكومة السودان عن نسجيج البعثات التبشيرية في جنوب السودان حتى لا ينفسم شعب السودان الى قسمين متناقضين ، وحتى يمكن تجنب شعب لازل ينهض من حالة التأخر صداما دمويا (٤٧) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تحرك ساكنا كما أن حاكم السودان ترك للبعثات التبشيرية أن تفتح المدارس وغيرها من المؤسسات بما يحقق أهدافها سواء في جنوب السودان أو شماله ، ففي الجنوب ترك ميدان التعليم للمبشرين المسيحيين حرا لسببين الأول عدم الخوف من رد فعل اسلامى اذا ما انبعوا في مدارسهم أى أساليب قد يبدو فيها رغبة أو السك في رغبة لتحويل الناس عن دينهم ، فالسكان وثنويون وممارسة النشاط التبشيري في مؤسساتهم التعليمية عمل مشروع في نظر حكام السودان ، والسبب الباقى أن حرية المبشرين في الجنوب كان لا يحدها مائسة المدارس الحكومية التى كانت آحدة في الانشمار في الشمال في ذلك الوقت ، فادارة التعليم الحكومية لم تطرف أبواب الجنوب قبل عام ١٩٢٦ م (٤٨) .

وقد تمثل النشاط التعليمى التبشيري في انشاء مدارس أولية في القرى ، ومدارس ابتدائية ، ومدارس وسطى ، ومدارس نجارية ، وكان يسمح للبناء باللاحاق بهذه المؤسسات كتعليم محبسط في فصل واحد أو بدعس المبني في فصل منفصل عن البنين . وظل الأمر في الجنوب فاصرا على هذه المؤسسات التبشيرية حتى رأت الحكومة عام ١٩٢٦ م أن بعض المنفعين من السودانيين الشماليين والجنوبيين الذين نشأوا وتعلموا في الشمال نه بدأ بميولهم تتجه نحو مصر كما حدث في جمعيه انواء الابيض ، وهما خطب الحكومة خطوة نحو الاحفاظ بجزء من السودان في حالة اضطرارها الى اخلاء

Parliamentary Debates, Fourth series 1907. Vol. 173, P. 267.

(٤٧)

(٤٨) د. يوان لىب . المرجع السابق ص ٣١٢ .

الجزء الشمالى ورغبت فى ربط السودان الجنوبى بأوغندا والكنغو(٤٩) .

وتمشيا مع هذه السياسة دعت حكومة الخرطوم عام ١٩٢٨ م الى مؤتمر يعقد فى الرجاف بمديرية خط الاستواء احدى مديريات الجنوب السودانى ، وحضر المؤتمر ممثلون عن حكومات كل من أوغندا ، والكنغو ، والسودان ، الى جانب جمعية البعثات التبشيرية فى الاقطار الثلاثة(٥٠) ، وكان اهم ما قدره المجتمعون توحيد حروف الكتابة بين الاقطار الثلاثة وجنوب السودان ، واستبعاد اللغة العربية ونوحيد الكتب المدرسية كلما أمكن ، وانطلق الحكم الثنائى يساعد البعثات التبشيرية فى تعليمها اللهجات المحلية بالحروف اللاتينية وقراءة الانجيل وتعلم قدر ضئيل من اللغة الانجليزية .

وكانت هذه الخطوة التى اتخذها البريطانيون فيما يخص التعليم فى الجنوب من المسائل التى أثارت الخواطر فى الشمال ، وأضعفت ثقة أهله فى نوايا الانجليز نحو وحدة البلاد ، ولم يغير الانجليز من خطتهم تلك الا عام ١٩٤٨ م أى بعد سنتين من مؤتمر جوبا الذى ضم عددا من المندوبين الشماليين والجنوبيين ، والذى قررت فيه الاغلبية الجنوبية رغبتها الاكيدة فى المحافظة على وحدة السودان بكامل حدوده الجغرافية(٥١) ، ومن ثم اضطر الانجليز الى ادخال تعليم اللغة العربية فى الجنوب وارسال أبناء الجنوب ائذين يسمون الدراسة بالتعليم الثانوى الى الكلية الجامعية بالخرطوم بدلا من ارسالهم الى السليم فى أوغندا .

وتطبيقا لاتفاقية الحكم الثنائى بخصوص منع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، فقد اعلن كشنر عدم تدخله فى الرقيق المملوك والعامل كخدم فى البيوت ، وفى عام ١٩٥٠ م أنشئ فرع فى الخرطوم « لمصلحة منع تجارة الرق » المصرية ، يشرف عليه بريطانيون ، من أجل ملاحقة تجار الرقيق ونظرا للخلافات بين مفتشى الرق والمديرين والمفتش العام « سلاطين » ، وضمت ادارة مكافحة الرق بالسودان تحت سيطرة البوليس السودانى تحت اشراف الضباط البريطانيين منذ أول يناير ١٩٦١ م .

وقامت الادارة الجديدة بإنشاء مراكز مسلحة لمواجهة منازع بجارة

(٤٩) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٣ .

Macmichael: Op. cit.

(٥٠)

(٥١) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٤ .

الرقيق في سار وكردفان وفي الحدود الشرقية والحدود الغربية ، وغسرب السودان دارفور وبحر الغزال ، وقد مارست هذه المراكز دورها في التصدي لنجار الرقيق ، حتى سبجل الفنصل البريطانى فى تقريره لعام ١٩١٢ م أن تجارة الرق أصبحت من الأزمان الغابرة ، بعد القضاء على كل مقاومة للمكافحة، ونورات تجار الرقيق •

الحركات الثورية

أولا : الحركات الفردية :

لم يكن خضوع السودانين لإدارة انجليزية بعد دولة المهديية بالأمر المتوقع ، ومن ثم شهد السودان مقاومة وثورات شغلت حكمه دارى عموم السودان المسئولين عن تنفيذ اتفاقية الحكم النسائى • يمكن أن نفرق بين نوعين من الثورات التى قام بها السودانىون النوع الأول ثورات فردية بمعنى ارتبطت بأفراد سواء كانوا من رجال الدين أو من زعماء قبائل أو من تجار الرقيق ، وهذا النوع كان من السهل على إدارة الحكم الثنائى الانجليزية القضاء عليه ، والنوع الثانى من الثورات ما يمكن أن نسميه بالحركة الوطنية السودانية والتى لم يستطع حاكم عام السودان ولا رجاله اخفات صوت رجالها لانها كانت تعبر عن فواعد شعبية ولها برامج سياسية واجتماعية محددة تمس حياة السودانين وتحقق طموحهم •

ومن النوع الأول من الثورات كانت حركات أنصار المهديية ، منها حركة الخليفة شريف ومعه أبناء المهدي ، ذلك أنه رغم استسلامهم لقوات الحكومة فى نوفمبر ١٨٩٨ م وبقائهم بالسودان ولم يتعرضوا للنفى خارجه كما فعل الحكم الثنائى مع أنصار المهدي الكبار ، فقد أخذ الخليفة شريف يجمع حوله الأناصر ثانية من أغسطس ١٨٩٩ م بقرية « شكاية » ، فأرسل الحاكم العام قوة بقيادة الكابتن « سميث » حاصرت القرية وافتحاماها أمام مقاومة الأنصار المسلحين الذين فقدوا ١٧ فتىلا و ٥٥ أسيرا ، وقد حوكم كل من الخليفة شريف وولدى المهدي فاضل والبشرى أمام محكمة عسكرية ، وصدر الحكم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص ونفذ الحكم على الفور (٥٢) ، ولم ينبج من أبناء المهدي إلا عبد الرحمن بن المهدي الذى لم يبلغ الخامسة عشرة بعد وكان يشاهد

قتل اخوانه ، وقوبلت تلك المجزرة بامتعاض شديد في البلاد ولكن لم يستطع
السودانيون عمل شيء أمام القوة العسكرية المتفوقة عليهم فأذعنوا
صاعرين (٥٣) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة على عبد الكريم أول عام ١٩٠٠م
بأم درمان والتي تقوم على الدعوة الى المهديّة ، وأن الروح المهديّة لم تمت مع
موت صاحبها وخليفته ، وكانوا يؤمنون بذلك ايمانا لا يتزعزع ولا يلي ،
ومع القبض على زعيم الحركة وبمانيه من أبعائه في ١٩ فبراير من نفس العام
والتحقيق معهم بمسكوكا بما يؤمنون به ، مما جعل الحاكم العام ينسكل مجلسا
من علماء الدين الاسلامي لمناقشة على عبد الكريم ورجاله وتقديم تقرير عما
يجب عمله معهم ، وقد رأى المجلس ابعاد الرجل وأنصاره عن أم درمان
وبالفعل أعلن ويبحث الحاكم العام في ٢ مارس نفي على عبد الكريم ورجاله
مع التهديد بأن يكون ذلك مصير كل خارج على تعاليم الدين الاسلامي .

وكانت هناك حركة أخرى بطلها أحد الفقهاء المسوطنين ويدعى الشريف
محمد الأمين البرناوى الذي رحل الى مكة وعاد منها حاملا وبيعة نسيب اسبابه
لآل البيت ، واستمر بجبال نفلى بسرف كردفان ، وأعلن نفسه مهديا في
أبريل عام ١٩٠٣ م ، ودعى السودانيين الى الالتفاف حوله ، وبالفعل صار
قبائل الحوازمة والمسيرية انصارا له ، وهما فاد الكولونيل « ماهور » مدير
كردفان حملة عسكرية من الخرطوم وذاهم الشريف في مقره ، ففصل من قاوم
من أساعه وأسر البافون بمن فيهم زعيم الحركة نفسه الذي اقيده الى الأبيض
حيث أعدم شنعا ، وقد دلت التجربات التي قامت بها الحكومة بعد الحادثة أن
الدعوة كانت عظيمة الخطر وأنه لو ترك الأمر لمدة شهرين فقط لانتزوى تحت
لوائه عدد ضخم من رجال القبائل (٥٤) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة « محمد ود آدم » من سكان
« سنجة » الذي ادعى عام ١٩٠٤ م أنه النبي عيسى ، وإنكر سعارا خاصا
به هو . أنه لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ومحمد المهدي خليفه
وعيسى بنيه ، وقد صدفه جماعة من السودانيين الذين كانت فكرة المهديّة
وظهور النبي عيسى طاغية في نفوسهم حيث كانوا يحسون عن ممسك لهم

(٥٣) صرار صالح المرحع السابق ص ٢٤٠ .
(٥٤) د. مكي شبكة المرحع السابق ص ٤٦٧ .

بعد ما حل بهم ، وقد كلف مفتش الناحية المستر « علام » Allam
 مأمور سبجة المصرى بالنصدي لهذه الحركة ، وعندما فنسل المأمور فى اقتناع
 محمد ود آدم بالاسنسلام وهاجم أتباعه المأمور حتى قتل ، قام جند الحكومة
 بإطلاق النار عليه وعلى أتباعه حتى قتل هو وبعض أتباعه .

ومن هذه الحركات كذلك ثورة « نالودى » عام ١٩٠٦ م والتي تقع فى
 جبال النوبا جنوب كردفان ، وسبب هذه الثورة مقاومة سياسة الغاء تجارة
 الرقيق ، وقد أقام أهالى تالودى حفلة راقصة دعوا إليها رجال الحامية الحكومية ،
 وبينما كان هؤلاء يشاهدون الرقصات هاجمهم أهالى البلدة بغتة وقتلوا كل
 رجل خارج الكنة ، ثم هاجموا المركز - مركز البوليس - بعد ذلك ولكن
 بقية الحامية يعاونها النوباويون سكان التلال استطاعوا صددهم (٥٥) ، حتى
 أمكن خلال شهرى يوليو وأغسطس بمساعدة قوات مديرية كردفان القضاء
 على هذه الثورة بقتل عدد كبير واستسلام آخرين أخذوا أسرى للحكومة ومنهم
 أكبر زعمائهم « أحمد المدير » ، وهذه الثورة تدل على استهانة الاهالى بسلطة
 الحكومة وعدم انصياعهم لأوامرها (٥٦) .

كذلك كانت هناك ثورة أخرى دينية عام ١٩٠٦ م قادها المدعو «موسى
 أحمد» من قبيلة «بورنو» ، الذى أعلن أنه من أتباع المهدي وأنه سيكون النبی
 عيسى الذى تنبأ به المهدي وخليفته عبد الله النعاشي ، وأمر الحاكم العام
 باحضار هذا المدعى وحدد اقامته بالخرطوم ، وصار نحت طلب الحكومة . وفى
 عام ١٩٠٧ م ادعى رجل آخر من أهالى برقو فى الضارف أنه عيسى النبی ،
 وقد نفته الحكومة الى حلفا قبل أن يضوى نحت لوائه أتباع وأنصار ، وهناك
 مدع آخر بأنه النبی عيسى فى واد مدنى يدعى سليمان بشير « بدأ ادعائه
 فى يناير من عام ١٩٠٧ م ، وكلما اقترب أحد من منزله كان يلعن الحكومة
 ويشتمها ويسمى الناس عبید النصارى ، وكان يأمرهم بخلع أحذيتهم أثناء
 مرورهم أمام منزله ، وقد تم اعتقاله وعندما أحضر أمام حاكم مديرية النيل
 الأزرق اعترف أنه ليس نبيا ، وقد تم ترحيله الى حلفا (٥٧) .

وكان أكثر أنصار المهدي قسوة فى ثورته « عبد القادر محمد امام
 ودحبوبة » من قبيلة الخلاوين الذى أظهر عداء كبيرا للحكومة منذ عام ١٩٠٨ م
 لأنه رجل المهديّة والحندى فى جيش الأمير عبد الرحمن النجوى لم ينسئ أن

(٥٥) د. يوان لیب المرجع السابق ص ٣٤٤

(٥٦) د. مکی شيكة المرجع السابق ص ٤٦٨

(٥٧) د. يوان لسب . المرجع السابق ص ١٥٨

الحكومة الحالية قضت على حكومة اسلامية ، وهو لا يزال من أشد المتحمسين والمعتقدين برسالة المهدي (٥٨) ، وكان ينعى على الناس وعلى أهله استكانتهم للحكم الثنائي وعدم الاستمرار في الجهاد في سبيل الله ، واتهم الحكومة بالظلم لأنها لم تعطه ما يستحق في تسوية أرضه عندما بدأت في استئجار الأراضي من مالكيها لاستغلالها في زراعة القطن عندما يتم العمل في مشروع الجزيرة ، ولم يكن ذلك غريبا في نظره ، اذ ماذا يمكن أن تفعل حكومة غير اسلامية سوى نشر الظلم في البلاد وخاصة ظلم المؤمنين بالمهدية (٥٩) .

وعندما أخذ عبد القادر في إثارة الناس ضد الحكومة ، واجتمع حوله كثير من الأسياع الذين عاشوا في ظل بذله وسخائه ، حاولت الحكومة منذ مارس ١٩٠٨ إنهاء حركته سلميا لكن كراهيته للحكومة جعلته يسدج مفسش المركز - مركز الجزيرة - الانجليزى « المستر سكوت » والمأمور المصرى « اليوزباشى محمد شريف » ويقتلها في زريبتها ، مما دفع الحاكم العام الى ارسال قوة من واد مدنى ومن الخرطوم فضت على عبد القادر وبعض أتباعه ، وقدموا الى المحاكمة أمام محكمة المدير الى يرأسها ضابط بريطانى فى ٨ مايو من نفس السنة حيث قضت باعدام عبد القادر ومصادرة أملاكه وبالعزل تم اعدامه شنقا فى موطن قبيله بعد أن صدى الحاكم العام على الحكم ، وأما بالنسبة لاتباعه فقد حكم على ١٢ رجلا منهم بالاعدام والمصادرة والباقى بالسجن لمدد متفاوتة ، ولكن الاعداد لم يهذف فى الرجال الاثنى عشر بسبب اعراض الحكومة البريطانية والرأى العام المصرى المصل نى الصحافة الوطنية فعندل الحكم الى السجن مدى الحياة مع المصادرة للممتلكات .

كذلك قام فقيه يفتنح كنايا لتعليم الصبية بالدعوة لحياء المهدي فى دجلة فى نفس العام الذى شهد حركة « عبد القادر ود جبوبة » فانخذت الحكومة اجراءاتها بالمبص على مترعم هذه الحركة ويدعى « محمد الراضى » ومنعه من تعليم الاطفال فى الكتاب بقرية الدويم التابعة لمركز مروى ، وتحدد اقامته فى المركز ومرافبة نحر كاته ، وفى ظل هذه الاجراءات زال خطره .

وفى عام ١٩١٠ م باز فقيه آخر فى بربر يدعى « انسريف محتار الهاشمى » الذى كاتب له بطلعات زعامية منذ عهد الخليفة عبد الله ، وادعى

(٥٨) د . مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٦٨ .

(٥٩) صرار صالح . المرجع السابق ص ٣٥١ .

أن لقبه هو « صاحب الوقت » ودعا الناس الى الايمان بزعامته والانضواء تحت لوائه ، ولما حاول بعض أهله اثنائه عما أعلنه والاستسلام للحكومة هاجمهم ، مما دفعهم الى مساعدة الحكومة فى القبض عليه وعلى أبنائه وبعض أتباعه وقدموا للمحاكمة حيث قضت المحكمة بشنقه وشنق أحد أبنائه ، ثم خففت الحكم على الابن الى السجن مدى الحياة •

ولم تسلم دارفور من السخط على الحكم النثائى ، اذ ظهرت بها منذ بداية هذا الحكم نزعة استقلالية قادها أحد رجال المهدي البارزين هو « على دينار » ، الذى استند على الناحية الدينية للاستيلاء على الحكم فى كل السودان وطرد الحكام الأجانب ، ليخلف حكومة المهدي ويعيم حكمه اسلامية يشد أزرها الأتراك (٦٠) ، وينطلق من دارفور ليضم بقية أقاليم السودان ، باعتباره من سلالة أحد زعماء دارفور هو السلطان محمد الفضل ، وقد اجتمع حوله سكان دارفور واتخذ من فاشر مقرا لحكمه ، وصار سلطانا مستقلا مع دفع جزية سنوية مقدارها ٥٠٠ جنيهه منذ عام ١٩٠١ م حتى أعلن بورنه على الحكومة عام ١٩١٥ •

واجه السلطان على دينار عدة صعوبات فى احكام سيطرته على دارفور ، كانت أولاها منافسة « ابراهيم على » الذى بمت بصلة قرابة للأسرة المالكة فى دارفور ، وأراد كئشنر أن يضرب به على دينار سبعه الى دارفور ويتسلم زمام الامور ، ولكنه فشل فى انتزاع السلطنة من على دينار ، كما أن بعض قبائل دارفور رفضت الاعتراف له بالزعامة عليها ، كما أن بعض خصومه انفلوا الى كردفان وصاروا بشكلون خطرا على سلطنته ، كما أن الحاكم العام يرغب فى وضع على دينار تحت الاشراف المباشر فى الوقت الذى يرغب فيه السلطان فى تدعيم سلطته واستقلاله فى دارفور ومدىها لشمل كردفان كذلك وكل ذلك نفى أمامه حكومة الخرطوم وتعارضه ، ومن هنا بدأ الخلاف بين الجانبين •

وكانت هناك مشكلات أخرى تحيط بعلى دينار ، تمثلت فى رغبة السيد المهدي السنوسى مد طريقه الى ممتلكات السلطان بانشاء الزوايا طابعاسيا دارفور ، ولكن السلطان رفض خوفا من أن تحمل هذه الزوايا طابعا سياسيا يكون خطرا عليه ، كما أن الفرنسيين الذى أخذوا ينوغلون من غرب

وأوسع أفريقيا حتى جاوروا حدود دارفور الغربية ، وبدأوا يضمون الى ممتلكاتهم بعض الأراضي التي يعنفه السلطان بأنها جزء من دارفور من قديم الزمان ، وعندما يتبادل المراسلات مع الفرنسيين تمنعه سلطات حكومة الخرطوم ، بحجة أنها تقوم نيابة عنه في ابلاغ الحكومة البريطانية التي تتفاوض مع الحكومة الفرنسية نيابة عن حكومة السودان ، ويطلب منه البيانات التي تساعد حكومة جلالة الملك في حل المسئلة بما يرضى مقامه وأمانه (٦١) .
وفد زال الخطر الفرنسي باشتعال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م .

تراكمت الأسباب منذ بداية الحكم السائي حتى اشتعال الحرب العالمية الأولى لكي يحدث صدام بين علي دينار وسلطات الحكم في الخرطوم فرغم موافقة المسئولين البريطانيين في القاهرة ولندن على أن يحكم علي دينار دارفور بدلا من حكمها بواسطة سلطات انجليزية مصرية حيث أن هذه المديرية لن تجلب دخلا يعنده ، بل أنه من المحتمل أن تكون عبئا ماليا (٦٢) .
فإن محاولات علي دينار تعزيز سلطاته الداخلية أمام رغبة حكومة الخرطوم في خضوعه لها ولو اسما جعلت الصدام بين الطرفين وشيكا . ولم تكن دارفور المترامية الأطراف معروفة لجميع مسئول حكومة الخرطوم باستثناء المفتش العام سلاطين ، الذي كان هناك حتى عام ١٨٨٤ م .

ورغم أن علي دينار قد تعهد بدفع جزبة سنوية كدليل على اعترافه بسيطرة حكومة الخرطوم الا أنه كان مصمما على مع أي مسئول من هذه الحكومة ، وبصفة خاصة سلاطين بأن يضع قدمه في أراضي سيطرته (٦٣) ، وسبحة لمحاولات علي دينار اثبات وجوده داخل دارفور واسادة بعض الصحف المصرية به كزعيم سني يواجه قوة غير اسلامية - بريطانيا - ، وعدم مساعدة حكومة الخرطوم له لصعوبة جيوب الميدين المبعبة في دارفور المسئلة في « عربي دفع لله » « وسنين ودحسين » ، وعدم مساعدتها له لاختضاع بعض القبائل القوية على الحدود بين دارفور وكردفان لسلطته ، ونتيجة لعدم استجابة حكومة الخرطوم لطلباته من الأسلحة ، ولم يسمح لمدوب السلطان بالذهاب الى الحجاز لشراء الجبخانه بل أعطته كمية بسيطة من الرميحون - نوع من البنادق الانجليزية - وبعاش هزيلين (٦٤) .

(٦١) د- مكي شبيكة : المرجع السابق ص ٤٧٨ .

(٦٢) د- يورب ليب . المرجع السابق ص ٢٢٣ .

Hill, R. : Slatin Pasha, P. 94.

(٦٣)

(٦٤) ٦٥ حتى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٨٠ .

ونتيجة لذلك كله وبسبب اشتعال الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا المسلمة في صف دول المركز ضد الحلفاء وعلى رأسهم إنجلترا ، بدأ على دينار بالاتصال بالأتراك من أجل توحيد جهود المسلمين لتحقيق الجهاد الاسلامي ، ومن ثم انتظر على دينار وصول الاسلحة له عبر ليبيا لينهى الحكم السنائي في جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز السذين حاصروا مملكته من كل مكان (٦٥) .

ومن ثم اعتمدت حكومة الخرطوم على امتداد الخط الحديدي الى الأبيض منذ عام ١٩١٢م بما يقرب من قوة الحكومة من الفاشر عاصمة دارفور، وقررت انهاء استقلال دارفور تحت حكم على دينسار فكلفت العائد الانجليزى « هولستون » بقيادة قوة كبيرة مسلحة بالمدافع الرشاشة في عام ١٩١٦ م التقت مع قوة على دينار قليلة التسليح على بعد اثنى عشر ميلا من الفاشر ، وانتهى اللقاء بمقتل دينار وأكثر من أربعمئة رجل من رجاله ، وبذلك انتهت حركته الاستقلالية ودخل دارفور نهائيا تحت سلطة حكومة الخرطوم .

كانت تلك ثورات السودانيين ضد التسلط الانجليزى على مقدرات الأمور في القطر السودانى، وهى الثورات ذات الطابع الفردى المشوب بدعاوى دينية ولم يكن فيها اتجاهات وطنية ، ومن ثم سهل على حكومة الخرطوم التعامل مع أصحاب هذه الثورات ، ومن ثم نححت هذه الحكومة لانها أدركت ان القضاء على زعماء هذه الثورات يعنى نهايتها .

ثانيا : الحركة الوطنية :

(١) هوية الحركة :

أما الحركة الوطنية فلم يكن من السهل اخمادها لانها كانت ذات صفة شعبية جماعية لها قيادتها الواعلة ولها برامجها الواضحة ، ومن ثم شهد السودان عقب الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة نشاطا وطنيا سار في طريقه حتى حصل السودان على استقلاله أوائل الخمسينات من القرن العشرين .

ومن أول الأمر نلاحظ تأثير تلك الحركة الوطنية بالسودان بميلنها في مصر ، وظهور تعبير وحدة وادى النيل في الشوارع السودانى كما هو فى الشوارع المصرى بمفهوم جديد لا يعيد السودان الى ما كان عليه حاله قبل

البورة المهدية بمعنى استنقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة الانجليزية ومن ثم تحقيق وحدة بين فطرين مستغلين تربطهما علاقات قديمة وحديثة معا فوامها الجنس والدين واللغة والتاريخ المنسرك والترابط الاجتماعى .

وفى هذا المجال فائنا لا يمكن أن ننكر دور الضباط والموظفين المصريين فى السودان عقب تطبيق اتفاقية الحكم النسائى فى تنبيه السودانين الى المطالب الوطنية التى نلخص فى التخلص من سيطرة البريطانيين على السودان تمهيدا لانهاء هذه السيطرة على مصر ، ومن ثم يتولى الوطنيون فى العطرين مفاليد الأمور فى وادى النيل .

ذلك أنه لم يمض أكثر من عام واحد على اعلان الحكم النسائى ، حتى ظهر تدمير الضباط والجنود السودانين فى الفرق المشكلة بالسودان تحت قيادة ضباط انجليز وبناثير من الضباط المصريين ، بسبب ما قام به الكولونيل « ماكسويل » قائد القوات العسكرية فى الخرطوم فى يناير ١٩٠٠ م بجمع الذخيرة التى فى أيدي الجنود ، فوجد من الضباط المنحوسين من حفز الجند للعصيان والامتناع عن تسليم الذخيرة ، وكان أن هجموا عليها لاستردادها بعد أن كانوا قد سلموا جزءا منها ، وامتنعت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية من الرضوخ (٦٦) ، بل هجمت على مخازن السلاح واسولت على كل الذخيرة وفقد الضباط البريطانيون كل سيطرة عليهم (٦٧) .

استمر تمرد هؤلاء الجند على السلطات الانجليزية حتى وصل وينجت باشا الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، حيث استطاع بالتعاون مع بعض الضباط السودانين تهدئة الأورطة الرابعة عشرة السودانية حتى وافق جنودها على تسليم الذخيرة تدريجيا بعد وعد من وينجت على اعفائهم من أى عقاب . وان كان الوعد لم ينفذ بالكامل حيث عوقب سبعة من ضباط الأورطة ، وقد حكم على بعض الضباط المصريين بالفصل من الخدمة والبعض الآخر بالنوبيخ ، وقد تخلى الحديوى عن هذه الحركة بل انه بعث الى وينجت يستنكر ما أقدم عليه الضباط والجنود المصريين والسودانيين .

حتى اذا جاءت الحرب العالمية الأولى وتحمل فيها السودانيون - كآخوابهم

(٦٦) د. مكي شبيكة . المرجع السابق ص ٤٤٢ .

(٦٧) د. يوان ليبب . المرجع السابق ص ١٨٩ .

المصريين - كثيرا من التضحيات المادية والبشرية لمصلحة انجلترا وحلفائها ، وانكار انجلترا لحق شعبي وادى النيل فى الاستقلال والجلء وانطلاقا من وجود طبقة من المتعلمين بدأت الحركة الوطنية السودانية بمصم عن نفسها فى مواجهة التسلط البريطانى على الأمور فى العطر السودانى ، واتخذت من المدن الكبيرة فى السودان مراكز لنشاطها بعكس الحركات الفردية والدينية التى اتخذت من الأقاليم والأماكن النائية مسرحا لها ، كما اعمدت الحركة الوطنية الجديدة على عنصر الشباب المعلم وضباط الجيش على خلاف ما كان عليه الحال فى الحركات الدينية التى كان رجال الدين وزعماء القبائل هم قادتها وأهلهم ومريدوهم هم الأنصار .

ومن هنا ظهرت جماعات من الشعب السودانى خاصة صغار الموظفين، والطلاب فى المدن تتصدى للفكرة الودنية وتظهر تمسكها بوحدة وادى النيل. وجلء الانجليز عن شطرى الوادى جنوبه وشماله ، وقد نأثر هؤلاء فى تكوينهم الوطنى بالمصريين المقيمين بالسودان ولا عجب فى ذلك فاللغة والدين والارتباط الاجتماعى والكفاح ضد عدو واحد هو الاحتلال البريطانى ، كل ذلك ساعد على ارتباط السودانيين خاصة أبناء الطبقة المتوسطة الذين نالوا حظا من التعليم الحديث بالمصريين فى المراكز المتحضرة خاصة فى العاصمة (الخرطوم) ، وفى الفرق العسكرية ، وفى مصالح الحكومة حيث كان الموظفون السودانيون يعملون جنبا الى جنب مع الموظفين المصريين (٦٨) .

كما أن التعليم الذى أفاضه الأسانذة المصريون على السودان لم يكن دون تجاوب مع الاباء الذين تلفوه بصدور واعية ، وقرأ السودانيون باللغة العربية والانجليزية التاريخ العالمى فكان طبيعيا أن يتفاعلوا بدروسه وعظاته وفلسفته من حيث يدرى البريطانيون أو لا يدرون (٦٩) . الى جانب السودانيين الذين سافروا الى مصر ينهلون من علوم الجامع الأزهر ويتأثرون بنمو الروح الوطنية والقومية فى مصر ، كما أن خضوع أبناء السودان للتعليم الحديث الغربى ، والاحتكاك مع المقومات الثقافية ، والسياسية لأوربا الغربية ساعد على تفتح أذهانهم باعتبارهم من أبناء الطبقة المتوسطة على أساليب الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وابتعدوا شأنهم شأن نظرائهم فى أنحاء الشرق

Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 127.

(٦٨)

(٦٩) ضرار صالح المرحح السابق ص ٢٤٥ .

الأوسط وأفريقيا عن الروح القبلية (٧٠) ، وهذا يعنى أن الروح القومية وجدت أرضا خصبة فى السودانين الذين بدأوا يظهرنها عقب الحرب العالمية الأولى .

ويمكن أن نضيف الى عوامل تأثر السودانين بالروح الوطنية والقومية ما رأوه من اجحاف بهم وباخوانهم المصريين أثناء الحرب العالمية الأولى الذين تحملوا كثيرا من المصاعب المالية والعينية لامداد القوات المتحالفة بالمؤن الغذائية أثناء المعارك فى منطقة الشرق الأوسط ، الى جانب اشتراك قسوات مصرية سودانية فى تلك المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، على أمل أن يطبق الانجليز النقطه الثانية عشرة من نقاط الرئيس الأمريكى ويلسون الأربع عشرة ، والداعية الى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وتذكر الانجليز لهذا الحق بعد انتهاء المعارك الحربية لأنها لو أخذت به لنحقق للسودانيين والمصريين الاستقلال فى ظل وحدة وادى النيل .

كما أن زعماء ثورة ١٩١٩ م ، وأعنى سعد زغلول وزملائه ، رغم ما أصابهم من سجن ونفى ومطاردة على يد السلطات البريطانية كانت مطالبهم الاستقلال التام لمصر والسودان ، بينما تمسك الانجليز وعلى لسان لورد ملنر Milner - صاحب اللجنة المشهورة التى زارت مصر عقب ثورة ١٩١٩ - بأن مسألة السودان منفصلة تمام الانفصال عن القضية المصرية وأن السودان سينتظر منفصلا عن مصر تحت الرعاية الانجليزية التى تضمن لمصر وصول مياه النيل .

وكذلك كان لانتشار خبر ثورة ١٩١٩ م المصرية الى السودان وما فعله المصريون بقوات الاحتلال البريطانية مارا اعجاب السودانين وحافزا للمصريين والسودانيين معا على التحرك بالمظاهرات والقضاء الحطب مطالبين بالاستقلال الكامل لوادى النيل ، وقد شارك فيها الضباط المصريون فى الخرطوم ، ورجال السكك الحديدية وموظفو البرق والهاتف وغيرهم من الموظفين فى الخرطوم وعطبرة وبورسودان ، وإلى جانب كل هذه التحركات نظمت حملة فى الخرطوم للحصول على المعونة لضحايا الثورة المصرية على يد البريطانيين ، وقدم طلب بهذا الى الفاضى الأكبر ، وتشكلت لجنة من السيدات المصريات بالخرطوم وأذاعت نداء بطلب العون من السودانين (٧١) .

Collins, R. & Tignor, R.: Egypt and the Sudan, P.P. 124-125. (٧٠)

(٧١) د. يونان لبيب الرجيج السابق ص ٤٢٦ .

فاذا أضفنا الى هذا س ١ ، صحيفة اللواء اللاطعة بلسان الحزب الوطنى المصرى لفصح المحطات البريطانية لفصل السودان عن مصر وإبقائه خاضعا للنفوذ الانجليزى ، وانتقال ما تنشره هذه الصحيفة الى أيدي أبناء السودان فى مصر والسودان ، كما أن الطبقة المفقدة فى السودان تقرأ وتهتم بأخبار الاتصال المصرية وتمسكه بأن لا تنفصل قضية السودان عن فضيه ، وتسمع أخبار البطولات والصحيات فى أسفل الوادى وخطب زعماء النورة النارية وتنفضى أخبارهم فى الجرائد المصرية ، وموقف الانجليز لا يطمئهم لأنه انجاء نحو الافراد بادارته وضمه لمستعمرانهم فى النهاية ، وهم ينخوون من هذا المصير ولا سيما أنهم يرون عجرة المعنشين البريطانيين ومطالبتهم حتى لكبار القوم خلع النعال عند دخول مكاتبهم والوقوف لهم بالتحية عندما يمررون راكبين صهوات جيادهم ، وفوق كل ذلك فكل الوظائف ذات المسئولية وقف عليهم ، فلا مشاركة فى الحكم ولا تأهيل له فى المستقبل (٧٢) .

ب - الجمعيات السرية :

• فلا عجب أن توالى الأحداث فى السودان معبرة عن الروح الوطنية والعومية ، وأول هذه الأحداث الغاء أحد الضباط السودانيين - ويدعى محمد أمين هديب - خطبة بجامعة أم درمان فى ٣٠ مايو ١٩١٩ م بمناسبة احتفال دبنى ، دعا فيها الى تحالف السودانيين مع المصريين لطرد الانجليز مما دفع السلطات الانجليزية بالحطوم الى القبض عليه وفصله من الخدمة بالجيش والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وخشيت أن يكون هذا السيار الوطنى القومى له صدى فى نفوس السودانيين فليجأت الى اسكتاب زعماء القبائل وعمد البلاد عرائض تدعو السودانيين الى التمسك بالادارة البريطانية وعدم التسليم بالمطالب المصرية الداعية الى استقلال وادى النيل شماله وجنوبه .

وعندما نأكد للسلطات البريطانية بالحطوم أن من أسمهم صغار الافندية والطلاب والمتنورين من العاملين بالمجالات الحرة هم عماد الحركة الوطنية القومية فى السودان لجأت الى احياء النزعة القلبية والزعامات الدسية ندفع بهم الى النصدى لهذه الحركة ، خاصة وأن هؤلاء وأولئك ما زالوا أكثر نفوذا فى السودان ودورهم كبير الخطر منى تهيأت لهم الفرصة ، ومن ثم

(٧٢) د ٠ مكى شيكة : المرحع السابق ص ٤٨٧ .

اعتمدت عليهم فى توجيه الحركة الوطنية السودانية الى الانضواء تحت لواء
انجلترا والابتعاد عن مصر ، وفى هذا السبيل دعت الحكومة البريطانية وفدا
من زعماء الدين والعشائر الى زيارة لندن فى يونيو ١٩١٩ وتقديم التهنئة
للملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا فى معارك الحرب العالمية الاولى ،
ورغم أن هذا الوفد ترأسه السيد على الميرغنى زعيم الطائفة الحتمية بالسودان.
وضم أعضاء من أشرف وزعماء السودان الدينيين ، الا أن الوطنيين
السودانيين وصموهم بالخيانة للقضية الوطنية والقومية . واتهمهم ببيع
السودان الى انجلترا ، وزادت شكوك الوطنيين السودانيين فى هذه الزعامات
أكثر عندما اشترك كل من السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى
والسيد عبد الرحمن المهدى فى اصدار صحيفة أسموها « حضارة السودان »
صدر العدد الأول منها فى أغسطس ١٩٢٠ م ، دعت من أول صدورها الى أن
يبتعد السودان تماما عن الحركة المصرية ، كما آملت أن ترى الادارة القائمة
فى السودان وقد أصبحت بريطانية تماما (٧٣) .

وفى رأى أن هذا الموقف للرعاة الدينيين السودانيين ليس له
ما يفسره الا أن يكون رغبة فى مغنم سباسى ينالهم من وراء الرضاء
البريطانى ، فلا أحد ينكر مسئولية التدخل الأوروبى والانجليزى خاصة
ومنذ حكمه داريه غوردون عن الأحداث الدموية التى شهدتها السودان ، بل
ولا أحد ينسى ما فعله كنشتر نفسه حين دخل أم درمان من اجراء بعيد عن
الآدمية وأعنى هدم قبة المهدى ونش فبره ، ولا ينسى أحد أن الحاكم العام
البريطانى هو الذى أعدم أبناء المهدى فاضل والبشرى مع الخليفة شريف ،
ومع ذلك يقف السيد عبد الرحمن المهدى أكبر أبناء المهدى الأحياء الى جانب
السيطرة الانجليزية على السودان .

ورغم محاولات السلطات البريطانية بهينه أذهان السودانيين بفكرة أن
«السودان للسودانيين» وترحيب بعض الزعامات الدينية السودانية فى تحقيق
هذه المعركة ، سواء بنشر مقالات فى صحيفة حضارة السودان أو فى الصحف
البريطانية المسموح لها دون الصحف الوطنية المصرية بالدخول الى السودان ،
زان الحركة الوطنية السودانية سارت فى طريقها ، وهى المرة بتشكيك
جمعية سرية عرفت باسم « الاتحاد السودانى » عام ١٩٢١ م الى ك.
أعضاؤها من طلاب كلية غوردون والموظفين خريجي المدارس وبعض الشباب

(٧٣) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٣٢ .

العاملين في مجالات الأعمال الحرة الذين كانوا يجتمعون في نادى الخريجين
- أى خريجي كلية غوردون - بأمر درمان .

نشطت هذه الجمعية التي صار شعارها « السودان للسودانيين
والمصريين أولى بالمعروف » في توزيع المنشورات التي تهاجم الحكم البريطاني ،
ونجحت في ارسال بعض الطلاب السودانيين لاكمال تعليمهم بمصر ، وكانت
تلك الخطوة في حد ذاتها مجازفة خطيرة من وجهة نظر الانجليز ، فالطالب
الذى يفر من كلية غوردون لمواصلة تعليمه في مصر يعتبر في نظر الحكام
البريطانيين مجرم لا يصب غضبهم عليه وحده بل ليتعداه الى أهله وأصدقائه
ومن يظن أنهم عاونوه في الهرب (٧٤) .

استمرت حركة المنشورات والجمعيات الوطنية ضد التسلط
الانجليزى ، تلك الحركة التي بدأت بظهور منشورات تنتسب لما عرف باسم
« جمعية الأعمال المسلحة » في أكتوبر ١٩١٩ نادى السودانيين بالاتحاد مع
المصريين في مقاومة الاحتلال الانجليزى ، ومنشورات تحمل توقيعات « اليد
السوداء » و « اليد البيضاء » تدعو فيها الزعماء والعمد والتجار الى عدم
التعاون مع السلطات البريطانية المستغلة لثروات السودان ، ونهدد هذه
المنشورات في نفس الوقت باغتيال المدير العام البريطانى ومساعد له لسكك
حديد السودان .

كذلك ظهرت في أنحاء السودان منشورات بتوقيع « جماعة العلماء »
بمناسبة زيارة اللورد اللبنى المندوب السامى البريطانى في مصر للسودان
في يناير عام ١٩٢١ م ، ندعو السودانيين الى التعاون مع اخوانهم المصريين
لطردهم الدخلاء أعداء الاسلام من كل من مصر والسودان . وشاركت « جمعية
العمل على خلاص البلاد » في فضح سياسة الاستغلال البريطانية لمشاريع
رى الجزيرة وجبل الأولياء ، ونهاجم كل الأعمال التي يشترك فيها رأس المال
البريطانى . كما شاركت « جمعية الدفاع عن الدين في السودان » في حملة
المنشورات ضد السلطات الانجليزية ، بمهاجمة السياسة البريطانية في
الشرق الأوسط والسودان على أساس أنها موجهة ضد الاسلام ، وتدعو
المسلمين الى الجهاد (٧٥) ، ضد الانجليز .

(٧٤) د . مكي شبكية المرجع السابق ص ٥٨٨ .

(٧٥) د . يوان ليب : المرجع السابق ص ٤٣٧ .

ج - على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض :

ورغم تعدد الجمعيات الوطنية السودانية وعدم توحيدها سواء في القيادة أو البرنامج إلا أنها أجمعت على شيء واحد هو التخلص من السيطرة البريطانية وأن يصير السودان بلدا مستقلا على أن تكون له علاقة خاصة بمصر اما وحدة شاملة أو أقل شمولاً ، وكان ظهور الضباط على ع�سد اللطيف على مسرح الأحداث الوطنية بالسودان علامة بارزة في الحركة الوطنية السودانية فهو من أبوين من جنوب السودان من قبيلة الدنكا وان جاء مولده بحلفا وتعليمه بالخرطوم حتى تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٤ م برتبة ملازم ثان ، حيث خدم في الكتائب السودانية التي يقودها ضباط بريطانيون .

وتذكر المصادّر أنه التقى عام ١٩٢١ م بضابط بريطاني متعجرف فطلب منه هذا الضابط أن يحييه ، ولكن على رفض قائلا أنهم كضباط في الجيش غير ملزمين بتحيةة الملكيين الا مدير المديرية في مناسبات خاصة ، ومنذ ذلك الحين أخذ على عاتقه أن يحارب الاستعمار في بلاده حتى لا تهنأ كرامة سوداني(٧٦) ، ويوحى البعض بأن اهانة الضابط الانجليزي لعلى عبد اللطيف سبب تدمره وقيادته للحركة الوطنية ، وليس هذا صحيحا اذ أن على عبد اللطيف تصرف بوحى من انتماؤه الوطنى الذى شاركه غيره من السودانيين والمرتبطة بالحركة الوطنية المصرية(٧٧) .

أسس على عبد اللطيف « جمعية الاتحاد القبلى » فى عام ١٩٢١ م وبرنامجها العمل على استقلال السودان تحت زعامة رؤساء القبائل ، وصار يعقد اجتماعات بمنزله مع زملائه الضباط يتناقشون فى الأمور العامة والخاصة التى نههم كمواطنين سودانيين ، ونتيجة لنشاطه هذا ، ولاصدار بيان فى مايو نشرته جريدة الأخبار الفاهرية حدد فيه « مطالب الأمة السودانية » ، هاجم فيه الإدارة البريطانية للسودان وخاصة بالنسبة لسياستها التعليمية وبالنسبة لمشروع الجزيرة ، وطالب بانهاء الاحتكار الحكومى للسكر ، أدى كل ذلك بالسلطات البريطانية الى لقاء البعض عليه وإيداعه السجن لمدة عام ، وقد أدى هذا الحكم الى فصله من الجيش .

كان هذا الحكم والفصل الذى لحق بعلى عبد اللطيف ، بعد منع ممثلين

(٧٦) مرار صانج المرجع السابق ص ٢٤٦
Collins, R. & Tignor, R.: Op. cit. P. 125.

(٧٧)

للقابة المحامين المصرية من السفر الى السودان للدفاع عنه ، سببا في ظهور منشورات أخرى بالخرطوم وصلت لرؤساء المصالح الحكومية والى كبير من الأعيان السودانيين توضح مهلة محاكمة على عبد اللطيف ، بما يوضح اصرار السلطات البريطانية على وأد كل حركة وطنية سودانية طالما نادى هذه الحركة باستقلال السودان ، والارتباط مع مصر ، وجلاء قوات الاحتلال الانجليزية من كل وادى النيل .

لم يكن ايداع على عبد اللطيف السجن قضاء على الحركة الوطنية السودانية ، اذ استمرت حرب المنشورات ضد السلطات البريطانية بالخرطوم كما ظهرت جمعيات وطنية مثل « جمعية الدفاع عن السودان » و « جمعية اتحاد السودان » ، وأخذت هذه الجمعيات تصدر المنشورات التى تدعو الى استغلال السودان وتخليصه من الحكم البريطانى ، وتذكر هذه المنشورات أن هناك قبائل سودانية أعلنت عن أسماؤها من المؤيدين للحركة الوطنية ، واستمرت هذه المنشورات حتى عام ١٩٢٤ م عندما اتخذت حركة على عبد اللطيف موقفا أكثر ايجابية .

ونتيجة لهذه المنشورات اعترف المسئولون البريطانيون بوجود تنظيمات وطنية فى السودان متأثرة بالحركة الوطنية فى مصر ، وجاء هذا اعتراف رغم محاولات التشويش على الحركة الوطنية السودانية من قبل السلطات البريطانية أو من أصحاب صحيفة حضارة السودان الموالية للإدارة البريطانية . ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذه المنشورات كانت توضح الاستغلال البريطانى لخيرات السودان سواء فى مشراع الجزيرة أو فى الخدمات التعليمية التى تقدم للسودانيين أو غير ذلك كأساليب تعامل البريطانيين مع السودانيين أبناء البلاد . ولم تقتصر المنشورات على معالجة الشئون السياسية فقط ، فهى اذن تعبر عن برنامج اصلاحى متكامل ، الوجود البريطانى المسيطر على الحكم فى السودان هو العائق لتنفيذه .

ونتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م باستقلال مصر المنقوص لوجود ما عرف بالحفظات البريطانية الأربعة والنسب من بينها السودان ، وصدر الدستور عام ١٩٢٣ م وفوز حزب الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول فى الانتخابات شكلت وزارة وفدية برئاسة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ م ، وبدأ البرلمان المصرى جلساته اعتبارا من منتصف مارس ١٩٢٤ م ، أخذت المسألة السودانية اهتماما خاصا من المسئولين عن الحركة الوطنية المصرية سواء داخل الوزارة أو داخل البرلمان .

منذ هذا الوقت أخذت حكومة الوفد تعد العدة لفتح باب المفاوضات مع الحكومة الانكليزية بخصوص النخفطات الأربعة وأولها المسألة السودانية وكان أول مظاهر تمسك الوزارة الجديدة بالحقوق المصرية في ادارة السودان عندما اشتركت حكومة الخرطوم في معرض عام المستعمرات الامبراطورية البريطانية اقيم في « يمسلي » عام ١٩٢٤ م دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية (٧٨) ، مما دفع البرلمان المصرى الى أن تصدر عن أعضائه صيحات تدعو لتشكيل لجنة من بين أعضائه يختص بالمسألة السودانية ، والى أن يطالب العصو عبد المجيد اللبان بأن تقوم حكومة سعد زغلول بإبلاغ القابضين على زمام الحكم في البلاد الانكليزية أن السودان لا يزال جزءا من مصر (٧٩) .

وعندما استفسرت الحكومة المصرية من حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى وكان آنذاك هو السير لى سالك باشا عن أسباب اشتراك السودان في معرض المستعمرات البريطانية بلندن دون موافقة الحكومة المصرية ، وحاول السردار التخلص بأنه يأخذ تعليماته من المندوب السامى البريطانى رفض سعد زغلول هذا المنطق ، لأنه بمقتضى المادة السالفة من اتفاقية الحكم السنائى فان حاكم عام السودان موظف يعينه منك مصر ويسمى سلطه من هذا السعين ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ م امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان (٨٠) ، ومن ثم ترفض الحكومة المصرية أن يتم النحابط بينها وبين حاكم السودان عن طريق المندوب السامى البريطانى بالقاهرة .

كانت تلك الأحداث تجرى في مصر ، بينما الحركة الوطنية السودانية بزعامه على عبد اللطيف قد بدأت دورا واضحا وإيجابيا في مواجهة البريطانيين بالخرطوم ، ذلك أنه منذ خرج على عبد اللطيف من السجن في ابريل ١٩٢٣م بدأ في تشكيل جمعية وطنية في واد مدنى أولا ثم انتقلت الى الخرطوم عرفت بجمعية اللواء الأبيض اتخذ لها شعارا هو علم أبيض يجرى عليه النيل ، ووضع في أحد أركانها العلم المصرى وكتب عليه الى الامام ، واهتمت الجمعية بتحقيق وحدة وادى النيل بين السودان ومصر (٨١) . وقد انضم لهذه الجمعية ضباط سودانيون وخريجون من كلية غوردون ، وموظفون في الحكومة ، وقد

(٧٨) د. يوان لبيب . المرجع السابق ص ٤٤٦ .

(٧٩) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى (١٩٢٤) ص ١٨٠ .

(٨٠) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٦٥ .

(٨١) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٦ .

قام موظفو ادارة البرق بدور هام فى نشر أهداف الجمعية وتحقيق الاتصال بين أعضاء الجمعية خارج الخرطوم .

اذن عاد على عبد اللطيف الى العمل الوطنى القومى بتشكيل جمعية اللواء الأبيض . وفى هذه العودة صارت اتجاهاته السياسية أكثر وضوحا والى ترتبط بالحركة الوطنية المصرية ، ولم يكن راغبا فقط فى التعاون مع المصريين لتحقيق برنامجهم ، ولكنه من خلال تشكيل جمعية اللواء الأبيض حدد موقفه الوطنى الداعى الى طرد البريطانيين من وادى النيل ، وقيام وحدة بين مصر والسودان (٨٢) . وهذه الجمعية خضعت لتنظيمات سرية ، وصار أعضاؤها يشكلون خلايا منفصلة عن بعضها وترتبط بالرئاسة العامة للجمعية الى تعرف وحدها الاعضاء والحلايا وتحدد لهم نشاطهم ونحركاتهم ، ومنذ البداية انتشرت فروع الجمعية الى واد مدنى ومكوار والأبيض والفاشر وشندى (٨٣) .

اتهمت السلطات البريطانية سواء فى الخرطوم أو لندن المصريين بأنهم وراء أحداث السودان الوطنية وأنهم يؤيدون الضابط السودانى الوطنى على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض بينما لم يفعل المصريون الا الوقوف موقف التأييد المعنوى والى حد ما المادى للوطنيين السودانيين فبينما جاء فى خطاب العرش الذى قرئ فى البرلمان المصرى لدى افتتاح دورته الأولى فى مارس ١٩٢٤ م أول تصريح رسمى مصرى يربط السودان مع مصر فى تحقيق الأمانى القومية ، وأخذ أعضاء البرلمان المصرى يناقشون لماذا انفردت إنجلترا بإدارة السودان ، ولماذا ينولى قيادة الجيش المصرى ضابط انجليزى يحكم السودان فى نفس الوقت ، واستنكروا سياسة العنف والارهاب التى تتبعها السلطات البريطانية فى السودان ضد السودانيين ، أكد الناطق بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات أن مسألة السودان تخص البريطانيين والسودانيين ولا ثالث لهما وأن بريطانيا لا تترك السودان ، وأن أى تغيير فى ادارته الحالية لا ينفذ الا بموافقة البرلمان (٨٤) .

ولم يستسلم المصريون للالهامات البريطانية وانما أعلنوا على المسوين الشعبى والرسمى عن الاستمرار فى تأييد الحركة الوطنية السودانية بما

Collins & Tignor : Op. cit. P. 125.

(٨٢)

(٨٣) د. يونان لبيب : نفس المرجع ص ٤٤٩ .

(٨٤) د. مكى شيعة : المرجع السابق ص ٤٩٠ .

يحقق من جديد وحدة وادى النيل ، فظهر حزب جديد فى مصر فى شهر فبراير ١٩٢٤ م تحت اسم « حزب مصر والسودان » برنامجه تحقيق الاستقلال لشطرى وادى النيل وتحقيق الوحدة بينهما ، واستمر الحزب الوطنى فى تأييد الحركة الوطنية السودانية ، وزار رئيسه محمد حافظ رمضان السودان فى فبراير من نفس العام ، الذى كانت له اتصالات مع بعض الضباط المصريين العاملين بالسودان ، ومراسلات مع جمعية اللواء الأبيض ، وربطت مصر الرسمية قضيتها بقضية السودان وتطلب الاستقلال للقطرين ، بينما انجلترا تؤكد بقاءها بالسودان دون الاشارة الى خطة لتدريب السودانين لحكم بلادهم أو حتى اشراكهم فى الحكم .

ومن الطبيعى أن تظهر جمعيات وطنية سودانية مصاحبة لجمعية اللواء الأبيض ومتعاونة معها ومتففة معها فى برامجها ، ومن ثم تلقى التأييد الرسمى والشعبى المصرى ، ومن هذه الجمعيات جمعية قبيلة الجعليين التى تمثل اتحادا قبليا أعلن السير مع الخطوات المصرية لطرد أعداء وادى النيل من شماله وجنوبه ، وجمعية العمال التى تضم الحرفيين من أبناء السودان والتى كان لها ارتباط وثيق بجمعية اللواء الأبيض ، وجمعية وحدة السودان التى اتخذت شعارا لها القرآن والحزب وصورة الملك فؤاد رمزا لعملها السرى من أجل إتمام الوحدة مع مصر^(٨٥) ، وظهور هذه الجمعيات الى جانب جمعية اللواء الأبيض دليل على أن الحركة الوطنية السودانية ضمت كل أبناء الشعب وفتاته ولم يتخلف عنها سوى بعض الزعامات الدينية والقبلية الذين خضعوا لمشيئة السياسة البريطانية اما رغبا أو رهبا .

وأمام نشاط الجمعيات الوطنية السودانية المعادى للوجود البريطانى والداعى الى وحدة وادى النيل ، لجأت السلطات البريطانية الى حث أنصارها من الزعماء الدينيين الى النصدى لهذه الحركة بالكابا فى صحيفة حضارة السودان وفى الفاء الخطب وجمع التوقيعات من الأهالى بالتهديد والترغيب على مذكرات تهاجم المصريين لتمسكهم بوحدة وادى النيل ، وتلقف المسئولون البريطانيون ذلك ليعلنوا أن السودانيين يتمسكون ببقاء بريطانيا فى بلادهم ويرفضون الارتباط مع مصر ، ولم يكن هذا صحيحا ولا يعبر عن رأى غالبية الشعب السودانى .

وكان على جمعية اللواء الأبيض وغيرها من الجمعيات الوطنية التصدى لهذه الحملة غير الوطنية فبدأ الوطنيون يجمعون بوقيعات السودانيين على عرائض تطالب بجلاء الانجليز عن السودان وربط قضية السودان بالقضية المصرية ، وشهد شهر يونيو ١٩٢٤ م مظاهرات سلمية جابت شوارع الخرطوم والمدن الكبيرة في سائر أنحاء السودان منادية بسقوط الانجليز ومؤيدة لمصر في نضالها ضدهم لتحقيق الأمانى القومية لمصر والسودان(٨٦) .

ولم يترك مؤيدو جمعية اللواء الأبيض فرصة الا وأظهروا فيها تمسكهم بمبادئ الجمعية لأنها تعبر عن مشاعرهم ومصالحهم معا ، فعندما توفى ضابط مصرى يعمل مأمورا لمركز مدينة أم درمان في ١٩ يونيو سار في جنازته جموع حاشدة تبارى بعضهم فيلقاء الكلمات التي توضح الارتباط المصرى بين مصر والسودان وتهاجم الانجليز ، وبعد الدفن عادت الجموع بمظاهرة وطنية واجهتها حكومة الخرطوم باعتقال بعض زعمائها وسجنهم . وفى اليوم التالىلقى خطيب جامع الخرطوم خطبة سياسية فى المسلمين المجتمعين لأداء شعائر صلاة الجمعة هاجم فيها سياسة البريطانيين الزراعية والمالية ، وحرص المصلين على مقاومة هذه السياسة ، وبالطبع واجهته عقوبة السجن بعد أداء الصلاة بتهمة التحريض .

استمرت المظاهرات الوطنية رغم صدور قرار من السلطات البريطانية فى ٢٢ يونيو بمنع المظاهرات ومعاقبة كل مشترك فيها ، اذ سارت مظاهرة كبيرة بالخرطوم تجمعت عند المحطة الوسطى للمدينة تحمل علما أبيض مرسوم عليه خريطة لنهر النيل وعلم مصرى فى أحد أركانه وعليه كلمة نقدموا ، وأخذت تهنف باسم الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول(٨٧) ، كما انتشرت المظاهرات فى كل من أم درمان وواد مدنى وبور سودان وكلها تندد بالسياسة الانجليزية نحو السودان ، وتنادى بالاستقلال الكامل لشطرى وادى النيل ، مما دفع السلطات البريطانية الى اعتقال زعماء تلك المظاهرات .

ولم تكتف جمعية اللواء الأبيض بمجرد المظاهرات أو الخطب أو المنشورات أو حتى اصدار البيانات ونشرها فى الصحف المصرية التى كان ينم تهريبها سرا الى السودان لأن السلطات البريطانية تمنع دخول الصحف

(٨٦) د . مكى شيكة : المرحع السابق ص ٢٦١ .

(٨٧) د . يونان لبيب . المرحع السابق ص ٤٥٤ .

المصرية المتعاونة مع الحركة الوطنية السودانية ، بل بدأ التفكير عند الجمعية الانجليزية ، وتحطيم مطبعة صحيفة « حضارة السودان » الموالية لحكومة فى اغتيال بعض الشخصيات الانجليزية أو الموظفين المتعاونين مع السلطات الخرطوم ، الا أن ذلك لم يتم بسبب اللقاء السلطات البريطانية القبض على عبد اللطيف ومعظم زعماء جمعية اللواء الأبيض فى أول يوليو وتقديمهم للمحاكمة بتهمة خرق قانون منع المظاهرات .

ورغم اعتقال على عبد اللطيف وزعماء جمعية اللواء الأبيض ، فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات الوطنية ، فمع الاستنكار الذى عم مصر لهذا الاعتقال لزعماء الحركة الوطنية السودانية ، شهد شهر يوليو تحركات وطنية سودانية رغم اجراءات القمع البريطانية استمرت طوال الشهر وشملت معظم المدن السودانية تحديا للبريطانيين وتأكيد الدور الوطنى للسودانيين حتى ولو غابت الزعامة عن مسرح الأحداث .

وكان اصدار الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على قائد جمعية اللواء الأبيض على عبد اللطيف فى آخر يوليو ١٩٢٤ م ، وأحكام بالسجن لمسد مختلفة سببا جديدا لاشتعال الثورة الوطنية فى السودان ، وانتشارها الى العظبرة وبور سودان وشندى وكردفان والنيل الأزرق ودارفور ودنقلة ، واشتراك عناصر عسكرية بكل من الخرطوم والعظبرة الى جانب أعضاء الجمعيات السياسية من المدنيين موظفين وطلابا وشابا من العاملين بالهنجرة .

وكان أخطر المظاهرات الوطنية تلك الى حدثت فى التاسع من شهر أغسطس واشترك فيها طلاب المدرسة الحربية الذين تظاهروا فى مدينة الخرطوم ، تؤيدهم انعاضة كتيبة السكك الحديدية المصرية فى العظبرة (٨٨) ، وحملوا فى مقدمة المظاهرة صورة الملك فؤاد وفى مؤخرة المظاهرة صورة سعد زغلول ، وساروا حنى وصلوا الى معسكر الأورطة الرابعة المصرية فوقفوا وهنفوا لملك مصر والسودان ، وساروا غربا حتى بلغوا محطة سكة حديد الخرطوم الغاصة بالمسافرين والمودعين ، فانضم جزء من هؤلاء للمنظاهرين ووصلوا الى منزل على عبد اللطيف حيث هتفوا بحباته . ثم ساروا الى الخرطوم بحرى حيث تجمعوا أمام السجن ونادوا باسم على عبد اللطيف (٨٩) .

وأثناء سير المظاهرات تعالت هتافات المشتركين فيها بسقوط المستعمرين ومنادين بالحرية ، وحاول الضباط والجنود البريطانيون اعتراضهم ولكن خافوا الاصطدام بهم فترشوا حتى عاد الطلاب الى مدرستهم الحربية فى المساء ، وقد رفض الطلاب تنفيذ أوامر رؤسائهم من كبار الضباط الانجليز فى الجيش المصرى لأنهم لا يدينون لهم بقسم الطاعة والولاء ويؤيدون الجهة التى سيؤدون لها القسم ، وهى ملك مصر (٩٠) باعتبارهم بعد تخرجهم يصبحون ضباطا فى الجيش المصرى رغم سيطرة الانجليز على مقدراته وابعاد المصريين والسودانيين عن المناصب القيادية فيه ، وهو أمر متناقض بعد أن حصلت مصر على استقلالها .

وعندما صار طلاب المدرسة الحربية داخل أسوارها ورفضوا تسليم أسلحتهم ، لجأت السلطات البريطانية الى الخديعة ، فاوفدت اليهم أولياء أمورهم لتسليم السلاح حتى اذا استسلموا قدمتهم الى محكمة عسكرية ، ثم زجت بهم فى السجون وأساءت معاملتهم كما فعلت بزملائهم من أعضاء جمعية اللواء الأبيض (٩١) ، وفى هذه المرة أعيدت محاكمة على عبد اللطيف القابح فى السجن بتهمة التحريض وهو بالسجن على التظاهر ضد السلطات الانجليزية ، وأصدرت المحكمة الانجليزية حكما بسجنه لمدة عشر سنوات .

لم تهدأ الأمور فى السودان كما آمل البريطانيون من الارهاب الذى شنوه على الوطنيين السودانيين وبعد أن أصدروا أحكاما بالسجن والجلد على طلاب المدرسة الحربية الذين تزعموا مظاهرات يوم ٩ أغسطس اذ أن المظاهرات استمرت وانتشرت خارج الخرطوم ، اذ أنه فى نفس اليوم الذى خرج فيه طلاب المدرسة العسكرية الى شوارع العاصمة السودانية ، خرجت مظاهرة أخرى تزعمها موظف بسكك حديد الخرطوم يرفع راية ويهتف بوحدة وادى النيل ، وحدث صدام بين المتظاهرين الذين قدر عددهم بثلاثة آلاف رجل ورجال الأمن انتهى بنفريق المظاهرة واعتقال زعماء المظاهرة .

وأما العظبرة فقد شهدت أحداثا خطيرة استمرت من يوم ٩ أغسطس الى ١٧ من نفس الشهر ، اذ بدأت المظاهرة فى محطة السكك الحديدية باليناف لفك أسر السجناء السياسيين المنعولين فى قطار قادم من بور سودان الى

(٩٠) د مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٩٢ .

(٩١) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٧ .

الخرطوم ، وبحياة الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول ، وشارك في هذه المظاهرة موظفو السكك الحديدية بالمدينة وكتيبة حرس السكك الحديدية هناك وعدد من الطلاب والموظفين وأبناء الشعب العاديين . ثم تطورت المظاهرة في اليوم التالي وما بعده حيث تزعم ضباط كتيبة السكك الحديدية الثورة بالجوء الى العنف بتحطيم الورش الهندسية ، وبتحريض الناس في سوق المدينة ، وبعد لآى نجحت القوات البريطانية في القبض على هؤلاء الافراد وعندما بدا أن النورة ستنشر بين رجال هذه الفرقة على طول الخطوط الحديدية فقد تم تجبيعهم في عطبرة حيث تقرر اجلاؤهم عن السودان منذ يوم ١٧ أغسطس ومحاكمة المحرضين منهم (٩٢) .

وقد أثار إبعاد هذه القوة العسكرية المصرية من السودان احتجاجات الحكومة المصرية لأنه ليس من حق الحاكم العام اخاذ قرارات بإبعاد من يشاء من الجنود المصريين أو استقدام غيرهم الى السودان بصفته سردارا للجيش المصرى فى نفس الوقت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب لاحتجاجات الحكومة المصرية وأيدت اجراءات رجلها الحاكم فى الخرطوم .

كما شهدت مدينة بور سودان مظاهرات شارك فى قيادتها موظفو التلغراف والبريد بالمدينة ، الى جانب موظفى مصلحة الجمارك فى الميناء ، ورجال من فرقة السكك الحديدية ، واستمرت فى الفترة من الخامس من أغسطس الى التاسع والعشرين من الشهر ، وكل تلك المظاهرات نددت بالارهاب البريطانى ونادت بما تنادى به جمعية اللواء الأبيض ، مما جعل زعماء تلك المظاهرات هدفا للسجن والجلد على أيدي المسئولين الانجليز .

وانشرت المظاهرات فى كل من شندى وكردفان والليل الأزرق وكمها خلال شهر أغسطس أيضا . وكلها تدعو الى اخراج الانجليز من السودان ومصر وتحقيق وحدة وادى النيل ، وفد لقي زعماء تلك المظاهرات من العقاب منلما لقي اخوانهم فى مدن السودان الأخرى ، وقد استعانت السلطات البريطانية بالخرطوم بقوات بريطانية جاءت بالطائرات لنواجه النورة فى الخرطوم ، والاستعانة بالبحرية البريطانية لنأمن الوضع فى ميناء بور سودان .

وقد شهد السودان خلال شهر سبتمبر عمليات ارهابية مارستها السلطات البريطانية ضد الوطنيين السودانيين ، باعقال موظفي الحكومة وفصلهم وابعاد المصريين منهم الى مصر ، واصدار احكام بالسجن والجلد والغرامة ضد كل من شارك في الحركة الوطنية سواء بالنظاهر أو بالرسال واصدار المنشورات ، أو تشكيل جمعيات كلها تدعو الى وحدة وادي النيل ، والى الدفاع الوطنى عن حقوق السودانيين المشروعة ، ورغم ذلك فقد شهد شهر أكتوبر عودة الروح للحركة الوطنية السودانية بالأسلوب السرى ، فظهرت الاغاني الوطنية فى أم درمان ، ورسائل عن الانتقام من البريطانيين العاصين على دفة الأمور .

وكان منشور جماعة علماء السودان الذى وضعه الوطنيون فى صناديق البريد وعلى أعمدة التلغراف فى الخرطوم معبرا عن تلك الروح الوطنية القومية ، اذ يقول : فالى متى سننتظر ؟ بمنعوننا من اتباع السلطان أحمد فؤاد الأول العربى المصرى المؤمن بالله ورسوله . عرفهم قيمة الدين وبذلهم الأرواح لاقامته فعليكم اعلان الجهاد وقتل الانجليز الكفرة حينما وجدوا راحتهم من البلاد ، لانحاموا من بنادقهم وطائراتهم لأن دين الله أفزى من كل البنادق والمطائرات (٩٣) .

ولم يكن الارهاب البريطانى لبسطيع كبت الروح الوطنية السودانية ، رغم هذا الارهاب الموجه الى المدينين السودانيين الذين كانوا ينعون ذلك الارهاب بالعمل السرى ، استمرت الحركة الوطنية السودانية وان اخذ العسكريون فيها دورا أكبر فى أعقاب حاد السردار وسياسة بريطانيا لفصل بن كل من السودان ومصر فصلا نهائيا وانفراد السيطرة البريطانية على مقدرات الأمور فى القطر السودانى .

د - معمر السردار :

فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٢٤ م أطلق خمسة من أعضاء جمعية العدائين السرية بالقاهرة النار على السرى سناك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فأردوه فتيلا ، نفيذا لما تنادى به الجمعية من أن الاغتيال السياسى للبريطانيين والمعاونين معهم هو السبيل لاسكمال الاستقلال

السياسى لمصر ، بعد أن رأوا الدسائس البريطانية ضد حكومة الشعب بزعامة سعد زغلول .

ولم يكن الاغتيال فى الواقع الا مبررا للتخلص من حكومة الشعب التى دأبت منذ تشكيلها فى مارس من نفس العام على المطالبة بفتح باب المفاوضات مع انجلترا بشأن اقرار حقوق مصر فيما يتعلق بالتعويضات الأربعة ، والتى نجابت مع الأمانى القومية خاصة فيما يتعلق بالسودان لدرجة جعلت المنسوب السامى البريطانى يضيق ذرعا بسعد وزملائه من الوطنيين ، ويتحين انفرص للتخلص منهم ، ويسعى جاهدا الى تأييد خصوم سعد وحكومته والى تحريض الملك فؤاد ضد سياسة سعد الدستورية .

وبهذا يمكن القول أنه حتى لو لم يتم اغتيال السردار فان البريطانيين كانوا يتدبرون فى كيفية التخلص من وزارة سعد زغلول الشعبية واحلال وزارة أخرى متعاونة معهم ، ولنا فى قول اللورد ألبنى المنسوب السامى البريطانى تعليقا على حادث مقتل السردار ما يؤيد ما ذهبنا اليه حيث ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة (٩٤) .

هذا عن موقف البريطانيين نحو الحكم الوطنى فى مصر قبل مصرع السردار ، أما بالنسبة للثورة الوطنية فى السودان وقبل الحادث أيضا ، فان البريطانيين كانوا قد ضافوا ذرعا بتلك الثورة وانجاءها نحو مصر بما جعل هناك اقناع بريطانى بضرورة الفصل التام بين مصر والسودان ووضع السودانين أمام امر واقع De Facto لا يجدون أمامهم سوى البريطانيين ، وليس ترحيل الأورطة المصرية من عطبرة فى ١٧ أغسطس ١٩٢٤ وإبعاد انرادها الى مصر الا تحقيقا للمخططات البريطانية .

ثم حدث أن اعنيل حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فماذا كان موقف السلطات البريطانية بالنسبة لمصر والسودان ، وماذا كان موقف السبعين المصرى والسودانى أمام الاجراءات البريطانية الانقامية لا من قتله السردار بل من فكرة وحده وادى النيل . ذلك أنه رغم بنديد اخكومة المصرية

والملك فؤاد يعادى الاغتيال والاعلان عن ضرورة انزال العقاب الصارم
بمرتكبي الحادث ومحرضيهم ، الا أن اللورد اللبني سارع وحتى قبيل أن
تصله موافقة حكومته على اقتراحاته بتقديم انذار شديد للحكومة المصرية
بههدف اذلال الحكومة الوطنية التي كان يحقد عليها حقدا عظيما منذ تأليفها .
وخشى انتظار موافقة الحكومة البريطانية أن يستغرق ذلك وقتا قد تستقيل
الوزارة خلاله فيحرم من لذة التشفى من سعد باشا زغلول بعد أن ضاق به
أشهر (١٥) .

واحتوى الانذار الذى قدمه اللورد اللبني فى مظاهرة عسكرية الى سعد
زغلول فى دار الرئاسة على ديباجة تحمل الحكومة المصرية مسئولية الحادث ،
ويحتوى على مطالب خاصة بمرتكبي الحادث والحركة الوطنية المصرية بتعقب
مرتكبي الحادث وانزال أشد عقوبة بهم ، ومنع قيام المظاهرات المعادية للسياسة
البريطانية ، ودفع غرامة للحكومة البريطانية - وليس لأسرة السردار - ، كما
احتوى الانذار على أمور تتعلق بالسودان - وأضاف انذار ثان فى نفس اليوم
تأكيدا وتفصيلا - وتدعو الى أن تصدر الحكومة المصرية أوامرها بسحب
القوات المصرية العاملة بالسودان ، وأن تصير الوحدات السودانية التابعة
الجيش المصرى قوة دفاع سودانية تحت اشراف الضباط البريطانيين وتدين
بانولاء للحاكم العام وحده الذى له القيادة العامة لها وله اصدار قرارات
السرقة والاستيلاء .

والى جانب ذلك أصر اللبني فى انذاره على تهديد مصر بالاعلان عن
زيادة مساحة الاراضى المزروعة قطنا بالجزيرة مستخدمة كميات من المياه دون
أن تهتم باحتياجات مصر ، وان كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وعدت
بالسماع بتمثيل مصر فى لجنة يعهد اليها تحديد نسب المياه بين مصر
والسودان . واختتم اللبني انذاراته بأنه لن يسمح للحكومة المصرية بمعارضة
رغبات الحكومة البريطانية بشأن حماية المصالح الأجنبية بمصر ، ومعنى هذا
أن اللبني أراد استغلال حادث مصرع السردار لانهاء الحساسية المتزايدة بين
البريطانيين والمصريين فى السودان (١٦) .

ولم يكن باستطاعة حكومة سعد زغلول قبول الانذارات البريطانية ،
فاحتجت على الموقف البريطانى ، ووعدت بمعاكبة مرتكبي الحادث ودفعت

(١٥) محمد شفيق غربال . تاريخ المعاولات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٥٦
Collins & Tignor: Cp. cit. P. 126.

الغرامة المطلوبة ، لكن أمام اصرار الانجليز قدم سعو زغلول استقالة حكومته الى الملك فؤاد في ٢٣ نوفمبر وعاد في اليوم التالي فطلب من الملك قبولها فاستجاب لطلب سعد زغلول الذي توجه الى البرلمان واوضح موقفه الوطني أمام الانذارات البريطانية ، مما دفع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ الى التنديد بالموقف البريطاني المعادى لاستقلال مصر الكامل وارتباطها مع السودان .

كان هذا هو الموقف في القاهرة ، وزارة وطنيه نظيح بها المخططات البريطانية لتحل محلها وزارة مصطفى زبور المتعانة والمسجبية للانذارات البريطانية ، وأما الموقف في الخرطوم فان الاوامر التي بعث بها المندوب السامي البريطاني الى مساعد الحاكم العام ونائب السردار « هدلستون باشا » مساء يوم ٢٣ نوفمبر باجلاء القوات المصرية من السودان ، وعندما استدعى هدلستون كبار الضباط المصريين لابلأعهم بالأمر وحملهم أمرا كتابيا الى وحدانهم للاستعداد للرحيل والعودة الى مصر .

ولكن القوات المصرية المتمركزة بالخرطوم بحرى رفضت سعيد أمر نائب السردار بحكم أن وزارة سعد زغلول الوطنية رفضت الموافقة على اجلاء القوات المصرية من السودان ، ولأن وجود هذه القوات بالسودان انما جاء نتيجة اتفاقيات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ونائب السردار - من كونه انجليزى - الا أنه يعتبر موظفا مصرية عليه أخذ تعليماته من الحكومة المصرية التى على رأس النظام الحاكم فيها الملك نؤاد ، لا من المندوب السامي البريطاني .

وهنا تعقد الجو موحيا بعرب حدوث صدام بين القوات المصرية والقوات البريطانية التى تملك مدافع ماكيننة وبعضون على مخازن الذخيرة ، واجتمع قادة الوحدات المصرية فى الخرطوم يوم ٢٦ نوفمبر وانضم اليهم معظم الضباط السودانيين ، واختاروا الضابط المصرى محمد رفعت من ضباط المدفعية قائدا لهم فى مقاومة المخططات البريطانية ، وفى الدفاع عن مصالح وادى النيل . الا أن وصول مندوب من وزارة الحربية بالقاهرة يحمل أمرا من الوزير ومن الملك فؤاد بالانسحاب يوم ٢٨ نوفمبر جعلهم ينصاعون ويوافقون على الرحيل الى القاهرة .

أما بالنسبة للسودانيين فانهم لم يسهلوا بسهولة للمخططات البريطانية ، اذ تمسكوا ببهاء القوات المصرية والموظفين المدنيين وعدم ترحيلهم

الى القاهرة لانهم سندهم ضد سياسة البطش والارهاب البريطانية ولأن المصلحة المشتركة للشعبين تدعو الى الوقوف صفا واحدا ضد العدو المشترك ، ومن ثم عندما انسحبت القوات المصرية من تالودي عاصمة جبال انوبا رفض الضباط السودانيون البقاء وقرروا مرافقة اخوانهم الى القاهرة الا أن السلطات البريطانية ألقت القبض عليهم واحتجزتهم *

وكان أخطر المواقف الوطنية للعسكريين السودانيين ، حين خرج بعض الضباط السودانيين من ثكناتهم ومنهم عبد الفضيل الماظ ، ونابت عبد الرحيم وعلى البنا ، وحسن فضل المولى ، وسليمان محمد ، وبعض الجند وفى أيديهم مدافعهم الرشاشة وأطلقوا سراح المسجونين السياسيين الذين انضموا اليهم وهم متوجهون الى معسكرات الجيش المصرى يوم ٢٦ نوفمبر ، غير أن الجيش الانجليزى وقف لهم بالمرصاد ومنعهم من الاستمرار فى سيرهم ، ثم هددهم باطلاق الرصاص فى الهواء ، فما كان منهم الا أن أطلقوا مدافعهم الرشاشة فورا على جنود وضباط الجيش البريطانى وصرعوا منهم أكثر من خمسمائة قتيل فى سرعة البرق (٩٧) *

وعندما تكاثرت القوات البريطانية اتجأ عبد الفضيل الماظ وزملائه الى المستشفى العسكرى حيث تحصنوا بها وأخذوا يمتطرون أعداءهم بوابل من النيران دون أن ينالهم شئ من رصاص القوات البريطانية ، مما دفعهم الى توجيه المدافع نحو المستشفى حيث دكوه وقتل من كان به وعلى رأسهم عبد الفضيل ، فى حين أن الضباط الذين نجوا قدموا لمحاكمة عاجلة حيب أعدموا وهم سليمان محمد وحسن فضل المولى واثبت عبد الرحيم ، وحل وناق الضابط على البنا فى اللحظة الأخيرة قبل اطلاق الرصاص عليه (٩٨) *

وكانت نتائج أحداث الثورة الوطنية السودانية فى شهر نوفمبر ١٩٢٤ م ذات أبعاد كبيرة على كل من مصر والسودان ، اذ بات واضحا لأول وهلة أن الموقف البريطانى كان نصرا كاملا على الحركة الوطنية فى كلا شطرى وادى النيل ، ففى مصر سقطت وزارة الوفد الوطنية وخلفنها وزارة متعاونة مع السلطات البريطانية هى وزارة زيور باشا منذ ٢٤ نوفمبر قبلت المطالب الخاصة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد قائلة انها تفعل ذلك مذعنة الى

(٩٧) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٨ *

(٩٨) د . مكي شميكة : المرجع السابق ص ٢٩٤ *

حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسألة وحسن التفاهم ، فانسحب الجنود الانجليز من جمر ك الاسكندرية وسلمت بسلطة المستشارين المالي والقضائي ، واعنقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين اما بواسطة جنودها أو بواسطة رجال البوليس المصرى واتصل القسم الأوروبى بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين لابلغهم تعليمات فخامة المندوب السامى بشأن المحافظة على أرواح الأجانب (٩٩) .

وصار واضحا أن الانجليز مصممون على عدم عودة الوزارة الوفدية بأية صورة حتى ولو استدعى الأمر التدخل لايقاف البرلمان المصرى أو لالغاء الانتخابات أو حل البرلمان بعدما تظهر الانتخابات عودة الأغلبية للوفد ، ومن الخطوات التى اتبعت فى هذا المجال صدور قرارات بعدم تدخل الطلاب فى الشئون السياسية ، وكانت تنظيمات هؤلاء سندا قويا لسعد ورجاله ، كما أن عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى الذين أبعدوا من السودان الى مصر نقلوا الى أماكن أخرى كالبوئيس وخفر السواحل وغيرها بهدف نشيتهم (١٠٠) . ولم تجد احتجاجات الوفد أذنا صاغية لدى وزارة الخارجية البريطانية على الانتهاكات الدستورية فى مصر وعلى حرمان المصريين من الاستجابة لرغبة السودانيين فى الارتباط معهم .

وأراد اللورد اللنبى السير فى طريق إبعاد كل أثر للوجود المصرى بالسودان بانفراح الغاء اعاقية الحكم الننائى ، رغم أن السلطة المصرية فى السودان كانت قد أنهت فعلا ، وذلك رغم أن الوضع القانونى لمصر فى السودان ظل قائما بعد عام ١٩٢٤ م ، الا أن المندوب السامى البريطانى شعر أنه ليس ثمة ما يقف أمام هذا الالغاء من اعتبارات قانونية أو أخلاقية ، الا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ، وجاء على لسان السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية فى خطبة له فى مجلس العموم فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ م بأن حكومته مصممة على البقاء فى السودان فى المستقبل ما دام هذا ضروريا للقيام بمسئولياتنا وواجباتنا نحو الشعب الذى نحكمه ، ونحن لا نرغب فى الغاء الحكم السائى.، واذا ما عملت الحكومة المصرية الجديدة الصديفة معنا - كما آمل - فإن الحكم الننائى سيبقى ويسمر وسوف نعترف به ونظلمه. (١٠١) .

(٩٩) محمد شقيق عريال المرحع السابق ص ١٦٤ .
(١٠٠) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٢ .
(١٠١) د. يوزان لبيب ، المرحع السابق ص ٤٨٦ .

وارتبط الموقف الحكومي البريطاني بالابقاء على الحكم النسائي بتصميم أن تكون هناك سياسة قوة في السودان ، فبعد اجلاء القوات المصرية من السودان الى مصر ، تبعها طابور من صغار الموظفين الرسميين من الكتبة ، والعنيين ، والمدرسين ، وملأ السودانيون بعض الوظائف التي كان المصريون يشغلونها ، واستعان الحكم البريطاني بجماعة من اللبنانيين لشغل بعض الوظائف الأخرى التي كان يشغلها الموظفون المصريون ، ومع ذلك بقيت وظائف لا تجد من يشغلها ، وبالتالي فإن سياسة تمدين السودان قد تعرضت للاختناق (١٠٢) .

واتبعت السلطات البريطانية في السودان سياسة انهاء كل ما يربط السودانيين بالمصريين ، وأيضا ملاحقة الحركة الوطنية وتأييد الزعامات الدينية والقبلية المتعاونة معها لتحقيق هذه السياسة ، ففي الجانب الأول من تلك السياسة أنشأ الحاكم العام الجديد السير جيوفري أرشر Geofry Archer ما عرف باسم قوة دفاع السودان من الجنود والضباط السودانيين في الجيش المصري الذي أرغم على الرحيل منذ ١٧ يناير ١٩٢٥ م لسد الفراغ بخروج العسكريين المصريين من السودان ، ولم نفلح محاولات الحكومة المصرية لائتاء الحاكم العام الجديد المؤيد من حكومته عن هذا العزم ، وإن كانت الحكومة البريطانية وافقت على أن يحدد قيمه ما تدفعه مصر لعقبات القوة العسكرية السودانية الجديدة بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه (١٠٣) ، توضع تحت تصرف حكومة الخرطوم للانفاق منها على الغرض المذكور .

كما عملت السلطات البريطانية على ابعاد المظاهر الباقية لمشاركة مصر في الحكم النسائي بالسودان فرتبت مجلسا دينيا قرر منذ آخر ديسمبر ١٩٢٤ م ترك الدعاء للملك مصر على المنابر في خطب الجمع والأعياد والدعاء فقط للحليفة المسلمين - بينما انتهت الخلافة الاسلامية العثمانية آنذات ولم ننفل الى مكان آخر - كما منعت الفرقة الموسيقية من عزف النشيد المصري عند قدوم الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، واكتفى بعزف النشيد البريطاني ، مع أن القاعدة كانت أن النشيد المصري يتقدم النشيد البريطاني دائما . كما أن حكومة الخرطوم امعانا في فصل السودان عن مصر فمحت اعتمادا بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لانشاء خط اسنحكامات بين مصر والسودان ، وكان من انهموم أن هذه

Cull ns & Tignor: Op. cit. P. 126.

(١٠٢)

(١٠٣) رئاسة مجلس الوزراء . السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م

مر ٣٧ .

الاستحكامات لا تفيد الا في صد الجيش المصرى عن دخول السودان(١٠٤) .

وفى الجانب الثانى من سياسة الحكم البريطانى بالخرطوم فقدت السعة فى الطبقة المتعلمة السودانية ، وناصب البريطانيون أفراد هذه الطبقة العداء ، بإبعاد هذه الصفوة السودانية ، الذين لم تستطع مبادئ الحرية التى يعتنقونها أن تجعلهم يوافقون على تسلط الحكم الاستعمارى . وأغلقت المدرسة الحربية ، كما أهملت المقررات المحددة لتدريب صفار الموظفين ، كما وضعت كلية غوردون ومؤسساتها تحت المراقبة(١٠٥) ، وجعلوهم مسئولين عن كنس غرف داخلياتهم وبنظير فراشهم وحمل أكوام الرمال بعد الظهر ، كما منعت نلاميذ المدارس الأولية من الجلوس على مقاعد واستبدالها بالحصير بعد أن باعت مقاعد كسل المدارس فى مزاد علنى(١٠٦) ، ومن يصبط منلبسا بجريمة فزاة الجرائد المصرية يعاقب بالجلد وربما الطرد من المدرسة(١٠٧) .

وفى الجانب الثالث من سياسة البريطانيين فى السودان ظهرت فكرة إحياء الزعامات الدينية وإقبلية المضادة للطبقة المقتة والتي صارت أكثر تعاوناً مع السلطات البريطانية فى معادات الأمانى الوطنية والارتباط بمصر . فأخذ البريطانيون يعملون على تفريب زعماء القبائل والزعماء الدينيين والحصول على بعضيدهم وإيجاد حساسية بينهم وبين الطبقة المتعلمة ، ومن الأمور المنيرة للسخرية ، أنه بينما عمل وينجى على حماية السودان ضد ثورات القبائل ، فإن خلفاءه من البريطانيين يعملون على حياينه من صفوة السودانيين ، وأصبح الاعتماد الأكبر على تحويل السلطات القبلية الى وكلاء للإدارة أكثر من تسليم المسئوليات الإدارية الى المواطنين المدنيين السودانيين الذين تعلموا تعليماً عربياً . وفى الحقيقة فإن أساس السياسة البريطانية فى السودان حتى الحرب العالمية الثانية كانت العمل على عزل الصفوة السودانية ، وهرافية أفرادها والشك فيهم وحتى الخوف منهم(١٠٨) .

وعلى هذا تأثر بعض السودانيين بالسياسة البريطانية فنادوا بفكرة « السودان للسودانيين » كفكرة مضادة لمصر وللحركة الوطنية السودانية التى تقودها الصفوة المتعلمة ، ولكن هذا البعض لم يتخذوا خطوات لانتراع حريتهم

(١٠٤) أحمد شفيق باشا ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٣٦١ ، Op. cit, P. 126.

(١٠٥)

(١٠٦) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٠

(١٠٧) دى مكى شبكية : المرجع السابق ص ٤٩٥

Op. cit, P. 126.

(١٠٨)

ممن يكنونها وهم الانجليز ، ولقى هذا الفريق التأييد الكامل من الانجليز طالما أنهم يناهضون المصريين وحدهم ولم يطالبوا بالاشتراك في الحكم أو تدرج نمو الحكم الذاتي والاستقلال (١٠٩) .

هـ - مؤتمر الخريجين العام :

سارت السياسة البريطانية في السودان على نحو يعتمد على الزعماء الدينيين والقبليين المتعاونين مع المخططات البريطانية ، وفي نفس الوقت إبعاد الشباب المتعلم عن نولى وظائف كبيرة أو مسئوليات تمنح لهم فرصة معاداة السياسة البريطانية ، وذلك بتقييد توظيفهم عن طريق الخدمة المدنية حتى يصبحوا موظفين في الدولة فيمنعوا من أى نشاط سياسى بعكس ما إذا شقوا طريقهم في الأعمال الحرة (١١٠) ، كما سارت هذه السياسة ليس فقط لفصل السودان عن مصر بل وأيضا لفصل جنوب السودان عن شماله بوضع التعليم في الجنوب في يد البعثات التبشيرية الأجنبية ، وإبعاد اللغة العربية عن أن تكون لغة التعليم في مدارس الجنوب .

وكان على رأس الحكم في السودان بعد مصرع سردار السير لى ستاك ، سير جوفرى أرشر منذ عام ١٩٢٥ م الذى لم يصبح سردارا للجيش المصرى بل اقتصر على وظيفة الحاكم العام للسودان ، ولكنه لم يمكث طويلا في منصبه اذ استقال لخلاف مع اللورد لويد المندوب السامى البريطانى في مصر الذى خلف اللورد اللنبى منذ عام ١٩٢٥ م . وجاء الحاكم العام الجديد للسودان وهو السير جون مافى John Maphy ومساعدته السير هارولد ماكمايكل Macmaichael في وظيفة السكرتير الادارى ، بسياسة بريطانية صرفه نحو السودان استمرت مع بفائهما في الخرطوم حتى عام ١٩٢٣ م .

وقد حدد الحاكم العام الجديد سياسة بريطانيا نحو السودان في مذكرة كتبها بتاريخ ١ يناير ١٩٢٤م (١١١) ، وجاء فيها ان الاعنبارات السياسية ما زالت غير معقدة في السودان ، ولكن لا يوجد شيء يعنى على ما هو عليه ، ونحن هنا في الخرطوم على دراية تامة بكل مراكز القوى السياسية الجديدة .

(١٠٩) د. متى سيكه . المرجع السابق ص ٤٩٥ .

(١١٠) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٥٠ .

Sudan Government Archives, Civil Secretary's Archives, 1/9/33. (١١١)

ولمدة طويلة كان المسئول الادارى البريطانى فى السودان يشغل وظيفته « كوالد للناس » • وفى أماكن كثيرة سيطر على هذا الوضع لوقت طويل • ولكن البيروقراطية يجب أن تحضن اما الحركة أوتوقراطية أو حركة ديمقراطية ، ومن المحاطرة الأخذ بالنظام الأخير - الديمقراطية - ، وإذا رغبتا فى النظام الأول - الأوتوقراطى - فإن على المسئول البريطانى أن يتحقق من أن من واجباته أن يترك جانبا الحكم « كوالد للناس » • ويجب عليه أن يعهد بالمسئولية الى العادة أو- الزعماء الطبيعيين أو التقليديين للناس الذين عليه تأييدهم واعطائهم السلطة كلما كان ذلك ضروريا • وبهذه الطريقة فإن السودان سوف يقسم بهدوء الى معسكرين متوازنين ، غدد حامية ضد الجرائم الفتاكة التى من المحتمل أن تنتشر من الخرطوم فى المستقبل • فإذا فشل ذلك الدرع الواشى فاسا سوف تقع فى حرب خاسرة خلال طول البلاد وعرضها(١١٢) •

لقد شبه « مافى Maphy » زعماء القبائل والزعماء الدينيين بالغدد الحامية للجسم فى حين شبه الشباب المتعلم والمنضمين للحركة الوطنية السودانية بالجرائم الفتاكة ، ويقرر بكل تبجح أن على المسئول البريطانى الفابض على زمام الأمور فى الخرطوم أن يؤيد الزعماء التقليديين على الارتباط بالسياسة البريطانية فى مواجهة الوطنيين المعادين لهذه السياسة ، وعلى هذا ، أصدر الحاكم العام لائحة حددت سلطات واحتصاصات زعماء القبائل البدوية ، وبأهمل بعض السودانين للقيام بوظائف نواب المسامير بدلا من الضباط المصريين ، ولم يكن الاختيار لهذه الوظيفة يتم على أساس المستوى الفئائى بل لصعاب أخلاقية شخصية وبوصيات من الزعماء السودانين والابجلىر الكبار ، انطلاقا من أن الادارة الاهلية التى تعتمد على الزعماء ورجال العشائر ستكون ترياقا ضد الدعاية المصرية وسيكون عليهم رقابة اجليرية فعالة(١١٣) •

واخذ الحاكم العام بنفس سياسة سلهه فى محاربة التعليم الذى نضر اليه كمصدر للخطر على الوجود البريطانى ، وأغلق مدرسة وكلاء المأمير النى كان يندرج منها السودانيون للعمل فى الادارة ، وبعد اغلاق المدرسة الحربية صار الترقى لرتبة الضباط من بين الجنود ، وأصبح التعليم يحرم الساب السودانى من وظائف الادارة والجيش ، وصيق الحناق على المتعلمين فى سفرهم لمصر حتى لا يروا النور • واسترعت هذه السياسة الرجعية انباء السير

Collins & Tignor: Cp. cit, P.P. 127-128.

(١١٢)

(١١٣) د • مكن شبكية • المرجع السابق ص ٤٩٨ •

« جيمس كرى » أول مدير للمعارف فى السودان من بداية تنفيذ اتفاقية الحكم
الننائى حتى عام ١٩١٤ م ، عندما زار السودان مرتين الأولى فى سنة ١٩٢٦ م
والثانية سنة ١٩٣٢ م .

وقد كتب المستر كرى واصفا الأمور فى السودان بأنه : بعد الحوادث
التي انتهت بمقتل « ستاك » انزعجت الادارة الانجليزية المحلية ، فبالرغم من
اخلاص السودانين المتعلمين للحكومة صرنا نشاهد الاداريين من الشبان
الانجليز يبحثون بنشاط واهتمام عن قبائل اختفت ، وعن زعماء صاروا فى
طى النسيان ، كل هذا محاولة منهم لبعث نظام اجتماعى عفى عليه الزمن
واختفى الى الأبد (١١٤) .

وتضافرت عوامل أحييت الحركة الوطنية السودانية بعد الانتكاسة
التي أصابتها عقب أحداث عام ١٩٢٤ م ، من هذه العوامل تشكيل مؤتمر
الخريجين الذين أطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى تخرجهم من كلية غوردون
وكانوا يجتمعون فى ناديتهم بأم درمان ، ولكن النادى فى أول أيامه لم يشترك
فى أى مسائل عامة تخص مستقبل البلاد بل كان منتدى اجتماعيا لأعضائه ،
وحاول بعض المثقفين من رجال المدن الأخرى عمل رابطة بين الأندية الاقليمية
ونادى الخريجين بأم درمان فى سبيل تقوية الأواصر والعلاقات (١١٥) ، وان
كان النادى سيلعب دورا بارزا فى الحركة الوطنية السودانية فى الثلاثينات
والأربعينات من القرن العشرين حتى يتحقق للسودان استقلاله .

ومن العوامل التي أحييت الحركة الوطنية فى السودان كذلك تأثير عودة
أول بعثة مدرسية سودانية أرسلت للدراسة فى الجامعة الأمريكية ببيروت ،
وعادت عام ١٩٢٨ لتتولى التدريس بكلية غوردون ، بعد أن لمس أفرادها كثيرا
من القيم الانسانية التي اكتسبوها من خلال دراستهم فى جو من الحرية الكاملة
فى التعبير عن الرأى وفى العقيدة ، ومن خلال اختلاطهم بزملائهم من أبناء
الشعوب العربية ، الى جانب أساتذة الجامعة الأمريكية الذين يبشرون بديمقراطية
بلادهم وبرعايتها لمبدأ تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها . وعند رجوع
أعضاء هذه البعثة الى الخرطوم حملوا معهم خبرة فى التنظيم مع قوة تدفعهم
الى الكفاح من أجل الاستقلال ، ومن ثم نشروا بين تلاميذهم أفكارا جديدة ،

(١١٤) نفس المرجع ص ٥٠٠ .

(١١٥) سرار صالح المرجع السابق ص ٢٥١ .

- ٣٩١ -

ونعلوا اليهم صوراً عن حياة الحرية والتجديد (١١٦) التي عاشوها أثناء دراستهم في بيروت .

كذلك كان من العوامل التي أحييت الفكرة الوطنية من جديد في السودان ذلك الاضراب الذي قام به طلاب كلية غوردون عام ١٩٣١ م نتيجة تخفيض حكومة الحظوم بداية مرتبات الخريجين السودانيين مع عدم تخفيض مرتبات البريطانيين الذين يتم تعيينهم في السودان ، وعندما طالب طلاب الكلية بالمساواة بين الموظفين السودانيين والبريطانيين من حيث التخفيض ، لأن مشروع الحكومة اهانة للكرامة السودانية ولم تقبل الحكومة هذه المطالب العادلة أضرب الطلاب عن الدراسة واعتصموا بداخلياتهم ، وتوتر الجو في العاصمة ، وساند الخريجون الطلاب في مطلبهم (١١٧) ، وتدخل آباء الطلاب والزعماء الدينيين لأقناع الطلاب بانهاء الأضراب ، بينما تدخل جماعة من كبار الموظفين السودانيين لدى الحكومة حتى وافقت على نقص التخفيض من ٣٠٪ الى ٢٠٪ من المرتب .

وإذا كان اضراب الطلاب لم يحقق كل أهدافه المسادية حيث استمر التخفيض في الرواتب عند بداية التعيين - وإن نقصت نسبته - إلا أن الأثر المعنوي الذي أحدثه كان أبقي وأخطر، إذ أن مجموعة من السودانيين استخدمت سلاح الاضراب الجماعي ونجحت ، وأن الطبقة المثقفة كونت لجنة - تلك التي أقنعت الحكومة بانقاص التخفيض - لمعالجة أمر عام فيه مصلحة فريق من المواطنين والبلاد عامة . وكانت محنة أيام الاضراب والتهديد بالرفق وبعدم التعيين والمنافشات التي تدور بينهم ، مدرسة عملية تلقوا فيها مبادئ الوطنية والصبر والجدل والمنافسة في المسائل العامة ، وهذه هي الدروس التي أهلت الكثير منهم للمساهمة في الحقل الوطني في العقود التي بليت عهدهم (١١٨) .

ونتيجة لذلك العوامل بدأت فكرة تشكيل مؤتمر يضم الخريجين الذين أتموا تعليمهم في المدارس السودانية تنبع من خلال نشاط الجمعيات الأدبية التي انتشرت في العاصمة وفي المدن الكبرى والتي اتخذت من الأدب والشفافة مدحلاً لمناقشة شئون السياسة العالمية والوطنية . وحقيقة تم تشكيل مؤتمر الخريجين العام في فبراير عام ١٩٣٨ م كنظيم يجمع خريجي كلية غوردون،

(١١٦) د. مكي شسكة . المرجع السابق ص ٥٠٢ .

(١١٧) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(١١٨) د. مكي شسكة . المرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .

ولكنه سرعان ما انضم اليه جميع المتعلمين السودانيين ، وفي البداية حدد مؤتمر الخريجين العام اهتماماته في النواحي الاجتماعية والتعليمية (١١٩) ، الا أن هدفه الأعلى كان استقلال السودان ، بيد أن المؤتمر لم يشأ أن يعلن هذا الهدف صراحة بل أخذ جانب الحرص فذكر أهدافا عامة يمكن أن تتدخل في السياسة عندما يبلغ أشده (١٢٠) .

ويمكن أن نحدد من البداية تطور نشاط مؤتمر الخريجين العام ودوره بالنسبة للقضية السودانية ذلك أن المؤتمر في ممارسة دوره مر بمرحلتين : المرحلة الأولى منذ تأسيسه عام ١٩٣٨ م حتى زيارة رئيس الوزراء المصري على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ ، والمرحلة الثانية تبدأ عقب زيارة على ماهر . ففي المرحلة الأولى اتخذ المؤتمر موقفا غير قومي ، بمعنى أنه نادى بمبدأ السودان للسودانيين لا للانجليز أو المصريين ، وكان لهذا الموقف أسبابه ودوافعه التي كان في مقدمتها دور السلطات الانجليزية في ابعاد الاتصال السوداني المصري منذ أحداث عام ١٩٢٤ م ، ذلك الدور الذي عمل على تشجيع عودة الزعامات الدينية والقبلية التي اشتهرت من قبل بعداها لمصر وكان على رأس هذه الزعامات الأسرة المهديّة ، والعمل على تنمية طبقة جديدة من المثقفين السودانيين تظهر لهم الاختلافات الثقافية والاختلاف في المصالح مع المصريين ، وبمعنى آخر أن السياسة البريطانية قد خلقت في جنوب الوادي عنصر تحدى لما أسمته آنذاك بالقومية السودانية ، وكان نمو هذه القومية هو السبيل الوحيد أمام المثقفين للتغلب على عناصر التفتت الوطني التي بذرها الحكم البريطاني وهو من ناحية أخرى يؤدي الى وجود قومية سودانية ذات مقومات مختلفة عن القومية المصرية (١٢١) .

سارت السياسة البريطانية حتى نهاية المرحلة الأولى لنشاط مؤتمر الخريجين العام على مبدأ تكريس الانفصال بين مصر والسودان من ناحية ، وبين جنوب السودان وشماله من ناحية أخرى ، واستخدمت في ذلك أساليبها الاستعمارية المعروفة للتفريق بين الأخ وأخيه ، وكان في مقدمة الزعماء الدينيين بالسودان كل من السيد عبد الرحمن المهدي الابن الوحيد الذي بقى على قيد الحياة من أبناء محمد أحمد المهدي بعد استرجاع السودان ، والسيد على

Callins & Tignor : Op. cit, P. 148.

(١١٩)

(١٢٠) صرار صالح المرحع السابق ص ٢٥٣ .

(١٢١) د. يونان ليب . قضية وحدة وادي النيل ص ٢٥ .

الميرغنى زعيم طائفة الختمية الدينية ، فالأول ورث زعامة الأنصار الدينية ،
والأخير ورث زعامة الختمية التي تدين بوجودها لوالده الذي ترك السودان
مغاضبا فى عهد المهدي ، رافضا المبايعة وهاجر الى مصر وظل بها الى أن مات .

وأرادت السلطات البريطانية أن تضرب الطبقة المثقفة السودانية
ببنائها للزعامات الدينية والقبلية ، ومن ثم رأينا الزعيمين الدينين الكبيرين
السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي يتوجهان الى لندن على رأس
وفد - كانت رئاسته للسيد على الميرغنى - لتهنئة ملك إنجلترا ، فى عام
١٩١٩ ، وقبل ذلك اشتركا فى سفر الولاء تأييدا لانجلترا فى حربها ضد
ألمانيا وحليفها تركيا آنذاك ، ولم يشتركا فى ثورة ١٩٢٤ م لا من قريب أو
بعيد(١٢٢) . ومع ذلك أوجد الانجليز من البداية حساسية بين الزعيمين حتى
وهما فى لندن، حيث اتفق حاكم السودان الانجليزى سرا مع السيد عبد الرحمن
المهدي على تقديم سيف والده - محمد أحمد - هدية لملك إنجلترا ، وكتم هذا
الاتفاق عن رئيس الوفد وأعضائه الذين أصيبوا بالدهشة لتصرف السيد
عبد الرحمن المهدي والذي بهذا العمل جعل نفسه فى صف السياسة البريطانية
بل رجليها العامل على تنفيذ سياستها باستبعاد مصر عن الشئون السودانية .

ومنذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩١٩ م ، شجعت السلطات البريطانية
السيد عبد الرحمن على تجميع الزعامات السودانية حول الحكم البريطانى ،
والتصدى للحركة الوطنية المنادية بالارتباط مع مصر بالكتابة فى صحيفة
« حضارة السودان » ضد مصر ، وفى سبيل هذا التشجيع اقترح الحاكم العام
على حكومته منح السيد عبد الرحمن المهدي لقب « سير » ، وبالفعل تمنحه
الحكومة البريطانية هذا اللقب بمناسبة الاحتفال بعيد جلوس ملك بريطانيا
أوائل عام ١٩٢٦ م . وتستمر السلطات البريطانية فى تأييد السيد عبد الرحمن
المهدي ، فيقوم الحاكم العام فى شهر فبراير من نفس العام بزيارة الى جزيرة
« أبا » مقر المهدي ، ويرى الأنصار فى هذه الزيارة أعظم يوم فى تاريخ
الدعوة ، وتعلق عليها مذكرة ادارة المخابرات السودانية - الخاضعة للحاكم
العام - بأنه قد انخفضت نتيجة لها - أى للزيارة - أسهم السيد على الميرغنى
وأتباعه(١٢٣) . وعندما يصاب زعيم المهدي بخسارة مادية فى منتصف نفس
العام - يبادر الحاكم العام بتدبير قرض حكومى يساعده على تعويض خسارته

(١٢٢) د مكي شبكة . المرجع السابق ص ٥٠٧ .

(١٢٣) د يونس ليبب : المرجع السابق ص ٣١ .

واعادة وضعه المالى لكي يستمر فى مشروعاته . هذا الى جانب عدم تدخل حكومة الخرطوم فى انتشار المهدية أو فى اجتماعات الأنصار لقراءة « الراتب » أو فى جمع الزكاة منهم لحساب السيد عبد الرحمن المهدى .

استمر التأييد البريطانى للسيد عبد الرحمن المهدى طالما كان محققا لأهداف السياسة البريطانية ولكنهم مع ذلك كانوا يسيطرون الى توسعه فى زراعة العطن وكثرة الأموال فى يديه وكثرة رجاله وتزايد عددهم يفلق ، وأقلقهم ترحيب السيد عبد الرحمن بالوفد المصرى التجارى سنة ١٩٣٥ م فى الجزيرة حيث ردم جسرا على مجرى صغير للنيل فى ظرف ساعات لمروء عربات الضيوف (١٢٤) ، وان كانوا قد ظلوا يشجعون على استمرار الشففاق بين الزعيمين الدينيين الكبيرين المهدى والميرغنى ، ويشجعون على استقطاب شباب الحركة الوطنية وانضوائهم تحت مظلة الزعيمين ، وبالفعل عاش أعضاء المؤتمر العام للخريجين مرحلته الأولى وهم يسرون فى فلك المهدى والميرغنى مما أوجد انقساماً بين أعضاء المؤتمر سيظهر بصورة أوضح بعد عام ١٩٤٠ م .

بقى نفس الوقت الذى كان للبريطانيين فى السودان سياسة ترمى الى تشجيع احياء الزعامات الدينية خاصة تلك التى تبدو روحاً غير ودية نحو مصر ، كان لهم سياسة أخرى لتشجيع الطبقة السودانية المتعلمة على أن تنحى نحو الزعماء المتعاونين معهم ، خاصة بعد أن أدركت السلطات البريطانية مدى تأثير هذه الطبقة - على صغر عدد أفرادها بالنسبة لانباع الزعماء الدينيين - فى الشعب السودانى فيما يتعلق بالاتجاه نحو مصر .

وركزت السياسة البريطانية بالنسبة للطبقة المتعلمة السودانية على خلق تضارب فى المصالح بينهم وبين اخوانهم المصريين ، فانتهزت أحداث عام ١٩٢٤ م. التعملى على احلال المتعلمين السودانيين محل الموظفين المصريين الذين تقسروا. ترحيلهم الى مصر ، سواء كان هؤلاء الموظفين يعملون فى وظائف الكتبة بدواوين الحكومة أو كانوا مأمير للمراكز ونواب مأمير ولما لم يكن هذا الاحلال بالأمر السهل الذى يمكن تنفيذه بين عشية وضحاها بسبب عدم توفر المعلمين السودانيين الذين يمكنهم ملء الوظائف التى يخليها المصريون ، مما أدى الى استقدام أعداد من الشباب البريطانى المتعلم الذين ولدوا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وشبوا عن الطوق فى العهد الذى تلى الحرب والنصف يعصمهم

الاستقرار ، وتعلموا أثناء فترة الكساد الاقتصادي ، وهؤلاء المديرين الشباب كانوا فى معظم الأحوال أكثر دراية بأساليب الإدارة الفنية ، ولكنهم يملكون حظاً أقل من النقة الزائدة بالنفس المهيبة ، التى مكنت الرواد الأول فى العصر الفيكتوري لمد السيطرة البريطانية الى الحدود البعيدة للبلاد الواسعة وغير المأهولة . وفد شغل معظم هؤلاء الشباب الانجليزى الوظائف الادارية الصغيرة فى البداية ، ولكن خلال العقدين التاليين صاروا يشغلون الوظائف الكبرى ومن ثم كان لهم تأثيرهم أثناء فترة الانتقال من الحكم الثنائى الى الاستقلال (١٢٥) .

واتبعت السلطات البريطانية فى الخرطوم سياسة ابعاد المقعنين السودانيين عن مصر بوضع نظام تعليمى يختلف عن مثيله المصرى ، بل وارسال البعثات السودانية الى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وتصييق الحناق على السودانيين الراغبين فى السفر الى مصر والدراسة بالجامع الأزهر ، ومحاولة انشاء مؤسسة دينية تعليمية بأم درمان تنافس الجامع الأزهر وتستقطب السودانيين المتجهين الى مصر ، وكل ذلك سيكون له أثره فى الثلاثينات من القرن العشرين فى ظهور فكرة العومية السودانية التى تبناها المقفنون السودانيون .

كما أن السياسة البريطانية فى السودان عملت على عزل قوة الدفاع السودانية عن أية مؤثرات مصرية ، بالتاكيد على ولاء هذه القوة لبريطانيا عن طريق تبعيتها الكاملة للحاكم العام ، والسيطرة عليها من خلال قياداتها البريطانية ، ولكن نظرا لكراهية الجنود والضباط السودانيين لفسرسة الضباط الانجليز ونعاليهم ، ظلوا يأملون فى عودة الجيش المصرى الى السودان أو على الأقل أن يعودوا الى الوحدات المصرية وينفلقوا معها الى القاهرة ان لم يكن فى الامكان عودة هذه الوحدات الى السودان ثانية .

وانتهزت السلطات البريطانية بالسودان عقد معاهدة الصداقة والتحالف بين كل من مصر وانجلترا عام ١٩٣٦ م والتى نصت بالنسبة للسودان على عودة الجيش المصرى الى السودان ، وأن يتوجه ضابط مصرى الى الخرطوم عقب تبادل التصديق على المعاهدة ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون فيها والسكنات الضرورية لهم ، وأن يعين الحاكم العام ضابطا مصرية سكرتيرا حريصا له . وأن يعين المصريون كما يعين

البريطانيون في وظائف حكومة السودان النى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وأن يرقى الموظفون المصريون الى أعلى الدرجات ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام ، وتخويل مفنشى الرى فى السودان وهو مصرى حق الجلوس بمجلس الحاكم العام ، وندب خير ائصاصدى مصرى للخدمة فى الخرطوم(١٢٦) .

كما نصت المعاهدة على استمرار سلطة الحاكم العام فى تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويعوم مقام الطرفين فى اداره السودان حتى يتم الانعاق على تعديل انعاقينى ١٨٩٩ م ، كما نصت على أن تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وعلى أنه فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تفريق بين المصريين والانجليز ، وأن يبلغ النشربع السودانى الى رئيس الوزارة المصرية مباشرة ، وأن يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن ادارة السودان الى الحكومة المصرية(١٢٧) .

انتهزت السلطات البريطانية عقد هذه المعاهدة - رغم ضعف نصوصها بالنسبة للسودان ووضع عودة مصر للمشاركة فى ادارة السودان سواء كدرك فى الادارة المدنية او المالية او الحربية رهن بموافقه الحاكم العام وحسب تقديره - لتوضح للسودانيين أن كل هم مصر هو المشاركة فى حكم السودان دون النظر الى نصيب السودانيين ونزقيهم ، ومن ثم فانه رغم أن الزعماء الدينيين التقليديين وزعماء القبائل لم يكتروا كثيرا بنصوص المعاهدة لادراكهم أن انجلترا سسظل يدها الأعلى فى تصريف شئون السودان ، فان المنففين السودانيين غضبوا وشعروا بالمرارة لأن كلا من انجلترا ومصر لم تأخذ رأيهم قبل التوصل لنصوص المعاهدة المتعلقة بالسودان ، ومن ثم بدأوا يعبرون عن غضبهم هذا من خلال اجتماعات مؤتمر الخريجين العام(١٢٨) .

وعلى هذا فقد بدأت مرحلة جفاء بين المنففين السودانيين من ناحية ومصر من ناحية أخرى وبينما رأى المصريون فى المؤتمر بدور شعاق بين مصر والسودان زرعها الانجليز لتغذية القومية السودانية وتحريض السودانيين

(١٢٦) محمد شقيق عربال . المرجع السابق ص ٣٠١ .

(١٢٧) نفس المرجع ص ٣٠٢ .

Op. cit, P. 148.

(١٢٨)

ضد المصريين ، نظر المتقفون السودانيون الى تخلى مصر عنهم عقب أحداث ١٩٢٤ م خيبة أمل لهم وهم الذين حفظوا لها الولاء ، ثم لم يبد اهتماما كبيرا بمسئبل السودانين فى معاهدة ١٩٣٦ م . ومن ثم عملوا على تقوية مؤتمر الحريجين بشتى الوسائل متناسين الخصومة فى تلك المرحلة . وأصبح واجب المؤتمر الأكبر هو إيقاف السودانين فى كل قرية وكل بادية وكل مدينة والنهوض بهم .

ومعنى هذا أن الروح غير الودية بدأت تظهر بين مصر ومؤتمر الحريجين ، وغذنها السلطات البريطانية بالدعاية وبمناصرة النزاعات الدينية المتعاونة معها على مهاجمة « المطالب » المصرية فى حكم السودان ، خاصة أن معاهدة ١٩٣٦ م قد وضعت المصريين بالفعل فى نظر السودانين فى وضع الجانب البريطانى الاسعمارى .

كما أن السلطات البريطانية رغم تأييدها للزعامات الدينية والقبلية ولؤتمر الحريجين العام بشرط إبعاد أى اتصال مع مصر ، فإنها عملت على فصل جنوب السودان عن شماله وكرست هذا الفصل الذى بدأ مع تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى ، وسار خطوات أبعد عقب إجلاء المصريين من السودان بعد أحداث عام ١٩٢٤ م النورية ، ادعاء بأن سكان شمال السودان عرب بينما السودانيون الجنوبيون زنوج ، وأن السودانيون الشماليين مسلمين بينما الجنوبيون مسيحيين ووثنيين ، وأن الشماليين يتحدثون اللغة العربية بينما يتحدث الجنوبيون حوالى ثمانين لغة أفريقية مختلفة (١٢٩) .

وكان وينج Wingate حاكم عام السودان من ١٨٩٩ - ١٩١٤ م قد شجع البعثات التبشيرية المسيحية للعمل فى جنوب السودان ، ليس لأنه نفسه مسيحي متعصب ، ولكن لان ارسال تلك البعثات الى الوثنيين السودانين يجعل ممكنا جدا إبعادهم عن المسلمين الشماليين ، وفى نفس الوقت بناء حاجز مسيحي ضد انتشار الاسلام الى الجنوب حتى أعالي النيل . ونتيجة لجهود هذه البعثات صار هناك جنوبيون حصلوا على نصيب من التعليم الغربى جعل وينجت يعهد اليهم منذ عام ١٩١٠ م للخدمة فى إدارة الجنوب بمديرية خط الاسنواء تحت قيادة مسئولين انجليز يتحدثون اللغة الانجليزية ويمارسون الشعائر المسيحية . ولم يحدث فقط أن حلت القسوات السودانية الجنوبية

بمديرية خط الاستواء محل الحاميات السودانية الشمالية المسئولة أساسا عن نشر اللغة العربية والدين الاسلامي ، ولكن أيضا سيؤدي ذلك الى خلق قوة احتياطية معادية للاسلام وللعرب لاستخدامها ضد أى ثورة فى الشمال . وفى عام ١٩١٨ م ترك لمعظم أفراد القوات السودانية الشماليين الجنوب ، وحل يوم الأحد محل يوم الجمعة كيوم أجازة للمصالح الحكومية (١٣٠) .

وليس هذا بغريب على السلطات البريطانية ، إذ أن حكومة السودان قد أفصحت عن سياساتها بالنسبة لجنوب السودان ، حيث أكدت فى مذكرة وصلت القاهرة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٠ م أنها ستكون مستعدة لادماج الجنوب فى حكومات أملاك أفريقية أخرى مثل أوغندة وشرق أفريقيا البريطانية إذا كان الأمر يخص الزوج ، أما المديرية العربية فهى تحتاج الى معاملة مختلفة ، وعلى ذلك فيجب أن تبحث مسألة إقامة اتحاد لوسط أفريقيا تحت الإدارة البريطانية بضم زنوج السودان بالطبع (١٣١) ، وتحفيفا لذلك شهدت فترة وجود المستر ماكمايكل MacMichael كسكرتير إدارى للخرطوم حتى عام ١٩٣٣ م إبعاد التأثير الشمالى عن الجنوب ليس فقط بإبعاد القوات المسلحة التى تتحدث اللغة العربية ولكن أيضا إبعاد النجار والمدرسين والفنيين المسلمين على قدم المساواة . حتى أنه لم تأت أواخر الثلاثينات الا وكان جنوب السودان منطقة شبه محرمه على الموظفين أو التجار أو الأهالى عموما من الشماليين بينما ظلت أبوابه مفتوحة سواء للانجليز كاداريين أو لغيرهم من اليونانيين واليهود كنجار (١٣٢) .

كما عملت السلطات البريطانية على تكريس انفصال الجنوب عن شمال السودان بتشجيع إعادة الحياة والتقاليد القبلية ، وإبعاد التأثيرات الشمالية سواء كانت فى اللغة العربية أو الدين الاسلامي أو حتى الأسماء العربية للأماكن والأشخاص ، بل والملابس العربية ، وإبعاد كل متعاطف مع الشماليين عن الإدارة الى جانب تعليم اللغة الانجليزية الى جانب لغات الجنوبيين المحلية .

وكانت المرحلة الثانية لنشاط مؤتمر الخريجين العام الوطنى بداية لظهور الفكرة القومية مرة أخرى بوعى أكبر وباندفاع أكثر ونتيجة ظروف توفرت ، وجعلت ممكنا أن ينقلب الشك بين المؤنمر ومصر الى تعاون بل ونفاهم لتحقيق

Op. cit, P. 152.

(١٣٠)

(١٣١) د يونان ليبب . قصية وحدة وادى النيل ٠٠٠ ص ٤٩ .

(١٣٢) د يونان ليبب : نس المرحع ص ٥٢ .

الاستقلال التام للقطرين وإعادة وحدة وادى النيل السياسية • ولعل من أهم الظروف التي أعادت المؤتمر الى السياسة القومية لوادى النيل نشاط المصريين لابطال تأثيرات السياسة البريطانية العاملة على فصل السودان عن مصر والذي بلغ ذروته بزيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ م •

لم يستسلم المصريون لسياسة تقطيع الصلة بينهم وبين السودانيين التي اتخذتها السلطات البريطانية عقب ثورة ١٩٢٤ م السودانية ، اذ أنهم كانوا فى كل مفاوضة تتم بينهم وبين الانجليز حتى عام ١٩٣٦ م يركزون على ضرورة إعادة الصلة المقطوعة مع أشقائهم السودانيين ، وأن يتم ذلك بعودة الموظفين المصريين لشغل الوظائف فى السودان ، وعودة القوات المصرية مرة أخرى للدفاع عن السودان ، والسماح للمصريين بالهجرة للسودان للعمل والتجارة ، مع عودة العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر وربط التعليم فى السودان بالتعليم فى مصر ، وكل ذلك ضرورى لعودة الصلة المباشرة بين الشعبين •

ولم تكن رغبة مصر فى العودة الى السودان - وكما صورها الانجليز للسودانيين - عودة الشريك فى الحكم للمحافظة على المصالح المصرية ليس الا ، بل كانت بهدف أن عودة المصريين سيحقق مشاركة شعبية مع اخوتهم أهل الجنوب ، ويؤكد هذه الحقيقة ما أبرق به مصطفى الحاس باشا رئيس الوزارة انصرية من لندن أثناء المفاوضات بين الطرفين فى ١٤ أبريل ١٩٣٠ م ، الى مجلس الوزراء فى القاهرة يبلغهم بالتطورات التى حدثت ويطلب رأيهم • وجاء هذا رأى بطلب التمسك على الأقل بمسألة هجرة المصريين الى السودان على اعتبار ان هذه الهجرة سوف تمكن المصريين من الانحام بالسودانيين ، وأن ثلاث أو أربع سنوات بعد ذلك كفيلة بتوحيد الشعبين ضد الوجود البريطانى (١٣٣) •

كان اصرار مصر اذن على العودة الى العلاقات الطبيعية بين الشعبين المصرى والسودان لهدف أسمى هو تحقيق وحدة وادى النيل والتخلص من السيطرة البريطانية فى شطرى وادى النيل ، ولم يكن هذا الهدف بغائب عن المسؤولين الانجليز ، اذ نجد تعليق المستر « مافى » الحاكم العام البريطانى للسودان على مطلب المصريين بعودة القوات المصرية والموظفين المصريين الى السودان ، بأن القبول بوجود أورطة مصرية فى السودان محدودة ، واختلاطها بالسودانيين

قليل ، على عكس اشتراك الموظفين فى الادارة الذى يتيح لهم فرصة التغلغل بين السودانين ، وشبه وجود القوة العسكرية بالسفن الذى يمكن خلعه ، أما وجود الموظفين فقد شبهه بالسفن الذى يسرى فى الدم (١٣٤) .

وتأكيدا للموقف المصرى لاعادة الصلة قوية مع السودانين ، أصر المفاوض المصرى فى المحادثات لمعاهدة ١٩٣٦ م على رفض المصريين أن يعاملوا معاملة الاجانب فى السودان ، ودعا لاطلاق حق دخولهم هذه البلاد باعتبارها بلاد شقيقة (١٣٥) ، وأن وجود هؤلاء المصريين فى السودان سوف يساعد على سد حاجة السودان الى رأس المال المصرى الذى نما نموا كبيرا خلال الثلاثينات ، وصار فى حاجة الى ميادين استثمار لصالح الطرفين الشقيقين ، كما أن السودان فى حاجة الى التعاون الاقتصادى مع مصر ، وإذا صار هذا التعاون حقيقة واقعة ربطت المصالح المشتركة بين الشعبين فساروا فى طريق وحدة وادى النيل السياسية .

كما أن عقد معاهدة ١٩٣٦ م والنص فى ديباجتها على « الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ م » ، فى حد ذاته اجراء ايجابى لجأت اليه مصر لتأكيد أن الوضع القائم فى السودان بعد تنفيذ المعاهدة إنما هو وضع مؤقت ، ومعنى ذلك أنه يمكن لمصر فى أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث ، ومعناه أيضا تفرد هذه القضية عن غيرها من قضايا الصراع المصرى البريطانى بوضع متحرك (١٣٦) .

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان أخذ اصرار مصر على تحقيق أهدافها بعودة الصلة كاملة بين الشعبين المصرى والسودانى على كل المستويات وفى كل مجال ، فعندما بدأ تطبيق النص الخاص بعودة القوات المصرية الى السودان بدأ الصراع بين مصر والانجليز الذين لم يكونوا غافلين عن عودة العلاقات الكاملة بين الشعبين وأثرها على الوجود البريطانى نفسه ، فجمع وصول الطرفين المصرى والبريطانى الى اتفاق فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ م

(١٣٤) نفس المرجع . ص ٨٨ .

(١٣٥) د. يوان ليب . قضية وحدة وادى النيل ص ٦٦ .

(١٣٦) د. يوان ليب . قضية وحدة وادى النيل ص ٧٢ .

بعودة القوات المصرية النى حدد كل من الحاكم العام للسودان وإبراهيم خيرى، باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية المصرية عددها ، وأماكن تواجدها فى السودان . وان كان عددها قليل وبعثرت بين بور سودان وعطبرة الى جانب الخرطوم وحراسة خزان جبل الأولياء .- الا أن رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا أثار الاعتراضات على تسمية قائد الجيش فى السودان « بإعائد العام » ، ورأى استبدالها « بإعائد الجيش » وكان مبرره لهذا الطلب أن التسمية الأولى تعطى انطبعا بأن صاحب المنصب « سلطة عليا » على حد تعبيره (١٣٧) .
وقد وافق المسئولون البريطانيون على هذا الطلب .

وعلى أية حال فإن عودة القوات المصرية الى السودان قد أعاد قضية العلاقات المصرية السودانية الى السطح ، وأعاد بالنالى كل ما يتصل بهذه العلاقات من عوامل وحدة ، والدور الاستعماري فى تفتيتها ، وقد أدى فى نفس الوقت الى طرح قضية هامة أخرى جرى بسببها مزيد من النقاش حول العلاقات المصرية السودانية ورفض الواقع الذى فرضه الانجليز عليها (١٣٨) .، وهذا يعنى أن الخطوات المصرية لتحقيق الصلة بين الشعبين المصرى والسودانى خطوات منطقية ولها ما يبررها من واقع العلاقات الطبيعية بين شعبى وادى النيل .

وفيما ينصل بعودة القوات المصرية الى السودان توجد قضية أخرى وهى مسألة الاعانة المالية السنوية التى تدفعها مصر للاشتراك فى الدفاع عن السودان وفدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، أثناء انسحاب القوات المصرية من السودان. عقب ثورة ١٩٢٤ م ، فإن عودة هذه القوات الآن بموجب اتفاقية عام ١٩٣٦ م يتطلب وقف دفع هذه المعونة ، وقد ضغطت الصحف المصرية ، وشارك أعضاء البرلمان المصرى فى هذه القضية ، حتى قررت الحكومة اعتبارا من ميزانية ١٩٣٨/١٩٣٩ م تخفيض هذه المعونة بحيث يتوقف دفعها على مدى ثلاث سنوات ، اذ كان التخفيض بمقدار الثلث ، واستندت الحكومة فى قرار وقف المعونة أن الوجود البريطانى فى السودان قد استخدم هذه المعونة ليثبت وجوده وخلق الواقع الانفصالى بين شطرى وادى النيل ، ومن ثم فإن وقفها يعتبر مطهرا من مظاهر الرفض المصرى للواقع الاستعماري البريطانى نحو وادى النيل .

(١٣٧) ٥٥ يوان ليبب : نفس المرجع ص ٧٤ .

(١٣٨) نفس المرجع ص ٧٩ .

- ٤٠٢ -

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ بخصوص عودة الموظفين المصريين إلى السودان ، فمع أن السلطات البريطانية كانت تضع العراقيل أمام تطبيق هذه النصوص خوفا من تأثير المصريين في تلاحيمهم مع أشقائهم السودانيين ، إلا أن المصريين رفضوا الأساليب البريطانية في هذا الشأن ، ومن ثم تسححت الصحف المصرية ، ويستحث النواب المصريون الحكومة على فضح الموقف البريطاني بالحد من عودة الموظفين المصريين وعمل اعلانات عن الوظائف الشاغرة في السودان بالصحف البريطانية دون سواها مما يعنى الاستعانة بالموظفين الانجليز .

وبدا بالفعل التنبيه الى خطورة الموقف البريطاني بالنسبة لتحديد عدد الموظفين المصريين العائدين للعمل في السودان ، وبالنسبة لنوعياتهم الى . لا تمثل كفاءات عالية ، وبالنسبة لفترة بقائهم في مناصبهم ، وفي المقابل يضغط المصريون من أجل زيادة عدد الموظفين ، ويصل الأمر بالملك فاروق الى أن يطلب من المندوب السامي البريطاني بالقاهرة السير « مايلز لامبسون » في صيف عام ١٩٣٩ م تعيين نائب مصري للحاكم العام ، ومع رفض الجانب البريطاني لهذا الطلب إلا أنه يبقى كدليل على الرفض المصري للانفراد البريطاني بالأمور في السودان . كما أن عددا من السياسيين المصريين أخذوا يستحثون الموظفين الأكفاء للذهاب الى السودان وشغل وظائف لمدد طويلة ، ونشاط كل من الحزب الاقتصادي المصري في الخرطوم . وكان عبد الله أباطة بك - الذي نجح في تشكيل لجنة السودان الدائمة التي صارت مجلسا اداريا يندخل في كل الأمور المحلية أو الخارجية التي تهم السودان ، ومفتش عام الري المصري بالسودان - وكان عبد القوى أحمد بك - الذي كان داعية لوحدة وادي النيل ، والمشاركة في حملة لجمع التبرعات لإنشاء مدرسة مصرية بالخرطوم ، أمثلة على النشاط المصري الوحدوى .

-- وسار الرفض المصري للسياسة البريطانية بالسودان أشواطا أخرى ، بالتفكير في إقامة مدرسة مصرية ثانوية بالخرطوم النى سسيح للطلاب السودانيين - وخاصة غير الفادرين ماليا - الفرصة للحصول على تعليم ثانوى حديث . وسوف يكون مدرسو هذه المدرسة الأكفاء عناصر ناير في السودانيين لصالح الارتباط في مصر ، ومن ثم ستكون هذه المدرسة منافس قوى وخطير للمدارس الحكومية ذات الطابع البريطاني ، هذا الى جانب التفكير في إنشاء مدارس لحفيظ القرآن الكريم ومكتبة مصرية في مقر المستشار أو الحبير

الاقتصادى المصرى ، وكل ذلك كان بهدف توحيد النقافة بين السودانيين ،
والمصريين بما يجعل وحدة الفكر بين الشعبين منطلقا لوحدة وادى النيل .

كما أن المسئولين عن الجامع الأزهر فى مصر أرادوا انهاء دور معهد أم.
درمان الدينى - وكما أراد له البريطانيون - كمنافس وابعاد للشباب السودانى.
من التوجه الى مصر ، فضغطوا من أجل تحقيق تبعية هذا المعهد للأزهر ، وقد
أيدت الصحافة المصرية ، كما أيد أعضاء البرلمان ، ورجال الحكومة المصرية
موقف الجامع الأزهر هذا - ، والذي تفجر منذ عام ١٩٣٨ م ، وان لم تنجح
المحاولات المصرية أمام عناد المسئولين البريطانيين فى ضم المعهد الى الأزهر ،
الا أن رأى العام المصرى والسودانى صار على وعى بمحاولات التفرقة التى
تتبعها بريطانيا بين الشعبين حتى فى مجال التعليم الدينى .

كما كان للرفض المصرى للسياسة البريطانية مظهرا آخر تمثل فى إعادة.
الجسور الاقتصادية بين مصر والسودان التى كانت قد قطعت بإنهاء الوجود
المصرى فى السودان عقب ثورة ١٩٢٤ م . ويرجع الفضل فى ذلك للجبر
الاقتصادى المصرى بالخرطوم عبد الله أباطة بك الذى نجح فى تشكيل « لجنة
السودان الدائمة » التى تشكلت من عدد من وكلاء الوزارات المصرية بالإضافة
الى بعض أعضاء البرلمان المهتمين بالسودان ، ودار أغلب نشاط هذه اللجنة
حول قضايا إعادة الاتصالات الاقتصادية بين البلدين . وقد وافق البرلمان على
اعتماد مبلغ ألف جنيه لها فى مشروع الميزانية لعام ١٩٣٨/١٩٣٩ (١٣٩) .

وفد نجحت اللجنة بالفعل فى زيادة الواردات المصرية الى السودان زيادة.
ملحوظة ، كما زادت أيضا الصادرات السودانية الى مصر بنسبة ملحوظة ،
وشارك المنتجون السودانيون فى عرض منتجاتهم بمنحرف فؤاد الأول الزراعى
عام ١٩٣٧ ، كما افتتح مركز تجارى صناعى مصرى بالخرطوم تحت اشراف
اللجنة المصرية الدائمة للسودان ، يقوم المركز بعرض ما تنتجه مصر فى مجال
الزراعة والصناعة . وكل ذلك ساعد على توثيق الروابط بين الشعبين المصرى
والسودانى .

ثم تأتى زيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان فى أواخر شهر
فبراير ١٩٤٠ م بعد سلسلة من المواقف فى مصر والسودان لتدفع بالفكرة.

القومية وروح الأخوة بين شعبي وادي النيل خطوات ايجابية وترجع أهمية هذه الزيارة اذا أدركنا عدة أمور أهمها أن وزارة على ماهر تضمنت عناصر معادية لانجلترا مثل عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ومحمد صالح حرب وزير الدفاع الوطني الى جانب الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وهذه علامة على عدم مهادة الوزارة للسلطات البريطانية سواء بالنسبة للقضايا المصرية أو بالنسبة لقضية السودان .

وتشكيل وزارة على ماهر على هذا النحو جعلها تتمسك عام ١٩٣٩ بالربط بين الاستجابة لطلب انجلترا باعلان مصر الحرب ضد ألمانيا الى جانب الحلفاء وبين طلب مصر لجلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان والاعلان عن ذلك فوراً ، وأن يسمح من الآن بوقف اجراءات منع دخول المصريين الراغبين فى الإقامة بالسودان ، وأن توافق انجلترا على اعتبار كلية غوردون كفرع للجامعة المصرية كما هو حال جامعة الاسكندرية ، والحاق معهد أم درمان الدينى للجامع الأزهر ، واستخدام أكبر عدد من العلماء والمدرسين المصريين فى مدارس السودان ، وأن يزيد عدد القوات المصرية بالسودان وأن تلحق بها كتائب سودانية . وأن يكون للحاكم العام نائب مصرى .

وواكب ضغط الوزارة المصرية من أجل استجابة الحكومة البريطانية للمطالب المصرية العادلة بالسماح بالاتصال المباشر بين المصريين والسودانيين ودون قيود ، حملات صحفية وخطبا برلمانية كلها تؤكد هذه المطالب فأشارت خطبة العرش التى ألقاها على ماهر عند افتتاح البرلمان فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ - لأول مرة - اهتماما بالسودان على المستوى الرسمى يؤكد حرص مصر على توثيق الصلات الثقافية والاجتماعية بين شعبين شقيقين أخوتهما أبدية . وتتناول موضوعات ربط القاهرة بالخرطوم بخطوط اتصال تليفونية ، وبعاد تشكيل « اللجنة الدائمة للسودان » نتيجة لحملة حكومية ، ويطالب النواب بفتح باب المفاوضات فوراً مع انجلترا فى القضية السودانية .

ويستمر الضغط المصرى على الجانب البريطانى استفادة من اشتعال الحرب العالمية الثانية ، بالمطالبة - وحتى أثناء زيارة الحاكم العام للسودان الى القاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٣٩ - بالسماح للمصريين بالمشاركة فى تقديم العطاءات التى تعلن عنها حكومة الخرطوم ، والغاء القيود المفروضة على دخول المصريين الى السودان ، وتخفيض أجور النقل بين مصر والسودان ، ووضع نظام جمركى واحد للبلدين، والسماح بإنشاء مدرسة ثانوية مصرية بالخرطوم الى جانب كلية

غوردون التي لا يسمح للمصريين بدخولها ، وإلى جانب مدرسة الاقباط النابوية المصرية أيضا ، والموافقة على تعيين شيخ سوداني متخرج من الأزهر لمعهد أم درمان انديني وهو المنصب الشاغر وأن يتبع المعهد الجامع الأزهر ، وكل تلك المطالب أنارت المسئولين البريطانيين الذين رأوا أنه يجب تشجيع القومية السودانية كأفضل وسيلة للدفاع عن السودان ضد القومية المصرية النامية (١٤٠) ، وحتى يمكن - في رأى البريطانيين - وقف اتجاه على ماهر والقصر الداعي الى تمصير السودان واستخدام سياسة المراوغة أمام المطالب المصرية .

ويصل على ماهر الى السودان ومعه وقد يضم وزيرا الدفاع الوطني والأشغال العمومية ، وكان أول رئيس وزراء لمصر يزور السودان وهو منى الحكم ، وتفقد كثيرا من البلاد ، ورأى بعينه - على حد قوله - في ذلك البلد إلشقيق. آتار مصر ومؤسسات مصر ، وأن الهدف من زيارته كان التعرف على احتياجات شعب السودان ، وأن : اجتمع الى نفوس ألف بيننا وبينها النيل الأعظم في وحدة سامية هي وحدة الوطن الأعظم ، وقد انتظمت رحلتنا العاجنة العظيمة وأم درمان وسنار وكوستى وملاكال ، وبحر الزراف وبور سودان ، وقد اتصلت في أثناءها بالحكام وبكبار السودانيين وبالأهالى ، وزرنا المؤسسات المصرية فى الرى والجيش بالخرطوم وملاكال وبور سودان ، وزرنا المعهد الدينى فى أم درمان ، وزرنا المدارس للبنين والبنات والعلمين والمعلمات وكلية الطب والحقوق والهندسة والزراعة والمحاكم المدنية والجنائية والشرعية والمستشفيات والمتاحف والخزانات . وزرنا الغرفة التجارية ومؤتمر الخريجين والأندية المصرية والسودانية (١٤١) .

كانت زيارة رئيس الوزراء المصرى اذن شاملة وميدانية وقومية ، فقد شملت معظم النشاطات الحيوى فى الدفاع والاقتصاد والتعليم والصحة والادارة فى أهم مدن السودان ، وهى زيارة لكل هذه النشاطات فى مواقعها والاحتكاك بالعاملين فيها وبأبناء الشعب السودانى وإظهار اهتمام مصر بمطالب واحتياجات الشعب السودانى - رغم الحكم البريطانى - بما يؤكد سياسة حكومته القومية الداعية لوحدة وادى النيل .

(١٤٠) ٥ يونان ليبى : المرجع السابق ص ١٣١ .

(١٤١) الهيئة النيابة السابعة - دور الانعقاد الثالث - الجلسة رقم ٣١ بتاريخ

١٩٤٠/٣/١١ م المجلد الاول ص ٩٢٩ عن كتاب د. يونان : قضية وحدة وادى النيل ص ١٣٦ .

ومن الطبيعي أن ينعرف على ماهر على حفيظة أهداف مؤتمر الخريجين ، اذ انتهن أعضاء المؤتمر فرصة وجود رئيس الوزراء المصرى بالخرطوم ودعوه الى حفل ، وأوضحوا له أهداف مؤتمرهم ما ظهر منها وما يكاد يظهر ، وشعر على ماهر بأن المؤتمر لم يكن صنيعة لبريطانيا . ومنذ ذلك الوقت تغير موقف مصر الرسمي نحو المؤتمر ، وبدأت تتطلع الى التعاون مع القوميين فى السودان الراغبين فى اخراج الامجليز ، وعندما طلب المؤتمر العون المالى من مصر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه الاجتماعية والتعليمية وغيرها أخذت مصر تبذل فى سبيل التعليم وأقامت عددا من المدارس فى السودان (١٤٢) ، ورأى على ماهر فى شباب السودان - كما فى شباب مصر - ذكاء ووداعة ودمانة خلق وأمل فى المستقبل وفى الله ، وعليه فانه لم يكن بوسعنا أمام تلك الروح التى يتوقد بها شباب السودان الا أن نبارك تلك النهضة ونعلن اغتباطنا بها وتشجيعنا لها وحرصنا على حفز همم ذلك الشباب الى طلب المزيد والسعى الى الكمال ، لذلك أسسنا عدة جوائز سنوية تتشرف بالنسبة الى صاحبي الجلالة الملك والملكة وتبقى رمزا حيا لاهتمام مصر بخير السودان وأهله (١٤٣) .

ورأى الانجليز أن على ماهر قد نجح فى تحريض السودانيين ضد الانجليز ، اذ أن مؤتمر الخريجين عقب زيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم قد تبدل موقفه وصار أكثر ايجابية فى مواقفه القومية مع مصر وأنه نتيجة لمد المؤتمر بالمساعدات المالية والمعنوية أظهر المؤتمر اهتمامه بالأمور السياسية بعد أن كان نشاطه قاصرا على النواحي الثقافية والاجتماعية . وتبعاً لذلك تقدم المؤتمر فى عام ١٩٤٢ م رسمياً لحكومة الخرطوم بمطالبه باعتباره المتحدث باسم الوطنيين السودانيين ، ولكن حكومة الخرطوم رفضت هذه المطالب (١٤٤) . ولم تدرك السلطات البريطانية أن الروح الوطنية كامنة فى السودانيين ووجدت فى زيارة على ماهر فرصة للظهور ، ولم تظهر نتيجة لتحريض المصريين لأن هذا القول فيه استهانة بالوطنية السودانية .

واذا كان على ماهر قد عمل على نجاح رحلته واتصل بأكبر عدد من أبناء الشعب السودانى على مختلف طوائفه ، مما أحل اللفة والتفاهم الكاملين بين مؤتمر الخريجين وبصفته ممثلاً للحركة الوطنية السودانية وبين المسئولين

(١٤٢) صرار صالح ' المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(١٤٣) الهيئة السيادية الساعية - نفس المرجع .

Collins & Tignor : Op. cit, P. 148.

(١٤٤)

- ٤٠٧ -

المصريين ، فإن المؤتمر قد شعر بأنه سجل نصرا كبيرا اذ أبدل أحد خصومه الى صديق وفي ، أما الآخر وهو بريطانيا فقد بقيت له معها جولات وجولات (١٤٥) . ذلك أن الحكومة المصرية كانت تنظر قبل زيارة علي ماهر للسودان بعين الشك للمؤتمر باعتباره تنظيما نشجده حكومة السودان سرا لاعتراض النغلغل المصري . وقد اقتنع رئيس الوزراء المصري أثناء الزيارة أن الأمر ليس على هذا النحو ، وأن المؤتمر يمكن أن يكون في الحقيقة ناطقا بلسان المعارضة للإدارة البريطانية (١٤٦) .

اذن التقييم المصري لنشاط مؤتمر الحصريين تقييم صحيح ، بعكس التقييم البريطاني ، فالبريطانيون اعتبروا المؤتمر - عقب زيارة علي ماهر للسودان - قد خضع للتأثير المصري وأخذ يسير في فلك المطالب المصرية ، ومن ثم ناصبوه العداء عندما أظهر المؤتمر اتجاهاته الوطنية التي يعارضها المسؤولون البريطانيون ، وأخذوا يعملون على تفتيت وحدته تحقيقا للسياسة البريطانية العتيقة « فرق تسد » وحتى تطيل الوجود البريطاني منفردا بالسودان .

وعلى هذا عمل البريطانيون على ضرب الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، تلك الحركة التي أخذت في التآلف والتعاون ، ففي مصر عمل البريطانيون على اسقاط وزارة علي ماهر - والتي سقطت فعلا في يونيو ١٩٤٠ - انطلاقا من أن علي ماهر وزملائه العسكريين الثلاثة عبد الرحمن عزام ومحمد صالح حرب وعزيز المصري غير منعاونين ، اذ أن الأخير عمل على تقويض مكانة البعثة البريطانية عمدا ، أما علي ماهر فلم يكتف بطرد عدد من الموظفين المعروفين بميولهم البريطانية بل انه شجع حملة تحدى ضد الوضع الانجليزي - المصري في السودان (١٤٧) . وأما محمد صالح حرب فمعروف بعدائه الشديد للانجليز منذ الحرب العالمية الأولى . كما استمر الضغط البريطاني حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٣ م الذي أصاب الوطنيين المصريين في شعورهم ، وأوضح بما لا يدع مجالا للشك اصرار انجلترا على أن تكون كلمتها مسموعة في مصر دون اعتراض من أحد .

الا أن اشتعال الحرب العالمية الساية وحاجة انجلترا للأرض المصرية

(١٤٥) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٥
Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 141. (١٤٦)

(١٤٧) د. يوانان لبيب : المرجع السابق ص ١٠٩ .

كميدان معركة وللأرض السودانية كعمق استراتيجي لأرض المعركة ، وحاجتها للقوات المصرية والسودانية وللإمدادات الغذائية ووسائل المواصلات من شطرى وادى النيل ، وظهور أفكار حرية وديمقراطية أعلن عنها أثناء المعارك الحربية كالنص فى الاعلان عن تشكيل حلف شمال الأطلنطى فى أغسطس عام ١٩٤١ على حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار عقب انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية ، قد أظهرت أفكارا جديدة فى كل من مصر والسودان ، وفى مصر ظهرت أحزاب وجماعات جديدة اهتمت بالدعوة لإخراج الانجليز من مصر والسودان واعطاء السودانيين حق تقرير المصير مع العمل على وحدة وادى النيل - وفى السودان وجدت انجلترا فى قوة دفاع السودان جيشا طالما هدد الايطاليين فى ارتريا والحبشة ، اذ اسنطاعت هذه القوة مع قوة بريطانية انزال هزيمة ساحقة بالايطاليين فى « كرن » بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤١ م واجلائهم عن كسلا(١٤٨) . ومن ثم شعر السودانيون الذين شاركوا فى صنع النصر للبريطانيين ، كما شاركوا فى المعارك فى كل من الحبشة وليبيا ، بأن هذه المشاركة لا بد لها من ثمن ولا أقل من أن يمنح السودان استقلاله لتصحيحه فى جانب الديمقراطية ، ومساندته لها(١٤٩) . وكان متوقعا أن ننشر بين السودانيين هذه الأفكار وأعى أفكار حق تقرير المصير والسليم باستقلال السودان ، خاصة بين المتعلمين منهم .

كما أن فترة الحرب قد عمقت من الاتصالات المصرية السودانية مع النسييم البريطانى الى حد ما بهذه الاتصالات انطلاقا من شعور انجلترا بداجنها الى هدوء الحالة فى مصر والسودان(١٥٠) أثناء الحرب ، وتمثل هذا العمق فى الاتصالات بين شعبى وادى النيل فى قدوم القوات السودانية الى مصر للعمل فى صفوف قوات الحلفاء الى جانب اخوتهم المصريين سواء فى صحراء مصر العربية أو حنى فى ليبيا ، وتردد الصحفيين السودانيين على القاهرة لغطيه أخبار المعارك الحربية وحفاوة المصريين بهم وظهور الأفكار الوحدوية بين الطرفين على أسس موضوعية تغلب المصلحة الحيوية على مجرد العاطفة ، وأيضا استقبال القاهرة لأعداد متزايدة من طلاب العلم السودانيين سواء للاندحاق بالجامعة المصرية أو الجامع الأزهر وتقديم كل التسهيلات لهم ، ثم مشاركة السودانيين فى العمل السياسى بمصر التى كانت بداية لنسر

MacMichael: The Sudan.

(١٤٨)

. ص ٢٥٦ المرجع السابق ص ٢٥٦

MacMichael: Op. cit.

(١٥٠)

ما خبروه في مصر الى السودان • وفي نفس الوقت خرج بعض المصريين الى الخرطوم في زيارات طالت أم قصرت ، كان منهم الكاتب عباس محمود العقاد ، وجلال الدين الحامصى عضو حزب الكتلة الوفدية ، وبعض أعضاء الإخوان المسلمين ، وبعض أعضاء البرلمان المصرى • وقد أثر وجود هؤلاء في السودان في تدعيم الارتباط الفكرى بين المتعلمين في شطرى وادى النيل •

نتيجة لكل تلك المؤثرات اتحد مؤتمر الخريجين العام مواقف ايجابية منذ أوائل عام ١٩٤٢ م ، مثل الاعتراض لدى حاكم عام السودان على اشراك قوة دفاع السودان في الحرب بجبهة ليبيا دون استشارة الشعب السودانى عن طريق ممثلية أو الناطقين باسمه أعضاء المؤتمر ، ومثل تقديم مذكرة بتاريخ ٣ أبريل من نفس العام الى الحاكم العام يطالبه أعضاء المؤتمر باصدار تصريح مشترك في أقرب وقت من قبل الحكومتين المصرية والبريطانية باعطاء السودان بحدوده الجغرافية الكاملة حتى تقرير المصير ، والغاء قوانين المساطى المفغولة ، وتحديد الجنسية السودانية ، وعدم تجديده عقد الشركة الزراعية في الحرية ووقف الاعانات عن الارساليات مع توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب (١٥١) ، وايجاد هيئة تمثل السودانيين لاقرار القوانين والتصديق على الميزانية • واعطاء أبناء السودان الحق فى نولى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع المصالح الحكومية ، ورفع القيود عن حرية انفعال السودانيين داخل بلادهم وعن مناجرتهم فى كل القطر السودانى •

ولكن الحاكم العام رد المذكرة للمؤتمر وكلف السكرتير الادارى السير دوجلاس نيوبولد Newbold بالرد كتابة الى المؤتمر ، فجاء الرد مستنكرا تمثيل مؤتمر الخريجين لجميع أبناء الشعب السودانى وبحويل صفه الى هيئة سياسية وطنية ، وأن ذلك سيدفع حكومة الخرطوم الى عدم التعاون مع المؤتمر بل وفقد الثقة به ، وأن عليه أن يحصر نفسه فى الأمور النقاية والاجتماعية ، ويتبعد عن الاشتغال بالأمور السياسية • وقد أدى هذا اثره بالفعل الى حدوث أزمة نه بين المؤتمر الذى يضم الصفوة المنقفة السودانية وبين المسئولين البريطانيين حكام الخرطوم ، كما أدى الى مزيد من النقار بين السفين السودانيين وبين مصر ، فقبل أن تنتهى السنة وفى شهر أكتوبر ١٩٤٢ م قبل وزير المعارف المصرى أن يكون مؤتمرا خريجين هو البيئة السى

تقبل من خلالها طلبات السودانين بالنفسم للدراسة بمؤسسات التعليم المصرية (١٥٢) .

ولكن أخطر نتائج الرد البريطانى على مذكرة مؤتمر الخريجين كانت انقسامات المؤتمر الى مجموعتين : معتدلين أعلنوا استعدادهم للنقطة فى الحكومة ، ووطنيين متحمسين يقودهم اسماعيل الأزهرى اتجهوا نحو مصر تحت شعار وحدة وادى النيل (١٥٣) . وقد كونت هذه المجموعة عدة أحزاب تنادى بنفس الشعار فيما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٤ م كانت حزب « الاشقاء » الذى ضم قيادة مؤتمر الخريجين والذى يجابوب مع حماسى السودانين ، وأعلن عن مطالبته بقيام حكومة ديمقراطية سودانية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ، وحزب « الاتحاديين » ، وحزب الاحرار ، وأخيرا حزب « وحدة وادى النيل » الذى ظهر أوائل عام ١٩٤٦ م .

وبينما اتحدت الأحزاب المنادية بالوحدة مع مصر فى اطار الاستقلال الوطنى وقيام حكومة سودانية ديمقراطية نشرك مع مصر فى اتحاد - لاوحدة - تحت التاج المصرى ، وصار هذا الشعار قرارا لمؤتمر الخريجين الذى أصبحوا يتكلمون باسمه ، حرصت هذه المجموعة على نيل تأييد السيد على الميرغنى فى مقابل تأييد السيد عبد الرحمن المهدي للمجموعة الداعية الى فكرة « السودان للسودانيين » ، ورغم أن السيد على الميرغنى لم يعلن صراحة تأييده لحزب الاشقاء لانه رجل دين ولا يجب أن يزج بنفسه أو بتعاليم الطريقة الختمية فى المسائل السياسية ، كان خصومه يلمسون مساندته الحفية لحزب الاشقاء وذلك باشتراك كثير من رجال الطائفة فى الحزب (١٥٤) .

وهكذا بدأ الانقسام فى الحركة الوطنية السودانية بظهور حزبين رئيسيين ، حزب الاشقاء وصار السيد على الميرغنى راعيه ، وصار مسيطرا على مؤتمر الخريجين ابتداء من جمعيته العمومية أو اللجنة التنفيذية ، أو مكب المؤتمر ، الى الحد الذى انتهى بانسحاب أنصار حزب الأمة ، الذى يرعاه السيد عبد الرحمن المهدي وينضوى تحت لوائه جميع الأنصار - من المؤتمر ، وبحصول الاشقاء وسائر الأحزاب الانحادية على ٤٥ مقعدا من مقاعد لجنة السين - وهى

Holt: Op. cit, P. 143.

(١٥٢)

Collins & Tignor: Op. cit, P. 149.

(١٥٣)

(١٥٤) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٩ .

الجمعية العمومية التي كان عدد أعضائها ٦٠ عضوا - في الانتخابات التي جرت في نوفمبر عام ١٩٤٥ م (١٥٥) .

بدأ حزب الاشقاء نشاطه منذ عام ١٩٤٣ م برئاسة اسماعيل الأزهرى بين مدن السودان ومن خلال المثقفين السودانيين، وكان حزب الاشقاء أول حزب سياسى فى السودان (١٥٦) ، بينما تأسس حزب الأمة فى يناير ١٩٤٥ م الذى كان شعاره السودان للسودانيين ، بمعنى استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا ، وحزب الأمة بهذا كان حزبا انفصاليا ومعاديا لفكرة وحدة وادى النيل بشكل حاسم ، فهو بالإضافة الى مطلبه بانفصال السودان قد سوى فى العلاقة بين بريطانيا ذات الأهداف الاستعمارية المعروفة ومصر الجزء الشمالى من الوادى ، وهو بذلك قد نسف فكرة وحدة وادى النيل من أساسها (١٥٧) .

والى جانب ذلك فقد اتصف حزب الأمة بأنه حزب طائفى باعتبار زعامته - السيد الصادق المهدي منشىء الحزب ، والسيد عبد الرحمن المهدي راعيه - دينية وقبلية ، الى جانب اعتماده على تأييد حكومة الخرطوم ، بالإضافة الى مناداته بتقسيم المجتمع السودانى الى طبقات ، ونتيجة لذلك كله لم تكن لحزب الأمة شعبية واسعة تضارع الأحزاب الوحدوية ، وذلك لأن السودانيين أخذوا على رجال الحزب استعدادهم للنعان مع الادارة البريطانية للوصول الى الاستقلال مما أظهرهم كأدوات للاستعمار البريطانى على عكس الموقف بالنسبة لحزب الاشقاء (١٥٨) ، الذى لقي التأييد من الجماعات الوطنية المصرية والسودانية على حد سواء ، ومن ثم بدأت تحركاتهم تؤثر فى موقف حكومة السودان وفى تعميق فكرة وحدة وادى النيل .

وكان انشاء المجلس الاستشارى للسودان الشمالى فى ١٥ مايو ١٩٤٤ م خطوة بريطانية لتمزيق الحركة الوطنية السودانية بالعمل على اضعاف الطبقة المثقفة السودانية وتأييد الزعماء الدينيين والقبليين ، وفى نفس الوقت ايجاد وسيلة للتناقض بين المثقفين السودانيين وزملائهم المصريين ، ولكن هذا المجلس لم يقنع السودانيين لأنه كان تحت سيطرة الحكومة ، ثم كان استشاريا لا حول

(١٥٥) د. يوفان لبيب : المرجع السابق ص ١٨٦ .

Op. cit, P. 149.

(١٥٦)

(١٥٧) د. يوفان لبيب : المرجع السابق ص ٦٨٥ .

Hill : Op. cit, P. 144.

(١٥٨)

له ولا قوة ، وعمد الى بشطير السودان الى شمالى وجنوبى بطريقة رسمية ، ثم لم يكن لاعضائه أى نفوذ على الوعي السياسى ، كما أنه لم يرض الجنوبيين الذين طالبوا بالانضمام اليه(١٥٩) .

ولم يرض كل من المصريين والسودانيين عن قيام هذا المجلس الاستشارى تحت اشراف السير « هوبرت هدليستون Hubert Huddleston الحاكم العام ، والسكرتير الادارى سير « دوجلاس نيوبولد Douglas Newbold فالمصريون نظروا اليه باعتباره وسيلة بريطانية أخرى لابعاد المشاركة المصرية فى حكم السودان ، والسودانيون خاصة المنفعون منهم « الانلجنسيا Intelligentsia » اعتبروه مجرد مجلس مناقشة لأن قراراته غير ملزمة للحكومة ، كما أن المجلس يضم بين أعضائه السودانيين غالبية من الزعماء القبليين الذين تسير اتجاهاتهم التقليدية فى طريق استحواذهم على السلطة على عكس الاتجاهات الليبرالية التى تسعى اليها الطبقة المنفعة ، وأخيرا فإن أمور جنوب السودان استبعدت من المناقشة فى المجلس ، ولأول مرة فى هذا القرن ظهر بوضوح أن جنوب السودان له تأثير منفصل(١٦٠) .

وكان لانشاء هذا المجلس ردود فعل عند المصريين والسودانيين ، بمنلت فى تبنى حكومة الوفد المصرية سياسته أكثر جرأة فى تحدى الاجراءات البريطانية فى السودان ، سواء بتصريحات مصطفى الححاس باشا نفسه ، أو مقالات الصحف التى استمرت طوال الصيف فى التاكيد على مسألة وحدة وادى النيل ، مما نسج عنه أن يطيح الملك فاروق بوزارة الوفد دون أن نجد سندا من المسئولين البريطانيين ، فى ٨ أكتوبر من نفس العام ، واحلال حكومة يرأسها أحمد ماهر الذى واجه مشكلة أخرى عندما رشح مواطن سودانى نفسه لعضوية مجلس النواب المصرى فى أواخر أكتوبر عن دائرة عابدين ، ورغم تأييد الوطنيين المصريين والسودانيين لهذه الخطوة الجريئة « لعل البرير » المواطن السودانى ، إلا أنه اضطر الى سحب ترشيح نفسه أمام مواقف البريطانيين المتعنتة وخروج المظاهرات العارمة المؤيدة له مما قد يؤدى الى سفك دماء بريته .

ورغم هذا فإنه رغم سحب على البرير طلب ترشيحه فى أواخر ديسمبر ، إلا أن المظاهرات استمرت ، وشارك فيها طلاب الجامعة المصرية والجامع الأزهر

(١٥٩) صرار صالحي . المرجع السابق ص ٢٦١ .

Cell ns & Tignor : Op. cit, P. 150.

(١٦٠)

بل وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وكلها تطالب على البرير بعودة ترشيح نفسه وتستنكر مواقف المندوب السامي البريطاني ، كما أن على البرير استمر في إصدار صحيفته « السودان » يهاجم فيها السياسة البريطانية ، وترفع شعار : نيل واحد ، شعب واحد ، تاج واحد (١٦١) .

ورغم اختلاف الأحزاب السياسية في مصر حول الكيفية التي تتم بها وحدة وادى النيل إلا أنها متفقة في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان ، ولكن الشيء الذي يثير الانتباه أن يتفق حزب الأمة مع بقية الأحزاب الاتحادية في السودان على ضرورة الوحدة بين مصر والسودان ، ذلك الاتفاق الذي وقعته جميع أحزاب السودان السياسية ، الاتحادية منها والانفصالية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ م ، والذي أعلن باسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة » .

وجاء في هذه الوثيقة أن الموقعين يسعون إلى قيام حكومة ديمقراطية في السودان تتمتع بالحرية وفي إطار اتحاد مع مصر وتحالف مع إنجلترا ، وأن تشكل لجنة تشترك فيها الحكومة والمؤتمر مناصفة مهمتها وضع مشروع لتولى السودانيون مقاليد الحكم في البلاد في أقرب وقت ممكن ، وأن تطلق الحكومة الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة . وانطلاقاً من هذا فقد انفقت الأحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية على السفر إلى مصر مراقبة المفاوضات التي بدأت منذ مطلع عام ١٩٤٦ م بين مصر وإنجلترا ، ولما كانت أهداف الأحزاب السودانية متباينة من حيث الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام فقد وصلوا إلى اتفاق وسط يترك للسودانيين تعيين نوع من الارتباط الذي يريدونه مع مصر (١٦٢) .

ومعنى هذا أن فكرة إقامة اتحاد مع مصر مع وجود حكومة سودانية قد صارت أكثر اتباعاً من فكرة الوحدة الاندماجية الكاملة ، وهنا تبدأ الأحزاب المصرية التقليدية تسخوف من فكرة تقرير المصير والفكرة الاتحادية التي صارت أكثر رواجاً في السودان من فكرة الوحدة الكاملة واعتقد المصريون أن تشجيع المسؤولين الانجليز لفكرة تقرير المصير للسودانيين إنما هو بقصد فصل السودان عن مصر وتسليمه للمتعاونين مع إنجلترا من أبناء السودان . وفي المقابل رأت جماعات أخرى في كل من مصر والسودان أن الكفاح المشترك ضد الانجليز هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة بين الشعبين .

(١٦١) د. يوران لبيب المرجع السابق ص ١٩٧ .

(١٦٢) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٦١ .

وقد شهدت الساحة المصرية والساحة السودانية خلال عام ١٩٤٦ م تحركات شعبية تنادى بوحدة وادى النيل كان عمادها طلاب العلم في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها باعتبارهم العمود الفقري لحركة الكفاح الوطني ، ففي الوقت الذى تكونت فيه « اللجنة التنفيذية العليا للطلبة » وقادت حركة المقاومة للحكومة النقراشية لتهاونها فى السعى لتحقيق المطالب الوطنية ، فى هذا الوقت - يناير ١٩٤٦ - يتكون « الاتحاد العام للطلبة السودانيين » بالقاهرة ويختار له أيضا لجنة تنفيذية (١٦٣) ، وقد سيطر اليساريون على كلا التنظيمين الطلابيين . وشارك التنظيمان في المظاهرات الغاضبة ضد تهاون حكومة النقراشي في المطالب المصرية السودانية أمام عناد السلطات البريطانية ، تلك المظاهرات التى بدأت بمظاهرة كوبرى عباس بالقاهرة في ٩ فبراير ومظاهرة يوم ٢١ من نفس الشهر التى تسببت في اسقاط وزارة النقراشي ، وفي نفس الوقت شارك الطلاب السودانيون في النظار ضد السلطات الانجليزية فى مارس معلنين تضامنهم مع اخوانهم المصريين ومنادين بوحدة وادى النيل .

وخلال وزارتي كل من النقراشي وصدقي ثم النقراشي خلال عامي ١٩٤٦/١٨٤٧م بدأت الخلافات القديمة بين الاتحاديين والانفصاليين السودانيين تطفو من جديد على السطح ، وكان السبب في ذلك موافقة الاتحاديين بزعامه اسماعيل الأزهرى على تحقيق وحدة وادى النيل بين مصر والسودان دون التمسك بحق تقرير المصير ، وكان هذا ما طالبت به الحكومات المصرية آنذاك . فى تفاوضها مع الانجليز ، بينما رفض حزب الأمة قبول ذلك وأصر على تمكين السودانيون من تقرير مصيرهم وقيام حكومة مستقلة دون شروط مسبقة بقيام وحدة أو اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى . وظهر الخلاف بوجود اسماعيل الأزهرى بالقاهرة يراقب التطورات بينما أخذ حزب الأمة يروج لفكرته بالخرطوم ، وبوجود مندوبين يمثلون الفريقين فى هيئة الأمم المتحدة لمراجعة عرض القضية على مجلس الأمن .

رأت انجلترا أن الاسراع فى تقريب السودانيون من الحكم بالسودان وخاصة أولئك المتعاونين معها يحقق أهدافها فى الفصل بين شطرى وادى النيل . وأن يظل نفوذها قائما حتى لو حصل السودان على استقلاله ، ويضمن لها ذلك أولئك السودانيون الذين أوصلتهم الى كراسى الحكم أمام معارضة مصر معارضة

- ٤١٥ -

السودانيين الداعية الى الانحداد مع مصر ، وتمشيا مع ذلك فقد أخرج الحاكم العام للوجود جمعية تشريعية لتكون بديلة عن المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وذلك أواخر عام ١٩٤٨ م النى ضمت ممثلين لشمال السودان وجنوبه ، وكان عدد أعضائها ٩٥ عضوا من بينهم ٨٩ سودانيا والباقي هم الأعضاء البريطانيون السة فى المجلس التنفيذى ، وتشكلت وزارة سودانية اشترك فيها سة أعضاء سودانيين .

وقف الاتحاديون من هذه المشروعات الحكومية موقف المعارضة الشديدة ، فلم يشاركوا فى الانخسابات للجمعية التشريعية كما لم يكن بينهم وزيراً واحداً ، وأقاموا المظاهرات العارمة فى الخرطوم وفى غيرها من مدن السودان الكبرى ، وتصدى البوليس لهذه المظاهرات حيث اعتقل الزعماء الاتحاديون وأودعوا السجن ، وبينما باركت بريطانيا قيام الجمعية عارضتها مصر ، وكما نظر المصريون الى المجلس الاستشارى نظرة شك ، فقد رفضوا بشدة ومعهم الاتحاديون قيام الجمعية ، وكما هو الحال فان بريطانيا لم تعر هذا الرفض أهمية واستمرت فى موقفها المؤيد لقيام الجمعية بل واعطاء القيادة بالجمعية لحزب الأمة (١٦٤) .

انفرد حزب الأمة الممنع بالتأييد البريطانى بقيادة الجمعية التشريعية والمشاركة فى الوزارة وذلك فى غيبة الانحادين، ومن ثم شجعت بريطانيا حركة حزب الأمة والأحزاب الأخرى المتفقة معه فى الهدف على طرح قضية منسح السودان حكما ذاتيا ، ورغم أنه عند التصويت فى الجمعية كانت الأغلبية لسالح الحكم الذاتى صوتا واحدا ، الا أن الحكومة البريطانية انتهرت قيام الحكومة المصرية عام ١٩٥١ م بإلغاء معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ م . والمناداة بإخراج الانجليز من مصر والسودان وإعلان الملك فاروق ملكا لمصر والسودان ، فتقدمت انجلترا بمشروع للحكم الذاتى نال موافقة الجمعية التشريعية بالسودان عام ١٩٥٢ م .

وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ م بمصر كان السودان منقسما الى عدة أحزاب. هى : الأنقاء - وكانوا قد انقسموا عام ١٩٥١ بحيث تولى الأزهرى أحد أجنحة الحزب ، وتولى محمد نور الدين جناحا آخر - وحزب الجبهة الوطنية ، وحزب الانحادين ، وحزب الأحرار الانحادين ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكل

- ٤١٦ -

هذه الأحزاب عمدت الى مطالبة مصر بتعويضها ومساندتها ، كما أنها كانت تدعو الى نوع أو آخر من الاتحاد مع مصر . وكانت هناك أيضا الأحزاب الاستقلالية وفيها حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكي ، والحزب الوطنى ، وكانت هذه تنادى باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا (١٦٥) .

ونظرا لأن قادة الثورة فى مصر من الرجال العسكريين لم يكونوا فقط أكثر مرونة من حكام مصر السابقين بل كانوا أكثر تفهما للمطالب السودانية ، فمن ناحية عملوا على انتفاهم مع بريطانيا . ومن ناحية أخرى عملوا على عدم فرض نفوذ مصر فى السودان ، وقد شهد عام ١٩٥٣ م تحقيقا للنجاحتين (١٦٦) اذ استقبلت القاهرة معارضى فكرة الاتحاد مع مصر كما استقبلت مؤيدى هذه الفكرة ، وعملت الثورة المصرية على توحيد الأحزاب الاتحادية فى حزب واحد عرف باسم الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة اسماعيل الأزهري ، كما عملت على التوفيق بين الحزب الاتحادى والأحزاب المعارضة على مبادئ تمتع السودان بالحكم الذاتى وتقرير المصير .

وفى نفس الوقت اتفقت مصر النورة مع انجلترا على ضرورة اعطاء السودانيين حقهم فى السيادة على بلادهم وتقرير مصيرهم بعيدا عن دولتى الحكم الننائى ، وذلك فيما عرف باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م التى سمحت بقيام برلمان سودانى فاز فيه الحزب الوطنى الاتحادى الذى ينادى بوحدة وادى النيل بأغلبية مطلقة ، واجتمع هذا البرلمان السودانى الأول فى أول يناير ١٩٥٤ م ، وفى السادس من نفس الشهر تم احياء اسماعيل الأزهري رئيسا للوزارة ، وفى ظل الاتفاقية تم أيضا سودنة كل الوظائف فى الجيش والبوليس والادارة وتم جلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان .

ومنذ تسلم اسماعيل الأزهري رئاسة الوزارة بدأت شخصية السودان تتبلور وتأخذ مكانها كدولة فى نفوس أبناء الشعب ، وبالرغم من أن الحزب الوطنى الاتحادى كان ينادى بوحدة وادى النيل إلا أنه عندما تولى الحكم أصبح يشعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه نحو ايجاد وطن مستقل مع تكوين أقوى الروابط مع الشقيقة مصر (١٦٧) ، وقد تفهمت مصر الثورة ذلك تماما واستجابت لطلب حكومة الأزهري بأن ينال السودان استقلاله الكامل عن طريق التصويت فى داخل البرلمان لا عن طريق اسفتاء عام كما نصت

(١٦٥) صرار صالح . المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(١٦٦)

Cp. cit, P. 153.

(١٦٧)

الاتفاقية المصرية البريطانية ، ولما لم تعترض انجلترا على ذلك أيضاً ، انعقد البرلمان السودانى فى ٢٢/١٩ ديسمبر ١٩٥٥ م ، وقرر بالاجماع استقلال السودان وفى الأول من يناير ١٩٥٦ م تم انزال العلمين المصرى والبريطانى من على دار الحكومة وشارك كل من رئيس الحكومة اسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة فى رفع العلم السودانى •

وبهذا انتهى الحكم الننائى فى السودان نهائيا ، ذلك الحكم الذى لم يكن ننائيا الا بالاسم فى حين انفردت انجلترا بالسيطرة ولم تهىء السودانين لحكم أنفسهم ، كما عملت على فصل السودان عن مصر عن طريق ايجاد وسائل المنافض فى المصالح بين أبناء شعبى وادى النيل ، كما عملت على ايجاد تناقض فى المصالح بين جنوب السودان - بعد اقتطاع أجزاء منه لمصالح محمية أوغندة البريطانية ولصالح دولة الكنفو الحرة البلجيكية - وبين شمال السودان ، انتهى كل ذلك لتتحمل حكومة السودان المسنقل تركة متقلة أهمها ذلك التفكك الذى أحدثه البريطانيون فى الشعب السودانى بين شماليين وجنوبيين ، وبين قبليين وموظفين ، وبين دينيين ومنقفين ثقافة غربية ، وبين أحزاب متعددة الاتجاهات والزعامات وان اقترب بعضها من بعض فى الأهداف ، الى جانب الشركة الاقتصادية بارتباط النشاط الاقتصادى السودانى بالاقتصاد البريطانى ، بالإضافة الى عدم استغلال امكانيات السودان الأخرى فى الزراعة والنعدين والأخشاب ، وغير ذلك من الأمور التى كان على حكومة السودان معالجتها فى اطار المحافظة على استقلال البلاد •

الحكم الثنائى والقوى الخارجية

كانت دراستنا عن تطبيق الحكم الثنائى بالنسبة للشئون الداخلية فى السودان نوضيحا لأساليب السياسه البريطانىة للأفراد بإدارة السودان. وإبعاد يد مصر الشريك الأصلى فى الانعافىة عن التواجد فى شئون السودان ، بل والعمل على الفصل تدريجيا بين السودان ومصر بالصورة التى أفضت كما رأينا الى خلق أفكار « القومية السودانية » و « السودان للسودانيين » وغير ذلك مما كان يعنى أن فكرة وحدة وادى النيل صارت تتباعد عن الساحة السودانية ، حتى استقل السودان استقلالاً تاماً وضاع أمل الوطنيين فى مصر. والسودان فى تحقيق الوحدة بين شطرى وادى النيل بعد أن كانوا من أجلها أجيالا .

ولا نكتمل الدراسة عن الحكم الثنائى بين النظرية والتطبيق دون توضيح الأساليب البريطانىة الموجهة من الخرطوم - وبديير من المندوب السامى البريطانى (المعتمد البريطانى سابقاً) بالعاهرة ، ومن وزارة الخارجية البريطانىة بلندن - لمواجهة المواقف المصرىة التى لم تسنسلم لانفراد انجلترا بأمور السودان ، ولمواجهة القوى الخارجية المحيطة بالسودان والراغبة فى مشاركة انجلترا فى أرض السودان . حيث تسمر هذه المواجهة طوال فترة الحكم الثنائى بالنسبة لمصر وفى فترات معينة منه بالنسبة للقوى الأخرى المحيطة بالسودان .

أولا : مصر

ليست مصر من القوى الأجنبية التى تدلى بجهدىها لمقاومة افراد انجلترا بأمور السودان ، اد أنها شطر وادى النيل الشمالى لا يفصلها عن السودان أبة حدود طبيعىة أو حتى اتفاقات دولبة قبل التدبير البريطانى لفصل السودان عن مصر ، فمصر منذ فتح السودان أوائل القرن التاسع عشر وهى بعنصر السودان - وتعبير عملى - عمق اقتصادى بشرى استراتيجى ، ولا يمكن أن يعوم هذا الاعتبار من النظرة التى روح لى المؤرخون الأوروبيون ، وأعسى بها نظره مصر الحاكمة للسودان المحكوم ، فناريخ السودان قبل الهندية شليل على

انتقال الخدمات من مصر الى السودان باعتبارهما أرضاً واحدة ، ولا يقلل من هذا الارتباط ما شاب التطبيق من سلبيات •

ولذلك فإشارتنا هنا الى مصر تنبع من نظر الحكم الثنائي اليها على أنها قوة خارجية عن السودان وإن أعطتها الاتفاقية بعض الحقوق كرفع العلم المصرى الى جانب العلم البريطانى وكوجود قوة عسكرية مصرية - وقيادتها بريطانية - فى السودان ، وموقف مصر من هذه النظرة البريطانية ، ومن ثم فسوف تظهر فى اشارتنا الى مواقف المصريين رسميين وغير رسميين من الأساليب البريطانية لتصل السودان عن مصر وتحطيم وحدة وادى النيل ، ومن الحركة الوطنية السودانية النامية •

وتبدأ المواقف المصرية منذ رفع الجنرال كتشنر العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى على بقايا سرائى الحكومة بالخرطوم يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ م وفقا لتعليمات تلقاها من كرومر ، فسرت عاصفة استياء بين الجنود والضباط المصريين لهذا العمل ، خاصة وأن المدن التى تم فتحها قبل ذلك مثل دنقلة وكسلا وبربر زعمت عليها الاعلام المصرية فقط (١٦٩) • ولم يقبل هؤلاء ولا احوانهم فى مصر التبريرات البريطانية بأن لانجلترا الحق القانونى للاشتراك فى حكم السودان لأنها ساهمت بجيشها وأموالها فى استرجاع السودان ، فى الوقت الذى واجهت فيه بريطانيا مطامع الدول الأوروبية فى السودان بدعى أن السودان جزء من مصر يعود اليها بانتهاء سيطرة المهديّة عليه •

تتمة

وعندما زار كرومر السودان وقف يخطب فى جمع من أهالى أم درمان وأعيانها يوم ٤ يناير ١٨٩٩ م قائلا : أنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفان على هذا المكان ، وفى هذا إشارة الى أنكم سوف تحكمون فى المستقبل بملكة انجلترا وخديوى مصر • والنائب (المثل) الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتهما (١٧٠) • وكان هذا الاعلان قبل عقد اتفاقية الحكم الثنائى بأسبوعين مما يؤكد النوايا البريطانية منذ البداية ، وأنه أراد أن يحضر الأذهان للاتفاقية التى سوف تذاغ عن قريب ، وما كان يعنى آنذاك ذلك الجمع الذى وقف يستمع اليه ، فهم قد رضوا بحكم القدر ولا يهمهم من يحكمهم ،

(١٦٩) د • مكى شبكة • السودان عبر القرون ص ٤١٩ •

(١٧٠) د • محمد مؤاد شكرى • مصر والسودان ص ٥٧٥ •

ولكنه يفصد الرأي العام في مصر وانجلترا وأوروبا (١٧١) .

ومع اذعان الحكم في مصر لمشيشة الانجليز بقبول اتفاقية الحكم السنائي ، فقد هاجمت الصحافة المصرية - المعبرة عن الرأي العام المصري - الاتفاقية وفضحتها كأسلوب لانفراد انجلترا بأمور السودان كبداية لفصل شطري وادي النيل عن بعضهما ، وشازك في هذه الحملة الصحفية جريدة الأهرام وجريدة اللواء بصفة خاصة ، وقد هاجمها مصنفى كامل في جريدة اللواء في خطبة له بمناسبة مرور عام على توقيعها - ٢٠ يناير ١٩٠٠ م - قال فيها :
 « ان الأمس نذكر المصيبة الكبرى والداخية الدهماء التي أنزلها وزراء مصر وساسة البريطان على أمتنا الأسيفة من سماء عدالنهم وانصافهم .. تذكروا معاشر المصريين أن أرض السودان رويت بدمائكم رصرفت فيمسا أموالكم وسلبتكم أبجد الرجال وأعز الأبناء .. تذكروا معاشر المصريين أن مصر لا حياة لها بغير السودان وأن اليافض على منابع النيل قابض على أرواحكم .. تذكروا معاشر المصريين أن ضياع السودان ضياع لمصر ، وأنكم بغير السودان ناقدون الحياة .. وما أذكركم بالسودان إلا لتذكروا فيه صباح مساء ونعتبروا الاتفاقية استئمة انتفاكية بطننة حتى يجيء اليوم الذي تحققون فيه رغائبكم وتكون الحكومة طوع اإرادتكم (١٧٢) .. »

كما أخذت منشورات « جمعية المودة السرية » التي تشكلت من ضباط الجيش المصري الموالين للحدوي عباس حلمي الثاني منذ عام ١٨٩٤ م بعد الى القاهرة من أعضاء الجمعية بالسودان تظهر بحركات الانجليز المشبوهة ضد مصر في السودان - ورغم أن الحدوي صار وحكومته بل والسلطان العثماني معنوبين على أمرهم فاستسلموا لمشيشة البريطانيين ووقعوا الاتفاقية وحاولوا تبريرها للشعبين المصري والسوداني - كما جاء بخطبة الحدوي نفسه بالخرطوم في ٣ ديسمبر ١٩٠١ م - بأن رفع العلمين المصري والبريطاني جنباً الى جنب إشارة إلى الحكومة المشتركة التي أخذت على عانها حماية الأهالي من الوقوع في شر أهل الظلم والفساد وابتداء عصر هدوء وسعادة في هذه الديار (١٧٣) .

أقول رغم استسلام المسئولين المصريين ، الا أن الرأي العام المصري ظل ثائراً على الاتفاقية مستنكراً خضوع الحكومة المصرية والحدوي لمشيشة

(١٧١) د. مكي شيكدة : المرجع السابق ص ٤٣١ .

(١٧٢) جريدة اللواء ٢٠ يناير ١٩٠٠ م .

(١٧٣) يوم شقي : تاريخ السودان القديم والحديث ج ٣ ص ٦٧٦ .

البريطانيين ، وكانت جريدة اللواء والحزب الوطنى فى مقدمة المستنكرين لاتفاقية الحكم النثائى ، وقد وصلت المشاعر المصرية ضد الاتفاقية الى حد اغتيال بطرس باشا بحالى الذى وقعها (١٧٤) . وقد امتدت روح الاستنكار للاتفاقية الى صفوف الجيش المصرى بالسودان ، وانتهاز الضباط المصريين فرصة اشتراك انجلترا فى حرب البوير وحرضوا جنودهم على العصيان ، فاشترك فى العصيان الاورطة الرابعة عشرة السودانية . وظلت الحالة فى أم درمان مقلقة الى أن تعاون الجنود الكبار فى الاورطة مع ضباطهم السودانيين بتسليم الذخيرة تدريجيا ، وأنشئت محكمة تحقيق لتعاقب المحرضين ، وأتت الرسائل من الحديوى نستنكر هذا العمل وتؤيد السردار الجديد السير « ريجنالد وينجت » ، وحكم على بعض الضباط بالرفق وبعضهم بالسويخ وذهب المحكوم عليهم الى القاهرة مخفوريين ، وأنهى تمرد لو لم يكن محصورا فى اورطة واحدة لادى الى زعزعة أركان الحكم النثائى (١٧٥) .

وبالنسبة لمسألة تعيين حدود السودان الشمالية مع مصر ، فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الحكم النثائى على أن لفظة السودان يطلق على جميع الأراضى الواقعة الى جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، ولما لم تكن الاتفاقية سياسية فى نظر القانون الدولى ، فان تعيين خط الحدود بين مصر والسودان عمل ادارى لا سياسى ، وتؤكد هذه الفكرة اذا لاحظنا أنه عندما عدلت هذه الحدود ولاسباب ادارية أيضا فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م فقد صدر هذا التعديل من نظارة الداخلية المصرية على صورة أمر صادر لمحافظة النوبة ولم يتم بناء على اتفاق كما حدث بشأن سائر حدود السودان (١٧٦) .

ولكن انجلترا أخذت - بعد تعديلات الحدود المسار إليها - تعمل على تكريس انفصال السودان عن مصر واعتبار هذه الحدود نهائية وسياسية ودناعية مما يظهر بجلاء أن المسئولين البريطانيين عندما وضعوا اتفاقيه الحكم النثائى وأشاروا الى حدود السودان الشمالية كانوا يرسمون حدودا دائمة بين شطرى وادى النيل ، وكان هذا من أسباب استمرار الاستنكار المصرى للسياسة البريطانية فى السودان .

Abbas, M.: The Sudan Question, P. 52.

(١٧٤)

(١٧٥) د. مكي شبكية : المرحح السابق ص ٤٤٢ .

(١٧٦) د. يونان ليب : السودان فى عهد الحكم النثائى الأول ص ٩٥ .

واتخذت المعارضة المصرية التي شاركت فيها دائما الصحافة الوطنية المصرية كما شارك فيها الوطنيون المصريون سواء كانوا أعضاء في الأحزاب السياسية أو في مجلس شورى القوانين ، اتخذت من إجراءات حكومة السودان المجحفة بحقوق مصر في السودان وسيلة للتشهير بالإنجليب البريطانية المناهضة لوحدة وادى النيل ، وكانت المعونة المصرية السنوية للسودان من الوسائل التي ضغط بها الوطنيون المصريون ضد السياسة البريطانية في السودان .

ذلك أنه بالرغم من اتفاقية الحكم الثنائي تجعل مصر وانجلترا على قدم المساواة في الغرم والغتم في السودان الا أن التطبيق أعطى لانجلترا الغتم - بالسيطرة على ادارة السودان - وللمصر العزم ، بأن تدفع معونة سنوية تسد العجز بين إيرادات السودان ومصروفاته ، ولا تدفع انجلترا شيئا من هذه المعونة التي لا يسع الحاكم العام حتى عن طريقة صرفها ، ونتيجة للضغط الشعبى المصرى بخصوص هذه المسألة عمدت انجلترا الى فصل ميزانية السودان عن المالية المصرية اعتبارا من عام ١٩١٣ م حتى لا يكون هناك تدخل مصرى فى تصرفات الحاكم العام المالية ، ورغم هذا بقيت مصر تدفع نفقات الجيش المصرى الموجود بالسودان ، الى جانب عائدات الجمارك التي تجمعها الموانئ المصرية عن البضائع الواردة الى السودان أو الصادرة منه .

وعقب الحرب العالمية الأولى انطلقت ثورة ١٩١٩ م تنادى بشعارين « الاستقلال التام » و « وحدة وادى النيل » ، وانقلت نداءات المصريين من القاهرة وغيرها من مدن مصر الى المصريين فى الخرطوم وغيرها من مدن السودان ، وعقدت اجتماعات بنادى الضباط المصرى بالخرطوم ، وقام موظفو مكاتب البريد السودانية بتوزيع منشورات الى السودانيين ندعو الى الاستقلال التام لوادى النيل ، وسارت مظاهرات فى مدن السودان قوامها المصريون وشاركهم السودانيون تطالب بوحدة وادى النيل وخروج الانجليز من مصر والسودان .

ومن الطبيعى أن تنتقل هذه الروح النورية الى السودانيين الذين تأثروا بالتعليم المصرى سواء فى السودان أو فى القاهرة ، واختلاطهم بالمصريين المقيمين بالسودان ، وعلى هذا نتالت ثورات السودانيين منذ عام ١٩١٩ م وحتى أحداث عام ١٩٢٤ م الوطنية . وتعترف المصادر البريطانية أن صفار الموظفين والطلبة قد بدأوا فى التآمر بالأحداث الجارية فى مصر ، وأن اهتمام

السودانيين عامة قد زاد زيادة كبيرة بتلك الأحداث منذ يوليو ١٩١٩ م (١٧٧) .
فقد هاجم هؤلاء زياره السيدين عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني لندن في
صيف ذلك العام واتهموهما ببيع بلادهم لانجلترا .

ونتيجة لبطش السلطات البريطانية بالوطنيين السودانيين لجأ هؤلاء
الى العمل السري بتشكيل الجمعيات وتوزيع المنشورات والتهديد باغتيال
كبار الموظفين البريطانيين في السودان ، حتى تقوم جمعية اللواء الأبيض
بقيادة الضابط السوداني الوطني على عبد اللطيف ، وتعرض الجمعية وزعيمها
لاضطهاد السلطات الحاكمة في الخرطوم . وفي ذلك الحين تولى سعد زغلول
زعيم الوفد الحكومة الوطنية عام ١٩٢٤ م بعد اجراء الانتخابات بموجب
دستور ١٩٢٣ م استنادا الى استقلال مصر الذي أعلن بموجب تصريح ٢٨
فبراير ١٩٢٢ م والذي كان ناقصا لوجود ما عرف بالنحفظات الاربعة
وفي مقدمتها مسألة السودان .

استهل سعد زغلول حكمه بطلب فتح باب المفاوضات مع انجلترا
بخصوص التحفظات الاربعة وفي مقدمتها المسألة السودانية ، وبالفعل بدأت
المفاوضات بين الطرفين على كره من الانجليز ، وبدأ النواب المصريون يشنون
حملة على افراد الانجليز بالأمور في السودان وعدم مساءلة الحاكم العام
عن المشروعات التي ينفذها ، خاصة مشروعات الري ، دون استشارة الحكومة
المصرية ، وقد انتعشت آمال السودانيين نتيجة لمواقف الرسميين المصريين
من القضية السودانية ، بينما اساء البريطانيون من عناد المفاوض المصري
سعد زغلول ، ومن ثم عولوا على التخلص من حكمه لمصر وعلى التخلص من
وجود العسكريين والمدنيين المصريين في السودان حتى لا ينقوى بهم الوطنيون
السودانيون . فكان حادث السردار المعروف واستقالة وزارة سعد زغلول
واجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان والقضاء على جمعية اللواء
الأبيض ، والضرب بشدة على الثوار السودانيين .

ولم تأس مصر ، اذ استمرت تلح للتفاوض مع انجلترا بعد أحداث
عام ١٩٢٤ م لا لانهاء انفراد انجلترا بحكم السودان بل لاعادة الوضع كما
كان عليه قبل هذه الأحداث بمعنى عودة العسكريين والمدنيين المصريين الى
السودان وأن يزاووا أعمالهم ووظائفهم على السحر الذي كانوا عليه قبل

اجلائهم عن السودان . وقد جرت المفاوضات اعتباراً من عام ١٩٢٧ وشارك فيها عبد الخالق ثروت باشا مع تشمبرلين ، وفي عام ١٩٢٩ م وجرت بين محمد محمود باشا وهندرسون ، ثم محادثات مصطفى النحاس باشا وهندرسون في عام ١٩٣٠ م وكلها تحطمت على صخرة السودان ، بمعنى أن تمسك الجانب المصرى بالعودة الى ما قبل أحداث ١٩٢٤ م ، وعدم النص على مشاركة بريطانية في السيادة على السودان كان سبب انهيار هذه المفاوضات ، وقد أثر فشل المفاوضات الأخيرة (النحاس - هندرسون) على المنقذين السودانيين ، فإن الضباط السودانيين كانوا يرون أن فرصهم في الجيش المصرى ستكون أفضل من فرصهم الحالية ، يضاف الى هؤلاء المنقذين الذين لا يوافقون على سياسة الحكومة في شئون الادارة المحلية (١٧٨) .

وفي مفاوضات عام ١٩٣٦ يبدي مصطفى النحاس باشا موقفاً جديداً بالنسبة للسودان ، حيث يذكر أن مصر نازلت من الناحية السياسية عن القيام بدور السيد على السودان ، الا أن ما لا يحتمله المصريون هو أن يعاملوا معاملة الأجانب في السودان ، وعلى ذلك فهو يطلب السماح لهم بدخول البلاد باعتبارها بلاد شقيقة ، وتحت أوامر وقوانين حكومة السودان ، خاصة وأن السودان قد شعر خلال السنوات الست الأخيرة - ١٩٣٠ - ١٩٣٦ م - بالحاجة الى رأس المال المصرى والتعاون الاقتصادى مع مصر (١٧٩) .

وانتهى الطرفان الى عقد الاتفاقية المعروفة بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا عام ١٩٣٦ م والتي جاء فيها بخصوص السودان بالبقاء على ما كان عليه الوضع على أساس اتفاقية عام ١٨٩٩ م ، وزاداً عبارة غامضة مبهمة تشير الى أن الهدف من حكم السودان هو رفاهية السودانيين ، ونفادياً مسألة السيادة اذ علناها ، ولكن في الملاحق حاولت الاتفاقية أن تعيد للمصريين بعض ما فقدوه بعد حوادث ١٩٢٤ م . وهذه الملاحق أرضت نوعاً الكرامة المصرية ولكن لا مشاركة فعلية في الحكم ولا تغيير في الجهاز الادارى بما يساعد على اشراك السودانيين اللهم الا بقدر معلوم نوحى ضرورة التطور، ونتيجة لذلك زالت بعض العوائق التي كانت تحول دون الرحلة لمصر في سبيل العلم (١٨٠) .

(١٧٨) د. يوان ليبب . السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ص ٩١ .

(١٧٩) د. يوان ليبب . السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ص ١٢٣ .

(١٨٠) د. مكى شيكة . المرجع السابق ص ٥٠٤ .

ومنذ معاهدة ١٩٣٦ م أخذت مصر مواقف تحدى لاعادة جسور العلاقات بين الشعبين المصري والسوداني الى ما كانت عليه بل وتقوية الجسور عن طريق التفاهم مع العناصر المثقفة التي بدأت تأخذ زمام المبادرة لقيادة الحركة الوطنية في السودان ، وكان موقف وزارة على ماهر في أوائل الأربعينات دليل على هذا التحدي الذي استمر - كما رأينا - حتى حصل السودان على استقلاله الكامل وجلاء القوات البريطانية والمصرية عن أراضيها بموجب اتفاقية عام ١٩٥٣ م بجهود حكومة ثورة ٢٣ يوليو في مصر .

واستند المصريون في موافقهم من السيطرة الانجليزية على أمور السودان على عوامل الوحدة بين شطري وادي النيل ، وأهم هذه العوامل : العامل السياسي ، وأعني به ارتباط السودان بمصر في ظل حكم موحد منذ فتحه محمد علي ، وخضع مع مصر لحكم الأسرة العلوية ، وتعرض لما تعرضت له مصر من آثار ايجابية وسلبية ، ولذلك نادى المصريون منذ أجبرهم الانجليز على الجلاء عن السودان عام ١٨٨٤ م باعادة وحدة وادي النيل ، واستمروا ينادون بذلك بعد أن فرضت انجلترا اتفاقية الحكم الثنائي ، واعتمد المصريون في نداءاتهم هذه على حق قانوني هو ما عرف بحق السيادة ، وهو لا يعني السيطرة أو الاستعمار كما حاول البريطانيون أن يظهروه للسودانيون ، ولكنه حق قانوني استندت اليه انجلترا نفسها لابعاد المطامع الفرنسية والبلجيكية والاطالية عن السودان بعد اخلائه من المصريين قائلة ان السودان أرض مصرية ، وأن المهدية قد عطلت سيادة مصر عليه ، وعند زوال المهدية تعود هذه السيادة ، وقد لجأ المصريون الى التمسك بهذا الحق لأن الدول تأخذ به ، ولم يكن باسنتاعة مصر أن تتمسك بالمبدأ القومي لأنه غير وارد آنذاك في مجتمع الدول بالنسبة للشعوب الخاضعة للسيطرة الأوروبية .

وكان من تلك العوامل كذلك العوامل الثقافية كالدين واللغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد المشتركة بين شعبي وادي النيل ، وكلها تدعو الى تحقيق وحدة وادي النيل . ومن تلك العوامل أيضا العوامل الاقتصادية وأولها ربط نهر النيل بين القطرين ، وأن انجلرا بافرادها بأمور السودان نستطيع اخضاع مصر لمشيئتها طالما أنها المسيطرة على أعالي النيل ، وأن منشآت ريها في السودان معرضة للخطر (١٨١) . كما أن مسروعات السلطات

الحاكمة في الخرطوم لزراعة القطن في السودان ليكون منافسا خطيرا للطن
المصري ، بدأ التفكير فيها من وقت مبكر أى منذ عام ١٩٠٢ م (١٨٢) ، وذلك
لخلق تناقض في المصالح بين شعبي وادي النيل ، بينما لو كانت هناك وحدة
لوادي النيل لصار التناقض تكاملا بين القطرين •

ثانيا : الدول الأجنبية

كان على الحكم الثنائي أن يواجه تطلعات الدول الأجنبية الى أطراف
السودان ، اذ كانت المهديّة قد عجزت عن حماية ملحقات السودان وأطرافه
الغربية والشرقية والجنوبية ، اذ ضاع الصومال لصالح إنجلترا وفرنسا
وايطاليا وأخذت إيطاليا أيضا ارتريا وحصلت الحبشة على بنى شنقول ،
وحصلت محمية أوغندة البريطانية على أجزاء كبيرة من مديرية خط الاستواء ،
كما حصل ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنفو الحرة على جزء من مديرية
خط الاستواء أيضا ، وفي الغرب أثناء المفاوضات الانجليزية الفرنسية
بشأن « دارتاما » و « دار مساليت » التي كانت موالية « لوداي » أثناء
المهديّة أثبتت الوثائق التي قدمتها حكومة السودان أنها كانت قسما من
مديرية دارفور أثناء العهد المصري (١٨٣) •

كانت تركيا أول دولة تعلن احتجاجها على رفع العلمين الانجليزي الى
جانب المصري « التركي » على سرائ الحكومة بالخرطوم ، ولكن الاحتجاج لم
يكن له تأثير يذكر ، بل ان الحكومة البريطانية استهانت به وأرسلت
التعليمات الى السفير البريطاني في استانبول ليطالب من رئيس الوزراء
التركي بصورة غير رسمية وبطريقة ودية عدم اثاره هذه المسألة ، واستجاب
الصدر الأعظم للطلب البريطاني ووعده باهمال المسألة ، وأكد سولسبري أن
الادعاء بأن النصر الذي حصلت عليه القوات المصرية الانجليزية في السودان
يحيى مطالب دولة ثالثة لم تشاركنا فيما فعلنا دعوى باطلة لا تثبت بالاعتماد
على السوابق التاريخية والحقوق الدولية (١٨٤) •

أما الحبشة فقد اقتنع حاكمها منليك أنه بعد انتصار الانجليز على الخليفة
عبد الله صاروا قوة لا يمكنه معاداتها ، ومن ثم بعث الى كتشنر يهنئه بالمصر

(١٨٢) ٥ يونان ليب : السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ص ٤٠٤ •

(١٨٣) نفس المرجع ص ٩٤ •

(١٨٤) نفس المرجع ص ٥٤ - ٥٦ •

على الدراويش أعداء المسيحيين ، وأما إيطاليا فقد انسحبت من الميدان بعد أن منيت بالهزيمة الساحقة على يد الأحباش في عدوة عام ١٨٩٦ م ، وسلمت كسلا للقوات الانجليزية المصرية المشتركة ، وأما فرنسا فكانت أكثر الدول الأجنبية خطرا على المطامع البريطانية في السودان الا أن خضوعها للتهديد البريطاني وانسحاب قوتها العسكرية من فاشودة قد أنهى تهديدها لانفراد انجلترا بالأمر ليس في السودان فقط بل ومصر كذلك ، وأخيرا ففد حاول الملك ليوبولد الثاني صاحب دولة الكونغو الحرة احلال أعالي النيل كامياز ضمنته له بريطانيا في معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ م مقابل اعترافه بمركزها في السودان ، ولكن دون طائل ، اذ اضطر الى التسليم بالسيطرة الانجليزية في السودان في المعاهدة الانجليزية الكونغولية عام ١٩٠٦ (١٨٥) .

ثم تجيء مسألة الحدود لتضفى على الوجود البريطاني في السودان صفى الانفراد والشرعية ، اذ أن الدول التي دخلت في مفاوضات مع حكومة السودان كانت توقع بعد تدخل الحكومة البريطانية لدى تلك الدول ، ومن ذلك أنه عند تخطيط الحدود بين أرتريا والسودان فبعد مفاوضات بين انجلترا وإيطاليا فقابل كرومر مع وزير الخارجية الإيطالية في روما واتفق أمرهما على تفويض حاكم السودان العام وزميله حاكم أرتريا لتعيين الحدود وم ذلك على وفاق وتعاون (١٨٦) .

وعند تخطيط الحدود الحبشية السودانية دارت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والحبشية وفيها وافقت بريطانيا - مفردة - على تحقيق رغبة ايوبيا في امتلاك « بنى شقول » بعد الموافقة على منح امتيازات البحث عن الذهب فيها للرأسماليين البريطانيين ، وعلى تقسيم شرق خور « انباكارا » كما تم الاتفاق على تقسيم دخل سوف المدينة في ١٤ مايو ١٩٠٠ م (١٨٧) . كما وعد منليك بعدم التدخل في مياه بحيرة تانا والنيل الأزرق الا بعد استشارة الحكومة البريطانية وحكومة الخرطوم ، وعدم اعطاء امتيازات في هذه المياه الا للحكومة البريطانية أو حكومة الخرطوم ، كما وافق على طلب الحكومة البريطانية ببناء خط حديدى بين السودان وأوغندا يمر عبر الأراضي الانيوبية .

(١٨٥) نفس المرجع ص ٦٠ .

(١٨٦) د. مكى شيكة : المرجع السابق ص ٤٤٣ .

(١٨٧) د. يونان ليب : المرجع السابق ص ١٠٢ .

وفي تخطيط الحدود السودانية الجنوبية دارت المفاوضات بين بلجيكا والحكومة البريطانية - منفردة أيضا - وكانت بلجيكا تدعى حقها في احتلال منطقة بحر الغزال ومنطقة اللادو والرجاف على النيل ، وبعد مفاوضات بين الطرفين استمرت ست سنوات ، عقدت اتفاقية بينهما في ٩ مايو ١٩٠٦ م نصت على أن تظل منطقة بحر الغزال بكاملها جزءا من السودان ، وأن تؤجر منطقة اللادو للكونغو لضرورتها كميناء نهري ، ويمتد زمن الإيجار الى حياة الملك ليوبولد الثاني فقط وبعدها تعود للحكومة السودان (١٨٨) .

وجاءت عملية تحديد الحدود السودانية الاوغندية لتعطي بيانا عمليا على تقسيم الأراضي بين محمية أوغندية البريطانية ، وحكومة السودان البريطانية ، ولذلك ورغم أن الاتفاق بين الطرفين لم يتقرر الا في أول يناير عام ١٩١٤ م فانه لم يكن صعبا ولم يستغرق وقتا لأن الطرفين امتفاوضين انجليز يأتمران بأمر الحكومة في لندن ، ومن ثم فقد سلم السودان لاوغندية منطقة تقرب مساحتها من ٤٧٠٠ ميل مربع تسكنها قبائل « مادولوجوير » وقبائل « ألور » بينما تسلم السودان منطقة تقرب مساحتها من ١٧ ألف ميل مربع تضم قبائل « لاتوكا » و « بارى » و « توبوزا » . وحفقت عملية التبادل كافة الأهداف المطلوبة منها سواء من حيث عدم نفتيت القبائل بين البلدين أو الاحتفاظ بشاطئي النيل تحت حكم بلد واحد (١٨٩) .

وكانت فرنسا القوة الخارجية المناوئة بصورة كبيرة للتواجد الانجليزي في السودان ، ومن ثم كان تحديد حدود السودان الغربية مع الممتلكات الفرنسية في أفريقيا الاستوائية الفرنسية عملية صعبة استمرت ما يعرب من ربع قرن من الزمان ، وكان الخلاف يدور حول أربع دويلات صغيرة تقع بين سلطنة وادي وسلطنة دارفور - وكان على دينار يحكمها باسم حكومة الخرطوم منذ عام ١٩٠٠ الى سقوطه عام ١٩١٦ - وهي « دار تاما » و « دار سلا » و « دار قمر » و « دار مساليت » . وبعد مفاوضات شاقة عقدت اتفاقية بين الطرفين عام ١٩١٩ وبرتوكولا عام ١٩٢٤ م نصت على تحديد الحدود بين دارفور وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بحيث صارت « دار مساليت » و « دار قمر » جزءا من دار فور ، و « دار تاما » و « دار سلا » وجزءا من « دار قمر » صارت جزءا من أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

(١٨٨) د مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(١٨٩) د يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٢٢ .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى واشتركت فيها تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا ضد انجلترا وفرنسا وإيطاليا ، أعلن الحاكم العام للسودان الحرب ضد دول الوسط وتركيا ، ومن هنا وقف السودانيون بين دعايات تركيا ودول الوسط من ناحية وبين سياسة انجلترا الفابضة برجالها على زمام الأمور في السودان من ناحية أخرى . وبدأ خطر الدعاية الألمانية والتركية لاثارة السودانيين ، وقد حاول الألمان عن طريق الحبشة وأترتيا وعن طريق بعض زعماء القبائل المسلمين في شرق أفريقيا تحريض السودانين ضد الانجليز ، وقد كتب حاكم أوغندة الى حاكم عام السودان أن المسلمين الموجودين في الأراضي الألمانية قد أرسلوا الرسائل الى السودانيين يعدونهم بنكوبين امبراطورية اسلامية في شرق أفريقيا تحت الرعاية الألمانية (١٩٠٠) . كما كان الألمان وراء بعض القلاقل التي حدثت في أنحاء السودان ضد الحكم الثنائي ، وخاصة في بلاد الدنكا والنوير وغيرها من الأقاليم القريبة من الحبشة الى جانب بذل الوعود لامداد على دينار بالأسلحة عن طريق تركيا .

وأما تركيا فقد كان يداعب أفكار المسئولين فيها أن الشعوب الاسلامية ستتهب للوقوف الى جوارها في الحرب ضد أعدائها ، ومن ثم عولت على تأييد كل من يرفع راية الثورة ضد السيطرة الانجليزية وتوقعت أن يهب السودانيون في وجه الحكم الانجليزي ، ولكن الحاكم العام حاول خلال شهر نوفمبر ١٩١٤ م توضيح عدوان تركيا الذي لا مبرر له بمشاركتها ألمانيا في الحرب ضد الحلفاء ، واجتمع لهذا القصد بكبار ضباط الجيش المصري ، وبعض العلماء ، وأعيان العاصمة والأقاليم وكبار رجال الدين وكبار الموظفين الذين استجابوا بتوقيع عرائض جمعت في كتاب سمي « سفر الولاء » وطبعها ثابت اللبناني الذي كان يصدر « جريدة السودان » في الخرطوم تحت رعاية الحاكم العام .

واحتوت هذه العرائض على كل ما يريده الحاكم العام من السودانيين بأن : حكومتنا العادلة التي لم ير الاسلام والمسلمون منها الا كل خير ديني وديني ، وجميعنا في استياء من قيام تركيا في هذه الحرب التي نتبرا منها فانه لا مصلحة فيها للمسلمين بوجه من الوجوه ، ونرفع لحكومتنا العادلة ولاءنا واخلصنا قلبا وقالبا . وان الحزن والأسف يملؤ أفئدتنا لدخول تركيا في حرب ضد بريطانيا العظمى . ان هذه الحرب التي تقوم بها تركيا اسما

والألمان فعلا إنما هي حرب ألمانية بكل الوجوه . ويكفي ما شهدناه وورثناه عن آبائنا السالفين من أعمال الحكومات السابقة من الاستبداد أو الجور وسوء المعاملات والتهافت على أكل الرشوات وهتك الحرمات ولا سيما حكومة الترك ورجالها (١٩١) .

ولأن السودانيين بالفعل لم يكونوا بعازمين على مساندة تركيا باثارة القلاقل ضد الحكم البريطاني فإن جهود الحاكم العام كانت مفيدة في التأثير عليهم للبقاء طوال فترة الحرب دون ثورات ، مما مكن الحاكم العام من مقابلة حرب الدعاية والمنشورات التي كانت تتسلل أحيانا إلى السودان ، كما استطاع بحماية السودان من عملاء الأتراك ، وفيما عدا اتصال السلطان على دينار بدارفور بالقادة الأتراك نوري باشا وأنور باشا ، فلم يكن هناك تهديد تركي جدي للحكم الثنائي . وقد انتظر على دينار وصول الامدادات التركية عبر ليبيا ليجاهد مع خليفة المسلمين في حرب دينية ضد الدول المسيحية وخاصة الانجليز الذين منعوا أهل سلطنته من الذهاب إلى الحج . وكان يعد العدة وينتظر الأسلحة التركية لينهي الحكم الثنائي في جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز (١٩٢) ، ولكن الأتراك أخفقوا في توصيل السلاح إليه .

كما واجه الحاكم العام الدعاية الألمانية في السودان بأظهار إجراءات ألمانية عدائية ضد الدين الاسلامي ، كانت في صورة تعليمات من الحاكم العام في أفريقية الشرقية الألمانية إلى أحد حكام الأقاليم الخاضعة له باتخاذ التدابير الفعالة لمقاومة الدين الاسلامي مقاومة فعالة عن طريق معلمى المدارس وموظفى الحكومة الآخرين وعند توزيع هذه التعليمات على زعماء وأعيان البلاد السودانية كانت تعليقاتهم أظهار الكراهية للألمان أعداء الدين الاسلامي .

وتنتهى الحرب العالمية الأولى لتفشل دعايات الأتراك والألمان في إثارة الشعب السوداني وتنتهى أيضا مطامع ايطاليا في أجزاء من السودان الشرقى ، تلك المطامع التي جعلتها ايطاليا شرطا لدخولها الحرب في جانب الحلفاء والتي تضمنتها معاهدة لندن في ٢٦ أبريل ١٩١٥ م بين ايطاليا وانجلترا وفرنسا ، والذي قبلت فيه كل من انجلترا وفرنسا أن تمد ايطاليا

(١٩١) د . مكي شبكة : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

(١٩٢) ضراد صالح : المرجع السابق ص ٢٤٣ .

- ٤٣١ -

أراضيها في ليبيا وأرتريا والصومال اذا ما نجحت الدولتان في توسيع
امبراطوريتها على حساب المستعمرات الألمانية (١٩٣) ، ولم يكن من المنتظر
بعد انتهاء الحرب لصالح بريطانيا تماما تنفيذ الشرط الإيطالي .

وبنهاية الحرب العالمية الاولى وانتصار انجلترا فيها سلمت الدول
الاوربية بانفراد انجلترا بالسيطرة في كل من مصر والسودان ، ولم تعد
تلك الدول تضع العراقيل أمام الوجود الانجليزى في وادى النيل شماله
وجنوبه ، وصار على الشعبين الاعتماد على قوتهم الذاتية لتحقيق الـ
بـالوحدة اذا أرادا .

مصادر الكتاب

أولا : الوثائق :

- (أ) الوثائق المصرية غير المنشورة بدار المحفوظات التاريخية بالقاهرة :
 - ١ - دفاتر الأوامر السنية - أوامر عربى .
 - ٢ - دفاتر المعية السنية .
 - ٣ - محافظ السودان : ١/١ - ١ ، ١/١ - ٢ ، ١/١ - ٣ ، ١/١ - ٧ .
 - ١/١ - ٨ ، ١/١ - ٩ ، ٢/١ - ١٠ ، ١/٢ - ١١ ، ٢/٢ - ١٢ ، ٤ - ١٣ .
 - ٤ - وثائق مصطفى ياور باشا . ١٢ - ١ ، ١٢ - ١٥ ، ١٢ - ١٧ ، ١٣ - ١٨ .

(ب) الوثائق المصرية المنشورة :

- ١ - رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م ، القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٢ - وزارة الخارجية : مجموعة من الوثائق خاصة بمصر والسودان ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٣ - مجموعة الوثائق السياسية جزء أول : المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جمعها وقدم لها وعلق عليها دكتور راشد البراوى .
- ٤ - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية جزء أول ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٥ - مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ م . القاهرة ١٩٦٩ م .

(ج) الوثائق الأمريكية غير المنشورة :

1. U.S. Documents, F.A., Egypt, Military uprising led by Orabi Pasha, No. 98, August 25, 1882.

- ٤٣٤ -

2. U.S. Documents, F.A., The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935, No. 17618.

ثانيا : التقارير والمذكرات والدوريات :

١. - يوميات عباس بك معاون حاكم دار عموم السودان ، تحقيق العائضام عبد الرحمن زكى ، القاهرة ١٩٥٣ م .
٢. - مذكرات اللورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى (١٨٩٢ - ١٩١٦) تعريب على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٩ م .
٣. - مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى لعام ١٩٥١ .
٤. - تقرير عن المالية والادارة والحالة الصومية فى مصر والسودان ، رفعه جناب الايرل كرومر قنصل دولة انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر الى جناب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها - ٤ أجزاء فى مجلد واحد ترجمة جريدة المقطم (سنوات ١٩٠٣ الى ١٩٠٦ م) .

5. Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and condition of Egypt. and the Sudan, No. 11 (1883), No. 3 (1889), No. 1 (1901), No. 1 (1902), No. 1 (1903), No. 1 (1904), No. 1 (1905), No. 1 (1906), No. 1 (1907).
6. Sudan Notes and Records (1918-1959), 40 Volumes.
7. The journals of Major-General C.G. Gordon, C.B. at Khartoum, 6 books, printed from the original mass introduction and notes by A. Egmont Hake, London, 1885.
8. Letters of General C.G. Gordon to his sister M.A. Gordon, London, 1897.
9. Hansard's Parliamentary Debates, 5 series, 1159 volumes.

ثالثا : المؤلفات العربية :

١. - ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ٢ جزء ، القاهرة ١٩٠١ م .

- ٤٣٥ -

- ٢ - ابراهيم عبده : فى السودان ، القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٣ - د. ابراهيم العدوى : بقطة السودان ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٤ - أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ٢ جزء . الاول ١٩٣٤ م -
الثانى ١٩٣٦ م القاهرة .
- ٥ - أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية .
- ٦ - د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات فى النهضة العربية
الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٧ - د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ٧ أجزاء ، القاهرة.
١٩٤٢ م .
- ٨ - أحمد خاكي : الجبرتي ومحمد على . بحث فى ندوة الجبرتي ، القاهرة.
١٩٧٤ م .
- ٩ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م.
القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٠ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ -
١٩٥٦ م ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١١ - أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٤٨ م
- ١٢ - أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الاسرار (دار الهلال) جزآن .
القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده
٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣١ م .
- ١٤ - د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة.
١٩٦٩ م .
- ١٥ - د. السيد رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق افريقية ،
القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٦ - اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ٢ جزء ، القاهرة.
١٣١٢ هـ .

- ٤٣٦ -

- ١٧- الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٨- الفريد بلنت (مترجم) : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٩- أنتوني ناتنج ترجمة د. راشد البراوى : العرب انتصاراتهم وأمجاد الاسلام ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٢٠- بيير رنوفان ترجمة د. جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢١- د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٢٢- د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٢٣- د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٢٤- جون جنتر (مترجم) : داخل أفريقيا ، ٢ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٢٥- جورج كيرك (مترجم) : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٢٦- د. حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية فى افريقية ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٢٧- د. حسن خليفة العبادى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٤١ م .
- ٢٨- د. رافت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٩- داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية القاهرة ١٩٢٤ م .
- ٣٠- د. رافت الشيخ : فى تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣١- د. روف عباس : مذكرات محمد فريد - القسم الأول تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٣٢- رفاعة رافع الطهطاوى : مناهج الالباب المصرية .
- ٣٣- سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ، القاهرة ١٩٥٢ م .

- ٤٣٧ -

- ٣٤ - سلاطين (مترجم) : السيف والنار فى السودان .
- ٣٥ - ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث .
- ٣٦ - عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء .
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ١٩٣٠ م .
- ٣٨ - عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٣٢ م .
- ٣٩ - عبد الرحمن الرافعى الثورة العربية والاحتلال البريطانى ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ٤٠ - عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ١٩٤٢ م .
- ٤١ - عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ١٩٣٩ م .
- ٤٢ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٤٦ م .
- ٤٣ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٧ م .
- ٤٤ - د . عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- ٤٥ - د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٤٦ - د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٤٧ - عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩١٩ م .
- ٤٨ - عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٥ م .
- ٤٩ - د . عبد الله عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٥٠ - عبد العنى عبد الله خلف الله : مستقبل أفريقيا السياسى ، القاهرة ١٩٦١ م .

- ٤٣٨ -

- ٥٢ - على مبارك : الخطط التوفيقية ، ٧ أجزاء ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥٣ - د . على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ م ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥٤ - عمر طوسون : المسألة السودانية ، الاسكندرية ١٩٣٦ م .
- ٥٥ - عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ م ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ٥٦ - فتحى رضوان : مصطفى كامل .
- ٥٧ - كلوت بك تعريب محمد مسعود : لمحة عامة الى مصر .
- ٥٨ - كرومر ، تعريب عبد العزيز عرابى : بريطانيا فى السودان ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٥٩ - د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٦٠ - د . محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ م القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦١ - د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسة فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٦٢ - محمود الشراقى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٦٣ - د . مكى شببكة : السودان عبر القرون . بيروت ١٩٦٤ م .
- ٦٤ - د . مكى شببكة : مملكة الفونج الاسلامية ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٦٥ - د . مكى شببكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ م ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٦٦ - د . مكى شببكة : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) ، القاهرة .
- ٦٧ - د . محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ م .

- ٦٨ - محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الازمنة الحديثة ، القاهرة ١٩٢٧ م .
- ٦٩ - د. محمد أنيس وآخرون : دراسات فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى والحديثة ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٧٠ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة
- ٧١ - د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ٢ جزء ، القاهرة .
- ٧٢ - محمود القبانى : السودان المصرى والانجليز . مجموعة رسائل نشرت أصلا فى جريدة الأهرام ، القاهرة ١٨٩٦ م .
- ٧٣ - محمود القبانى : السودان المصرى والانجليز . مجموعة رسائل أهله . القاهرة ١٩٤٨ م .
- ٧٤ - ميخائيل شاروويم بك : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٠ م .
- ٧٥ - نعوم شقير بك : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٣ م .
- ٧٦ - مطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وضحايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ م .
- ٧٧ - د. يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ م ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- ٧٨ - د. يونان لبيب : قضية وسنة وادى النيل ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٧٩ - د. يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٧٤ م .

رابعا : المؤلفات الاجنبية :

1. Abbas, M.: The Sudan Question, the dispute over the Anglo-Egyptian condominium, 1884-1951, London, 1951.
2. Allen : Gordon and the Sudan, London, 1931.
3. An officer : Sudan Campaign (1896-1899), London, 1899.

4. Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan by Stewart, 1883.
5. Blue Book, Egypt, No. 22 (1884).
6. Blue Book, Egypt, No. 1, 2, 3, 5 (1886).
7. Blunt, E. : Secret history of the English Occupation of Egypt.
8. Brinton, J.Y. : The Mixed Courts of Egypt.
9. Blue Book, (Egypt). Affaires d'Egypte (1883-1890).
10. Bermann : The Mahdi of Allah, London, 1931.
11. Burleigh, B. : Sirdar and Khalifa, or the re-conquest of the Sudan, London, 1898.
12. Bennett, E.W. : The Downfall of the Dervishes, London, 1899.
13. Barker, Th. : Imperialism and World Politics.
14. Churchill, W. : The River War, 2 vols. London, 1899.
15. Crew : The Marquis of Lord Rosebery, 2 vols, London, 1931.
16. Chirol, V. : The Egyptian Problem, London, 1920.
17. Collins, R.D. & Tignor, R.L. : Egypt and the Sudan.
18. Colvin, A. : The Making of Modern Egypt, 2nd edition, London, 1906.
19. Cromer : Modern Egypt, 2 vols. 3rd edition, London, 1911.
20. Colvile : History of the Sudan Campaign, 2 vols, London, 1889.
21. Crabités : The Winning of the Sudan, London, 1934.
22. Coupland, R. : The Exploitation of East Africa (1856-1890), London, 1939.
23. De Nova, John A. : American interests and policies in the Middle East, 1900-1939. The University of Minnesota Press, Minneapolis, 1968.

24. Ensor : England 1870-1914. London, 1936.
25. Elton : General Gordon, London, 1954.
26. Foxbourne, H.R. : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, London, 1891.
27. Giffen, K. : The Egyptian Sudan, London, 1905.
28. Holt, P.M. : A modern history of the Sudan.
29. Holt, P.M. : The Mahdist State in the Sudan, 1881-1899, London, 1958.
30. Holt, P.M. : Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, U.S. 1969.
31. Hill, R. : Slatin Pasha, London, 1965.
32. Hamilton : The Anglo-Egyptian Sudan from within, London, 1935.
33. Hannah : A history of British Foreign Policy, London, 1933.
34. Jackson : Osman Digna, London, 1926.
35. Jenkins, R. : Sir Charles Dilke, a victorian tragedy, London, 1953.
36. Jackson : Behind the modern Sudan, London, 1955.
37. Low, S. : The Political history of England, 12 vols.
38. Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa.
39. Lloyd, Lord : Egypt since Cromer, 3 vols.
40. Langer : The diplomacy of Imperialism, 1890-1902, New York, 1951.
41. Low, S. : Egypt in transition.
42. Morley : The life of W.E. Gladstone, 3 vols. London, 1905.
43. Marlowe, J. : Anglo-Egyptian relations 1800-1953, London, 1954.
44. MacMichael, H. : The Sudan, London, 1954.

45. Malet, E. : Egypt 1879-1883, London, 1909.
46. Milner : England in Egypt, 7th edition, London, 1899.
47. The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, London, 1932.
48. MacDonald, A. : Too late for Gordon and Khartoum, London, 1887.
49. Newman, P. : Britain and North East Africa, London, 1940.
50. Ohrwalder : Ten years of captivity in the Mahdi's camp.
51. Omar, A. : The Sudan Question based on British documents, Cairo, 1947.
52. Russell, H. : The ruin of the Sudan, (1883-1891), London, 1892.
53. Sartorius, E. : Three months in the Sudan, London, 1885.
54. Shukry : Gordon at Khartoum, Cairo, 1951.
55. Slatin, R. : Fire and Sward in the Sudan, 1879-1895, London, 1896.
56. Shebeika, M. : British Policy in the Sudan, 1882-1902, London, 1952.
57. Strachy : Eminent victorians, 8th edition, London, 1926.
58. Trevelyan : British history in the 19th century (1732-1901), London, 1923.
59. Traill, H.D. : England, Egypt and Sudan.
60. Theobald, A.B. : The Mahdyia, a history of the Anglo-Egyptian Sudan (1881-1899), London, 1951.
61. Trimingham, J.S. : Islam in the Sudan, London, 1965.
62. The American Assembly, Columbia University : The United States and the Middle East, edited by Georgiana G. Stevens, 1964.

- ११४ -

63. Ward & Gaoch : The Cambridge history of British Foreign policy, 3 vols, London, 1923.
64. Wingate, F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan, London, 1891.
65. Wilson, C.R. : Chapters from my official life, London, 1916.
66. War correspondent : Why Gordon perished, or the political and military causes which led to the Sudan disasters, London, 1891.

sheep.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	● مقدمة
	الباب الأول
٥	بناء الدولة الحديثة في مصر
٧	● الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة في مصر
٩	• مصر قبل محمد علي
١٥	• محمد علي
١٦	• محمد علي والسلطة
٣٦	• محمد علي والدولة العثمانية
٤٤	• محمد علي والدولة الأجنبية
٦١	• تقييم البناء الحديث
٦٤	• مصر بعد محمد علي
٧٩	● الفصل الثاني : تحقيق وحدة وادي النيل
٧١	• أحوال السودان
٧٤	• فتح السودان
٨٣	• نتائج الفتح
	الباب الثاني
٩٥	الثورتين المراهية والمهدية
٩٩	● الفصل الثالث : الثورة المراهية
١٠١	• زعامتها
١١٠	• أحداث الثورة
١٢٧	• الحركة الوطنية

الصفحة

المؤسوس

● **الفصل الرابع : الثورة المهدية .**

- ١٣٥
- ١٣٧ • مقدمة .
- ١٤٢ • التدخل الأجنبي في السودان .
- ١٦٣ • التدخل الأجنبي وأحداث الثورة .
- ٢٤١ • إعادة وحدة وادي النيل .

الباب الثالث

٢٨٩ إنجلترا - مصر - السودان

● **الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢**

- ٢٩٣ • مقدمة .
- ٢٩٥ • الحماية البريطانية .
- ٣٠١ • ثورة ١٩١٩ م .
- ٣٠٧ • استقلال مصر .
- ٣١٤ • معاهدة ١٩٣٦ م .
- ٣٢٢ • مصر وجلاء الانجليز .

● **الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية**

- ٣٣١ • والتطبيق .
- ٣٣٣ • مقدمة .
- ٣٣٥ • نصوص اتفاقية الحكم الثنائي .
- ٣٤٦ • تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي .
- ٣٥٨ • الحركات الثورية في السودان :
- ٣٥٨ - الحركات الفردية .
- ٣٦٤ - الحركة الوطنية .
- ٤١٨ • الحكم الثنائي والقوى الخارجية .

٤٣٣ ● مصادر الكتاب .

٤٤٥ ● محتويات الكتاب .

رقم الايداع بدار الكتب /٤٧٤١
الترقيم الدولي ٩ - ٩٩ - ٧٢٥٩ - ٩٧٧

